جمادى الثانية سنة

ذلك فسخ المؤجر الاجارة عند آخر الشهر وأمر المستاجر بتخليتها ليسكن مالكها فيها
بنفسه فامتنع من ذلك متعللا بانه لم يبع البضاعة التى فيها فهل يكون للحاكم الشرعى
اجباره على تخلية الحانوت المذكور ولا عبرة بما تعلل به لاسيما وقد اعطى له المالك

١٢ ١٢٦٥

ميعادا على تخليتها (أجاب) لا يجبر المالك على اجارة حانوته المذكور وله اخراج
الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى دكان مشترك بين
اثنين طلب أحدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فامتنع الشريك الآخر من ذلك وأجر
نصيبه منه لغير شريكه فهل لا تصح اجارته لغير شريكه ويجاب طالب المهاياة لذلك

٢٩ ١٢٦٥

(اجاب) يجبر احد الشريكين على المهاياة عند امتناعه عنها واجارة المشاع من غير
الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) فى طاحونة بعضها وقف وبعضها ملك
مستاجرة لها امرأة مشاهرة باجرة معلومة استاجرها رجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر من
يستحقها باجرة معلومة تزيد عن الاجرة الاولى وكتبوا له سندا بذلك ثم بعد تمام
الشهر أراد المستاجر السكنى فمنعته المستاجرة الاولى فهل اذا ثبت استئجاره ممن يستحق

رجب

الطاحونة المذكورة بالبينة الشرعية له سكناها وتنزع من يد المرأة المذكورة

١٢ ١٢٦٥

(أجاب) للمستاجر الثانى الانتفاع بالطاحونة المستاجرة جبرا على المستاجرة الاولى اذا
وقعت اجارته صحيحة ففى الدر من باب ما يجوز من الاجارة أجر داره كل شهر بكذا فلكل
الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتاعه فيها
لم يكن للآجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والحيلة اجارتها الآخر قبل تمام الشهر
فاذا تم تنفسخ الاولى فتنفذ الثانية فتخرج منها المرأة ويسلم للثانى خانية اه وفى رد المحتار
قوله لانها ليست بخصم أى ولا اشتراط حضوره اه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة
وابنها البالغ يملكان مكانا استاجره منهما ذمى مدة ثلاث سنوات ثم باعاه لرجل لاجل

١٣ ١٢٦٥

دين عليهما فهل يكون للمشترى فسخ الاجارة واخراجه منه لما ذكر (اجاب) تفسخ
الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو بيان أى بينة أو اقرار والحال
انه لا مال له غيره أى غير المستاجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة
تستغرق قيمتها كما فى الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر طاحونة من
ناظر وقف باجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وثيقة ثم بعد مضى شهر أراد الناظر
أن يفسخ الاجارة ويؤجرها لآخر بزيادة على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة باجرة

٢٨ ١٢٦٥

المثل لا يسوغ له الفسخ وتبقى الاجارة بحالها (أجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة
باجرة المثل لا يكون للمتولى فسخها قبل مضى المدة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل ذمى يملك ابعادية آجرها لرجلين ثلاث سنوات ابتداؤها سنة أربع
وستين وغايتها تمام حصيدة زراعة شتوى سنة ست وستين وشرط فى صلب عقد الاجارة
ان تصلح الابعادية مثل قلع حلفة أو حفر مساقيها أو تعمير الابنية التى فيها أو غرس

شعبان	سنة
١٣	١٢٦٠
٢٢	١٢٦٠
٢٧	١٢٦١
رمضان	
١٤	١٢٦٠
شوال	
٩	١٢٦٠

أشجارا أو خلاف ذلك يكون على المستاجرين وانه بعد مضى المدة يسلمان الابعادية لصاحبها بما فيها من تعميرا وأشجارا وما أشبه ذلك من غير أن يحسب على الموجر شئ من ذلك حيث كان ذلك فى ملكه فزرعها المستاجران سنة وأرادا فسخ الاجارة فى الباقى فهل تكون هذه الاجارة فاسدة ولكل من المستاجرين فسخها ولا يشترط فى الفسخ رضا الموجر (أجاب) الاجارة على الوجه المسطور فاسدة والعقود الفاسدة يجب رفعها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى أبعادية موقوفة على خيرات آجرها ناظر الوقف مدة ثلاث سنوات فى عقد واحد بدون أجر المثل وقت العقد وهنالك من يرغب فيها باجر مثلها فهل تكون الاجارة فاسدة و يكون لناظر الوقف المذكور اجارتها لمن يرغب فيها باجر المثل (أجاب) نعم للمتولى الاجارة لآخر باجر المثل حيث تحقق بالوجه الشرعى ان الاجارة الاولى بدون اجر المثل بغبن فاحش والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة قبانى وزن سمنا فوقع وعاؤه فتلف هل يضمن اولى (اجاب) القبانى اجير مشترك وحكمه عدم ضمان ماهلك بيده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة جبرا وعليه ضمان ماهلك بعمله والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حضن ابن عمه وهو قاصر وتزوج أمه وكان للقاصر واخوته نصف بقرة والنصف الآخر الى الرجل المذكور وصار الرجل يتصرف على القاصر تصرف الآباء و يستخدمه فى أعماله الى أن بلغ الرشد وهو معه فى معيشة واحدة فنتجت البقرة بعض نتاج فباعه الرجل المذكور وصرف ثمنه فى البيت حيث انه متصرف باطلاع البالغ والبيع بعلمه وصرف الثمن غير انه لم يشاركه فى البيع ولم يحضر قبض الثمن فماذا يكون الحكم فى بيع المتصرف واذا تزوج البالغ وصرف فى زواجه مبالغ باذنه ليرجع هل تجب عليه وماذا يكون الحكم فى أجرة البالغ فى زمن صغره اذا ادعاها على ابن عمه فهل يلزمه ذلك (أجاب) قال فى القنية يتيم ليس له أب ولا أم استعمله اقرباؤه بغير اذن القاضى و بغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله اه وقد تقرر انه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصغير بلا عوض فلليتيم المذكور بعد بلوغه المطالبة باجر المثل و بيع ملك الغير بدون اذنه موقوف على الاجازة واذا صرف ابن العم على البالغ المذكور شيئا باذنه ليرجع يكون له الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر آخر سنة كاملة عن كل يوم قدر معلوم من الدراهم بشرط أن لا يترك عمله يوما واحدا فاجابه لذلك الشرط وقال ان تركت يوما يلزمنى خمسة اكياس وقفا للحسنين فهل والحال هذه اذا بدا له عذر صحيح وتركه بسببه يلزمه دفع القدر الموقوف الذى شرطه على نفسه أو لا يلزمه (أجاب) لا يحكم على الرجل المذكور بوقف الدراهم المذكورة وان وجد الشرط والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر مكانا سنة من وكيل مالكته باجرة معلومة قد عجلها له وكتب بذلك عليه وثيقة ولم يره قبل الاجارة فهل اذا رآه و رده

شوال	سنة
١٨	١٢٦٥
ذى القعدة	
٥	١٢٦٥
ذى الحجة	
٣	١٢٦٥
٤	١٢٦٥
٢٨	١٢٦٥
محرم	
٤	١٢٦٦

كان له ذلك بخيار الرؤية وله أخذ الاجرة المعجلة ممن دفعها له (أجاب) يثبت خيار الرؤية فى الاجارة كما يثبت فى الشراء والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ساكن فى مكان مملوك لاناث تعدى رجل واستاجره من أزواجهن من غير توكيلهن واجازتهن لهم فى ذلك ثم ان الساكن الاول استاجره منهن باجرة زائدة فهل لاعبرة باجارة الازواج لذلك الرجل و يكون الحق فى الانتفاع بالمكان المذكور لمن استاجره من مالكاته (أجاب) لاتنفذ اجارة ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى بيت مشترك بين رجلين شائع بينهما أحدهما يملك ربعه والآخر يملك ثلاثة أرباعه فاجر صاحب الثلاثة الارباع حصته لرجل باجرة معلومة على ان يحدث المستاجر فيها قاعة لنسج الحرير فيها بدون اذن شريكه فهل لايمكن من ذلك الا برضا الشريك ولاتصح الاجارة (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بين رجل وامرأة ادعى رجل أجنبى بعد موت المرأة انه استاجر نصيبها من المكان المذكور قبل موتها بمباشرة وكيلها عنها مدة معلومة فهل تكون اجارة أحد الشريكين نصيبه لغير الشريك فاسدة وتنفسخ بالموت و يكون للورثة رفع يد المستاجر عنه واذا ادعى المستاجر المذكور انه عمر فى المكان عمارة وصرف فيها مبلغا من ماله ويريد ان يسكن فيه بقدر ماصرفه بدون تصديق الورثة وبدون اثبات مايدعيه من الصرف لايكون على الورثة تمكينه من ذلك (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة وللوارث رفع يد المستاجر ولاعبرة بتعلله بماذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك طاحونة اجرها لرجل سنة كاملة باجرة معلومة ثم أراد المؤجر ابطالها واجارتها لغير المستاجر باجرة ازيد من الاولى فهل لايكون له ذلك بدون رضا المستاجر ويكون له الانتفاع بها الى مضى السنة المستاجرة (أجاب) ليس للمؤجر فسخ الاجارة قبل مضى مدتها حيث صدرت صحيحة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراعة وكل ابنه البالغ فى ايجارها سنة لآخر ليزرعها ذرة وقمحا فاجرها له كما أمره والده فبعد ان وضع المستاجر يده عليها وزرعها ذرة أراد الاب فسخ عقد الاجارة وابطالها متعللا بانه لم ياذن لابنه المذكور فى ايجارها فهل لايجاب لذلك ولايمكن من فسخ عقد الاجارة قبل مضى مدة المستاجر اذا كان هناك بينة تشهد بانه وكله فى ايجارها للغير وأذنه بذلك (اجاب) اذا وكل مالك رقبة الارض ابنه البالغ فى الاجارة وآجر الابن اجارة صحيحة باجرة المثل مدة معلومة وثبت توكيله بذلك لايكون للاب الموكل فسخ عقد الاجارة قبل تمام المدة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى طاحونة موقوفة على خيرات أخذها رجل من ناظرها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم ثم بعد زيادة الاجرة فى ذاتها أجرها الناظر الى غيره مدة ستة شهور من ابتداء محرم سنة ٦٦ لغاية جمادى الثانية سنة تاريخه بقدر معلوم

محرم	سنة
٨	١٢٦٦
١٢	١٢٦٦
١٣	١٢٦٦
١٤	١٢٦٦

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذي الحجة سنة ٦٥ واراد المستاجر اخراج الساكن فيها فامتنع وقال أنا أولى منك وآخذها بقدر زائد عن الايجار والناظر يرغب في الزيادة ويريد ابطال الايجار المذكور فهل تكون اجارة الناظر التي سندها بيد المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا أجر الناظر عقار الوقف باجرة المثل مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فسخ الاجارة قبل مضي مدتها بدون وجه شرعي و يمنعان من معارضة المستاجر الثاني حيث وقعت اجارته صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء باقين في منزل سكنوه مدة طويلة ثم خرج اثنان منه وتركا المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن فطلب الشريكان اجرة ما يخصهما في المنزل من وارث شريكهما فهل لا يجابان لذلك حيث لم يقع عقد اجارة ولم يمنعهما من السكنى معه ولو أشغل جميع المنزل بسكناه (أجاب) اذا سكن أحد الشركاء المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجرة نصيب باقي الشركاء ولو كان معدا للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا من مالكه باجرة معلومة ليذهب به الى طندتا ويرجع به فلما وصل به الى طندتا وضعه عند امرأة تحفظ الدواب فضاع الحمار بدون تعد ولا تفريط فهل يضيع الحمار على مالكه ولا يكون المستاجر ضامنا والحال هذه ويكون القول قوله في ذلك بيمينه (اجاب) حيث لم يشترط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في التتارخانية اما اذا لم يشترط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعير ويؤاجر ومن له ان يعير ويؤاجر وله ان يودع ومن هذا الجنس رجل استاجر حمارا واستاجر رجلا يحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة وأفتى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا فضاع منه من غير تفريط فغرمه رب الحمار ثمنه فبعد مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه وأقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بيده من غير تعد ولا تفريط وله الرجوع بما أخذه منه المالك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث حصة في دار من زوجته و باقي الدار لامها ولم يقع من الرجل المذكور مهاياة في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت أمها واضعة يدها على الدار ساكنة فيها وتؤاجر بعضها وتقبض الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الذي تقبضه من الاجرة ومضى على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنوا وامكانها في الدار المذكورة وأجروا أيضا وعمروا من غير اذن شريك مورثتهم المذكورة فهل اذا أراد الشريك مطالبتهم الآن باجرة حصته في الدار المذكورة مدة سكناهم وسكنى مورثتهم ومطالبتهم بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثتهم قبلهم لا يجاب لذلك حيث كان الحال ماذكر

محرم	سنة
٢٣	١٢٦٦

واذا طلب ان يسكن مثل ماسكنوا هم ومورثتهم لايجاب لذلك (أجاب) اذا سكن أحد الشركاء في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا أجر عليه ولو معدا للاستغلال وليس له المطالبة بان يسكن مثل ماسكن شريكه بل له طلب قسمة الافراز ان قبلت والمهاياة في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرملي في فتاواه بان أحد الشركاء اذا أجر العقار المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لايكون لهم مطالبته بما قبضه من الاجرة ويتصدق بها المذكور لها ملكا خبيثا مالم يكن العقار معدا للاستغلال فيرد الموجر نصيب شريكه من الاجرة المقبوضة له على ما أفتى به المتأخرون كما في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ورثة ومن الورثة زوجة وبنت بالغة وقسمت التركة بينهم ماعدا البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا مدة من الزمان ثم خرجت الزوجة وبنتها البالغة من البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها البالغة أجرة المدة الماضية فهل لايجابان لذلك خصوصا وباقي الورثة لم يستاجروا مايخصهما في البيت (أجاب) اذا سكن بعض الشركاء المكان المشترك بدون عقد اجارة لاتلزمه اجرة ولو معدا للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا أجره لرجل مدة معلومة من السنين وكلما مضت سنة يقبض أجرتها ومضى بعض السنين المعقود فيها الاجارة وتعلق بذمة رب البيت دين لا وفاء له الا من ثمن هذا البيت فهل والحال هذه يملك بيعه وتفسخ الاجارة ولا تتوقف على مضي مابقي من المدة حيث تعلق به سداد الدين (أجاب) تنفسخ الاجارة بلزوم دين على المدين لاوفاء له الا من العين الموجرة سواء كان الدين ثابتا بعيان أو بيان أو اقرار فلمالك البيت المذكور بيعه وليس للمستاجر معارضته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت بعضه وقف وباقيه ملك اسلافه المالك لرجل وسافر وغاب مدة فلما حضر من سفره جاء اليه الساكن وأخبره بانه اشترى جيرا وخشبا ويريد ان يبيض المكان ويصنع له شبا كا فنعه من ذلك وأخبره بانه ان فعل شيئا من ذلك لايلزمه ثم سافر ثانيا فلما حضر طلب منه الاجرة فاخبره بانه صرف على المكان المذكور في بياضه ووضع شباك له مبلغا عينه وطلب خصمه من الاجرة فهل لايجاب لذلك خصوصا مع نهي المالك عن ذلك ويلزم شرعا بدفع الاجرة بتمامها والحال هذه (أجاب) لا رجوع للمستاجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة المكان المذكور والحال هذه غاية الامر ان خشب الشباك باق على ملكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتا أجره لشخص كل شهر بكذا ووكل وكيلا يقبض الاجرة من المستاجر فقط فكتب الوكيل للمستاجر وثيقة بانه لايخرج من الحانوت أبدا وان الاجرة لاتزيد عليه فهل يكون لرب الحانوت فسخ الاجارة المذكورة قهرا عن المستاجر بعد مضي الشهر ويجددها بعقد صحيح باجرة معلومة برضا مالك الحانوت ولاعبرة بكتابة الوكيل المذكور (أجاب) لمالك الحانوت اجارتها ممن أراد رأس كل شهر والحال هذه

صفر	
١	١٢٦٦

ربيع الاول	
٢٤	١٢٦٦
٢٨	١٢٦٦

ربيع الثاني	
١	١٢٦٦

والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر حصة فى حمام باجرة معلومة من ناظر وقفها واستاجر أيضا حماما كاملا من شخص آخر فطلب رجل الحمام منه فاجره له المستاجر المذكور باجرة معلومة مقدار ما استاجر به بشرط ان المستاجر الثانى يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن الموجر الذى هو المستاجر الاوّل اذا طلب ناظر الوقف زيادة الاجرة فى الحصة ولم يرض بقائها بالاجارة التى صدرت منه لزعمه ان الاجارة بدون أجرة المثل فهل لا تصح اجارة الحمام من المستاجر المذكور بهذا الشرط ويكون مفسدا للاجارة بوقوعه فى عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبرا على المستاجر الثانى وتبقى فى اجارة المستاجر الاوّل (أجاب) تفسد الاجارة بالشروط الفاسدة المخالفة لمقتضى العقد كما هنا والله تعالى أعلم

١ ١٢٦٦

(سئل) فى رجل استاجر منزلا من مالكه مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة معجلا وتحرر له ايجار فهل يجوز منعه عن سكنى المنزل من الجار المجاور للمنزل بزيادة أجرة تحدث من بعد تحرير سند الاجارة وحلول الهلال عليه أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للموجر ولا لغيره معارضة المستاجر ولا منعه عن الانتفاع قبل مضى مدة الاجارة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم

٣ ١٢٦٦

(سئل) فى رجل آجر داره المملوكة له لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له أجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستاجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستاجر قبل مضى مدة الثلاث سنين المذكورة (أجاب) ليس لرب الدار المذكورة معارضة المستاجر ولا اخراجه منها قبل مضى مدة الاجارة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم

٢٩ ١٢٦٦

(سئل) فى رجل تزوّج امرأة ودخل بها فى بيت تملكه أمها واستمر معاشرا لها فى ذلك البيت ومساكنا لها فيه برضا أمها واذنها بالمساكنة معها فيه ثم مضت مدة تزيد على ست سنوات فحصل من ذلك الرجل طلاق لزوجته فبسبب ذلك طلبت منه أمها أجرة السكنى تلك المدة فهل حيث كانت السكنى باذنها ورضاها ولم تقدر عليه أجرة لا يلزمه دفعها لها (أجاب) لا يطالب الزوج باجرة سكناه على الوجه المذكور والله تعالى أعلم

ذى الحجة ٧ ١٢٦٦

(سئل) فى شريكين لهما كاتب يكتب لهما اثمان البضاعة وما يتعلق بذلك وأجرته منهما معا فلما انفصلا بقى الكاتب عند أحدهما فطلب منه الشريك الثانى أن يطلعه على حساب ما تناولاه من الاخذ والاعطاء واظهار ما ربحه فيما تقدم فمال له الكاتب حتى يجعل له الثلث فيما يظهره له من أرباح الشركة على سبيل الرشوة فاجابه لذلك حيلة لاظهار حقه وكتب له وثيقة بذلك مشمولة بختمه فاظهر له الكاتب مقدارا من ذلك ثم طالبه الكاتب بما جعله له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذكور على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذكورة شرعا (أجاب) لا مطالبة على الشريك بما جعله للكاتب المذكور على جهة الرشوة وله أجر مثل عمله والله تعالى أعلم

٢٦ ١٢٦٦

جمادى الاولى سنة

٢٧ ١٢٦٦

(سئل) فى عقار مشترك بين جماعة لا يسع سكنى الجميع وبعض الشركاء يؤاجره للغير ويقبض أجرته منه للجميع باذن باقيهم فطلب بعضهم الذى يستحق أكثره قسمته بالمهاياة وأخذ ما يقابل نصيبه من الاجرة المتجمدة تحت يد بعض الشركاء المعترف بها لهم فهل يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال هذه ما لم يكن قابلا للقسمة الافراز وطلبها احدهم بالنسبة للمهاياة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من امرأة مكانا بثمن معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للمشترى طلب من البائعة حجة ملكها فاحضرت حجة تشهد لها بربع المكان واحضرت جماعة من المسلمين شهدوا لها بانها تملك باقى المكان بوضع اليد مدة ثلاثين سنة وذلك فى مجلس الشرع الشريف فحكم بذلك ووضع يده المشترى المذكور على المكان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة ظهر رجل يدعى انه يملك فى هذا المكان تسعة قراريط ونصفا بطريق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت ان هذه الحصة له لا يستحق اجرتها هذه المدة لاسيما والمدعى المستحق رجل بالغ ولم تعرض له أجرة (أجاب) لا مطالبة للمستحق باجرة ما مضى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى

جمادى الثانية

١٠ ١٢٦٦

رجل اشترى قطعة أرض من امرأة وكتبت حجة بينهما على يد بينة وقبضت بعض الثمن ولها زوج فرهن الزوج الحجة على ما بقى من الثمن فجاءه المشترى بباقى الثمن فجحد الحجة فجعل له رجل حاضر فى المجلس قدرا من الدراهم ولم يلتزم بذلك القدر المشترى فاظهر الحجة فهل اذا طولب المشترى بالقدر المجعول لا يلزمه دفعه حيث لم يلتزم به (أجاب) لا يجبر

٢٥ ١٢٦٦

المشترى على دفع شئ زائد عن الثمن بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة لها عقار وملك ولها جاب يقبض لها الاجرة رفعته من الجباية ولها أجرة مدة أشهر فى ذمة السكان لم تقبضها منهم فهل يؤمرون بدفع ما عندهم لها من الاجرة واذا دفع والزوجة الجابى شيئا من الاجرة بعد رفعه والعلم بذلك لا يسرى ذلك على المالكة المذكورة (أجاب) على المستاجر دفع ما بذمته من الاجرة لمالكة العقار المذكور ولا يبرأ بالدفع لغير

رجب

١ ١٢٦٦

المالكة أو وكيلها فى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى بيتا من آخر بثمن معلوم قبضه البائع فى المجلس وتم البيع للمشترى على يد بينة من المسلمين وفى ذلك البيت رجل ساكن باجرة فاراد المشترى بعد تمام شرائه أن يخرج الساكن من البيت المذكور ليسكن فيه فامتنع الساكن من الخروج بقوله أنا أحق بشراء البيت منك فهل بعد تمام البيع للمشترى على يد البينة لا يكون للساكن معارضة المشترى وفسخ شرائه وله اخراجه من البيت قهرا عنه بعد مضى المدة المعقود عليها (أجاب) يوقف

٨ ١٢٦٦

بيع الدار المستاجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا أراد المستاجر فسخ البيع لا يملكه هو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت مشترك بين اثنين سافر احدهما بجهة وجعل وكيلا على حصته فى البيت ووضع الحاضر بعض متاعه فى مكان من البيت وغاب أيضا وعياله فى غيره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وكيل الشريك

رجب سنة

الغائب وهو غائب الى الآن فهل اذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على
الشريك الآخر الحاضر وانه سكن فى البيت من وقت غيبة شريكه الى الآن ويريد بذلك
الزامه باجرة حصة شريكه لايجاب لذلك ولو فرض أن الشريك المذكور سكن فى البيت
حيث لم يكن بعقد اجارة من شريكه الغائب ولامن وكيله ولم يكن البيت وقفا ولامعدا
للاستغلال ولاليتيم ويمنع الرجل المدعى المذكور وغيره من التعرض للشريك حيث
الحال ماذكر (أجاب) لاتسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذكور — ١٥ — ١٢٦٦
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له أرض جارية فى استحقاقه طلبها منه رجل آخر
ليزرعها وجعل له فى نظير استيلائه عليها قدرا معلوما من الغلة فى كل سنة غير الخراج الذى
لجهة الديوان ورضى صاحب الارض بذلك وصار كل سنة يدفع ماعليه من الغلة لرب
الارض فتأخر عليه بعض تلك الغلة فطلبه صاحب الارض بالباقى فامتنع من دفعه فهل
للحاكم الشرعى جبره على دفع الباقى (أجاب) اذا استأجر أرضا باجرة معلومة على أن — ٢٤ — ١٢٦٦
يكون خراجها على المستأجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجر المثل على المستأجر
باستيفاء منافعها والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة استأجروا بستانا من جماعة
أخر مشتملا على أشجار ليمون وتوت وغير ذلك على أن يستغلوا ثماره ثلاث سنوات لكل
سنة قدر معلوم من الاجرة وشرط المستأجرون على المؤجرين ادارة السواقى لسقى الاشجار
المذكورة فهل تكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب فسخها ولو بعد مضى سنة وتفسخ — شعبان
فى السنتين الباقيتين (أجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير صحيحة لورودها على
استهلاك الاعيان والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين وبنت وترك — ٤ — ١٢٦٦
مايورث عنه شرعا من عقار وغيره ثم سكنت البنت المذكورة فى محل من عقار والدها
باذن أخويها مدة ثم مات كل من الابنين عن ورثته قبل قسمة التركة فهل يكون للبنت
مقاسمة ورثة أخويها فى جميع ما ثبت انه تركة عن والدها ولاتطالب باجرة المحل الذى
سكنته من العقار المشترك فى المدة الماضية (أجاب) للبنت أخذ مايخصها فى تركة
والدها واذا سكن أحد الشركاء فى المكان المشترك الذى ليس وقفا ولا ليتيم بدون عقد — ١٤ — ١٢٦٦
اجارة لايجب عليه الاجر والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين رجلين أحدهما
غائب أجر الحاضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجرته خمسة أشهر وأعطى له وصلا بختمه
وذلك بدون اذن شريكه الغائب فهل لايصح عقد هذه الاجارة (أجاب) اجارة أحد
الشريكين على الوجه المذكور غير جائزة فيجب فسخها رفعا للفساد والله تعالى أعلم — ١٨ — ١٢٦٦
(سئل) فى امرأة لها أرض مملوكة لها معدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من
غير اذنها ورضاها وانتفع بها المدة المذكورة فهل اذا نزعتها من يده بعد ذلك وطالبته — شوال
باجرة مثلها مدة وضع يده عليها تجاب لذلك والحال هذه (أجاب) نعم لمالكة الارض
المذكورة مطالبة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلها والله تعالى أعلم (سئل) فى — ١٦ — ١٢٦٦

شوال سنة

اخوة ثلاثة يملكون أرض زراعة متفرقة وسفينتين ومنزلين شركة بينهم تراضوا جميعا
على تقويم اجرة ماذكر واختص احدهم بالمنزلين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من
الارض باجرتها عن حصة شريكيه حسب التراضي واختص الآخر بالسفينتين باجرة
سنوية مع جانب من الارض كذلك واختص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك
وبقي جانب منها يزرعونه شركة وربحه لهم وخسارته عليهم واستمر كل يتصرف فيما أخذه
لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا
ايديهم على ما كان بيد مورثهم يزرعونه مدة كذلك كما استمر الشريكان واضعان
ايديهما على ما استاجراه ينتفعان به حسب التراضي الاول الذي صار مع مورثهم ثم
الآن اراد الشريكان محاسبة ورثة اخيهما على ما استغله مورثهم من الارض التى
اختص بها وعلى ما استغلته ورثته كذلك متعللين بانه شرط فى اجارة الارض التى اخذها
مورثهم ان ذلك لا يمضي الا فى سنتين فقط وبان ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانهة قد
خسر فيه وبانه كما يجري الحساب على ما كان بيد المورث يجري فيما كان بيدهما
ويكون روكا خسارة وربحا فهل لا عبرة بتعللهما بذلك كله ويكون ما تحصل من ريع
الارض المذكورة وغلتها للمورث وورثته دون الشريكين المذكورين حيث زرعها
كل لنفسه من ماله خصوصا مع التراضي المذكور ويحاسب كل من الشريكين على اجرة
نصيب الشريك مما زرعه مختصا به بحكم الاجارة المسانهة حيث لم يوجد ما يبطلها شرعا
واذا تعطلت السفينتان كليا بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون عمارة لتخربهما
تسقط حصة الشريكين من الاجرة مدة تعطلهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشريكين
طلب نصيبهما من الاجر عن مدة التخرب والتعطل وعدم التمكن من النفع (اجاب)

٢٨ ١٢٦٦

ليس للاخوين المذكورين مطالبة ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض
حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعللهما بما ذكر وعليهما دفع ما يخص ورثة
اخيهما من اجرة ما استاجراه اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المستاجرة وعدم
الانتفاع بها كليا فليس للمؤجر مطالبة المستاجر بما يقابل المدة التى تعطلت فيها ولم يمكن
الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك منفعة قطعة ارض
خراجية بعضها مشغول بالزرع لغير رب الارض ويملك نخلا ايضا اجر جميع الارض والنخل
لرجل اجنبي مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لشغل بعض الارض بزرع الاجنبي
غير رب الارض والمستاجر (اجاب) اذا اجر الارض وهي مشغولة بزرع غيره ان كان

ذى القعدة

١٠ ١٢٦٦

الزرع بحق لا تجوز الاجارة ما لم يستحصد الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المستقبل فتجوز
مطلقا وان كان الزرع بغير حق صحت لامكان التسليم بجبره على قلعه ادرك اولا وحرر
محشي الاشباه ان الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر
فله فسخها كما فى الدر وصرحوا بان استئجار الاشجار لاكل ثمرها غير صحيح والله تعالى

ذى القعدة سنة

اعلم (سئل) فى رجل تاجر ذهب الى الحجاز ليتجر ويحج برفقة آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويسقيه من ماله معروفا منه ودفع له دراهم قرضة لاجرة الجمال والسفينة فصار ذلك التاجر يخدم صانع المعروف بحسب الترافق بينهما من غيران يذكر له اجرة ولم يتشارطا على شئ ثم الآن يطلب منه اجرة متعللا بانى خدمتك فهل لا يجاب لذلك (اجاب) فى

١٤ ١٢٦٦

صره الفتاوى رجل خدم رجلا سنة اوسنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قريبه يجب اجر المثل لانه يرجوا كثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا تجب الاجرة لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع اه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر من آخر أرضا للزراعة بدون ان يراها ويريد المستاجر ان يفسخ عقد الاجارة بخيار الرؤية فهل يسوغ له أن يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعا والحال هذه (اجاب) نعم للمستاجر الفسخ بخيار الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين لآخر

ذى الحجة

٣ ١٢٦٦

وله حصة فى منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بثمن معلوم من اصل الدين الذى عليه ومضت مدة من غير تعيين اجرة على الشريك فهل اذا طلب المشترى من الشريك اجرة حصته فى المدة الماضية من غير عقد اجارة لا يجاب لذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة فى هذه الحال (اجاب) نعم لا يجاب المشترى لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن قاصر من غيرها وترك نصف بيت معد للاستغلال فاستاجر نصف البيت ذمى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصارت البنت تؤجره للذمى وتستغل أجرة النصف من المستاجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبة الاخت على مايخصه مما قبضته واستغلته من الاجرة بالوجه الشرعى (أجاب) لليتيم بعد بلوغه رشيدا

١٤ ١٢٦٦

محرم

٢ ١٢٦٧

المطالبة باجرة مثل مايخصه من العقار المتروك عن والده ممن استولى عليه حال يتمه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر أرضا من آخر ليزرعها ذرة وقمحا مدة معلومة باجرة معلومة فهل للموجر فسخ الاجارة قبل تمام المدة أولا لان الاجارة عقد لازم (أجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية لا يجاب أحد المتعاقدين لفسخها قبل مضى المدة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى يتيم له حصة فى دار آلت اليه بالميراث الشرعى عن والده سكنها شريكه مدة فى غيبته فى النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يتمه ووضع يده عليها (أجاب) اذا استعمل شريك اليتيم الدار المشتركة بلا عقد اجارة لزمه أجرة مثل حصة اليتيم على ماأفتى به المتاخرون الحاقا له بالوقف صيانة له والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون أشجار بستان آجروها ثلاث سنوات لرجلين ليستغلا ثمارها فاستوفيا منها سنة فهل تكون فاسدة يجب فسخها شرعا واذا لم يرض الرجلان بالفسخ الا باخذ قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانا استوفيا شيئا من السنة الثانية

ربيع الاول

٢ ١٢٦٧

١٢٦٧

يلزمهما

ربيع الاول	سنة
١٤	١٢٦٧
١٨	١٢٦٧
٢٥	١٢٦٧
جمادى الاولى	
٩	١٢٦٧
١٨	١٢٦٧
١٨	١٢٦٧

يلزمهما قيمته بقول أهل الخبرة (أجاب) اجارة أشجار البستان لاستهلاك الثمرة غير صحيحة وليس للمستاجرين أخذ دراهمهم فى مقابلة رضاهما بالفسخ والحال هذه وعليهما ضمان ما استهلكاه من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) فى أيتام يملكون بيتا عن والدهم أسكنته امهم الوصى عليهم من قبل الحاكم الشرعى لرجل أجنبى مدة أشهر بدون شرط أجرة فهل يلزم الساكن لعقار الايتام أجرة مثله وان لم تشترط ولا يكون عدم الشرط مانعا من أخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب أجر المثل على من سكن عقار اليتيم بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان ثلثاه وقف والثلث الآخر ملك استاجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهل بعد مضى تلك السنة اذا أراد الناظر اجارة الثلثين من أجنبى غير الشريك وآجر تكون الاجارة من ذلك الاجنبى فاسدة ويكون الناظر ممنوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة فى حصة شائعة (أجاب) تفسد الاجارة بالشيوع الاصلى الا اذا آجر من شريكه كما فى التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا بالاجرة فى كل يوم ستين نصف فضة فبعد مدة أراد المستاجر أن يقيم الحجر ليصلحه واستعان بالمستعمل الذى هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانفلت الحجر منهما وتلف بغير تعد وبغير تفريط فهل اذا تحقق ما ذكر وأراد المستاجر ان يلزم الواقف حصة من قيمة الحجر لا يجاب لذلك (أجاب) الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه فى المدة وان لم يعمل لا يضمن ما هلك فى يده أو بعمله الا اذا تعمد الفساد والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض آجرها لغيره مسانهة باجرة معلومة لكل سنة فصار المستاجر يزرعها ويدفع أجرتها فى كل سنة مدة خمس سنين وفى هذا العام بعد أن زرع الارض المستاجر وقرب حصاد الزرع يريد رب الارض أن ياخذ الزرع الذى زرعه وبذره ببذره من المستاجر متعللا بانه لم ياذنه فى زرعها هذا العام فى وقته فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم الزارع الا أجرة الارض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لا يجاب رب الارض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستاجر الا الاجر المسمى حيث انعقدت صحيحة فى هذه السنة بمضى بعضها بلا فسخ والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يدعى ملك دار خربة بطريق الارث اذن آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط ان كل ما صرف من طرف الماذون له يكون فى نظير اقامته مادام مقيما فيها قصرت المدة أو طالت فهل اذا أراد الماذون له تركها من نفسه والحال ان قيمة البناء تزيد على قيمة أجرة مثلها فى تلك المدة يكون الشرط فاسدا لما فيه من اضاعة المال ويجبر الآذن على دفع ما زاد عن قيمة أجرة مثلها بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعى (أجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض والماذون بالعمارة غير متبرع بها لانه لم يعمر الا بمقابلة السكنى فكان ما ذكر اجارة فاسدة لجهل العوض وقت العقد فيجب أجر المثل بالغا ما بلغ فيسقط مما أنفق قدر

جمادى الاولى سنة

٢٣ ١٢٦٧

أجرة مثل السكنى والباقى يطالب به رب الارض وان زادت أجرة السكنى على ما انفق يؤخذ الزائد من المأذون على ما أفاده فى تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) فى وصى على قاصر آجرت حانوتا مملوكا من تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة بأجرة معلومة هى أجرة مثلها وآجرها المستأجر لآخر السنة المذكورة بالاجرة التى استأجر بها فهل اذا ظهر رجل وطلب أن يستأجر السنة المذكورة بأجرة زائدة عن الاولى من الوصى لا يكون لها أن تؤجره السنة المذكورة الا بعد فراغ مدته لاسيما وهذه زيادة تعنت (أجاب) اذا وقعت الاجارة بأجرة المثل صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضى المدة بدون وجه شرعى ولا يملك المؤجر اجارتها لغير المستأجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استأجر من امرأة ملتزمة أرضا للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم واستلمت بعض الدراهم وكتبت له بذلك حجة مشمولة بختمها او ببينة من المسلمين ثم

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٧

بعد مضى بعض تلك المدة أرادت فسخ الاجارة فهل لا تجاب لذلك والماضى لا ينقض (أجاب) اذا صدرت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضى المدة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة قصر وبالغين وترك بيتين كان شاغلا لهما بسكناه وأمتعته وعياله فاستمرت فيهما جميع الورثة ما عدا امرأة بالغة من أولاده سكنت فى غيرهما بعد موته مدة فهل اذا أرادت أن تطالب الورثة بأجرة مثل نصيبهما مدة سكناهم لا تجاب لذلك حيث كان الكل مملوكا لهم وتمنع من طلب الاجرة بدون عقد اجارة (أجاب) ليس للمرأة البالغة المذكورة مطالبة باقى الشركاء بمثل

رجب

٣ ١٢٦٧

أجرة حصتها من المكان المملوك لهم فى المدة الماضية بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن قضية محصلها رجل مستأجر لخدمة عند آخر فمات المستأجر له عن ورثة ثم بقى الاجير المذكور مدة بعد موته فى خدمته التى كان فيها فما الحكم فى أجرته بعد موت المستأجر (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديها لنفسه فان وجد

٩ ١٢٦٧

استبقاء من الورثة للاجير المذكور بعد موت مورثهم على ما كان عليه قبل موته لزمتهم أجرته والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مملوكة استأجرها رجل مدة خمس سنين وشرط فى صلب العقد شروطا منها انه اذا أخرجه المالك منها قبل تمام المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومنها انه اذا وجد المستأجر فى الارض المذكورة سواقى يعمرها ويحسب له فى نظير عمارة كل ساقية سبعمائة قرش

شعبان

٣ ١٢٦٧

فهل يفسد عقد الاجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك فى صلب العقد ويكون لكل من المتعاقدين فسخها جبرا على الآخر (أجاب) تفسد الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فاذا تحقق اشتراط ما ذكر فى صلب عقد الاجارة كان على كل من المتعاقدين فسخها رفعا للفساد والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل فضولى آجر مسكن غيره لرجل بأجرة معلومة واذن له بصرف الاجرة فيما يحتاجه المحل من المرمة فهل يكون العقد

شعبان	سنة
٢٠	١٢٦٧
رمضان ٢٢	١٢٦٧
شوال ٥	١٢٦٧
١٠	١٢٦٧
٤	١٢٦٧
٢٣	١٢٦٧

والاذن بالطلب حيث لم يكن وكيلا ولاماذونا من جهة الملاك و يضيع ماصرفه المستاجر
فى المرمة حيث لم يؤذن له فى الصرف من الملاك ولم يجيزوا ماصرفه (اجاب) لارجوع
للمستاجر المذكور على المالك بما انفقه فى المرمة والحال هذه ولا ينفذ عقد الفضولى
بدون اجازة الملاك والله تعالى اعلم (سئل) فى حانوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما
باذن الآخر مدة من السنين من غير شرط اجرة له ثم مات الشريك عن ورثة بلغ فاستمر
ساكنا فيه ايضا من غير شرط اجرة معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذكور
فيها باجرة نصيب مورثهم واجرة نصيبهم فى المدة الماضية لايجابون لذلك (اجاب) نعم
لايجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى ارض آجرها من له ولاية ايجارها
لآخر اجارة مضافة لمدة مستقبلة ثم قبل مجىء تلك المدة آجرها اجارة لازمة لآخر فهل
لاتلزم الاجارة المضافة قبل مجىء وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التى هى غير
مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لاتلزم الاجارة المضافة على ماعليه الفتوى وحيث آجر
من له ولاية ايجار الارض المذكورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بمجىء
وقتها لايكون للمستاجر اجارة مضافة معارضة المستاجر اجارة لازمة ويمنع من ذلك شرعا
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر من شخص ارضا للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم
مؤجل الى اجل معلوم واستولى المستاجر المذكور على الارض المذكورة وآجرها لغيره
من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث
حل الاجل واذا طلب الامهال الى خلاص اجرة الارض ممن استاجرها منه لايجاب
لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذكور بدفع مابذمته من اجرة الارض والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل صنعته الكتابة باجرة معلومة لكل شهر على عادة
الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذى كان يكتب عنده باجرة
مسماة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكاتب المذكور
اجر المثل وله مطالبة الذى يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعته وحرفته ولا يكتب الا
باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور صناعته الكتابة بالاجر وقيام حاله بها يكون
له طلب اجر مثله والقول قوله فى انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه يفتى والله تعالى اعلم
(سئل) فى ارض مملوكة مشتركة بين ثلاثة انفار بالسوية بينهم مغروس فيها اشجار آجر احد
الشركاء تلك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجنبى على ان يزرعها ولم يبين له مايزرعه
فيها ولم يعمم له فى زرعها ولم يكن مايزرع معهودا وذلك بغيبة شريكيه فلما حضرا من
غيبتهما لم يرضيا بما فعله شريكهما وفسخا الاجارة وللآن مازرع المستاجر فى الارض
شيئا فما حكم هذه الاجارة اذا كان الامر ماهو مسطور والحال ان المؤجر المذكور لم يكن
وكيلا عن شريكيه المذكورين فى ذلك (اجاب) لاتنفذ الاجارة فى نصيب الشريكين
المذكورين حيث لم تكن باذنهما واجازتهما وتفسد فى نصيبه لعدم البيان المذكور

شوال | سنة

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اسكن أخاه مع أمه فيه من
غير شرط أجرة فسكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن قاصر فهل
اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه باجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم
يقدر عليه اجرة من أخيه المتوفى ويكون للقاصر الاجرة من بعد موت ابيه (أجاب) لا يلزم

٢٣ — ١٢٦٧

الساكن والحال هذه أجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا أجر وعلى من استولى
على عقار الصغير وسكنه بدون عقد اجارة اجرة المثل ومنافع المغصوب لا تضمن الا في ثلاث
ان يكون وقفا او مال يتيم أو معدا للاستغلال كما في الدر وغيره والله تعالى أعلم (سئل)

ذي القعدة

في امرأة تملك قطعة ارض زراعة آجرتها لرجل من اهل البلد التي هي فيها مدة معلومة
فبعد انقضائها ارادت اخذها منه فتوسل بابنها اليها في استئجارها منها فامرته بان
يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجارا بثلاث سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في
السنة التي اذنت بها ويبطل فيما زاد واذا انقضت يكون لها نزع أرضها منه (اجاب)

٤ — ١٢٦٧

الوكيل اذا خالف موكله فيما امره به لا ينفذ عليه ويكون فضوليا واجارة الفضولي
تتوقف على اجازة المالك فان اجازها نفذت وان ردها بطلت والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره سنة معلومة باجرة معلومة بحضرة بينة شرعية واستولى
عليه المستاجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك أراد المستاجر فسخ الاجارة بدون وجه
شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبينة الشرعية ويجبر المستاجر على دفع

١٥ — ١٢٦٧

الاجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه أو لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من
المتعاقدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له ابعادية آجرها لرجل آخر مسانهة وشرط عليه بحضرة بينة ان
ما يروى منها ياخذ اجرته وما لم يرو منها يكون على رب الارض وحده والآن آجرها
لغيره فهل اذا لم يرو بعضها في المدة التي استاجرها فيها التي قدرها سنتان ولم يتمكن من
سقيها واراد رب الارض ان يطالبه باجرته لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر واذا صرف في مدته
في مصلحة الارض في حفر ترعة لها وتصليح جسور قدرا معلوما من الدراهم باذن ربها
يكون له محاسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) لا مطالبة

١٨ — ١٢٦٧

على المستاجر بما لم يرو من الارض المذكورة على الوجه المذكور حيث اثبت المستاجر
دعواه وما انفقه فيما ذكر باذن المالك ليرجع به عليه يكون له الرجوع حيث ثبت
الاذن والانفاق بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مبيض للنحاس
استاجر حانوتا من مالكه وسكن فيها مدة وصنع له فيها كانونا ونقرة لضرورة صنعته
بغير اذن المالك ثم مات المستاجر المذكور عن ورثة واستاجرها مبيض آخر من المالك
ثم اراد ورثة المستاجر الاول ان يطالبوا المستاجر الثاني باجرة الكانون والنقرة زاعمين انه
صار لمورثهم جدك في الحانوت بسبب ذلك فهل لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة

ذى الحجة	سنة
١٨	١٢٦٧

محرم	
١٥	١٢٦٨

ربيع الاول	
١٣	١٢٦٨
١٧	١٢٦٨
٢٢	١٢٦٨

ربيع الثانى	
٢٤	١٢٦٨

الكانون والنقرة المذكورين خصوصا وقد احدثهما المورث بدون اذن المالك المذكور (أجاب) نعم لا يجبر المستاجر الثانى على دفع اجرة لما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دار خربة استاذنه رجل اجنبى ان يعمرها من ماله وجميع ما صرفه فيها من ثمن طوب واخشاب وآجر يرجع عليه به فهل اذا بنى وصرف على هذا الوجه بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا اخرجه منها صاحب الدار وهل عليه اجرة مدة سكنه فيما مضى أولا (اجاب) للمامور بالانفاق على الوجه المذكور الرجوع بما انفقه ولا تجب الاجرة لا لعقار بدون عقد اجارة الا اذا كان معدا للاستغلال أو وقفا او ليتيم والله تعالى اعلم (سئل) فى بيت مشترك بين اثنين واحد الشريكين يريد ايجار نصيبه وهناك اجنبى يرغب فى اجارته والشريك الثانى الذى هو شاغل للبيت بامتعته يطلب اجارة نصيب الآخر له فهل يكون الاولى والاحق الشريك باجارته أو الاجنبى (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر أحد الشريكين على اجارة ما يخصه فى العقار المشترك لشريكه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر سطح وكالة مسانهة ليبنى عليه بناء يكون ملكا له خلوا وانتفاعا ولم يبن المستاجر لكونه وجد اسفل الوكالة به خلل لا يقبل البناء فوقه وطلب من أرباب الوكالة ان يجددوا الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك لخلل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركة المستاجر لا يجابون لذلك وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وليس للمؤجر المطالبة فى تركة المستاجر باجرة ما مضى بعد وفاته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى حمام وقف استاجره رجل من ناظره مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضى المدة المذكورة ادعى المستاجر ان الناظر آجره له سنة أخرى باجرة معلومة فانكر الناظر فهل على فرض ثبوت دعوى المستاجر ان الناظر آجرها له السنة التى تلى مدته الاولى قبل فراغها لا تكون لازمة وللناظر اجارتها لمن شاء حيث لم تفرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثانى فى اثناء المدة الاولى (أجاب) فى لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى ولكل فسخها قبل مجىء أولها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر حانوتا وقفا من ناظرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر الاجرة التى هى أقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبته بتمام اجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان يستاجرها الرجل المذكور من الناظر بازيد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل وأراد الناظر ان يؤجرها لغيره باكثر مما اراده الساكن وهو على قدر اجر المثل يجاب الناظر وله أن يؤجرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار

الشهر	اليوم	سنة
جمادى الاولى	١٨	١٢٦٨
	٢٥	١٢٦٨
جمادى الثانية	٩	١٢٦٨
رجب	٢٣	١٢٦٨

الوقف بدون اجرة المثل بالغبن الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل وللناظر الاجارة لمن شاء باجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) فى حمام كبير مشترك بين جماعة ولاحدهم فيه الربع استاجر باقيه من الشركاء فلما انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا اجارة حصصهم لاجنبى فهل لا تصح هذه الاجارة وهل اذا ارادوا اجبره على ان يؤجر حصته لهم او للاجنبى لا يجابون لذلك (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المالك على اجارة ما يملكه لا لشريكه ولا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر حانوتا من مالكها مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنازع معه فى مقدار الاجرة فالمستاجر الثانى يدعى باجر معلوم والمؤجر يدعى قدرا زائدا عن ذلك ولا بينة له على دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثانى (اجاب) اذا اختلف المؤجر والمستاجر فى بدل الاجارة قبل التمكن من الاستيفاء للمنفعة تحالفا وترادا وبعده لا والقول للمستاجر لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة تحالفا وفسخ العقد فى الباقى والقول فى الماضى للمستاجر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يخدم عند آخر باجرة معلومة لكل شهر مات المخدوم عن ورثة بالغين فاستاجره بعد موت مورثهم باجرة حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة اشهر وهو فى اشغالهم المتعلقة بهم وتجمد له قدر من الدراهم يكون له المطالبة باجرته ممن استاجره (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجره بما عين له من الاجر مدة عمله له والله تعالى اعلم (سئل) فى وصى على قاصر من قبل الحاكم الشرعى وللقاصر حصة فى عقار مشترك بينه وبين الوصى المذكور فآجر الوصى نصيبه ونصيب القاصر فى العقار المذكور لرجل مدة معلومة باجرة معلومة تزيد عن اجرة المثل فهل تكون الاجارة فى نصيب القاصر اليتيم صحيحة نافذة حيث كانت لمصلحة واذا بلغ القاصر واراد فسخ الاجارة بدون وجه شرعى لا يجاب لذلك حيث كانت تزيد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة الوصى عقار اليتيم صحيحة باجرة المثل لا يكون لليتيم فسخها بعد بلوغه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا بنى بعضه وفى اثناء بناء باقيه حضر رجل واتفق مع المالك المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور ست سنوات كل سنة بمقدار معلوم من الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وحرر بذلك وثيقة صورتها انه فى يوم الخميس المبارك ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ٦٧ صار الرضا والتوافق بين الواضع اسمه وختمه فيه وحسن اغا الزمر على اننا اخذنا المنزل تعلق الاغا الموصى اليه الكائن بالسكة الجديدة ايجارا مدة ست سنوات كاملة كل سنة بسبعة آلاف ومائتى قرش وقبض الاغا المالك ايجار سنة ونصف وقدره عشرة آلاف قرش وثمانمائة قرش وبعد مضى هذه المدة تدفع سنة بسنة ويحسب علينا الايجار من ابتداء استلامنا المفاتيح لكون المنزل آنئذ لم يتم

رجب	سنة
٢٤	١٢٦٨
٢٧	١٢٦٨
٢٧	١٢٦٨

بناؤه وعند استلامنا المفاتيح يدرج التاريخ بهذا ويكون ابتداء مدة الايجار المذكورة
وفى كل هذه المدة لم يكن للاغا المرقوم تعرض عندنا بوجه من الوجوه وحررنا هذا سندا
علينا بكل ما ذكر هذا ما ذكر فى الوثيقة الممضاة بختم المستاجر فما حكم الله تعالى فيما اذا
تم بناء المنزل المذكور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم
مفاتيح المنزل للمستاجر بهذه الكيفية لكون الايجار المذكور لم يكن جاريا على منهج
الشرع القويم واراد المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذكور معتمدا على
على الاجارة المسطرة صورتها أعلاه هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك
على تسليمه المكان المذكور لعدم صحة الاجارة المذكورة شرعا أو تكون الاجارة على
الوجه المذكور صحيحة ويجبر المالك على تسليم المكان للمستاجر المذكور (أجاب) الاجارة
على الوجه المزبور غير صحيحة لجهالة أولها ففى الهندية من الباب الخامس فيما يجوز من
الاجارة سئل عمن قال لآخر آجرتك هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهما موصوفا
بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط
الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين أول المدة فكانت مجهولة فلابد أن يقول
من وقت كذا أو من هذه الساعة الى وقت كذا لتصير المدة معلومة كذا فى فتاوى النسفى
اه ووقت تسليم المفاتيح فى حادثة السؤال مجهول فلا تصح كما فى حادثة فتاوى النسفى
وحينئذ فللمالك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة كاملة باجرة معلومة فتشاجر مع رجل أجنبى له عنده
دراهم طلبها منه فاراد أن يزيد عليه الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا ايجاب لذلك
ولا يكون للناظر فسخ عقد الاجارة قبل مضى السنة المذكورة (أجاب) اذا وقعت
الاجارة صحيحة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخها قبل تمام المدة بدون وجه شرعى
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل جمال استؤجر لحمل متجر على جماله الى بر الشام فابرزها
خارج المصر ونام بجنبها فسرق بعضها أعليه أم لا فهل لا ضمان عليه لكونه لم يحصل
منه تعد (أجاب) فى الانقروية من ضمان الاجير المشترك والخاص ولا يصير البقار تاركا
للحفظ وان نام ما لم يغب الثور عن بصره فاذا غاب عن بصره يصير تاركا للحفظ قالوا تأويله
اذا نام جالسا وأما اذا نام مضطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا فى كتاب الوديعة الفرق
بين النوم مضطجعا وبين النوم جالسا فى غير السفر وسوينا بينهما فى السفر وقلنا
لا ضمان على كل حال فهاهنا يكون كذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال فى السفر
تفريطا وقد هلك المتاع فى يده وهو أجير مشترك فقد وقع اختلاف فى ضمانه بين الامام
وصاحبيه وأفتى المتاخرون بالصلح على النصف ولا يضمن ما هلك فى يده عند أبى حنيفة
وان شرط عليه الضمان وبه يفتى كما فى عامة المعتبرات وبه جزم أصحاب المتون فكان
هو المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة لهم قطعة أرض مشتركة بينهم استاجرها

رجب ٢٠ سنة ١٢٦٨

بعض الشركاء من باقيهم وصار يدفع أجرة حصصهم كل سنة ثم ان باقي الشركاء آجروا حصصهم مشاعة لاجنبي فهل لا تصح اجارة المشاع للاجنبي (أجاب) نعم لا تصح اجارة المشاع من غير الشريك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في أرض آجرها أحدهم الكبير المتصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراغ المدة آجرها باقيهم لشخص آخر متعللين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعدها استحقاقهم فهل اذا ثبت انه كان متصرفا ومأذونا له منهم بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي المدة

شعبان ٢١ ١٢٦٨

(أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اجارة الارض المذكورة أولا من أحد الشركاء المأذون له في ذلك من باقي شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لهم اجارتها ثانيا من غير المستاجر الاول قبل مضي مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرض جنينة سنة كاملة باجرة معلومة ثم جاء آخر واستاجرها منه قبل انقضاء الاجارة الاولى مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى

٢١ ١٢٦٨

هي اللازمة (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى كما في الدر المختار وعليه فللمالك فسخها قبل مجيء وقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حانوت مخرب استاجره منه رجل سنة وأذنه بالبناء والعمارة فيه ليكون ما بناه وعمره وأنشاه فيه من ماله ملكا وخلواله مستحق البقاء والقرار وجعل عليه أجرة للارض مقدارا معلوما من الدراهم مسانهة فهل اذا بنى وعمر وأنشا على هذا الوجه يكون ذلك ملكا للمستاجر واذا مات الآذن يكون لورثته أجرة الارض فقط (أجاب) ما بناه المستاجر

رمضان ٥ ١٢٦٨

من ماله لنفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذكور مملوك لبانيه يورث عنه اذا مات وعليه الاجرة المقررة على الارض والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال

شوال

مضمونها اذا وجد عقار مشترك بين قاصر وبالغ والبالغ وضع يده عليه مدة ولم يدفع له أجرة فهل اذا طلبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك

١٧ ١٢٦٨

اليتيم في العقار أجرة مثل حصة اليتيم مدة استيلائه عليها بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة آجرت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولم يوكلها في الاجارة وكتبت وثيقة وختمتها بختم زوجها وهو غائب ثم حضر زوجها من غيبته فوجد بيته مؤجرا لرجل آخر ويدعي المستاجر توكيله لزوجته في الاجارة ولم يقم بينة على دعواه الوكالة فهل للزوج المذكور فسخ الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال هذه

ذي القعدة

(أجاب) حيث لا بينة لمدعي الاستئجار على توكيل المالك في الاجارة له لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة واحدة باجرة معلومة وعجلها له ثم أراد أن يستلمه فعارضه رجل آخر في ذلك متعللا بانه استاجر البيت المذكور قبله من وكيل وكيل الناظر المذكور مدة سنتين فهل اذا لم يفوض الناظر لوكيله في الوكالة ولم يجز ما فعله وكيل الوكيل لا تصح اجارته ويكون الحق في البيت

١٩ ١٢٦٨

ذى الحجة	سنة
١٨	١٢٦٨
٢٣	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
محرم	
٧	١٢٦٩
١٣	١٢٦٩

للمستاجر المذكور (أجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن آمره والتفويض الى رأى الوكيل كاعمل برأيك كالاذن فى التوكيل فلا يملك الوكيل المذكور التوكيل بالاجارة بدون اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجازة الناظر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقى من مدة الاجارة سبعة أشهر وعشرون يوما فحضر شخص آخر وزاد فى أجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصحيحة فاراد المالك ابطال الاجارة المذكورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يجاب المالك لفسخ الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التى وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذكورة كذلك (أجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا ينزع المكان المستاجر من يد مستاجره قبل فراغ مدته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر من آخر مكانا ملكا له من نحو سنتين وبعد مضى أيام قليلة باع المكان المستاجر لآخر فى أثناء المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجازة المستاجر (أجاب) يتوقف بيع العين المستاجرة قبل مضى مدة الاجارة على اجازة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك المذكور الا اذا لزمه دين بعيان أو ببيان واقرار ولا مال له غير ذلك المكان والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر من آخر جاذب طين زراعة باجرة معلومة لكل فدان مدة خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون وجه شرعى لا يجاب لذلك وليس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا ملكا للمؤجر ولم يكن من طين الميرى (أجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذكور صحيحة لازمة لا يكون له الفسخ قبل مضى المدة ولا يفسدها كون مدتها خمس سنين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وامرأة يملكان بيتا آجرت المرأة نصيبها منه شائعا لشريكها سنتين بمبلغ سبعمائة وعشرين قرشا دفع لها معجلا من الاجرة مائتى قرش والباقى خمسمائة وعشرون قرشا يدفعها لها على التدريج على المدة حكم الايجار الذى بيده فلما مضى من المدة بقدر ما قبضته من الاجرة أرادت فسخ الايجار فى باقى المدة أو ان يدفع لها باقى الاجرة للمدة الباقية حالا قبل مضيها فهل لا يجبر على دفع ذلك قبل استيفاء المنفعة لباقى المدة ولا يجبر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحا مستوفيا لشرائط الصحة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة فى ظاهر الرواية عن الامام وروى عنه أنه لا يجوز وصرح علماؤنا بان الاجر لا يملك بالعقد فى الاجارة فلا يجب تسليمه به بل بتعجيله فى غير المضافة أو شرطه وللمؤجر طلب الاجر فى الدار والارض كل يوم ما لم يشترطا الدفع فى أوقات معلومة والله تعالى أعلم (سئل) فى دكان مشتركة بين ثلاثة لاحدهم نصفها ولكل من الآخرين ربعها فآجر من له النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وآجر أحد الآخرين نصيبه للجار الملاصق من الجهة الاخرى وبقى نصيب الثالث فاقتسمها الجاران المستاجران بينهما أنصافا من

محرم	سنة

غيراذن أربابها وأدخل كل منهما النصف في دكانه بعد ازالة حائطها وبنيا بينهما حائطا وسطها فهل والحال هذه لا تعتبر هذه القسمة وتكون باطلة ويجبران على ازالة هذا الحائط ويضمنان ما أتلفاه فيهما بسبب هذه القسمة (أجاب) كل من الاجارة والقسمة على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المتعدى على مال الغير ضمان ما أتلفه والله تعالى أعلم
٣٠ ١٢٦٩

(سئل) في رجل يملك حانوتا آجره لاجنبي مدة معلومة وعليه دين لآخر فطلبه من بعد حلول أجله فعجز عن دفعه فاراد رب الدين أن يشترى الحانوت المذكور بثمن معلوم ويدفع ما بقى بعد استخلاص دينه فهل اذا باع المالك الحانوت لرب الدين ينفذ بيعه وينفسخ عقد الاجارة المذكورة (أجاب) تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو ببيان أى بينة أو اقرار والحال انه لا مال له غيره لانه يحبس به فيتضرر كما في الدر وغيره فبيع الحانوت المذكورة للدين على الوجه المذكور نافذ وتفسخ الاجارة والله تعالى اعلم
٢٧ ١٢٦٩

(سئل) في رجل استأجر حانوتا من مالكه سنة باجرة معلومة وعجل له بعضها والحال انه مشغول بامتعة مستأجره مشاهرة فماذا يكون الحكم في هذه الاجارة (أجاب) الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدر عن حواشي الاشباه وفيه عن الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بعين ويؤمر بالتفريغ وابتداء المدة من حيث تسليمها اه والله تعالى اعلم
صفر ١ ١٢٦٩

(سئل) في رجل يملك أربعة حمير معدة للاستغلال تعدى عليها رجل اجنبي واخذها من مالكها واستولى عليها واستعملها مدة من الايام فهل والحال هذه يكون لمالك الحمير محاسبة من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استيلائه عليها (اجاب) نعم للمالك المطالبة باجرة المثل والحال هذه على ما افتى به بعض المتأخرين والله تعالى اعلم
ربيع الاول ٥ ١٢٦٩

(سئل) في امرأة وصى على ابنها القاصر وله قطعة ارض خراجية فيها ساقية ومحل معد للسكنى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المستأجر عمارة المحل بما يوافق رأيه ويحسب ما يصرفه في ذلك من الاجرة فلم تأذن له أم القاصر في ذلك وأخذت عليه وثيقة بانه اذا صرف شيئا في المحل أو في غيره سوى ان يدفع ما على الارض من الخراج وما بقى يحفظه لا يلزمها من ذلك شئ ثم تريد الآن مطالبته بما بقى من الاجرة بعد الخراج فادعى انه صرفه في المحل والساقية والظاهر يكذبه ويريد بذلك ضياع حق القاصر فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويجبر على دفع باقى الاجرة ويكون مصرفه تبرعا منه ولا يلزم القاصر شئ (أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أنفقه على الوجه المزبور ويجبر على دفع ما بقى بذمته من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى أعلم
٢٧ ١٢٦٩

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها ثم طلبها للنقلة معه الى محل خدامته فابت التوجه معه فتركها وتوجه الى محل معيشته ثم رجع الى مصر فوجدها ساكنة في محل آخر بغير اذنه ورضاه فامرها بالانتقال منه الى محل طاعته بمصر فابت حتى يدفع

أجرة المنزل الذى هى ساكنة فيه والحال انها هى المستاجرة له بغير رضاه فهل والحال هذه لا يلزمه أجرة المنزل حيث لم يكن مستاجراله (أجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لرب المنزل الذى استاجرته الزوجة المذكورة مطالبة الزوج باجرته حيث كان ذلك بدون اذنه ولا تلزمه لها أجرته حيث كان خلاف سكنه الذى اسكنها فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر أرضا معلومة بحدودها من ناظرها باجرة معلومة مسانهة ثم آجر ناظر تلك الارض بعضا من الارض المستاجرة لرجل آخر قبل مضى مدة الاجارة الاولى فى أثناء سنة انعقدت فيها الاجارة فهل والحال هذه لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضى مدة الاجارة الاولى (أجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تكون الاجارة الثانية قبل مضى مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى أعلم (سئل) فى حانوت مستاجرة لآخر مدة ثلاث سنين باعها مالكها قبل فراغ المدة المستاجرة فهل يتوقف البيع على اجازة المستاجر فاذا لم يجزه لا ينفذ وله الانتفاع بها الى فراغ المدة (أجاب) يتوقف بيع العين المستاجرة على اجازة المستاجر ولا تفسخ الاجارة بالبيع اذا لم يكن لعذر دين لا وفاء له الا من العين المستاجرة والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة لها حاصل فى وكالة آجرته لآخر مدة أكثر من سنتين ثم بعد ذلك لزمها دين ولا مال لها سواه فهل اذا باعته لوفاء الدين يصح منها ذلك وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستاجر أو يتوقف (أجاب) لمالكة الحاصل المذكور بيعه وتفسخ الاجارة بلزوم دين على المالك لا وفاء له الا من ثمنه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان رجلا استاجر أرضا معلومة من مالكها بقدر معلوم ثم ان المستاجر آجر الارض لاشخاص باجرة معلومة ومات المستاجر الاول قبل انتهاء مدة الايجار ولم يدفع المستاجرون شيئا من الاجرة للمستاجر الاول الذى آجر تلك الارض فهل يكون لمالك الارض المطالبة على المستاجرين من المستاجر المذكور باجرة المدة الباقية بعد موت المستاجر الاول أو يكون له المطالبة بكل الاجرة فى تركة المتوفى (أجاب) بموت المستاجر المذكور تنفسخ الاجارة الاولى والثانية على ما أفاده العلامة ابن نجيم فى فتاواه وللمالك المطالبة فى تركة المستاجر الاول باجرة المدة التى مضت حال حياته فقط وليس لوارث المستاجر الاول مطالبة المستاجرين من مورثه باجرة المدة التى بعد موت مورثه لانفساخ الاجارة بالموت وولاية تفريغ الارض واجارتها وطلب أجرتها ان كان حصل اتفاق عليها بعد موت المستاجر أولا للمالك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أجير عند آخر ووكيل عنه فى البيع والشراء فى الحانوت المعد لذلك فهل اذا ادعى رب الحانوت على الاجير المذكور بان ما فى الحانوت من البضاعة حصل فيه خسر وأراد الزامه بشئ من ذلك لا يجاب لذلك (أجاب) لا ضمان على الاجير المذكور حيث لم يثبت عليه التعدى أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل)

الشهر	اليوم	سنة
ربيع الاول	٢٧	١٢٦٩
	٢٧	١٢٦٩
ربيع الثانى	١٨	١٢٦٩
جمادى الاولى	٢٤	١٢٦٩
	٢٦	١٢٦٩
جمادى الثانية	٣	١٢٦٩

جمادى الثانية سنة

في جماعة يملكون أرضا ليست اميرية استأجرها رجل أجنبي من ملاكها بقدر معلوم
من الدراهم نحو سنتين ثم بعد ذلك لزم ملاكها دين لا وفاء له الا من ثمن الارض المذكورة
فهل اذا باعوها لوفاء الدين المذكور يصح ذلك منهم وتنفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع

٩ ١٢٦٩

لذلك على اجازة المستأجر (أجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتنفسخ الاجارة ان كان
الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما سفينة معدة لوسق
الغلال لكل واحد منهما النصف فيها استأجر أحد الشريكين نصيب شريكه سنة
كاملة بمبلغ معلوم من الدراهم ثم بعد مضي السنة المذكورة آجر الشريك المستأجر كامل
السفينة المذكورة نصيبه ونصيب شريكه لاجنبي بغير اذن شريكه ثم أخبر الشريك
شريكه بما فعل من ايجاره كامل السفينة للاجنبي فاجاز ذلك الشريك وتناسيا فظهر له
دراهم فاعطاه بعض الدراهم وأراد أن يحيله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر
الاجنبي فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشريك ملزوما بدفع

شعبان ٣ ١٢٦٩

ما بقي عليه (أجاب) اذا ظهر لاحد الشريكين المذكورين دين بذمة الآخر فأحاله به
أو ببعضه على من استأجر منه السفينة فيما يقابل حصة المحيل من الاجرة لا يجبر على قبول
الحوالة لتوقفها على الرضا وولاية قبض الاجرة من المستأجر المذكور للشريك الذي باشر
عقد الاجارة ما لم يوكل شريكه بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر أرض
زراعة مدة معلومة ثم في أثناء مدة الاجارة آجر تلك الارض لآخر مدة ابتداؤها بعد
انقضاء مدة المستأجر الاول فهل للمؤجر فسخ الايجار الثاني قبل حلول ابتداء مدته

٢٨ ١٢٦٩

(أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وأيد عدم اللزوم بأن عليه الفتوى كذا في
الدر المختار وعليه فالفتوى على ان الاجارة على الوجه المذكور غير لازمة فللمؤجر فسخها
والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعة
مدة معلومة باجرة معينة وقبض المؤجر منه اجرة مدة عامين معجلة ومات المستأجر قبل أن
يستوفي مدة العامين المدفوع اجرتهما معجلا فهل تنفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد
لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مؤجر مورثهم مما يقابل اجرة المدة المستقبلة

ذى الحجة ٣ ١٢٦٩

المعجلة (أجاب) تنفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احد عاقدين عقدها لنفسه
كما صرح به علماؤنا وحينئذ فلورثة المستأجر والحال هذه مطالبة المؤجر بما يقابل
اجر المدة المستقبلة حيث كانت معجلة والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة
لجماعة آجروها لرجل سنتين كاملتين وأحد الملاك امرأة كانت غائبة وهي تعلم الاجارة
الصادرة من باقي الملاك وتقبض الاجرة فهل اذا بلغتها الاجارة وأجازت لا يكون لها فسخ
الاجارة التي عقدها باقي الشركاء سيما والشركاء كانوا يؤجرونها قبل ذلك لرجل آخر

٢٤ ١٢٦٩

وهي تاخذ الاجرة من كل من يستأجرها منهم (أجاب) نعم اذا اجازت تلك المرأة الاجارة
الصادرة من باقي الشركاء بالقول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

والله تعالى اعلم (سئل) فى الوكيل فى عقد الاجارة اذا عقدها باجرة المثل فى أرض الوقف ثلاث سنين باجرة معجلة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل فى اثناء المدة المستاجرة وأراد الناظر اجارة الارض لغير موكل المستاجر متعللا بان الاجارة تنفسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يجاب الناظر لما أراد ولا تنفسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لموكله لا لنفسه (أجاب) نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل والحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة لها حصة التزام كان متصرفا فيها زوجها لما كانت بذمته وبعد خلاصها منه منعته عن التصرف فآجر الحصة مع راعيها بدون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فآجرت هى الحصة لرجل فمنعها وقال انى آجرت الحصة سنتين فى المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الايجار منه فهل والحال ما ذكر حيث ثبت عزلها له قبل وقوع الاجارة منه بالوجه الشرعى تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستاجر على أجرة المثل فى المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله موقوفة والحال هذه على اجازة المالكة فان أجازتها نفذت وان ردتها بطلت وعلى من استولى على الارض المذكورة والحال ما ذكر اجر مثلها مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة لم تاخذ ما يخصها من ميراث أبيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفى التركة عقارات يستغلها بعض الورثة بالايجار وهى معدة فى تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السالفة من المستاجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيما مضى مما استغله تلك المدة لاسيما وهو فى تلك المدة يماطلها فى استيفائها حقها (أجاب) نعم على شركاء المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال وآجره بعض الشركاء بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابدين فى تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك بيتا آجره زوجها لرجل بغير اذنها ولا توكيل منها فى ذلك ولم تجزه ثم باعته لرجل آخر بعد الرد فاراد المشترى قبضه فوجده مسكونا بمستاجر زوجها المذكور فهل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويجبر الساكن على خروجه من البيت وتسليمه للمشترى (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه وتكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالكة نفذت وان ردتها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر فى اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور فى غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته وأراد محاسبتهم على اجرة المثل مدة استيلائهم عليه يجاب لذلك حيث كان البيت معدا للاستغلال (أجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم

ذى الحجة سنة ٢٩ ١٢٦٩

محرم ٢٥ ١٢٧٠

ربيع الاول ٣٠ ١٢٧٠

٩ ١٢٧٠

جمادى الاولى ٩ ١٢٧٠

جمادى الاولى سنة

(سئل) فى امرأة تزوجها رجل واسكنته معها فى بيت مشترك بينها وبين أخيها مدة ثم ماتت عنه وعن اخيها فطلب الاخ ان يحاسبه على مدة سكناه مع أخته ويأخذ منه حصة نصيبه والحال انه حاضر موجود معه ومشاهد لسكناه مع اخته ولم يجعل عليه ولا على اخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعى مقدار المدة ولا قدر الاجرة فهل لا يجاب لذلك والحال هذه سيما والبيت غير معد للاستغلال (اجاب) ليس لاخى المرأة مطالبة زوجها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم

١٢ ١٢٧٠

(سئل) من الضبطية فى منزل مشترك بين جماعة آجر بعضهم حصته منه لرجل أجنبي فهل لا تصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (أجاب) الشيوع الاصلى فى الاجارة يفسدها بان يؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكيه كما صرح به علماء المذهب ومنه يعلم ان اجارة أحد الشركاء فى المكان المذكور حصة منه شائعة لغير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم

١٧ ١٢٧٠

(سئل) فى مكان منخرب محتاج للعمارة جار فى وقف اهلى وله ناظر من ذرية الواقف ولم يف ريعه بعمارته فهل اذا آجره ناظره لآخر باجر مثله فاكثر سنة بسنة وبنى فيه المستاجر وعمر باذن الناظر على وجه القرار وكانت مصلحة الوقف فى ذلك ولم يكن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة على الوجه المذكور صحيحة وما بناه المستاجر يكون مملوكا له (أجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة والحال هذه وما بناه المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون ملكا له والله تعالى أعلم

٢٨ ١٢٧٠

(سئل) فى رجل وكل آخر ليؤجر له بيته باجرة المثل فاجر الوكيل البيت باجرة المثل لزيد ثم بعد ما آجر الوكيل البيت ذهب رجل آخر الى الموكل واستاجر منه البيت قبل مضى المدة التى آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التى فعلها الوكيل ويكون ما فعله الموكل باطلا بالنسبة للمدة الباقية حيث سلط الوكيل على ايجار البيت وآجر بالمصلحة (أجاب) بعد صدوره الاجارة من وكيل المالك صحيحة لازمة لا يكون للموكل اجارة المكان المذكور ثانيا لآخر قبل مضى مدة الاول بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم

٢٩ ٣٢٧٠

جمادى الثانية

(سئل) فى رجل استاجر أرضا وغرس فيها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضى مدة الاجارة تملك الارض غير المؤجر فاراد مالك الارض أخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعى فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون الغرس للغارس (أجاب) للمستاجر أخذ شجرته التى غرسها بعد اثبات ذلك ويؤمر بقلعها تفريغا للارض الغير والله تعالى أعلم

١٤ ١٢٧٠

(سئل) فى رجل استاجر مكانا مع أرض تابعة له من مالكهما وغرس فيها شجرتين وصار يعمل عليهما مدة من السنين فاراد الآن المؤجر أخذ الشجرتين من الغارس بدون وجه شرعى متعللا بانهما مغروستان فى ملكه فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ويكون الغرس للغارس (أجاب) نعم ليس للمؤجر أخذ الشجرتين من مالكهما الغارس لهما بدون وجه شرعى واذا انقضت مدة الاجارة يكون للغارس قلعهما حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل)

١٩ ١٢٧٠

رجب سنة

فى رجل استاجر آخر لحمل أقمشة محزومة لجهة معلومة فاخذها المستاجر وسافر بها ثم فى اثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تفريط منه فى ذلك فماذا يكون الحكم الشرعى فى الاجير المذكور (اجاب) ماهلك فى يد الاجير المشترك اختلف الافتاء فى تضمينه اياه وأفتى المتاخرون بالصلح على النصف حيث لم يوجد منه تفريط أو تعد والله تعالى اعلم

٨ ١٢٧٠

(سئل) فى رجل استاجر مكانا من مالكه مدة معلومة باجرة معلومة دفعها المستاجر معجلة للمؤجر فهل اذا مات المؤجر فى اثناء المدة قبل استيفاء المستاجر مدته وترك مايورث عنه شرعا وظهر عليه ديون كثيرة يقدم المستاجر بدينه على سائر الغرماء اذا تحقق ماذكر (اجاب) المستاجر المذكور أحق بالعين المستاجرة من سائر الغرماء فله حبسها رهنا بالاجرة المعجلة الى ان يستوفى حقه والله تعالى أعلم

٨ ١٢٧٠

(سئل) فى رجل استاجر مكانا متخربا من مالكه باجرة معلومة مسانهة وأذن المالك للمستاجر بان يعمر المكان المذكور ليرجع بما صرفه عليه فصار المستاجر يدفع الاجرة سنويا ويعمر المكان حسب اذن المالك له فهل اذا ثبت الاذن المذكور يكون له الرجوع بما صرفه وليس للمؤجر ان يخرجه الا عند تمام السنة (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى الاذن من المالك للمستاجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه قدرا معلوما حسب الاذن يكون له الرجوع بما صرفه على الوجه المسطور وليس للمؤجر اخراج المستاجر قبل انتهاء المدة التى انعقدت فيها الاجارة بدون وجه شرعى حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم

١٤ ١٢٧٠

(سئل) فى رجل تزوج امرأة ودخل عليها فى بيت أمها واستمرا ساكنا مع الزوجة وأمها مدة وهو ينفق عليهما معا والآن تريد الام مطالبة زوج بنتها باجرة بيتها مدة سكناه فهل اذا كان البيت ملكا لا تجاب لذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (أجاب) نعم ليس لام الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم

شعبان

٢٦ ١٢٧٠

(سئل) فى جماعة شركاء فى حمام بعضهم غائب ومقيم فى غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا فى اجارة نصيبه بحضرة باقى الشركاء فى بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقى الشركاء صفقة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذكور مع باقى الشركاء وآجروا جميع الحمام لرجل اجنبى سنة باجرة معلومة على الوجه المذكور أولا تكون الاجارة صحيحة وليس لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصته منه شائعة لغير الشريك من رجل آخر (أجاب) نعم تكون الاجارة المذكورة صحيحة وبعد صدورها على الوجه المذكور لا يكون لاحد الشركاء ولا لكلهم الاجارة من آخر مادامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا بان اجارة المشاع من غير الشريك أومن احد الشريكين فاسدة والله تعالى اعلم

رمضان

١٤ ١٢٧٠

(سئل) فى اجارة العقار اذا كانت مضافة الى مايستقبل من الزمان فهل يثبت فيها خيار الفسخ لكل من المؤجر والمستاجر قبل دخول مدة الاجارة المذكورة (أجاب) تصح الاجارة مع الاضافة الى الزمان المستقبل وفى لزومها مع الاضافة تصحيحان وايد عدم اللزوم بان

شوال

٦ ١٢٧٠

عليه الفتوى كما أفاده العلائي وعليه فيصح فسخها قبل مجيء الوقت والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أجرته أحد الشركاء مدة فهل اذا ثبت استغلال الشريك المذكور المدة المذكورة يكون لباقي شركائه محاسبته على ما استغله
(اجاب) نعم يضمن الرجل المذكور حصة باقي الشركاء ولهم محاسبته على ما استغله حيث كان العقار معدا للاستغلال وآجره أحد الشركاء بدون اذن الباقي على ما حرره العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر ثلاثة حمير ليركب عليها هو واتباعه الى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمها منه وأرسل رب الحمير رجلا من اتباعه مع المستاجر وأمره بتسليم الحمير اليه بعد وصوله للمكان المذكور فسلمها المستاجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب الحمير حمار فهل لا يلزم المستاجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على المستاجر ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معد لاصلاح السيوف لاربابها في حانوته بالاجرة أخذ سيفا من صاحبه لاصلاحه على حسب صناعته بالاجرة كعادته ثم بعد عمل صنعته فيه واصلاحه فتح الحانوت اللصوص ليلا وأخذوا السيف وضاع من الحانوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اختلف التصحيح في تضمين الاجير المشترك العين الهالكة في يده بنحو السرقة وأفتى المتاخرون بالصلح على نصف القيمة جبرا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة آجرها أحدهم لآخر مدة سنتين باجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالته عنهم ومباشرته عن نفسه ومضى من المدة المذكورة سنة وأراد الوكيل المذكور ابطال الاجارة في السنة الباقية لاجل ان يؤجرها لغيره متعللا بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد الاجارة فهل اذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستاجر بعض أناس بقدر معلوم من أصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية تكون الاجارة لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بما تعلل به الوكيل المذكور (اجاب) اذا صدرت اجارة تلك الارض من احد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون للمؤجر نقضها ولا اجارتها الآخر ما دامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة حضور الموكل مجلس العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا ووضع فيه خلوا باذن المؤجر ومكث في الحانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة فذهب الشريك واستاجر الحانوت بمثل الاجرة التي استاجرها صاحب الخلو فهل والحال هذه يكون صاحب الخلو أحق بالحانوت من المستاجر الثاني (اجاب) اذا كان الخلو ثابتا بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره ما دام يدفع اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرض زراعة مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثلها وقبل مضي السنة آجرها المؤجر لآخر مدة ثلاث سنوات اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية

شوال	سنة
١١	١٢٧٠
ذي القعدة ٢	١٢٧٠
٣	١٢٧٠
ذي الحجة ١٦	١٢٧٠
١٦	١٢٧٠

لازمة

لازمة ولمالك الارض اجارتها لمن شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) فى لزوم الاجارة
المضافة تصحيحان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى وعليه فللمؤجر فسخها بعلم المستاجر
قبل مجىء الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) فى
رجل آجر أرضه لآخر سنتين معلومتين فى عقدين كل عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل
وبعد مضى بعض السنة الاولى آجر رب الارض تلك الارض لآخر تينك السنتين
بعينهما فهل حيث لزمت الاجارة للمستاجر الاول فى السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتها
لغيره بدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعى قبل مضيهما (اجاب) اذا
صدرت الاجارة فى السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للمؤجر فسخها قبل مضى المدة
بدون موجب شرعى ولا تنفذ اجارته لآخر فى المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول
أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبى
قاصر من غيرها وترك لهم دارا وسكنت الزوجة جميعها ولم يسكن الصبى معها ولا منازع
ينازعها فى السكنى ثم لما بلغ الصبى الحلم قام يطالب زوجة أبيه باجرة حصته فى الدار المدة
الماضية وهو قاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (أجاب) وقع الخلاف فى
وجوب أجرة حصة اليتيم من عقار سكنه شريكه بلا عقد فقيل لا تجب وقيل بالوجوب
وهو المعتمد وافتى به المتاخرون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين شريكين فى بيت
صغير يريد أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل أجنبى فهل اذا طلب الشريك أخذ نصيب
شريكه بالاجرة يقدم على الاجنبى حيث كان يتضرر بسكنى الاجنبى معه (أجاب)
لا تصح اجارة مشاع من غير الشريك بل تكون فاسدة ولا يجبر أحد الشريكين على اجارة
نصيبه من الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض خراجية اميرية آجرها مستحقها
من رجل مدة عشر سنوات فى عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالارض ولم يكن
معهودا ولم يعمم للمستاجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال
ماذكر ويكون لمستحق الارض المذكورة المطالبة بفسخها (أجاب) نعم الاجارة على
الوجه المسطور فاسدة وللمؤجر المطالبة بفسخها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لآخر باجرة المثل فقبل الوكيل الوكالة
وآجر الوكيل البيت المذكور لآخر مدة معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة
من المستاجر فوضع المستاجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستاجر البيت لآخر
باقى مدة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا
تنفسخ الاجارة المذكورة الا بمضى مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة واللزوم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة
تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من
الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد متعاقديها ولا للموكل بها الفسخ بدون عذر أو وجه

سنة	الشهر	اليوم
١٢٧١	محرم	٢٧
١٢٧١	صفر	٦
١٢٧١	صفر	١٧
١٢٧١	ربيع الاول	١٥
١٢٧١	ربيع الاول	٢٢
١٢٧١	جمادى الاولى	١٧

شرعي قبل مضي مدتها وقد صرحوا بان للمستاجر ان يؤجر الدار التي استاجرها من آخر في مدته حيث لا مانع ولا تنفسخ الاجارة بعد انعقادها بعزل الوكيل ولا تاثير للعزل بعد اجرائها وكل فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما من الحبال الليف المقطعة على ان يحلها ويصنعها حبالا كما كانت وجعل له في نظير عمله عن كل قنطار كذا من الدراهم فحل منها البعض وفتله وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر فحصل في بيت الاجير حريق حرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيرها ومن جملته ذلك ما بقي من الحبال الليف المذكورة وكل ذلك من غير تفريط من الاجير

١٥ ١٢٧١

المذكور ومن غير تعد فما الحكم في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجير المشترك ما هلك في يده بغير عمله بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل بالضمان وافتى المتاخرون بالصلح على نصف القيمة ومحل الخلاف ما اذا هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة واما اذا هلك بامر لا يمكن التحرز عنه كالحريق الغالب والغارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة هي وقف اهلي على خيرات آجرها ناظرها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستاجر بان له على المؤجر دينا والحال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركة اصلا فهل لا ضمان

شوال ١٢ ١٢٧١

على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المورث شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفسخ بموت أحد متعاقديها اذا عقدها لنفسه فلو عقدها لغيره لا تنفسخ كناظر آجر عقار الوقف ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من مالهم بدون كفالة شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال استاجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاجارة استمر المستاجر مستوليا عليها وينتفع بها مدة من الشهور من غير عقد اجارة من مالكها فهل يكون للمالك محاسبة المستاجر المذكور على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعد مضي مدة الاجارة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستاجر بعض بناء من ماله في القهوة المذكورة باذن المالك وأراد قلعه لا يكون له قلعه حيث كان القلع يضر

٢٢ ١٢٧١

بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مطروحا على وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا انقضت مدة الاجارة في المعد للاستغلال واستمر المستاجر ساكنا بلا عقد جديد يلزمه الاجر واذا بنى المستاجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم أراد الخروج من المكان بعد مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضرا بالارض يكون للمالك ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا على المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار اليتيم اذا آجره الوصي عليه من آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل بغبن فاحش وانتفع به المستاجر مدة سنتين فهل يكون

٢٣ ١٢٧٢

على المستاجر اجر المثل بالغا ما بلغ (اجاب) الوصي لو آجر عقار اليتيم بدون اجر المثل بغبن

فاحش

ذى الحجة سنة

فاحش يلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت مشترك بين
اثنين استاجر أحد الشريكين نصيب شريكه مدة معلومة ودفع الاجرة معجلة وقبل
استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون
للشريك الرجوع باجرة المدة التى لم يستوفها واخذها من شريكه حيث دفعها معجلة
(اجاب) اذا خرب البيت المذكور يكون للمستاجر المطالبة بفسخ الاجارة فاذا فسخت ٢٨ ١٢٧١
يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ما بقى من مدة الاجارة فى الاجرة التى عجلها ولا تنفسخ
بدون الفسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينتفع به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهى اجرة المثل ثم مات المستاجر
فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل محرم
(اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر حيث استاجرها لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) ٤١ ١٢٧٢
فى رجل استاجر قطعة أرض زراعة وقفا على خيرات من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة
دون أجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر بتمام اجرة المثل للمدة الماضية وللناظر اجارتها
لمن شاء باجرة المثل (أجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم ١٨ ١٢٧٢
المستاجر تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر حانوتا من مالكها
مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضى مدة الاجارة باعها مالكها لرجل أجنبى بثمن معلوم
ولم يكن بذمة البائع دين لاحد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيلاء على الحانوت
المذكورة الى تمام مدة الاجارة وليس للمشترى فسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت صفر
الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تفسخ بمجرد بيع ٢٢ ١٢٧٢
العين المؤجرة بلا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاء له الا من ثمن العين المؤجرة بل يوقف
البيع فى حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
استاجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانه إياها معه قبل مضى مدة
الاجارة فمكثت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له
طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم تمض قبل مضى ربيع الثانى
مدة الاجارة وهل عليه النفقة (أجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذى ٢٥ ١٢٧٢
استاجره لمؤجره المدة المذكورة وليس على الزوجة من ذلك شئ بدون وجه شرعى
ويؤمر الزوج بالانفاق عليها وبدفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجوب
ذلك عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة أرض انشا فيها شيرجة
للاستغلال وأقام رجلا أجنبيا وكيلا على العمارة فاستاجرها الوكيل بعد تمام العمارة
من مالكها باجرة معلومة مشاهرة واشترى المستاجر حجارة الادارة من ماله واستعملها
مدة ثم حصل بينهما نزاع فتحاسبا على ما صرف فى العمارة واشترى المالك حجارة الادارة
من المستاجر بثمن معلوم بحضرة جمع من المسلمين والآن طالب المالك المستاجر بما

ربيع الثاني	سنة

تجمد له من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بانه لم يذكرها وقت المحاسبة فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويكون للمؤجر مطالبته بما تجمد له من الاجرة واذا انكر المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت استئجار الرجل المذكور تلك الشيرجة من مالكها مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر ومضت مدة أشهر يكون للمالك مطالبته بما تقرر عليه من الاجرة للماضى من الاشهر اذا لم يثبت دفعها اليه أو ابراؤه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر وقت المحاسبة على العمارة واستعمال المعد للاستغلال موجب لاجر المثل بلا عقد اجارة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين بالغبن آجر احدهما نصيبه في الحانوت لرجل أجنبي في غيبة الشريك الآخر باجرة معلومة فهل لا تصح اجارة المشاع الذى لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (أجاب) نعم لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوع مقارنا للاجارة سواء كانت في قابل للقسمة اولا على قول الامام والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مملوك لامرأة آجرته باجرة مثله لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معجلة قبضتها من المستاجر المذكور بموجب سند شرعي تحت يد المستاجر ثم بعد ذلك أذنته بمناجهة فيه ليرجع عليها بما صرفه فبنى الرجل المذكور بحكم الاذن بذلك وكتبت له سندا بما صرفه ليرجع عليها به بعد ذلك ثم بعد مضي أربعة أشهر من مدة الاجارة أرادت فسخ الاجارة متعللة بانها تريد أن تسكن فيه فهل لا عبرة بتعللها بذلك وليس لها فسخ الاجارة المذكورة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة لازمة وتؤمر المرأة بدفع ما صرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (أجاب) اذا وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للمؤجر فسخها واخراج المستاجر من المكان المستاجر قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما بذمتها من دين العمارة لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وقفا من ناظرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فاحش ووضع المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة معجلا فهل والحال هذه لا تصح هذه الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويكون للناظر فسخها (اجاب) اجارة عقار الوقف على الوجه المسطور لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا آجره من آخر مسانهة ادعى المستاجر انه عمر بعض عمارة في المكان المذكور ويريد بذلك الزام المالك بما صرفه في العمارة المذكورة فهل اذا كان تعمير المستاجر في المكان المذكور بغير اذن واجازة من المالك يكون المالك غير ملزوم به حيث لم يثبت اذن المالك له بالوجه الشرعي وللمستاجر قلع ما عمره اذا لم يضر بالمكان المذكور (اجاب) نعم ليس للمستاجر الرجوع بما صرفه على العمارة بدون اذن المالك وللمستاجر اذا خرج قلع ما عمره اذا لم يضر بالمكان وفي التنقيح نقلا عن تجريد

الشهر	السنة
ربيع الثاني ٢٨	١٢٧٢
ربيع الثاني ٢٩	١٢٧٢
جمادى الاولى ١٨	١٢٧٢
رجب ١	١٢٧٢
رجب ٤	١٢٧٢

رجب سنه

البرهانى واذا جصص المستاجر الدار وفرشها بالآجر وركب فيها بابا أو غلقا أو جعل مسمارا فى بابها وأقر به الآجر وأراد المستاجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعه ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختصمان عمادية من احكام العمارة فى ملك الغير اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك جملة أطيان فى نواح متعددة آجرها من رجل مدة معلومة بعقد واحد باجر معلوم لكل فدان اجارة صحيحة شرعا ثم ان المؤجر والمستاجر تفاسخا الاجارة فى بعض الاطيان فهل لا يلزم من فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها فى بعض تلك الاطيان فسخها فى الكل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ملتزم يملك منفعة أرض أوسية آجرها من آخر مدة معلومة باجرة معلومة وقبل مضى تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعقد جديد سنة مستقبلة اجارة مضافة الى أول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضا فهل على تسليم صحة الاجارة فى السنة المستقبلة لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون لمؤجر الارض المستحق لها فسخها قبل مجىء أول السنة المذكورة واجارتها لغيره حيث كانت اجارة مضافة (اجاب) نعم يكون لمؤجر تلك الارض نقض الاجارة المضافة المذكورة فى أول دخول العقد وقبله واذا انفسخت يكون له اجارتها من آخر على المفتى به قال فى تنقيح الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهى غير لازمة على أحد الصحيحين وأيد بان عليه الفتوى كما فى أواخر اجارات الدر المختار وفى الفتاوى الخيرية من الاجارات فى ضمن جواب سؤال ما نصه وهى غير لازمة على المفتى به بل لكل من المتؤاجرين نقضها فى أول دخول العقد وقبله اه والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان مشترك بين جماعة آجر أحدهم نصيبه منه لاجنبى ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته نصيبه لغير الشركاء فاسدة ولا تنفذ فى نصيب باقى الشركاء بدون اذنهم واجازتهم وترفع يد المستاجر والحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة فى نصيب الشركاء بدون اذنهم أو اجازتهم وتصح فى نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجز باقى الشركاء العقد فى أنصبائهم على ما فهمه فى تنقيح الحامدية من الاجارة مما ذكره فى الدر حيلة لجواز اجارة المشاع باجارة الكل ثم الفسخ فى البعض ثم أمر بالتامل فى جعل ذلك من الشيوع الطارئ الذى لا يفسدها فليحرر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر قطعة أرض زراعة أميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر نخلا وأشجارا من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة أراد رب الارض أن ياخذ النخل والاشجار من المالك المذكور بالقهر والغلبة عنه متعللا بانه مغروس فى أرضه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (أجاب) حيث غرس تلك الاشجار المستاجر لنفسه كما هو مذكور فهى له وله قلعها من الارض اذا لم يضرها القلع والا تملكها

٢١ ١٢٧٢

شوال ٠١ ١٢٧٢

٢٠ ١٢٧٢

ذى الحجة ٩ ١٢٧٢

ذى الحجة	سنة
١٦	١٢٧٤
١٧	١٢٧٤
صفر	
٥	١٢٧٥
١٤	١٢٧٣
ربيع الثانى	
٢٢	١٢٧٣

المستحق للارض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مشغولة بغير
حق ولا اذن ولا اجارة آجرها من له ولاية اجارتها الرجل مدة معلومة باجر المثل فهل تصح
اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير
حق ويؤمر من شغلها بغير حق بتفريغها وتسليمها للمستاجر (أجاب) نعم تصح اجارتها
حيث كانت مشغولة بغير حق لامكان التسليم بجبر الشاغل على التفريغ كما صرحوا به
والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة استاجروا قطعة أرض التزام من وكيل مستحقتها
مسانهة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستاجرون يدهم على الارض مدة أربع سنوات
وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للارض رفع يدهم عنها
فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفروا فى الارض المذكورة ميلة لعطن الكتان وبنوا
مسكنا لهم ويريدون أن يعطوها أرضاء وضاعن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكنون من
ذلك ويكون لمستحقة الارض رفع يدهم عنها جبرا حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالبناء فى
الارض المذكورة (اجاب) نعم لا يمكنون من ذلك والحال ماذكر بدون وجه شرعى
ولمستحقة الارض رفع أيديهم عنها جبرا وفسخها عند آخر كل سنة ويكلفون رفع ما أحدث
بالارض بدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون
مكانا آجر بعض الشركاء حصة منه شائعة لاجنبى والبعض الآخر يطلب اجارتها فهل
تكون اجارته لغير شريكه فاسدة وتؤجر من الشريك (أجاب) لا تصح اجارة المشاع
الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه لا الا انه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله
تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بين جماعة آجره والآخر بعضهم بنفسه والبعض
بوكيله دفعة واحدة فى مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضى السنة آجره الوكيل
مع بقية الشركاء اجارة مضافة للمستاجر الاول سنة تاليه او مضت السنة الاولى ولزمت فى
الثانية وهو ينتفع بها الآن فى السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد
ذلك انه آجر حصته أو حصة موكله لاجنبى من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم
الاجارة المضافة بعد حلولها وانتفاع المستاجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من
الوكيل المفوض له فيها وباقى الشركاء (أجاب) الاجارة المضافة ممن يملكها صحيحة
غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل استاجر حمارة من مالكها باجرة معلومة ليحمل عليها كذا الجهة كذا
ذهابا وايابا فاخذها المستاجر وتوجه بها الى المحل المعقود عليه الاجارة فى الذهاب ثم
رجع المستاجر بالحمارة الى محل الاياب فماتت منه فى اثناء الطريق وهو متوجه
بها الى مالكها من غير تعد ولا تفريط منه فى ذلك فهل والحال هذه لا ضمان على
المستاجر المذكور وتهلك الحمارة المذكورة على ربها سيما وفى حال رجوعها الى
مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شئ (اجاب) اذا لم يوجد من المستاجر المذكور

جمادى الاولى سنة

٣ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

جمادى الثانية

١٥ ١٢٧٣

تعدولا تفريط وماتت الدابة المذكورة فى اثناء الطريق فلا ضمان عليه والحال ماذكروفى التنقيح وفى مجموع النوازل العين المستاجرة أمانة اجماعا أما العين فى يد الاجير فعلى الخلاف بزازية وفيه وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين أمانة كما فى الصحيحة شرح التنوير فى الاجارة الفاسدة ومثله فى الكنز وغيره اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له أرض زراعة ملك مستاجرة لرجل مدة أكثر من ثلاث سنوات بدون أجر مثلها وعلى مالكها دين لا وفاء له الا ببيعها ودفع ثمنها فيه فهل اذا باعها مالكها لوفاء دينه يصح وتفسخ الاجارة بالبيع حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (أجاب) تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو بينة أو اقرار والحال انه لا مال للؤجر غير العين المستاجرة لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها كما فى الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر حانوتا من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وسكنه مدة ثم مات فآجره ناظره لآخر بعد موته بوجب ايجار ديوانى فهل للمستاجر الثانى نزعه من ورثة المستاجر الاول ولا يكون لوكيل ورثة الميت منعه من أخذ المفتاح لانفساخ عقد الاجارة بالموت (اجاب) صرحوا بانفساخ الاجارة بموت أحد عاقديها ان عقدها لنفسه فلو عقدها لغيره فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر أرضا للزراعة سنة واحدة باجرة معلومة من الدراهم وزرعها المستاجر شعيرا فاكلته الدودة فتركها بلا زرع مع امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد أكل الدودة فهل تلزمه أجرتها (اجاب) لا أجر على المستاجر فيما بقى من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادة زرع مثله أودونه فى الضرر كما صرح بذلك فى لسان الحكام والمحيط وغيرهما ذكره فى التنقيح جوابا عما لو أصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع فى الارض المستاجرة وقد صرحوا فى باب الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل فى البحر الفارة والدودة من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج بها كما قال فى رد المحتار قلت لا شك انهما مثل الجراد فى عدم امكان الدفع وفى النهر لا ينبغى التردد فى كون الدودة آفة سماوية وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخير الرملى وأقول ان كان كثيرا غالبا لا يمكن دفعه بحيلة يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للصواب اه ثم قال فى الدر وكذا حكم الاجارة وكتب عليه فى رد المحتار مانصه أى لو استاجر أرضا فغلب عليها الماء أو انقطع لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فانما يسقط أجرة ما بقى من السنة بعد الهلاك لا ماقبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب أجر ما استوفى لا غير فيفرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كما فى البحر عن الولوالجية قلت لكن فى اجارة البزازية عن المحيط الفتوى على انه اذا بقى بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أودونه فى الضرر وكذا لو منعه غاصب اه

رجب سنة

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مشتركة بين جماعة ملتزمين
آجروها لرجل أجنبي مدة نحو ثلاث سنين ثم بعد مضى نحو ستة شهر مات بعض المؤجرين
ثم مات المستاجر قبل مضى المدة فهل بموت المستاجر ينفسخ عقد الاجارة ولارباب
الارض ايجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستاجر منعهم من ذلك اذا تحقق ماذكر

٨ ١٢٧٣

بالطريق الشرعى (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستاجر بلا احتياج الى الفسخ
ولارباب الارض اجارتها من الغير لكن لو مات فى أثناء المدة والزرع بقل لم يدرك تبقى
الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مملوكة بين صغير
ووصيه آجرها الوصى المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصى المذكور نصيبه
من الصغير قبل مضى مدة الاجارة فهل والحال هذه لا ينفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور

١٤ ١٢٧٣

ويكون للمستاجر الانتفاع بالارض المذكورة الى انتهاء مدة الاجارة (أجاب) اذا صدرت
الاجارة صحيحة لا تفسخ ببيع المؤجر لغير دين عليه لا وفاء له الا من ثمن ما آجره بدون رضا
المستاجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصى من الصغير صحيحا والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل استاجر قطعة ارض زراعة اميرية آيلة لبيت المال ممن له ولاية ايجارها مدة سبع
سنين باجرة معلومة فى كل سنة فوضع المستاجر يده عليها وقبل انتهاء مدة اجارته المذكورة

شعبان

استاجرها رجل اجنبي من المستاجر المذكور سنة كاملة من مدة المستاجر باجرة المثل فوضع
المستاجر الثانى يده عليها وبعد بدو صلاح زرعها مات المستاجر الاول ويريد مؤجر
الارض المذكورة فسخ الاجارة واخذ الارض من المستاجر المذكور مع الزرع بعد بدو
صلاحه وان يدفع له جميع ما صرفه عليها والمستاجر المذكور لم يرض بذلك فماذا يكون

٢٠ ١٢٧٣

الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) الاجارة الثانية تنفسخ بانفساخ الاجارة الاولى وموت
المستاجر الاول يفسخها فللمؤجر انتزاعها من يد المستاجر الثانى والحال هذه وهذا على
فرض صحة الاولى والا فهى هنا فاسدة لما صرحوا به ان اراضى بيت المال يسلك بها مسلك
ارض الوقف وهى لا تصح اجارتها اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة
لا يملك المستاجر منفعة العين المؤجرة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قبضها المستاجر
ليس له ان يؤجرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستاجر
الثانى وعلى المستاجر الثانى اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤمر بتسليم الارض

رمضان

لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل دفع لصائغ دراهم معلومة القدر ليصيغها
حليا فصاغها وادعى انه ردها لمالكها والمالك ينكر ذلك فهل يكون القول قول
الصائغ او كيف يكون الحكم الشرعى (أجاب) ذكر فى التنقيح جوابا عما اذا ادعى الاجير

٢١ ١٢٧٣

المشترك رد العين الى ربها وهو ينكر ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه امين
ادعى الرد وفى القول لمن فى آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار وغيره اذا ادعى رده
على الآجر لا يصدق الا ببينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

من برى يد الاجير المشترك يد ضمان فامامن يرى يده يد امانة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنا من المحيط اه ثم قال أقول يظهر من هذا ان دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجرى فيه الاقوال الاربعة المارة و ينبغى على قول المتاخرين الذى أفتى به المؤلف مرارا تبعا للخير الرملى انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح على نصف القيمة اه والله تعالى أعلم (سئل) فى قطعة أرض زراعة ملك معلومة القدر استاجرها رجل من مالكها مسانهة باجرة معلومة ووكل المستاجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها من التكاليف من تقاوى وحرث وغيره فوضع الوكيل يده عليها وآجرها لاناس آخرين بغير اذن الموكل واجازته وأخذ منهم بعض الاجرة فهل لا يصح ايجاره للغير من غير اذن المستاجر الاول (أجاب) اذا لم يكن المؤجر الثانى وكيلا عن المستاجر الاول فى الاجارة توقفت اجارته على اجازة الاول فان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك جدكا فى حانوت بحجة شرعية والحانوت المذكور ملك لآخر وصاحب الجدك ساكن فى الحانوت المذكور ويدفع أجرة الحانوت لمالكها وهى اجرة مثلها فهل اذا أراد المالك للحانوت اخراجه منها لا يكون له ذلك وليس له زيادتها عن اجرة المثل بدون رضاه (أجاب) ليس لمالك الحانوت التى خلوها جار فى ملك الغير وموضوع بحق القرار اخراج صاحبه منها ما دام يدفع أجر المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل ودخل بها وسكن معها فى ملكها ولم تشرط عليه أجرة ولم تطالبه باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا أرادت ان تطالبه باجرة سكناه المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب لذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أخ شقيق وأخ لاب وترك حانوتا وعدة قبانة بتلك الحانوت استاجرهما الاخ الذى للاب منه فى حال حياته مدة ثم بقيا تحت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذكور اجرة الحانوت والعدة المذكورتين للاخ الشقيق مدة وضع يده عليهما حيث كان هو المستحق لتركة أخيه وكان كل منهما معد اللاستغلال (أجاب) لو سكن المستاجر بعد موت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وقيل ان كان معد اللاستغلال ونحوه أو تقاضاه الوارث يلزمه الاجر والا لا وهل يلزم المسمى أو اجر المثل اهر القنية الثانى افاده فى الدر وحواشيه وجعل فى تنقيح الحامدية غير العقار كالعقار فى لزوم اجر المثل باستعمال المعد للاستغلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم أرض زراعة ملك غير مقسومة آجرها بعضهم لاجنبى بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقى فهل لا تكون الاجارة نافذة فى نصيبهم بدون توكيل منهم وبدون اجازتهم ولهم رفع يد المستاجر عنها (أجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء فى

١٣	١٢٧٣
٢٩	١٢٧٣
ذى القعدة	
٥	١٢٧٣
٦	١٢٧٣
٩	١٢٧٣

محرم سنة

نصيب باقيهم بدون اذن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
أرض ابعادية مشاعة بينهم آجروها لرجل ثلاث سنوات ثم بعد مضي سنتين ونصف سنة
آجر احدهم نصيبه في الارض المذكورة اجارة مضافة للسنة القابلة لرجل آخر ولم يستاجر
ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقي شركاء المؤجر له فهل والحال هذه تكون تلك
الاجارة فاسدة لكونها في مشاع وللمؤجر فسخها ويؤجرها للمستاجر الاول مع باقي الشركاء
بعد مضي المدة الاولى أم لا (أجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من
المؤجر والمستاجر المطالبة بفسخها واذا فسخت يكون للشركاء اجارة جميع الارض من
المستاجر الاول بعد مضي مدته أو من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المفتى به
على فرض صحتها فلكل فسخها قبل حلول مدتها والله تعالى أعلم

١٢ ١٢٧٤

(سئل) في رجل
يملك عمارة حانوت من بناء واخشاب موضوعة بحق القرار أرضها مملوكة لآخر وهو
واضع يده عليها ويدفع اجرتها لمستحق ارضها من مدة تزيد على عشرين سنة والآن اراد
مستحق ارض الحانوت المذكورة نزع الحانوت من يد مالك الخلو المذكور متعللا بانه اما
ان يزيد عليه الاجرة عن اجرة مثلها خالية عما احدثه فيها او يخرج منها فهل اذا كان
الخلو ثابتا بالوجه الشرعي لا تنزع الحانوت من يد ذلك الرجل المذكور حيث كان يدفع
أجرة مثل الحانوت المذكورة خالية عما احدثه فيها واذا وضع مستحق ارض الحانوت
المذكورة يده على بعض اخشاب ونحوها مملوكة للرجل المذكور يجبر على تسليمها
لمالكها ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت ملكا لذلك الرجل
(أجاب) ليس لمستحق ارض الحانوت المذكورة نزعها من يد صاحب العمارة
الموضوعة بحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه ثابتا بالوجه الشرعي ما دام يدفع
أجر مثلها خالية عما احدثه فيها واذا تحقق غصب رب الارض بعض الانقاض المملوكة
لصاحب العمارة بالوجه الشرعي يؤمر بردها اليه ان كانت قائمة والا ضمن قيمتها يوم
غصبها والله تعالى أعلم

١٤ ١١٧٤

(سئل) في رجل استاجر حانوتا من اربابها مسانهة كل سنة
بقدر معلوم من الدراهم وصار المستاجر ساكنا في الحانوت نحو عشرين سنة وهو يدفع
اجرتها سنة بسنة فهل اذا مرض المستاجر وانهى رجل الى احد اربابها أن المستاجر قد
مات وطلب منه ان يؤاجره السنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة
وقد مضى من السنة نحو شهرين وهي مشغولة بامتعة تنعقد الاجارة في السنة للمستاجر
الاول حيث لم يحصل تفاسخ من المستاجر الاول وأربابها ولا عبرة باجارة الثاني من احد
ملاكها (أجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة بمبلغ معلوم عقدا صحيحا تنعقد في سنة
واحدة لجهالة الباقي ثم اذا مضى من السنة الاخرى بعضها قبل التفاسخ انعقدت فيها
ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر فسخها عند تمام السنة كما صرحوا به فيما لو آجر
كل شهر بكذا فاذا مضى شهران او اكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة صحيحة

ربيع الاول ١٧ ١٢٧٤

لا يكون

ربيع الاول	سنة
١٨	١٢٧٤
٢٩	١٢٧٤
ربيع الثاني	
٤	١٢٧٤
٤	١٢٧٤

لا يكون للملاك الحانوت المذكورة ولا لاحدهم اجارتها من غير المستاجر المذكور فى تلك السنة حيث كانت اجارته منعقدة لم تنفسخ والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته واربعة أولاد ذكور بلغ وترك منزلا فسكنته الزوجة وثلاثة من أولاده المذكورين مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد الرابع الذى لم يسكن مع اخوته فى المنزل المذكور مطالبتهم باجرة نصيبه مدة سكناهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذكور معدا للاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن وقفا ولا ليتيم ولو معدا للاستغلال لسكنى الشريك بتاويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى بستان بطريق الارث عن أبيه استاجرها منه شريكه بقدر معلوم من الدراهم فى كل سنة ووضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصة الرجل المذكور فى كل سنة حتى مضى على ذلك عشرون سنة والآن أراد مالك الحصة المذكورة أخذ اجرة حصته من الرجل المذكور فى السنة الماضية فانكر ملكه فيها وادعاها لنفسه فهل والحال هذه اذا اثبت الرجل المذكور ملكه الحصة المذكورة بالوجه الشرعى واستئجار شريكه منه الحصة المذكورة ودفع المستاجر الاجرة للمالك المذكور فى كل سنة يحكم له بها ويلزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذكور بعد ذلك (أجاب) اذا اثبت المدعى ملكه واستئجار شريكه منه الحصة المذكورة تلك المدة يحكم له بها اذ لم يوجد من المدعى ترك الدعوى مدة تمنع من سماعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شريكه ولا بدعواه الملك لنفسه للاتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للمباشر فلا تسمع دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك لذى اليد وان كانت الاجارة المذكورة فاسدة حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار كما يفهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا عليها فيلزم باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك حصة فى عقار بالميراث عن ابيها آجرتها الرجل أجنبى مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه معجلة وبعد مضى نحو ثلاث سنين من المدة تريد مطالبته بزيادة الاجرة قبل مضى المدة متعللة بان الاجرة زادت فهل لا تجاب لذلك شرعا وتمنع من منازعته حتى تنتهى مدته ولا عبرة بتعللها المذكور (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر فسخها فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصح وللمؤجرة ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض زراعة مملوكة ليست اميرية لابنين قاصرين يتيمين وعليهما وصى شرعى استاجر رجل أجنبى الارض المذكورة من الوصى المذكور مدة سبع سنين بدون أجر المثل بالغبن الفاحش فوضع المستاجر المذكور يده عليها بعض المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تصح اجارة الارض المذكورة الا باجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذكور باجر المثل يكون للوصى فسخ الاجارة فى المدة المستقبلة واجارتها لمن شاء باجر المثل (أجاب) اجارة عقار اليتيم كاجارة عقار الوقف لا تصح اكثر من ثلاث سنين و بالغبن الفاحش

كما يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيرها فيلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض جزيرة من عادتها ان تزرع من ماء النشع الذى يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها شتويا وصيفيا بذلك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ماذكر استاجر قطعة منها رجل ممن له ولاية ايجارها سنة معلومة باجرة معلومة وباقى أرض تلك الجزيرة بيد مستحقيها فزرع مستحقو باقى تلك الجزيرة ما يستحقونه على ماء النشع المذكور تلك السنة وانتفعوا بها على حسب العادة كالسنين الماضية من غير ان يركبها الماء من اعلى البحر واهمل المستاجر المذكور زراعة القطعة التى استاجرها ولم يزرعها شتويا حتى قل النيل مع تمكنه من ذلك كتمكن من زرع باقى ارض تلك الجزيرة ومع ذلك هو متمكن الآن من زراعتها صيفيا فى باقى تلك السنة بآثار ماء النشع المذكور ويريد المستاجر المذكور الامتناع من دفع اجرتها متعللا بعدم زراعتها ايام علو ماء النيل لكون ماء النيل لم يركبها من الاعلى فهل اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال من كونه كان متمكنا من زراعتها من الماء المذكور وان عدم ركوب ماء النيل من الاعلى لا يمنع من زراعتها شتويا وصيفيا وان عدم زراعتها انما نشأ من اهماله وتركه لذلك مع كونه متمكنا فيما بقى من زراعتها صيفيا لا يجاب لامتناعه ويجبر على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (أجاب) الاجرة فى الاجارة الصحيحة يتعلق وجوبها بتمكن المستاجر من الانتفاع المعقود عليه بالعين المستاجرة وان لم ينتفع بالفعل كما اذا استاجر دارا للسكنى وسلمها المؤجر اليه ولم يكن هناك مانع من سكناه فلم يسكن حتى مضت المدة يجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجر المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستاجر المذكور اجارته صحيحة وكان متمكنا من الانتفاع بالارض المذكورة بالزراعة بلا نقص فاحش فاهمل زرعها وتركه من نفسه كما هو مذكور بالسؤال يجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من الضابطية بما مضمونه ان مستاجر ارض لم يشترط مع مالكة الارض المؤجرة له دفع عشرها المتعلق بعين الخارج على المستاجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها فدفع المستاجر عشر تلك الارض من قبل لما طلب دفعه من قبل ديوان المديرية فهل لا يكون له حسبان ذلك من أصل الاجرة ولا يطالبها بذلك حيث دفع بلا اذن (أجاب) العشر على المؤجر كخراج موظف وقالا على المستاجر كمستعير وفى الحاوى وبقولهما ناخذ كما فى الدر من باب العشر اما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزأ شائعا من الخارج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كما فى رد المحتار عن شرح درر البحار فبناء على قولهما حيث دفع المستاجر العشر المذكور بدون اذن من المؤجرة كما هو مذكور لا يكون له المطالبة به عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر من امرأة جميع الحريم الذى باليمين ومن داخل الاجارة القاعة الكبيرة بمنافعها ومندرة أرضية وطاحونة وحاصل أرضى بالحوش على يسار الداخل ومطبخ أرضى وجميع ذلك داخل

٤
١٢٧٤

١٦ رجب
١٢٧٤

شعبان سنة

المنزل تعلق المالكة المذكورة مدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذكور
صغير امدة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستاجرة لغيره التى هى
من جملة الاماكن المذكورة بدون رضا مستاجرها المذكور فهل يكون له منعه حيث
وقعت الاجارة له فيها خاصة دون المستاجر الثانى (أجاب) ليس للمستاجر الثانى الانتفاع

٥ ١٢٧٤

بما استاجره الاول خاصة اجارة صحيحة بدون وجه شرعى حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك
والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون قطعة أرض خربة خالية من البناء اذنوا
لآخر بعمارتها وبنائها معصرة للزيت فبناها ذلك الرجل باذن ملاكها من ماله لهم
وآجروها له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون
وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخصم البعض الآخر من اصل العمارة فى كل شهر
يمضى من حين عقد الاجارة والآن يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضى المدة المذكورة
متعللين بان العقار لا يؤاجر اكثر من سنة فى عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك

شوال ٩ ١٢٧٤

ولا يملكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضى المدة اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا صدرت
الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين فى عقد واحد لا يكون للمؤجرين فسخها قبل مضى
المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة فى العقار المملوك للبالغين لان ذلك حكم الوقف وعقار
اليتيم واراضى بيت المال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع محلا مؤجرا ولم يستاذن
المستاجر فى البيع ولم يكن على البائع دين فهل البيع موقوف على اجازة المستاجر
الى انقضاء مدته وله السكنى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث

١٥ ١٢٧٤

دفعها أولا (أجاب) نعم البيع المذكور والحال هذه موقوف فى حق المستاجر الى
انقضاء مدة اجارته وليس للمشترى مطالبته بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد
الاجارة الصادر من قبله والله تعالى أعلم (سئل) فى وكالة بعضها وقف وبعضها ملك
والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة أشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الواقف
على الحصة الموقوفة عليه واحد النظار وكيل عن باقى النظار وأصحاب الملك فى القبض

ذى القعدة

والصرف والاجارة فآجر لشخص خمسة حواصل مشاهرة فبنى المستاجر بناء وأدخل
فيه قطعة من أرضها امام الحواصل بدون اذن شرعى من النظار ولا من الوكيل ثم باعه
البانى لآخر فهل يؤمر المشترى المذكور برفعه جبرا عليه حيث كان البناء بدون اذن
شرعى واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكه النظار وأصحاب الملك بقيمته مستحقا للقلع

١١ ١٢٧٤

حيث لم يثبت اذن شرعى للمحدث باحداث ذلك ولم يوجد سند شرعى يدل على ذلك (أجاب)
اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن من له الولاية فى ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه
مستحق القلع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان أضر قلعه بها يكون لمن له الولاية
عليها ان يتملكه لجهة ولايته مستحق القلع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى
رجل استاجر قطعة أرض زراعة من مستحقيها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستاجر

يده عليها وزرعها ثلاث السنة فاراد مستحقها الارض المذكورة رفع يد المستاجر المذكور
عن الارض المذكورة بعد انتهاء ثلاث السنة فادعى المستاجر انه استاجرها سنتين فانكر
المستحق دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المستاجر المذكور دعواه بالبينة الشرعية
لا عبرة بها ويؤمر برفع يده عن الارض المذكورة ودفعها لمستحقها (اجاب) لا يقضى
لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم

١٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤

(سئل) في رجل يستحق قطعة ارض معدة للاستغلال وضع رجل اجنبي يده عليها وزرعها بدون عقد
اجارة وفي اثناء مدة الزراعة دفع الزارع عن الارض دراهم لجهة الميري المسماة عندهم
بالاعانة وذلك بدون اذن رب الارض ثم بعد انتهاء مدة الزرع طلب رب الارض من
الزارع اجر مثل ارضه فاتفق معه على ان يدفع له في نظير ذلك في كل فدان خمسين قرشا
زيادة على ما كان دفعه لجانب الميري بدون اذن رب الارض بشرط ان لا رجوع للزارع
على رب الارض بشيء مما دفعه من الاعانة لجانب الميري وتراضيا على ذلك مع ان اجر
المثل يزيد على المبلغين المذكورين ثم بعد مدة اراد الزارع ان يرجع على رب الارض
بما دفعه لجانب الميري على هذا الوجه المسطور فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
له الرجوع بما دفعه (اجاب) نعم لا رجوع له بما دفعه عن الارض بدون اذن مستحقها
عليه اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم

١٣ محرم سنة ١٢٧٥

(سئل) في رجلين استاجرا حانوتين من مالكهما باجرة معلومة دفعها المستاجر للمؤجر مدة اربع سنين
وتسعة اشهر ثم في اثناء المدة مات المؤجر فهل تنفسخ الاجارة بموته وللمستاجران يرجع
بباقي الاجرة التي عجلها من تركة المؤجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت احد عاقديها
لنفسه فاذا مات المؤجر العاقد لنفسه انفسخت ويكون للمستاجر تسليم العين المؤجرة
لورثته وله الرجوع بحصة المدة المستقبلة من الاجرة التي عجلها للمؤجر يطالب ورثته بها
من تركته حيث لا مانع والله تعالى اعلم

٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٥

(سئل) في ابعادية مملوكة لرجل استاجرها
رجل آخر من مالكها المذكور لينتفع بزرعها فانحسر النهر عنها ولم يمكنه ريها بوجه من
الوجوه ولم يتمكن من زراعتها لذلك وكان هذا المستاجر قد دفع بعض الاجرة للمؤجر
المذكور فاراد الآن الرجوع عليه بما دفعه من الاجرة فهل والحال هذه يكون له
ذلك حيث لا يمكنه زرعها في المدة التي استاجرها (اجاب) اذا لم يتمكن المستاجر
من الزرع في الارض التي استاجرها لذلك بسبب انقطاع الماء عنها فلا اجر عليه لانه لم
يتمكن من الانتفاع بها والله تعالى اعلم

٨ جمادى الثانية سنة ١٢٧٥

(سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعة
محدودة بحدودها الاربعة لجهة وقف من ناظرها من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبجوار
الارض المذكورة ارض اخرى لا تصلح للزراعة اصلحها المستاجر المذكور وصيرها صالحة
للزراعة وكلفت باسمه وصار يزرعها ويدفع ما عليها من المال لجهة الديوان المدة المذكورة
فاجر ناظر الوقف الآن الارض التي للوقف وما اصلحه المستاجر من الارض لرجل آخر

بغير اذن واجازة من المصلح المذكور فهل تكون الاجارة فيما زاد عن ارض الوقف
موقوفة على اجازة المستحق لها ان اجازها نفذت وان ردها بطلت (أجاب) اذا تحقق
خروج الارض المذكورة عن حدود أرض الوقف ولم تكن من جملة حقوقها ولا حق فيها
لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا للناظر المؤجر المذكور وكان الحق فيها ثابتا لغيره
بطريق شرعي تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وترتد
برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أعطى لآخر تركيبة كهرمان سليمة
لا كسر بها لاجل أن يصنع لها زوانة وتركها عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيبة
ليأخذها من عند الرجل المذكور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها لاى شئ
كسرتها فقال الرجل المذكور انها كانت مشرخة من قبل وتكسرت عند فعل الزوانة
لها فهل اذا اثبت صاحبها بالبينة الشرعية انه أعطاها له سليمة من غير تشريخ بها
يكون الشبكشى ضامنا لقيمتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الاجير المشترك
المذكور قبض التركيبة المذكورة سليمة وانها انكسرت من عمله فعليه ضمانها والا
فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون مكانا استأجره منهم رجل بازيد من
أجر المثل وأذنوه بالبناء فيه ليكون له خلو بحق البقاء والقرار فبنى وعمر حسب الاذن
منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل
آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للمالكين
ثم بعد تلك المدة قام المالكون الآن يريدون ابطال ذلك الخلو واجارة المكان لغيره
ويزيدون عليه الاجرة تعنتا فهل اذا كان ذلك الخلو ثابتا باعترافهم واطلاعهم وأخذهم
الاجرة تلك المدة لا يجابون لما ذكر ولا يؤاجرونه لغيره حيث كان يدفع صاحب الخلو
أجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذكور مستوفيا شرائط الصحة وواضع
اليد قائم بدفع أجر مثل ذلك المكان بقطع النظر عما أحدثه فيه لا يكون لمالكى المكان
المذكور ابطال الخلو بدون وجه شرعي ولا اجارة المكان من غير صاحب الخلو والله
تعالى أعلم (سئل) فى أخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابيهما آجراه لآخر
مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما فى أثناء المدة المذكورة عن أخيه وأمه
فهل ينفسخ عقد الاجارة فى نصيب الذى مات منهما (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت
أحد العاقدين لنفسه فى نصيبه وتبقى فى نصيب الحى منهما والله تعالى اعلم (سئل) فى
جماعة يملكون دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستاجر
نصفها معجلة لملاكها واستلمها المستاجر وأقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة
الاجارة باعها ملاكها من آخر فاراد المشترى اخراج المستاجر المذكور من الدار المذكورة
فامتنع من ذلك حتى تمضى مدة الاجارة فهل ليس للمشترى اخراجه منها ولا فسخ الاجارة
اذا كان البيع المذكور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستاجرة اجارة صحيحة

جمادى الثانية سنة ٢٦ ١٢٧٥
رجب ٩ ١٢٧٥
شعبان ١٦ ١٢٧٥
شوال ١١ ١٢٧٥
٢٩ ١٢٧٥

فى حق مستاجرها على اجازته فاذا لم يجز لا يكون للمشترى اخراجه من الدار المستاجرة قبل انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة وأقام معها فى منزلها مدة سنوات حسب رغبتها بغير عقد اجارة ولا تقدير اجرة ثم حصل بينها وبينه مشاجرة وخرج من منزلها فطلبت منه أجرة السنين التى أقامها معها فى منزلها فهل لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شئ حيث الحال ما ذكر سيما والمنزل المذكور ملكها اشتراه

١٦ — ١٢٧٥

(اجاب) نعم ليس لها طلب أجرة المنزل المملوك لها المعد لسكناها من زوجها بعد سكناه معها فيه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين استأجرا مكان وقف من ناظره مسانهة باجرة معلومة لكل سنة ودفعا مبلغا أجرة معجلة لذلك وأذن لهما الناظر بالبناء والعمارة على ان ما بنياه يكون ملكا لهما وكتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد المستاجرين فى اثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفسخ الاجارة فى نصيب الميت المذكور

محرم ٣ — ١٢٧٦

ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المعجلة للمدة المستقبلة حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لهم الرجوع بالاجرة المعجلة للمدة المستقبلة حيث انفسخت الاجارة وكانت صحيحة بان آجرها منهما واجمل وقال آجرت المكان منكما بلا تفصيل فانها تجوز وفاقا كما فى رد المحتار عن الفصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ناظرة على مكان وقف أهلى آجرته لرجل سنة باجرة معلومة وماتت الناظرة قبل تمام السنة المستاجرة فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظرة وللمستاجر الانتفاع بالمكان المذكور الى تمام السنة

٢٢ — ١٢٧٦

المستاجرة (اجاب) لا تنفسخ اجارة الناظر الصحيحة بموته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الآخر لرجل آخر فآجر احد الشريكين نصيبه من ذلك لرجل أجنبي غير الشريك الآخر فهل لا تصح هذه الاجارة الا للشريك باجر المثل

صفر ٧ — ١٢٧٦

والحال هذه (أجاب) تفسد الاجارة بالشيوع الاصلى فيما يحتمل القسمة وما لا يحتملها عند الامام وهو الذى عليه المعول الا من الشريك فتصح والله تعالى اعلم (سئل) فى سمسار معد لبيع الخيل باجر اتفق مع رجل آخر يملك حصانا على انه يبيعه بمبلغ معين وله فى نظير بيعه بهذا المبلغ كذا من الدراهم فباعه السمسار المذكور بهذا المبلغ وزيادة وسلم الثمن لمالك الحصان المذكور وطلب منه ما كانا متوافقين عليه من الاجر فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الآخر على دفع الاجر لهذا السمسار وهل

ربيع الاول ٩ — ١٢٧٦

يلزمه المسمى أم أجر المثل (اجاب) ذكر فى حواشى الاشباه ما نصه فى الولوالجية أجرة السمسار والمنادى والحمام وما أشبه ذلك مما لا تقدير فيه بوقت ولا مقدار لما يستحق بالعقد وللناس فيه حاجة جائزة لحاجة الناس الى ذلك وان كانت فى الاصل فاسدة اه اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به فى البزازية أجرة المثل اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك حانوتا آجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيها بنحو خمسة أشهر آجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بنحو شهرين فسخ المالك

شوال سنة

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا الفسخ وينفذ جبرا على المستاجر لكونها اجارة مضافة ويكون للمالك المذكور اجارتها ممن يرغب (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى وعليه يكون لكل من متعاقديها فسخها في أول دخول العقد وقبله فاذا تم فسخها يكون للمالك الاجارة ممن شاء حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارثين أحدهما غائب فوق مسافة القصر وتركت ما يورث عنها شرعا ومن جملته مكان معد للاستغلال فوضع الوارث الحاضر يده على المكان المذكور واستغله مدة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبه من تركة مورثته فانكر الحاضر المذكور وراثته للميتة المذكورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة بالوجه الشرعي لدى قاضي ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له أخذ نصيبه من ريع المكان المذكور حيث كان معدا للاستغلال من وقت وفاة مورثتهما (أجاب) أفاد في تنقيح الحامدية ان أحد الشركاء اذا آجر المعد للاستغلال بدون اذن باقي الشركاء وقبض أجرته يكون عليه رد نصيب من لم يأذن اليه من الاجرة بخلاف ما لو سكنه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض التزامية معدة للاستغلال آجرها مستحقها من آخر سنة باجرة معلومة ثم مات المؤجر بعد تمام السنة المذكورة وصار المستاجر واضعا يده على الارض المذكورة بدون اجارة ممن استحقها بعد الميت المذكور مدة خمس سنوات وهو يزرعها والمستحق يطالبه ويتقدر اجرتها بحسب اجرة مثلها فيعده بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك المدة فهل يكون المستاجر المذكور ملزوما باجرة مثل الارض المذكورة المدة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال كما ذكر (أجاب) نعم يلزمه أجر مثلها في تلك المدة والحال ماذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضائها سلمها لمستحقها غيران المستاجر زرع من الارض المذكورة بعد المدة فدانا وبعض فدان بدون عقد اجارة فاراد المستحق للارض أخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستاجر دفع أجرة مثل الارض المذكورة (أجاب) نعم ليس لمستحق الارض أخذ ما زرعه الزارع لنفسه انما يجب عليه أجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الارض وقفا أو ليتيم أو معدة للاستغلال الا ان يجرى العرف على أخذ الحصة من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت لجماعة لاحدهم فيها أربعة قراريط ونصف ملكا ولآخر سبعة قراريط وقفا وباقيها ملك لآخر آجر أحدهم حصته لاجنبي غير شريكيه مشاعة فهل تكون اجارته لغير شريكيه فاسدة في المشاع ولا تصح الا للشريكين (أجاب) لا تصح اجارة مشاع يحتمل القسمة أولا يحتملها الا ان يؤجر احد الشريكين نصيبه من الشريك فيجوز وهذا في الشيوع الاصلي اما الطاري فلا يفسدها كاجارة الكل ثم الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحانوت ان يؤجرها جميع الشركاء من

الشهر	اليوم	السنة
شوال	١٢	١٢٧٦
محرم	٢٤	١٢٧٧
ربيع الاول	٩	١٢٧٧
	٢٤	١٢٧٧
ربيع الثاني	١٥	١٢٧٧

ربيع الثاني سنة

أجنبي صفقة واحدة أو يؤجر اثنان منهم نصيبهما صفقة من الثالث أو يؤجر احدهم
نصيبه من شريكيه صفقة بلا بيان و بلا قوله آجرت منكما سويه اذ هو بمنزلة التفصيل
كما ذكره العلامة ابن عابدين وصورة اجارته منهما بلا بيان نظير ما اذا آجر احد
الشريكين نصيبه من شريكه ولا ثالث لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولاخته
قطعة أرض زراعة لكل واحد منهما حصة معلومة آجرها الآخر سنة بقدر معلوم من
الدراهم باذن اخته بوكالته عنها ثم ان المستاجر آجرها الآخر مدة اجارته بغير اذن
ملاكها ثم ان المؤجر الاول والمستاجر منه تفاسخا عقد الاجارة وتقايلاها فهل يكون
التفاسخ والتقايل صحيحا مبطلا للاجارة الثانية وترفع يد المستاجر الثاني عنها بطلب
المالك (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة الثانية بفسخ الاجارة الاولى على الصحيح ونقله

١٥ ١٢٧٧

في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) من مامور الضبط تهمبا
مضمونه ان وصيا من قبل القاضي على قاصر زرعت أرضا مملوكة له مدة ثلاث سنين
وجعلت عليها أجرة معلومة في كل سنة فلما بلغ رشده وطلب محاسبتها على ما خصه بالوجه
الشرعي من التركة وغيرها ذكر ان أجرة الارض المذكورة دون أجر المثل وشهد العدول
العارفون في مثل ذلك على مقدار أجر المثل وعينوه وان الاجرة التي عينتها الوصي
المذكورة غبن فاحش فهل تلزم الوصي المذكورة بدفع الفرق الذي هو تمام أجر مثل
الارض المذكورة حسب شهادة أهل الخبرة أو يضيع ذلك ولا تضمنه وهل للوصي
المذكورة ان تؤجر أرض اليتيم لنفسها اولا وهل اذا تعللت الوصي المذكورة بان بيدها
شهادات من العمد مضمونها ان ما جعلته من الاجرة هو اجر المثل وان قول اهل الخبرة
المذكورين بخلاف الواقع لا عبرة بتعللها المذكور بعد شهادة اهل الخبرة المذكورين
وما الحكم وبهامشه وما الحكم ايضا فيما اذا كان الشهود المذكورون ثمانية ستة منهم
شهدوا بان ما قدرته الوصي من الاجرة دون اجر المثل وعينوا مقداره واثنان منهم شهدا

ذي الحجة ٢٠ ١٢٧٧

اولا بان ما قدرته الوصي هو اجر المثل وشهدا ايضا آخرا بانه دون اجر المثل (أجاب)
الوصي المذكورة ليس لها اجارة ارض اليتيم من نفسها ولو باجر المثل على المفتى به ومع
ذلك لو فعلت واستعملت الارض وجب عليها اجر المثل والقول قولها بيمينها في مقداره
ما لم تقم بينة من قبل اليتيم بعد بلوغه بان ذلك دون اجر المثل وان اجر المثل كذا اكثر من
ذلك ويكون ذلك باعتبار ما تساويه الارض من الاجرة في زمن الاستعمال اذ الاجر قد
يختلف باختلاف الازمان وتقدم تلك البينة على بينة ان الاجرة المقدرة هي اجرة المثل
اذا لم يسبق حكم القاضي بالشهادة القائمة على ان الاجرة هي اجرة المثل بعد دعوى صحيحة
وهذا على فرض عدم بطلان شهادة شهود الوصي المذكورة اما على مقتضى ما هو مصرح
به في حاشية الخطاب المذكورة اعلاه من ان من شهد بان الاجرة المقدرة هي أجر المثل
اثنان وقد شهدا آخرا بانها دون أجرة المثل فاذا كان كذلك تكون شهادتهما الاخيرة

صفر سنة

حيث لم يسبق حكم من القاضي بشهادتهما اذ يكون ذلك رجوعا عن شهادتهما الاولى وابطالا لها قبل الحكم بها فلا يعول عليها واذا كان الامر كذلك تكون الوصي المذكورة ملزومة باتمام أجر مثل تلك الارض باعتبار زمن استعمالها لها اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الاجرة المقدرة من قبلها دون أجر المثل وتعين أجر المثل في شهادة الشهود والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من ناظر المالية بما مضمونه اذا كان أحد تحت يده أطيان خراجية يزرعها ويؤدي اموالها الميري وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا ونخلا وبعد ذلك ترك منفعتها باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار في ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاشجار والنخل تابعة لمنفعة الارض التي تركها باختياره اوما الحكم نروم التكرم بالافادة (اجاب)

٨ ١٢٧٨

بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والشجر المغروس فيها من قبله عن ملكه وله بعد الترك المذكور اذا كان باختياره وتسليمها لغيره ان يقلع شجره ونخله منها حيث لم يضر القلع بالارض او يبقيه باجر مثل الارض الحاملة له لمن يستحق الارض او يتملك ذلك من صاحبه بقيمته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون ارض زراعة التزاما واحدهم قاصر وله وصي آجر نصيب القاصر مع باقي المستحقين لآخر مدة سنتين ثم بعد مضي تسعة اشهر من المدة المذكورة آجر الشركاء نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصي لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة مضافة لما بعد المدة الاولى وهي مشغولة بزرع المستاجر الاول فهل تكون الاجارة الثانية المضافة غير لازمة ولكل منهم فسخها قبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما ولم يجز الوصي اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة

جمادى الاولى ٣٠ ١٢٧٨

على فرض صحتها غير لازمة على المفتى به فلكل فسخها قبل حلول مبدئها وهي باطلة في نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه وردها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل رجلا في شراء أرض زراعة وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة لموكله وبعد ذلك آجر الوكيل المذكور الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة بغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة لا تنفذ وتكون موقوفة على اجازة المالك ان أجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم يكن الوكيل المذكور وكيلا في الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون

رمضان ١٥ ١٢٧٨

توكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ماذكر موقوفا فان أجازه المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا مدة معلومة من شخص معلوم ثم ان المستاجر آجر قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة في مدة معلومة وهي سنة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا أصلحها وهياها للزراعة بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض أرضه مدعيا بان

ذي الحجة — سنة

عليه دينا فهل والحال هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكورة وقد حرث الارض وأصلحها للزراعة وتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع وباع رب الارض أرضه للدين الذي ركبه يرجع بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته سنة ولم تمض السنة كلها وهي في يده بل مضى نصفها فقط وهي في يده (اجاب) اذا انفسخت

16 — ١٢٧٨

الاجارة في أثناء المدة ورفعت يد المستاجر بعد تمكنه من الانتفاع بالارض وكان قد دفع جميع الاجرة معجلا يكون له الرجوع بقسط ما بقي من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم

محرم

(سئل) في حانوت مشترك بين ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آجرها أحدهم بغير اذن شريكيه لاجنبي فهل لا تصح هذه الاجارة ولو آجر نصيبه من أجنبي أيضا لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا آجرها جميعها أحد الشركاء من شخص انعقدت

١٥ — ١٢٧٩

الاجارة في كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بها بعد العقد نفذت ولزمت والا بطلت في نصيب غير المؤجر من الشريكين ولزمت في نصيب العاقد بناء على ما فهمه صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة بفعل ذلك من الشيوع الطارئ ولا تصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الا من شريكيه فلو آجر من أجنبي أو من احد شريكيه لا تصح لتحقق الشيوع الاصلي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها ان اطيانا جار فيها المزاد ولم ينته مزادها للغاية الآن فهل اذا أوجرت ثم انتهى مزادها يكون للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللمشتري منع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر

صفر

بذر فيها أو المستاجر يمنع المشتري حتى يستوفي مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هناك طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للمشتري وجه يمتنع به عن قبول البيع نؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (أجاب) اذا أوجرت العين ثم بيعت لغير لزوم دين شرعي

٢٢ — ١٢٧٩

على المالك لا وفاء له الا من ثمن تلك العين يكون البيع موقوفا في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة وليس للمشتري انتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرض المستاجر بالبيع فان رضي به فتنفسخ واذا لم تنفسخ الاجارة يكون للمشتري خيار فسخ البيع سواء علم بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دين شرعي على المالك لا وفاء له الا من ثمن العين المستاجرة فانه ينفذ وتنفسخ الاجارة للعذر اذا لم تكن الاجرة المعجلة قدر قيمة العين المستاجرة والله تعالى أعلم

ربيع الثاني

(سئل) في رجل يملك أبعادية آجرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات ايجارا صحيحا شرعيا وبعد ان استلمها المستاجر وزرعها اراد المالك فسخ الاجارة متعللا بانه آجرها بدون قيمتها فهل اذا كانت الاجارة صدرت صحيحة شرعية وكانت باجرة مثلها كما يشهد له الحس والمعاينة واهل النظر والدراية من الثقاة لا يجاب لذلك (أجاب) ليس للمؤجر فسخ

٠ — ١٢٨٠

عقد الاجارة بعد صدورها مستوفية شرائط الصحة واللزوم بدون وجه شرعي والحال هذه بل مجرد كونها بغبن فاحش لا يوجب تمكن المالك المذكور من فسخها بدون وجه

شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أرض زراعة مملوكة له آجرها الآخر خمس سنوات فى عقد واحد بأجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثة بعد مضى سنتين من المدة المذكورة ولهم وصى شرعى يريد ابقاء الاجارة باقى المدة للقصر ويقوم بدفع اجرتها عن القصر من مالهم لكونهم قادرين على زراعتها فاذن له المالك بزرعها سنة واحدة فقط فهل تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وبعد مضى السنة التى أذن له بها المالك ترفع يد الوصى عنها وتسلم لمالكها حيث لم يكن فيها زرع للقصر ولاحق فيها بعد ذلك للقصر ولا للوصى بدون تجديد عقد اجارة من المالك فى المدة الباقية (أجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه واذا انفسخت يكون لرب الارض استرداد أرضه التى كانت مستاجرة من يد الورثة أو وصيهم مالم يتراضيا على ابقائها بالاجرة الى تمام مدة المستاجر المتوفى فتصير اجارة مبتدأة فاذا حصل التراضى على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل آجر طينا ملكا له لآخرين مدة ثلاث سنوات وتوفى الى رحمة الله تعالى قبل مضى أول سنة وانتقل الحق لورثته فهل بموت المؤجر تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقديها لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستاجرة تنفسخ بموته ويكون لورثته استرداد الارض من يد المستاجر مالم يكن فيها زرع للمستاجر أو يحصل تراض على بقائها فى يده الى تمام المدة بالاجر فتنعقد اجارة مبتدأة واذا انفسخت بلا عقد بعده وللمستاجر فيها زرع يكون له ابقاؤها فى يده بالمسمى الى انتهاء الزرع اذا كان فى المدة وان كان بعد مضيها فله الابقاء باجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تاجر استعمل رجلا آخر فى اشغال تجارته مدة سنين ولم يسم له أجرة معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذكور الا باجرة فهل يقضى له باخذ اجرة مثله فى المدة التى استعمله فيها على الوجه المذكور واذا استوفى الرجل المذكور من المستعمل له فى المدة المذكورة شيئا من المال الذى كان بيده وصرفه على نفسه يحسب عليه من أصل أجرة مثله التى يطالب بها المستعمل له المذكور (أجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الا باجر وقيام حاله بذلك يكون له أجر مثل عمله المذكور حيث كان معروفا بتعاطى هذا العمل بالاجر ويحسب عليه من ذلك ما استوفاه من العمل فى هذه المدة فان زاد اجر مثله على ذلك فله أخذ الباقى والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل آجر لآخر مكانا مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر على عمارة المكان المذكور قدرا معلوما من الاجرة باذن مالك المكان ولم يستوف منفعة المكان بما صرفه المستاجر حيث ان المؤجر توفى فهل والحالة هذه تنفسخ الاجارة المذكورة وتكون ورثة المؤجر مخيرة فى دفع الزائد على ما استوفى المستاجر منفعته ويؤجرونه لغير المستاجر المذكور وفى تجديد عقد اجارة المستاجر المذكور بقيمة اجارة المكان المذكور الآن برضا المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقديها

٧	١٢٩٠
١٠	١٢٨٠
محرم ١٩	١١٨١
ربيع الاول ٤	١٢٨١

ربيع الثاني سنة ٢٩ ١٢٨١

لنفسه كموت المؤجر المالك المستاجر لا بموت العاقد لغيره كوكيل واذا انفسخت الاجارة بموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه أو لغيره وعليهم حينئذ دفع ما عجل في مقابلة المدة المستقبلة بعد الموت وللمستاجر حبس العين الى استيفائه والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل استاجر ارضا شربية للزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر فيما قابل المدة الباقية ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (أجاب) صرح علماؤنا بان الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديها لنفسه فتنفسخ بموت المؤجر المالك لا بموت وكيله في العقد ولا بموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة ولا بموت الوصي لانه عاقد لغيره وكذا تنفسخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كالوكيل بالاستئجار فاذا كان المؤجر المذكور عاقدا لنفسه وليس وكيلا ولا ناظرا ولا وصيا تنفسخ الاجارة بموته ويكون لورثته التي آلت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عجل لمورثهم اذ المستاجر أحق بالعين من سائر الغرماء غير انه اذا كان في الارض زرع لم ينته حصاده تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالمسمى في مدة الاجارة وباجر المثل بعد مدتها والله تعالى أعلم

جمادى الثانية ١ ١٢٨١

(سئل) في رجل استاجر من آخر بيتا مدة معلومة باجرة معلومة قبضها منه المالك ثم ان المستاجر أعار المكان المذكور لآخر ثم ان المستعير اشتراه من مالكه قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يجز المستاجر البيع المذكور لا يكون نافذا عليه وله اخراج المعير والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (اجاب) بيع المستاجر موقوف في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبع لعذر دين لا وفاء له الا منه وكان العقد صحيحا والله تعالى أعلم

صفر ٤ ٢٨٢١

(سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل ووالدته بطريق الارث عن مورثهما فغاب الابن المذكور فآجرت امه جميع القطعة المذكورة لرجل آخر مدة من السنين بدون توكيل عن ابنها المذكور وبدون اجارة منه حال غيبته ثم بعد مدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حضر الغائب فهل اذا كان الواقع ما هو مذكور لا تنفذ تلك الاجارة الا في نصيب الام وبموتها وموت المستاجر تنفسخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكورة (اجاب) الاجارة المذكورة منعقدة ابتداء في جميع القطعة الا أنها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقدة لعدم الشيوع وقت العقد وتنفسخ برد الابن العقد في نصيبه كما تنفسخ في نصيب الام بكل من موتها وموت المستاجر فالحاصل انها الآن والحال ماذكر منفسخة في الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آجر قطعة ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداؤهما سنة ١٢٨١ وغايتهما سنة ١٢٨٢ بشرط سداد أجرة سنة ١٢٨١ معجلا وأجرة سنة ١٢٨٢ في يوم غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشروح المؤجر آجر وقبض أجرة سنة ١٢٨١

ربيع الثانى سنة ١ ١٢٨٣ | ٣٠ ١٢٨٣ | رجب ١ ١٢٨٣ | شعبان ٩ ١٢٨٣

معجلا وبحلول محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط فى وقت عقد الاجارة فتوقف المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء أجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع فى هذا التاريخ بسند الاجارة الذى تحت يد المستاجر المذكور (اجاب) للمؤجر طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتعجيل وبشرط تعجيلها أيضا فى الاجارة الصحيحة المنجزة فحيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة فى العقد الاول فى هذا التاريخ يؤمر المستاجر بدفعها فيه على ماشرط والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا مدة أربع سنوات ابتداؤها سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف بمبلغ معلوم اقبضه المستاجر المذكور للمؤجر معجلا ليعمر به الدار المذكورة حيث كانت خربة حين ذلك ثم سافر المستاجر المذكور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر المؤجر انه عند تمام عمارة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذكورة لولد المستاجر ثم مات المستاجر المذكور فى الاقطار الحجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر وللمؤجر منع تسليم الدار لورثة المستاجر ويردما قبضه من مورثهم أجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقديها حيث عقدها لنفسه بلا احتياج الى الفسخ وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر وللمالك الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصر عقد بينهم بعد الموت وعليه رد الاجرة المعجلة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر حانوتا من مالكه سنة كاملة اجارة مضافة ابتداؤها اشهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهاؤها اشهر جمادى الآخر سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا فى بيعها وباعها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وتكون الاجارة المذكورة لازمة وللمستاجر استيفاء السنة بتمامها (أجاب) تصح الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الجانبين فلكل منهما فسخها قبل الوقت وفى ابتداء الشهر المضافة اليه وللمؤجر بيع العين المستاجرة قبل مجىء وقتها وتبطل به الاجارة على المفتى به كما صرح به فى الخانية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر شخصا لخدمته الخاصة به مشاهرة وفى اثناء مدة الاجارة أرسله ليحصل له ديونا من أشخاص فى غير البلدة المقيم فيها رب الدين فقبض من شخص من المديونين عشرة جنيهات وحفظها فى حرز مثلها وفى اثناء الطريق هلكت منه من غير تفريط منه ولا يدرى أين ضاعت فهل اذا أراد المرسل له الرجوع عليه فى ذلك ليس له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينه والحال ماذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده أو بعمله المعتاد بدون تعد منه ولا تفريط كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها ويقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك عشرين فدانا عشورية آجرها لآخر اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

و جدنصفها يصلح للزراعة والنصف الآخر أصله مقابر لدفن الاموات وعشش متخربة لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة وللمستأجر ردها لمالكها

٢٧ ١٢٨٣

(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المفتى به فلكل من المؤجر والمستأجر فسخها قبل مجىء أول المدة وتفسخ أيضا بالقضاء أو الرضا بخيار رؤية أو عيب يفوت النفع به كما لو استؤجرت الارض للزراعة ووجد نصفها غير صالح لها كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل من تجار الارز أراد نقل قدر معين من ارزه الى بلدة أخرى ليبيعه فيها فجاءه ريس مركب معدة للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطلب منه وضع القدر المذكور فى مركبه المعلومة عندهما بالاجرة المعلومة عندهما أيضا فاجابه التاجر لذلك وأذنه بانه اذا وجد مشتريا للارز أو شىء منه فى الطريق بثمن عينه اليه يبيعه به والا يوصلها الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون مخيرا فى بيعه فيها أو تسليمه لذات التاجر ان وجده فيها أو لوكيله الذى عينه له أيضا و بعد ذلك سافر التاجر وأذن وكيله الذى فى بلدته بالتسليم الى الريس المذكور فاستلمه ولم يضعه فى المركب المعينة له بل وضع بعضه فيها والبعض الآخر فى مركب أخرى لم تكن فى ضمانه ولا ملكه ولا ماذونا بالوضع فيها فحصل لها غرق فى الطريق وضاع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذكور

جمادى الثانيه

البعض الذى غرق حيث كان متعديا بوضعه فى مركب أخرى على وجه ما ذكر (اجاب)

١٩ ١٢٨٣

ذكر فى فتاوى الفضلى اذا دفع للنساج غزلا لينسجه كرباسا ودفع النساج الى آخر لينسجه فسرق من بيت الآخر ان كان الآخر اجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجير الاول وكان أجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الآخر عند أبى حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى أجنبى بغير اذن مالكها عندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أبى حنيفة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثانى قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدورى ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان الآخر أجير الاول فيما اذا أطلق له العمل اما اذا شرط عليه النسج بنفسه يضمن بالدفع الى الآخر وان كان الآخر أجيرا له عمادية من ضمان النساج وبمثله أفتى العلامة الخير الرملى أفاده فى تنقيح الحامدية وفيها أيضا وذكر فى الذخيرة وللراعى أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجيره وولده الكبير الذى فى عياله لان الرد من الحفظ وله ان يحفظ بيد من فى عياله فكان له الرد بيد من فى عياله كالمودع فاذا هلك فى حالة الرد فان كان الراعى أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أبى حنيفة وعندهما ان هلك بامر يمكن التحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك فى يده فى حالة الرد وان كان الراعى أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك فى يده فى حالة الرد وشرط ان يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضييعا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون فى

شعبان	سنة
١٤	١٢٨٣
ذي الحجة	
١	١٢٨٣
١٨	١٢٨٣

عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرد بيده وبيد أجنبي سواء وليس له الرد بيد أجنبي فكذا بيد من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين اه ومنه يعلم جواب الحادثة وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذكور بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياله والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من دائرة سعادة والده باشا مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لآخر باعتبار أجرة الفدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا في سنتها باعها وصار وضع يد المشتري عليها لكونها صارت ملكه وبنظره الاطيان المزروعة من قبل المستاجرين من ضمن القدر المؤجر وجدت تساوي أجرة الفدان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد أهل الخبرة فهل تفسخ اجارة البائع بالبيع وتصير الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجرين بثلاثمائة أجرة لكل فدان حسبما يساوي (اجاب) مجرد بيع العين المستاجرة بدون عذر دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن تلك العين المستاجرة لا يوجب فسخ الاجارة بل يكون البيع موقوفا في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة فقط حيث لم تكن العين المستاجرة وقفا ولا ملكا ليتيم وليس للمشتري نزع الارض المستاجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما ذكرنا ولم يرض المستاجر بفساد البيع والا فعليه التسليم وتنفسخ الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر اطيان التزام عشورية معدة للاستغلال من امرأة تستحقها مدة معينة ووضع يده عليها وانتفع بزرعها الى تمام المدة المذكورة ثم بعد مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة لجماعة آخرين بدون اذن المستحقة لها وعلمها ولم يكن له فيها حق القرار فلما علمت المستحقة بذلك ردت عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجرون من غير اذن المستحقة تلزمهم أجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (أجاب) نعم تبطل الاجارة المذكورة برد المستحقة عقدها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون اذنها والحال ماذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه اجرة مثلها مدة انتفاعه بها بلا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في حمام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضع اليد عليه ينتفع به كابيه وأسلافه من قبله باستئجاره حصة الوقف والآن أراد ناظر الوقف اجارة حصة الوقف لغير مالك النصف الآخر سنة تلي السنة التي استاجرها المالك المذكور باجرة زائدة بزيادة متعنت فهل لا تصح اجارتها مشاعة الا للشريك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع ولو لم يقبل القسمة من غير الشريك لا تصح على المفتى به وانما تصح من الشريك لكن لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شريكه وله طلب المهاياة لو لم يتفقا على الاجارة من احدهما أو من غيرهما حيث كان غير قابل للقسمة الافراز والله تعالى أعلم (سئل) في

ناظر على وقف اهلي استاجر منه رجل آخر لنفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه بموت المستاجر تنفسخ الاجارة المذكورة ويكون للناظر الآن اجارتها الورثة المستاجر أو لغيرهم باجرة المثل (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر لنفسه ويكون للناظر الثاني اجارة دار الوقف ممن شاء باجرة المثل حيث لم تعقد مع الورثة بعد موت المورث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عملك ابعادية آجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فآجرها المستاجر المذكور من آخر ثم مات المستاجر الاول في اثناء المدة وعليه ديون لاناس وصار المستاجر الثاني واضع ايده عليها فهل بموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالكة المذكورة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للدائنين مشاركة المالكة فيها (أجاب) بموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية كما صرحوا به وللمالكة انتزاع الارض من يد المستاجر الثاني حينئذ ولو لم تفرغ مدته الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ الحصاد تبقى الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كما في الدر عن المنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يستحق على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجر المدة المستقبلة بعد الانفساخ اذ لا حق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضا سنتين كل سنة بقدر معلوم فبعد السنة الاولى في أوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجازته ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها احد فاراد المشتري الزام المستاجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الآجر حيث انفسخت الاجارة بالبيع مع الاجازة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غصب أو ما يدل على انعقادها ثانيا افيدوا الجواب (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة باجازة المستاجر البيع ورضاه به وينفذ البيع في حق الكل ففي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الآجر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان أجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا للانتزاع من يده عمادية من الفصل الحادي والثلاثين أفاده في تنقيح الحامدية من الاجارة فاذا انفسخت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستاجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أرض محتكرة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراد مستاجرها في اثناء السنة أن يسقط حقه فيها لشخص أجنبي فهل له حق فيها يعتبر شرعا ما ذكره ابن عابدين في رسالته المسماة تحرير العبارة فيمن هو أحق بالاجارة انه ان زادت أجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها ورضي بدفعها فهو أحق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

٣٠	١٢٨٤
رجب ٥	١٢٨٤
ذي الحجة ١١	١٢٨٤

جمادى الاولى ٣ سنة ١٢٨٥

من الدر وحاشية ابن عابدين فى باب الاجارة الفاسدة فهل اذا أراد اسقاطه لشخص اجنبي من الوقف فى نظير دراهم يدفعها له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر باجرة المثل كالاول بحيث لا يضيع للوقف شئ بل يستوفى الاجرة من الاول والثانى كاملة يكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا و يطيب للمستاجر الاول ما ياخذه من الاجنبي فى نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير واضح اذ لا يخلو الحال اما أن يكون المستاجر المذكور أحدث فى أرض الوقف بعد اذن الناظر له بالبناء أو الغرس على ان ما يحدثه يكون له ملكا على وجه القرار واستئجاره اجارة صحيحة ما يثبت له به حق القرار او لا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على هذا الوجه فحينئذ لا حاجة الى تكلف الاسقاط فى أثناء مدة اجارته أو بعدها ولا الى استئجار الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذكور بيع ما أحدثه من الاجنبي فينتقل حق القرار للمشترى و يكون على المشترى المذكور أجر مثل الارض خالية عما أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من أجنبي فى أثناء المدة فى مقابلة مال ياخذه من المسقط له غاية الامر ان له استبقاء الارض فى يده الى تمام السنة المعقود عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة باجر المثل فى ابتدائها ولم تزد الاجرة فى أثناء المدة وان زاد أجر المثل فى أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو أحق من غيره الى تمام السنة مثلا اما بعد المدة فللناظر ان يؤجرها من غيره ولو قبل الزيادة مالم يكن له فيها حق القرار هذا حاصل ماذكره العلامة ابن عابدين فى رسالته المشار اليها فى السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه فى اثناء المدة من أجنبي فى مقابلة مال ياخذه ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المجردة التى لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة نعم للمستاجر المذكور ان يؤجر الارض من غيره فى أثناء مدته وان لم يكن له فيها حق القرار لانه مالك للمنفعة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) فى شخص استاجر أبعادية للزراعة ممن له ولاية ايجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها المستاجر فى مدة اجارته فمضت المدة قبل انتهاء الزرع فآجرها صاحب الارض لغيره سنة مستقبلة فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذى زرعه فى مدته باجر المثل الى ان يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثانى ان يكلفه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر على أن يشاركه فيه فى مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط فى عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت المدة وله فيها زرع يكون المستاجر ملزوما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (أجاب) اذا مضت مدة الاجارة وفى الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى الادراك باجر المثل خلاف الشجر والرطبة التى لا نهاية لها معلومة أو لها نهاية طويلة فانها تقلع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه فى مقابلة الاجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

جمادى الثانية ٢٩ ١٢٨٥

شهر سنة

سرسواري باكير أغا المتوفى بالتظلم من ابراهيم أغا فى خصوص ابعاديه المرحوم التى كان مستاجرها المذكور من المتوفى والكونه توفى عن ورثة بلغ وقصر غائبين وحاضرين سبق مكاتبة مديرية الغربية تكرارا بعدم اعتماد ورثة الاجارة المرتكن عليها الاغا المذكور ومحاسبته على أجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذكور متوقفا فهل الاجارة تكون مفسوخة بالموت واذا كان كذلك فما اللازم شرعا على المستاجر فى المدة التى استولاها بعد موت المؤجر وهل اذا لم يمتثل لدفع اجرة المثل عن المدة الماضية يجبر على ذلك وتنزع منه الاطيان لفسخ الاجارة أم كيف (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديها لنفسه كموت المؤجر المالك للارض مع بقاء مدتها ولوكيل الورثة مطالبة المستاجر بتسليمها الآن يتفقا على بقائها الى تمام المدة المعقود عليها أو مدة أخرى معينة بالاجر الاول أو خلافه ان لم يكن فيه غبن فاحش فلا ينفذ على الموكلين لاسيما فى حق القصر فان طولب المستاجر باجر آخر بعد الموت يظهر حكم الانفساخ فان لم يسلم الارض يلزم المستاجر ما طولب به من الاجر ما لم يكن له زرع فى الارض وقت الموت مع بقاء المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما سمى له ثانيا وأما بعد الحصاد ولو مع بقاء مدة العقد الاول فيلزمه ما سمى له ثانيا ان لم يسلم الارض وزرعها فان صرح بعدم قبولها بالاجر المسمى ثانيا يلزمه اجر المثل فى العقار المعد للاستغلال لصيرورته غاصبا وعلى كل فلا تمسك للمستاجر بالاجارة الاولى لبطلانها بموت المالك ما لم يتراض عليها مع الورثة بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول فى المدة الى الحصاد ما ذكره فى الدر المختار عن المنية مات أحدهما والزرع بقل بقى العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر وكالة باجرة معينة مدة سنة حالة كونها صالحة للسكنى وبعد ان استلمها انهدمت محلاتها حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر النفع المقصود باصل استئجاره وطلب من

١٤ ١٢٨٧

المؤجر عمارتها مرارا فلم يعمرها ولما مضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجرة بالكامل فقال له ما دام ان الوكالة انهدمت ولم تعمرها فعقد الاجارة انفسخ ولست ملزوما بمبلغه ولم يكن لك عندى سوى اجرة الجزء الذى انتفعت به منها فهل والحال هذه للمستاجر ذلك وعقد الاجارة منفسخ بسبب الهدم وعدم التعمير أم لا (أجاب) وفى الصغرى اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا ينفسخ بغيبة الآجر خلاصة وبزازية انهدم البيت المأجور فله الخروج وفسخ الاجارة خانية أقول فان لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤمر احدهما ببنائه كما يأتى قريبا عن الذخيرة أفاده فى تنقيح الحامدية ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان معد للاستغلال سكن فيه رجل بزوجته بغير اذن مالكه مدة ولم يكن شريكا له فيه فهل اذا طلب منه مالكه أو من يقوم مقامه اجرة مثله المدة المذكورة يجاب لذلك ويؤمر بدفعها والحال

شوال

١٨ ١٢٨٧

ربيع الاول ٢٣ سنة ١٢٨٨

هذه ولا عبرة بتعلله انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده (أجاب) اذا سكن شخص مكانا معدا للاستغلال بلا اذن مالكه فعليه اجرة مثله مدة سكناه فيه مالم يكن شريكا فيه أو مرهونا تحت يده على المفتى به كما فى الوقف وعقار اليتيم والله تعالى اعلم (سئل) فى أرض معدة للزراعة جارية فى وقف لم يبين واقفها مدة اجارتها آجرها ناظر من رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فآجرها ناظرها من رجل آخر ثلاث سنين فى عقد واحد باكثر من الاجرة الاولى وهو اجر المثل فاكثر ولم يكن للمستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثانى على الارض المذكورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول فى البلد وعدم منازعته والآن يريد المستاجر الاول فسخ الاجارة الثانية قبل مضى السنتين الباقيتين ليستاجرها لنفسه متعللا بانه أولى مدعيا انه اصلح أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثانى بذلك فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة باجر المثل فاكثر بعد مضى مدة الاول لا يكون للمستاجر الاول فسخها ولا عبرة بمجرد تعلله المذكور وتبقى اجارة الثانى الى انتهاء مدتها وما الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها اى الثانية والحال ماذكر حيث انعقدت الثانية بعد مضى الاولى صحيحة باجر المثل فاكثر ولا عبرة بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل آجر قطعة ارض معلومة محدودة بحدود معلومة لآخر باجرة معلومة أيضا مدة ثلاث سنين وكل سنة بمبلغ معلوم بموجب سند مستوف للشروط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المذكور مدة سنة واحدة ثم ان رب الارض المذكورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها المشترى فطلب رب الارض مبلغ اجرة السنة التى مضت واستغلها المستاجر المذكور فتوقف عن دفع الاجرة المذكورة متعللا باجارته مدة الثلاث سنين فهل لا عبرة بتعلله بذلك لا سيما مع رضاه بالبيع المذكور وتسليمه له ويجبر على دفع الاجرة للمدة التى وضع يده عليها (اجاب) يؤمر المستاجر المذكور بدفع اجرة السنة التى استغلها ومضت مدتها حيث لا مانع ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر ارضا فبنى فيها بئرا وبيتا باذن صاحبها وغرس فيها اشجارا واستمر يدفع أجرة تلك الارض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك أراد ان ياخذ المالك ما فى الارض من اشجار وغيرها قهرا عن الغارس فهل لا يكون له الاخذ وتكون الاشجار وغيرها لغارسها (أجاب) المصرح به انه اذا استاجر شخص ارضا من مالكها للبناء والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس تصح الاجارة فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة وعليه تسوية الارض لانه هو المخرب لها الا ان يغرم المؤجر له قيمتهما مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالارض فان أضر يتملكهما المؤجر على هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس فى الارض باجر

جمادى الاولى ١٣ سنة ١٢٨٨

ذى القعدة ٢٩ سنة ١٢٨٨

شعبان ١٨ سنة ١٢٨٩

شوال	سنة
١٩	١٢٨٩
شعبان	
٢٦	١٢٩٠
ربيع الثانى	
٢٢	١٢٩١

أو بدونه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) فى أطيان عشوريه مملوكة آجرها من يملكها من آخر اجارة صحيحة مدة معلومة مقدارها ثلاث سنين نقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفى أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يهب بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس للموهوب له نزع ذلك البعض من يد المستاجر مادامت مدة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون عذر شرعى يوجب الفسخ بل تبقى فى يد المستاجر الى تمام المدة حيث كانت صحيحة لازمة (أجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين فى يد المستاجر لا تتم الهبة فيها للغير المستاجر مادامت فى يده اذ لا تتم الهبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شائعا فيما يقبل القسمة وتسليمه وعقد الاجارة لازم لا يفسخ الا بعذر حتى لو بيعت العين المستاجرة فى أثناء مدة الاجارة بدون لزوم دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستاجرة يكون البيع موقوفا ولا تفسخ الاجارة بذلك وفى رد المحتار لو وهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير أجر جاز ويصير قابضا لابنه لا لو كان بأجر كذا نقل عن الخانية اهـ والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مملوكة لثلاثة مشتركة بينهم على الشيوع آجر احدهم نصيبه لاحد الشريكين الآخرين فهل تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤجر نصيبه لهما معا كما كان جاريا بايديهم قبل (أجاب) اجارة احد الشركاء نصيبه خاصة شائعا من أحد شريكيه فاسدة شرعا على ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر أرضا من مالكها خالية من الاشجار لينتفع بزراعتها مدة ثلاث سنين وشهر اجارة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر بحكم اجارته وقبل مضى المدة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون اذن المستاجر واجازته فهل لا ينفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون موقوفا على مضى المدة فى حق المستاجر واذا تعلل أحد بان المؤجر عليه دين لا عبرة بتعلله اذا كان للمالك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحوائجه الاصلية يفى بما عليه من دين ولذ يادة مع انه غير مشغول بحق الغير (أجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صحيحا شرعا لا يفسخ فى حق المستاجر ببيع العين المستاجرة بدون رضاه الى تمام مدتها ما لم يكن البيع لعذر دين لزم المؤجر لا وفاء له الا من ثمنها كما صرحوا به فلوله مال يفى بالدين غيرها والحال ما ذكر بالسؤال لا يكون عذرا فى فسخها والله تعالى اعلم (سئل) فى راعى جاموس لاهل بلدة أخذ جاموسة رجل منهم ليرعاها له بأجر معلوم مع جاموس أهل البلدة فاخذها يوما وذهب بها الى المرعى فتركها فى الخلا ورجع بجواميس غيره فضاعت بتركها فى الخلا وبعض الناس أخبر أن وابور السكة الحديد أتلفها بعد تركها فهل حيث فرط الراعى المذكور فى حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة حتى ضاعت أو تلفت بالوابور المذكور بعد تركها فى الخلا يكون الراعى المذكور ضامنا

١٨ ١٢٩١

لقيمتها حيث صار متعديا بتفريطه فى حفظها حتى تلفت (أجاب) نعم يضمن الراعى المذكور بتفريطه فى الجاموسة المذكورة حتى ضاعت أو تلفت فعليه قيمتها لربها يوم تلفت اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مملوكة لجماعة وكانوا رجلا فى اجارتها من شخصين فآجرهاهما اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض وفسخت الاجارة فى الجميع من المشترى والمستأجرين واجاز من لم يبع فسخها ورضى به ثم آجر المشترى نصيبه شائعا من الارض للمستأجرين المذكورين فاستوليا على جميع الارض وزرعاها بدون عقد من الشريك الذى لم يبع ثم تقابل الشريك الذى لم يبع ولم يؤجر نصيبه معهما وتكلم معهما فى شأن أجرة نصيبه مثل ما آجره شريكه المشترى فرضى احد المستأجرين بحسبان اجرته شائعا مثل الاجرة الجديدة وامتنع الآخر يريد محاسبته على الاجرة الاولى التى فسخت اجارتها والحال ان الارض المذكورة معدة للاستغلال والاجارة فما الحكم فى

شوال

١٥ ١٢٩١

هذه الحادثة والحال هذه (أجاب) الاجارة الصادرة من المشترى فى نصيبه شائعا بعد فسخ الاولى فاسدة للشيوع وكذا ما حصل ممن لم يبع فى نصيبه مع المستأجرين بالنسبة لمن رضى منهما بالاجرة الجديدة ولم تؤخذ بالنسبة لمن لم يرض منهما بها اصلا وحيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذكورين اللذين زرعاها والحال هذه أجر مثلها المالكيها المذكورين لا يجاوز ما رضى به المالكان المذكوران والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تاجر من شأنه أن ترسل اليه البضاعة وغيرها من البلدان من التجار وغيرهم ليبيعها بالتوكيل عن المرسل أو يرسلها الى محل آخر أو يشترى بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك أجرة معلومة من المدة وقد تعارفها الناس فيما بينهم باعتبار ثمن البضاعة وقيمة غيرها حسب العمل الواقع من المباشر لذلك ولا يعمل الا بذلك عامله رجل من الاستانة على هذه الكيفية وصار يرسل اليه الشئ ابرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشتريه له واستمر الامر على ذلك مدة ثم ان التاجر طلب من الرجل اجر عمله المدة المذكورة فوعده بذلك فلم يلبث ان توفى الرجل لرحمة الله تعالى عن ورثة فيهم صغار فهل والحال ما ذكر اذا أثبت التاجر مدعاه على الوصى أو على الوارث الكبير يقضى له فى تركة الميت بالمتعارف أم كيف

١٦ ١٢٩١

الحال (اجاب) اذا جرت مشارطة بين رب المال والعامل له المذكور على أن يعمل له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين التجار تكون هذه اجارة فاسدة فيجب للعامل فيها على رب المال أجر مثل عمله لا يجاوز المشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يتشارطا وكان هذا العامل معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها اذ المعروف كالمشروط كما صرحوا به وحينئذ يكون للعامل أجر مثل عمله فى تركة رب المال ان أثبت ما ذكر بعد موته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان كبير قابل لقسمة الافراز وبسفله حوانيت

ذى الحجة	سنة
١٤	١٢٩٢
ذى القعدة	
٨	١٢٩٣

مشترك جميع ذلك بين ورثة رجل بالغبن استاجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقى الورثة لنفسه مسانهة باجرة معلومة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينتفع به سنين بطريق الاصالة والاجارة ولم يدفع الاجرة الى أن مات فهل يكون لباقى شركائه مطالبة ورثته باجرة أنصبائهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد الاجارة الصحيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقى شركائه ما صرفه فى ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت المرمة بدون اذن منهم وكان المكان المذكور قابلا للقسمة الافراز (اجاب) نعم لشركاء المستاجر المذكور مطالبة ورثته باجرة أنصبائهم من ذلك العقار الذى استاجره منهم على هذا الوجه من تركة مورثهم حيث لم يبرأ منها والحال ماذكر وليس لورثته مطالبتهم بما صرفه مورثهم فى مرمة المكان المشترك القابل للقسمة بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مشترك بين جماعة استاجر أحد الشركاء فيه أنصباء الباقين منه مدة معلومة ثم آجر جميعه لرجل مدة معلومة لا تزيد عن مدة استئجاره وشرط المستاجر المذكور على المؤجر المذكور تعمير ما يحدث فيه من الخلل فى تلك المدة ثم باع المؤجر المذكور نصيبه لاحد شركائه فى العقار المذكور ثم حصل فيه تهدم يفوت به بعض الانتفاع بالعقار المذكور وقبل انقضاء مدة المستاجر وطالب المستاجر المذكور مؤجره بتعمير المنهدم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشترى أيضا من التعمير فهل والحال ماذكر لا يجبر المشترى ولا البائع على التعمير وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر واحد منهما على ذلك شرعا والحال ماذكر أما البائع فلانه لا يملك رقبة العقار وأما المشترى فلان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبفرض صحة الاجارة يثبت للمستاجر خيار فسخها بفوات بعض المنفعة المعقود عليها ان لم يحصل التعمير من المالك ويسقط عنه من الاجر بحصة ما تخرب من العين المستاجرة وزالت منفعته وان لم يفسخ عقد الاجارة والله تعالى أعلم (سئل) فى أماكن معدة للاستغلال نصفها ملك بطريق الشيوع لجملة أشخاص والنصف الآخر الشائع أيضا وقف على جملة أشخاص آجر بعض الشركاء فى الملك والوقف بدون وكالة عن الشركاء فى الملك ولا نظر على الوقف لكن انه ليس ارشدهم جميع الاماكن المذكورة من الوقف والملك بعقد واحد بدون أجرة المثل باضعاف وبدون مدة معلومة لرجل آخر أجنبى ولم تجز الاجارة المذكورة من له ولايتها حتى مات المستاجر المذكور ثم عين مولانا الحاكم الشرعى أرشد المستحقين فى الوقف الذى هو أحد الشركاء فى الملك ناظرا شرعيا على الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعى ليعمل فيه بشرط الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر فى وقفه هذا والولاية عليه للارشد فالارشد من ذريته ومنها أن لا يوجر وقفه هذا أكثر من ثلاث سنوات فى عقد واحد ولا يؤجر عقودا متوالية ولا يدخل عقدا على عقد حتى تنقضى مدة العقد الاول ومن فعل

ذلك

شوال سنة

١٦ ١٢٩٤

جمادى الثانية ١٠ ١٢٩٥

ثبت من النظار كان معزولا قبل ذلك بثلاثة أيام الى آخره ثم باع المؤجر المذكور واكثر الشركاء نصيبهم فى الملك الى الناظر المذكور بمقتضى حجة شرعية بيده فطلب الناظر المذكور نزع جميع الاماكن المذكورة من يد ورثة المستاجر المذكور وتسليمها اليه بمقتضى نظره على الوقف وملكه وتوكيله عن باقى الشركاء فى الملك فهل يجاب لذلك وله نزع جميعها من يدهم وطلب قيمة مثل أجرة حصة الوقف والملك فيما عدا اجرة حصة المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليها لفساد ما فعله المؤجر المذكور ولموت المستاجر المذكور (أجاب) نعم يجاب الناظر المذكور لذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك الاماكن من يد ورثة المستاجر على هذا الوجه ومحاسبتهم على اجر المثل فيما ذكر بالسؤال مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذا تحقق ما هو مسطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(سئل) فى مكان مملوك آجره ملاكه من رجل اجارة صحيحة ليستعمله مصبغة وأذنوه بوضع خوابى فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على ان ما يحدثه فى ذلك المكان يكون له ملكا وجدكا على هذا الوجه فعمر المكان المذكور ووضع فيه الخوابى وصار ينتفع به مدة ويدفع أجره لملاكه ثم باع خلوه وجدكه المذكور لشخص آخر واستمر المشترى المذكور ينتفع بذلك المكان ويدفع أجر مثله لملاكه ثم ان المشترى المذكور لم يستعمله الآن للصباغة بل أعده لصناعة البقالين مع بقاء الخلو الذى اشتراه وهى الخوابى فى أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم بدفع أجر المثل للمكان المذكور الى ملاكه فهل مع بقاء الخلو الذى اشتراه فيه وقيامه بدفع أجر المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله صناعة الصباغة فى ذلك المكان واستعماله لصناعة البقالة مع عدم الضرر بالمكان وقيامه بدفع أجر مثله موجبا لتمكين الملاك من نزعه من يده اذا كان خلوه المذكور ثابتا بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح الشرعى ممن يملك الخلو المذكور (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان هذا الخلو والجدك موضوع فى هذا المكان باذن ملاكه بحق القرار لمستاجره اجارة صحيحة ثم انتقل الخلو والجدك المذكور بالشراء لمن اشتراه ممن يملكه شراء صحيحا لا يكون مجرد عدم استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة أخرى مع عدم الضرر وبقاء الخلو على حاله وقيام المشترى بدفع أجر مثله فى كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان من مالك الخلو بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بالوجه الشرعى جانبا من الاطيان العشورية بجهة الصعيد آجره لرجل معلوم باجرة معينة مدة سنتين وتحررت بينهما ورقة بالاجارة المذكورة لم يجر تسجيلها ثم استولى المستاجر على تلك الارض سنة من السنتين المذكورتين ثم مات المؤجر عن أولاده الذكور البلغ فارادوا وضع أيديهم على تلك الاطيان لفسخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك متعللا بعقد الاجارة وعدم مضى مدتها فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت الموجب ولا

يجاب المستأجر لبقائها فى يده مدة الاجارة ولورثة المؤجر التصرف الشرعى فيها بما شاؤا حيث طلبوا عدم بقائها فى يد المؤجر المذكور السنة الثانية بعد موت مورثهم قبل مضى السنة الاولى من الاجارة المذكورة وما الحكم الشرعى (أجاب) تنفسخ الاجارة بلا احتياج الى فسخها بموت أحد عاقديها ان عقدها لنفسه بان كان مالكا أصيلا فى العقد ما لم ترض الورثة ببقاء الارض بيد المستأجر الى تمام مدة الاجارة مع رضاه بذلك فتنعقد ثانيا فاذ كر أما مع طلبهم عدم بقاء الارض فى يد المستأجر عقب موت مورثهم فلا ولهم نزعها والاستيلاء عليها حيث لامانع كما اذا كان للمستأجر فيها زرع لم يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كانت المدة المعقود عليها باقية لبقاء الاجارة حكما وباجر المثل ان كان الانفساخ بعد تمامها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استأجر دارا مدة خمس عشرة سنة لانتفاعه بالسكنى فيها وهى عامرة ثم فى أثناء مدة الاجارة حصل خلل فى البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات المبادرة الى ترميمه فورا حذرا من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا امتنع المالك من التعمير يكون للمستأجر فسخ الاجارة أو يلزم المستأجر بتعميرها من ماله (أجاب) اذا حدث عيب فى العين المستأجرة يؤثر فى المنفعة كالدار اذا انهدم بعضها اخل بمقصود الانتفاع يثبت به خيار الفسخ للمستأجر لان كل جزء كالمعقود عليه الآن فالفسخ حينئذ يتوقف على حضور المؤجر ورضاه او القضاء به بخلاف مالا يؤثر فى المنفعة كانهدام حائط لا ينتفع به فى سكناها فلا يثبت الخيار لان المعقود عليه المنفعة دون العين فلو أزال العيب الانتفاع بالكلية كانهدام جميع الدار لا يتوقف فسخ المستأجر على شئ [illegible] ينفسخ العقد بمجرد فسخه وأما الزام المستأجر بالتعمير من ماله فلا قائل به والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر حال صحتهما ونفاذ تصرفهما مبلغا معلوما من النقود من مال الدافع على انه أجرة لجانب أطيان من جملة أطيان المدفوع له قدرها ستة أفدنة وسدس وثمن فدان غير معينة ولا معلومة الحدود وللمستأجر عقد اجارتها بينهما مدة معلومة من السنين لتبقى تلك الاطيان فى يد صاحبها تلك المدة ليزرعها على سبيل الشركة بينه وبين المستأجر ثم مات مالك الاطيان المذكورة بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدرى المستأجر ماذا فعل مالك الاطيان فيها وانفسخت الاجارة والشركة بالموت لكونها فاسدة للجهالة وبقى المبلغ المدفوع بذمة مالك الارض الى الآن متعلقا بتركته وأقر ورثته جميعا وهم بالغون بعد موت مورثهم ببقائه بذمته الى حين موته والتمس بعضهم عما يتعلق بتركة مورثهم بحضر الضبط فلما أراد رب الدين مطالبتهم به [illegible] فهل اذا أثبت ما ذكر عليهم فى مواجهتهم بالبينة الى ذلك الطريق الشرعى يقضى له عليهم بدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد استيفاء ما يلزم بالوجه الشرعى (أجاب) نعم حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وشقيقته يملكون بطريق الارث الشرعى عن

شوال	سنة
٢٠	١٢٩٦
ذى القعده	
٢٦	١٢٩٦
ربيع الثانى	
١٩	١٢٩٧

جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ ١٧

مورثيهم أطيانا وأماكن ونخلا ومواشي وغيرذلك فآجر الاخ المذكور جميع ماذكر من
رجل أجنبي وحرر له بذلك سندا بدون اذن له من أختيه الشريكتين فيماذكر ولا
توكيل وبدون اجازة منهما لما فعله فهل اذا كان الملك فى ذلك ثابتا لهما وهما بالغتان
عاقلتان لاتنفذ الاجارة المذكورة فى حصتهما فى جميع ماذكر شرعا ولايجوز اعتبارها
ولا العمل بها فى نصيبهما ولو فرض صحة الاجارة فى نصيبه شرعا (أجاب) نعم لاتنفذ هذه
الاجارة فى نصيب الاختين المذكورتين ولاتعتبر شرعا اذا كان الواقع ماهو مسطور
بالسؤال ولاتصح الاجارة شرعا فى النخل حتى فى نصيب العاقد بنفسه لورودها على
استهلاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على تمليك المنافع والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل غاب غيبة بعيدة طويلة لايرجع منها سنين ولايتيسر استطلاع رأيه فى تعلقاته وله
حصة من عقارات يلزمها نفقات ومؤن كالاموال المستحقة لبيت المال ولم يكن له وكيل
لتعاهدها وادارتها وحفظها وخيف عليها من التلف والخراب فهل للقاضى المفوض
اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجه صحيح ولو بمأذونه حيث خيف عليها
ماذكر والحال هذه وما الحكم فى اجارة المشاع فى حصة شريك أو شركاء الى جميع باقى
الشركاء اذا صدرت ممن يملك ذلك سواء كان المالك بنفسه أو من له ولاية ذلك كوكيل
وقاض ومستأجر فى مدته وما الحكم أيضا فى صدور الاجارة فى جميع عقار من شخص الى
أجنبي ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها
وفسخوها فى انصبائهم هل تصح الاجارة فى نصيب المباشر لها فقط وتنفسخ فى الباقى برد
من ظهر استحقاقه وبعد هذا من قبيل الشيوع الطارئ (أجاب) للقاضى المفوض اليه

جمادى الثانية ١٢٩٨ ٧

ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وكيل من قبله وله اجارته اجارة
صحيحة باجر المثل وله بيع مايخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومؤنة
كخراج وكذا مال الغائب غيبة بعيدة طويلة بحيث لايرجع سنين على مايستفاد من
جامع الفصولين حيث نقل فى أواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الآبق اذا
ظفر به ولايؤجره لانه تعريض له على الاباق بخلاف الضال فانه يؤجره وان للقاضى بيع
مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد ثم قال وكذا لو علم
حياته لكنه لايرجع منذ سنين ثم قال لو للمفقود نصيب فى دار مقسومة على حدة لا ينبغى
لاحد أن يتصرف فيه بلا اذن القاضى وللقاضى أن يؤجره لو خيف أن يخرب لو لم يسكنه
أحد ويحفظ أجرته للمفقود انتهى فسوى بين الغائب الذى لايرجع منذ سنين والمفقود
فى جواز بيع مايخشى فساده وبين البيع والاجارة لانهما من باب الحفظ حينئذ بل هى
أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضى نصب ناظر المصالح العاجزين عن
التصرف فى شؤنهم وصرحوا بجواز اجارة المشاع من باقى الشركاء جملة بلا تفصيل وبان
الشيوع الطارئ لايفسد الاجارة فلو آجر بعض الشركاء الى الباقى ولو متعددا ما بقى من

محرم	سنة
٢١	١٢٩٩
جمادى الثانية ٩	١٢٩٩
جمادى الاولى ٥	١٣٠٠

العقار بعد حصة المستأجرين جملة بعقد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف ما لو آجر البعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين على ما نقله السيد الطحطاوي في الاجارة الفاسدة أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حظه فآجره وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجز كما لو باشر الموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر في مسائل الشيوع من الاجارة والشيوع الطارئ لا يفسدها اجماعا كما لو آجر ثم تفاسخا في نصفها أومات أحدهما أو استحق بعضها يبقى في الباقي انتهى فعلى هذا لو آجر رجل عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه اشركاء المؤجر في هذا العقار ولم يجز باقي الشركاء تلك الاجارة بل فسخت في انصبائهم تنفسخ الاجارة فيما عدا نصيب المؤجر ويكون هذا من قبيل الشيوع الطارئ فلو آجر المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جملة بلا تفصيل تصح اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند فوضع زيد يده عليها واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا أجرة وقامت هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المذكورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك اذا كان وضع اليد والانتفاع بتلك الارض بطريق الغصب بلا اذن مالكتها المذكورة وتحقق كون الارض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفة ثلاث سنين من ناظرها فمضى منها سنتان وفي آخرها بعد الادراك مات مستأجرها لنفسه فهل تنفسخ الاجارة بموته واذا كان كذلك لا يجبر من له ولاية التصرف فيها على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وله أن يؤجرها لمن شاء حيث لم يوجد ما يفيد انعقادها للورثة بعد الموت والانفساخ (أجاب) نعم تنفسخ هذه الاجارة بموت مستأجرها المذكور ولا يجبر المتولي على ابقاء الارض في يد الورثة السنة الثالثة والحال ماذكر بالسؤال وله أن يؤجرها ممن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر أطيانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي اثناء هذه المدة آجرها له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد الآن رب الارض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذكور وعلمه بالفسخ ليؤجرها لمن يشاء بعد مضي المدة الاولى التي لزمت اجارتها بالاجرة اللائقة ويريد المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة فما الحكم في ذلك والحال ماذكر (أجاب) صرح علماؤنا بان في لزوم الاجارة المضافة تصحيحين وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى وبناء عليه فلكل من عاقدي الاجارة الثانية المضافة المذكورة فسخها بحضرة الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الارض لغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة قتلت جارية لاخرى وثبت عليها ذلك ببينة شرعية على اقرارها الذي فاض بنها قتلتها فحكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

الخبرة عارفين لها و بعد ما دفعت القيمة لربتها كتب القاضي حجة شرعية بمضمون
القضية طبق الاصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنفذها وحكم بصحة
مضمونها و بعد ذلك بمدة التجأت القاتلة الى الحاكم السياسي ليسترد لها بعض ما ضمنته
فاسترد لها من ربة الجارية خمسمائة قرش بالاكراه والجبر و بعد ان زال الاكراه طلبت
منها ما كانت استردته بجبر الحاكم فانكرت القاتلة الاخذ والاسترداد من ربة الجارية
فهل اذا زال الاكراه وثبت على القاتلة الاخذ يكون لربة الجارية استرداد ما اخذته منها
واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته يجبرها الحاكم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق
شرعي ان القاتلة استردت بالاكراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون
الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا الشرائطه الشرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اكرهه الحاكم على طلاقها و يعطيه مبلغا
من الدراهم فعند ذلك فر هاربا فطلب الحاكم والده ليأتيه بالرجل المذكور فبحث
عليه والده فما وجده فعند ذلك ضربه الحاكم ضربا شديدا وأخذ منه مؤخر صداق زوجة
ابنه الفار كرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصداق ممن أخذه منه
وليس للزوجة المطالبة بمؤخر صداقها الآن من زوجها حيث كان دافعا ما تعورف
تعجيله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (اجاب)
للوالد استرداد ما دفعه مكرها من الحاكم المذكور وحيث قبضت المرأة ما تعورف
تعجيله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حالهما
حيث لم تكن ناشزة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له أرض زراعة اكرهه الحاكم سابقا بالحبس المديد على ان يبادل
شخصا آخر بارضه فبادله وأخذ أرضا عوض أرضه بالاكراه المذكور فهل لا يسقط
حقه من أرضه بالمبادلة مع الاكراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الارض
المذكورة رفع يد الآخر عن أرضه خصوصا وقد طالبه برفع يده عنها من ابتداء وضع يده
وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (أجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من أرضه
بالمبادلة حيث كان الامر ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعي
عليه بسرقة فانكر وقال لهم اقيموا على بينة فاخذه المدعون ووضعوه في السجن وضربوه
ضربا شديدا وأقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكة وتغلبوا
عليه وقهروه وأكرهوه اكراها شرعيا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة
قهرا عنه بذلك ثم أطلقوا له ولده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور
متمسكين بالحجة فقال لهم لا أدفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجاب لذلك ولا يلزمه دفع شئ
(أجاب) ليس للمدعين المذكورين مطالبة والد المدعى عليه السرقة بناء على التزامه
المكتتب بالوثيقة والالتزام لا يعتد به اذا كان مع الاكراه الشرعي والله تعالى أعلم

محرم سنة
٧ ١٢٦٥
ربيع الثاني
٥ ١٢٦٥
جمادى الاولى
١٣ ١٢٦٥
جمادى الثانية
١١ ١٢٦٥

جمادى الثانية سنة

(سئل) من طرف مجلس الحقانية فى رجل كان سجنه الحاكم السياسى بخصوص دعوى ديون مطلوبة منه وأمر بأخذ أمتعته من رقيق ومواش وخلافه وجرى بيعها بالبخس وصاحبها مسجون ولما تظلم لولى الامر صار اطلاقه من السجن وتحققت دعواه فوجد معذورا وثبت الاكراه الشرعى فى بيع أمتعته وفساد البيع بمقتضى اعلام مستوف حكمه الشرائط الشرعية بحضور شيخ الجامع الازهر ومفتى السادة الحنفية وفتواه وبناء على ذلك صدر الحكم من ولى الامر بأن المشترين لامتعة هذا الرجل بالبخس يؤدون فرق اثمان الامتعة المباعة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع اوتردا متعته عينا سواء كان رقيقا أو مواشى أوغيره وهو يعطيهم الاثمان التى دفعوها وقت الشراء فبعد صدور الامر حصل توقف من المشترين ومن جملة دعواهم عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وانه لو فرض الوجود فبمناسبة ما مضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيرا واستولد منه نتاج والمريض بذلك الوقت قد برئ والبعض نفق بالموت وهكذا من المحظورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الامر فهل لا يجابون فى ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعى (اجاب) قد صرح علماؤنا بان البائع اذا كان مكرها اكراها شرعيا يترتب عليه التمكن من الفسخ وفساد البيع واذا قبض المشترى المبيع طوعا وهلك فى يده يكون مضمونا عليه بقيمته لقبضه قبض ملك باختيار منه بعقد فاسد وبان زوائد المبيع بالاكراه كالولد ونحوه مضمونة على المشترى بالتعدى فالمبيع الموجود بيد المشترين اما ان يمضى البائع البيع فيه أو يفسخه وما هلك بايديهم مضمون عليهم بالقيمة والله تعالى اعلم

١١ — ١٢٦٥

(سئل) فى رجل سعى بآخر لدى حاكم فغرمه الحاكم المسعى به مبلغا بطريق الاكراه الشرعى فهل اذا أقر انه اتهمه ظلما يكون ضمان ماغرم على الساعى أم لا (أجاب) نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفتى به بقول علمائنا المتأخرين حسما للفساد قال فى البزازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى كذا فى فتاوى العلامة الخيرى وفى منح الغفار الفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقا أى سواء كان المسعى اليه قد يغرم أولا يغرم أو يغرم ألبتة أى وقد غرم بالفعل اهـ والله تعالى أعلم

١٠ — ١٢٦٥

(سئل) فى رجل يستحق طينا فيه نخل أكرهه الحاكم بالحبس والضرب الشديد على بيع ما ذكر من الطين والنخل فى دين كان على ولده بلا كفالة واستولى عليه المشترى مدة من السنين وهو يأكل ثمرة النخل ثم مات البائع فهل يكون لورثته الرجوع على المشترى بالنخل والطين ومحاسبته على ما أكله من ثمرة النخيل فى هذه المدة حيث كان الاكراه ثابتا بالوجه الشرعى (اجاب) اذا أكره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس أو قيد مديد حتى باع أو اشترى أو أقر أو آجر فسخ أو امضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشترى ولا بالزيادة المنفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالتعدى كذا أفاده فى الدر وحواشيه ومنه يعلم جواب السؤال والله تعالى أعلم

٢٩ — ١٢٦٥

(سئل) فى رجل يملك ابراج حمام حبسه شيخ بلده وطلب

منه أن يشترى نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له النصف وهو فى الحبس بثمن معلوم ولم يدفع له شيئا منه فهل اذا كان الاكراه على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ ويكون لرب الابراج فسخ البيع وابطاله (أجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على البيع يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى اعلم

٥ ١٢٦٥

رمضان

(سئل) فى رجل توفى وترك متاعا وورثة وديونا عليه واشترى بعض الورثة بقرة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعد مدة تزيد على ثمان سنين من حين الشراء وبعد تصرف المشترى فيها ببيع نتاجها ادعى البائع ان البيع بالاكراه فطلب منه بينة على الاكراه فلم يجد له بينة فهل والحال هذه لا يكون له استحقاق فى فسخ البيع (اجاب) اذا لم يثبت الاكراه الشرعى على البيع لا يكون للبائع فسخه و يمنع من معارضة مشترى البقرة المذكورة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم

١٥ ١٢٦٥

(سئل) فى جماعة أقارب يملكون ساقية وأشجارا وأطيان زراعة فسجن شيخ البلد واحدا منهم فى غيبة الباقين واكرهه بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع ماذكر فباعه بالاكراه لرجل بثمن معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المكره لنفسه فهل اذا كان الاكراه المذكور ثابتا بالبينة الشرعية على البيع لا ينفذ فى نصيب المكره ولا فى نصيب بقية الشركاء اذا لم يجيزوه ولم يرضوا به ويكون لهم فسخ البيع وابطاله بالطريق الشرعى (أجاب) لا ينفذ البيع فى نصيب باقى الشركاء وان لم يكن ثمة اكراه شرعى حيث لم يثبت الاذن منهم أو الاجازة واذا تحقق الاكراه الشرعى يكون للبائع فسخ البيع فى نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم

١٧ ١٢٦٥

شوّال

(سئل) فى رجل يملك نخلا معلوم القدر اكرهه ذو شوكة على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو بهذه الحال لرجل أجنبى بثمن معلوم ثم بعد مدة اكرهه ذو الشوكة المذكور بالحبس المديد أيضا على بيع نصف بستانه فباعه مكرها لرجل أجنبى بثمن أقل من ثمن مثله فهل اذا كان الاكراه على البيع المذكور أولا وثانيا ثابتا بالبينة الشرعية يكون لرب النخل والبستان فسخ البيع وابطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشترى واذا أخذ المشترى قدرا معلوما من الثمن يكون له محاسبته على قيمته (أجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طوعا ولا يبطل حق الفسخ مع الاكراه بموت أحدهما ولا بالزيادة المنفصلة كالثمرة وتضمن بالتعدى كما يستفاد من الدر وحواشيه والله تعالى اعلم

٢٦ ١٢٦٥

ذى الحجة

(سئل) فى رجل يملك حصة فى ساقية أكرهه الحاكم على بيعها بالحبس وهدده بالضرب فباعها وقبض الثمن مكرها من الحاكم فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون للبائع فسخ البيع ويجبر المشترى على رد المبيع للمكره المذكور (اجاب) ان كان الاكراه شرعيا ولم يوجد من المشترى ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

٥ ١٢٦٥

ربيع الاول سنة
١٣ ١٢٦٦

الاكراه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل جبره ذو شوكة على بيع منزله لآخر قهرا وكتب بذلك حجة من غير أن يقبض ثمنه فهل اذا ثبت الاكراه الشرعى قبل التمكن من رد البيع وتمكن منه ورثة البائع فهل لهم رده حيث ثبت الاكراه ولم يوجد منه ولا من ورثتهم ما يدل على امضائه (أجاب) لا يلزم البيع المذكور المشترى ولا بموت البائع ولوارث المكره فسخ البيع حيث تحقق الاكراه الشرعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين أحدهما قاصر والآخر بالغ مات أبوهما عما تركه من تركة تقاسماها وعليه دين فقام البالغ من الاخوين وصيا شرعيا على اخيه القاصر فوفى ذلك الوصى ما كان على أبيه من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعى فلما بلغ القاصر طالب اخاه بما يخصه من تركة والده فاخبره بانه دفع ذلك فى دين أبيه فلم يصدقه فى ذلك واستعان عليه بحاكم سياسى فى أخذ املاكه بدل حصته فجبر ذلك الحاكم الوصى على بيع املاكه لاخيه وحبسه على ذلك وضربه وأخذها منه مع ذلك باقل من ثمن المثل واستبدل بقدره من الدين

جمادى الثانية
٢٤ ١٢٦٦

من الدين الذى ثبت على والده فهل والحالة هذه يكون البيع المذكور باطلا ولا يلزمه بمقدار ما خصه من دين والده الثابت عليه (أجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على البيع يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والدين الثابت شرعا يقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ذى شوكة له دين على آخر والمدين لذى الشوكة له نسيب له مال متعلق بجهات ذى الشوكة فلما كان من ذى الشوكة الاطلاع على مال النسيب المذكور أرسل احضره وطالبه بأن يضمن نسيبه بالدين الذى له عليه فامتنع فوضع عليه السجن مدة وقهره على الضمان واخذ عليه سندا بضمان الدين عن نسيبه فهل لا يلزم الضامن دين نسيبه حيث كان ضمانه بالقهر والغلبة وهناك بينة تشهد بذلك

شعبان
٣ ١٢٦٦

(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على الكفالة بالمال لا يكون لرب الدين مطالبة المكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل شيخ بلد ادعى على رجل بدين فانكر المدعى عليه دعواه ولا بينة للمدعى فحينئذ حبسه وهدده على أن يقر بما ادعاه فأقر له به مكرها وكتب عليه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون الاقرار فى هذه الحال باطلا ولا يعمل بالوثيقة المذكورة

ذى القعدة
١٧ ١٢٦٦

(أجاب) اذا أكره من بقتل أو ضرب شديد أو تلف أو حبس أو قيد مديدين حتى أقر لا يصح اقراره لفقد الرضى وهو شرط لصحته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك جانب اطيان وبيتا معدا للاستغلال فادعى رجل صاحب شوكة على بعض الورثة البالغين بان له دينا على أبيهم الميت بدون اثبات وأكرههم بالحبس على بيع الاطيان والبيت فباعوا جميع ذلك مكرهين بالحبس ووضع المشترى ايديهم على المبيع وصاروا يؤجرونه ويستغلون أجرته مدة من السنين فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويكون لوصى القصر محاسبتهم على ما استغلوه من الاجرة المدة المذكورة لاسيما

ذى القعدة ١٧ سنة ١٢٦٦

وليست أمتعته تفى بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعى على البيع كان
للبائع فسخه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة وعلى من استولى على
حصة الصغير أجرة مثلها مدة استيلائه عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له
أطيان اكرهه الحاكم بالحبس والضرب بالكرباج على بيعها ودفع ثمنها فى دين على
ولده والحال ان ولده ليس له على أبيه حق ولا هو ضامن له فى ذلك الدين فهل اذا ثبت

صفر ١٠ ١٢٦٧

اكراهه بالبينة الشرعية لا يصح بيعه و يكون الطين باقيا على استحقاقه (أجاب) اذا
اكره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس أو قيد مديدين حتى باع أو اشترى أو أقر
أو آجر فسخ ما عقد أو امضى ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشترى فاذا
تحقق الاكراه الشرعى على البيع أو اسقاط الحق من ارض الزراعة لا يكون البيع
والاسقاط نافذا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اكره على احضار زيد او ضمانه
فى غيبته من جهة حاكم السياسة فضمن المذكور خوفا من الحبس المديد ضمان
حضور وحين الطلب مكرها على ذلك فهل لا تصح تلك الكفالة مع الاكراه حيث كان

ربيع الثانى ٨ ١٢٦٧

من جهة الحاكم (أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعى على الكفالة لا تكون صحيحة
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر ثابت بالبينة الشرعية فذهب
المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن له ليطالبه بدينه فحبسه المدين وضربه الحبس المديد
والضرب الشديد على ان يقر بانه اخذ دينه منه فاقر مكرها بذلك فهل اذا ثبت الاكراه
بالوجه الشرعى على الاقرار باخذ الدين لا عبرة به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام

جمادى الاولى ٦ ١٢٦٧

المكره بينة على الاقرار لا عبرة بها حيث لم تشهد بانه اقر طائعا مختارا (أجاب) لا يصح
الاقرار مع الاكراه الشرعى عليه و بينة الاكراه على اقراره أولى من بينة الطوع ان ارخا
واتحد تاريخهما فان اختلفا او لم يؤرخا فبينة الطوع اولى والله تعالى أعلم (سئل) فى
امرأة لها حصة فى دار وابنتها باقى الدار اكرهت المرأة فى ان تهب تلك الدار لخادم شيخ
البلد فى نظير دراهم قليلة ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الاكراه الشرعى و يكون تصرف

١٩ ١٢٦٧

الام فى حصة بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام فى حصة ابنتها المذكورة بدون اذنها غير
نافذ مطلقا وتصرفها فى ما ذكر فى نصيبها غير نافذ ايضا حيث تحقق الاكراه الشرعى
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجتين واولاد بلغ وقاصر وترك ما يورث عنه
شرعا فادعى جماعة ذميون بان لهم على الميت دينا وطلبوا احد الاولاد عند شيخ حرفته
ليصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرفته وخوفه بالضرب
والحبس وقفل حانوته وعدم تعاطيه البيع والشراء فى حانوته لاجل ان يصدق لهم على
دينهم فصدق الابن المذكور على دين المذكورين خائفا من حصول ما هدده به شيخ حرفته
فهل اذا تحقق ما ذكر وكان شيخ حرفته قادرا على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصديق
من الابن المذكور و يطالب من المدعين اثبات دينهم الذى يدعونه بالوجه الشرعى واذا

جمادى الثانية سنة

قلتم بان هذا الايعدا كراهاو بصحة تصديق الابن المذكورا يكون فى نصيبه خاصة دون باقى الورثة (أجاب) اذا ثبت اكراه احد الورثة على الاقرار بالضرب الشديد أو الحبس المديد من قادر عليه وخاف المكره لولم يترو توع ذلك به يكون اقراره غير نافذ وان لم يثبت الاكراه على الاقرار واقر طائعا يلزمه جميع ما اقر به ان وفى ماورثه ولا يلزم باقى الورثة شئ حيث جحدوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعا للضرر عن المقر والله تعالى أعلم

٢٩ ١٢٦٧

(سئل) فى شخص صغير اتهم فى رمى صغير آخر فى بئر ثم ان وارث المرمى رفع أمر المتهم مع أبيه الى الحاكم فحبسهما وأطال حبسهما ثم هدد الحاكم الشخص المتهم بالضرب الشديد المبرح فاقر بالرمى فى هذه الحالة ثم ان الحاكم سال أباه فاقر بما أقر به ابنه من نسبة الرمى لابنه خوفا من ان يحصل له مثل ماحصل لابنه والحال ان الاب عاجز مكره على ما أقر به فهل اذا ثبت ماذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على الاقرار لا يكون الاقرار معتبرا بل اقرار الصغير على نفسه ولو مع الطوع لاغ وكذا اقرار ابيه عليه والله تعالى أعلم

رمضان ٨ ١٢٦٧

(سئل) فى رجل مات عن أربعة بنين وبنتين وترك دارا فبعد مدة من السنين جاء رجل ذو شوكة واكره اثنين من البنين وحبس أحدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مكرها بدون اذن باقى الشركاء وبدون اجازتهم فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ فى نصيبه ونصيب باقى الشركاء حيث لم يجيزوا البيع ويجبر المشترى على رد الدار لمالكها (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على البيع المذكور يكون لمالكى الدار المذكورة فسخ البيع وابطاله حيث لم يوجد منهم مايدل على الرضا به وان لم يتحقق لا ينفذ فى نصيب من لم يبع الا باذن أو اجازة والله تعالى علم

١٥ ١٢٦٧

(سئل) فى رجل أودع عند آخر مبلغا من الدراهم ثم بعد مدة طالب المودع المودع بالوديعة فجحدها وترافعا للحاكم الشرعى فهل اذا أقام المدعى بينة تشهد له طبق دعواه لا يعتبر جحد المدعى عليه ويقضى عليه بمبلغ الوديعة التى تشهد به البينة واذا تعلل بانه جرى بينهما صلح وان المدعى اسقط جانبا من مبلغ الوديعة وكتبت به وثيقة بختم المودع وكان الصلح المذكور والختم بالاكراه من المدعى عليه للمدعى وشهدت بينة شرعية بذلك لا يعتبر تعلل المدعى عليه بالصلح المذكور ويؤمر بدفع مبلغ الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذكور بدراهم الوديعة بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعى مع انكاره ولا عبرة بما ادعاه من الصلح المذكور حيث تحقق الاكراه الشرعى عليه والله تعالى اعلم

شوال ٩ ١٢٦٧

(سئل) فى رجل اكرهه ذو الشوكة والقوة فى بلده على انه ان لم يبع داره ويخرج من البلد والا اتلفه وتهدده بالضرب حتى يبيعها وعلم وتحقق انه ان خالفه يتلفه فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة على هذا الوجه يكون البيع فاسدا لاسيما وأخذه للثمن من المشترى على هذا الوجه (اجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالوجه الشرعى يكون للبائع فسخه حيث لم يوجد

ربيع الاول ١ ١٢٦٨

منه مايفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل له دار قهره على بيعها رجل ذو شوكة وباعها وقبض ثمنها وادعى ان صاحب
الدار عليه دين له وأخذه فى نظير دينه الذى ادعاه وذلك بعد ان حبسه وضربه فهل اذا
لم يثبت الدين وزال الاكراه وطلب صاحب الدار أخذها ودفع ثمنها يجاب لذلك وترفع
يد واضع اليد عليها حيث ثبت البيع بالاكراه بالحبس والضرب (أجاب) اذا ثبت

٢ ١٢٦٨

الاكراه الشرعى على البيع لا يكون نافذا فللبائع المذكور والحال هذه فسخ
البيع حيث لم يوجد منه مايفيد الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى
أعلم (سئل) فى رقيق ملك ليتيم ادعى عليه رجل أجنبى بمائتين وستين قرشا فانكر
دعواه ولا بينة ولا مستند بيده على مايدعى به فاخذه لمنزله وكتفه وسجنه مدة سبعة أيام على
انه يقر بما يدعى به عليه فاقر مكرها من شدة الخوف فهل لا يصح اقراره المذكور ولا
يكون له مطالبته بما أقر به مكرها اذا ثبت بالبينة الشرعية انه أكره على الاقرار المذكور
وتحقق ماذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا أقر عبد طائعا بمال لغيره ولا يصح فى

صفر ٢٣ ١٢٦٩

حق نفسه فقط فيؤخر الى عتقه فليس للمقر له مطالبة سيد العبد بما أقر به وله مطالبة
العبد به بعد عتقه واقرار المكره بمال حرا كان أو عبدا كما هنا لا يؤاخذ به المقر اذا ثبت
الاكراه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نخلا أكرهه ذو شوكة على
بيعه له بالحبس المديد فباعه له وهو فى السجن بالاكراه بثمن معلوم ووقفه على ضريح
ولى فهل اذا ثبت ماذكر لا ينفذ بيعه ولا يصح وقفه اذا لم يجزه المالك ولم يرض به ويكون
باقيا على ملك صاحبه (اجاب) صرحوا بان البيع بالاكراه يخالف البيع الفاسد

ربيع الثانى ٥ ١٢٦٩

فى مسائل منها انه تنقض جميع تصرفات المشترى فيه وان تداولته الايدى فاذا ثبت
الاكراه الشرعى على البيع ولم يوجد من البائع مايفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه
الثمن طائعا تنقض تصرفات المشترى فى المبيع بطلب المكره والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل عليه دين لآخر أحضر الحاكم رجلا وأكرهه على كفالة ما عليه من الدين فهل
اذا كانت الكفالة المذكورة بالاكراه لا تكون لازمة حيث ثبت ماذكر بالوجه
الشرعى (أجاب) نعم لا تلزم الكفالة المذكورة اذا تحقق الاكراه الشرعى عليها والله

٣٠ ١٢٦٩

تعالى أعلم (سئل) فى رجل ذى شوكة له أخ مقسوم منه فى المعاش والاموال قسمة
شرعية تعدى عليه وأكرهه بالضرب الشديد والحبس المديد على بيع ملكه له فباعه له
بالاكراه مع الغرور والغبن الفاحش ثم مات الاخ البائع فاخذ المكره ولد المكره للنظام
فمكث مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع
باطلا وللولد أخذ ملك والده بالوجه الشرعى (اجاب) اذا أكره شخص على بيع بضرب

جمادى الاولى ٥ ١٢٦٩

شديد أو حبس مديد حتى باع يكون للبائع فسخ البيع بعد زوال الاكراه ولا يبطل حق
الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشترى ويقوم وارث المكره مقامه فى الفسخ كما فى الدر

وحواشيه وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم بطريق الاكراه الشرعي في حال غيبة الباقي والبعض قصر بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع في نصيب القاصر والغائب والمباشر للبيع بالاكراه نافذا حيث كان الاكراه على البيع مما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البينة الشرعية واذا عارضت بينة الطوع والاكراه تقدم بينة الاكراه (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للمكره ابطاله في نصيبه بعد زوال الاكراه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا كقبضه الثمن طائعا وتقدم بينة الاكراه على بينة الطوع والبيع في نصيب الغائبين موقوف على اجازتهم فان أجازوه نفذ وان ردوه بطل ولا يصح بيع الاجنبي مال القاصر بدون ولاية شرعية وبدونه ... في ... والله تعالى اعلم

شوال ٧ سنة ١٢٦٩

(سئل) في رجل جبره ذو شوكة ... الشديد ... على ان يبيع داره الى آخر فهدده عليه تهديدا شديدا فباعها بدون القيمة ولم يقبض شيئا من ثمنها ولم يكن ذلك القدر محتاجا اليه لسداد ما جبره على البيع ... ولم يتمكن من اداء ما طلب منه فهل اذا كان الامر كما ذكر وحضر أرباب الخبرة وعاينوا الدار المذكورة ووجدوا بيعها بدون القيمة يكون له الرجوع في ذلك بعد زوال الاكراه عنه ولا ينفذ بيعه (أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع الدعوى ولم يوجد من المكره ما يفيد رضاه بالبيع صريحا او دلالة يكون له فسخ البيع بعد زوال الاكراه والحال هذه والله تعالى اعلم

ذي القعده ٢٤ سنة ١٢٦٩

(سئل) من قاضي قليوب بما مضمونه ادعى أحمد يونس على ابراهيم عبد الله ساعي باشا بانه يملك دارا معلومة محدودة اربعة وانه باع نصفها للمدعى عليه بمبلغ معلوم من الدراهم وباع نصفها الآخر لرجل آخر والآخر باعه للمدعى عليه بمبلغ معلوم وادعى انه باع ذلك بالاكراه بواسطة ان عليه دينا فاكره على دفعه من شيخ البلد ولم يدرك له البيع فباع لاجل دفع الطلب عنه ... من تاريخ الاكراه وانه لم يصل له من ثمنها شيء فما الحكم في ذلك (أجاب) ... يونس المذكور فسخ البيع بدعواه الاكراه على الوجه المسطور ... اذا لم يثبت قبضه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم

ذي الحجه ٢٨ سنة ١٢٦٩

(سئل) في رجل يملك منزلا اكرهه ذو شوكة على بيعه بالحبس الشديد فباعه ... بثمن معلوم فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا ينفذ بيعه واذا أخذه منه انقاضا وباعها بثمن معلوم من الدراهم ... له تضمينه بدل ما باعه حيث ... بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ... الاكراه الشرعي على البيع يكون للمكره فسخه بعد زوال الاكراه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا ... والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي ... بما مضمونه ادعى رجل على آخر

محرم ٢٦ سنة ١٢٧٠

بانه

صفر سنة

بانه أكرهه بالحبس والضرب على اسقاط حقه له من منفعة زراعة فدان طين أميري محدود بحدود أربعة بلغ معلوم من الدراهم وبين ان الاكراه بالحبس خمسة عشر يوما والضرب على الاسقاط المذكور فانكر المدعى عليه الاكراه وادعى انه بالطوع وأقام بينة شهدت انه أسقطه له طوعا بالمبلغ المعلوم واحضر المدعي رجلين وقرر كل منهما بانه في سنة ١٢٦٥ حبس المدعي عليه المدعي المذكور ثمانية أيام في الحاصل وضربه في المدة المذكورة على ان يعطيه الفدان المذكور وقد بلغهما من الناس انه أعطاه ذلك ولم يكونا حاضرين وقت الاعطاء والاسقاط في الفدان المذكور وبعد ذلك فر هاربا من الناحية المذكورة فما الحكم في ذلك (أجاب) لم يثبت ببينة المدعي على الوجه المسطور

٤ ١٢٧٠

كون الاسقاط بالاكراه فليس له ابطال الاسقاط والحال هذه الا اذا أثبته بالوجه الشرعي ببينة عادلة تشهد طبق دعواه لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه أكرهه ذو شوكة على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد فباعه وهو مسجون لرجل أجنبي بثمن معلوم فهل اذا كان الاكراه ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ بيعه ويكون للمكره فسخه بعد زوال الاكراه واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ماذكر (أجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل)

ذي القعده ٢٢ ١٢٧٠

في جماعة لهم قطعة أرض زراعة أميريه مشتركة بينهم أكره ذو شوكة بعضهم المتعدد بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقطوا حصتهم في نصف الارض المذكورة له فاسقط والحق له في نصفها والحال انه لم يكن عليهم دين ولا مطاليب وهم قادرون على زراعتها ودفع خراجها فهل اذا كان الاكراه ثابتا بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم واستردادها ممن هي تحت يده ولا يسقط حقهم منها بالاكراه اذا تحقق ماذكر (أجاب)

جمادى الاولى ٩ ١٢٧١

اذا ثبت الاكراه الشرعي على الاسقاط بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون للمسقط بعد زواله الرجوع فيما أسقطه اذا لم يوجد منه ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة خالية عن البناء وكل ابنه في بيعها فباعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وبناها وعمرها وصار يتصرف فيها مدة تسع سنين مع اطلاع الاب ثم مات البائع عن ورثة فانكروا البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم بعد الانكار اعترفوا بالبيع وادعوا ان البيع وقع بالاكراه فانكر المشتري دعواهم الاكراه فهل اذا لم يثبتوا الاكراه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم الاكراه المجردة عن الاثبات ويكون البيع صحيحا نافذا حيث كان ثابتا (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون

١٥ ١٢٧١

اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم باعه أحدهم لرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية وبعد مضي نحو سنتين

رجب	سنة
١٠	١٢٧١
شعبان ٤	١٢٧١
١٢	١٢٧١
١٨	١٢٧١

حضر باقى الورثة وأجاز البيع فى نصيبه بحضرة بينة شرعية وأخذ مايخصه من الثمن ووضع المشترى يده عليه مدة ثمانى عشرة سنة والآن مات البائع فادعى ورثته ان مورثهم باعه بالاكراه فانكر المشترى دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الاكراه بالوجه الشرعى لايجابون لذلك ولاعبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة المشترى بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لاعبرة بدعوى ورثة البائع اكراه مورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراعة اميرية ممسوحة على ابيه تلقاها عنه فاكرهه شيخ بلده على اسقاط حقه فيها لرجلين بالضرب الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا لغيره فوضع ايديهما المسقط لهما نصف سنة فهل اذا ثبت الاكراه ولم يوجد منه مايفيد سقوط حقه كقبضه البدل طائعا لاينفذ اسقاطه ويؤمروا بنزع اليد برفع ايديهما عن الارض المذكورة (اجاب) لايسقط حق صاحب الحق بالاسقاط مكرها اكراها شرعيا بدون وجه شرعى يوجب السقوط والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك ربع بستان من النخل وباقيه لاخويه واخوانه القصر بالارث عن ابيه فادعى شيخ البلد بدين له على ابيهم بعد وفاته ثم اكره هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كله بالاكراه ثم لما بلغ القصر ارادوا الآن نقض البيع الصادر من اخيهم فهل يجابون لذلك وان ثبت الدين حيث لم يكن الاخ وصيا بقضاء الدين واذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ فى الجميع وينقض وان تداولته الايدى لانه اكراه بغير حق (اجاب) اذا كان البستان المذكور مخلفا عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعى دين لشيخ البلد ولم يترك مايفى بذلك الدين سواه ولم تدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بامر القاضى لوفاء الدين الشرعى والافلا ولايصح بيع احد الاخوة مع الاكراه الشرعى لافى نصيبه ولافى نصيب اخوته القصر الذى لم يكن وصيا عليهم حيث لادين على مورثهم ولم يوجد مايفيد الرضا بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة ارض زراعة اميرية باختياره فى مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع خراجها وماعليها من المطاليب لجهة الديوان مدة من السنين واصلح الارض بدراهم لها وقع فهل اذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار وادعى المسقط الاكراه والغبن الفاحش ولم يثبت الاكراه بالوجه الشرعى لاعبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من الرجوع فى الاسقاط والترك بالاختيار (اجاب) حيث ثبت الاسقاط والترك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لايكون للمسقط رفع يد المسقط له عنها بدون اثبات دعواه الاكراه بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى عقار عن مورثه اكرهه ذو شوكة على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

لغيره فباعه لرجل فهل الحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعد زوال الاكراه فسخ البيع المذكور واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعي

٢٠ ١٢٧١

(أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع المذكور بالحبس المديد والضرب الشديد يكون للبائع بعد زواله فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بان له حصة فيها فانكر المدعى عليه دعواه فاخذه الحاكم وحبسه فاقر مكرها بالحبس المديد فهل اذا كان الاكراه الشرعي ثابتا لا ينفذ اقراره ويمنع ذلك المدعي من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعي

شوال ٨ ١٢٧١

(أجاب) لا يصح الاقرار مكرها اكراها شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعة اميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها له مكرها في غيبة باقيهم فاسقط الحق له منها فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا يصح الاسقاط المذكور في الارض المذكورة ويكون لاربابها نزعها من المسقط له حيث كان الحق ثابتا لهم فيها

ذى القعدة ٨ ١٢٧١

(اجاب) لا ينفذ اسقاط الرجل المذكور في نصيب باقي شركائه بدون اذنهم أو اجازتهم وفي نصيب المسقط يثبت له حق الفسخ اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرب الشديد أو الحبس المديد على الاسقاط ولم يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف سفينة وعليه دين لطرف الميري طلب منه فعجز عن الدفع فطلب منه ضامنا فضمنه آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله الشريك باقل من ثمن المثل فامتنع من البيع له وباعه لرجل آخر باختياره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين بعدة يدعي بان الضامن جبره واكرهه على البيع فانكر دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه الاكراه بالبينة الشرعية على البيع لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه شرعي

٢٨ ١٢٧١

(أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ستة قراريط في طاحونة أكرهه ذو شوكة على بيع قيراطين منها بالحبس المديد والضرب الشديد فباعهما الآخر وهو في السجن والحال انه لم يكن عليه دين للميري ولا لغيره ثم تسحب من بلده بعد ذلك فباع شريكه الاربعة قراريط الباقية في غيبته من غير اذنه واجازته فهل اذا كان الاكراه ثابتا يكون البيع في القيراطين المذكورين غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفا واذا حضر من غيبته ولم يجزه يكون له فسخه حيث كان الحق ثابتا له

صفر ٩ ١٢٧٢

(أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالحبس المديد أو الضرب الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا ويوقف بيع ملك الغير بدون اذن المالك على اجازته فان اجازه صريحا أو دلالة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في

صفر	سنة
١٠	١٢٧٢
٢٥	١٢٧٢
ربيع الثاني ٥	١٢٧٢
٢٨	١٢٧٢

رجلين لهما قطعة أرض زراعة أميرية أكرههما ذو شوكة على اسقاط حقهما فيها بالحبس المديد والضرب الشديد ووضع يده المسقط له بالاكراه ثلاث سنين فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي لا يسقط حقهما فيها ولهما رفع يده عنها والحال هذه (أجاب) لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط مع الاكراه الشرعي فاذا لم يوجد من الرجلين المذكورين ما يفيد رضاهما به صريحا أو دلالة ولو بعد الاسقاط يكون لهما انتزاعها من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسب واحد واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من مالهما سوية وأضيفت عليهما من أصل زمام بلدهما وصحت على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الاخوين عن ابن فأكره شيخ البلد أحد الابنين على ان يسقط حقه وحق ابن عمه من القطعة الارض المذكورة بالحبس والضرب فأسقط حقه وحق ابن عمه فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية لا يصح الاسقاط ولا ينفذ في نصيب كل منهما حيث لم يجز ابن العم الآخر ذلك (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالاسقاط والترك اختيارا فان ثبت الاكراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصيب من لم يسقط ولم يجز الاسقاط ولم يوكل به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكر ثابتا لم يوجد ما يبطله والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها الآخر من مدة تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أولا يدعي على واضع اليد انه كان باع الدار المذكورة بطريق الاكراه والحال ان المدعي المذكور مقيم بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد الآن بالهدم والبناء والتصرف بانواعه المدة المذكورة ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي ولم يدع ولم ينازع تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه الاكراه ويمنع من معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصرح به ان الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا كان البائع المذكور متمكنا من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسمع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذو شوكة ادعى على آخر بدين واشترى منه أشجارا وزرعا بثمن قليل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأحضر قاضي بلده وأمره بكتابة وثيقة بذلك البيع مع الاكراه الشرعي فهل اذا ثبت البيع بالغبن الفاحش والاكراه على ذلك بشهادة البينة الشرعية يكون للبائع ابطال البيع بعذر وال الاكراه لا سيما ولم يثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية بالميراث عن اصولهم وجانب أطيان زراعة أميرية اكرهوا بالحبس المديد والضرب

جمادى الاولى ١٨ سنة ١٢٧٢

الشديد على أن يهبوا الساقية والاطيان لرجل أجنبي لا فى مقابلة شئ من دين أو غيره فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا تصح تلك الهبة ويكون لارباب الساقية والاطيان نزعهما من واضع اليد عليهما بدون وجه شرعى اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم يكون لارباب الساقية والارض المذكورتين استردادهما من الموهوب له ان كان الواقع ما هو مسطور فى السؤال ولم يكن هناك مانع شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أسقط حقه من قطعة أرض أميرية فى نظير مبلغ معلوم من الدراهم لرجل آخر وباعه أيضا نصف ساقية وبعض شجر معلوم فى الارض المذكورة بثمن معلوم بحضرة بينة وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مضى ست سنوات مات المسقط البائع المذكور عن ورثة ومضى بعد موته خمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورون الآن يدعون على واضع اليد المسقط له المشترى المذكور بان ما وقع من مورثهم من البيع والاسقاط كان بالاكراه والغبن الفاحش فانكر المدعى عليه دعواهم فهل اذا لم يثبتوا الاكراه بطريقه الشرعى من الضرب الشديد أو الحبس المديد لا عبرة بدعواهم سيما مع مشاهدة مورثهم قبل موته التصرف فى الارض المذكورة المدة المذكورة وهم كذلك (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة الاكراه فى البيع والاسقاط الصادرين من مورثهم والحال ماذكر بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم

جمادى الثانية ٢٢ سنة ١٢٧٢

(سئل) فى رجل يملك حصة فى ساقية باعها لجماعة بثمن معلوم فوضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها ويستغلونها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد ورثة المشترين ثابتة المضمون والآن تريد ورثة البائع الرجوع على ورثة المشترين وابطال البيع متعللين بان البيع صدر من مورثهم بالاكراه فانكر ورثة المشترين دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الاكراه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة ورثة المشترين فيها بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال ماذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم

رجب ١٩ سنة ١٢٧٢

(سئل) فى رجل له نخل باعه بغبن فاحش وبالاكراه الشرعى فهل اذا تحقق الاكراه الشرعى على البيع المذكور يحكم ببطلانه ويكون للبائع أو وارثه رفع يد المشترى عن النخل المذكور (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الاكراه وثبت الاكراه الشرعى على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون للبائع أو وارثه فسخه والا فلا والله تعالى اعلم

شعبان ٦ سنة ١٢٧٢

(سئل) فى رجل اشترى من جماعة مقدارا معلوما من القناطير القهوة بثمن معلوم من الدراهم على أن يتجر فيه ودفع له شيخ بلده الثمن من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه الشيخ ربحا له كذا من الدراهم لنفسه خاصة ثم باع ذلك الرجل القهوة برأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل رأس المال لشيخ بلده فتعدى على الرجل شيخ البلد وأكرهه على بيع جانب نخل له

٤ ١٢٧٤

(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على الاقرار المذكور يكون لاغيا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك نخلا وله ارض زراعة امير حبسه ذو شوكة وادام حبسه واكرهه على ان يبيع له النخل و يسقط حقه فى أرض الزراعة الاميرية فباع له النخل وأسقط حقه فى الارض المذكورة بالاكراه ولم يكن على ذلك فهل اذا ثبت الاكراه الشرعى يكون البيع والاسقاط غير نافذين

١١ ١٢٧٤

(اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعى بالحبس المديد أو الضرب الشديد على الاسقاط والبيع المذكورين بالوجه الشرعى يكون للمكره ابطالهما اذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا أو دلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له حصة فى دار باعها لآخر بثمن معلوم على يد قاض بالدهم و كتب بذلك حجة شرعية و بعد مضى نحو عشر سنين اراد البائع أخذ المبيع من المشترى و يدفع له الثمن متعللا بانه وقت البيع كان مدلولا با منه دين لم يقدر على دفعه فى ذلك الوقت وأن بيعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلل به بدون وجه شرعى

ربيع الاول ١٠ ١٢٧٤

(أجاب) اذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور اكراها شرعيا وصدر بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعى والا كان له نقضه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أخذ من آخر دراهم سلفة ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باع فى مقابلة دينه المذكور حصة شائعة من دار وباعه نخلا و باعه حصة شائعة من دار ... و بعد مضى نحو ... عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف الملاك فى أملاكهم مع اطلاع البائع ومشاهدته يريد البائع الآن الرجوع وابطال البيع منه قائلا بانه باع ماذكر بالاكراه فانكر المشترى دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاكراه بالحبس المديد أو الضرب الشديد الموجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة المشترى فيما اشتراه بدون وجه شرعى

١٦ ١٢٧٤

(أجاب) اذا تحقق ماذكر بالطريق الشرعى لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أختين يملكان دارا مناصفة لكل واحدة منهما النصف فيها ... احداهما غائبة ... اكره حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب أختها الغائبة له فباعت فى تلك الحال جميع الدار ولم تكن وكيلة عن أختها الغائبة فى بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعى لا ينفذ البيع فى نصيب البائعة المذكورة واذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع فى نصيبها فى الدار المذكورة لا ينفذ البيع فى نصيبها ويكون موقوفا على اجازتها ان اجازته

ربيع الثانى ٦ ١٢٧٤

نفذ وان ردته بطل (أجاب) اذا ثبت الاكراه بالضرب الشديد او الحبس المديد أو التهديد بذلك مع قدرة المكره على ايقاع ما هدد به على البيع المذكور بالوجه الشرعى يكون للبائعة فسخ البيع فى نصيبها بعد زوال الاكراه اذا لم يوجد منها ما يفيد الرضا

جمادى الاولى	سنة
٢٤	١٢٧٤
رجب ١٠	١١٧٤
محرم ١٩	١١٧٥
جمادى الثانيه ١٤	١١٧٥

به صريحا أودلالة كقبضها الثمن طائعة واذالم تكن ماذونة بالبيع فى نصيب أختها يكون البيع فيه واقعا عن طوع موقوفا على اجازتها فيرتد بردها والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل يملك حانوتا ادعى عليه رجل اجنبي بدين لمورثه فانكر رب الحانوت دعواه ولم تثبت بوجه ثم طلبه لذى شوكة فاكرهه بالضرب الشديد على ان يبيع الحانوت لذلك المدعى فمن خوفه باعه له وهو فى هذه الحالة ولم يكن عليه دين للمدعى ولا لغيره فهل اذا كان الاكراه على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ ويكون لرب الحانوت فسخه بعد زوال الاكراه ولا عبرة بدعواه بالدين المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعى على البيع بالضرب الشديد اوالحبس المديد بالبينة العادلة ولم يغب المكره عن بصر المكره وقت البيع ولم يكن البيع لوفاء دين ثابت على البائع ولم يوجد من البائع بعد ذلك ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أودلالة يكون للبائع فسخه بعد زوال الاكراه والافلا والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل له دين متعلق بتركة والد رجل ذى شوكة فطلب رب الدين دينه من ذى الشوكة ليأخذه من تركة المدين فسجن ذوالشوكة رب الدين المذكور واكرهه بالحبس المديد على ان يقر بانه لم يكن له على والد ذى الشوكة شئ وان القدر الذى يطالب به دين فى ذمته لوالد ذى الشوكة فاقر بذلك مكرها فهل اذا ثبت الاكراه الشرعى ومات ذوالشوكة وطلبت ورثته الدين المذكور لا يجابون لذلك حيث ثبت الاكراه الشرعى (أجاب) الاقرار مع الاكراه الشرعى لاغ والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل اشترى من جماعة نخلا ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشترى يده على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازعه احد فى ذلك تلك المدة ثم مات المشترى عن ورثة فوضع الورثة أيديهم على ذلك مدة من السنين والآن ادعى البائعون على الورثة المذكورين بانهم باعوا النخل ونصف الساقية لمورثهم بالجبر فانكرت الورثة دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الجبر فى بيع النخل ونصف الساقية بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنعون من منازعة واضعى اليد فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة اذا كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل عليه اموال خراجية وله املاك فجبره الحاكم على بيعها لوفاء الاموال فهل هذا يعد اكراها أولا (أجاب) صرح علماؤنا بان المديون اذا اكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء ما عليه من الدين وباع نفذ البيع ولا يكون اكراها شرعا لان قضاء الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجبره الحاكم دفعا للظلم وايصالا للحق لمستحقه ولو كان عقارا غير مسكنه اللائق به ومال الخراج الشرعى دين من جملة الديون الواجبة أداؤها والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل يملك جنينة وعليه أموال خراجية باع

سدسها لرجل بثمن معلوم و باع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم باع الابن الثلثين الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه أيضا بجبر الحاكم لهما على وفاء الاموال فهل لا يعد ذلك اكراها شرعيا على البيع و يكون البيع المذكور صحيحا نافذا سيما والحاكم لم يأمرهما بالبيع المذكور (اجاب) الامر بوفاء المطلوب من المال والجبر على ذلك من غير تعيين بيع ما يوفي من ثمنه لا يكون اكراها على البيع و يكون صحيحا اذا استوفى شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة وضعوا أيديهم على عقار مدة تزيد على اربعين سنة ادعى عليهم امرأتان أجنبيتان بانه لهما عن جدهما لامهما ثم اكره أحد الورثة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار بان العقار المذكور لهما فاقر حالة الاكراه لدى جماعة من الفقهاء وكتب بذلك وثيقة لم تسكن مسجلة بسجل قاضي من القضاة المقدو بين لذلك فهل اذا ثبت الاكراه شرعا لا يعتبر هذا الاقرار ولا يعتد بالوثيقة المذكورة و بينة الاكراه مقدمة شرعا أم كيف الحال

١٧ ١٢٧٥

(أجاب) اذا ثبت الاكراه بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار المذكور فاقر المكره في حال الاكراه لا يعتبر اقراره و بينته مقدمة على بينة الطوع ان ارخا تاريخا واحدا فان اختلفا اولم يؤرخا فبينة الطوع أولى كما في الدر من باب القبول وعدمه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض فيها نخيل ببلاد السودان موروث ذلك له عن آبائه واجداده المالكين لذلك مدة نحو مائتي عام ادعى عليه رجل اجنبي انه يستحق جزأ من ذلك ولم يثبت له حق فهدده حاكم المدعى عليه وضربه ضربا شديدا بحضرة بينة من المسلمين على ان صالح المدعي بجزء من الارض والنخل كربعه مثلا فهل لا يصح الصلح اذا ثبت الاكراه الشرعي عليه لا سيما ولم يقرر به حجة ولا سند يختم المصالح

١٧ ١٢٨٥

(اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرب الشديد على الصلح المذكور بالوجه الشرعي لا يصح الصلح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة والله سبحانه وتعالى أعلم

١٢٨٦

(كتاب الحجر والمأذون و بلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين لهما مكان لسكنهما واحد فيه حصة وساكن فيها بقدر سكناه الضروري به هو وعائلته فهل اذا كان على أحد الاخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم يكن عنده مال يوفي منه دينه لا تباع حصته المذكورة في دينه المشغولة بقدر سكناه الضروري به هو وعائلته وكذا حصة أخيه المذكورة لا تباع في دين أخيه واذا كان على أحدهما دين لا يلزم الاخ الآخر في شيء منه بدون رضاه ولا يجبر على وفاء دين اخيه بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا يجبر الاخ على دفع دين اخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لاناس طالبه أحد الدائنين لدى قاضي بلده واثبت عليه دينه باقراره به

صفر ١٩ ١٢٦٥

الدين

لديه وكتب له اعلاما شرعيا بذلك فهل اذا حبس المدين على الدين ولم يكن له مال يوفى منه دينه سوى سفينته التى يسافر فيها ويتكسب منها يكون للقاضى بيعها أو بعضها لوفاء الدين حيث كانت تفى به وزيادة أولا تباع (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين يبيع القاضى كل مالا يحتاج اليه المدين فى الحال على المفتى به قال فى الهندية يباع فى الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالايسر فالايسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه وقيل دستان والدست البدلة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى صنف بضاعة من أحد عبدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة التامة فى المبيع حسب العادة الجارية بين الناس وقد استلم العبد الآخر الثمن من المشترى وكتب رقتية بذلك وحصل من كل من البائع والمشترى القبض والاقباض الشرعيان ثم جاء العبد الذى قبض الثمن ثانى يوم الى المشترى وادعى وهو رقيق بالوكالة عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير ماذون وتصرفات الرقيق بغير اذن السيد موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالتجارة يكون تصرفه بالتجارة بيعا وشراء صحيحا ولا ينقض بدون وجه شرعى وهل لا رد بالغبن الفاحش حيث لا تغرير (اجاب) اذا ثبت الاذن نفذ البيع وللماذون البيع والشراء ولو بغبن فاحش عند أبى حنيفة رحمه الله على ما مشى عليه مصنف التنوير وصرحوا بان المفتى به عدم الرد بالغبن الفاحش بدون تغرير والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ضمن شخصا عليه دين لآخر ضمان غرم فهل اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الغارم منزلا لائقا به يباع المنزل المذكور (أجاب) لا يباع على الكفيل المذكور ما هو مشغول بحاجته وضرورة سكناه من العقار والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل معلوم وقبض المشترى المبيع وباعه وصرف ثمنه فى مصالح نفسه فبعد مضى الاجل طلب البائع الثمن من المشترى فادعى انه معسر فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة يجبر شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل عن حوائجه الاصلية لايفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) فى مديون أكره بالضرب الشديد والحبس المديد على بيع دار سكناه فى دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذا (أجاب) لا يباع مسكن المديون المحتاج اليه لضرورة سكناه فى وفاء ما عليه من الدين جبرا والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة اشتركوا فى انشاء سفينة وتصدى بعضهم لشراء الخشب والحديد وما تحتاج اليه فى ذمته باذن شركائه ثم تلفت السفينة وطلب أرباب الديون ديونهم فامتنع بعض الشركاء من دفع ما يخصه من كلفة السفينة وتعلل بانه معسر وله منزل كبير يزيد على حاجته فهل يباع ويشترى له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (أجاب) يباع على المديون كل ما لا يحتاجه فى الحال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يقال له عمرو أبو

صفر	سنة
١٩	١٢٦٥
ربيع الاول ٣	١٢٦٥
رمضان ٢٢	١٢٦٥
شوال ٢٣	١٢٦٥
ذى القعدة ١٨	١٢٦٥
ذى الحجة ١	١٢٦٥

الشهر	اليوم	سنة
ذى الحجة	٢٨	١٢٦٥
صفر	٣٠	١٢٦٦
ربيع الاول	٢٦	١٢٦٦
ذى القعدة	١٥	١٢٦٦
صفر	١٤	١٢٦٧

هو وهو مقيم في العقبة بناحية المغرب ويدعي العلم ويفتي الناس بفتاوى فاسدة منها انه
يفتي بحل المطلقة ثلاثا قبل زوج وبعدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء والمرضع
وبعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج ويقول ان قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال غضبه وبعدم وقوع
الطلاق على المرأة الوسخة غير المتزينة ويقول ان الحامل اذا طلقت ثلاثا ووضعت ولدا
ذكرا تحل لمطلقها بوضعها ذلك الولد ويقول ان المرأة التي لها اولاد صغار لا يقع عليها
طلاق ويقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ وحنثه لا يقع عليه الطلاق لانه
لا حكم له عليه ويفتي ايضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة فهل لا يعمل بهذه
الفتاوى وهل ما وقع من ذلك ينقض ويجب على كل مؤمن تغيير هذا المنكر وازالته اذا
كان قادرا (أجاب) يجب منع الجاهل المذكور عن الافتاء وتعزيره التعزير الشرعي
ولا يعمل بخرافاته المذكورة وعلى ولاة الامور أيد الله بهم الحق زجر هذا الجارف والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طالبه رب الدين به فامتنع من دفعه وادعى
الاعسار بدفعه حالا فهل اذا كان يملك حليا وصنوعا عند صاحب الدين يبيعه القاضي
جبرا عليه لوفاء الدين وليس له الامتناع من ذلك (أجاب) اذا امتنع المدين عن أداء
الدين يبيع القاضي عليه ما لا يحتاج اليه في الحال على ما به يفتى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل عليه ديون لاناس وله عقار زائد عن احتياج سكناه فهل يؤمر ببيعه وايفاء
الدين وان امتنع بيع عليه جبرا (أجاب) يباع في الدين العروض ثم العقار يبدأ
بالايسر فالايسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه
ان يجتزي بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقضي الدين بالباقي وكذا اذا كان له
مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه ويباع كل ما لا يحتاج اليه في الحال كما في حواشي الدر عن
الهندية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقامه القاضي وصيا على يتيم وعلى حفظ
ماله فهل اذا بلغ اليتيم بعد ذلك رشيدا وتحقق رشده يكون له أخذ ما تركه له والده بيد
الوصي من الاموال ولو كان أخرس حيث كان له اشارة مفهمة (اجاب) صرحوا بان
ايماء الاخرس كالبيان باللسان فيما عدا الحدود والشهادة فله بعد بلوغ رشده أخذ ما يستحقه
من يد وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ثابت
بالبينة الشرعية وللمدين بعض عقار ليس محتاجا بالسكناه بل زائدا عن السكنى يفي بالدين
وزيادة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يسوغ للقاضي ان يجبره على بيع عقاره ليوفي
به الدين واذا امتنع من ذلك يبيعه القاضي (اجاب) [illegible] واذا كان اي للمدين
ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا
يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان اولى من التجمل قالوا وعلى هذا اذا كان له
مسكن يمكنه ان يجتزي بما دونه يبيع ذلك المسكن ويقضي الدين ببعض ثمنه ويشتري

صفر سنة

بالباقي مسكنا يكفيه وعن هذا قال مشايخنا يبيع مالا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ترتب عليها دين لرجل من التجار قدره سبعة آلاف قرش وأربعمائة وستة وثلاثون قرشا ثمن صابون ودخان ورهنت عنده في ذلك دارا تسكنها هي وأولادها تملكها ملكا تاما خاصا بها دون غيرها رهنا فاسدا الاجل معلوم وكتبت له بذلك على نفسها وثيقة وسلمت له حجة الدار المذكورة ثم بعد وفاء الاجل بسنتين طلب منها المبلغ المرقوم وشدد عليها في ذلك الطلب فعجزت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين المذكور على الاشهر قائلة أدفع له كل شهر خمسة وعشرين قرشا من ايجار الدار المذكورة لان ايجارها يساوي خمسين قرشا فأكل من الايجار خمسة وعشرين قرشا وأدفع له الخمسة والعشرين الباقيه فامتنع رب الدين من قبول ذلك امتناعا كليا قائلا انه على هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس وعشرين سنة وأراد أن يبيع الدار المذكورة اتكالا على رهنيتها عنده والحال ان الدار اذا برزت للبيع لا تساوي تسعة آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشترين لها فهل اذا قال رب الدين أنا آخذها بخمسة عشر ألف قرش اقضي ديني منها وادفع لها بقية الثمن المذكور وهو سبعة آلاف قرش وخمسمائة وأربعة وستون قرشا نقدية حالة يجاب لذلك شرعيا وتجبر المديونة على بيع دارها بالثمن المذكور لاجل خلاصها من الدين المترتب عليها له وتأخذ منه باقي الثمن المذكور لتشتري لها به دارا على قدر سكناها وتكون نازلتها هذه داخلة فيما يباع على المفلس ولا عبرة بدعواها التقسيط الذي أرادته لانها اغنية بذلك (أجاب) يباع على المديون مالا يحتاج اليه في الحال وقد صرح العلامة الرملي كغيره بان المديون اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجتزي بما دونه يباع ذلك المسكن ويقضي الدين ببعض ثمنه ويشتري بالباقي مسكنا يكفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في

٢١ ١٢٦٧

رجل عليه دين لآخر وللرجل المذكور عقار يفي بالدين زائد عن سكناه فهل يجبر المدين على بيعه ويوفى منه الدين ولو كان العقار المذكور منزلا يمكنه الاستغناء ببعضه يباع البعض الآخر (اجاب) يباع على المدين مالا يحتاجه في الحال ان أبى بيعه لوفاء الدين لا مايحتاجه لضرورة سكناه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف أربعة أولاد ذكورا وبنتين وزوجة والاولاد قصر وأحدهم بالغ فصار البالغ يتصرف في حال حياة والده وأقامه وصيا ثم مات ولدهم وترك مايورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك فقسمها البالغ المتصرف بين الورثة وحاز عنده نصيب القصر فهل اذا بلغ القصر

ربيع الاول ٥ ١٢٦٧

وارادوا أخذ نصيبهم من يد أخيهم ليس له منعهم حيث كانوا بلغوا رشدا (اجاب) اذا بلغ اليتيم رشيدا يكون له طلب مايخصه في تركة مورثه وليس لواضع اليد على ذلك منعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد أخرس قاصر ووصي

جمادى الثانية ٢٥ ١٢٦٧

مختار على الولد المذكور واستولى على مخلفات المتوفى المذكور ثم بلغ الولد الاخرس المذكور رشيدا محسنا للتصرف باشارة مفهمة وصناعته الآن الفراشة ويريد الآن أخذ ما استولى عليه الوصى المختار من تركة أبيه الميت المذكور فهل يجاب لذلك (أجاب) نعم يجاب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى شخص له منزل ورثه عن والده ساكن فيه مع عياله لم يكن له غيره وعليه ديون لاشخاص أرادوا بيعه لوفاء ما لهم عليه من الدين فهل لا يكون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكنه مع عياله ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المديون كل ما لا يحتاج اليه فى الحال فلا يباع المنزل المذكور لوفاء الدين اذا كان المديون محتاجا اليه لضرورة سكناه ولا يمكنه ان يجتزئ بدونه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دار لائقة به وبعياله ساكن فيها وله دار فى بلدة أخرى غير ساكن فيها وعليه دين لآخر ثابت بالوجه الشرعى فهل والحالة هذه تترك له الدار اللائقة به وبعياله وتباع الدار الثانية لقضاء الدين الثابت عليه شرعا (أجاب) يباع على المديون كل ما لا يحتاج اليه فى الحال ولا تباع دار سكنه حيث كانت لائقة به ولا يمكنه الاكتفاء بما دونها فتباع الدار الثانية حيث لم يكن له من المنقول ما يوفى منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل فلاح فى بلدة عليه أموال أميرية وتصرف فى ملكه بالبيع من غير اذن فى التصرف من شيخ البلد فهل يكون تصرفه صحيحا ولا يتوقف صحة البيع على اذن شيخه واذا أراد شيخ البلد أن يفسد البيع يمنع من ذلك (أجاب) تملك التصرف فى ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشيخ بلده فسخ البيع الصادر منه مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكورا واناثا وفيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الورثة أيديهم على تركة مورثهم من عقار وغيره ما عدا القاصر وصاروا ينتفعون فيها فهل اذا بلغ القاصر رشيدا يكون له مطالبتهم بما يخصه من متروكات أبيه بالوجه الشرعى اذا لم يكن له وصى احد قبل كمالة (أجاب) لليتيم بعد بلوغه رشيدا المطالبة بما يخصه فيما تركه والده ويقضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى وصى على قصر وعلى مالهم قطعة أرض زراعة أميرية عن ابيهم وضع الوصى يده عليها وصار يزرعها للقصر وصرف على زراعتها من مالهم الذى بيده لهم وحصل فيها غلة والآن بلغوا ارشدهم وطلبوا أخذ ما لهم من الوصى ومحاسبته على غلتها فهل يجابون لذلك (اجاب) نعم يكون للقصر المذكورين اخذ مالهم من يد الوصى بعد تحقق بلوغهم ورشدهم بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى عبد رقيق ماذون بالبيع والاجارة اذا عامل من قبل سيده ترتب عليه دين ولزمه من اصل دين بتجارته لرجل وكتب على نفسه به وثيقة شرعية فهل اذا عتق وحصل له يسار يكون لرب الدين الذى لزمه حال تجارته مطالبته به بعد عتقه ويساره (أجاب) كل دين وجب على الماذون بتجارة أو بما هو فى معناها كبيع

الشهر	اليوم	سنة
شعبان	١٧	١٢٦٧
شوال	١٩	١٢٦٧
جمادى الثانية	١٣	١٢٦٨
	٢٤	١٢٦٨
رجب	٢٦	١٢٦٨
شعبان	٢٥	١٢٦٨
ذى الحجه	٢٤	٢٦٨

محرم — سنة

وشراء وغصب يتعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاه ويتعلق بكسب حصل قبل الدين أو بعده واذا عتق وعليه ديون يكون لأربابها مطالبته بها والله تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ من العمر نحو ثمان عشرة سنة باعتبار أبيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال هذه يحكم ببلوغه بالسن ويصح ان يباشر عقد نكاحه بنفسه واذا طلق يقع طلاقه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) في التنوير وشرحه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد منهما شئ فحتى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يفتى فاذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه داره الساكن فيها واذا مضت مدة كذا باع رب الدين الدار في دينه ولم يسلم المدين الدار لرب الدين على وجه الرهن كما ذكر بل صار ساكنا فيها مع عياله حتى مضت المدة فاراد رب الدين بيعها واستيفاء دينه قهرا على مالكها المدين فهل اذا لم يملك المدين سواها ولم يكن له ما يأويه هو وعياله غيرها ولم تكن زائدة على سكناه وعياله لا يجبر على بيعها (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج اليه لضرورة سكناه حيث لم يتم رهنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عليه دين لشخص ذي شوكة فطالب رب الدين المدين بماله عليه فلم يجد ما يملكه سوى ذلك المكان فجبره على بيعه وحبسه لدى حاكم السياسة فباع مكانه وهو محبوس بنحو ثلث قيمته فهل اذا ثبت ان قيمة المكان المذكور عشرة مثلا وجبره الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلا حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (أجاب) يباع على المدين كل ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه منزله المحتاج اليه لضرورة سكناه لاجل الدين فلو اكره على بيعه اكراها شرعيا والحال هذه يكون له فسخ البيع بعد زوال الاكراه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ذكور قصر يملكون دارين عن مورثهم وضع ابن عم القصر يده على الدارين المذكورتين بغير مسوغ شرعي فهل اذا بلغت القصر الآن الرشد يكون لهم اخذ الدارين المذكورتين من يد ابن عمهم المذكور حيث كان الملك ثابتا لهم عن مورثهم بالبينة الشرعية (أجاب) للقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد المطالبة بما آل اليهم عن مورثهم ويؤمر واضع اليد على ذلك بتسليم ذلك اليهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في المديون اذا كان عليه دين ثابت وحبس عليه وله امتعة وحصة في بيت كبير بحيث لو بيعت تفي بالدين ويبقى من ثمنها مقدار يشترى له به مكان لائق به بقدر ضرورته فهل اذا تحقق ذلك بين يدي الحاكم الشرعي ولم يكن عنده نقد يوفي به دينه تباع عليه الحصة من البيت ومن المنقول ويوفى دينه من ذلك ويشترى له بما زاد عن الدين مكان لائق به (أجاب) يباع على المديون ما لا يحتاجه في الحال لايفاء ما عليه من الدين الثابت شرعا ويبدأ في البيع بالمنقول ثم بالعقار الايسر فالايسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتوه ظاهر العته بين الناس

٥ — ١٢٦٩
صفر ١٣ — ١٢٦٩
شعبان ١ — ١٢٦٩
ذي القعدة ٢٥ — ١٢٦٩
محرم ٥ — ١٢٧٠

محرم سنة ١١ ١٢٧٠

مات عن ورثته وله نخل بأرضه ادعى على ورثته جماعة بأن مورثهم كان وهب لهم النخل المذكور مع أرضه قبل موته فأنكرت ورثته دعواهم فهل إذا كان معتوهاً ظاهر العته بين الناس لا يكون تصرفه بهبة أو غيرها نافذاً ويكون النخل مع أرضه لورثة المعتوه ولا عبرة بدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحتها بالوجه الشرعي (أجاب) لا تصح هبة المعتوه فإذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتهه بالوجه الشرعي لا يكون للموهوب لهم الاستيلاء على الأعيان الموهوبة وقد صرح علماؤنا بأن بينة كون المتصرف ذا عقل أولى من بينة كونه مختل العقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن بنتين قاصرتين وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه أشجار ونخل فوضع الابن البالغ يده على النخل والشجر بدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو يأكل ثمره وينتفع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمر مدة استيلائه (أجاب) نعم للبنتين بعد بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من متركات أبيهما ويضمن من استهلك نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه لم يقدر على مؤنتها بسبب فقره وإعساره ولا كسب له وفي ذمته صداق المرأة المذكورة حاله ومؤجله ولا يملك شيئاً سوى حصة من دار ببلاد الريف وهو وأولاده ساكنون فيها لا تزيد على سكناه وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للحاكم الشرعي الجبر على بيعه الحصة المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لآخر وله مكان كبير زائد عن سكناه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعاً ويشتري من ثمنه مسكناً دونه له ولعياله وما زاد يقضي به الدين ولا عبرة بتعلله بسكناه فيه (أجاب) يباع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالأيسر فالأيسر ويترك على المديون دست من ثياب بدنه وقيل دستان وإذا كان له ثياب يمكنه أن يجتزي بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقضي الدين بالباقي وكذا إذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتزي بما دونه يباع ويصرف بعض الثمن إلى الغرماء ويشتري بالباقي مسكناً ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا إنه يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال حتى إنه يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بلا قسمية لبستانه بثمن معلوم في ذمته وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه بأمره وكتب وثيقة بالثمن وبالضمان ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم حصل من المشتري تبذير في أمواله فحجر عليه القاضي ونصب له قيماً يتصرف عنه فطلب البائع من القيم ما بذمة المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللاً بأن المشتري لم يضعه في أرضه بنفسه وادعى أنه حال الشراء كان مبذراً لا يصح له بيع ولا شراء وإن لم يحجر عليه

صفر ٤ ١٢٧٠

ربيع الاول ٢٥ ١٢٧٠

جمادى الاولى ٢ ١٢٧٠

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وان أدى الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع بما أدى حيث كانت الكفالة بامر المكفول ولم يحجر عليه الا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يحجر على حر مكلف بسفه عند الامام وعند الصاحبين يحجر عليه وبه يفتى ثم اختلفا فقال أبو يوسف لا يثبت الا بقضاء القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فبناء على قول أبي يوسف ينفذ البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل واذا أدى الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع بما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانه بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص ماسرقته من جماعة وهجم على منزلها وأولادها وأحضر واماء ذمهم في الديوان وقد عرف المدعون بعض ماسرق منهم وقد اثبتوا ما عرفوه وبحث عما تملكه المرأة فوجد لها حصة في منزل تملكها وقد صدر أمر المجلس بعد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة وأولادها مع الحصة التي تملكها وتقسيم ما يتحصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصة المذكورة فامتنعت مع ان ماثبت عليها للاشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصة مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بما سرق من احدهم فما الحكم في بيع الحصة المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان المرأة المذكورة اخذته من ملاكه تعديا خفية يكون لهم اخذه منها ان كان قائما وتضمينها قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستهلكا حيث اختار والتضمين فتصير قيمة الاشياء المذكورة والحال هذه دينا بذمتها فيستوفى من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن سكناها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماؤنا بانه يباع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالايسر فالايسر ويترك على المديون دست من ثياب بدنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجتزي بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء باقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصة المذكورة زائدة عن سكناها الضرورية لا تباع في الدين المترتب بذمتها والابيعت واشتري لها من ثمنها مسكن لضرورة سكناها ويقضى الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضا مدة من الشهور وله زوجة وأولاد قصر وأخ بالغ فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه المجنون من مواشي وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكيلا عنه في حال صحته ولا قيما من قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيما على حفظ مال المجنون يكون للقيم رفع يد أخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفى ومحاسبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يكن للمجنون المذكور ولي يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

١٤ ١٢٧٠
شعبان
١٨ ١٢٧٠
صفر
٦ ١٢٧١

الشهر	اليوم	سنة
صفر	٢٠	١٢٧١
ربيع الاول	١٢	١٢٧١
جمادى الاولى	١٤	١٢٧١
شعبان	٢	١٢٧١
صفر	١٧	١٢٧٢
ربيع الثانى	١٧	١٢٧٢

ان يقيم وصيا يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته وأولاده من ذلك ولا ولاية للاخ فى مال اخيه بدون تولية الحاكم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل معتوه بالغ لا يعى شيئا له دار و بعض أطيان زراعة وله أم متزوجة برجل أجنبي وله عمان شقيقان فلمن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذكور حتى يفيق (أجاب) اذا لم يكن للمعتوه ولى من أولياء المال وهم الاب والجد ابو الاب ووصيهما ووصى وصيهما فللقاضى نصب وصى عليه يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كمميز والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع فابرأته من مالها عليه من باقى المقدم والمؤخر فطلقها فى مقابلة ذلك ثلاثا وبعد أن ذهبت الى أهلها تريد الرجوع فيما أبرأته منه متعللة بانها سفيهة وتقيم بينة والزوج يدعى الرشد وانها مصلحة فى مالها ويقيم بينة أيضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما صح الابراء منه حيث لم يحجر عليها قبل الابراء ومذهب أبي يوسف ان الحجر بالسفه يتوقف على القضاء والله تعالى أعلم (سئل) فى قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضى قد بلغ رشيدا ويريد الآن أخذ ماله من يده و يتولى أموره بنفسه فهل والحال هذه يجاب لذلك ولا معارضة للقيم المذكور (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى بلوغ القاصر رشيدا يكون له أخذ ماله من يد وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل طعن فى السن حتى صار هرما وثبت عدم تمييزه وله أمتعة فهل والحال هذه اذا تصرف فى الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع فى الامتعة ولا يحكم بنفوذ تصرفه فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذكور معتوه لا تمييز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن أمها وقسمت التركة وضم نصيب الابن من ميراث أمه وصار تحت يد أبيه والآن تريد الجدة أن تضع يدها عليه أو تضعه تحت يد غير وليه فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه والتكلم عليه لوالده الامين وليس للجدة تكلم عليه (اجاب) الولاية فى مال القاصر المذكور لابيه اذا كان مصلحا لا الجدة فان كان الاب مفسدا مبذرا وضع القاضى مال الصغير فى يد عدل الى وقت الحاجة أو الى بلوغ الصغير كما فى الواقعات والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لابى البنت القاصرة حفظ مالها والحال هذه (أجاب) نعم الولاية فى مال القاصرة لابيها اذا لم يكن مبذرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضى ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى أعلم (سئل) فى ولد صغير يملك حصة فى دار عن أبيه وله وصى أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم يأذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون اسقاطه باطلا فى الاعيان أو يكون موقوفا على اجازة وصيه

(أجاب) اسقاط الصغير ماورثه عن أبيه فى تلك الدار لابن عمه لاغ شرعا لا يعول عليه والحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن ابنين أحدهما قاصر غائب والآخر بالغ حاضر وتركت مايورث عنها شرعا فوضع البالغ الحاضر يده على التركة وتصرف فى نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ تصرفه فى نصيب أخيه القاصر ويكون له عند حضوره أخذ مايخصه من تركة أمه بالفريضة الشرعية ولا يسقط حقه فى الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع الدعوى فيه بعد مضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء على مايخصه من تركة أمه بالفريضة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعى ولا ولاية للاخ فى مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الا الحفظ وولاية التصرف انما تكون للاب أووصيه أووصى وصيه أوالجد الصحيح أووصيه أووصى وصيه أوالقاضى أو وصيه أووصى وصيه اذا كانت الوصاية عامة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين لجماعة ثابت وله بيت بقدر سكناه وسكنى عياله وتريد أرباب الدين بيعه وأخذ ثمنه فى دينهم فهل اذا ثبت الدين المذكور ولدى القاضى لا يباع فيه بيته المذكور (أجاب) اذا لم يكن ذلك البيت مرهونا بالدين لا يباع على المدين اذا لم يكن زائدا عن سكناه مع عياله والا بيع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل جن وحصل له اختلال وصار لا يحسن التصرف يملك مكانا باعه من أحد أولاده بدون القيمة بغبن فاحش ثم مات عن المشترى وعن ورثة أخر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى جنونه واختلاله وان بيعه المكان المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسدا (أجاب) بينة كون المتصرف ذا عقل أولى من بينة كونه مختل العقل فاذا اقامت البينة على جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعه والا نفذ والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وولدين أحدهما قاصر والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيها ببيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على القاصر ومن غير مصلحة له الى أن بلغ القاصر ويريد أخذ حقه بعد بلوغه فهل يمكن من أخذ حقه بالفريضة الشرعية واذا باع الولد الكبير شيئا من التركة ينفذ البيع فى نصيبه فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على مافضل من نصيبه من تركة أبيه اذا كان رشيدا حيث لا مانع واذا لم يكن للقاصر وصى فللاخ والام ولاية الحفظ ومنه بيع المنقول وشراء النفقة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابن قصر وترك مايورث عنه شرعا فهل اذا أرادت أم القصر ان تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لاتجاب لذلك وتكون الولاية فى مال القصر المذكورين للجد المذكور (أجاب) الولاية فى مال القصر المذكورين لجدهم ابى أبيهم الميت حيث لم يكن مفسدا دون أمهم الا ان

جمادى الاولى	سنة
١٤	١٢٧٢
رمضان	
١١	١٢٧٢
جمادى الثانية	
١١	١٢٧٣
ذى القعدة	
١٥	١٢٧٣
صفر	
٩	١٢٧٤
ربيع الاول	
١٦	١٢٧٤

تكون وصيا من قبل ابيهم اذ وصى الاب مقدم على الجد والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اقر لزوجتيه لكل منهما بقدر معلوم من الدراهم بانه قرض وكتبنا عليه وثيقة بذلك وهو يملك حصة فى مكان ارادت الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصة لهما فى دينهما بدون قيمتها والحال ان الزوج معسر ظاهر الاعسار وساكن فى الحصة المذكورة فهل والحال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصة لهما بدون قيمتها بل يتصرف فيها باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفى ما عليه من الدين لهما او لغيرهما من ثمنها

(اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصته المملوكة له لزوجتيه بدينهما بل له البيع لغيرهما ويؤمر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين شرعى على امرأة ثبت عليها له بين يدى القاضى وهى ممتنعة من دفعه له متعللة بانه لم يكن بيدها دراهم والحال ان لها عقارا غير مشغول بسكناها الضرورية بل تؤاجره للغير فهل يكون للقاضى ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفعه لربه عند امتناعها من بيع ما ذكر

(أجاب) اذا امتنع المديون من ايفاء الدين الشرعى ومن بيع ما لا يحتاجه لايفاء الدين من ثمنه يكون للقاضى بيع ما لا يحتاجه المديون فى الحال ويبدأ بالعروض ثم بالعقار الايسر فالايسر ويترك على المديون دست من ثيابه وقيل دستان واذا كان له ثياب يكتفى بدونها بيعت ويشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقى وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه فلو لم يكتف باقل منه لا يباع عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد احدهم بالغ وترك ما يورث عنه شرعا وصار البالغ يتصرف فى التركة من غير ولاية شرعية تصرفا خارجا عن الشرع فلما بلغ القصر راشدين بعد موت مورثهم بثلاث سنين ارادوا محاسبة اخيهم على ما يخصهم من تركة ابيهم والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد خصم ما صرفه عليهم فى مصالحهم بحسب اللائق فادعى انه صرف عليهم مبلغا جسيما زائدا عن امثالهم بكثير بحيث يكذبه فيما ادعى صرفه عليهم ظاهر الحال فهل لا يجاب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركة ابيهم بعد حسبان ما صرفه عليهم فى مصالحهم ونفقتهم بحسب اللائق ولا يقبل قوله فى الزائد عن ذلك

(أجاب) نعم لا يجاب الاخ لذلك والحال ما ذكر بالسؤال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركة أبيهم اليهم بعد بلوغ رشدهم وحسبان ما انفقه عليهم من مالهم بحسب اللائق بهم حيث لا وصى لهم وهم فى حجره والله تعالى أعلم (سئل) فى اربعة اخوة فى معيشة واحدة يستحقون اطيانا اميرية بعضها فيه غرس من نخل واشجار وبعضها خال من الغرس ويملكون ايضا عقارات من دور واماكن سكن وسواها وغير ذلك ويملكون ايضا بهائم للحراثة وغيرها وآلات حراثة ونحاسا ونقودا وحبوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة قاصرين وزوجتين فاقام القاضى احد الاخوة وصيا على الابن والبنت ثم بعد مدة توفيت البنت عن امها وزوج واولاد قصر منه كل ذلك قبل قسمة تركة المتوفى فهل يكون

٢٧	١٢٧٤	
محرم ٣٠	١٢٧٦	
صفر ١٢	١٢٧٧	

جمادى الثانية سنة ١١ ١٢٧٧	لزوجها الاستيلاء على مايخصه ويخص اولاده القصر مما خصهاعن والدها مما يجرى فيه الميراث ومن الارض المغروسة تبعا للاشجار ولوكانت اميرية حيث كان الزوج المذكور قادرا على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع يمنع شرعا من الاستيلاء على نصيبهم (أجاب) الولاية فى مال القصر لابيهم اذا لم يكن مفسدا للمال فيكون له والحال ماذكر الاستيلاء على نصيبه وانصباء اولاده القصر مما خصهم فيما آل الى امهم من تركة ابيها من جميع ماورث عنها شرعا حيث لامانع والله تعالى أعلم
شوال ٩ ١٢٧٧	(سئل) فى قصر جعل القاضى امهم وصيا عليهم وللقصر المذكورين جدة ام ابيهم تريد نزع مالهم من يد امهم الوصى عليهم بدون وجه شرعى متعللة بان لها الولاية فى مالهم لكونها ام ابيهم فهل لاتجاب أم ابيهم لذلك وتكون الولاية فى مالهم لامهم الوصى عليهم حيث كانت الوصى المذكورة متصرفة فى مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خائنة (اجاب) لاولاية لام الاب فى مال اولاد ابنها القصر حيث لم تكن وصيا عليهم من قبل الميت او القاضى مع وجود امهم الوصى عليهم من قبل القاضى الذى له ولاية ذلك والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
ذى القعدة ٢ ١٢٧٧	(سئل) فى رجل عليه دين لآخر كفلته امه به فطالبهما الدائن به فادعى الابن والام الاعسار عنادا ومماطلة ويريدان اقامة بينة على ذلك فهل اذا اقام الدائن بينة على يسارهما يجبران على دفع الدين له ويباع مازاد على مسكنهما من بيت يملكانه لوفاء الدين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى يسار كل من المدين والكفيل بالدين يكون لربه مطالبة ايهما شاء ويؤمران بادائه جبرا حيث لامانع واذا امتنع المطلوب من اداء ماعليه من الدين يباع عليه كل مالايحتاجه فى الحال ويبدأ بالايسر فالايسر ولا يباع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضرورة سكناه مع عياله فيباع ويشترى له مسكن على قدر حاله ومازاد يدفع لرب الدين والله تعالى أعلم
محرم ٢٢ ١٢٨١	(سئل) فى امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها وعن ابنين قاصرين منه وتركت مالا تحت يد امين بيت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ومرتكبا لامور لاتليق ويخشى منه على مال القصران يسدد منه دينه ويصرفه فى الامور التى لاتليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضى جعله تحت يد امين من قبله أو يجعل عليه قيما لحفظه وينفق عليهما منه (اجاب) اذا تحقق للقاضى بطريق شرعى ان الاب مبذر ومتلف مال ولديه المذكورين يكون له نصب وصى عليهما مع وجود الاب المفسد المبذر ليتصرف فى مالهما ويحفظه والافلا والله تعالى اعلم
ربيع الاول ٢١ ١٢٨٣	(سئل) فى رجل توفى عن ابنين احدهما قاصر والآخر بالغ فاقام القاضى البالغ وصيا على القاصر ولما بلغ القاصر وهو غير رشيد ينفق مافى يده فى المحرمات وغيرمصلح لماله اراد أن يأخذ مايخصه من تركة أبيه من يد اخيه فمنعه الاخ متعللا بانه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده لدى قاض لاسيما والاخ الكبير متبرع بالانفاق عليه من ماله (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد رقيق فى يده دراهم من اكتسابه وهو

شوال ٢٠ سنة ١٢٨٢

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لاحد فهل يكون العبد وما بيده لمولاه المذكور حيث لم يكن العبد المذكور مكاتبا (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما بيده من اكتسابه ملكا لسيده والحال ماذكر حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالكة لها عن مورثها فقط فهل يكون ما بيدها وجميع ماتركته لسيدتها المذكورة ولاشئ فيه لاحد غيرها (اجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن مورثها المنحصر ارثه فيها ولم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن لاحد غيرها ملك لما فى يدها يكون مافى يدها ملكا لمالكتها لا بطريق الارث اذ الرقيق لا يورث لان الميراث مبنى على ملك المورث والجارية فى هذه الحالة لاملك لها وهذا حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولد الميت وبنته خال وخالة يطلبان من أبى الميت نصيبهما من ذلك ليضعا ايديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب الميت المذكور ينفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة ابى الميت فى ذلك ولا اخذ شئ منه والحال هذه حيث كان امينا او دينا غير مفسد ولا يكون عدم تجارته فيه مانعا له من الولاية ولا جنحة فى حقه (أجاب) الولاية فى مال اليتيمين لابيهما ثم لوصيه ثم لوصى وصيه ثم للجد ابى الاب ثم لوصيه ثم لوصى وصيه ثم لمن نصبه القاضى وليس للخال والخالة ولاية فى المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضى عند كون الجد يخشى منه اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجد المذكور ان يتجر فى مالهما والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت فى السابعة فهل اذا ادعت الحيض والحال هذه تصدق فى دعواها ويثبت بلوغها به ايضا اذ النساء مؤتمنات على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فيهما شئ فحتى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يفتى لقصر اعمار أهل زماننا وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتى عشرة سنة وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راهقا بان بلغا هذا السن فقالا بلغنا صدقا ان لم يكذبهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتلم مثله ان فسر اما به البلوغ كما فى الدر وحواشيه ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه ديون لاشخاص معلومين ثمن بضائع اشتراها منهم وهو مقر بها وحل أجلها وضمن تلك الديون رجل آخر بامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتعة ما يفى بالديون المذكورة وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكناه وسكنى عياله يكون لارباب الديون أو الضامن بعد أداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تكليف المديون بيع ذلك العقار لوفاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضى عليه لوفاء

صفر ١٤ سنة ١٢٨٣

شعبان ٢ سنة ١٢٨٣

صفر ٨ سنة ١٢٨٥

٢ ١٢٨٦

الديون اذا لم يوجد شئ لوفائها سوى ماذكر (أجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذكور لوفاء ما عليه من الديون لاربابها أو للضامن بأمره بعد أدائها لاربابها والحال ماذكر بالسؤال فاذا امتنع باع القاضي ذلك عليه على قولهما المفتى به حيث لم يوجد عنده ما يفي بالديون سوى ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قليوب بما مضمونه نعرض لحضرتكم ان رجلا يدعى حسن بك سابقا باع أرضا عشورية لشخص آخر يدعى الحاج محمد سكر بثمن معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذكور وبعد تمام البيع المذكور شرعا تقايلا البيع وبقي الثمن بذمة البائع ثم أراد البائع المذكور استرداد الارض المذكورة ليده وأبى المشتري المذكور عن ذلك وبالاستفتا عن ذلك من حضرتكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد أجبتم عن هذه المادة بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء ما دفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها بزراعة أو غيرها بدون اذن مالكها والمطالب بما عليها من الاموال مالكها ولا عبرة بتنازل المالك لامه عن الاطيان المذكورة وهي محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضي جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية وبناء على ذلك صدر الحكم من مجلس الاحكام بالاجراء على وجه ما أفدتم ثم بعد ذلك صار النشر عن بيع هذه الاطيان لسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مزادها على شخص آخر بثمن أزيد من دين الحاج محمد سكر المذكور الحابس للاطيان المذكورة الا ان المديون المذكور عليه ديون لجماعة أخر حالة بحيث لا تزيد مقدار ثمن الارض المذكورة على مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك الديون وبذا تعين بيع الارض المذكورة لوفاء تلك الديون والمديون ممتنع من وفائها حالا وبيع الارض المذكورة لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك الارض فلم يبع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكورة يرغب بيعها لوفاء دينه وما بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضي بيع تلك الاطيان جميعها لوفاء ماذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان المذكورة حيث كان هناك ديون أخر ثابتة باعتراف المديون المذكور لا تزيد الثمن على مجموعها وهو ممتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها أيضا أم كيف الحال (اجاب) لا مانع من بيع القاضي تلك الارض والحال ماذكر على قول الصاحبين المفتى به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لاناس وله أملاك فارادوا بيعها فيما عليه من الدين فهل لهم بيع ماسوى منزله الساكن فيه اللائق به ولو كبيرا (اجاب) يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن كبير يمكنه الاكتفاء باقل منه مع عياله يباع أيضا لذلك ويشترى له من ثمنه مسكن

٢٥ ١٢٨٦
جمادى الثانية
١٨ ١٢٨٦

لائق على قدر كفاية سكناه مع من تلزمه نفقته به ويدفع مازاد من ثمنه فى دينه أما اذا كان لايزيد على ذلك فلا يباع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من الضابطية مضمونها شخص مديون والدين الذى عليه ثابت خصوصا وهو مقر به وله املاك لاغير وامتنع من بيعها متعللا بانها ماوصلت قيمتها أيسوغ للقاضى بيعها جبرا عنه وسداد الديون من ثمنها حيث بلغت قيمتها نؤمل الافادة عما ذكر (أجاب) اذا كان على شخص دين شرعى لشخص او اشخاص ثابت شرعا ولم يكن للمديون مايوفى منه الدين المذكور سوى عقاره مثلا فانه يؤمر ببيعه لوفاء الدين منه فان امتنع باعه القاضى بثمن مثله لوفاء دينه المذكور بثمنه وذلك فيما عدا مسكنه مع عياله الذى ليس زائدا عن سكناه معهم فانه لايباع فى الدين على ماعليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم

٢٩   ١٢٨٦

(سئل) فى رجل عليه دين لآخر وليس له من حطام الدنيا الفانية سوى مكان معد لسكنه هو وعائلته فقط فهل يجبر على بيعه وسداد ثمنه فى الدين المذكور ام لا واذا لم يبع شرعا فى الدين المذكور فما الحكم فى ذلك (أجاب) لايباع على المديون مسكنه اللائق به الذى لايزيد على سكناه مع عياله لاداء ماعليه من الدين الا اذا كان المسكن مرهونا رهنا شرعيا مسلما الى رب الدين فارغا غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الراهن فيه او وجود امتعته فيه فاذا تقدم رهن تام على هذا الوجه وحل اجل الدين ولم يؤده للمرتهن امر ببيع الرهن لادائه لربه وان لم يتم الرهن لايباع حيث كان كما ذكرنا اولا وتنتظر ميسرته والله تعالى أعلم

صفر   ٥   ١٢٨٧

(سئل) بافادة من حضرة قاضى المنصورة مضمونها وبعد فمايعرض لسيادتكم هذه الحادثة وهى رجل توفى عن والدته وزوجته وولد قاصر مرزوق له من الزوجة المذكورة ثم توفيت والدة المتوفى وصار الولد فى وصاية عمه اخ والده لابيه واستولى الوصى المذكور على استحقاق ابن اخيه المذكور من تركة والده ثم لما بلغ سن الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذكور انه بلغ رشيدا واراد محاسبة عمه الوصى المذكور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذكور ذلك اذا ثبت بلوغه ورشده بالبينة الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه نروم الافادة عما تقتضيه الاصول الشرعية فى ذلك (أجاب) اما دعوى البلوغ من الولد المذكور بعد بلوغ سنه فوق ثلاث عشرة سنة فمقبولة منه بقوله حيث لم يكذبه الظاهر ولا يمين عليه ان فسر ما به البلوغ كما فى رد المحتار نقلا عن الشرنبلالية من بلوغ الغلام واما دعوى الرشد فلا عند الانكار مالم تقم بينة شرعية عليها والله تعالى اعلم

ربيع الاول   ٢١   ١٢٨٧

(سئل) من وكيل المالية عن شخص له بنت وللبنت المذكورة استحقاق فى ريع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها المذكور عن استحقاقها المرقوم ووضعه بصندوق الايتام الموجود فى مصلحة بيت المال بقوله ان الاب المذكور معلوم فيه عدم الامانة وانه عديم الكسب وحيث ان الاب المذكور غير ممتثل لذلك لثبوت ابوته لبنته المذكورة وولايته عليها شرعا فنؤمل التفضل

سنة ١٢٩٠

علينا بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال القاصرة لابيها ما لم يتحقق عدم امانته على ذلك المال فان ثبت انه متلف للمال ومبذر فللقاضي ان ينصب عليها وصيا لحفظ ماله والتصرف فيه بالمصلحة ولا نظر شرعا لعدم كسب الاب والله تعالى (سئل) في رجل عليه ديون وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من بضاعة وامتعة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئا مطلقا خلافي نصف مكان لاحتياج سكنه مع عياله لائق بحاله غير زائد على سكنه الضروري فهل لا يجبر على بيع نصف المكان المذكور المقيم فيه مع عياله حيث لم يكن مرهونا في مقابلة الدين المطلوب

صفر ١٩ — ١٢٩٠

منه (اجاب) نعم لا يجبر المديون المذكور على بيع نصف المنزل سكنه المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك اولادا ذكورا واناثا بعضهم بالغ وبعضهم قاصر وزوجة ام الاولاد القاصرين وقبل موته جعل احد اولاده البالغين وصيا على القاصرين لعدالته وكفايته للوصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجته المذكورة اب يريد ان يستولي على نصيب القصر ويتصرف فيه بدون وصاية ولا وجه شرعي متعللا بانه اولى من اخيهم فهل تكون الولاية في اموال القصر لاخيهم الوصي المختار من قبل ابيهم حيث لم يقم به مانع دون جدهم ابي امهم ويمنع الجد المذكور من معارضة الوصي المذكور

١١ — ١٢٩٢

بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القصر المذكورين والتصرف فيها للوصي المختار والحال ما ذكر دون جدهم ابي امهم فليس له معارضة الوصي المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مضمونها ورود الشرح المسطر من سعادة ناظر الحقانية والتجارة في ٣٠ ربيع الثاني سنة ٩٢ ومعه سؤال من حضرة حسين نخري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضرتكم عليه ونصه في مسلم تزوج بعقد صحيح شرعي كتابية رشيدة محسنة للتصرف ذات املاك خاصة بها اراد الزوج منعها من التصرف في املاكها الا باذنه محتجا عليها بولاية النكاح فهل

ربيع الثاني ٢١ — ١٢٩٢

يمنع الزوج المذكور من معارضة زوجته المذكورة في التصرف في املاكها الخاصة بها من عقار ومنقول ولا يتوقف تصرفها في ذلك على اذنه ام كيف الحال (اجاب) لا يترتب على مجرد تزويج رجل بامراة بالغة رشيدة تحسن التصرف بعقد صحيح منع زوجته من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء اتحدا دينا او اختلفا اذ ولاية النكاح لا تفيد ولاية المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد رضيع وهو يملك جارية وللولد الرضيع جد من قبل امه عمد جد الولد المذكور وملك الجارية بدون اذن مالكها الشخص اجنبي زاعما ان اباه الولد ملكها لابنه الرضيع فانكر المالك تمليكها لابنه مع قيام ولايته على ابنه وعدم حصول ما يخل بالولاية انما حصل من الجد ذلك لكراهة وقعت بين زوج بنته وزوجته ام الرضيع بسبب تلك الجارية فهل على فرض كون الاب ملك الجارية المذكورة لابنه الرضيع لا ينفذ بيع جده لامه غير جاريته مع وجود ابي الصغير وقيام ولايته

رجب	سنة
١٦	١٢٩٢
شوال ٤	١٢٩٤
محرم ٢١	١٢٩٦

على ابنه وعدم ماسوغ بيع الجد لأم في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجد أبي
الام ثلث الجارية بدون اذن من أبي الصغير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء
كانت باقية على ملك أبي الطفل لظهور الامر أو انتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع
قيام ولاية أبيه وحينئذ يكون البيع المذكور موقوفا فان اجازه الاب نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابيها وعن
والدتها فما يخص كلا منهم بالفريضة الشرعية وما خص القاصر ابنها يحفظ عند
والده أو عند والدي المتوفاة المذكورة (أجاب) بموت المرأة المذكورة عمن ذكر
يكون لزوجها من تركتها الربع فرضا ولكل واحد من ابيها وأمها السدس كذلك ولابنها
الباقي تعصيبا والولاية في مال القاصر لابيه اذا لم يكن مفسدا مبذرا فله التصرف فيه
بالمصلحة وحفظه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها
الاستفهام عما تقتضيه الحكم الشرعي فيما رغبه اسمعيل بك مراد من استيلائه على ثلاث
قطع الماس تعلق ولده القاصر محفوظة في صندوق الايتام وجرت في هذه المادة
مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقا الذي كان وصيا على ورثة المرحوم
سليم باشا السلحدار والمجلس الحسبي وهذه القطع أصلها من تركة والدة القاصر وأخيرا
صدر أمر الداخلية بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتي المجلس الحسبي
وبيت المال على أوراق هذه المادة قد أفتى بقوله ابو الصغير هو وليه فحيث كان الاب
في هذه الحادثة محمودا عند الناس أو مستور الحال ليس مبذرا ولا متلفا مال ابنه الصغير
يجاب لما يطلبه وعلى الاب تدون بامر الداخلية مقتضى الحال لاحاطة علم سعادتكم
بذلك والتكرم باعطاء القول عن هذه المادة فلزم تحريره لحضرتكم والاوراق مرسلة
المرجو بعد احاطة حضرتكم بها الافادة عن الحكم الشرعي (أجاب) وردت افادة المجلس
وما معها من الاوراق المتعلقة بطلب حضرة اسمعيل بك مراد تسليمه الثلاث قطع
المجوهرة تعلق ولده القاصر المدعو مراد المحكي عنها بالافادة المذكورة بطريق الولاية
على ولده المذكور ومرغوب المجلس الافادة من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في ذلك بعد
ان اعطى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتي المجلس وبيت المال ضمن هذه
الاوراق والافادة عن ذلك ان ما تضمنه جواب حضرة المفتي المومى اليه من أن الولاية في
مال الصغير لابيه اذا كان محمودا عند الناس ليس مبذرا ولا متلفا للمال فيسلم له مال ابنه
اذا كان كذلك موافق للشرع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخلية
صورتها حيث تقتضي معرفة الحكم الشرعي فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون
شرعية حقيقية ثابتة حالة مستحقة الاداء لاربابها ويكون للمديونين المذكورين املاك
من عقارات مبنية وغير مبنية ولم يوجد تحت أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون
المستحقة شرعا وبيع هذه العقارات ويصير اشهار هذه العقارات في المزاد وتبلغ حد القيمة

وتنتهي

شعبان سنة

وتنتهي الرغبات في الاثمان التي يصل اليها المزاد ويحصل منهم التوقف في بيعها الاداء ماهو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل للحاكم الشرعي بيعها من قبله بتلك الاثمان ممن يرغب شراءها بها أو يأذن لمن يلزم من قبله ببيعها بدون رضا مالكها على قدر الدين الشرعي المطلوب منهم لادائه لاربابه ويحرر بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون اللائق بسكناه وسكنى عياله فانه لايباع عليه كما لاتباع عليه ثيابه المحتاج اليها ومايحتاج اليه على قدر ضرورة معيشته من الامتعة نؤمل افادة الحكم الشرعي عن هذه المسئلة شرعا على هذا لاجراء مايقتضي (أجاب) نعم للحاكم الشرعي أن يبيع بنفسه أو بمأذونه حيث كان ١٣ ١٢٨٩ ما يملك الانابة من عقارات هؤلاء المديونين بقدر ماتفي اثمانها بما هو مستحق اداؤه عليهم شرعا من الديون الشرعية الحالة المذكورة التي لاوفاء لها الامن أثمان هذه العقارات بدون توقف على رضا المديونين المذكورين والحال ماذكر بالسؤال بناء على قول الصاحبين المفتى به كما صرح به العلماء وللقاضي أن يحرر حجة شرعية بالشراء باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون اللائق بسكناه وسكنى عياله فانه لايباع عليه كما لايباع عليه دستان من ثيابه وما يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته فيبدأ الحاكم لاداء الديون الشرعية المذكورة ببيع الايسر فالايسر مما هو مملوك للمديون المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر مضمونها الامل بعد المعلومية بما ورد بشرح مديريه المنوفية في ٤ محرم صفر سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبد الرحمن داود من شبرا زنجي في بيع الاطيان والدار الراسي مزادهما على علي منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاحمد التحيوي وقدره ستة آلاف قرش ومرغوب استفتاء حضرتكم عما ذكر بمكاتبة المديرية لترد الافادة عما هو مرغوب مع اعادة الاوراق لاخطار المديرية (أجاب) وردت افادة حضرتكم ٩ ١٢٨٩ بناء على ما ورد لاضبطية من مديريه المنوفية المبني على ماتحرر للمديرية من حضرة قاضي أفندي المديرية بشأن توقف عبد الرحمن داود من شبرا زنجي في بيع واسقاط الاطيان والدار الراسي مزادهما على علي منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاحمد التحيوي وقدره ستة آلاف قرش واحيل اتمام هذه المادة على حضرة القاضي المذكور تقتضى منشور الداخلية السابق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المديون وان المتراءى لحضرة القاضي الموحى اليه عدم دخول هذه المادة في حكم هذه الفتوى التي بني عليها النشر من الداخلية وانه ارسل الاوراق للمديرية كي اذا حصل الا كتفاء بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضح بما ذكر وحيث ان الفتوى المحكي عنها موضوعها في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجري البيع من طرفه اما ببينة أو اقرار فيترتب على ذلك عند توقف المديون الذي لامال له من جنس

ذي الاولى سنة

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنس ما عليه اذ ذاك الدين الحال المستحق
اداؤه عليه شرعا من كون ذلك المال المملوك له زائدا عن حوائجه الاصلية ان القاضي
يبيع ما ذكر بقدر الدين المذكور ويوفي الدين منه ويبدأ ببيع الايسر فالايسر من ماله
المملوك له بلا انتظار رضاه ويكون ذلك بمنزلة بيعه بنفسه على قول الصاحبين المفتى به
ويحرر بذلك الحجة للمشتري ان احتاج الحال لبيع العقار ولا يباع عليه دار سكناه مع
عياله اذا لم يمكن الاكتفاء باقل منها السكنى الجميع كما لا يباع عليه دستان من ثيابه وما
يحتاجه من امتعة بيته بقدر ضرورة معيشته الى آخر ما بسؤال الفتوى بجوابها المذكورة
فينظر في ثبوت هذا الدين لدى حضرة القاضي فان كان دينا شرعيا ثابتا لديه باقرار
المديون او يثبت عليه بالبينة بعد الخصومة الشرعية ان كان منكرا له يامره القاضي
باداء ما ثبت عليه فان امتنع ولم يكن له مال من جنسه امره ببيع ما يباع لاداء الدين ان وجد
ذلك فان امتنع باع عليه ما ذكر على وجه ما سبق هذا ما يقتضيه المنشور المذكور والله
تعالى اعلم (سئل) في شخص بلغ معتوها مختلا لا يحسن التصرف وفي بعض اوقاته
يغيب عقله ولا ياكل ولا يشرب فيها اذا كان لا آخر دعوى قبله في حق من الحقوق يقيم

٦ ١٢٩٩

القاضي عليه وصيا لسماع الخصومة عليه ولا يصح شرعا اقراره ولا مخاصمته بنفسه كما لا يصح
التصرف في اموال امتعته حيث لا ولي له من اب او جد او وصيهما (أجاب) نعم يقيم
القاضي وصيا على المعتوه المذكور يخاصم عنه في الدعاوى التي تقام عليه او له
ويتصرف في اموره بالمصلحة لتحقق ما ذكر بالسؤال ولا تصح مخاصمته بنفسه شرعا
لانه في هذه الحالة كالصغير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث نسوة اخوات لهن
عقار واطيان عشورية وقفن العقار والاطيان المذكورة على انفسهن مدة حياتهن
وعلى ذريتهن من بعدهن واقامت احداهن احداهما المشاركة لها في الوقف والاستحقاق
وصيا مختارا على ولدها القاصر لتصرف في حصته في الوقف على حسب المصلحة
والحال ان الولد المذكور ولم يكن رشيدا الى الآن فهل اذا ماتت المرأة المذكورة
تكون ولاية قبض ما يؤول الى القاصر من ريع هذا الوقف بعد قبض ناظره الشرعي لابيه

محرم ٩ ١٣٠١

المذكور دون وصي الام حيث لم يكن مبذرا مفسدا (أجاب) ولاية التصرف في الوقف
بالايجار والقبض والصرف والعمارة ونحو ذلك انما هي للناظر الشرعي دون ولي القاصر
المستحق لريعه واما ما يستحقه القاصر المذكور في ريع الوقف بعد قبضه من جهات الوقف
بمعرفة ناظره الشرعي فذاك للقاصر وولاية التصرف فيما يملكه القاصر لابيه بالتصرف بما
ذكر في السؤال دون وصي الام ففي رد المحتار من المأذون بالعزو الى وكالة البحر عن خزانة
المفتين عند قول المتن ووليه ابوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي او وصيه دون الام او
وصيها ما نصه وليس لوصي الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب او وصيه او
وصي وصيه او الجد وان لم يكن واحد ممن ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول لا العقار

والشراء

رجب	سنة
١٠	١٣٠١

والشراء للتجارة دما ... نقا ... له غيره من غير مال الام مطلقا اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مع ابيه في المعيشة ثم مات وعن ... له ورثته ابن وبنت قاصران واب أمين صالح للتصرف قادر عليه غير مفسد ولا مبذر ولم يوص الميت المذكور احد على ولديه المذكورين ولوانه لامال له فهل تكون الولاية عليهما لجدهما ابي ابيهما المذكور وان لم يقمه القاضي وصيا (أجاب) الولاية في مال الصغيرين المذكورين والحال ماذكر بالسؤال لجدهما أبي ابيهما المذكور حيث لم يوص ابوهما المتوفى احدا ويقدم الجد المذكور والحال هذه على وصي القاضي ولا تتوقف ولايته شرعا على اقامته من قبل القاضي وصيا والله تعالى أعلم

(كتاب الغصب)

ربيع الثاني	
١٩	١٢٦٥
٢٥	١٢٦٥

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بنخلها املاك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستغلوا الثمرمدة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم رفع أيديهم عنها ومحاسبتهم على ما استغلوه من الثمر مدة استيلائهم ام لا (اجاب) على من استولى على ثمرة نخل غيره تعديا واستهلكها ضمانها وترفع يده عما ثبت تعديه عليه حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في اناس يملكون بعض عقارات بالارث وبعد مدة صارت بلدتهم في عهدة بعض الذوات فسكنت اتباعهم العقارات المذكورة في صورة المستأجرين ومكثوا على ذلك مدة وهم ممتنعون من دفع الاجرة غصبا منهم لارباب الملك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يحابوا الذلك اضعفهم فهل لهم أخذ عقاراتهم ورفع أيدي الساكنين المذكورين وقد طالت مدة سكناهم حتى بلغت خمس عشرة سنة حيث كانوا مقرين بالملك للمدعين ولايمنع من ذلك مضي المدة والحال هذه (أجاب) يؤمر واضع اليد الغاصب المذكور برفع يده عن العقار وتسليمه لربه حيث كان الحال هو ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث

جمادى الاولى	
١٦	١٢٦٥
٢٧	١٢٦٥

الشرعي عن مورثهم البعض بالغ والبعض قاصر تعدى عليها رجل اجنبي واخذها منهم بالغصب وسكنها وصار ينتفع بها الى الآن واكره شخصا من البالغين على كتابة وثيقة بالاباحة له فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة الشرعية يكونون لهم رفع يد الغاصب عنها وانتزاعها منه وبطلان الوثيقة بالاجرة بسبب الايتام بالمدة وضع يده عليها وتضمينه لما اتلفه واخذه بدون طريق شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد الدار المغصوبة لاهلها وعليه اجرة مثل حصة الايتام ... ويضمن ما اتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يستحقان دارا بالميراث الشرعي عن مورث لهما تعرض رجل اجنبي وضع يده عليها في غيبتهما وسكنها فهل لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يكن هناك من تقدم عليهما من العصبة ولا وارث لهما سواهما (اجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوين للدار المذكورة وانتقالها لهما بالارث يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

على ذلك جانبا من العدس المدشوش موضوعا على شاطئ بحر النيل لبيعه المعد فيه فجاء
رجل آخر ووضع فوق العدس برا تعديا منه ومن غير اذن مالكه فبسبب ثقل البر حصل
فى العدس عرق ورطوبة احرقت العدس واتلفته فهل يكون صاحب البر ضامنا لما تلف
من العدس والحال هذه (اجاب) على المتعدى ضمان ما اتلفه بعد تحقق تعديه واضافة
التلف الى فعله بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى قطعة ارض مملوكة لثلاثة
انفار رشداء بالسوية غرس فيها احدهم شجرة نخل لنفسه الى ان كبرت فاراد ان يختص بها
تنازعه باقى الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس
ما غرسه لنفسه من الارض المشتركة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل كان مستخدما
عند آخر ثم خرج من عنده فامر المخدوم وكيله بمحاسبته على ماله وما عليه فادعى عليه الوكيل
بقدر معلوم من المال وأنكر الخادم دعواه فاستولى الوكيل على بعض مواش وأمتعة
للخادم واخذها تعديا عوضا عما ادعى به وكتب الوكيل وثيقة بانه صار خالصا بالقدر
الذى ادعى به عليه وقد رسم على الخادم المذكور ايضا تعديا منه فهل يجبر الوكيل على رد
ما أخذه من المواشى والامتعة تعديا بالقهر والتغلب ولا عبرة بدعواه الدين على الخادم
المذكور حيث لم يثبت ذلك لا ببينة ولا باقرار من الخادم المذكور طائعا مختارا (أجاب)
ليس للوكيل المذكور الاستيلاء على مواشى الخادم وامتعته بدون وجه شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات وخلف دارا وأشجارا وله بنت عم فقط لم يكن له
غيرها وهى غائبة فى بلاد الصعيد فلما حضرت وجدت شيخ البلد وضع يده على الدار
والاشجار فارادت نزعهما من يده فقال لها لا تستحقى عندى شيئا ولم يكن مشتريا ولا له
دين على المتوفى بل وضع يده ظلما وعدوانا فهل اذا أرادت نزعها من يده لا يكون له
معارضتها ويجاب لذلك (اجاب) اذا كان الملك فيما ذكر ثابتا للمورث المذكور
بالوجه الشرعى وانتقل الى وارثته المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعى من دعواها
بذلك يقضى لها به والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة لها فائض بمديرية الاقاليم الوسطى
بالصعيد قبضه رجل [illegible] دفعه لزوجها بدون اذنها قبل موته عنها وعن وارث
آخر فهل يكون مضمونا على ذلك الرجل القابض له لدفعه بدون الاذن (أجاب) حيث
لم يثبت اذن المرأة المذكورة بالدفع لزوجها يكون ذلك الرجل ضامنا لما قبضه من
حقها والله تعالى أعلم (سئل) فى مسجدين قريبين من بعضهما ولهما مجراة فى الشارع
نافذة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والان تعدى رجل على المجراة
التى فى الشارع وأزالها وبنى فيها وأدخلها فى داره فهل لا يجوز ادخال شئ من وقف
المسجد فى داره وابطال المجراة ويؤمر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور
التعدى على وقف المسجد ولا ادخال شئ منه فى داره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
توفى وترك منزلا وترك أولادا ذكورا وانا ثا يخاف عليه انكسار لجانب الديوان من

جمادى الثانية	سنة
٨	١٢٦٥
١٤	١٢٦٥
٢٦	١٢٦٥
٢٩	١٢٦٥
رجب ٥	١٢٦٥
٥	١٢٦٥

سنة	رجب
١٢٦٥	١٤
—	
١٢٦٥	١٥
١٢٦٥	١٦
١٢٦٥	٢٥
	شعبان
١٢٦٥	٢٤

فردة وخلافها ولبعض الفلاحين فائض عما يخصه للديوان بسبب ان العمال يطلبون منهم زائدا فذهب بعض الفلاحين لبعض العمال ونقل الفائض بجنزيره باسم المتوفى الذى عليه الآن كما ذكر ووضع يده على منزل وأخذه ومكنه من ذلك بعض حكام الناحية فهل يسوغ ذلك له ويفوز بالمنزل ويكون كالرهن أولا يسوغ ذلك واذا قلتم بعدم الجواز فهل يحاسب واضع اليد على الغلة أولا (أجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء على منزل المتوفى والحال ما هو مزبور بدون وجه يقتضى ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى ذمى يملك قطعة أرض مجاورة لزاوية معدة للصلاة فيها لجماعة المسلمين ومجاورة أيضا لمنزل رجل آخر فتعدى على حائط الزاوية وهدمها وأدخل منها قطعة قدر ذراعين فى أرضه وادخل فيها زقاقا المسلك الدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم أيضا حائط الجار من الجهة الاخرى وبناها وجعل فيها طاقة لجائزة الطاحونة وذلك فى غيبة الجار فهل يؤمر الذمى باعادة أرض الزاوية كما كانت واخراج ما أدخله من الزقاق لكونه لم يكن استحقاقا له ويسوغ للجار منعه من وضع الجائزة فى حائطه لكونها ملكه (أجاب) يؤمر الذمى باعادة ما هدمه من الزاوية ورد ما استولى عليه منها ومن الزقاق المذكور بغير حق وليس له وضع خشبة ونحوها فى حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا ويجاورها قطعة أرض خربة مملوكة لهما بالميراث الشرعى عن والدهما من قديم الزمان وبيدهما حجة بذلك فتعدى رجل أجنبى فى غيبة أحدهما واحدث فى الخربة المذكورة بناء لنفسه بالغصب فهل اذا كان الحق ثابتا لهما فيها يمنع ذلك الرجل من معارضتهما فى ملكهما بدون وجه شرعى ويكون لهما نزعها من يده (أجاب) للأخوين انتزاع الارض المذكورة من الغاصب لها بعد تحقق الملك لهما فيها بالوجه الشرعى حيث لم تكن قيمة البناء المحدث فيها اكثر من قيمتها بل يؤمر الغاصب برفعه ما لم يتملكه صاحب الارض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) فى جملة رجال كان لهم طاحونة عن أبيهم وجدهم فهدمت فحضر رجال آخرون وبنوها وركبوا عليها عدة من طرفهم بدون اذن أصحاب الارض فهل لاصحاب الملك رفع ذلك لهم كما يرفع بناء الغاصبين (أجاب) لملاك الارض تكليف من بنى فيها بدون اذنهم برفع بنائهم اذا لم تكن قيمته أكثر من قيمة الارض والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك حصة فى بيت ماتت عن اولادها القصر وعن زوج فسكن البيت الذى فيه الحصة المذكورة باقى الشركاء مدة سنين فهل يكون للايتام بعد بلوغهم مطالبة الشركاء باجرة حصتهم مدة يتمهم ووضع ايديهم عليها والانتفاع بها المدة المذكورة (أجاب) نعم للايتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل حصتهم على المعتمد والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض فيها ساقية غصبهما من المتعهد بالبلد وغرس فى الارض شجرا فشكى صاحب الارض للديوان فامر

شعبان ٢٨ سنة ١٢٦٥

بردهما لصاحبهما فردهما له فما حكم الشجر الذى غرسه الغاصب (أجاب) قال فى التنوير وشرحه ومن بنى اوغرس فى أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لو قيمة الساحة اكثر كما ان نقصت الارض به ومنه يعلم حكم الغرس فى الارض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له نخل يدفع ماله كل عام فتعدى عليه شيخ البلد واخذ النخل قهرا ونزعه من يده فهل لرب النخل اخذه منه لكونه نزعه منه بلا مسوغ شرعى وهل له محاسبته على قيمة ثمره كل عام من الاعوام الماضية حيث كان القدر معلوما (أجاب) اذا ثبت الملك فى النخل المذكور للرجل ولم يثبت عليه ما يمنعه من الدعوى به شرعا يقضى له به ويؤمر شيخ البلد برفع يده عنه وعليه ضمان ما استغله من الثمار مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك جانبا من النخل فى بلدة اخرى فوضع رجل اجنبى يده على النخل بدون مسوغ شرعى فهل اذا ثبت الحق فى النخل للميت وانتقاله لاولاده يكون لهم نزع النخل ممن هو تحت يده قهرا عنه (أجاب) يؤمر المتعدى المذكور برفع يده عن النخل حيث تحقق الملك فيه للمورث وانتقاله لورثته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فاستولى شيخ البلد على ذلك قهرا عنهم بدون وجه شرعى فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للورثة اخذ ما استولى عليه شيخ البلد من تركة الميت المذكور (اجاب) على شيخ البلد المذكور رده مع غصبه له كما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بنى فى ارض غيره بغير اذن وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض فهل يكون للبانى تملك الارض بقيمتها لكونه غاصبا لها او قيمة البناء اضعاف قيمتها (اجاب) اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض فيه غاصب انه يضمن لرب الارض قيمتها ولا يؤمر بالقلع على ما اختاره الكرخى وجرى عليه فى الدرر وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل بنى فى ارض غيره بغير اذنه زاعما انه بنى فى ارض نفسه محتجا بوثيقة فى يده مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت ذلك الغير ان الارض ملكه وصحح دعواه بها شرعا واقام البينة على ذلك يقضى له بها ويؤمر البانى فيها والحال هذه برفع بنائه وتسليم الارض لمدعيها حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء واذا كان بناء البانى من انقاض كانت فى الارض ملكا للمدعى يكون للمالك الاستيلاء عليها وليس للبانى اخذ شئ منها (أجاب) الاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف فاذا بنى شخص اوغرس فى ارض غيره بدون اذنه وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل لربه على ما جرى عليه فى الدرر وغيرها هذا اذا كان البناء بانقاض مملوكة للبانى اما لو كان بانقاض رب الارض يكون لربها اخذها مع ما فيهما من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى منتفعا به بعد الهدم ولا اجرة العمل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

رمضان ٢١ ١٢٦٥

ذى القعدة ١٤ ١٢٦٥

٢٣ ١٢٦٥

محرم ٢٠ ١٢٦٦

٣٠ ١٢٦٦

فاخذ

فاخذ عقارهما ونخلهما لنفسه قهرا عنهما واستمر مستوليا على ذلك الى ان مات فاستولت ورثته من بعده الى أن مات الشخصان المذكوران عن ورثة بالغين فارادوا انتزاع العقار والنخل من ورثة رب الدين وتضمينهم منافع العقار المغصوب وثمار النخل من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المغصوب غير مضمونة ولا تلزم أجرته تلك المدة وهل اذا أرادوا تضمينهم ثمار النخل وادعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكر ورثة رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قولهم بيمينهم في انكار دعوى ورثة الشخصين المذكورين وهل اذا كان هناك بينة تشهد بالظن والتخمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل

٢٢ ١٢٦٦ (اجاب) منافع المغصوب غير مضمونة عندنا فلا أجر على الغاصب الا ان يكون المغصوب وقفا أومال يتيم أو معدا للاستغلال وعليه ضمان ما تلف من الزوائد كالثمرة والقول قوله في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المالك دعواه الزيادة بالبينة العادلة بطريق شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باعها شيخ بلده في غيبته لرجل تاجر بثمن معلوم قبضه منه ثم باعها التاجر لثان وهلكت والآن رب الجاموسة يطالب شيخ البلد بها أو بقيمتها وهو يطلبها من الذى باعها له وهو المشترى الاول فهل لا يجاب لذلك واذا تحقق هلاكها يكون لرب الجاموسة

ربيع الاول ٦ ١٢٦٦ مطالبة شيخ البلد الغاصب بقيمتها أولا (أجاب) لرب الجاموسة تضمين شيخ البلد قيمة جاموسته التى تعدى عليها وهلكت وفى ردالمحتار من بيع الفضولى عن جامع الفصولين لوهلك المبيع قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشترى بطل العقد وان بعده لم يجز بالاجازة وللمالك تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويبرأ الآخر فلا يقدر على أن يضمنه ثم ان ضمن المشترى بطل البيع لان أخذ القيمة كأخذ العين وللمشترى أن يرجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضمونا عليه اى بان قبضه بلا اذن مالكه نفذ بيعه بضمانه وان كان قبضه امانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ بيعه بضمانه لان سبب ملكه تأخر عن عقده اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم ووضع المشترى يده عليها

ربيع الثانى مدة وهو يتعهدها ويصلحها ثم بعد ذلك أخذها شيخ البلد الذى هو البائع من أولاد المشترى وذبحها فى غيبة المشترى وباع لحمها مدعيا انها كانت تحت يد المشترى وديعة فقط فهل اذا حضر المشترى وأثبت المبيع منه بشهادة البينة واقراره بذلك مرارا يحكم عليه

٢٤ ١٢٦٦ بضمان قيمتها التى بيعت بها بعد الذبح (أجاب) على من تعدى على ملك غيره واستهلكه بغير وجه شرعى ضمانه لمالكه ببدله الشرعى وقت غصبه لا بما بيعت به بعد الذبح

جمادى الثانية والله تعالى اعلم (سئل) فى ايتام قصر لهم عقار ونخل استولى عليه رجل مدة من السنين ظلما وعدوانا وهو ينتفع بالعقار وثمار النخل فهل يكون للقصر الايتام بعد كمالهم

١٨ ١٢٦٦ اخذ عقارهم وبدل ما استهلكه واستغله من النخل وأجرة المثل للعقار (اجاب) على

رجب	سنة
١٨	١٢٦٦

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المغصوبة لمالكها وأجر المثل للعقار المذكور حيث تحقق التعدي والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة لهم بستان نخل آل اليهم بطريق الارث عن مورثهم أخذه منهم ذو شوكة واستولى عليه وتصرف فيه بغير اذنهم واجازتهم ولم يمكنهم دفعه عنه لشوكته فهل اذا مات ذو الشوكة وأثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يكون لهم نزعه ممن هو تحت يده (أجاب) يقضى على من استولى على ملك الغير تعديا برفع يده حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركة عن الغاصب والله تعالى (سئل) في دار لها حريم بجوارها مملوك لاهلها فهل اذا بنى فيه شخص غريب أجنبي تعديا يهدم بناؤه ولا عبرة بدعواه ان هذا الحريم من الجرن خصوصا وبين الحريم والجرن طريق مسلوك واسع للمارة (أجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البناء في الارض المملوكة لغيره تعديا ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عقار معد للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضا مالكه واستوفى منافعه مدة فهل يكون لمالكه مطالبته باجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل العقار المغصوب حيث كان معدا للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تسحب من بلده وترك في داره ثورا معدا للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله من غير اذن مدة طويلة وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصبا وتلزمه أجرة مثله وقيمته وقت غصبه (أجاب) اذا هلك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه قيمته يوم غصبه اجماعا ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بستانا مات عن ابن قاصر فوضع العم يده عليه بدون ولاية شرعية وصار يستغل ثمره في كل سنة لنفسه ويأخذ ما يحصل من ثمره ويشتري به أشياء لنفسه من طين وغيره فهل اذا بلغ القاصر وأخذ البستان من عمه يكون له محاسبته على ما أخذه من ثمره اذا كان أخذ شيئا منه وتصح به الدعوى حيث لم يكن العم وصيا ولا قيما على اليتيم مدة يتمه ولم يكن في عائلته واذا تعلل عليه بانه كان ينفق عليه في زمن الصغر وعلى البستان لا عبرة بتعلله ولا يكون ذلك مانعا له من أخذ حقه من عمه المذكور (أجاب) يضمن العم المذكور ما استهلكه في شؤنه من ثمر البستان المملوك لابن اخيه ولا عبرة بما تعلل به حيث كان الامر ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد في غيبته اتفقت مع رجل آخر وأخذا جميع ما أعجبهما من بيت سيدها من حلي وغيره ومكثت في بيت ذلك الرجل بعد ان طرد منه زوجته وأولاده وتصرف فيما أخذاه كل ذلك بغير اذن ولا رضا من السيد فهل يكون ضامنا لما أتلفه من ملك ذلك الرجل (أجاب) اذا ثبت تعدي الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيد أم الولد المذكورة وجب عليه رده لو كان قائما وضمان بدله لو غير قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر معدة للضمان والاستئجار فجاء اليه رجل ملاح واستأجر المركب المذكورة من ربها

شعبان	
٣	١٢٦٦

شوال	
٦	١٢٦٦

ذي القعدة	
١٧	١٢٦٦
٢٤	١٢٦٦

ذي الحجة	
٢٧	١٢٦٦

محرم سنه

باجرة معلومة ثم فى اثناء المدة جاء الى المستاجر المذكور رجل آخر وتعدى عليه وغصب المركب المذكورة منه بغير اذن ولا مشاورة من ربها مدة طويلة متعللا ذلك الغاصب المذكور بان لزوجته مبلغا من الدراهم على رب المركب المذكورة فهل اذا ثبت تعديه وغصبه للمركب المذكورة بدون اذن من ربها واتلف شيئا منها مدة الغصب يكون ملزوما بضمان ما أتلفه وأيضا يلزمه أجرة مثلها حيث كانت المركب معدة للضمان والاستئجار ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) على الغاصب ضمان ما تلف بيده من

٢٠ ١٢٦٧

المغصوب ومنافع الغصب غير مضمونة الا أن يكون المغصوب وقفا أو مال يتيم أو معدا للاستغلال فيجب أجر المثل على اختيار المتاخرين والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالارث الشرعى عن أمها استولى عليه رجل بدون اذنها ومن غير ولاية شرعية وهى غائبة ثم ماتت فى غيبتها المذكورة فحضر وارثها وطلب منه المقدار المذكور فادعى انه دفعه لها قبل موتها فهل اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية ولم يثبت انه وكيل ونائب عنها فى ذلك بوجه شرعى لا يصدق فى ذلك ويؤمر بدفعه لوارثها (اجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال واستولى الرجل المذكور على مال

٢٠ ١٢٦٧

المرأة تعديا لا يقبل قوله بيمينه فى الدفع لها حال حياتها ويقضى عليه بالدفع لوارثها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا أخذ ما خصه من العقار والمحاسبة على أجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا اخذ ما خصه من غير ذلك من الدواب وغيرها واذا تصرف الاخ فى نصيب باقى الورثة بدون اذنهم واجازتهم وبدون ولاية شرعية لا يكون نافذا عليهم (أجاب) للقاصر بعد بلوغه

٢٣ ١٢٦٧

رشيدا أخذ ما يخصه من تركة مورثه وعلى من استولى على نصيبه فى العقار حال صغره واستعمله اجرة المثل مدة استيلائه واستعماله على ما أفتى به العلامة الرملى والتمرتاشى الحاقا لمال اليتيم بالوقف وتصرف الاخ المذكور فى نصيب باقى الورثة بدون ولاية شرعية غير نافذ والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ساكن فى بيته وله قطعة من بيته المذكور واضع فيها التبن وبجواره بيت لرجل آخر فمات هذا الرجل الآخر عن البيت المذكور وليس له وارث أصلا فجاء رجل واستولى على هذا البيت وأخذه من غير حق وادعى ان هذه القطعة من بيت الميت المذكور من غير بينة تشهد له بذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) اذا مات شخص لا عن وارث فجميع ما تركه يوضع فى بيت

٢٤ ١٢٦٧

المال فترفع يد الرجل المذكور عن البيت ولا تسمع دعواه بما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراعة وفيها ساقية وأشجار له من صنط وتوت واثل وغير ذلك تعدى عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من الساقية والاشجار فهدم الساقية وباع بعض الاشجار وتصرف فيه المشترى والبعض

صحيفة	سنة
١٠	١٢٦٧
١٢	١٢٦٧
ربيع الاول ١٥	١٢٦٧
جمادى الثانية ٢٩	١٢٦٧

الآخر صنع منه مراكب وغيرها وبعد مدة تسع سنين غرس الشيخ المذكور بها أشجارا ونخلا بغير اذن المالك وللمالك قطعة ارض أخرى بنى فيها برج حمام وغرس فيها أشجارا بغير اذنه ورضاه والغرس جميعه والبناء والمالك غائب عن البلدة وبعد الغرس بسنة حضر المالك وأراد أن يضمنه قيمة جميع الاشجار والساقية التى هدمها ووردمها فأنكر الشيخ المذكور بعض الشجر واقر بالبعض الآخر فهل اذا اقام بينة تشهد له بما ادعاه من جميع الاشجار وان تصرفه فيها بغير وجه شرعى بل على وجه التعدى والغصب يضمن الشيخ المذكور قيمة الاشجار والساقية التى هدمها وردمها يوم التعدى وهل يجبر على قلع الاشجار والنخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب) على الغاصب ضمان ما اتلفه وتفريغ الارض لمالكها بهدم ما بناه وقلع ما غرسه فيها حيث لا مانع وتحقق الغصب والتعدى بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل سكن دارا مملوكة لغائب بغير اذن المالك وبغير عقد اجارة وتسمية اجرة ثم بعد مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجاب لذلك وهل اذا احدث الساكن فى تلك الدار بناء بغير اذن المالك ودفع شيئا من ماله فى مقابلة ذلك واراد الساكن الرجوع على المالك بما دفعه لا يجاب لذلك واذا قام بعدم اجابته هل له هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع الغصب استوفاها او عطلها غير مضمونة الا فى ثلاث فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المغصوب وقفا للسكنى اوالاستغلال او مال يتيم او معدا للاستغلال بان بناه لذلك او اشتراه لذلك ومن بنى او غرس فى ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لو قيمة الساحة اكثر وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه اى مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنة قاصر وله ارض زراعة مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها رجل وصار يزرعها مدة وقد اتلف بعض الاشجار واتلف الساقية باستعماله وغرس فى الارض بعض اشجار فلما بلغ ابن الميت وطلب رفع يده عنها وضمان ما اتلفه مما ذكر اعترف بانها حوايجه واخبر انه وضع يده عليها بامر شيخ القرية ودفع عليها مغارم ويريد مطالبة ابن الميت بذلك فهل لا يلزم ابن الميت دفع شئ من ذلك وترفع يد المستولى عنها ويغرم قيمة ما تعدى عليه واتلفه من الاشجار والساقية ويؤمر برفع غراسه (اجاب) على المتعدى ضمان ما اتلفه ولا مطالبة على ابن الميت بما ادعى واضع اليد على الارض دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجتيه وعن اولاد قصر وعن ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من المواشى وغيرها فاخذ صهره بقرة للانتفاع بلبنها وحصانا لركوبه بعد موته فهل يكون للورثة اليتيمة بهما ان كانا قائمين وبقيمتهما ان كانا هالكين وذا ادعى هو او غيره على الميت بدين وانكرا الورثة ذلك لا بد من ثبوته على يد الحاكم الشرعى بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذكور

على

رجب سنة

على شيء من اعيان تركة المتوفى بدون وجه شرعي امر برده لمستحقه ان كان قائما وببدله ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه دينا على الميت بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة زوجة وولده امنه فاستولى شيخ البلد على تلك الدار قوة واقتدارا ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر لتزور ولدها ولها دار تخصها فيها بعض غلال لها وامتعة فاخذ الدار شيخ البلد واخذ ما فيها من الغلال والامتعة وهناك بينة تشهد بذلك كله فهل يكون للورثة انتزاع دار مورثهم من شيخ البلد ومن أسكنه فيها ويكون لتلك المراة انتزاع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع بجميع ما اخذه منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (أجاب) للورثة انتزاع دار

٣ ١٢٦٧

مورثهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حيث تعدى عليها واخذها بطريق الغصب ويؤمر أيضا برد ما استولى عليه من امتعة الزوجة الخاصة بها ودارها المملوكة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا تعدى عليه رجل آخر ذو شوكة وغصبه منه واستولى عليه ووضع يده على المكان جبرا على المالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا

رمضان ١٩ ١٢٦٧

(اجاب) نعم على الغاصب المذكور ضمان ما أتلفه أو تلف مما غصبه من الاعيان المذكورة بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من مسجد وبنى فيها طاحونة ليطحن عليها الماثلة فقط ومات عن وارث فاشترى وارثه قطعة ارض بجانبها وبناها بيتا وجعل سقفه مركبا على الطاحونة منفصلا من الادنى ومتصلا بالاعلى وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناؤه ومنافعه ولم يكن صالحا للسكنى والاسكان فكمل المشتري بناءه من ماله ثم ان البائع المذكور آجر الطاحونة للناس وأعدها للاستغلال والطحن عليها ليلا ونهارا فبسبب ذلك حصل للبيت المذكور تخلخل وانشقاق وتصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما يخشى من تزايد الضرر بسبب ادارة الطاحونة ليلا ونهارا وربما يخشى من اتلاف البيت أو سقوطه فهل يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت وناظر المسجد برفع الطاحونة

شوال ١١ ١٢٦٧

الموضوعة بغير حق وضم أرضها الى المسجد (اجاب) ترفع يد وارث الغاصب لارض المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضمونه ان المرحوم خورشيد باشا مدير الدقهلية سابقا كان نصب ما بطرفه وكيلا على نواحي عهدة حسين افندي وبعد وفاته نصب وكيل دائرة المتوفى على وكيل عهدته بانه كدس اقطانه في ولاب تعلق المرحوم مدة حياته وطالبه باجرة ذلك الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم له مشافهة وشهد ناظر الشون تعلق المرحوم ولما سئل منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صار استجواب أولاد المتوفى أفادوا انه من حيث صار التصديق من ناظر الشون على ذلك فهم قابلون امر والدهم في

شهر	سنة	يوم
ذى القعدة	١٢١٧	٣٠
ذى الحجة	١٢٦٧	١
	١٢٦٧	١٩
ربيع الاول	١٢٦٨	٤

كبس القطن بدون أجرة وحيث ان التركة مستغرقة الديون فمقتضى الافادة عن الحكم الشرعى فى تصديق أولاده هل يجوز له شرعا أم كيف فلزم تحرير هذا نؤمل الافادة لجرى اللازم (اجاب) لامطالبة على الوكيل المذكور باجرة ما كبسه من القطن فى دولاب موكله ولو بدون اذن الموكل حيث لم يكن الدولاب معدا للاستغلال والمعد للاستغلال هو ما بناه صاحبه لذلك أو اشتراه لذلك قيل اوآجره ثلاث سنين على الولاء ولا يصير معدا باعداد البائع بانسبة للمشترى ويشترط علم المستعمل بكونه معدا للاستغلال حتى يجب عليه الاجر كما فى الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراعة اميرية مرهونة بيد امرأة على مبلغ من الدراهم وجدها الراهن فى سنة من السنين بعد نزول الماء شراقى وخالية من الزرع والرى فرواها وزرعها لنفسه ببذره وبعد بدو صلاحه تعدت عليه تلك المرأة وأخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما أخذته حيث أخذت قدرا تصح به الدعوى ويكون الزرع لزارعه واذا تعللت بان الارض تحت يدها بالرهن لاعبرة بتعللها (اجاب) على المرأة المذكورة ضمان ما تعدت عليه واستهلكته من مال الغير حيث ثبت التعدى بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى طاحونة وحانوت وربع مشتمل على مساكن مشتركة بين جماعة اثلاثا على الشيوع فى ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشراء فاتفقوا على ان يختص كل جماعة منهم بشئ من ذلك العقار مهاياة على سبيل التعديل فى نظير حصته فاختص الجماعة الوارثون بالربع وتساووا على ذلك ومضى عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا بالربع مهاياة اقروا واعترفوا الرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فاراد ذلك الغاصب نقض المهاياة ومحاسبة باقى الشركاء على اجرة ما بايديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم عمروا ما بايديهم باذن الباقى فهل ليس لذلك الغاصب اجرة ما مضى للعقار المشترك حيث صار الحق له الآن باقرار من كان واضعا يده على نصيبه بالمهاياة (أجاب) ليس للغاصب المذكور مطالبة باقى الشركاء باجرة ما استعملوه من المشترك فيما مضى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا خربة خالية من البناء غصبها منه آخر وبناها دارا لنفسه من مدة عشرة سنين وزيادة والآن يريد رب الارض نزعها من البانى واخذها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحقق ماذكر بالطريق الشرعى لايجاب رب الارض لذلك وعلى البانى دفع قيمة الارض لربها وماذا يكون الحكم (اجاب) اذا غصب أرضا وبنى فيها وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب قيمة الارض على قول الكرخى قال فى النهاية وهو أوفق لمسائل الباب والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراع زرعها ذرة فبعد بدو الزرع وصلاحه حصل له زعل فخرج من البلد فوضع شيخ البلد يده على الذرة واخذه والحال ان الرجل خالص من جميع المطاليب من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد لبلده ثانيا يكون

ربيع الاول سنة

له مطالبة شيخ البلد المذكور بمثله الشرعي لكونه مثليا حيث اخذ قدرا تصح به الدعوى
اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) على شيخ البلد المذكور دفع بدل ما ثبت
استيلاؤه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك جملين معدين للاستغلال للعمل عليهما بالاجرة فغصبهما رجل واستعملهما تعديا مدة
من الاشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجملين محاسبة المستولى عليهما باجرة
المثل مدة استعماله حيث كانا معدين للاستغلال (أجاب) نعم يكون لرب الجملين
المذكورين المطالبة باجرة مثلهما حيث كانا معدين للاستغلال على ما نقله في رد المحتار
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لتشغيل القصب موضوعة
بحانوت وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليها مدعيا ان له دينا على الميت ثم مات الشيخ
المذكور عن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للديوان فصدر امر منه لشيخ الطائفة بفتح
الحانوت المذكورة وتسليمها خالية للناظر ففتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذكورة
بمحلين آخرين من جملة اماكن الوقف فلما بلغ القصر المذكورون ووجدوا الحانوت
التى كان ساكنا فيها والدهم مفتوحة سالوا شيخ الطائفة عن عدة والدهم وطلبوا تسليمها
اليهم فامتنع من ذلك وطلب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والآن ادعى ناظر الوقف
على بنت الشيخ الاول بان العدة المذكورة ملك لوالدها وطلب اجرة المحلين المذكورين
منها فانكرت جريان العدة المذكورة في ملكها واعترفت بانها ملك لابى القصر وانه لا
حق لها ولا لوالدها فيها فلما منع الناظر عنها من جهة الحاكم الشرعي ادعى الناظر
المذكور على رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لتشغيل القصب تلقاها هو واخوته
عن ابيهم وبانها موضوعة بمحلين من جملة الموقوف عليه مدة سنين وان اجرة تلك المدة
تلزمهم بسبب ان العدة المذكورة موضوعة في المحلين المذكورين المدة المذكورة فهل
لا يحكم بوجوب اجر مثل المحلين المذكورين على ورثة الميت الاول المذكورين والحال
هذه خصوصا وقد اقر الناظر المذكور بين يدى الحاكم الشرعي بانه لا يعلم من الواضع
لتلك العدة المذكورة بالمحلين المذكورين (أجاب) حيث لم يثبت استيلاء ورثة الميت
المذكور على تلك الاماكن بعدة مورثهم لا يكون للناظر مطالبتهم بشيء من الاجرة
وترفع يد المستولى على العدة الموروثة لهم ومطالبة الناظر باجرة المثل على من تعدى على
الوقف واستعمله بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار تهدمت
ابنيتها فاستولى عليها جاره غصبا وادخلها في بنائه وحفر أرضها فهل يجب على الغاصب
نقض ابنيته حيث لم تكن قيمة البناء اكثر ويلزمه تسوية ما حفره منها (أجاب) على
الغاصب رد المغصوب فيؤمر الغاصب المذكور بتسليم تلك الدار لمالكها والحال هذه
حيث لا مانع وصرحوا بان صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق
القلع اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

١٤ ١٢٦٨
جمادى الاولى ٢١ ١٢٦٨
٢٢ ١٢٦٨
جمادى الثانية ٦ ١٢٦٨

جمادى الثانية سنة
١٤ ١٢٦٨
رمضان
٢ ١٢٦٨
شوال
٩ ١٢٦٨
١٧ ١٢٦٨
ذى القعدة
٢٨ ١٢٦٨
ذى الحجة
١٨ ١٢٦٨

المغصوب بعمله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وغراس فيها وساقية
غاب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليها رجل وغصبها من نائب الغائب فهل اذا
حضر الغائب ووجد الغاصب قد قطع شيئا من الغراس وباع الآلات واستهلك ثمنها وأثمار
الأشجار ومصالح الساقية فهل يكون له تضمين قيمة ما استهلكه من ذلك ورفع يده عن الساقية
حيث كان معترفا بذلك (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل غصب زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه تعديا وأضافه لزرعه
فهل والحالة هذه يكون على الغاصب ضمان ما غصبه لربه ويلزمه رده للمغصوب منه
(أجاب) يؤمر الغاصب برد ما غصبه من مالكه ويجبر على رده له بعد تحقق غصبه بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه تعدى
عليه رجل آخر وأخذ أخشابها وأبوابها قهرا في غيبته عنه بدون وجه شرعي فهل
والحالة هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتعدي على تسليم ما أخذه من الأخشاب
والأبواب للمالك المذكور قهرا عنه (أجاب) على الغاصب رد ما غصبه ان كان قائما
وضمان بدله ان كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له نخل
وعقار عن مورثه وضع شيخ البلد يده على العقار والنخل بغير وجه شرعي في غيبة الابن
القاصر عن البلد فهل اذا حضر القاصر الى البلد بعد ان بلغ رشيدا يكون له أخذ العقار
والنخل من يد شيخ البلد المذكور وله محاسبة الشيخ المذكور على ما استغله من الثمرة مدة
استيلائه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيدا
أخذ النخل والعقار الآيل اليه بالارث ويقضى له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه
الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد اجارة أجرة المثل مدة استيلائه
وثمن ما استهلكه من ثمرة نخل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن
غائب وعن بنت ابن حاضرة وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحالة هذه يكون ما تركه
الميت لابنه خاصة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه واذا تصرفت البنت في بيع بعض
الأخشاب وغيرها من التركة في غيبة ابن الميت بدون وجه شرعي يكون له محاسبتها على
ثمن ما باعته من تركة أبيه (اجاب) لابن المتوفى المذكور مطالبة بنت أخيه بما
استولت عليه من تركة أبيه وضمان ما استهلكته منها لاختصاصه بكل التركة
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أحجارا وأنقاضا اشتراها بثمن معلوم من
الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليها رجل ونقلها غصبا وتعديا ومالكها محبوس فلما
خرج من الحبس طلب من الغاصب ردها اليه أو دفع قيمتها وادعى عليه بذلك فهل اذا
اعترف المدعى عليه بأخذها ونقلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها ان تلفت أو ردها
بعينها ان كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المغصوب ان كان قائما وضمان بدله
ان كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا مهدوما ثابتا

ملكه

ذي القعدة سنة

مملكه له فبناه آخر وهدم جدرانه التي كانت باقية فيه وبناه بغير اذنه ورضاه وقد منعه من البناء حيث علم فلم يمتنع بل تمم بناءه تعديا من غير شبهة فهل والحال هذه اذا ثبت تعدي الباني وثبت انه بانٍ على ملك مالكه يكون له الزام الباني بنقض بنائه وتسوية الارض كما كانت (أجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بنائه اذا كانت قيمة الارض اكثر مما احدثه عليها وما هدمه الغاصب من بناء المالك عليه ضمانه فان اعاده مثل الاول أو أجود منه برئ كما في رد المحتار من الغصب فيكون للمالك أخذ ما بناه الغاصب من الجدران في هذه الحالة والزائد على بناء المالك يكلف الغاصب نقضه ما لم يتملكه المالك بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى بيتا مشيدا وبجواره أرض تزرع مملوكة لشخص آخر فادعى مالك الارض على صاحب البيت بانه أخذ قطعة من تلك الارض وأدخلها في ارض البيت وبنى فيها فهل على فرض ثبوت ذلك يتملك صاحب البيت تلك القطعة من مالكها بقيمتها بمعرفة أهل الخبرة ولا يؤمر برفع بنائه منها اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض (اجاب) قال في التنوير ومن بنى أو غرس في ارض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرد أي وأمر برد الارض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بمنح الغفار هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة ويأخذها ذكره في النهاية اهـ وهذا التفصيل ذكره الكرخي في بعض كتبه وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر أيضا حيث جعل محل القلع اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء والغرس فلا ينقطع حق المالك اما اذا كانت قيمتها اكثر فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة كما في حواشي الدر المختار وقال حافظ الدين في الكنز ولو غرس أو بنى في ارض الغير قلعا وردت أي قلع البناء والغرس وردت الارض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء فان كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب أن يضمن له قيمة الساحة فيأخذها ذكره في النهاية اهـ فعلى ما ذكره هؤلاء الائمة اذا كانت قيمة البناء الذي احدث في أرض الغير اكثر من قيمة الارض كما هو مذكور بالسؤال وأراد صاحب البناء دفع قيمة الارض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنائه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض طلبها منه آخر لينتفع ببناء فيها للخبز فامتنع من ذلك فاحضره ذو شوكة بالبلد واكرهه على أن يأذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك أراد الرجوع في أرضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (أجاب) نعم له الرجوع فيما هو مملوك له والحال ما ذكر حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك عارية وللمعير الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وأطيانا ومنزلا وله أولاد عم عصبة فوضع يده على ما ذكر رجل اجنبي ذو قوة وأحب

١٨	١٢٦٨
ذي الحجة	
٢٤	١٢٦٨
محرم	
١٣	١٢٦٩

محرم سنه

أولاد العم أن يأخذوه فمنعهم الرجل المذكور ولم يرض أن يعطيهم ما تركه ابن عمهم والحال أنه لم يكن له وارث غيرهم ولم يكن لمن وضع اليد على المتوفى دين فهل لأولاد العم ما تركه ابن عمهم (أجاب) لابناء العم العصبة أخذ ما تركه مورثهم من النخل والمنزل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للمتوفى وارث سواهم والحق في الاطيان الاميرية لمن يمكنه الحاكم منها والله تعالى أعلم

٢٣ ١٢٦٩

(سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن أخته شقيقته وعن عاصب ثم ماتت الاخت المذكورة عن أولادها الذكور فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في غيبة الورثة وأخذ منها أسباطا وأخشابا بغير إذنهم فهل يكون لهم رفع يده عنها وتضمينه ما أخذه وما أتلفه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينة الشرعية (أجاب) يؤمر الغاصب برفع يده عن المغصوب القائم وعليه ضمان ما أتلفه منه والله تعالى أعلم

٢٤ ١٢٦٩

(سئل) في رجل اشترى أرضا من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائع مستند على حجة مجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الارض المذكورة جعل لها حجة وضمنها حدودا لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة وجعل المشتري المذكور الحدود تعدى على أرض الجار المتعلقة بالوقف والملك وادخل منها اثني عشر فدانا في الحجة من ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وفدانان من الوقف وأربعة من الملك وضع يده عليها فما حكم الله في هذه الحادثة فهل شراؤه فاسد وترجع الارض لصاحبها وما الحكم في البناء والشجر اللذين احدثهما فيها المشتري المذكور (أجاب) يفسد البيع لجهالة المبيع وترفع يد الغاصب المتعدي ويؤمر بتسليم الارض المملوكة لربها والارض الموقوفة لناظرها الشرعي ويقلع ما أحدثه فيهما من البناء والشجر بغير حق إذا لم يضر رفعهما بالارض والله تعالى أعلم

صفر ١٨ ١٢٦٩

(سئل) في رجل يملك قطعة أرض مزروعة محدودة بموجب حجة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالمحكمة وله جار يملك قطعة أرض محدودة بحجة شرعية مسجلة بهذه المحكمة أيضا فجار عليه وغصب منه قطعة أراد أن يدخلها في أرضه بزعم أنها من ضمن حجته فعارضه صاحب الارض المغصوبة بأن هذه القطعة من ضمن حجته لا من ضمن حجة الغاصب وتنازعا في الحدود حتى رفعت القضية لحاكم شرعي يفصل بينهما في الحدود وبموجب حجة كل منهما فهل يسوغ للحاكم الشرعي أن يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود ويعطي كل أحد حقه بمقتضى حدود حجته ولا يكون للقاضي أن يطلب البينة المذكورة في الحجج لان الدعوى من كل في شأن الحدود فقط وهي موضحة بالحجج فاذا لا حاجة لحضور الشهود (أجاب) يؤمر الغاصب برد ما غصبه لمالكه بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرملي وغيره بأنه لا يعتمد على الصكوك والكواغد ولا يقضى بها بدون إثبات مضمونها والله تعالى أعلم

ربيع الاول ١٣ ١٢٦٩

(سئل) في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل أجنبي وأخذها منه

ربيع الثانى سنة

بالجبر عليه مع بعض أمتعة له فيها ثم بعد ثلاث سنين مات الغاصب عن وارث فهل لرب الدار اخذها واخذ الامتعة حيث كانت موجودة ويجبر الوارث على تسليمها لربها حيث كان الحق ثابتا له فيها بالبينة الشرعية (اجاب) تؤمر ورثة الغاصب برد العين المغصوبة لمالكها بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم

١١ — ١٢٦٩

(سئل) فى رجل استولى على قطعة ارض بها بناء قائم فازال مافيها من البناء وحوط عليها بالبناء ومنع صاحبها منها ظلما وكلما يريد أن يترافع معه على يد قاض يتحايل ويطلب الامهال والآن قد توفى ذلك الرجل فهل لصاحب الارض اذا ثبت بالطريق الشرعى استحقاقه تلك الارض وما كان فيها من البناء ان يأخذ ارضه ويطالب بقيمة البناء الذى تعدى بازالته من التركة لاسيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بينة تشهد بذلك (أجاب) على المتعدى ضمان ما اتلفه تعديا فى تركته وعلى وارثه رد ما غصبه لربه حيث لا مانع والله تعالى اعلم

٢٢ — ١٢٦٩

(سئل) فى رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه بالاكراه وبناها واستمر واضعا يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزعها منه لكونه ذا شوكة فهل اذا زال الاكراه بموت المكره يكون لمالك الدار اخذها واستردادها من ورثة المكره حيث ثبت الملك له فيها بالوجه الشرعى وما الحكم فى البناء الذى فيها (أجاب) اذا غصب شخص أرضا وبنى فيها وثبت ذلك شرعا ينظر فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون لرب الارض اخذ ارضه ودفع قيمة البناء لربه وان كانت قيمة البناء اكثر يكون على رب البناء قيمة الارض لربها على ما افتى به المتأخرون والله تعالى أعلم

٢٣ — ١٢٦٩

(سئل) فى رجل يملك قطعة ارض تلقاها عن أبيه وجده من قديم الزمان تعدى عليه شيخ البلد واخذها منه بدون وجه شرعى من مدة ست سنين فهل اذا كان الملك ثابتا لرب الارض فيها بالبينة الشرعية يكون له نزعها ممن وضع يده عليها تعديا ولا تكلف البينة السؤال عن تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها بل تكتفى شهادتها باصل الملك لربها (أجاب) اذا ثبت الملك فى تلك الارض للرجل المذكور ولم يوجد ما يفيد زوال ملكه عنها يؤمر شيخ البلد المتعدى عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له الملك فيها ولا يكلف الشاهد ببيان تاريخ التعدى والله تعالى اعلم

٣٠ — ١٢٦٩

(سئل) فى رجل له أرض زراعة أميرية غرس بها اشجارا وبنى اماكن وسواقى وغير ذلك ومكث مدة مديدة وسنين عديدة وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الاموال للجهة الميرى فجاء رجل ووضع يده على الارض المذكورة وقلع ما فيها من الاشجار وهدم بعض البناء واتلف السواقى بالهدم والردم وأخذ آلاتها وكل ذلك فعله بدون اذن صاحب الارض المالك للبناء والغراس وبدون اطلاعه ورضاه فهل يلزمه قيمة ما اتلفه واذا مات تؤخذ من تركته (اجاب) على المتعدى ضمان ما اتلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته اذا مات حيث أثبت مدعى ذلك دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم

جمادى الاولى ٤ — ١٢٦٩

(سئل) فى طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

شعبان	سنة
١٨	١٢٦٩
رمضان	
٩	١٢٦٩
ذي الحجة	
١٦	١٢٦٩
٢٩	١٢٦٩
محرم	
١٤	١٢٧٠
٢٦	١٢٧٠

أخو بعض الشركاء على حصة احدهم وباعها لرجلين بدون اذن المالك واجازته
فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا عدتها وردا المالك البيع وحكم برد المبيع لربه
فهل اذا تحقق تعديهما واتلافهما العدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين
تضمين المتعدى لما اتلفه من العدة المذكورة بطريق التعدى (اجاب) نعم يكون
للمالك تضمين المتعدى ما اتلفه بعد تحقق التعدى بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل يملك منزلا وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومسطاح لها لرجل بثمن معلوم
وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر بثمن معلوم فتعدى مالك الطاحونة لكونه ذا شوكة واخذ
قطعة من حوش المنزل وادخلها فى الطاحونة وقطعة جعلها دار دواب ووضع يده عليهما
ثلاث سنين فهل اذا اثبت مالك المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعهما من واضع
اليد ولا يسقط حقه منهما بمضى تلك المدة (أجاب) يؤمر المتعدى برد ما استولى عليه
لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على
قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبنى فوق ذلك بناء
لنفسه من ماله وذلك كله فى غيبة الجار المالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور
لرجل بثمن معلوم بعد ان أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدى عليه الجار وأمره
بالمنازعة مع الجار فى رفع يده عما تعدى عليه وامتثل المشترى لذلك فهل اذا ثبت تعدى
الجار المذكور بالوجه الشرعي يؤمر الجار المتعدى برفع ما تعدى عليه (اجاب) يؤمر المتعدى
المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) فى قاصرة تملك بيتا بطريق الميراث عن ابيها سكنه زوج امها بغير وجه شرعي
ولا عقد اجارة مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجرة المثل من زوج امها المذكور فهل
لها طلب اجرة المثل (اجاب) على من استولى على عقار اليتيم وسكنه اجر مثله مدة استيلائه
عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له سمسم مزروع فى أرضه بعد اصلاحه وأراد قلعه
فسابقه البحر وغرق فطلب من جماعة الاعانة فى اخراجه وأن يدفع لهم أجرة عملهم
فامتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لانفسهم بدون تمليكه فهل اذا لم يتركه ولم
يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمه لهم أجرة والحال هذه (اجاب) لرب السمسم
المذكور نزعه ممن هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه وجده من قديم
الزمان تعدى رجل أجنبي وأخذ قطعة منها فى غيبة المالك وبنى فيها بناء لنفسه فى غيبته
بغير اذنه ورضاه فهل اذا حضر الغائب وأثبت الملك فيها بالوجه الشرعي يكون له نزع
ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) ترفع يد الغاصب لارض الغير بعد ثبوت
الغصب بالوجه الشرعي اذا لم تكن قيمة بناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الارض المغصوبة
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له ابنان فى عياله ومعيشته أخذا مواشى وأمتعة ملكا

لابيهما

ربيع الثاني سنة

لابيهما وانفردا بهما في معيشة وحدهما تعديا فصار الاب يطالبهما بما اخذاه في حال حياته تعديا الى أن مات الاب عنهما وعن ورثة فهل اذا أثبت باقي الورثة ان أخذ المواشي وغيرها من الاعيان التي أخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الاب تقسم على جميع الورثة وليس للابنين المذكورين الاختصاص بها دون باقي الورثة بدون مخصص حيث كان الملك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركة عن المتوفى المذكور بين ورثته بالفريضة الشرعية حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه تعدى رجل أجنبي ووضع يده عليه في غيبة الوارث في بلدة أخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينازعه في شأنه تلك المدة الى الآن وهو يجحد حقه جحدا كليا فهل اذا أثبت الوارث الملك فيه له عن أبيه بالبينة الشرعية يكون له نزعه من واضع اليد عليه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا أثبت الوارث دعواه الملك بالوجه الشرعي يقضى له بالنخل حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سكن بيتا معدا للايجار مدة من غير استئجار من أربابه فهل لهم مطالبته باجرة المثل (أجاب) منافع المغصوب لاتضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال فعلى الساكن الاجنبي أجرة مثل العقار المذكور ان كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في شيخ بلد غصب دارا من آخر بالقهر والغلبة عنه ثم بعد ست سنين مات المالك عن ابن قاصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون للقاصر بعد بلوغه أخذ الدار من ذي الشوكة الغاصب لها حيث ثبت الملك له فيها عن ابيه (أجاب) تزال يد العدوان وترد الدار لمالكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بعد وفاة أبيه اشترى هو واخته وزوجة ابيه من خالص ملكهم جاموسة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل مايخصه فيها لاخته وصرف ثمنه على نفسه ثم بعد موته تغلب عم الميت على المرأتين واخذ منهما الجاموسة مدعيا بانها شركة له مع اخيه ابي الميت المذكور فطلبتاه مرارا لدى حاكم شرعي فامتنع من الاجابة واشهدتا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الجاموسة لاجنبي واقبضه اياها فهلكت عنده فهل اذا كان الامر كما ذكر ولم يثبت للعم فيها استحقاق بالبينة تكون مضمونة عليه (أجاب) اذا ثبت اختصاص المرأتين المذكورتين بالجاموسة بالوجه الشرعي وباع نصفها العم المذكور لآخر تعديا بدون اذنهما وسلمها اليه وهلكت عند المشتري يكون لهما تضمين البائع قيمتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بحضرة بينة ثم بعد ذلك تعدى رجل على الارض المشتراة واراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبينة الشرعية من البائع وثبت التعدي من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعها منه ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (أجاب) يؤمر المتعدي برفع يده عن ملك

٢٣	١٢٧٠
جمادى الاولى	
٧	١٢٧٠
١٧	١٢٧٠
جمادى الثانية	
٨	١٢٧٠
٢٤	١٢٧٠
٢٧	١٢٧٠

رجب	سنة
٩	١٢٧٠

الغير بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء من البائع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين وبنتين وترك دارا وبعض مواش فاخذ احد الابنين نصيبه من ذلك وبقي نصيب البنتين والزوجة تحت يد الابن الآخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن ورثة فارادت البنتان اخذ نصيبهما من تركة ابيهما فمنعهم الورثة متعللين بان ما كان من تركة والدهما قد استهلكه مورثهم وجدد غيره فهل للبنتين المذكورتين اخذ نصيبهما من تركة ابيهما بعد تحقق المتروك بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور وحيث كان ما تركه الميت الثاني اصله ما تركه الميت الاول (أجاب) للبنتين المذكورتين اخذ ما يخصهما من تركة ابيهما ممن هو واضع يده عليه اذا كان قائما او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبنى فيها امكانا لنفسه وصرف على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصار واضعا يده عليها مدة من السنين واراد مالك الارض الآن تكليفه برفع بنائه ونزعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحقق ما ذكر بالطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض لربها (أجاب) من بنى في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالارض وان اضر فلرب الارض ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فللباني ان يتملك الارض بقيمتها جبرا على صاحب الارض اذا الضرر الاشد يزال بالاخف على ما اختاره المتاخرون وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معه وظيفة قبانة مات عن ولده فانحلت الوظيفة فقرر الحاكم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة والميت فيها عدة قبانة فاراد الرجل المقرر اخذ عدة القبانة زعما منه ان ذلك من جملة ما قرر فيه والحال ان العدة المذكورة ملك المتوفى تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للمتوفى المذكور يكون لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للمقرر في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الشراء اخذها منه شيخ بلده بطريق الغصب بالقهر والغلبة وحجزه في محل حكومته فلم يتخلص منه الا بدفع حجج الدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصبا من غير صيغة بيع ولا اسقاط فهل والحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلد قهرا عنه حيث ثبت الغصب بالبينة الشرعية (اجاب) ترفع يد المتعدي على ملك الغير بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك لواضع اليد الآن في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وبعض العقار

شعبان	
٣	١٢٧٠
١٥	١٢٧٠

رمضان	
١٠	١٢٧٠

معد

شوال سنة

معد للاستغلال كدار وطاحونة فاقتسم الورثة التركة فوضع احد الذكور يده على نصيب أخته فى غيبتها وصار يستغل اجرة ما هو معد للاستغلال من العقار مدة من السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الآن وطلبت اخذ نصيبها الذى خصها بالفريضة الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تجاب لذلك شرعا ويكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (أجاب) نعم يؤمر الاخ المذكور بتسليم حصة اخته من العقار المعد للاستغلال حيث استولى عليها وآجرها بدون اذنها ويكون لها محاسبته على ما استغله من اجرتها والحال هذه على ما حرره فى تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجره آخر على حمل بضاعة وتوصيلها لشركائه فى بلد مخصوص وجماعة آخرون استاجرهم أناس آخرون على حمل بضاعتهم وتوصيلها لشركائهم فى تلك البلد ثم بعد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان تكون اجرة كل حمل من مجموع الاحمال التى استؤجروا هم والرجل المذكور على حملها قدرا معلوما من الدراهم وأنه بعد خصم المصاريف ووصول البضاعة الى ربها يكون جميع ما فاض من الاجرة مرابعة الربع للرجل المذكور لكون بضاعته التى استؤجر لها خمسة احمال والثلاثة الارباع للجماعة الآخرين لكون البضاعة التى استؤجروا لها خمسة عشر حملا وانزلوا جميع ذلك فى سفينة مخصوصة وفى اثناء الطريق سرق حمل من جملة الخمسة التى استؤجر لها الرجل الاول دون الاحمال الآخرين فهل يكون الضمان على الرجل الاول خاصة لكونه اجيرا مشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به ولا شئ على الجماعة الآخرين لكونهم لم يكونوا اجراء لارباب هذا المال الهالك ولا يوجب هذا الاتفاق الحاصل بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع الهالك للمالك البضاعة المذكورة واخذوا منهم ما الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى المالك بل يكون لهم مطالبة الآخذ اذا كان الاخذ بغير وجه شرعى (أجاب) افتى المتاخرون فيما يهلك فى يد الاجير المشترك بالصلح على النصف جبرا ولا ضمان على الجماعة المذكورين فى ذلك بمجرد الاتفاق المذكور على الوجه المسطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم دون الرجل الاجير المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اراد ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تلزمه ببدل بعض نحاس وفراش لها متعللة بانها استعملت النحاس فى بيته وانها باعت بعض الفراش وصرفت ثمنه على نفسها وهى على عصمته بغير اذنه فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ضمان على الزوج فى شئ منه بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها والحال ما ذكر ولا ببدل ما استعملته بنفسها من نحاسها فى بيت زوجها بدون وجه شرعى

١٧ ١٢٧٠

ذى القعدة

١١ ١٢٧٠

١٨ ١٢٧٠

والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امتعة له بالقهر والغلبة ظلما وعدوانا فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما اخذه من الدراهم والامتعة لربها حيث كان ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) يؤمر الغاصب برد المغصوب لربه بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اعمى البصر يملك جملا ارادبيعه فى مولد السيد وربطه فى القاس مع بعض جمال من بلده فتعدى عليه رجلان فاخذاه من غير اذن المالك ومن غير اجازته على ان يحملاه ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخبر المالك بذلك فلم يرض وامره باحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين حمله وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم فى اليوم الثانى حضر الرجل الذى كان حمل الجمل واخبر ان الجمل مات حتف انفه واقر بذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الضمان عليهما سوية او يكون الضمان على من هلك فى يده (أجاب) لمالك الجمل تضمينهما والحال هذه قيمته يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الآخر ثانيا يكون للغاصب تضمين غاصبه ما ضمنه المالك حيث وقع الهلاك فى يد الثانى وان كان الثانى مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال فى الهندية من الباب الثانى من الوديعة واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلكت الوديعة فى يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا فى شرح الطحاوى اﻫ والله تعالى أعلم (سئل) فى ضريح ولى من اولياء الله تعالى امامه مصطبة معدة للزائرين من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها ذريته جيلا بعد جيل فاراد انسان اجنبى ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها منزلا لضيوفه وجلوسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذى كانت عليه مدعيا انها معدة لذلك فهل يكون لذرية الولى المذكور منعه من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعى (أجاب) ليس للرجل المذكور اخذ ما ليس مملوكا له وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين قاصرين وترك دارا استولى عليها رجل اجنبى بغير وجه شرعى وبدون ولاية على القصر فهل اذا بلغ القاصران واثبتا ملك ابيهما فى الدار المذكورة بالبينة الشرعية يحكم لهما بها وترفع يد المستولى عليها (اجاب) اذا ثبت الملك فى الدار المذكورة للولدين المذكورين عن ابيهما بالوجه الشرعى يكون لهما اخذها من واضع اليد عليها بدون وجه شرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته قطعة ارض زراعة اميرية انتقلت له عن ابيه مرهونة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم افتكها ابنه من يد المرتهن ودفع له دراهم الرهن ووضع يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع خراجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

اليوم	السنة
٤	١٢٧٠
٢٥	١٢٧٠
محرم ٢٠	١٢٧١
٢٩	١٢٧١

منازع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالاكراه ودفعها لرجل آخر تلان أثراله ولا مسوحة عليه فهل اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون له اخذها ولا يسقط حقه منها بالاكراه (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان شيخ البلد أخذ الارض المذكورة من صاحب الحق فيها ودفعها لغيره تعديا بدون وجه شرعي ولم يثبت على صاحب الحق ما يفيد سقوط حقه منها كتركه لها باختياره يؤمر واضع اليد الآن بردها لمالك منفعتها حيث لا مانع والله تعالى اعلم

٢٩ ١٢٧١

(سئل) في رجل استولى على ساقية وقف وهدمها وبنى موضعها مكانا لنفسه بدون اذن واقفها الحي الموجود الآن فهل اذا ثبت تعديه على ذلك ورفعه الواقف المستحق لذلك نظرا واستحقاقا على يد القاضي وشهدت عليه البينة بذلك ترفع يده وترد الساقية الى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب عما غصبه بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم

صفر ١٤ ١٢٧١

(سئل) من طرف قاضي الجيزة بما مضمونه ادعى رجل على مشايخ بلدة واضعين ايديهم على قطعة ارض اميرية معلومة الحدود بانها كانت جارية في التزام رجلين ثم انحلت عنهما وصارت لمن يزرعها وتهمافوضع ايديهم عليها مشايخ البلدة حين ذاك غير هؤلاء وزرعوها ثم تركوها للمدعي باختيارهم فصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة بيت المال نحوا ثنتي عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعها المدعي برسيما فتعدى المدعى عليهم واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه با كل مواشيهم ووضعوا ايديهم على الارض بغير وجه شرعي ويطالبهم برفع ايديهم عن تلك الارض و بقيمة البرسيم بعد ان عين قيمته واجاب المدعى عليهم بوضع اليد وان تلك الارض كانت في زراعة المشايخ الاول بعد انحلالها ثم ان المدعي تعهد بتلك القرية واخذ منهم تلك الارض بالجبر عنهم وتركوها له جبرا واستمروا ضعا يده عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها المدة المذكورة وانهم الآن مشايخ القرية عوضا عن الاول فوضعوا ايديهم على تلك الارض لكونهم أولى بها منه وان البرسيم المذكور هم الزارعون له واستولوا عليه كما ذكر وان قيمته حين ذاك ما عينه المدعي وسئل بعض المشايخ الاول فاجاب بانه انما تركها هو وباقيهم له بالجبر من المدعي ولم يوجد من الزارعين الاصليين مخاصمة للمدعي ولا طالب فما الحكم في هذه المادة (اجاب) حيث أقروا ضعوا اليد بان الارض المذكورة كانت تحت يد المدعي يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع مالها لجهة الديوان نحوا ثنتي عشرة سنة وانها كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعي فلا حق لهم فيها فيؤمرون بتسليمها لمن أقروا له بوضع اليد عليها المدة المذكورة وليسوا اخصاما عن صاحب الحق الاصلي فيها ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم اشياخا على تلك القرية حيث كانت في استحقاق غيرهم قبل ذلك واذا أثبت المدعي المذكور سبب الملك للبرسيم الذي استولى عليه المدعى عليهم المذكورون واستهلكوه في شؤنهم بدون اذنه يكون له تضمينهم قيمته يوم غصبه

٣٠ ١٢٧١

ربيع الثاني سنة

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض مملوكة في غيبة مالكها وبنى فيها بناء لنفسه من ماله وصار واضعا يده على ذلك مدة من السنين فهل اذا حضر مالك الارض المذكورة من غيبته بعد ثلاثين سنة وأثبت ملكه للارض المذكورة بالبينة الشرعية يحكم له بها وترفع يد المستولى عليها المذكور ويدفع له قيمة البناء او يكون للباني أن يتملك الارض المذكورة بقيمتها المالكها حيث كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض (أجاب) اذا فرض سماع دعوى مالك الارض وثبوت استحقاقه لها بالوجه الشرعي وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يكون لصاحب البناء ان يتملك الارض بقيمتها من ربها لدفع الضرر الاشد بالاخف على ما اختاره بعض المتاخرين والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة سكن احدهم المكان المذكور بما فيه من الزائد على نصيبه وهو النصف ولم يعين لباقيه اجرة معلومة فهل اذا مضت مدة ليس لشريكيه طلب الاجرة للمدة الماضية حيث لم يستأجر منهما ولم تعين اجرة ولم يكن وقفا ولا معدا للاستغلال (أجاب) نعم ليس لشريكيه البالغين مطالبته باجرة حصتهما من المكان المذكور مدة سكناه في الزمن الماضي اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على عقار لغيره بغير اذنه ومكث تحت يده نحو ثلاثين سنة والحال ان صاحبه مشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة ولم ينازع حتى مات عن ورثة فطلبت ورثته الآن اخذه منه فمنعهم من اخذه متعللا بطول المدة مع انه مقر بملك أبي الورثة فهل يؤاخذ باقراره وتاخذ الورثة ملك أبيهم ولا عبرة بتعلله بطول المدة المذكورة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا كان واضع اليد مقرا بملك مورث الغير للعقار المذكور اختيارا وعمل باقراره اذ هو حجة عليه فعليه تسليمه لورثة المالك حيث لا مانع ما لم يثبت انتقاله عن ملك مورثهم بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له ساقية واشجارا وقطعة ارض زراعة اميرية أثر اله ممسوحة باسم أبيه فتعدى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر بالجبر على الابن والحال انه لا حق له في ذلك بوجه من الوجوه الشرعية فهل اذا كان الحق ثابتا للابن فيما تركه له الاب من الساقية والاشجار والاطيان يكون له اخذها ورفع يد شيخ البلد عنها حيث كان الابن قادرا على زراعتها ودفع خراجها والقيام بمؤنها (أجاب) اذا كان الحق فيما ذكر ثابتا للابن المذكور عن ابيه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة المذكورة وكان وضع يد شيخ البلد المذكور بطريق العدوان بدون وجه شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها الى مستحقها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور ستة واناث ثمانية وترك دارا فتنازع أولاده الذكور في شانها واحضر وا نائب قاضي بلدهم فقاس الدار بالاذرع وبين انصباءهم على حسب ارثهم اذرعا شائعة واعطاهم حجة بما يخص كل واحد منهم ثم سكنها واحد من

٧ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧١

جمادى الاولى

١٨ ١٢٧١

جمادى الثانية

١٢٧١

شوال سنة

الورثة مدة من السنين ثم طلب الورثة من الساكن فى الدار استحقاقهم فيها بموجب الحجة
التى معهم فمنعهم من استحقاقهم بسبب طول المدة فهل لا يجاب لذلك بل لهم اخذ حقهم
قهرا عنه لكون الدار ملكا لابيهم مع اعترافه لهم بالملك (أجاب) حيث كان واضع

٣ ١٢٧١

اليد معترفا لهم بالملك والاستحقاق لا يكون له منعهم من ذلك بسبب طول المدة اذ الحق
لا يسقط بتقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عنده دراهم امانات لجماعة
آخرين ثم مرض الرجل المذكور ومات فى مرضه فحضر الجماعة المذكورون اصحاب
الدراهم وادعوا على رجل اجنبى بانه اخذ مفتاح الصندوق واخذ الدراهم والحال انه لم

ذى القعدة

يكن وارثا ولا له تعلق بالمتوفى فانكر عليهم دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه
الشرعى لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد

٨ ١٢٧١

دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تغيب من بلده
وترك داره فتعدى شيخ البلد ووضع يده عليها بغير حق فى غيبته ثم حضر رب الدار بعد
مضى خمس سنين ولم يمكنه انتزاعها منه لكونه ذا شوكة ومات رب الدار عن اولاد قصر
فاستمر شيخ البلد واضعا يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم مات شيخ البلد عن
ورثة فهل اذا بلغ ورثة رب الدار وطلبوا الدار من ورثة شيخ البلد يجابون لذلك حيث
كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم (أجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع الدعوى كسكوت

١٣ ١٢٧١

المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة من غير عذر وثبت بالوجه الشرعى كون الدار
المذكورة موروثة للاولاد عن مورثهم المذكور يقضى لهم بها اذا لم يثبت انتقالها
عن ملكهم أو ملك مورثهم بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا
بحجة شرعية ولها زوج معه اولاد من غيرها فتعدى على الدار وأسكن فيها اولاده
المذكورين فهل والحال هذه لها ان تستردها حيث كان اخذه بطريق التعدى لا بوجه
شرعى و يلزم واضع اليد تعديا التسليم لها فى ذلك (أجاب) اذا ثبت التعدى المذكور

٢٨ ١٢٧١

بالوجه الشرعى يجب رفع يد المتعدى عن الدار وردها الى مالكتها حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) فى مكان مملوك لبنتين قاصرتين بطريق الارث عن ابيهما استولى
عليه رجل اجنبى بدون اذن من له ولاية على البنتين المذكورتين وسكنه بدون عقد
اجارة مدة من السنين فهل يلزمه اجرة مثل ذلك المكان المملوك للقاصرتين مدة سكناه
حال صغرهما (أجاب) نعم يلزم الرجل المذكور اجر مثل ذلك المكان المملوك للقاصرتين

٣٠ ١٢٧١

المذكورتين حال صغرهما والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأتين لكل منهما
جزء شائع من دار تستحقه بطريق الارث عن مورثهما وطلب رجل هو زوج امرأة أخرى
لها جزء فى تلك الدار ايضا ان يستبدل نصيب المرأتين من الدار المذكورة بقطعة عقار
له خربة من دار أخرى فامتنعتا عن ذلك فاراد منعهما عن نصيبهما بطريق القهر والغلبة
واخراجهما من الدار وان يترك لهما القطعة التى أراد اعطاءها لهما فهل اذا لم يحصل

سنة ذي الحجة

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضتهما ولا منعهما عن حقهما ويمنع من

٣ ١٢٧١

ذلك (اجاب) اذا كان الملك في الجزئين المذكورين ثابتا لهاتين المرأتين ولم يثبت استبدالهما بشئ آخر لا يسوغ للرجل المذكور معارضتهما ولا منعهما عن حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله غصبها رجل أجنبي وبنى فيها وسكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ وأراد نزع الدار من يد الغاصب فامتنع متعللا ببنائه بنى فيها فهل اذا بنى بغير اذن المالك يكون لرب

٢٨ ١٢٧١

الارض تملك البناء بقيمته مستحق القلع حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (أجاب) من بنى أوغرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرد ولو قيمة الساحة اكثر وللمالك ان يضمن له قيمة بنائه أو شجره مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع جبرا على الباني اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلده تركها وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا أجنبيا واضعا يده على الدار المذكورة وبنى فيها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الارض بكثير فهل اذا أثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبينة الشرعية يجبر واضع

صفر

اليد على تسليم الدار له ويكون للباني اخذ قيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته

٥ ١٢٧٢

اقل من قيمة الارض بكثير (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي للدار المذكورة وأثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه ولمالك الارض ان يتملك ما بناه الغاصب المذكور بقيمته مستحق القلع برضا مالكه ان لم يضر رفعه بالارض وان أضربها لا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فمات في نخل عن زوجة وعن بنت رضيعة منها وعن ابنين بالغين وعن بنت قاصرة من غيرها وترك مواشي ونقودا معلومة وغير ذلك من الحبوب فوضعت الزوجة يدها على جميع ذلك في غيبة الورثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباعت بعض مواشي واستهلكت ثمنها مع النقود والحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركة الميت بالبينة الشرعية يكون لباقي الورثة

١٦ ١٢٧٢

البالغين محاسبة الزوجة على جميع ما تصرفت فيه من تركة مورثهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استهلكته في شؤون نفسها من تركة زوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليها انصباء باقي الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر منها في تلك المواشي الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وضع رجل اجنبي يده عليها وضمها الداره وبناها دارا لنفسه من غير اذن ربها منذ عشرين سنة مع وجود رب الدار وسكوته والآن يريد رب الدار أخذها

ربيع الاول

ونزعها من الباني والحال ان قيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير فهل لا يجاب لذلك

٢ ١٢٧٢

ويتملكها الباني بقيمتها حالة كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصرح

ربيع الاول	سنه	
٢	١٢٧٢	
١٧	١٢٧٢	
ربيع الثانى ١٧	١٢٧٢	
١٨	١٢٧٢	

به ان من بنى فى أرض غيره بغير امره فان كانت قيمة الارض اكثر أمر بالقلع والرد وان كانت قيمة البناء اكثر فللبانى ان يتملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتاخرين لان الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف والله تعالى أعلم (سئل) فى يتيم له حصة فى دار آلت اليه بالميراث الشرعى عن والده وحصة لجدته أم أبيه واليتيم قبض الى الجهادية وغاب فيها مدة وفى مدة غيبته باعت الجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لاشترى نصيبها والمشترى المذكور وضع يده على البيت كله وسكنه بنفسه مدة غيبة اليتيم وقد رجع الآن الى بلده فهل يكون له مطالبة الشريك باجرة حصته من البيت مدة يتمه أوله أخذه بالشفعة أوله ان يسكن مقدار غيبته (اجاب) على من سكن فى عقار اليتيم ولو بدون اجارة اجرة مثله مدة كونه قاصر كعقار الوقف ولا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى اعلم (سئل) فى مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بلغ و بعضهم قصر واحد المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة والثانى سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا اخرج وصى القصر بهم من المكان المذكور واستعمل البلغ جميعه بلا اذن الوصى ولا عقد اجارة فى نصيب القصر يكون له مطالبتهم باجرة حصة القصر فى المكان المذكور فى تلك المدة لسكناهم فيها ولا يكون لهم مطالبته باجرة سكنى القصر فى المكان الثانى حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (أجاب) عقار الصغير تضمن منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبنى على قول المتاخرين المفتى به كما فى الدر وحواشيه فتلزم الشركاء المذكورين اجرة حصة القصر مدة سكناهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجهم اذهم المستعملون لملكهم ولا شئ على القصر من اجرة حصة شركائهم فى المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة يملكون قطعة ارض بجوار دارهم بالميراث عن ابيهم وجدهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليها فى حال يتمهم والآن بلغوا وطلبوا حقهم منه ورفع يده فانكر حقهم وجحده جحدا كليا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعتهم فيها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لتلك الارض من مورثهم بطريق شرعى ترفع يد المتعدى عليها حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يستحق اماكن وقف اهلى وضع رجل اجنبى يده عليها بدون مسوغ شرعى وصار يستغل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون لمستحق الوقف محاسبته على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) على من تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجر مثله لمستحقه مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وله أرض زراعة ملك تورث عنه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتاويل ملك له فيه مدة سنين والآن

جمادى الاولى سنة

ادعى بعضهم على بعض بانه وضع يده على أكثر من نصيبه والمدعى وضع يده على أقل من
نصيبه من ذلك ويريد محاسبته على الزائد عن نصيبه و ياخذه فى نظير ما نقص من نصيبه
ويطلب منه أجرة الزائد فيما مضى متعللا بانه معد للاستغلال فهل لا يجاب لذلك حيث
سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانتفع به فيما مضى بتاويل الملك ولم يلتزم لشريكه

٤ ١٢٧٢

باجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجارة لا سيما والشركاء كلهم بالغون مكلفون (اجاب)
المصرح به ان منافع الغصب استوفاها او عطلها لا تضمن الا فى ثلاث الوقف ومال اليتيم
والمعد للاستغلال واستثنى من المعد للاستغلال ما اذا سكن بتاويل ملك أو عقد كما اذا
سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما فى التنوير وشرحه أما اذا استغله أحد الشركاء
فان لباقيهم أن ياخذ حصته من ذلك كما أفاده فى تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل)
فى أيتام قصر مع أمهم يملكون دارا بطريق الارث عن أبيهم فوضع رجل أجنبى يده
على الدار بدون مسوغ شرعى وسكنها مدة وبنى فيها بعض بناء قيمته أقل من قيمة الارض
بكثير ويريد أن يتملك الارض ببعض البناء الذى بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الارض
أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصى القصر ان يتملك البناء للقصر بقيمته مطروحا
على الارض أو يكون للبانى رفع بنائه حيث لم يضر بالارض و يكون للوصى محاسبة

٦ ١٢٧٢

الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بنى فى
أرض الغير بدون اذن شرعى وكانت قيمة الارض أكثر يكون لصاحب الارض ان
يتملك البناء مستحق القلع برضاربه حيث لم يضر نقضه بالارض فان لم يرض مالك البناء
بذلك أمر بقلعه والحال هذه و يجب على من استولى على عقار القاصر بطريق الغصب
أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا معدا للاستغلال
استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المكان المذكور
فامتنع متعللا بان المكان المذكور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا
كان المكان المذكور معدا للاستغلال بان بناه مالكه لذلك وكان الرجل المذكور
مقرا بسكناه المكان المذكور المدة المذكورة يلزم باجرة مثله حيث الحال

١٨ ١٢٧٢

ماذكر (اجاب) منافع الغصب استوفاها أو عطلها لا تضمن عندنا الا فى ثلاث فيجب
أجر المثل على اختيار المتاخرين أن يكون المغصوب وقفا للسكنى أو للاستغلال أو مال يتيم
أو معدا للاستغلال بان بناه لذلك أو اشتراه لذلك او آجره ثلاث سنين على الولاء على قول
معتمد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذكور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان
معدا للاستغلال مدة سكناه فيه اذا لم يسكن فيه بتاويل ملك كما اذا سكن أحد الشركاء
فى المعد للاستغلال أو بتاويل عقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدا
للاجارة واشترطوا فى وجوب الاجر ان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب وعلم المستعمل
بكونه معدا للاستغلال كما فى الدر وفى رد المحتار وقبيل فسخ الاجارة والظاهر ان هذا مبنى

جمادى الاولى سنة

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غير مضمونة مطلقا اما على ما أفتى به المتاخرون من
ضمان المعد للاستغلال ومال الوقف واليتيم فالاجر لازم ادعى الغصب أولا عرف به
أولا تامل اه والمعد للاستغلال هو المعد للاجارة بلا فرق بين الدور والحوانيت وأرض
الزراعة فلا تكون الارض معدة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها مالم يؤجرها
ثلاث سنين أو يشتهر الثلث كما يستفاد ذلك من الدر وحواشيه من كتاب الغصب
ومن المعلوم ان دفعها مزارعة من قبيل الاجارة وكذا لو كان العرف فيها انها تدفع
بالحصة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين و بنت قاصرين وعن
زوجة وترك لهم دارا فباعت الزوجة المذكورة وهى أم القصر الدار المذكورة
لرجل أجنبى بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فبعد بلوغ القصر
فسخوا البيع وأخذوا الدار من واضع اليد ودفعوا اله الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان
المشترى أخذ منها أبواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذه منها ان كان موجودا تحت يده
وبقيمته ان كان استهلكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذكور بطريق شرعى

٢٤ ١٢٧٢

أخذ شئ من تلك الدار بغير وجه شرعى يؤمر برد نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائما وبرد
قيمته ان كان هالكا أو مستهلكا حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة
تملك مصاغا ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاص بها لنفسها يريد زوجها
اخذ ما بيدها مما ربحته وهى ممتنعة من ذلك فهل لاتجبر الزوجة على دفع شئ من مالها

رجب

الخاص بها لزوجها حيث كان جميع ما بيدها من المصاغ وغيره ربحته من تجارتها الخاصة
بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك وأثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعى يجبر الزوج
على دفعه لزوجته (أجاب) نعم لاتجبر الزوجة على دفع شئ مما تملكه لزوجها بدون

٢٨ ١٢٧٢

وجه شرعى واذا أثبتت عليه اخذ شئ مما ذكر يجبر على رده عليها حيث لامانع والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكله فى بعض قضاياه
ثم أعطى الوكيل المذكور أحد عشر فدانا وكسورا من أطيان الموكل لجماعة وأخذ
عوضا عنها من أطيانهم وأعطاه لجماعة آخرين بالايجار على طرف الموكل بدون اذن
منه ولم يعلم بذلك والاطيان المذكورة زرعها الجماعة والبذر والمصاريف من

شعبان

الزارعين فهل يسوغ للموكل أخذ أرضه المذكورة من يد الجماعة المذكورين وهم
ياخذون أرضهم من المستاجرين مزروعة ويدفع البذر والمصاريف من طرف الملاك الى
المستاجرين (اجاب) الزرع للزارع وتسترد الارض لربها حيث لم تقع المبادلة منه

١٢ ١٢٧٢

أو من وكيل عنه فى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين قاصرين
وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك حصة فى دار وطاحونة معدين للاستغلال
فوضع أولاد العم أيديهم على التركة وحصة الدار والطاحونة بدون ولاية شرعية على
القاصرين واستعملوهما فهل والحال هذه يكون للقاصرين بعد بلوغهما أخذ التركة

الشهر	اليوم	سنة
شعبان	٢١	١٢٧٢
	٢٨	١٢٧٢
شوال	١٣	١٢٧٢
ذى القعدة	٢٠	١٢٧٢
	٢٠	١٢٧٢

من اولاد العم ومحاسبتهم على أجرة المثل فى حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليهما حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال واذا وكل أحد الاخوين الآخر وغاب وثبتت وكالته يكون للاخ الحاضر أخذ نصيبه ونصيب اخيه بطريق الوكالة (اجاب) على من استولى على عقار القاصرين المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله اجرة مثله لهما مدة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ بصفة الرشد اخذ ما خصهما فى تركة ابيهما ممن هى تحت يده حيث لا مانع ولاحدهما التوكيل بذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد رجلا واضعا يده على الدار المذكورة بدون وجه شرعى وبنى فيها بعض بناء بانقاض منها فهل والحال هذه اذا أثبت الغائب المذكور ملكه فى الدار المذكورة عن ابيه بالبينة الشرعية يجبر واضع اليد على تسليمها له (اجاب) اذا اثبت الملك فى تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعى ترفع يد الغاصب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى امراة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها غصب الدار المذكورة رجل منها وسكنها بغير وجه شرعى ووضع يده عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المراة المذكورة تنازع الرجل المذكور فى تلك المدة عند الحاكم الشرعى الى ان اثبتت ملكها فى الدار المذكورة بالوجه الشرعى ونزعتها من يده ووضعت يدها عليها وسكنتها ثم بعد ذلك نازع الرجل المذكور المراة المذكورة واخذ الدار منها بغير وجه شرعى ووضع يده عليها متعللا بانه كان واضعا يده عليها مدة خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكورة من يد الرجل المذكور وتدفع للمراة المذكورة حيث كان الملك ثابتا لها فيها بالوجه الشرعى ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور (اجاب) اذا كان الملك فى تلك الدار ثابتا للمراة المذكورة بالطريق الشرعى يكون لها انتزاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بمجرد وضع اليد بعد ثبوت الملك للغير بوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة ارض حربة من قديم ثم احدث فى بعضها حانوتين ثم باعهما الرجل ثم باع باقيها لامراة ثم ارادت المراة التى اشترت باقيها بعد البناء فيه ان تحدث بناء فوق الحانوتين المذكورين فهل للرجل المذكور الذى اشتراهما منعها من البناء فوقهما حيث لم يكن لها حق التعلى عليهما اولا (اجاب) نعم تمنع من ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ما تركه اطيان زراعته الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتمه فهل اذا بلغ ذلك الابن وطلب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث كان الحق ثابتا له فيما ذكر عن ابيه بالطريق الشرعى (اجاب) للابن المذكور بعد

ذى القعدة	سنة
٢٠	١٢٧٢

بلوغه رشيدا الاستيلاء على مايخصه مما تركه والده له ممن هو تحت يده حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم دار خربة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهى فى حيازتهم وتصرفهم فتعدى عليها رجل اجنبى ووضع يده عليها بدون وجه شرعى سنة واحدة وبنى فيها فى تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعهم من العمارة فلم يمتنع وبنى فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذ ارثهم بدون وجه شرعى (اجاب) اذا كان الحق فى تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورين يؤمر الغاصب برفع يده عنها وتسليمها للملاكها ورفع ما احدثه بدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة ما احدثه فيها على الوجه المسطور والاعملك الباني الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له مكان يملكه متخرب استولى عليه جماعة غصبا وبنوا فيه بناء وقيمة الارض أكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض تملك البناء بقيمته واذا مات مالك الارض يقوم ورثته مقامه فى ذلك (أجاب) اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة بناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البانون بغير اذن بالقلع والرد ان لم يضر بالارض والا تملك رب الارض البناء بقيمته مستحق القلع والوارث فى ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة بينهم جانب نخيل مشترك مثالثة ورثوه عن أبيهم وهو أربع نخلات مات أحدهم عن بنت وعن أخويه فباعت البنت جميع النخل زاعمة انه باذن الحاكم فى دين على أبيها خاصة وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم عماها بالبيع قبل مضى نحو سنة منعاه ورداه ولم يجيزاه بالنسبة لنصيبهما وصارا يتنازعان مع المشترى الى أن طلباه لدى القاضى فحكم لهما بعدم نفوذ البيع فى نصيبهما وانه باق على ملكهما فتغلب عليهما المشترى ومنعهما منه الى الآن فهل حيث كان الامر كاذكر يكون لهما نزعه من يد المشترى قهرا ومحاسبته على الثمرة المعلومة القدر المستغلة فى تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز العمان البيع فى نصيبهما وحكم القاضى بفسخه فى نصيبهما حكما صحيحا يكون لهما الاستيلاء على نصيبهما ممن هو تحت يده ومحاسبته على ماخصهما من ثمره حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك فى أملاكهم من غير منازع ولا معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل ذو شركة انها ملكه عن أبيه ونزعها من يده قهرا عنه بطريق الغصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعى وبنى فيها بعض بناء لنفسه فهل اذا أثبت واضع اليد الاصلى أنها ملكه وانه استولى عليها ذو الشوكة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قيمة بنائه أقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده عنها ويتملك واضع اليد الاصلى البناء بقيمته مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

ذى الحجة	
١٦	١٢٧٣
١٩	١٢٧٤

محرم	سنة
٧	١٢٧٣

الفعلة ونحوها (أجاب) نعم لرب الارض والحال ماذكر ان يتملك بناء الغاصب للداره بقيمته مستحق القلع اذا كان رفعه يضر بالدار والا توقف تملكه له على رضا الغاصب فاذا لم يرض به كلف قلعه اذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق شرعي وهي معدة للاستغلال غاب المالك الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشرين سنة فوضع رجل أجنبي يده على الدار المذكورة بطريق الغصب وسكنها وباع منها بعض انقاض بقدر معلوم من الدراهم فهل اذا رجع المالك المذكور من غيبته بعد مضي تلك المدة ووجد الرجل المذكور واضعا يده على الدار المذكورة بطريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤمر الغاصب برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور مع قيمة الانقاض المذكورة ويجبر على دفع أجرة مثلها مدة وضع يده عليها حيث كانت معدة للاستغلال اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذكور تلك الدار وكانت معدة للاستغلال يؤمر برفع يده عنها وتسليمها الى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة انتفاعه بها حيث لا مانع وعليه ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقارا عن آبائهم واجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبنى فيه زريبة لمواشيه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل اذا كان الملك ثابتا للجماعة المذكورين وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء ومات الغاصب يؤمر أولاد الغاصب برفع أيديهم عنها وتسليمها لملاكها (أجاب) نعم يؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها الى ملاكها بعد رفع ما أحدث فيها بلا اذن اذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها نخل بالشراء الشرعي من ماله ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظهر ابن أخي البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الارض المذكورة قهرا عنه بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل اذا أراد المستحق المذكور نزع الارض وما بها من النخل من يد ابن اخي البائع المذكور يجاب لذلك ويؤمر بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) اذا لم يكن لابن اخي البائع حق فيما ذكر وثبت الملك فيها لمدعي الشراء بطريق شرعي يؤمر ابن الاخ بتسليمها لمشتريها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقفا اهليا فجاء رجل له ملك بجوارها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بغير اذن الناظر فهل للناظر نزع الارض منه قهرا ويؤمر بقلع شجره ان لم يضر بارض الوقف حيث كان ذلك بغير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر يملك بيتا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده عليه وسكنه ووضع مواشيه فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض اخشاب فهل يكون لولي القاصر اخراجه منه ومطالبته باجرة مدة وضع يده عليه ومطالبته ببدل ما أتلفه

محرم	سنة
١٣	١٢٧٣
١٤	١٢٧٣
٢٤	١٢٧٣
٢[illegible]	١٢٧٣

صفر	سنة
١	١٢٧٣
٤	١٢٧٣
٧	١٢٧٣
١٤	١٢٧٣
٢٧	١٢٧٣

وأخذه منه اذا ثبت ماذكر بالوجه الشرعي (اجاب) منافع المغصوب لاتضمن الافي الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال كما صرحوا به ويجب على المتلف ضمان ما اتلفه بقيمته حيث كان قيميا فللولي مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض خالية من البناء تعدى رجل اجنبي واحدث فيها بناء لنفسه في غيبتها بغير اذنها ورضاها من منذ عشرين سنة والآن تريد تلك المرأة نزعها من الباني والاستيلاء على بنائه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يتملك الارض منها بقيمتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجح بعض المتاخرين ان صاحب الاكثر يتملك مال صاحب الاقل بقيمته يوم غصبه دفعا للضرر الاشد بالاخف ورجح الآخرون امر الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يتملك صاحب الارض البناء بقيمته مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا لمشايخنا اى من انه يؤمر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل الآن على الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق الارث عن والده ولرجل المذكور غائب عن بلده ثم مات الرجل المذكور في غيبته عن ورثة فوضع يده رجل اجنبي على الدار المذكورة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار مورثهم يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان الملك ثابتا لهم فيها عن مورثهم (أجاب) اذا ثبت الملك للورثة المذكورين في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتقالها عن ملكهم بناقل شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليهم حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن اخ وتركة في نخيل فوضع الاخ يده على النخيل بدون ولاية شرعية على القاصر وصار يستغل ثمر النخيل ويستهلكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبته على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم القدر (أجاب) للولد المذكور بعد بلوغه تضمين العم بدل ما استهلكه من الثمر الخاص بالولد في شؤون نفسه حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اخرجه منها ذو شوكة ووضع يده عليها وسكن فيها خمس سنين وهدم منها محلا وبناه فماذا يكون الحكم في الهدم والبناء وماذا يكون الحكم في سكناه فيها تلك المدة (اجاب) منافع الغصب لاتضمن الافي ثلاث وما اتلفه الغاصب مضمون عليه بقيمته وما بناه ان كان مثل ما هدمه او أجود برئ به من ضمان ما هدمه والاضمن قيمة ما هدمه وكلف قلع ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان اضر يتملكه مالك الارض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مبنيا تعدى رجل آخر وبنى على سطح ذلك البيت بناء بغير اذن المالك حال غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير واذا قلع لايضر بما تحته فهل يكلف الغاصب هدمه والحال هذه الآن يتراضى مع المالك على اخذ قيمته مستحق

ربيع الاول سنة
٦ ١٢٧٣

القلع (أجاب) نعم يكلف الغاصب هدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه الا ان يتراضيا على تملك رب البيت ما بناه الغاصب بقيمته مستحق القلع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن بنت وعن اولاد ابن عم ذكور واناث غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخيل وغير ذلك فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع مخلفات الميت المذكور من العقار والنخل مدة من السنين فهل اذا حضر جميع الورثة واثبتوا ما ذكر يكون لهم اخذ جميع ما تركه مورثهم من شيخ البلد

ربيع الثانى
٤ ١٢٧٣

وقسمته بالفريضة الشرعية اذا اثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل غاب عن زوجته وترك عندها بهائم وديعة فوضع رجل يده على البهائم المذكورة واستولى عليها بطريق الغصب من زوجة الرجل الغائب المذكور وصار يستعملها فى شؤونه حتى هلك بعضها فهل والحال هذه اذا حضر مالكها من غيبته يكون له تضمين الغاصب المذكور

١١ ١٢٧٣

قيمة ما استهلكه من البهائم المذكورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعى (اجاب) نعم للمالك ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى قطعة أرض انها كانت دار الابيه وانه الوارث لها وادعى غيبته عن بلده مدة سنين لاخذه بوجاق الجهاديه والآن قد حضر فوجد بناء ابيه قد هدم وبعض الناس وضعوا ايديهم عليها وبنوا فى جزء من الارض المذكورة فسئلوا عن ذلك فأجابوا بانهم لما رأوا الارض خالية وانه لا مالك لها معلوم قد طلبوا البناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا ووضعوا ايديهم مدة لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا اقام المدعى بينة تثبت الملك فيها لابيه يحكم بذلك ويمنع واضع اليد الآن ام ينظر بين قيمة الارض والبناء فايهما زاد يحكم لمالكه وتدفع قيمة الارض او قيمة البناء اذا نقصت للمالك وهل يلزم واضعى اليد

١١ ١٢٧٣

الاجرة مدة انتفاعهم بها تلك المدة اذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور واثبت ملكه بطريق الارث لما بيده واضعى اليد من تلك الارض بالوجه الشرعى ينظر لقيمة ما احدثه واضعو اليد فى ارضه من البناء بدون اذن المالك فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فلرب الارض تكليفهم بالقلع الا ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فلهم تملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتاخرين ومنافع الغصب لا تضمن الا فى ثلاث منها المعد للاستغلال بشرطه على ما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا غصبها رجل ووضع يده عليها فى غيبة مالكها وبنى فيها بناء لنفسه من ماله بغير اذن مالكها قيمته اقل من قيمة الارض فهل اذا حضر مالك الدار واثبت ملكه فى الدار المذكورة يكون له نزع الدار المذكورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بناه

١٩ ١٢٧٣

للرجل المذكور مطروحا على وجه الارض (اجاب) نعم للمالك رفع يد الغاصب لداره

بعد

ربيع الثاني سنة

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يتملك ما بناه الغاصب بقيمته مستحق القلع جبرا على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الارض اذا كان المعه يضر بالارض والا توقف على رضا الغاصب فان أبى كلف قلعه والله تعالى أعلم (سئل) في يتيم قاصر يملك دارا آلت له بطريق الارث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد بدون ولاية شرعية في غيبة القاصر فحضر القاصر من غيبته وطلبها بعد بلوغه من شيخ البلد فانكر شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل اذا أثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان الحق له في الدار المذكورة يجاب لذلك ويؤمر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث كان الملك ثابتا له في الدار المذكورة عن مورثه (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم

٢٣ ١٢٧٤

(سئل) في رجل يملك دارا فيها نخله بالميراث عن أبيه تحصب من بلده مع عياله وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات ذلك الرجل عن اولاده فهل اذا حضروا من غيبتهم يكون لهم نزعها من واضع اليد عليها ولو طالت المدة حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم وسفرهم عذر شرعي تسمع معه الدعوى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للورثة المذكورين عن مورثهم المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر انتزاعها من واضع اليد عليها حيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقادم الزمان والغيبة مسافة القصر عذر والله تعالى أعلم

جمادى الاولى

٣ ١٢٧٣

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بنخيلها وأشجارها وسواقيها عن أصولهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبتهم فوجدوا اناسا اجانب واضعين ايديهم عليها وطلبوا رفع أيديهم عنها فاعترفوا لهم بها وادعوا انهم وضعوا ايديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدفعون خراجها لجهة الديوان فهل يؤمرون برفع ايديهم عنها وتسليمها لاربابها الاسيما وهي ممسوحة باسم ابيهم وجدهم ولا عبرة بما تعللوا به من وضع ايديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان اخراجهم من بلدهم بالاكراه ولم يكن منهم ترك لها اختيارا (أجاب) نعم يؤمرون بتسليمها الى مستحقيها اذا لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من تلك الارض ولا غايلك لما فيها من الاشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم

١٠ ١٢٧٣

(سئل) في رجل واضع يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق الملك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها اشجارا ونخيلا والمالك ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل اذا كانت قيمة الدار اكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار وتنزع الدار من يده (اجاب) اذا تحقق الغصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب في المغصوب بدون اذن المالك يكون للمالك تكليفه قلع اشجاره الا ان يأخذها المالك بقيمتها مستحقة القلع ولو جبرا ان اضر قلعها بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من

جمادى الثانية

٢ ١٢٧٣

جمادى الثانية | سنة

قيمة الشجر والنخيل والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وحصة فى نخيل كذلك مغروس فى أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث وللشريك الثلثان تغيبوا من بلدهم وغابوا فى مكان بعيد فوق مسافة القصر مدة نحو خمس وعشرين سنة فوضع أناس أجانب أيديهم على الدار ولم يزل النخيل بيد الشريك فهل اذا حضر الورثة المذكورون من غيبتهم يكون لهم أخذ دارهم من واضع اليد وأخذ حصتهم فى النخيل حيث كان الحق ثابتا لهم فيما ذكر عن الآباء ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من ملكهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) اذا أثبت الورثة المذكورون

١ — ١٢٧٣

ملكهم لما ذكر بطريق شرعى يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبة مسافة السفر عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دورا وطاحونة وبعض مواش وغير ذلك مات عن ابنين وبنتين فوضع اجنبى يده على جميع ما تركه الميت لكون بعض الورثة قصرا والحال ان الرجل الذى وضع يده على التركة لم يكن قريبا للميت ولم يكن وصيا عليهم لا من قبل القاضى ولا من قبل الميت فهل اذا بلغت القصر وارادوا أخذ ما تركه والدهم من يد واضع اليد يسوغ لهم ذلك ويقسم ما تركه الميت بين الورثة بالفريضة الشرعية واذا اراد واضع اليد ان يصالحهم على قدر من الدراهم ولم ترض الورثة بالصلح لا يجبرون عليه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعى انه موروث عن الميت

رجب ١٢ — ١٢٧٣

المذكور يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية حيث لم يتعلق به حق للغير كدين او وصية وللقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد اخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له ارض زراعة اميرية تلقاها عن اصوله من قديم الزمان ورهنها بيد غيره منذ اربع سنين على مبلغ من الدراهم غاروقة والآن طلب ان يفتكها او يدفع الدين لربه فانكر وجحد حق رب الارض فيها متعللا بوضع يده عليها تلك المدة فهل اذا أقام رب الارض بينة بانها احقه وانها مرهونة يقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره ولا بتعلله واذا كان لرب الارض عقار خاص به فتعدى ذلك الرجل بسبب انه شيخ بلد وهدمه وأخذ انقاضه واخشابه يكون عليه ضمان ما اتلفه ومطالبته بقيمته اذا ثبت ماذكر (اجاب) اذا اثبت رب الارض استحقاقه لمنفعتها بالوجه الشرعى ولم يوجد منه

٢٤ — ١٢٧٣

ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من المدعى عليه حيث لا مانع وعليه دفع ما بذمته من الدين لربه وعلى الغاصب ضمان ما اتلفه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا تلقاها عن أبيه عن جده ثم غاب عن بلده ومكث فى غيبته ثلاث سنين ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واضعا يده على الدار المذكورة بغير حق ولم يكن على مالك الدار دين لا للميرى ولا لغيره فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فانكر حقه وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها المالكها حيث كان الملك ثابتا له فيها عن أبيه وجده بالوجه الشرعى (أجاب)

٢٥ — ١٢٧٣

اذا

شعبان سنة

اذا اثبت الرجل المذكور ملكه لتلك الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واضع اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته تركته داران ثم بعد موت المورث حصل للورثة تعب من بلدهم فخرجوا من بلدهم الى بلدة أخرى فوضع رجل ذو شوكة يده على الدارين مدة عشرين سنة فحضرت الورثة الى بلدهم وطلبوا اخذ الدارين من يد ذي الشوكة فمنعهم منهما متعللا بوضع يده تلك المدة فهل حيث اقامت الورثة بينة بثبوت الدارين لهم ولم يكونوا مشاهدين لتصرف واضع اليد تلك المدة لم يمنعوا من حقهم ويؤمر واضع اليد برفع يده عنهما (اجاب) صرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة مدة السفر وهي ثلاثة أيام ولياليها عن بلد الخصم فاذا كانت غيبة المدعين المذكورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة القصر كان ماذكر عذرا شرعيا تسمع معه الدعوى فاذا اثبتوا دعواهم الملك في الدارين المذكورتين بالوجه الشرعي يقضى لهم بهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجنبي يده على الساقية المذكورة مدة اثنتي عشرة سنة بلا اذن شرعي من المالكة المذكورة فهل والحال هذه اذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها المرأة المذكورة حيث كان الرجل المذكور واضعا يده عليها بلا وجه شرعي (اجاب) اذا أثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يد واضع اليد عليها وتسلم اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجنبي مع اخوته بواسطة شيخ البلد وبنى فيها بالجبر عليهما ووكلت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد لدى الحاكم الشرعي وطلب الوكيل دار موكلتيه من واضع اليد فجحد فطلب من وكيل المرأتين اثبات الملك فاقام بينة على ذلك وادعى واضع اليد أن والده اشتراها منهما فطلب الحاكم الشرعي من واضع اليد بينة تثبت دعواه الشراء فعجز عن الاثبات وحلف المرأتين يمينا فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر يكون الحق في الدار للمرأتين المذكورتين وللباني اخذ قيمة بنائه أو قلعه (اجاب) حيث ثبت الملك في تلك الدار للمرأتين المذكورتين بالوجه الشرعي وبنى فيها الرجل المذكور بدون اذنهما وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فلرب الارض ان يكلف الباني قلع بنائه وتسليم الدار أو يتملك البناء بقيمته مستحق القلع ولو بلا رضا الباني ان اضر رفعه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالشراء بموجب حجة بيدها ثابتة المضمون ولتلك المرأة أخ وضع يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين واحدث في أعلاها بناء بغير اذنها والحال انها

١ ١٢٧٣

١٩ ١٢٧٣

رمضان

١١ ١٢٧٣

شوال سنة

معدة للاستغلال والآن مات عن ورثة فطلبت الاخت اخذ الدار فمنعها ورثة الاخ
متعللين ببناء مورثهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون
لهم منعها منها اذا ثبت ماذكر بالطريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركته باجرة
مثلها وليس للورثة الا قيمة البناء الذي أحدثه الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ماذكر
بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة مملوكة لتلك المرأة بالوجه الشرعي

١٣ ١٢٧٣

يكون لها الاستيلاء عليها من ورثة اخيها وتكلف الورثة قلع ما احدثه مورثهم من البناء
باعلاها بدون اذن المالكة اذا كانت قيمته اقل مما احدثه عليه اذا لم يضر قلعه بالدار
والا تملكته بقيمته مستحق القلع ومنافع المغصوب لا تضمن الا في ثلاث عقار اليتيم
والوقف والمعد للاستغلال فتجب فيها اجر المثل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم
يسكن المعد للاستغلال بتاويل ملك أو عقد ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى
يجب الاجر وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه أخذ في الجهادية فوضع شيخ البلد يده على داره في
غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطلب رفع
يده عنها فمنعه من اخذها منكرا الحق فيها فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها ولم يكن هناك
وارث لعمه سواه يكون له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا بوضع يده بغير
طريق شرعي (أجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه

٢١ ١٢٧٣

بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يؤمر واضع اليد عليها الغاصب بتسليمها
لمالكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استولى على ارض دار خربة في غيبة مالكها وبنى المستولى عليها فيها بناء ووضع يده
عليها وصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور
مستوليا على الدار المذكورة ثم انهدم البناء الذي بناه المستولي المذكور واراد أن
يعيده فمنعه مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت مالك الارض المذكورة
ملكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يد واضع اليد عليها حيث كان مقرا ومعترفا بملكه لها

ذي القعده

(أجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ماذكر حيث لا مانع والله

٣ ١٢٧٣

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمسين سنة وزيادة وهو
يتصرف فيه وينتفع به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن بلده وغاب مدة فوضعت
امرأة اجنبية يدها على ثلاث نخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها بدون وجه
شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخيل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت
المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك في تلك النخلات ثابتا

٥ ١٢٧٣

للرجل المذكور عن أبيه بالوجه الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في أرض مملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

سنة	ذی القعدة
١٢٧٣	٨
	ذی الحجة
١٢٧٣	١١
	محرم
١٢٧٤	١٣
١٢٧٤	٢٢

من ملا كهامدة من السنين وغرس فى بعض اطرافها بعض اشجار بدون اذنهم ثم بعد ذلك استاجرها جميعها من وكيل بعض ملاكها مدة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذكور بالغرس والبناء فيها على أن ما بناه وغرسه يكون ملكا له وذلك بغير اذن واجازة باقى الشركاء وعند انتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يبنى ويغرس فيها شيئا عن ورثة وعن أرض أخرى له فيها حق الانتفاع مجاورة لتلك الارض المشتركة فباع ورثة المستاجر المذكور حقهم من الارض الاخرى فقط لرجل أجنبى فوضع يده عليها وعلى الارض المشتركة المذكورة وغرس فيها اشجارا متنوعة بدون اذن واجازة من ملاكها والحال أن قيمة الاشجار المغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الارض بل قيمة الارض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤمر الرجل المذكور برفع اشجاره وتسليم الارض لاربابها اذا تحقق ما هو مسطور (أجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بقلع ما غرسه فى تلك الارض وتسليمها لاربابها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة أرض ملك لجماعة بطريق الارث عن اصولهم وبنى فيها بناء بدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربابها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق الغصب فيها بشهادة البينة الشرعية لاسيما وقيمة الارض اكثر من قيمة ما احدثه الغاصب فيها (أجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة للجماعة المذكورين وثبت غصبها من قبل الرجل المذكور بالوجه الشرعى وبنى فيها بناء بدون اذن ملاكها وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو مذكور يكون لاربابها رفع يد الغاصب عنها وتكليفه قلع ما احدثه فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن امه وعن زوجة وابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركة الميت فمنعها ابن الزوجة من غير الميت بالتعدى ووضع يده على جميع التركة بدون ولاية شرعية فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب) ترفع يد المتعدى المذكور ويقسم جميع ما يثبت انه متروك عن الميت المذكور بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية حيث لا مانع وبموته عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجته من ذلك الثمن فرضا ولامه السدس كذلك والباقى لابنه تعصيبا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بنى وعمر فى أرض زوجته بناء لنفسه بغير اذنها ثم مات عنها وعن ورثة أخر فهل يكون البناء المذكور ميراثا عنه وتغرم الزوجة المذكورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم ففى جامع الفصولين عمر دار امرأته فمات وتركها وابنا فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرم حصة الابن ولو عمرها لنفسه بلا اذنها فالعمارة ميراث عنه وتغرم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها بلا اذنها قال النسفى رحمه الله العمارة لها ولا شئ عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

محرم سنة

كرم امرأته وسائر املاك كما انتهى من الرابع والثلاثين ومثله فى نور العين ورياض
المتقاسمين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أنعم عليه ولى الامر بقطعة أرض اميرية
وملكه اياها بموجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بيعا شرعيا
فوجد المشترى اربع عشش فى بعض مواضع منها بناها جماعة بدون استئذان من الميرى
والحكام وسكنوا فيها وحدوث هذا البناء معلوم وثابت فاراد مشترى الارض المزبورة
رفع بنائهم المذكور فنازعه منهم واحد بانه تلقى هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك
له ولمورثه فى الارض المذكورة وانها الجهة الميرى المنعم بها والحال أنه لاحجة بيده شرعية
ولا بينة تثبت له ولا لمورثه حق القرار فى الارض المذكورة غايته انه يدعى تلقى هذا
البناء عن ابيه وان اباه هو البانى له وامتنع الآخرون عن رفع بنائهم قائلين ما يجوز على
هذا المعارض يجوز علينا واتفق الكل فى الدعوى والاعتراف بما يفيد عدم تملك الارض
ومع ذلك قيمة بنائهم لا تساوى قيمة الارض الحاملة للبناء فهل لا عبرة بتعللهم جميعا
ويؤمرون برفع البناء عن تلك الارض واذا ألزموا برفع بنائهم اذا لم يضر بالارض فهل
لا يلزم المشترى شئ من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك

٣ ١٢٧٤

العشش فى الارض المذكورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق
التعدى يؤمر المحدث بدون اذن برفع بنائه منها حيث لم يضر الرفع بتلك الارض والحال
ماذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة ارض أمام داره معلومة
متميزة استولى عليها ذو شوكة وأجرها لغيره ليبنى ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك

صفر

فطلب المالك رفع يد المؤجر والمستأجر عنها فامتنعا من ذلك وانكرا ملكه فيها ولم يحدثا
بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معهما الى الحاكم الشرعى واثبت لديه ملكه فيها
بالطريق الشرعى وبعد ذلك أمر القاضى المالك ببيعها للمستولى المذكور لينتفع بها فامتنع
من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذكور ويكون له استردادها من يد من هى فى يده والحال
هذه (أجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)

١ ١٢٧٤

فى رجل غصب حصة فى عقار وبنى فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر
واضعا يده عليها ثم بعد ذلك طلبها المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له
فماذا يكون الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما احدثه فى ارض

١٢٧٤

غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالارض ولم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض والا
فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى بنى عم ثلاثة يملكون دارا بالارث عن اصولهم لكل
واحد منهم ثلثها مات أحدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذكور الثلث فاخذ الابن
القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث فى النظام ثم
بعد ذلك حضر ليأخذ حصته مع ابنى عميه فوجد رجلا أجنبيا واضعا يده على الحصة
المذكورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان الملك ثابتا

صفر سنة

للابن المذكور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضوره من غيبته يجاب لذلك ولا يسقط حقه
بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سفر فتسمع الدعوى ولو
بعد مضي خمس عشرة سنة اذا كان المدعي غائبا فيها مسافة القصر ولا يسقط الحق بمضي
الزمان والله تعالى اعلم

١٠ ١٢٧٤

(سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف
فيها لنفسه خاصة بدون شريك له فيها ثم مات عنها وعن ابن عم عاصب ولم يكن له وارث
سواه فوضع يده على الدار المذكورة رجل اجنبي بتمكين شيخ البلد له فيها ولم يكن على
الميت دين للميري ولا لغيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكيل له في
ذلك فهل اذا كان الملك ثابتا للوارث عن مورثه في الدار المذكورة بالوجه الشرعي
يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (أجاب) اذا ثبت الملك في الدار
المذكورة بطريق الارث للرجل المذكور عن مورثه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد
بتسليمها اليه حيث لامانع والله تعالى اعلم

١٠ ١٢٧٤

(سئل) في جماعة يملكون بعض
اشجار ونخل وعقار بطريق الارث عن آبائهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في
غيبة باقي الورثة وقلع الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة القدر وذلك بدون
اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون
لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيمته (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشريك
المستهلك المذكور قيمة انصبائهم مما استهلكه من الاشجار المذكورة والله تعالى أعلم

١٢ ١٢٧٤

(سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه وضع رجل اجنبي ذو شوكة يده
على الدار المذكورة بالقهر والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فانكر الغاصب دعواه
الملك فيها فهل والحال هذه اذا أثبت المالك المذكور ملكه في الدار المذكورة يجبر
الغاصب على تسليمها للمالك المذكور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه
شرعي (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث الغصب منه واثبت
دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المغصوب اليه حيث لامانع من تسليمه والله
تعالى أعلم

ربيع الاول ٣ ١٢٧٤

(سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها امكان تقبل قسمة الافراز
فبنى احد الورثة في القطعة المذكورة مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقاض اشتراها
وبناها فيها لنفسه وصار واضعا يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد باقي الشركاء
قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال أن
الباني بنى بغير اذن الشركاء وكانت الارض التي بنى فيها تقبل القسمة فماذا يكون
الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حيث بنى احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار
المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباني فبها
ونعمت والاهدم كما صرحوا به والله تعالى اعلم

٢٩ ١٢٧٤

(سئل) في رجل يملك حصة في مكان
آلت له بطريق الارث عن مورثه وضع رجل اجنبي يده على الحصة المذكورة بطريق

ربيع الثانى سنة

الغصب مدة عشر سنين والآن طلب المالك المذكور رفع يد واضع اليد المذكور عن الحصة المذكورة فانكر استحقاقه فيها فهل اذا اثبت المالك المذكور ملكه للحصة المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعى يقضى له بها ولا عبرة بانكار واضع اليد المذكور ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور حيث كان الملك ثابتا له فيها عن مورثه (اجاب) اذا أثبت المالك المذكور ملكه للحصة المذكورة بالوجه الشرعى يقضى له بها ويؤمر واضع اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم

٩ ١٢٧٤

(سئل) فى رجل يملك دارا مات منذ خمسين سنة عن بنت وبنتى ابن قصر وابن اخ فوضعوا ايديهم على الدار المذكورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصبها مدة عشر سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذكورة احد الظلمة من ورثة الغاصب الاوّل ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاوّل والآن أراد ورثة المالك لها استردادها منه ورفع يد بعض ورثة الغاصب المذكور فاعترفوا جميعا لهم بالملك عن مورثهم وادعوا شراءها من ابن اخى الميت المذكور حين وضع يد مورثهم عليها فانكر ذلك ورثة المالك فابرزت ورقة تدل على شرائها من ابن الاخ المذكور وهى مقطوعة الثبوت وليست محررة من قبل قاض ولا مسجلة بسجل ولم يصدقوا على مضمونها ولم يذكر بها أن ابن الاخ وكيل عن باقى الشركاء فيها فهل والحال ماذكر لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابها حيث اعترفوا باصل الملك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بناقل شرعى ولم يحدثوا فيها بناء يوجب تملك الاصل بقيمته من ملاكه (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمرون بتسليم الدار لملاكها حيث لا مانع والله تعالى اعلم

جمادى الاولى ٥ ١٢٧٤

(سئل) فى رجل طلق زوجته بائنا فى زمن صحته وسلامته وبعد خروجها من عدته بمدة مات ذلك الرجل عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر بكثير وترك ما يورث عنه شرعا من النخيل فوضعت تلك المرأة يدها على النخيل المذكور وصارت تستغل ثمره وتبيعه فى غيبة الورثة المذكورين مدة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم يكون لهم رفع يدها عن نخيل مورثهم ومطالبتها بقيمة ما استغلته من ثمره مدة وضع يدها عليه حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ابيهم وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) نعم لهم ذلك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم

٧ ١٢٧٤

(سئل) فى رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدى رجل من العربان ذو شوكة واخذه منه بالغصب وصار ينتفع به مدة مع المنازعة ولا يقدر على تخليصه منه ثم مات رب النخل عن ورثة فطلبوا أخذه فلم يقدروا ايضا واستمر تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة أيضا فطلب ورثة رب النخل اخذه من ورثة الغاصب فمنعوهم متعللين بطول المدة والحال انه لا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

٨	١٢٧٤
١٤	١٢٧٤
رجب ٣	١٢٧٤
٥	١٢٧٤

النخل اخذه ورفع يد ورثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ابيهم ولاعبرة بتعللهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى الحاكم الشرعي اذا ثبت ما ذكر (أجاب) ترك الدعوى لدى القاضي خمس عشرة سنة فا كثر بلا عذر شرعي مانع من سماع دعوى التارك واذا تحقق انه لم يوجد الترك للدعوى لدى القاضي تلك المدة وادعى الوارث على واضع اليد بغصب مورثه م لذلك من مورث المدعين واثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يقضى لهم بدعواهم والافلا فقد صرح في تنقيح الحامدية انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه أنه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك مايورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار وساقية فوضع خال القصر يده عليهما وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف عليهم بدون ولاية شرعية ثم مات الخال المذكور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار والساقية بعد موت أبيهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذ الاخشاب حيث كان الملك ثابتا فيهما للقصر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك مايورث عنه شرعا من عقار ونخيل وغيرهما فوضع رجل أجنبي يده على ماتركه الميت بدون مسوغ شرعي ثم بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وأرادوا أخذ ماتركه مورثهم من واضع اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لاعبرة بتعلله بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر ويجبر واضع اليد على تسليم ماتركه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه الشرعي (اجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعي لايمتنع معه سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذي شوكة غصب دار رجل وبنى فيها بناء لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون لمالك الارض نزعها من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق القلع او يؤمر الباني بقلع بنائه (اجاب) اذا تحقق أن البناء في ارض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض اكثر يكون للمالك تكليف الباني قلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة بنائه مستحق القلع ان ضر قلعه بالارض فان لم يضر يشترط رضا مالك البناء باخذ قيمته على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخر وبنى في بعضها بناء ثم مات الغاصب عن ورثة فنازعهم مالكها وثبت ملكه فيها بالوجه الشرعي وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر او تعتبر قيمة

رجب سنة

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يتملك صاحب البناء الارض
بقيمتها وهل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكون لمالك الارض ان يتملك البنا

٤ ١٢٧٤

بقيمته (أجاب) اذا بنى شخص فى ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت قيمة
الارض اكثر من قيمة البناء كلف البانى قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على اخذ
قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان أضر رفعه بالارض فلمالكها ان
يتملك البناء بقيمته على هذا الوجه جبرا على مالكه وان كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
الارض فكذلك الجواب على ما أفتى به الاشياخ وأفتى بعض المتاخرين بان لمالك البناء
أن يتملك الارض بقيمتها دفعا للضرر الاشد بالاخف وهو قول الكرخى والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل يملك نخيلا غرسه بنفسه فى ارضه الخاصة به ثم بعد مدة انسحب من
بلده وترك نخيله ومكث خمس سنين ثم مات فى غيبته المذكورة عن ابن غائب فى
الجهادية فارسل لعمه ووكله على النخيل الذى آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العم يد
عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابن ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والآن حضر
ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فنعه منكرا او جاحدا لحقه فهل
اذا ثبت ان الحق فيه لابن الغارس له بالبينة الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عبرة

١ ١٢٧٤

بانكاره اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى
ابن الغارس المذكور بالنخيل على ابن عمه واثبت دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بها والا
فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك دار
فوضع رجل اجنبى يده عليها فى غيبة الابن بدون مسوغ شرعى ثم حضر الابن من غيبته
و يريد أخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الملك فى الدار المذكور

شعبان

للابن عن ابيه بالبينة الشرعية يجبر واضع اليد الغاصب على تسليم الدار للابن المذكور

٨ ١٢٧٤

(أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استولى على قطعة
ارض مملوكة لامرأة وبنى فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكة الارض وقيمة الارض أكثر
من قيمة البناء فارادت مالكة الارض أن تكلف البانى قلع بنائه وتمنعه من الارض
فابى وأراد أن يتملك الارض ببنائه وسكناه فيها مدة اثنتى عشرة سنة والحال ان قلع

رمضان

البناء لا يضر بالارض فهل لا عبرة بتعلله المذكور ويكلف قلع بنائه من الارض

١٠ ١٢٧٤

المذكوره حيث كان الملك ثابتا لها فيها ولم تنتقل اليه منها بناقل شرعى (أجاب)
نعم لمالكة الارض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذى قيمته أقل من قيمة
الارض الحاملة له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة يملكون نخلا
بالميراث عن أبيهم سافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتركوه فوضع رجل أجنبى
يده عليه بغير اذنهم ورضاهم وصار ينتفع به مدة غيبتهم نحو خمس عشرة سنة والآن
حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فنعهم من أخذه متعللا بطول المدة المذكورة فهل اذا

اثبتوا

ذى القعدة	سنة
١١	١٢٧٤
١٩	١٢٧٤
١٩	١٢٧٤

ذى الحجة	
٣	١٢٧٤

رجب	
٢٠	١٢٧٥

أثبتوا أن الحق لابيهم وانهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة بتعلله المذكور وتكون الغيبة عذرا شرعيا اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) الغيبة مسافة القصر عذر شرعى فتسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة من الغائب تلك المسافة فى هذه المدة فاذا أثبتوا دعواهم بالوجه الشرعى يقضى لهم بما ادعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا بالشراء الشرعى معدا للاستغلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة من المالك مدة ست سنين فطلب المالك من الساكن المذكور أجرة مثل المكان المذكور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرته متعللا بان أجرة المدة المذكورة لا تلزمه لكونه سكن فيه من غير عقد اجارة فهل والحال هذه اذا تحقق بالوجه الشرعى ان المكان المذكور معد للاستغلال يلزم الساكن فيه أجرة مثله مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعلله المذكور حيث الامر ما هو مسطور (أجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفاها أو عطلها الا فى ثلاثة الوقف وعقار اليتيم والمعد للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) فى ابن قاصر يستحق حصة فى مكان بالارث عن أبيه استولت عليها امرأة أجنبية وسكنت فى جميع المكان المذكور من غير عقد اجارة لحصة القاصر مدة من الشهور فهل والحال هذه يلزم المرأة المذكورة أجرة المثل لحصة القاصر المذكور مدة سكناها فيها (اجاب) نعم تلزم المرأة المذكورة بأجرة مثل حصة القاصر المذكور مدة سكناها واستعمالها لتلك الحصة بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استولى على قطعة أرض أصلها دار خربة لغيره بدون اذن وبنى فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به بانقاض اشتراها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الارض بكثير وهو واضع يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد مالك الارض المذكورة تكليف البانى قلع بنائه وأخذ أرضه منه فهل لمالك البناء ان يتملك الارض بقيمتها حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض بكثير ولا يكلف البانى قلع بنائه (اجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف العلماء فافتى الاشياخ بتكليف الغاصب قلع بنائه وأفتى بعض المتأخرين بان له أن يتملك الارض بقيمتها والحال هذه دفعا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نخيلا بالميراث عن أبيه سحب من بلده وغاب فى بلدة أخرى فوق مسافة القصر مدة نحو عشر سنين فوضع شيخ البلد يده عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن حضر ربه وطلب رفع يده عنه فمنعه متعللا بطول المدة المذكورة فقط فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه اذا ثبت ماذكر ولا عبرة بتعلله المذكور سيما مع اعترافه (أجاب) اذا كان ملك الرجل المذكور فى تلك النخيل ثابتا بالوجه الشرعى يكون له رفع يد الغاصب واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به فى حال حياة والده بعد العزلة منه دارا

بيان سنة

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذكور يده على تلك الدار مع دار والده المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت احدى البنتين عن ولد فاستولى الولد المذكور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعما ان أمه كانت تستحق مما اشتراه خاله لنفسه بماله الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ترفع يد الولد المذكور عن ملك خاله ولا عبرة بزعمه ولا يكون له الا ما استحقته أمه في مخلفات والدها بالفريضة الشرعية واذا بنى الولد المذكور في تلك الجهة ينظر لما بين القيمتين فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤمر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والارض واذا كانت قيمة البناء أكثر يؤمر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذكور بالدار المذكورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخته بدون اذنه واستولى عليها حال غيبة المالك ينظر في قيمة البناء المحدث فيها وفي قيمة الارض المستولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤمر الباني برفع بنائه وتسليم الارض لمالكها وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان لمالك البناء ان يتملك الارض بقيمتها قهرا على مالكها دفعا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي شلشلمون في رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدرها مائة وثمانون ذراعا معمار يا محدودة بحدود أربعة عينها وضع رجل يده على الارض المذكورة وبنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضا ليبني له فيها دارا فبناها الرجل المذكور بطوب لبن بغير اذن المالكة لتلك الارض فطلب المدعي رفع يده عنها ورفع بنائه من الارض المذكورة فهل اذا ثبت ملك الارض المذكورة للمراة المذكورة ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالكة المذكورة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المدعى عليه في أرض تلك المرأة الموكلة المملوكة لها بدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كلف الباني قلع بنائه بطلب مالكة الارض وكذا اذا كانت قيمة البناء أكثر كما في العمادية اتباعا لجواب الكتاب وهو الذي جرى عليه المشايخ وبه أفتى شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم اخذا من فتاوى أبي السعود والقهستاني وأفتى بعض المتأخرين بان لصاحب الاكثر وهو صاحب البناء أن يتملك الارض بقيمتها دفعا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مملوكة لغيره بغير اذن مالكها وفيها محلات خربة فحوطها بالكرس ونقل منها اتربة وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالكها من غيبته وأراد أخذ داره من واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة بنائه تحويطها واجرة نقل الاتربة فهل حيث كان الامر كما ذكر وكانت قيمة الارض اكثر مما حوطها به واحدثه فيها لا يلزم

١٢٧٥

ذي الحجة

٥ ١٢٧٥

المالك ذلك بل يؤمر واضع اليد برفع ما حوطه به ويلزمه دفع الدار لمالكها وما الحكم
(أجاب) لا يجبر المالك على دفع قيمة ما بناه الغاصب فى ارضه بدون اذنه والحال ما ذكر
لاسيما اذا كان رفعه لا يضر بالارض بل يؤمر الغاصب برفع ما احدثه وتسليم الارض
لمالكها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وابنه واربع
بنات وترك دارا استولى عليها رجل واخذ بعضها وادعى انه اشتراه من الميت قبل موته
وطلب منه اثبات دعواه فعجز عنه كليا ورفعت يده عنها والآن اراد شيخ البلدان يضع
يده عليها ويبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها للورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من
البناء والتصرف فيها بدون اذنهم ورضاهم (اجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على
ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون
دارا بطريق الارث عن أبيهم غابوا الى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكثوا بها مدة
خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا البلدتهم التى بها الدار المذكورة فوجدوا رجلا
أجنبيا واضعا يده على الدار المذكورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة
بطوب لبن بغير اذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فادعى انه اشتراها من أحدهم وانه كان
وكيلا عنهم فى بيعها له فانكروا دعواه والحال ان مدعى الشراء المذكور لم يكن عنده
حجة شرعية ولا سند ولا بينة تشهد له طبق دعواه المذكورة فهل لا عبرة بدعواه المذكورة
المجردة عن الاثبات الشرعى ويجبر واضع اليد المذكور على تسليم الدار المذكورة
لملاكها المذكورين وما حكم الله فى البناء الذى بناه وما هدمه وقت وضع يده على الدار
المذكورة لاسيما أن قيمة الارض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه
المذكورة بدون اثباتها بطريق شرعى ويؤمر بتسليم الدار لملاكها اذا لم يكن هناك مانع
وما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضى ان لم تضر قلعه وان أتلف شيئا
منها فعليه ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون قطعة أرض استولى
عليها رجل بطريق الغصب وبنى فيها بناء بغير اذن ملاكها وقيمة الارض أكثر من
قيمة البناء فهل والحال هذه يكون لملاك الارض المذكورة دفع قيمة البناء فى الارض
المذكورة أو يكون للبانى رفع بنائه من الارض حيث لم يضر رفعه بالارض (اجاب)
اذا لم يضر رفع البناء بالارض يكون البانى والحال ما ذكر مخيرا بين أخذ قيمة بنائه مستحق
القلع برضا رب الارض وبين قلعه وان اضر بالارض فالخيار بين تكليف الغاصب
بالقلع وبين تملك البناء بقيمته مستحق القلع لمالك الارض اذا تحقق ما هو مسطور
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان حسن بك
مفتش الاقاليم الوسطى سابقا حال حياته عمل شروطا مع حسين افندى ناظر على بناء
حمام سوقى وما يتبعه من القهاوى والدكاكين فى أرض مكان مملوك للبك المذكور
وكل ما صرف على ذلك يكون على البك المذكور ثلاثة أرباعه وعلى حسين أفندى الربع

٧	١٢٧٦
٢٣	١٢٧٦
ربيع الثانى ٢٤	١٢٧٦
رجب ١٠	١٢٧٦

رجب سنة

ويكون ذلك مشتركا على هذا الوجه وان البك المذكور أعطى حسين أفندى فى نظير خدمته ومباشرته للبناء وتتميمه ربع الارض وربع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك المذكور حضر الافندى وأفاد ان الحمام المذكور تم بناؤه ولم يدرك عمل القهاوى والدكاكين وأفاد ان له مبلغا زيادة عما صرفه فى البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضى فحرر منه اعلام شرعى يتضمن ثبوت ربع الحمام الى الافندى وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والآن وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندى جدد فى الارض المذكورة عشرة دكاكين بجوار الحمام بلغ تكاليفها كذا وان تجديد ذلك برأى الافندى لما رأى فيه من المصلحة وانه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعى هل هذه الشروط انفسخ حكمها بموت البك أم لا واذا انفسخ حكمها فما حكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة أو للبانى وحيث ان الارض هى حق الميت فما الحكم فيها وما يعامل به الافندى المذكور فى البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ فى ٢٣ ذى القعدة سنة ٦٥ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته أعطى وملك الافندى المذكور الربع فى أرض المكان الكائن بناحية بنى سويف المطل على بحر النيل المجاور لاماكنة بيد أربابها المتعين ثلاث الاماكن الآيل الى البك المذكور بالتمليك الشرعى من قبل معتقه وقبل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذكور وقبل منه للافندى المذكور بان يبنى فى أرض المكان حماما وقهاوى ودكاكين ويكون ذلك مشتركا بينهما للمتوفى ثلاثة أرباعه وللافندى الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة أرباعه على المتوفى بعد عمل الحساب وقبل ذلك منه وانه بنى فى أرض المكان حماما وصرف عليه كذا ما هو من مال البانى خاصة كذا وما هو من مال المتوفى بمعاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وزكيا وعدلا بشهادة فلان وفلان وذلك فى وجه وكيل ابن أخى الميت ووكيل زوجته ووكيل وكيل بيت المال بمصر المنصوب وصيا على تركة الميت والمأذون له بالخصومة والمقر بوضع يد موكله على مخلفات المتوفى وعرفنا كلا من الوكلاء المذكورين بان الحق فى ربع بناء الحمام المرقوم لحسين أفندى وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى المذكور بالوجه الشرعى وحكمنا بذلك فنرجو الافادة عن طلب المديرية (أجاب) الاذن بالعمارة يبطل بموت الآذن فاذا كان بناء الدكاكين والقهاوى بعد موت الآمر وكانت الارض المبنى فيها ملكا للميت كما يستفاد من السؤال المحرر لهذا الطرف المسطر باطنه ويؤيده ان الحكم الصريح فى صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذى القعدة سنة ٦٥ انما هو منصب على بناء ربع الحمام والرجوع بما زاد فى نفقة عمارته حيث ذكر فيه ما نصه وعرفنا كلا من الوكلاء المذكورين بان الحق فى ربع بناء الحمام المرقوم لحسين افندى

١٢٧٦ ١٥

ناهق المذكور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى المذكور بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الارض الموهوب ربعها بوجه معتبر شرعا في الدعوى وعدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بناه الشخص في أرض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناه لرب الارض وان بناه لنفسه في أرض غيره بدون اذنه يكون حكمه حكم الغاصب فيؤمر بقلع ما بناه الا ان يتملك رب الارض البناء بقيمته مستحق القلع وهذا ان كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء وان كان بالعكس فللباني ان يتملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى أعلم

(سئل) في رجل ملك قطعة أرض ارثا عن أبيه ووضع يده عليها ستين سنة وحازها أبوه قبله السنين العديدة فجاء رجل آخر واشترى قطعة أرض بجوارها وبناها وبنى في القطعة الموروثة قاعة تعديا بلا اذن الوارث ومن غير وجه شرعي وهو غائب فحضر ومنعه منها واتفق معه على أن يبني له بدل بنائه ثم بعد ان رضي المتعدي بذلك امتنع ولم يرض بخروجه مما بناه وقيمة الارض الموروثة تزيد على قيمة البناء والارض المذكورة ثابتة للوارث بالبينة الشرعية زيادة على وضع اليد فهل والحال هذه يؤمر بقلع بنائه حيث كانت قيمة الارض تزيد على قيمة البناء أو يدفع له قيمة ما بناه في أرضه بلا اذنه مستحق القلع برضاه اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والحال ماذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم

١٠   ١٢٧٧

(سئل) في رجل مات عن أم وزوجة وبنتين احداهما قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا من مواش ودار وطاحونة وساقية ودراهم معلومة لهم فوضعت زوجته يدها على التركة بعد موت أم المتوفى وتصرفت في التركة وباعت بعض مواش وغلال وغير ذلك بغير ولاية شرعية على القاصرة وسافرت الحجاز وأنفقت ثمن ذلك في شؤون نفسها والقاصرة مقيمة لم تسافر معها فهل للبنت محاسبتها بعد بلوغها رشيدة على نصيبها فيما باعته الزوجة حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصارت عينه مستهلكة واستهلكت عوضه في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته للبنت ودفعت صداقها

رمضان

٢٠   ١٢٧٧

(اجاب) للبنت المذكورة تضمين أمها قيمة نصيبها مما استهلكته في شؤون نفسها من المال المشترك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(سئل) في رجل يملك سفينة عرضها للبيع فاخبر برجل في جهة بعيدة انه يريد شراء سفينة فشحنها وأرسلها لهذا الرجل ليشتريها بتلك الجهة فارسل هذا الرجل لمالكها بشرائها بثمن معلوم عينه له فلم يرض بما عينه له من الثمن ووكل رجلا في بيعها ممن ساومها أو من غيره فلما أراد وكيل المالك المذكور بيعها منعه من ذلك وكيل المساوم لها وادعى شراءها من موكله وشحنها وكيل المساوم من طرفه وارسلها لجهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل المالك المذكور فغرقت بما فيها فمن يكون ملزوما بضمانها المساوم أو وكيله (اجاب) الضمان على من تعدى على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجه يوجب

محرم

١٣   ١٢٧٨

ربيع الثانى سنة

التضمين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض
خربة وبنى فيها بناء لنفسه من غير اذن مالك الارض وانفق فى بنائها ما يزيد على قيمة تلك
الارض باضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض بكثير لا يكون
لمالك الارض الا قيمتها حالة كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص فى ارض

٢٥ ١٢٧٨

غيره بدون اذن مالكها تعديا وكانت قيمة البناء أكثر فظاهر الرواية انه لا فرق بين هذه
الصورة وما اذا كانت قيمة الارض اكثر فيكلف قلع ما احدثه على هذا الوجه حيث
لا يضر بالارض واختار بعض المتأخرين ان للبانى فى هذه الصورة ان يتملك الارض
بقيمتها دفعا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك ارضا مدة

جمادى الثانية

من السنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن اولاد اخ وضعوا ايديهم
عليها ثم التزم رجل بناحيتهم الملح من الميرى ووضعه فى الارض المذكورة عشر سنوات
والآن ارادوا اخذها من واضع اليد المذكور فامتنع من ذلك متعللا بانها ملكه فهل اذا
اثبت اولاد الاخ المذكورون ملكيتها لمورثهم وانه مات وتركها ميراثا لهم يؤمر واضع
اليد عليها الغاصب بتسليمها لهم قهرا (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع

١ ١٢٧٨

دعوى اولاد الاخ المذكورين بتلك الارض على واضع اليد عليها الآن المدعى
ملكيتها لنفسه وثبتت دعواهم المذكورة بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ويؤمر واضع
اليد الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوة بينهم
مال مشترك جدد احدهم وهو الاكبر امتعة ومواشى بالشراء لنفسه ودفع ثمن ذلك من
المال المشترك بينه وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يكون ضامنا
لنصيب اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون

١٥ ١٢٧٨

ضامنا لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات
عن بنتين احداهما بالغة والاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل اجنبى
يده على تركة الميت المذكور من غير وصاية شرعية لا من ابيهما ولا من القاضى وقد بلغت
البنت الاخرى وطلبتا تركة ابيهما من الرجل واضع اليد عليها فامتنع من تسليمها لهما

رجب

متعللا بانه لو سلمها لهما يخاف عليها من الضياع فهل حيث كان الرجل المذكور مقرا
بتركة ابى البنتين المذكورتين يؤمر بتسليمها لهما ولا عبرة بما تعلل به اذا ثبت رشدهما
(اجاب) اذا كان رشد البنتين ثابتا يكون لهما الاستيلاء على تركة ابيهما حيث

٢٢ ١٢٧٨

لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) فى رجل بنى فى قطعة أرض بغير اذن مالكها حال
غيبته ووضع يده عليها فعلم ربها بعد ذلك فنازعه واراد رفع يده فتعلل البانى المذكور بان
فلانا امره بالبناء فيها والحال أن فلانا لم يكن وكيلا عن صاحبها ولا رسولا من قبله فى الاذن

شعبان

فهل يكون لرب الارض المذكورة طلبها من واضع اليد المذكور ويجبر على رفع بنائه فيها
حيث كانت ازيد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الارض المذكورة

٩ ١٢٧٨

ذي الحجه سنة

تكليف البانى فيها بدون اذنه رفع ما احدثه فيها على هذا الوجه وانتزاعها من يده والحال ماذكر بالسؤال مالم يتراضيا على اخذ المالك المذكور بناء الغاصب بالقيمة مستحق القلع مثلا فيكون البناء مع الارض لمالكها وترفع يد الغاصب عماذكر حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حجج شرعية من قاضى ناحيتهم بيده وبينة شرعية ووضع يده عليه مدة سنين وهو ينتفع به فتعدى عليه عمدة البلدة واخذ منه قطعة باخشابها وسقفها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك الاخشاب والانقاض ووضع بعضها فى ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى الحاكم الشرعى وادعى عليه بالارض وبين حدودها وبقدر من الانقاض والاخشاب معلوم تصحح به الدعوى واثبت دعواه بالوجه الشرعى يؤمر بدفع قيمته وبرفع يده عما تعدى عليه وأخذه من ارض العقار المذكور (اجاب) اذا ثبت الغصب لماذكر بطريقه الشرعى يؤمر الغاصب برد ما غصبه من الارض وبقيمة ما استهلكه من انقاضها وقيمته الى مالكها حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة وبنتين فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق الغصب فنازعته احدى البنتين وطلبت حصتها من الدار فاعترف لها بحصتها من دار أبيها وطلب أن يعطيها حصة بدلها من دار الغاصب فامتنعت وقالت لا آخذ الا حصتى من دار أبى فاغتاظ منها وقال لها هذه حصتك من دار أبيك وآلت لك عنه بالميراث ولكنى وضعت يدى عليها مدة طويلة تزيد عن عشرين سنة ويريد منعها بطول المدة والحال أنها كانت قاصرة فهل اذا اعترف بان الحصة لها بالميراث عن أبيها يؤمر بتسليمها لها ولا عبرة بتعلله بطول المدة لاسيما أنها كانت قاصرة وغائبة عن بلدها هذه المدة (اجاب) نعم لاعبرة بمجرد تعلله بماذكر مع اعترافه بملكها الملك الحصة ولم يثبت ناقل ويؤمر بتسليمها لها والحال هذه حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على أرض ملك بالشراء من مدة مديدة بمقتضى حجج شرعية مسجله استولى رجل على قطعة منها متعللا بانها ليست ملكاله فهل اذا عارضه المالك الذى كان واضع اليد عليها وأظهر حجج ملكه وتحقق بانها من جملة أرضه المذكورة الداخلة فى حدودها وشهدت له البينة بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد لمالكها ولاعبرة بتعلله المذكور (أجاب) اذا ثبت الملك فيها للرجل الاول بالطريق الشرعى ترفع يد المتعدى عليها حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين وبنتين وزوجة وترك دارا ثم بعد موته قسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه والآن تعدى أحد الاولاد على أخيه وأخذ جانبا من نصيبه وبنى فيه من غير اذن أخيه ومن غير حضوره فهل والحال ماذكر يؤمر الاخ المذكور برفع بنائه عن الجانب المذكور حيث بنى فيه بغير اذن أخيه له وكان مقرا بانه من نصيب

٣٠ ١٢٧٨

جمادى الثانية ٢٣ ١٢٧٩

محرم ٤ ١٢٨٠

٩	١٢٨٠	أخيه لاسيما أن قيمة الارض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه فى أرض أخيه الخاصة به بدون اذنه حيث كانت قيمة الارض أكثر وتحقق ماذكر بالسؤال بطريقه الشرعى والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة أرض حصلت
جمادى الاولى		فيها مزايدة للبيع ورسا المزاد على رجل والمالك لم يصدر منه سماح بالبيع والراسى عليه المزاد أجرى بناء ساقية فى الارض المذكورة بدون اذن من المالك بالبناء فما الذى
٢١	١٢٨٠	يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك نؤمل الجواب (اجاب) اذا لم يحصل بيع من المالك للبانى الساقية المذكورة وقد بناها بدون اذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته اكثر من قيمة الارض والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنه وترك دارا وقد غاب الابن مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها واخشابها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبنى فيها وقد مضى على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة
جمادى الثانية		الانقاض والاخشاب حيث تعدى باخذها ليس له أخذه شرعا ويلزم البانى قلع بنائه حيث بناه بغير وجه شرعى وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم
٧	١٢٨٠	(اجاب) اذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار وأخشابها بطريق شرعى وجب رد عينها المالكها ان كانت قائمة وقيمتها ان كانت هالكة كما انه ان ثبت ان أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعى ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤمر واضع اليد بردها اليه وقلع بنائه الذى بناه بدون اذن المالك حيث كانت قيمة الارض اكثر كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا عن أبيه وجده سافر الى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستوليا على
شعبان		الدار المذكورة وبنى فيها بدون اذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال ان شيخ البلد المذكور معترف ومقر بان الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذكور ليس لك الا قيمة الارض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على ازالة بنائه الحادث وعليه قيمة ما هدمه
٦	١٢٨٠	من البناء الاصلى وتسليم الدار لمالكها (أجاب) لمالك الارض والحال ماذكر بالسؤال تكليف الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الارض على اخذ قيمتها حيث كانت اكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) فى رجل له دار اودع مفتاحها عند زوج بنته وغاب عن البلد فاخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد ان أزال دائر سطح البيت وأخذ طوبه وبنى به أودة وخزنة فوق سطحها ابناء غير ضرورى بل لزينة نفسه فقط وذلك بدون اذن من ربها فلما طلب اخراجه منها ادعى انه صرف فى بناء ماذكر قدرا معلوما من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

لايجاب لذلك والحال هذه حيث بنى ذلك ببعض أنقاض مما هدمه من الدار المذكورة
بغير اذن مالكها (اجاب) اذا بنى رجل فى دار غيره بدون اذنه بانقاض مالك الدار فهو
متبرع بما انفق فى الاجرة من مالا تبقى عينه بعد النقض ولو للبانى أنقاض مملوكة له وقد
بنى لنفسه فهى له و يكلف نقضها ان لم يضر بالمكان الاصلى أو يتملكها رب الدار
بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن
اربع شجرات مغروسات بارض مأخوذة لمدابغ للميرى بجهة مصر القديمة اجرى قطعهما
شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار احالة تحقيق ذلك على
معاون مصر القديمة فاجرى التحقيق وتبين منه ان الشجرات غرستها امرأة تدعى الحاجة
فاطمة القهوجية من مدة سنين و باعت اثنتين منها واقتسمت ثمنهما بينها و بين رجل آخر
يدعى سالم زغلول الذى هو صاحب الارض قبل أخذ الميرى لهذه الارض للغارسة
الثلثان من الثمن ولصاحب الارض الثلث نظير الغرس فى أرضه وشهد بذلك أشخاص
متعددون بمقتضى مذاكرة فالحكم (أجاب) بالاطلاع على مذاكرة تحقيق هذه القضية
استفيد منها ان الاربع شجرات غرستها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها فى أرض سالم
زغلول من مدة سنين وان الشجرات المذكورات باقية على ملكها الى الآن وانها هى
وصاحب الارض باعا شجرتين منها واقتسما ثمنهما بينهما اثلاثا بتراضيهما فأخذ سالم
زغلول الثلث نظير أجر أرضه وأخذت المالكة الثلثين فاذا كان الامر كذلك ولم يحصل انتقال
الشجرات المذكورات أو الشجرتين اللتين بيعتا الى جهة الميرى بناقل شرعى كبيع
لا يكون لجهة الميرى معارضة فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة
يملكون دارا أخذها رجل بطريق الغصب و بنى فيها بناء ووضع يده عليها مدة من
السنين والحال أن قيمة الارض اكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار
المذكورة من يد الغاصب المذكور فامتنع من ذلك متعللا ببنائه لها فهل والحال هذه
يكون لمالكى الارض ان يتملكوا البناء بقيمته مطروحا على وجه الارض (أجاب)
اذا بنى فى أرض غيره بدون اذنه يكون للمالك ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا
على البانى ان اضر رفعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو
مذكور بالسؤال وللبانى أن يقلعه حيث لم يضر قلعه بالارض والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل له نخيل آل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهادية وغاب عن البلد فوضع
ولدا أخيه يدهما على النخيل وصارا ينتفعان بثمره مدة غيبته ثم حضر الى بلده ورفع يد
ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يدهما عليه بدون اذنه ورضاه ويريد مطالبتهما
بمثل ما استغلاه من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه اذن لهما (اجاب)
نعم له مطالبتهما بضمان ما استغلاه من ثمره مدة غيبته بعد تحققه شرعا حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بطيخا تعدى عليه رجل أجنبي وباعه لرجل

شوال	سنة
١٢	١٢٨٠
٢٧	١٢٨٠
محرم	
٢٣	١٢٨١
شعبان	
٢٤	١٢٨١

ربيع الثاني	سنة
١٢	١٢٨٢
رجب ٢	١٢٨٢
شوال ٢٦	١٢٨٣
جمادى الثانية ١٧	١٢٨٣
رجب ٢٦	١٢٨٣

آخر بثمن معلوم بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكيلا عنه فى البيع وكان
ذلك البيع بدون قيمته فهل اذا لم يجز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع
بقيمته على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك البطيخ المذكور (أجاب)
نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على ترب فى مقبرة عن أبيه وجده وجد أبيه
وعلى الترب شجرة مملوكة له فتعرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم الترب متعللا بانها
ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد وأبيه وجده من
قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبتت ملكية
الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعى يكون المتعدى ضامنا لها (أجاب) اذا أثبت
الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعى يكون غاصبها ضامنا لها
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى أرضا معلومة من رجل آخر
وبجوارها أرض أخرى مملوكة للبائع المذكور فبنى فيها المشترى للارض الاولى بناء
لنفسه كما بنى فى أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للارض الاخرى مع اعتراف البانى
بذلك وبان الاخرى ملك للبائع والحال أن قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل والحال
هذه يكون لمالك الارض تكليف البانى قلع ما بناه فى أرض غيره اذا لم يضر القلع بالارض
وان أضر يكون لمالك الارض ان يتملك بناء الغاصب المذكور بقيمته مستحق القلع
(اجاب) نعم يكون لمالك الارض تكليف الغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر
بالسؤال بالوجه الشرعى وان كان القلع يضر بالارض فله أن يتملك البناء بقيمته مستحق
القلع والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة آلت لهم دار متهدمة بالارث عن مورثهم أرادوا
البناء فيها والانتفاع بها فمنعهم شيخ القرية من ذلك يريد بذلك شراءها منهم والاستيلاء
عليها بدون وجه شرعى وهم يمتنعون من تمكينه منها فهل اذا كانت موروثة لهم عن
أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضة لهم والحال
هذه (أجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار ثابتا لا يكون لشيخ القرية
منعهم من تصرفهم فيها تصرف الملاك فى املاكهم بدون وجه شرعى ولا يجبرون على
بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)
فى جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدهم واضعين أيديهم عليها مدة سبعين سنة
والآن ادعى رجل ناظر على وقف انها من ضمن الوقف الذى تحت نظره وهدمها تعديا ولم
تزل تحت يد المالكين لها وهم ينكرون دعواه ولا بينة له فهل اذا كان ملكهم لها ثابتا
ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكورة يجبر على دفع قيمة ما هدمه تعديا (أجاب) نعم
يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى راعى غنم اسلم غنمه فى فلاة بعيدا عن المزارع جدا فانفلتت

شوال سنة

بعضها ليلا وسارت مسافة طويلة بدون علمه ولم يكن معها أحد بل انفلتت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعى وصاحبها غائب أيضا واتلفت الزرع فهل لاضمان على أحد من مالكها والراعى والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع رب الاغنام فى هذه الحالة بدون وجه شرعى ظلما لا يكون له الرجوع على الراعى بمثل مادفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من اجرته المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لاضمان على مالك الاغنام ولا على الراعى والحال هذه قال فى البزازية دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلا أونهارا فافسدت زرع غيره لاضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الا على الظالمين وفى العيون غنم دخلت بستانا فافسدته وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان لم يسقها لاضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل الثانى والثلاثين وأجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشى ترعى فأتلفت شيأ من مال مسلم أو ذمى أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح العجماء جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعى قريبا من زرع انسان بحيث لوشاءت تناولت منه فدخلت الزرع وأتلفته فانه يلزم الراعى ضمان ما تلف قال العمادى فى فصوله وفى غصب فتاوى العتابى اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لوشاءت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله فى الفصولين أفاده فى تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كما ذكر فى السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظلما لا يكون له الرجوع على الراعى بشئ ولا استقطاعه من أجرته لان المظلوم ليس له أن يرجع بما أخذ منه ظلما على غير من ظلمه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دار يحدوانها وله جار يريد انشاء بناء فتوافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار أن يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا وتراضيا على ذلك بحضور وبينة من المسلمين فاستولى مريد انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وعند البناء جار على صاحب الدار فيها وأخذ قطعة أرض تزيد على ثلاثين ذراعا وأدخلها فى بنائه بغير اذنه فطلب صاحب الارض أرضه فارسل له مبلغا من الدراهم فأبى الا أخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة راشدون منكرون ذلك وصاحب الارض يريد أخذها فهل اذا أقام بينة بذلك وحلف اليمين الشرعى يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الارض أرضه حيث أخذت منه غصبا بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص فى أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقه المعتبر كلف البانى أو ورثته قلع ما أحدثه فى أرض الغير وتسليمها المالكها حيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الآن يتفقا على أخذ البناء لصاحب الارض بقيمته مستحق القلع أو كان قلعه يضر بالارض فيمتنع بتملك رب الارض البناء بما ذكر ما لم يرض باضرار أرضه بالقلع أما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الارض فالذى اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء الغاصب أن يتملك الارض بقيمتها جبرا على ربها دفعا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل)

٢٣ ١٢٨٣

ذى القعدة

٨ ١٢٨٣

ذى الحجة	سنة
١٦	١٢٨٣
٢١	١٢٨٣
محرم ١٥	١٢٨٤

فى رجل يستحق منفعة قطعة أرض سلطانية له فيها كرد أرض سواق مبنية وأشجار تعدى عليه جماعة وبنوا فى الارض المذكورة تابوتين بدون اذن صاحب الاثر المذكور وبدون حضوره وقت البناء وعند علمه حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم من الارض المذكورة واستمر ينازعهم فى ذلك ويمنعهم الادارة حتى مضى سنتان فترافع معهم الى الحكومة الآن فهل اذا تحقق احداثهم ذلك بدون اذنه واجازته وطالبهم بالرفع ومنعهم من الادارة يؤمرون شرعا بنقض ما أحدثوه فى حق الغير على هذا الوجه حيث لا يضر الرفع بالارض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها اكثر مما أحدث فيها الا ان يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الارض مستحق القلع (أجاب) نعم تؤمر الجماعة المذكورة بنقض ما أحدثوه فى الارض السلطانية المستحقة للغير بدون اذنه والحال ماذكر بالسؤال حيث لامانع الا أن يتفقا على تسليم البناء لمستحق الارض مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصر غيبة بعيدة واستمر غائبا حتى مات عن ابن وبنتين فاقاموا فى محل وفاة والدهم مدة تزيد عن أربعين سنة ثم حضروا بلدة والدهم فوجدوا رجلا أجنبيا واضع يده على منزله بدون وجه شرعى بطريق الغصب فأرادوا انتزاعه منه فامتنع من ذلك وتعلل بانه واضع يده عليه خمسين سنة واعترف بملكهم اياه عن مورثهم فهل مع اقراره بملكهم وكونهم غائبين مع والدهم ولم يحضر وا بعد وفاته الا الآن لا يكون وضع يد الرجل المذكور مانعا من استيلائهم على ملكهم و يكون لهم نزعه من يده حيث كان حقهم فيه ثابتا والخصم مقرا أنه لوالدهم وانه حقهم ولا عبرة بما تعلل به واضع اليد المذكور (أجاب) نعم لا يكون وضع يد الرجل المذكور على ملك مورثهم تلك المدة مع اعترافه بملكهم لذلك مانعا من استيلائهم على ما ورثوه عن مورثهم بل لو انكر وثبت ملكهم اياه بطريقه الشرعى يؤمر بتسليمه اليهم اذ الغيبة مسافة القصر عذر شرعى تسمع الدعوى معه بعد طول المدة اذا لم يكن هناك مانع آخر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له حانوتان أخذ امنه لتوسعة الطريق حكم التنظيم السائر فتعدى على جاره الذى له حائط دكان خلف الدكانين المأخوذين للتنظيم وفتح فى الحائط المذكورة بابين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف فى وسط دكان الجار المذكورة الموقوفة من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن ذلك وتسليمه لجهة وقفه المذكور والحال هذه (اجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال ماذكر بدون وجه شرعى و يؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك بالطريق الشرعى حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة أرض آلت له بالارث عن جده مغروس فيها النخيل وهو يتصرف فيها وفى النخيل تصرف الملاك فى املاكهم وغاب عن بلده وصار أهله يأخذون ثمر النخيل و يدفعون ماعليه فتعدى رجل على القطعة المذكورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل فى وسط نخيل المالك

ثم حضر واضع اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعى ان القطعة المذكورة وما كان فيها من الغراس المذكور حقه وملكه خاصة وان الغارس لاشئ له فيها ماعدا الذى غرسه فهل يكلف الغارس المذكور قلع ماغرسه تعديا حيث كان لايضر قلعه بالارض وان كان يضر يتملكه واضع اليد المذكور بقيمته مستحق القلع (أجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد الى المالك اذا لم يضر القلع بالارض فان أضر تملك مالك الارض النخيل بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اقام زوجته وصيا على أولاده فى حال حياته ثم توفى عنها وعن ابن قاصر منها وترك مايورث عنه شرعا ومن جملة ماتركه قطعة أرض زراعة خراجية فى بلدة من بلاد الريف فتعدى على القطعة المذكورة وغصبها شيخ البلدة المذكورة وبنى فيها وابور الحلاجة لنفسه وعطلها على اليتيم وامه مدة من الشهور بغير وجه شرعى فهل اذا طالبته الوصى المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكور بقلع مابناه وتسليم الارض اليها ودفع اجرة المثل فى المدة التى استعملها فيها حيث انها مال ليتيم ومعدة للاستغلال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعا ويؤمر بالقلع وتسليم الارض لها خالية عن البناء (اجاب) اذا كان استحقاق القاصر وأمه فى تلك الارض ثابتا شرعا وتحقق الغصب والاحداث المذكوران يؤمر الغاصب بقلع ما أحدثه فيها بدون اذن وتسليم الارض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع أجر مثلها مدة استعماله لها والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك جنينة محدودة بحدود أربعة بطريق الشراء تعدى أحد جيرانه وأخذ جزأ منها وبنى فيه فى غيبة المالك ومضى على ذلك أقل من خمس سنوات ثم الآن حضر المالك المذكور فوجد جاره متعديا على ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار المذكور متعديا واثبت المالك تعديه يسوغ للحاكم الشرعى أن يامره برفع يده عن الجزء المذكور وعلى المالك دفع قيمة البناء اذا كانت قيمة أرضه أكثر من قيمة البناء (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان هذا الجزء الذى بنى فيه الجار المذكور ملك لمالك الجنينة المذكورة وانه بنى فيه تعديا بدون اذن مالكه وان قيمة الجزء الذى بنى فيه أكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكور برفع بنائه من أرض الغير وتسليمها لمالكها ان لم يضر رفعه بها الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء لمالكه من قبل رب الارض اما اذا أضر رفع البناء بالارض فلمالك الارض ان يملكه بقيمته مستحق القلع بلا توقف على رضا مالكه والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى منزل كبير موقوف من قبل مالكه على ذريته الذكور وقفا مستوفيا شرائط الصحة غاب ناظره عن بلدته فتعدى جاره على ذلك المنزل وغصب جزأ معلوما من أرضه وبنى فيه وأدخله فى منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غيبته وأثبت ذلك بالوجه الشرعى يؤمر الغاصب برد ماغصبه من جهة الوقف لناظره الشرعى ويكلف رفع مابناه حيث لايضر رفعه بارض الوقف (أجاب) نعم اذا أثبت الناظر الشرعى دعواه المذكورة بالوجه

رمضان	سنة
١٦	١٢٨٧

الشرعي بعد صحتها يؤمر الغاصب برفع بنائه من أرض الوقف ورد الارض لناظرها والحال
ماذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض ملك غصبها
منه آخر وغرس فيها نخلا فاثمر النخل وتراضى رب الارض مع الغاصب على ان ماخرج من ثمر
النخل المذكور يكون بينهما لصاحب الارض أربعة اجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم
أراد الآن صاحب الارض تكليف الغاصب بقلع النخل من أرضه فهل يجاب لذلك واذا
كان قلعه يضر بالارض وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة النخل يتملكه مالك الارض
بقيمته مقلوعا (أجاب) لمالك رقبة الارض تكليف الغاصب قلع غرسه من أرضه
وان أضر قلعه بالارض فلمالكها ان يتملكه بقيمته مستحق القلع والحال ماذكر حيث
كانت قيمة الارض اكثر من قيمة النخل المغروس فيها والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أربعة بنين وبنت فيهم ابن وبنت قاصران وترك لهم تركة استولى عليها
بعض البلغ واستهلكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون بقية الورثة بدون اذنهم فهل اذا
ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة استحقاقهم فيه وماذا

ذي القعده	
١٠	١٢٨٧

يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لاغير تكون
تركته بينهم تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين ومايتحقق استهلاكه من التركة من قبل
بعض الورثة في شؤونه الخاصة به يكون مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ولدان كبيران ساكنان معه خرجا عن طاعة أبيهما المذكور ويريدان التصرف في
أملاكه بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كان عاقلا
قادرا على التصرف في أملاكه ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون اذنه واذا حصل منهما
التصرف على هذا الوجه يكون موقوفا على اجازة أبيهما المذكور فان رده يبطل واذا
ماتت زوجته أمهما وهي على عصمته لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الاولاد

ربيع الثاني	
٢٨	١٢٩٠

بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (اجاب) ليس للولدين
المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي واذا تصرفا فيه
بدون اذنه يكون موقوفا على اجازته فان اجازه نفذ وان رده بطل وليس لهما منعه من
ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود الفرع الوارث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دار وبجوارها قطعة أرض خالية من البناء بنى فيها بناء لنفسه
من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة نازعه فيها رجل وادعى انها ملكه عن أبيه فهل اذا أثبت
المدعي ملكه لها يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه المذكور أو يتملك الارض بقيمتها

محرم	
٢٢	١٢٩١

حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض ولا يؤمر بالقلع (أجاب) اذا ثبت
الملك في الارض المذكورة لمدعيها بالوجه الشرعي وقد بنى فيها غيره بدون اذنه يؤمر الباني
بقلع مابناه فيها وتسليمها لمالكها فارغة حيث لم يضر القلع بالارض سواء كانت قيمة
الارض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرخي ان كانت قيمة البناء أكثر فللباني ان

جمادى الاولى سنة

يملك الارض بقيمتها دفعا للضرر الاشد بالاخف و بقوله أفتى بعض المتأخرين والاول هو المذكور وحده فى الجامع الصغير والهداية والخلاصة وعامة المتون كما فى تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة رجال مشتركين فى مواش وحبوب شركة ملك نهى أحدهم الآخرين عن التصرف فى نصيبه من ذلك وغاب فباع الآخران سوية المشترك المذكور بغير اذن شريكهما وقبضا ثمنه سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف ثمن مابيع منهما ومات المشترى ايضا وهلك المبيع وحضر الشريك الغائب وطلب تضمين الحى من شريكيه نصف بدل حصته من المبيع وتضمين ورثة الشريك الثانى بدل نصف حصته الآخر فامتثل الحى منهما الذلك أى لضمان ماخصه الى شريكه وامتنع ورثة الميت من اداء ضمان ماتصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركته فهل اذا ثبت ماذكر جميعه بالوجه الشرعى تجبر الورثة على أداء نصف بدل ماتصرف فيه الشريك الكائن على هذا الوجه من تركة مورثهم ولا عبرة بتعللهم بعونه ويجبر الشريك الحى على الدفع أيضا اذا امتنع بعد الامتثال المذكور (أجاب) نعم اذا ثبت ماذكر جميعه بالوجه الشرعى يكون للشريك المذكور تضمين أحد شريكيه الحى وورثة الشريك الميت من تركته ماتعدياببيعه فى نصيبه على هذا الوجه بدفع القيمة يوم التسليم الى المشترى فى القيمى ودفع المثل فى المثلى ومن امتنع عن اداء الضمان يجبر عليه حيث لامانع والله تعالى أعلم

٢٠ ١٢٩١

(سئل) فى مسجد له أماكن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فتعدى الشخص المذكور باحداث بناء علو فوق حائط المسجد وحائط الاماكن الموقوفة المذكورة بدون اذن من ناظره وبدون حق شرعى وفتح فى العلو المذكور شبابيك ومناور مطلة على المسجد والاماكن المحكى عنها ثم باع ورثة الشخص المذكور تلك الوكالة لشخص آخر فهل حيث كان بناء الحائط العلوى المفتوح فيه تلك الشبابيك والمناور على حائط المسجد وأماكن الوقف حادثا بدون حق ولا وجه شرعى يلزم المالك بازالته ويمنع من البناء فوقه أم لا (أجاب) اذا ثبت احداث البناء المذكور فوق حائط المسجد ووقفه تعديا بدون حق بالوجه الشرعى يؤمر مالكه بازالته ويمنع من البناء فوق ماذكر والحال هذه والله تعالى أعلم

ربيع الاول ١١ ١٢٩٤

(سئل) فى رجل توفى عن أرض ذات نخل وعن أولاد فاستولى أكبرهم عليها ونقل الى ناحية منها نخلا صغيرا من نتاج النخل الكبير وذلك بغير اذن من باقى الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبر وأثمر فهل حينئذ يختص به هو دونهم وعليه لهم قيمة مايخصهم من ذلك النخل الصغير أو يشتركون فيه (اجاب) اذا نقل الاكبر المذكور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه فى ناحية أخرى من تلك الارض المشتركة بدون اذن باقى الورثة لنفسه كان غاصبا نصيب الشركاء منه كما لو أخذ بذرا مشتركا بدون اذن وزرعه لنفسه واذا كبر النخل بعد غرسه صار نصيب باقى الشركاء ملكا خبيثا له وان غرسه باذن الباقى للجميع أو اطلق فهو مشترك بينهم وان عين الغارس فهو له كما

جمادى الثانية ١٩ ١٢٩١

ذكر هذا التفصيل في الخيرية من القسمة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا اختص الغارس بهذا الغرس وطلبت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا النخل المغروس في نصيب الغارس فهو له وعليه قيمة انصباء الشركاء منه يوم غصبه وان وقع في نصيب غيره فعليه قلعه مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان احد شريكي الملك كالاجنبي في نصيب الآخر وان من قلع تالة أي شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الارض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لكن مقلوعة كما في الهندية من الغصب عن الكبرى والمراد من قوله لكن مقلوعة أي مستحقة للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الخانية وتنقيح الحامدية من الغصب أيضا والله تعالى اعلم (سئل) من المالية بافادة مضمونها مقتضى الحال للاستفهام من حضرتكم عن حكم مال توفي شخص وفي ورثته قاصر وغائب هل يجب على ولاة الحكومة الاسلامية جرد جميع تركة الميت المذكور وحصرها في دفتر وتثمينها حالا لحفظ نصيب القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوب لو لم يحصل ذلك ضمان ما يترتب على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة الاسلامية أو في مال غيره مع وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعا بوجوب ذلك بعينه على متولي الحكومة المشار اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتب هذا الضمان قضاء لو لم يفعل ذلك أو لا شيء من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين فلزم تحريره لسعادتكم نؤمل الافادة عن الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاة الحكومة الاسلامية جرد جميع تركة ميت مات وفي ورثته قاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتثمينها حالا مع وجود وصي شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة فلو لم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الاسلامية أو في مال غيره شرعا في مذهب من المذاهب الاربعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض موروثة له عن أبيه وأبوه مالك لها بمقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصرا فلما بلغ رشده وأراد استلام حقه من وصيه المختار وجد رجلا غاصبا لبعض هذه الارض وبانيا فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقرا بالملك في تلك الارض لمالكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء الذي أحدثه فيها يؤمر بقلعه وتسليم الارض لمالكها المذكور حيث كان احداث البناء بطريق الغصب ولو مضى على ذلك مدة لم تبلغ اربع عشرة سنة مع اقراره بملك الارض لصاحبها (أجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الارض لمالكها حيث كان مقرا بما ذكر وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم

صفر	سنة
٢١	١٢٩٥
شوال	
٤	١٢٩٨

سنة	ذى الحجه
١٢٦٤	٢٥
١٢٦٤	٢٩
١٢٦٥	محرم ٢٠
١٢٦٥	صفر ٩
١٢٦٥	١١

(كتاب الشفعة)

(سئل) فى رجلين مشتركين فى بيت غاب أحدهما ووكل رجلا فى قسمة البيت مع شريكه الحاضر فقسم الوكيل البيت فى حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فورا فى المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل يثبت له حق الاخذ ويجبر المشترى على دفع ما اشتراه للشفيع بعد ثبوتها بالوجه الشرعى (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة فى مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذكور يحكم له بها اذا توفرت شرائطها جبرا على المشترى وكما تثبت الشفعة عندنا للشريك فى العقار أو حقوقه تثبت للجار فيه والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة باعت ربع منزلها لرجل ليس بشريك ولا جار لها فلما اطلع الجار على البيع طلب الأخذ بالشفعة فورا وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب لقاضى بلده فطلب الاخذ بالشفعة فامهله القاضى نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشترى قبل الشراء ولم يعلم ذلك الا منها بعد طلب الجار الاخذ ولم يكتب فى حجة المشترى ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل اذا كان الموهوب شائعا فى جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ فللجار الاخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفيع الشفعة فور العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذكور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما اذا أخر القاضى الحكم بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشترى قبل البيع والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك حصة فى دار باعتها لرجل أجنبى فى غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويجبر المشترى على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور (أجاب) اذا ثبت ما ذكر يحكم للشفيع بالشفعة جبرا على المشترى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها واعترف البائع باستهلاكها فقام جار ملاصق للمنزل المذكور يطلب الشفعة فهل على القاضى الحنفى أن يمكنه من الاخذ بالشفعة أوله منعه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فحيث كان الشفيع المذكور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة ذكور واناث ابتاع بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبى فى غيبة بعض الشركاء فعند علم الغائب بالبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة بحضرة بينة شرعية فهل تصح شفعته ويكون له أخذ الحصة المبتاعة من المشترى جبرا عليه (أجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة فور العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشترى مطلقا أو على البائع لو العقار فى يده يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين وبيد

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الشركاء الذي لم يبع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد لتصرف المشتري فيها ويعلم بالبيع وبقدر الثمن فهل اذا كان هنالك بينة تشهد بعلمه بالبيع وبقدر الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل أجنبي له قهوة مقابل للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه أن يمكنه من الاخذ بالشفعة فتعلل المشتري على الشفيع بان له ايضا حقا في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل لقهوته الحائل بينها وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضى للجار المذكور باخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بها بعد توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذكور (اجاب) يقضى للجار الملاصق بالشفعة بعد توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعته لرجل آخر فبعد شرائه حضر المشتري الاول وعلم بالبيع وبقدر الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد عليه المشتري الثاني بينة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم غاب المشتري للنصف الاول مدة اربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا أثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن لا يحكم له بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها مدة من الشهور فبعد تلك المدة أراد شيخ البلد التي فيها الساقية أخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في بلده مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم باع أحدهم نصيبه منها لبعض الشركاء في غيبة الباقي ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن وأخذوا بالشفعة في مجلس علمهم وأشهدوا على ذلك عند العقار يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (أجاب) نعم يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة والمشتري كاحدهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثمن معلوم وللدار جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له بالشفعة جبرا على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم له بها حيث لم يكن المشتري شريكا في الحقوق والا فهو مقدم على الجار ما لم

التاريخ	السنة
٢٢ صفر	١٢٦٥
٣ ربيع الاول	١٢٦٥
١٣ ربيع الاول	١٢٦٥
١٩ ربيع الثاني	١٢٦٥
٢٠ ربيع الثاني	١٢٦٥
٥ جمادى الثانية	١٢٦٥

يكن الجار المذكور شريكا أيضا فى حق المبيع و لا اشتراكا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا وعليه حكر معلوم كل سنة فاراد أن يبيع بعضه لاجنبى فهل اذا صح البيع وأراد الجار الاخذ بالشفعة قهرا الايجاب لذلك ويسلم المبيع للاجنبى (اجاب) لاشفعة فى البناء فاذا تحقق ان أرض البيت المذكور وقف بيع البناء القائم على تلك الارض لا يكون الجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر حصة فى دار وقال له بعنى الثمانية قراريط بالف وخمسمائة قرش مع هذه الصرة المجهولة فقال له بعتك بما ذكر وفرقت الصرة بالمجلس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشريك الاخذ بالشفعة على هذا الوجه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فاذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم مجهولة القدر مشار اليها واستهلكت تلك الدراهم بعد القبض فى المجلس ولم يعلم قدرها لا يكون للشفيع فى العقار شفعة والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون ساقية فى أرض زراعة أميرية باع أحدهم نصيبه منها الرجل آخر بثمن معلوم بحضرة بينة شرعية واستولى عليه المشترى وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقية الشركاء فاراد احد الشركاء أخذ المبيع من الساقية بالشفعة فهل لاشفعة فى السواقى المحفورة فى الاراضى الاميرية (أجاب) لاشفعة فيما بيع من بناء الساقية وآلاتها فى الارض المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة لها حصة فى دار سألها شريكها عن الحصة فقالت بعتها لفلان بكذا ولم تخبر عن صرة مجهولة تحضر المشترى واخبر انه اشتراها بمعلوم وصرة مجهولة واستهلكت بالمجلس والثمن جميعه مقبوض فهل لاشفعة للشريك ولا يعتبر اخبار المرأة الصادر منها بعد قبض الثمن فى حق المشترى و يعتبر أخبار المشترى (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة كما فى الدرر فاذا كان الشراء بثمن معلوم وصرة بها دراهم مجهولة المقدار مشار اليها بالمجلس لا يكون للشريك شفعة على ما ذكره أرباب المتون وصرحوا بانه اذا ادعى المشترى ثمنا وادعى بائعه أقل منه بلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشترى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة باعت حصة لها فى دار بثمن معلوم فحين بلغ الشريك ذلك طلب المواثبة وذهب الى العقار وأخذ بالشفعة بحضرة جماعة وعند تحقق المشترى ان الشريك أخذ الحصة منه بالشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثمن وان الحصة بيعت له وحدها من غير شئ معها من المنقولات أو غيرها فاعطاه الشريك الآخذ الثمن وسلم له المشترى فى الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده الى الآخذ متعللا بان الشفعة غير صحيحة لان الحصة بيعت مع غيرها بهذا الثمن ولم يعلم ما يخص الحصة منه فهل اذا برهن الآخذ عليه بانه انما اشترى الحصة فقط وانه صار اعترافه بشرائها وحدها بالثمن الذى علمه الآخذ وأقر به المشترى لا يكون تعلله وعوده الى هذه الدعوى مسموعا لاسيما وقد رضى المشترى عند اخذه الثمن ولم يأخذ الثمن الا وهو راض بذلك (أجاب) تستقر الشفعة بالاشهاد على المشترى مطلقا أو على البائع لو العقار فى يده وتملك بالاخذ بالتراضى أو بقضاء القاضى

٩ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

رجب ٤ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

فاذا رضي المشتري بتسليم المبيع الى الشفيع وقبض الثمن بعد اقراره بعقد داره صح وضم المنقول الى ثلث الحصة في البيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع اخذها بما يقابلها من هذا الثمن فيقسم على قيمتها وقيمة المنقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من أن الثمن المسمى الذي اخذه منه هو ثمن الحصة وحدها وتنكر انه ثمن لها مع المنقول لا يوجب ضررا على الشفيع لعدم سقوط الشفعة حينئذ بل فيه نفع له ان لم يرده الشفيع لانه حينئذ يأخذ الحصة بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد أحدهم العم باع نصيبه لرجل اجنبي فعند علمه بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة في وجه المشتري بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ماذكر يقضى للشفيع بالشفعة ويكون له أخذ الحصة من المشتري جبرا عليه حيث لا ولي له حال صغره (أجاب) في شرح الدرر صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفعته اهـ أي فله أن يطلبها اذا بلغ فيقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط وثلثاً في دار آلت اليه بالميراث عن والده وقد كان غائباً في الجهادية منذ ثمان وعشرين سنة وقد حضر فبلغه ان أخته باعت ما تملكه في الدار المذكورة بثمن كذا لامرأة أخرى فاخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الامر للقاضي فطلب القاضي وكيل المشترية فانكر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وذكر انه ليس شريكاً في العقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الآخذ بالشفعة ان اخته باعت حصتها بعد موت أبيه وانه آل له نصيب في الدار بالميراث عنه وانه كان مالكاً للدار واقام بينة على طبق دعواه فهل تقبل بينة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ملكه لما يشفع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع لا يعتبر جحود المشتري او وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شروطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا وللزوجة عليه مؤخر صداق فطلبته من التركة المذكورة فاذن الاخ والبنت للزوجة في بيع تلك الدار فباعتها بحضرة كل من الاخ والبنت ورضيا بالبيع ثم بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة ادعت البنت انها كانت قاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن بالبيع وكان سنها يزيد على عشر سنين لا تصدق في دعواها الآن عدم البلوغ وقته واذا صح البيع وكان للدار جار ملاصق ومضى مدة بعد علمه بالبيع وتصرف المشتري فيها بمكنه الاخذ فيها بالشفعة ولم يأخذ ثم اراد الآن الاخذ بها الايجاب لذلك (أجاب) اذا راهقت البنت بان بلغ سنها تسع سنين واقرت بالبلوغ قبل قولها من تفسيرها بما اذا بلغت واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في سائر احكامها كالبالغة فلا يقبل جحودها البلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب المواثبة فور علمه بالبيع وقدر الثمن مانع له

١٢٦٥ ٨
١٢٦٥ ١٩
١٢٦٥ ٢١

رجب	سنة
١١	١٢٦٥
٢٧	١٢٦٥
رمضان ٢٧	١٢٦٥
ذى القعدة ٢٣	١٢٦٥
٢٦	١٢٦٥

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا باعها الرجل أجنبي بثمن معلوم وللدار جار ملاصق فعند علمه بالبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة عند الدار فى وجه البائع وأشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ماذكر يقضى له بها جبرا على المشترى (اجاب) حيث أخذ الجار بالشفعة فى مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشفعة يحكم له بتملك العقار بالشفعة جبرا على المشترى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون قطعة ارض خربة باع بعضهم نصيبه فيها لرجل آخر ثم باعها المشترى لرجل أيضا ووضع المشترى الثانى يده عليها مدة من السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فحضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فهل اذا طلب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وسكوته لايجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) يبطل الشفعة موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث كما يبطلها ترك طلب المواثبة أو الاشهاد عند عقار أو عند أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) فى بيتين مشتركين بين جماعة باع بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبي بثمن معلوم فلما علم بقية الشركاء بالبيع وبقدر الثمن أخذ أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت ماذكر بالبينة الشرعية يقضى للشفيع بالشفعة جبرا على المشترى وأخذ الحصة المبتاعة (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة جبرا على المشترى حيث توفرت شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا لها باب فى طريق غير نافذ بثمن معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القاضى ومضى على ذلك سبعة أشهر ثم بعد ذلك حضر شخص من غيبته له دار بابها فى تلك الطريق وله حق فى الطريق المذكورة ويريد الاخذ بالشفعة وطلب المشترى عند المدير فاحالهما المدير على نائب القاضى فمنع نائب القاضى الشخص المذكور لكونه لم يأخذ بالشفعة فى مجلس علمه ولم يشهد على ذلك الاشهاد الشرعى الى الآن فهل والحال ماذكر لايكون للرجل المذكور حق فى طلب الشفعة ويمنع من تعرضه للمشترى بدون وجه شرعى (اجاب) لاشفعة للرجل المذكور حيث كان الامر ماهو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له حصة فى بيتين ولامرأتين حصة اخرى فى ذينك البيتين فباعتا حصتهما لرجل اجنبي بثمن معلوم وصبره فلما بلغ الشريك بيع تلك الحصة أخذها بالشفعة فور علمه واشهد على ذلك فهل اذا ظهر قدر تلك الحصة للشريك يكون أخذه بعد ذلك بالشفعة صحيحا (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع ومقدار الثمن يحكم له بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون سكوته بجهله بقدر الثمن مانعا له من الاخذ بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بالارث بين جماعة وبجوار تلك الدار خربة ملاصقة لها فباعها مالكها لشخص بثمن معلوم ثم باع بعض الشركاء فى الدار

ذى القعده — سنة

المذكورة حصتهم لشخص آخر بثمن معلوم و بعض الشركاء الذى لم يبع كان غائبا وقت
البيع فلما حضر علم ببيع الخربة المذكورة والحصة فى الدار المشتركة والثمن أخذ
بالشفعة فى الخربة وفى الحصة المذكورة فى مجلس علمه بحضرة البائعين والمشتريين
و بحضرة جمع من المسلمين ونائب القاضى أيضا فلم يحكم النائب بالشفعة المذكورة ثم قال
للبائعين فى الدار هبوا نصيبكم للمشتريين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا القاضى
آخر واخبره الشفيع بذلك بحضرة المشتريين فسأله القاضى فى أى ساعة أخذت بالشفعة
فقال له أخذت بالشفعة حين علمت والبينة تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب
من الصبح الى الغروب وأخذ فى ذلك المجلس والبينة تشهد به أيضا فهل يحكم له بالشفعة
حيث كان الامر على الوجه المذكور ولا يشترط أن يعرف الساعة التى أخذ فيها ولا معرفة
الشهود أيضا (أجاب) يطلب الشفيع الشفعة فى مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد

٢٧ — ١٢٦٥

ما يدل على الاعراض هو الاصح درر وعليه المتون خلافا لما فى جواهر الفتاوى انه على
الفور وعليه الفتوى كذا فى الدر وقوى فى رد المحتار ما فى جواهر الفتاوى بان عليه عامة
المشايخ وانه ظاهر الرواية و بالتصريح بان عليه الفتوى فاذا طلب الشفيع الشفعة فى
مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانتفت موانعها على الخلاف المذكور
وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الفورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) فى

ذى الحجة

امراة تملك مكانا فى باب عطفة صغيرة غير نافذة و بابه من داخلها وهو ايضا مركب على باب
العطفة المذكورة بقنطرة وجميع المارين يمرون من تحتها فحصل بيع فى مكان من داخل
العطفة المذكورة لرجل اجنبى ليس من اهل العطفة المذكورة و باقى اهل العطفة
المذكورة ليس لهم غرض فى شراء المكان المبتاع المذكور وما عدا المرأة المذكورة فلما
بلغها بيع المكان المذكور لا اخذته بالشفعة واشهدت بينة شرعية فور علمها بذلك
فهل لها الاخذ بالشفعة للمكان المذكور (أجاب) نعم للمراة المذكورة الشفعة حيث

٢٠ — ١٢٦٥

كان باب المنزل المبتاع من الطريق المشترك الغير النافذ فى رد المحتار ومثله أى الشرب
الخاص فى استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فكل اهله شفعاء ولو مقابلا كما
قدمناه فالذى فى اوله كالذى فى آخره اتفاقا انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى ثلث دار مشاعا بثمن معلوم فى غيبة بعض ملاك ثلثى الدار المذكورة وحضور
البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفعته فى نظير شئ واخذه ثم حضر الغائب وعلم
بالبيع والثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة نحو سبع سنين ومات المشترى وصار وارثه

محرم

يبنى فى الشقص بعد القسمة فهل اذا قام الشركاء او ورثتهم على وارث المشترى المذكور
فارادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (اجاب) سكوت الشفيع وتركه

٨ — ١٢٦٦

الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لحقه فى الشفعة وحق الشفعة لا يورث
والشفعة من الحقوق المجردة التى لا يصح الاعتياض عنها وفى الدر من الشفعة و يبطلها

محرم سنة

صلحه منها على عوض أى غير المشفوع وعليه رده لانه رشوة وفى رد المحتار لانها ليست بحق مقرر فى المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اهـ والله تعالى أعلم (سئل) فى جار اشترى حصة فى عقار من جاره بثمن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد من الفلوس فرقت على الفقراء بالمجلس ولم يعلم قدرها فبعد مدة ظهر جار آخر غير ملاصق لمبيع بجذوع ولا بغيرها يطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له فى الشفعة (اجاب) لاشفعة للجار المذكور والحال هذه وانما تثبت للجار اذا كان ملاصقا والله تعالى اعلم

٢٤ ١٢٦٦

(سئل) فى شريكين فى منزل صار بينهما قسمة وتميز نصيب كل وغاب أحدهما ثم باع الآخر نصيبه لاجنبى فلما بلغ ذلك الغائب أخذ بالشفعة وأشهد بذلك فورا من غير تراخ وأرسل وكيلا بذلك فورا وأشهد الوكيل عند العقار أن موكله أخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب من المشترى أخذ النصيب لموكله فامتنع المشترى من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب لبلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يسقط حقه (أجاب) يحكم للشريك المذكور بالشفعة والحال ماذكر اذا كان شريكا فى حق المبيع أو جارا ملاصقا ان لم يوجد ما يسقطها والله تعالى اعلم

ربيع الاول ١٣ ١٢٦٦

(سئل) فى دار مشتركة بين بالغ وقاصر فباع أحد البلغ نصيبه فيها فحين بلغ الشريك الآخر البالغ ذلك طلب الشفعة فى الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فورا عند العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شروطها (أجاب) نعم يحكم للشريك المذكور بالشفعة والحال هذه ولاية وقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصر وان لم يكن له ولى وزوال احتمال أخذه فلو بلغ القاصر وأخذ أيضا بالشفعة يقضى له بها أيضا وهى على عدد الرؤس اه وفى الدر المختار لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه منعه وفى رد المحتار عن الهداية وان قضى لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما فى يد كل واحد تحقيقا للتسوية اه والله تعالى أعلم

ربيع الثانى ٣ ١٢٦٦

(سئل) فى قطعة أرض زراعة أميرية مشتركة بين رجلين حفرا فيها ساقية ثم بعد مدة باع احدهما نصيبه لرجل أجنبى من مدة سنين فاراد الشريك الآن الاخذ بالشفعة متعللا بعدم علمه بالبيع فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له وتكون الحصة للمشترى المذكور (أجاب) صرحوا بأن أرض مصر آلت لبيت المال وبانه لاشفعة فى بناء مجرد والله تعالى أعلم

جمادى الاولى ١ ١٢٦٦

(سئل) فى قطعة أرض خربة اشتراها الجار الملاصق لها وبخلفها جار آخر له باب من حارة أخرى نافذة أراد الاخذ بالشفعة بعد مضى خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه لا يجاب لذلك اذا ثبت ماذكر ويمنع من معارضة المشترى بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا تحققت شرائطها الشرعية التى من جملتها الاخذ بها فور العلم بالبيع وقدر الثمن وهنا لم يوجد والله تعالى أعلم (سئل) فى أختين بملكان دارا منا صفة بينهما فباعت احداهما حصتها لغير شريكتها فعلمت

جمادى الاولى — سنة

الشريكة بالبيع والثمن ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها فى الشفعة لابن لها والحال ان ابنها ليس شريكا ولا جارا فهل يكون حق الاخذ بالشفعة للجار الملاصق واذا طلب الجار وأخذ بالشفعة فى مجلس علمه وأشهد عليهما عند الداروعن علمه بالثمن يكون الحق للجار المذكور ولا يكون لابن الشريكة حق فيها ولا عبرة باسقاط الشريكة الشفعة له (اجاب) حيث اسقط الشريك حقه فى الشفعة قبل القضاء سقط حقه وينتقل الحق فيها للجار الملاصق حيث لم يوجد من يقدم عليه فاذا تمت شروطها وانتفت موانعها فله الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) فى الوصى على القاصر اذا باع من عقاره حصة شائعة فى طاحونة كبيرة منخربة بثمن المثل يعمر بثمنها الباقى فيها للقاصر المذكور وكان هناك جار أخذ الحصة المبيعة بالشفعة ... وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها أيصح البيع ويحكم بها للجار (اجاب) اذا تحقق وجود مسوغ من مسوغات بيع الوصى عقار اليتيم ومنها تخرب ... يكون البيع المذكور صحيحا فاذا صح البيع يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد توفر شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى وترك ولدين وخلف من جملة مخلفاته خمسة وعشرين فدانا بعادية انعامية توجب تقسيط من الزراعة وكل عام يقتسمان موجود الزراعة بينهما نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحد الولدين ما يخصه فى الابعادية المذكورة على الشيوع فيها من غير اذن على أن يكون المشترى شريكا لاخيه الذى لم يبع فهل البيع من غير اذن أخيه فاسد واذا قلتم ان البيع صحيح وحضر الشريك وتراخى فى طلب الاخذ بالشفعة وبعد ذلك رجع وطلب الاخذ بالشفعة يجاب لذلك أولا يسوغ له الاخذ بها لتراخيه عن طلبها وقت العلم بالبيع والثمن (اجاب) البيع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشريك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة اشتروا مكانا من ملاكه بثمن معلوم وصرة مجهولة استهلكت بالمجلس ولم يعلم قدرها فاراد جيران المكان المبيع أخذه بالشفعة فهل يكون عدم علمهم بمعرفة القدر الذى فى الصرة مانعا لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما أنهم علموا بالبيع وأخروا الاخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضى أيام (اجاب) لا شفعة للجيران المذكورين والحال هذه ولا يصح طلبهم مع الجهل بقدر الثمن حتى لو فرض العلم به بعد ذلك فأخذوا بالشفعة من العلم بذلك قضى لهم بها حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع لآخر دارا ثم علم الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فورا ودفع للمشترى الثمن فأخذه برضاه بحضور بينة فبعد مدة أنكر المشترى الاخذ بالشفعة فأقام عليه بينة بالاخذ بالشفعة فرد المشترى البينة بقولهم انهم اخوة ... والحال انه لم يرد الثمن للجار فهل يجاب الجار للاخذ بالشفعة وتنزع الدار من المشترى قهرا (اجاب) اذا ثبت أخذ الشفيع الدار المذكورة بالشفعة برضا المشترى كانت الحق فيها للشفيع وشهادة العدو على عدوه مقبولة ان كانت العداوة أخروية لا ان كانت دنيوية والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة

٥	١٢٦٦
جمادى الثانية	
٤	١٢٦٦
١٤	١٢٦٦
رمضان	
٢٨	١٢٦٦
شوال	
٢٣	١٢٦٦

علكان

يملكون دارا او هبوها لابن عمهم وكتب فى شأن ذلك وثيقة من قاضى بلدهم وحازها
وقبضها حيازة وقبضا شرعيين فهل اذا كان للدار جار كان حاضرا وقت الهبة فى مجلسها
ثم طلب أن يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لايجاب لذلك ولا عبرة بدعواه انها هبة فى
مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب المواثبة وطلب التقرير على فرض ثبوت دعواه

٩ ١٢٦٦

ولم يطلبها فورا (أجاب) لا شفعة للجار المذكور واذا كان الامر ماهو مزبور والهبة بعوض
لا يترتب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا فى عقدها ولا مانع فلو حصل
التعويض بلا شرط فلا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين جماعة
باع أحد الشركاء حصته فى الدار من أجنبي ولم يطلب باقى الشركاء الشفعة هل للجار

١٧ ١٢٦٦

الملاصق طلبها (أجاب) تجب الشفعة للخليط فى نفس المبيع ثم ان لم يكن أو كان وسلم
كانت للخليط فى حق المبيع كالشرب والطريق الخاص ثم ان لم يكن أو كان وسلم كانت
لجار ملاصق بابه فى سكة أخرى وظهر داره لظهرها فلو بابه فى تلك السكة فهو خليط وانما
يكون لكل من الخليط فى الحقوق والجار الشفعة اذا أخذ كل منهما بالشفعة حين علمه
بالبيع والثمن حتى لو أخر كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهما لا يكون لكل منهما
الشفعة ففى رد المحتار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما تثبت للجار
ان طلبها حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ فى الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم
الشريك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله فى النهاية وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) فى
قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركان بين رجل وامرأة فباعت المرأة نصيبها للجار بثمن
معلوم ثم بعد عقد البيع وقبض الثمن علم الشريك بالبيع فأخذ بالشفعة فور العلم بالبيع
والثمن وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشترى للبائعة وقال لها هي لك ما اشتريته
منك فى نظير صرة مجهولة دفعها لها فوهبته له تريد بذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح الهبة
من المرأة المذكورة بعد انتقال الملك عنها بالبيع للمشترى ويكون للشريك الاخذ بالشفعة

٢٥ ١٢٦٦

جبرا على المشترى حيث توفرت شروطها (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء
الشرائط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الوجه المسطور والله تعالى اعلم
(سئل) فى جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فحضر وطلب أخذ

ذى الحجه

حصته من الدار فعوضه بعض الشركاء عن حصته دراهم معلومة القدر فهل يثبت

١٤ ١٢٦٦

لباقى الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها الحكم له بها (أجاب) حيث باع أحد
الشركاء حصته من العقار المشترك بثمن معلوم من بعض الشركاء يثبت لباقيهم الشفعة
حيث لا مانع شرعا والمشترى كاحدهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دار بجوارها
دار أخرى فباع صاحب الدار داره لرجل آخر فأراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد
نائب الشرع بالناحية فمنعه شيخ القرية من الاعطاء له وأمر ببيعها للغير قهرا عن الجار
فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكت بعد البيع لمنعهم اياه من الاعطاء تثبت له

ذى الحجة ١٤ سنة ١٢٦٦

(أجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فى مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه
منها فلا يحكم له بها ولو بمجرد دار[ا] شفيع الاخذ بها لا يقوم مقام الطلب اما لو أخذ حين
علم فنعظ اما لا يسقط حقه بدون مسقط شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك
حصة فى حوش باعتها لامرأة أجنبية بثمن معلوم من مدة تسعة أشهر بموجب حجة شرعية
من الحاكم الشرعى مع علم الشركاء والجيران بالبيع وبقدر الثمن والآن تريد امرأة من
الجيران الاخذ بالشفعة متعللة بأنها لا تعلم بالبيع فأنكرت المشترية دعواها فهل اذا ثبت
علمها بالبيع وبقدر الثمن وسكوتها ولم تاخذ بالشفعة فور العلم لا تجاب لذلك ولا شفعة لها
ولا عبرة بتعللها المذكور (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الحال

٢٠ سنة ١٢٦٦

ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعى عن أبيهم
غاب أحدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته وأراد أن يأخذ ما يخصه فى الدار بالطريق
الشرعى عن والده وعمن مات منهم فى غيبته فصالحه أخوه لابيه الواضع يده على الدار عن
نصيبه الذى يخصه على قدر معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بينة شرعية فهل يثبت
لباقى الشركاء الاخذ بالشفعة مع المصالح اذا توفرت شروطها (أجاب) اذا وقع الصلح

٢٣ سنة ١٢٦٦

عن اقرار كان بيعا فتجرى فيه الشفعة ويحكم لطالبها بها عند توفر شروطها لما فى الدر من
الصلح من أن الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال بمال حكمه كالبيع فتجرى فيه احكامه
كالشفعة والرد بعيب وخيار رؤية وشرط والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك بيتا
وبجواره حانوت ملاصق لجدار بيتها داخل فى دهليزه اشترته من مالكه بثمن معلوم من مدة
ثلاثة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعى بعد النزاع فى شانه والمشاجرة
باطلاع أهل الحارة ومن جملتهم رجل له ركوب على الحانوت المذكور يريد الآن
الاخذ بالشفعة منها دامع علمه بالبيع وبقدر الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان
علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من
المعارضة بدون طريق شرعى (أجاب) لا شفعة للرجل المذكور ان تحقق ماهو مسطور

٢٥ سنة ١٢٦٦

والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى حوشا مشتملا على بعض قيعان وعليه حكر
لجهة وقفه فهل اذا علم الجار بالبيع وأراد الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فى
الارض المحتكرة (أجاب) لا شفعة للجار فيما بيع من البناء على الارض المحتكرة والله

محرم ٣ سنة ١٢٦٧

تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى قيراطين وثلاثة ارباع قيراط فى دار وباقيها
لرجل آخر يدعى انه أخذ ذلك بمائة وخمسين ريالا وصرة مجهولة فلما بلغ البيع مالك
باقى الدار بادر وأخذ بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذى اشترى به وقدره مائة وخمسون ريالا
وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذى اشترى به يسوغ له الاخذ بالشفعة (أجاب)

صفر ١٨ سنة ١٢٦٧

جهالة الثمن تمنع الشفعة فاذا علم الشفيع بالثمن قضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك حصة فى دار مشتركة بينها وبين جماعة

فباعت الجماعة نصيبهم فى الدار لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة بالبيع وقبض الثمن وسكتت مدة من الشهور ولم تطلب الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع والثمن فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لها الاخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط شفعتها وليس لها معارضة المشترى فى المبيع (أجاب) لا شفعة للمرأة المذكورة ان كان الحال ما ذكر والله تعالى أعلم

٢٦ ١٢٦٧

ربيع الاول

(سئل) فى جماعة بنوا حوانيت على شاطئ البحر للبيع والشراء فباع رجل منهم حانوتا من آخر بثمن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة فهل لا شفعة له فى البناء حيث كانت الارض أميرية ولم تكن مملوكة لاحد (اجاب) لا شفعة فى بناء مجرد والله تعالى أعلم

٢٤ ١٢٦٧

(سئل) فى امرأة ماتت عن اخت وعن زوج ولها سبعة قراريط فى منزل باع زوجها لرجل آخر بثلاثة اكياس أربعة قراريط وكسورا من ضمن الحصة المذكورة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصفا فقط فطلب الشريك الشفعة فيما نفذ فيه البيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشترى فادعى المشترى انه اشترى بثلاثة اكياس وصرة مجهولة والحال أن المشترى أقر قبل دعواه بذلك لدى بينة انه اشترى بثلاثة اكياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها بالثمن الذى أقر به المشترى ولا تقبل دعواه بعد تاريخ الاقرار أن الشراء بثلاثة اكياس وصرة مجهولة ويعامل باقراره السابق (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية بالثمن الذى وقع البيع به ويعامل المشترى باقراره بمعلومية الثمن والله تعالى أعلم

٣٠ ١٢٦٧

(سئل) فى دار مشتركة بين أخوين مات أحدهما وخلف ولدا صغيرا ولم يكن له وصي ثم ان عم الطفل باع نصيب نفسه لاجنبي فهل للولد اذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه بالشفعة وهل اذا كان المشترى ساكنا فى نصيب الولد مدة صغره يطالب باجرة المثل فى تلك المدة وهل اذا ادعى المشترى أنه وهب الحصة المشتراة لولد من أولاده يكون ذلك مسقطا للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضى ولو بعد الاشهاد على الاخذ بالشفعة (أجاب) فى الدر المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفعته وان نصب القاضي قيما يطلبها جاز اه وعلى شريك اليتيم أجرة مثل حصة اليتيم مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد ولا تبطل الشفعة بتأخير طلب التمليك والخصومة على ما به الفتوى وقيل يفتى بقول محمد ان أخره شهرا بلا عذر بطلت دفعا للضرر واعتمد الافتاء به وأكده فى تنقيح الحامدية وهذا حيث وجد طلب المواثبة فى مجلس العلم بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه وطلب التقرير وهو الاشهاد على البائع لو العقار فى يده أو على المشترى مطلقا فيقول فلان اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا وينقض الشفيع جميع تصرفات المشترى فى المبيع حتى الوقف والهبة والله تعالى أعلم

ربيع الثانى

٥ ١٢٦٧

(سئل) فى رجل يملك مكانا باع النصف منه لآخر بثمن معلوم وصرة بداخلها دراهم مجهولة القدر والعدد وخرج للمشترى بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة باع رب المكان النصف الثانى للشريك

المذكور بثمن معلوم فاراد الجار أخذ النصف الثانى المبتاع ثانيا بالشفعة من الشريك
المذكور بعد مضى أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار
المذكور الاخذ بالشفعة مع وجود الشريك المذكور وسيما مع علمه بالبيع من وقته
(أجاب) لاشفعة للجار المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين

٢٨ — ١٢٦٧

يملكان دارا خربة عن أبيهما باعها أحدهما لرجل أجنبى بثمن معلوم فى غيبة أخيه بدون
اذنه فحضر الاخ ورد البيع فى نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن
فهل يحكم له بالاخذ بالشفعة ويجبر المشترى على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور
(اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله
تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم دار عن مورثهم باع بعضهم حصته منها لاجنبى بثمن
معلوم فحين علم الباقى أخذوا المبيع بالشفعة فور العلم وأشهدوا على ذلك فهل اذا توفرت
شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها للباقى الشركاء (اجاب) نعم يقضى للشركاء
المذكورين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لامانع وهى على عدد الرؤس والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى عقار ادعى عند القاضى بعد طلب المواثبة والاشهاد
على رجل أجنبى غير شريك انه اشترى بعض العقار المذكور فانكر المشترى الشراء فهل
اذا أثبت البيع يكون للشريك فى العقار الاخذ بالشفعة جبرا اذا لم يكن مانع (أجاب)
يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها قال فى الدر من الشفعة واذا طلب الشفيع
سأل القاضى الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فان أقر بها أى بملكية ما يشفع به أو
نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع انها ملكه سأله عن الشراء هل اشتريت أم لا
فان أقر به أو نكل عن اليمين على الحاصل فى شفعة الخليط أو على السبب فى شفعة
الجوار لخلاف الشافعى أو برهن الشفيع قضى له بها اه والله تعالى اعلم (سئل) فى
رجل اشترى من رجل حصة معلومة من دار خربة تقبل القسمة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة
مشار اليها فهل اذا طلب الشفيع المنازعة مع المشترى وأراد أخذ الحصة المذكورة
بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه وتكون هذه الحيلة مسقطة لما يطلبه الشفيع ولا
سيما أن المشترى المذكور داره ملاصقة للحصة المذكورة (اجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة
الثمن تمنع الشفعة وهذه الحيلة مذكورة فى المتون التى عليها المعول والله تعالى أعلم
(سئل) فى بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على
حائط مشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن فى بعض حوش النصف الآخر
وللبيت المذكور جنينة مشتركة بين النصفين فاشترى شخص النصف الذى جذوعه
موضوعة على الحائط المشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن فى بعض حوش
النصف الآخر مع نصف الجنينة مشاعا ثم اشترى النصف الثانى مع نصف الجنينة الباقى
والآن يريد الجار الملاصق للنصف الثانى أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

جمادى الاولى ٤ — ١٢٦٧

جمادى الثانية ٢ — ١٢٦٧

٤ — ١٢٦٧

١٤ — ١٢٦٧

رجب	سنة
٢٢	١٢٦٧
شعبان	
٨	١٢٦٧
شوال	
٥	١٢٦٧
ذى القعدة	
١٠	١٢٦٧
١٧	١٢٦٧
ذى الحجة	
٦	١٢٦٧
١٨	١٢٦٧
٢٦	١٢٦٧

شراءه من مشتريه بأكثر من الثمن الذى اشتراه به ولم يرض فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) لا شفعة للجار الملاصق المذكور اذا كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت باعه مالكه لرجل أجنبى بثمن معلوم وللمكان جار فحين علم بالبيع وبقدر الثمن أخذه بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها الذى الحاكم الشرعى يحكم للشفيع بالشفعة (أجاب) نعم يحكم للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى طاحونة مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه فيها لرجل آخر بثمن معلوم وعلم الشريك الآخر بالبيع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن فهل اذا أراد الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملكان منزلين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما وأحد المنزلين محكور والآخر غير محكور ثم ان أحد الشريكين باع نصيبه فيهما لرجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما بلغ الشريك ذلك أخذ بالشفعة فهل والحال هذه تثبت له الشفعة فيما لم يكن محتكرا ويأخذه بحصته من الثمن (أجاب) للشريك أخذ الحصة المبيعة فى المنزل المملوك أرضا وبناء بالشفعة بما يقابله من الثمن ولا شفعة فيما بيع من البناء فى الارض المحتكرة والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان فيه جزء موقوف شائع وباقيه مملوك لاشخاص فباع أحدهم نصيبه فهل يكون للشركاء الاخذ بالشفعة (أجاب) لا شفعة فى الوقف ولا له ولا بجواره كما فى الدر فاذا باع أحد الشركاء فى العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقى الشركاء المالكين الاخذ بالشفعة ولا شفعة لمتولى الوقف فيما بيع من العقار المملوك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا وله جاران ملاصقان له من الجهتين فباعها لاحد الجارين فى غيبة الجار الثانى فهل اذا حضر من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى له بالشفعة وتكون الدار مشتركة بينهما مناصفة (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى أو اشترى له فاذا طلب الجار المذكور كما ذكر الدار يقضى له بالنصف بعد استيفاء الشرائط الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى حانوتا من مالكها بثمن معلوم أراد رجل أن يأخذها بالشفعة لكونه جارها والحال أن المشفوع به وقف فهل اذا كان المشفوع به وقفا لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (أجاب) لا شفعة فى الوقف ولا بجواره فاذا بيعت دار بجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولى ولا الموقوف عليه كما فى حواشى الدر عن الهندية فلا شفعة لناظر الوقف فى الحانوت المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا باع ثلثيها لرجل آخر بقدر معلوم وبالصرة المجهولة واستهلكت فى المجلس ولم تعلم فهل اذا أراد الجاران يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب)

ذى الحجة سنة

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن فحيث لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت صغير خرب لا يقبل القسمة لامرأة نصفه والباقى لغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكاتب صك الهبة وكتب بذلك حجة وقومت الحصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم القاضى فهل اذا أراد بعض الشركاء اخذ الحصة الموهوبة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يكون تقويم الحصة بذلك مسوغا لطلب الشفعة (أجاب) لا تثبت الشفعة قصدا الا فى عقار ملك بعوض فلا شفعة فى ارث وصدقة وهبة لا بعوض مشروط كما فى الدرر وغيره فلا شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين امرأتين مناصفة باعت احداهما نصيبها لرجل أجنبى بثمن معلوم فى غيبة الجار الملاصق للدار وباعت الثانية حصة من نصيبها للمشترى المذكور فى غيبة الجار كذلك بثمن معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن بحضرة بينة شرعية يجاب لذلك ويقضى له بها جبرا على المشترى اذا ثبت ماذكر بالوجه الشرعى وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا بقصد الاعراض عن الاخذ بها لا يكون هذا القول مسقطا لها (أجاب) للجار المذكور أخذ الحصة المبتاعة أولا بالشفعة وليس له أخذ ما اشتراه المشترى ثانيا لكون المشترى شريكا وقت العقد الثانى والشريك مقدم على الجار كما فى الدر وحواشيه فيقضى للجار بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ومجرد اخبار الشفيع بأن الثمن زائد عن ثمن المثل بعد أخذه بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه مايدل على الاعراض عنها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل غاب عن بلده وله فيها دار وضع يده على قطعة منها رجل أجنبى وجعلها محلا للتبن وللمالك الغائب جار يملك محلا باعه لرجل آخر بثمن معلوم فباع واضع اليد القطعة المذكورة مع بيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر الغائب وأثبت أن القطعة المذكورة ملك له ولم يأذن ولم يجز البيع يكون البيع غير نافذ وله نزعها من المشترى وله الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن فى المحل الذى باعه الجار (أجاب) بيع ملك الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان أجازه نفذ وان رده بطل وللجار الاخذ بالشفعة ويقضى له بها بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع داره لاجنبى من غير أن يعلم جاره وغرس المشترى فيها شجرة فلما علم الجار قال أخذتها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا أخذ بالشفعة فهل يجب على الغارس قطعها (أجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة الغرس مستحق القلع لو غرس المشترى أو كلف الشفيع المشترى قلع ما غرسه ما دام تنتقص الارض بالقلع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا بيع بجواره بيت آخر أخذه بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الثمن

٢٧ ١٢٦٧

محرم

٧ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشفعة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا
فهل يكون له الاخذ بالشفعة ولو كان ذلك البيع مقايضة (أجاب) يقضى للجار — ٣٠ — ١٢٦٨
المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ففي التنوير وشرحه وفي الشراء بالقيمي بالقيمة يوم
الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشفيع كلا من العقارين بقيمة الآخر والله تعالى اعلم
(سئل) في دار تسمى بدوار باعها مالكها مع غيرها من الاراضي بثمن معلوم فهل حيث
كانت الدار مملوكة أرضا وبناء يكون لجارها أخذها بالشفعة جبرا على المشتري حيث
لم يكن جار الاراضي وتوفرت شروطها بأخذ الجار بالشفعة وطلبه في مجلس علمه — صفر
واشهاده على ذلك عند العقار (اجاب) ان كان الدوار مملوكا أرضا وبناء لبائعه — ١ — ١٢٦٨
تثبت فيها الشفعة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضر تفريق الصفقة
للضرورة لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم
بها فيما تثبت فيه اداء لحق العبد كذا في رد المحتار عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه
فيها لرجل أجنبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر
الثمن فاخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك
المذكور بالشفعة حيث توفرت شروطها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع
(أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) — ٥ — ١٢٦٨
في دار مشتركة بين جماعة ذكور واناث وفيهم قاصر فاشترى أحد الشركاء البالغين حصتين
بعقدين من شريكين ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيها ختم قاضي بلدهم وعلم أحد
الشركاء البالغين بالبيع وبالثمن وبعد مضي عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ
بالشفعة وأراد الشريك القاصر بعد بلوغه ان يأخذ أيضا بالشفعة لكنه لم يطلبها عقب
بلوغه بل استمر ساكتا سنتين مع حضوره وهو يعلم بالبيع وبقدر الثمن أيضا فهل لا يمكن
كل منهما من الاخذ بالشفعة وهل اذا تعلل مؤخر الشفعة بجهله باشتراط الفورية — ربيع الاول
لا يعتبر تعلله المذكور (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس أخبر فيه — ٦ — ١٢٦٨
بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذي يد ولا يعذر بالجهل باشتراط الفورية
في ذلك فلا شفعة للشريكين المذكورين حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا باع حصة منها لرجل اجنبي بثمن معلوم وله جار ملاصق غائب
فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن وأشهد
عند العقار يجاب لذلك ويقضى له بها اذا ثبت ما ذكر واذا منعه المشتري متعللا بأن البيع
حصل من مدة أربعة أشهر لا عبرة بتعلله ولا يكون مانعا له (اجاب) يحكم للجار المذكور — ١٧ — ١٢٦٨
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بما تعلل به المشتري حيث تحقق طلب المواثبة فورا
في مجلس العلم بالبيع والثمن وطلب الاشهاد بلا تراخ مع التمكن منه والله تعالى اعلم

ربيع الثاني — سنة

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاصق غائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري
الدار وسكنها نحو خمس سنين وبنى فيها وبعد مضي المدة المذكورة علم الجار الغائب
بالبيع فأخذ بالشفعة عقب علمه بالبيع من غير تراخ وتوجه الى تلك الدار وأشهد بالاخذ
بالشفعة عندها فهل يجاب لذلك ويأخذها بالشفعة من المشتري (اجاب) يقضى للجار — ٣ — ١٢٦٨
المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولو بعد مضي تلك المدة قبل العلم
بالبيع والثمن والمشتري ويكلف المشتري بهدم ما بناه أو تملكه بقيمته مستحق القلع
برضاه ما لم يضر القلع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة تملك بيتا بجواره
حوش ملاصق له مملوك لجماعة مشتركين فيه باع بعضهم نصيبه لرجل أجنبي ولم يأخذ
أحد منهم بالشفعة فهل اذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بشفعة الجوار فور
علمها بالبيع والثمن يقضى لها بها والحال هذه (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة — ٢٢ — ١٢٦٨
بالشفعة حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
مكانا بجواره قهوة والحائط التي بينهما مشتركة الانتفاع بين المكان والقهوة فالمالك — جمادى الاولى
للقهوة باعها لرجل نصراني فأراد صاحب المكان ان يأخذ القهوة بالشفعة فهل يجاب
لذلك (أجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى — ٢٢ — ١٢٦٨
اعلم (سئل) في رجل له دار باعها لاحد جيرانه وقبض منه الثمن وكتب له حجة من
نائب القاضي ثم بعد مدة ثلاثة أشهر من وقت البيع طلب الجار الآخر أن يأخذ بالشفعة
فهل اذا كان موجودا بمحل تلك المدة وعالما بالبيع وبقدر الثمن ولا مانع له من الاخذ
بالشفعة من وقت البيع لا يجاب لذلك ويكون سكوته تلك المدة مع علمه بالبيع وبقدر
الثمن وعدم المانع مسقطا لشفعته ويكون جميع الدار للمشتري (اجاب) لا شفعة — ٢٥ — ١٢٦٨
للجار المذكور لسقوطها بما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار
بدل كل منهما الآخر بداره وزاد أحدهما دراهم للآخر وصار كل منهما يتصرف في دار
الآخر سنة ثم حضر جار لاحد المتبادلين وعلم بالمبادلة وسكت من غير طلب مدة تزيد على
اثني عشر يوما ثم بعد علمه وسكوته المدة المذكورة أراد الاخذ بالشفعة فهل لا يجاب لذلك
حيث علم وسكت (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وقدر — ٢٩ — ١٢٦٨
الثمن بلا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار لجماعة آلت لهم بالارث عن مورثهم — رجب
فباع أحد الشركاء حصته فيها شائعة لاجنبي في غيبة باقي الشركاء فهل تتوقف صحة البيع
على حضور باقي الشركاء فلهم ابطاله بعد حضورهم أو يكون البيع في قدر نصيبه صحيحا
ولباقي الشركاء أخذه بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) بيع أحد — ٨ — ١٢٦٨
الشركاء نصيبه المعلوم من العقار المشترك صحيح لا يتوقف نفاذه على حضور باقي الشركاء
حيث صدر صحيحا لازما ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم عليها حكر لجهة المسجد فهل

رجب ١٣ ١٢٦٨

اذا أراد الجار أن يأخذها بالشفعة لايجاب لذلك حيث كان عليها الحكر (أجاب) نعم
لايجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقارا لاجنبي بثمن
معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع فحين بلغه الخبر قال اخذت بالشفعة في مجلس
علم بالبيع وأشهد على ذلك فهل اذا شهدت له البينة بالاخذ بالشفعة فور العلم وتوفرت
شروط الاخذ بها وانتفت موانعه يحكم له بها ولا يلزم الشفيع يمين بعد شهادة البينة

شعبان ١٤ ١٢٦٨

له بذلك (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد
على ذلك عند العقار أو البائع لو العقار في يده أو المشترى من غير تراخ وانتفت موانع
الاخذ بها يقضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى أعلم (سئل) في فرن
مشترك بين ورثة باع أحد الشركاء نصيبه منه لامرأة أجنبية بثمن معلوم فعند علم الشريك
بالبيع و بقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه عند العقار بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت
ماذكر يقضى للشفيع بالشفعة جبرا على المشترى اذا تحقق ماذكر بالطريق الشرعي

٢١ ١٢٦٨

(أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفاء
موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم ووضع
يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع
والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهور والآن اراد الاخذ بالشفعة مع

رمضان ٢ ١٢٦٨

علمه وتأخيره فهل والحال هذه تسقط شفعته بالتأخير ويمنع من معارضته للمشترى (أجاب)
اذا علم الشفيع بالبيع والثمن وسكت عن طلب المواثبة أو ترك طلب الاشهاد مع
القدرة على ذلك بطلت شفعته وليس له بعد ذلك الاخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين مشتركين في دار شركة ملك باع أحدهما جميع الدار
المشتركة بغير اذن الآخر فهل ينفذ البيع في نصيب البائع خاصة واذا قلتم بذلك فهل

١٨ ١٢٦٨

للشريك الذي لم يبع الاخذ بالشفعة (أجاب) كل من شريكي الملك أجنبي في نصيب
الآخر فلا ينفذ بيع أحدهما حظ شريكه بدون اذنه واجازته واذا رد البيع في نصيبه يرد
ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مدة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه
و بناه دارا لنفسه والآن يدعي رجل قريب للبائع بان له حصة في الدار المذكورة

ذى القعدة ١٥ ١٢٦٨

و يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا علم بالبيع و بقدر الثمن ولم يأخذ فور علمه لايجاب لذلك
اذا ثبت ماذكر و يمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب)
لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرض ثبوت شركته في المبيع بدون استيفاء شرائطها
الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها
لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور
علمه وأشهد على نفسه في مجلس البيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها واذا ادعى

المشترى ان الدار محتكرة من جهة وقف حيلة لمنع الشريك من الشفعة ولم يثبت لا ببينة
شرعية ولا بحجة بيده أنها محتكرة وأقام الشفيع بينة على ان الشراء وقع فى نصف الدار
أرضا وبناء لا عبرة بدعوى المشترى شرعا ويجبر على تسليم المبيع لشريك الشفيع

[٢٣ — ١٢٦٨]
المذكور (أجاب) اذا باع أحد الشريكين فى الدار نصيبه منها الاجنبى يكون لشريكه
الشفعة فيقضى له بها بعد توفر شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقفا فان كانت
الارض وقفا فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع
أحدهم نصيبه منها لرجل اجنبى بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذى لم يبع كان غائبا
وقت البيع دون مسافة القصر فمكث النصيب المباع تحت يد المشترى مدة عشر سنين ثم

[ذى الحجة]
باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته فى بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن
ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر فى أخذه له بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور
ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجاب لاخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل فى
الاخذ بالشفعة (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله

[٥ — ١٢٦٨]
تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتين بينهما قطعة ارض ملاصقة لهما مملوكة لغيره وليس
عليها حكر فباعها مالكها لرجل آخر غير جار فهل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع
وبقدر الثمن واشهد على ذلك له اخذ تلك القطعة قهرا عن المشترى بالثمن الذى وقع عليه

[٢٠ — ١٢٦٨]
البيع (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة
واستهلكت بالمجلس بحضرة بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من
غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته

[٢٣ — ١٢٦٨]
بدون وجه شرعى (اجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة
الثمن تمنع الشفعة كما فى الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى
طاحونة باعها لرجل اجنبى بثمن معلوم فعلم الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الاخذ

[محرم]
بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالاخذ
بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويجبر المشترى على رد المبيع للجار الشفيع المذكور

[١٠ — ١٢٦٩]
(اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيدها ولها
جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدر الثمن فامتنع من الاخذ بالشفعة فور
علمه فهل اذا أراد الآن الاخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والثمن عند
حضوره من غيبته وسكوته عن طلب الشفعة لا يجاب لذلك ويسقط حقه منها اذا ثبت

[١٥ — ١٢٦٩]
ما ذكر ويمنع من معارضتها فى دارها بدون وجه شرعى (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب
المواثبة فى مجلس العلم بالبيع والثمن أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد كما هو مصرح

محرم | سنة

به فليس للجار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له أبعادية باع خمسين فدانا منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون من مدة اربعة أشهر وزيادة مع علم الجار وسكوته ثم بعد مدة باع للمشترى مائة فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشترى ثابتة المضمون فهل اذا أراد الجار المذكور الآن الاخذ بالشفعة لايجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشترى فيما اشتراه بدون وجه شرعى

٢٦ — ١٢٦٩

(أجاب) سكوت الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط لشفعته والله تعالى أعلم (سئل) فى أمكنة متخربة باعها مالكها الرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك الجار الملاصق للمبيع أشهد فى مجلسه على الطلب بالشفعة وعند المبيع فور علمه بذلك فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاصق والحال هذه

٢٧ — ١٢٦٩

(أجاب) نعم يحكم للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا باعها شيخ البلد للجار الملاصق لها فى غيبة المالك ثم بعد مدة حضر المالك ورد البيع وباعها الرجل أجنبى غير ملاصق بثمن معلوم فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن ويقضى له بها جبرا على المشترى اذا ثبت ما ذكر

٣٠ — ١٢٦٩

(أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك حانوتين فى أرض محتكرة باع المالك نصفهما شائعا لرجل بثمن معلوم قبض بالمجلس على يد نائب الحاكم الشرعى وبحضرة جمع من المسلمين والآن يدعى من هو ساكن باحد الحانوتين شراء نصفهما سابقا من البائع شائعا قبل المشترى المذكور فهل ينفذ البيع لكل من المشترى الثانى والاول واذا تعلل مدعى الشراء أولا بان النصف الذى اشتراه الثانى هو عين النصف الذى باعه له البائع اولا لاجل ابطال البيع الثانى لايجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويقضى لكل منهما بالنصف شائعا لكون المالك واحدا ولا شفعة لاحدهما على الآخر حيث كانت الارض محتكرة

صفر

٤ — ١٢٦٩

(اجاب) لا شفعة فيما بيع من البناء فى الحانوتين المذكورين على فرض تصورها وليس لمدعى الشراء أولا معارضة مشترى النصف حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر حصة شائعة فى دار غير قابلة للقسمة بثمن معلوم وصرة مجهولة استهلكت بالمجلس ووهب البائع باقى الدار لمشترى المذكور وقبل منه ذلك ووضع المشترى يده عليها مدة والآن يريد الجار الملاصق لها الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لايجاب لذلك ويمنع من معارضة المشترى فيها بدون وجه شرعى

٨ — ١٢٦٩

(أجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا باعها الرجل أجنبى فى غيبة الجار الملاصق واستمر المشترى واضعا يده عليها مدة من السنين منكرا للشراء فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة مانعا من الاخذ بالشفعة (أجاب) يثبت للجار الملاصق حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيقضى له بها بعد اقامة بينة على المشترى بشرائه واستيفاء شرائطها ومضى المدة قبل العلم بالبيع لا يسقطها والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بين رجلين أحدهما يملك ربعه وللآخر باقيه فباع صاحب الربع نصيبه لرجل أجنبى بثمن معلوم فى غيبة شريكه ثم مات المشترى عن ورثة بلغ وقاصرين فباع البالغون نصيبهم للقصر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب فحين علم بالبيع الاول وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له بها (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يبطلها موت المشترى ولا موت البائع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يبطلها بيع المشترى أو وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا اخربة باعها لرجل آخر بثمن معلوم وله جار ملاصق أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البائع أنه وهب منها ذراعا للمشترى ملاصقة لملك الشفيع بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) يقضى للجار بالشفعة اذا لم يثبت ما يبطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك ثمانية عشر ذراعا من دار بالارث وبجواره دار باعها مالكها بثمن معلوم من الدراهم وللدار جار آخر من جهة اخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثمن فهل والحال هذه يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بحق الجوار (اجاب) تثبت الشفعة للجار الملاصق فيقضى لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين شريكين اشترى أحدهما نصيب شريكه بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار وأراد أن يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) قال فى التنوير وشرحه وتثبت يعنى الشفعة لمن اشترى اصالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفائدته انه لو كان المشترى أو الموكل بالشراء شريكا وللدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وبهذا يعلم انه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم تقسم الدار بينهما وبين ولد الصغير فباع أحد الاخوين حصته لاخيه ثم باع الاخ حصته وحصة ابن اخيه الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر وورد البيع فى حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع والثمن له أن يأخذ نصيبه من المشترى وحصة عمه بالشفعة ولو طالت المدة قبل علمه بأن زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذه بالشفعة له ذلك (اجاب) يقضى للصغير المذكور بما يخصه فى تركة والده وفى الدر المختار وصى شفيع لا ولى له لا تبطل شفعته وان نصب القاضى قيما يطلبها جازله والله تعالى أعلم (سئل) فى

رجل

صفر سنة
٢٩ ١٢٦٩
ربيع الاول
٥ ١٢٦٩
١٣ ١٢٦٩
٢٣ ١٢٦٩
٢٩ ١٢٦٩
ربيع الثانى
٤ ١٢٦٩

سنة ربيع الثانى

رجل باع دارا لآخر بثمن معلوم وله جار قاصر لا ولى له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع وبقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بينة شرعية فهل يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا ثبت ماذكر بالوجه الشرعى (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفى الدر المختار صبى شفيع لا ولى له لا تبطل شفعته قال فى حواشيه فله أن يطلبها بعد بلوغه اﻫ والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مملوكة بعضها لقاصر وباقيها لبالغين اشترى رجل نصيب البالغين منهم بثمن بعضه صرة مجهولة فى ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشترى فهل اذا لم يعلم قدر الثمن لا يجاب لذلك (أجاب) لا شفعة فيما بيع على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتركت ما يورث عنها شرعا من دار وغيرها فطلب أحد البنين قسمة التركة فادعى أحدهم انه اشترى الدار من امه قبل موتها وأنكر الشركة فهل اذا كان المشترى جارا ملاصقا لهذه الدار وللدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى لكل منهما بالشفعة مناصفة بعد ثبوت البيع بالوجه الشرعى ويقسم جميع ما ثبت أنه تركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) يقسم جميع تركة المرأة بين ورثتها بالفريضة الشرعية ويقضى للشفيع والمشترى الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) فى أربعة مشتركين فى دار باع أحدهم حصته لأحد الشركاء بثمن معلوم من الدراهم فهل يكون للباقين الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن ويكون لكل منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (أجاب) يقضى لجميع الشركاء الباقين ومنهم المشترى بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على عدد رؤسهم لا بقدر الانصباء لو تفاوتت والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى عن زوجته وعن أولاد ذكور واناث البعض بالغ والبعض قاصر فأقام القاضى رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب انه متزوج ببنت من بنات المتوفى فوضع الوصى يده على ما تركه المتوفى من بيت وطاحونة دائرة وسكن البيت مع بعض الورثة البلغ وصار يستغل الطاحونة بادارتها على بهائمه كالجارى والحال ان عم القصر أخذهم عنده فى بلده ورباهم من ماله تبرعا منه حتى بلغوا رشدهم ولم ينفق عليهم شيأ من مال أبيهم فهل اذا طلب الاولاد بعد بلوغهم أجرة ما يخصهم فى المنزل والطاحونة يجابون لذلك مدة يتمهم واذا باع أحدهم جزأ من نصيبه للوصى المذكور بثمن معلوم فى غيبة الآخر وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى له بها جبرا على المشترى اذا ثبت ماذكر بالبينة الشرعية (أجاب) لليتيم بعد بلوغه رشيدا مطالبة من استولى على عقاره بلا عقد اجارة واستعمله بأجرة المثل مدة استيلائه ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل

١١	١٢٦٩
٢٢	١٢٦٩
٣٠	١٢٦٩
جمادى الاولى	
٣	١٢٦٩
٥	١٢٦٩

جمادى الثانية سنة

يملك عقارا باعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ثم باعه المشترى لرجل آخر أيضا بثمن معلوم وعمر كل منهما فيه بعض عمارة وللعقار المبيع جار غائب فلما علم الجار الغائب بالبيع أخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن وأشهد على نفسه بذلك فى مجلس العلم

٣ ١٢٦٩

فهل والحال هذه يحكم له بالاخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتنقض جميع تصرفات المشترى حتى الوقف ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشترى او كلف المشترى قلعه ولا يجبر المشترى على بيع البناء الا اذا كان فى القلع نقصان الارض والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين رجل وأولاد عمه أحدهم ذكر والباقى اناث اقتسموها نصفين فأخذ أحدهما مع اخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حاجزا بين القسمين وطريق القسمين الخاص بهما واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنين فباعت الاخوات المذكورات ما خصهن فى نصف الدار فى غيبة هذين الابنين فحضر أحدهما وأخذ نصف ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذى كان غائبا ويريد الاخذ بالشفعة فى جميع ما باعته الاخوات المذكورات أولا فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل الدار واحدا وبعد القسمة الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جار المبيع

٢١ ١٢٦٩

(اجاب) نعم يقضى للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة لأخيه فيما باعته الاخوات حيث طلب نصف ذلك اذ شرط صحتها طلب الكل فلو طلب الشفيع البعض بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفعته كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبى بقدر معلوم من الدراهم فى غيبة أحد الشركاء وعدم علم الحاضر بالبيع وبقدر الثمن فهل والحال هذه يكون لكل منهما الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن وتكون الشفعة بينهما على قدر الملك

٢٦ ١٢٦٩

(اجاب) يقضى لكل من الشريكين فى العقار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤس عندنا لا على قدر الانصباء والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا باعه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم من مدة عشر سنين وله جار ملاصق علم بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات عن وارث فهل اذا أرادوا ورثته الآن أن يأخذوه بالشفعة لا يجابوا لذلك والحال هذه

٢٦ ١٢٦٩

ويمنعوا من التعرض بدون وجه شرعى (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا فى ربع باعه لآخر بثمن معلوم بحضرة بينة شرعية ثم حصل بين المشترى وامرأة أجنبية جارة منازعة بسبب أنها كانت تريد شراءه وزادت فى ثمنه بعد عقد البيع بواسطة الدلال فهل لا تجاب لذلك اذا كان عقد البيع ثابتا ولا عبرة بتلك الزيادة واذا أرادت الاخذ بالشفعة بعد علمها

بالبيع

رجب — سنة

٤ — ١٢٦٩

بالبيع وبقدر الثمن وتركها الاخذ بها لا اشتباب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تحاب المرأة المذكورة لذلك ويسقط حق الشفعة بترك طلبها فور العلم بالبيع وقدر الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفل لانه التحق بالعقار بماله من حق القرار كما في الدر عن الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم فاخذها جار الدار المبيعة بالشفعة فور العلم وادعى المشترى ان بناءها على أرض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعته فهل يحكم بها للجار عند توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بدعوى المشترى الاحتكار بدون اثبات شرعى

٨ — ١٢٦٩

(أجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان أرض تلك الدار وقف بل ثبت البيع في الدار أرضا وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شروطها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل أجنبي بثمن معلوم ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشترى عن ورثة وبجوار البيت المذكور جار ملاصق لا يعلم البيع فعند علمه به وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بينة عند العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ الحصة المبتاعة

شعبان

١ — ١٢٦٩

من ورثة المشترى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ويرفع يد ورثة المشترى حيث لا مانع ولا يبطلها موت المشترى لبقاء المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا منها سبعة عشر قيراطا على أرض مملوكة وسبعة قراريط على أرض محتكرة لجهة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار بالبيع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند

٧ — ١٢٦٩

توفر شروطها وانتفاء موانعها جبرا على المشترى (أجاب) للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فيما بيع بجواره من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الارض المحتكرة ولا يضر تفريق الصفقة على المشترى هنا اذ هو حق العبد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع بيتا له ولاولاد أخيه القصر بما يخصه ويخصهم من المال ورسم ذلك باسمه في الصك مع كون الابتياع المذكور ثابتا لكل منهم بالبينة الشرعية فهل اذا باع حصته في البيت المذكور بعد بلوغ احدهم واجارته شراء عمه له يكون لاحد الاولاد المذكور

٧ — ١٢٦٩

اخذها بالشفعة والحال هذه (أجاب) للشريك في العقار المملوك الاخذ في الشفعة ويقضى له بذلك بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا أرضها محتكرة وسكنت في ملكه سبع سنين ثم باعها لآخر من مدة ثلاث سنين وبجوار هذه الدار وكالة مملوكة لآخر بيده هذه المدة وله وكيل عنه وكالة عامة فبعد بيع الدار المذكورة أراد وكيل صاحب الوكالة أن يأخذها بالشفعة فهل له شفعة لا

١٦ — ١٢٦٩

سيما أن الارض محتكرة (أجاب) لا شفعة لمالك الوكالة المذكورة في الدار المبنية على الارض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

مات عن ابنين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقد مات كل من الزوجتين في حال حياته وترك دارا ثم مات أحد الاخوين الشقيقين قبل قسمتها عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لابيه ثم مات الاخ الشقيق الثاني عن اخته الشقيقة وأخيه لابيه ثم ماتت الاخت الشقيقة عن ابن وبنتين وزوج فوضع الاخ للاب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون اذنهم ورضاهم لاجنبي فهل لا ينفذ بيعه الا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما بيع بالشفعة فور علمهم بالبيع و بقدر الثمن (أجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان أجازه المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالبيع ثم غاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالبيع وقدر الثمن والآن اراد أن يأخذ بالشفعة متعللا بأنه يجهل ان له حق الشفعة فهل يمنع من الاخذ بالشفعة والحال هذه (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي آجر رجلا مكانا منه أكثره أنقاض باجرة معلومة وباعه نقضه المطروح والملحق به بمقتضى كشف واخبار أهل المعرفة من طرف القاضي وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شئ بناه وعمره يكون ملكا للمستأجر مستحق البقاء على الدوام وللمكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمنعون من معارضته في ذلك بغير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض بالغ والبعض قاصر باع بعض البالغين نصيبه منها لرجل اجنبي فهل اذا بلغ البعض القاصر منهم وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ ما بيع بالشفعة فور علمه وأشهد بينة عند العقار يجاب لذلك ويقضى له بها شرعا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم اذا بلغ الشريك القاصر وطلب الشفعة يقضى له بها بعد استيفاء شرائطها حيث لا ولي له قال في الدر صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفعته وان نصب القاضي قيما يطلبها جاز والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والآخر يملك منزلا تبادلا بدلا مؤبدا لا رجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البدل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدة كل منهما للآخر وسكوته مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع و بعد موت أحد المتبادلين باع المنزل مالكه فهل اذا أراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا أولى بالشراء من غيري ولم يكن له حق الجوار لا يجاب لذلك (اجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكا في المبيع ولا في حقه ولا جارا أو كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في أرض مملوكة لهم ببلاد السودان بها نخيل

١٦	١٢٦٩
شوال ١٣	١٢٦٩
٢٥	١٢٦٩
ذي الحجة ١٤	١٢٦٩
١٧	١٢٦٩

وأشجار باع بعض الشركاء حصته منها لاحد الشركاء بثمن معلوم فهل اذا طلب الباقى
أخذ المبيع بالشفعة فور العلم يقضى له بها لكونه شريكا فى المبيع حيث توفرت
شروطها وانتفت موانعها (اجاب) يقضى لباقى الشركاء فى تلك الارض بالشفعة
حيث كانت مملوكة وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) فى ولدى عم
يملكان بيتا بطريق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشريك الآخر بثمن معلوم
من الدراهم على يد نائب قاضى بلدهما بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يأخذ
المبيع من الشريك المشترى بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب الجار لذلك وليس له
معارضة الشريك المشترى فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) تثبت الشفعة لمن شرى
اصالة أو وكالة أو شرى له بالوكالة وفائدته انه لو كان المشترى أو الموكل بالشراء شريكا
وللدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده أفاده
فى التنوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له
أرض زراعة أميريه تلقاها بالاسقاط الشرعى من جماعة فى نظير مبلغ من الدراهم ووضع
يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن
ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وآخر يدعى أن له فيها املاكا ولا بينة له بذلك فهل
لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب)
لا شفعة فى الاراضى التى آلت لبيت المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا
والله تعالى اعلم (سئل) فى منزل مشترك بين ورثة ولايتام فيه حصة فباع البالغ
نصيبه وباع وصى الايتام نصيبهم لآخر بثمن المثل لمصلحة شرعية للايتام على يد القاضى
وبصرة مجهولة استهلكت بمجلس البيع والشراء فهل يصح البيع المذكور واذا أراد
الجار الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) لا يصح
بيع الوصى عقار اليتيم بدون مسوغ شرعى فاذا وجد مسوغ شرعى وصح البيع فى
نصيب الايتام وغيرهم لا يكون للجار الاخذ بالشفعة بدون معرفة الثمن والله تعالى أعلم
(سئل) فى جماعة مشتركين فى دار باع بعض الشركاء نصيبه لجاره الملاصق فاخذ الشريك
الآخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاصق وتثبت له الشفعة ولا حق للجار فيها
(أجاب) يقضى للشريك والحال هذه بالشفعة بعد توفر شروطها وانتفاء موانعها
ويقدم فيها على الجار والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأتين تملكان نصف بيت ونصف
الآخر لشخص فباع الشخص النصف لاحدى الشريكتين بثمن معلوم فى غيبة الشريكة
الاخرى ولما حضرت الشريكة الاخرى من غيبتها وعلمت بالبيع قدرا ثمن أخذت
بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم لها بالاخذ
بالشفعة فى المبيع على قدر نصيبها فى البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (أجاب) نعم
يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن

ذى الحجة ٢٣ سنة ١٢٦٩
محرم ١٦ ١٢٧٠
صفر ٤ ١٢٧٠
١٦ ١٢٧٠
ربيع الاول ٤ ١٢٧٠
٢١ ١٢٧٠

ربيع الثانى سنة

شرى أوشرى له وقد تقدم انه لوكان المشترى أو الموكل بالشراء شريكا وللدار شريك آخر
فلهما الشفعة وهى بقدر رؤس الشفعاء لا الملك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى
من آخر حصة فى بقرساتية مع ما يتبعها من الارض الاميرية وما فيها من الاشجار والنخيل
بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشترى يده عليها ثمان سنين وبعد ذلك باعها لرجل آخر
بقدر معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استهلكت بالمجلس ووضع يده عليها المشترى الثانى
اثنتى عشرة سنة وبعد ذلك حضر شريك البائع الاول وعلم بالبيع للمشترى الاول وعلم بقدر
الثمن وسكت ولم يأخذ بالشفعة ومكث فى البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط
شفعته بعدم أخذه بالشفعة فور علمه بما ذكر فاذا غاب ورجع من غيبته وطلب أن
يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور

٢٣ ١٢٧٠

والحال هذه اذ الشفعة تسقط بترك الطلب فورا ولا شفعة فى أرض أميرية ولا فيما بيع
من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر حصة فى
دار بثمن معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استهلكت بالمجلس فاراد بعض الشركاء الاخذ
بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم واذا ادعى الشركاء ان البيع فيه غبن للبائع لا تسمع

جمادى الاولى ١٢ ١٢٧٠

دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للشريك مع
الجهل بمقدار الثمن ولا تسمع الدعوى الا من المالك أو من نائب عنه على انه لا يفسخ البيع
بمجرد الغبن بدون غرور والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين رجل وأخته
ماتت عن ابن غائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه منها لرجل أجنبى بثمن معلوم
فى غيبة الشريك فعند علمه بالبيع وبقدر الثمن أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور
العلم ثم ذهب الى قاضى الولاية التى هو فيها وأقام رجلا وكيلا عنه وكالة مفوضة فى الاخذ
بالشفعة عند حضوره بالبلدة فهل اذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الدار فور
الدخول بالبلد يجاب لذلك ويقوم مقام موكله فى الاخذ بالشفعة ويقضى له بها اذا

جمادى الثانية ١٨ ١٢٧٠

توفرت شروطها (أجاب) يقضى للوكيل بالشفعة فى الحصة المذكورة اذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين يملكان بيتا
بطريق الميراث عن أبيهما مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الاخ الثانى عن
زوجته وعن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الاخت أنها اشترت جميع
البيت من زوج أختها قبل موته فى غيبة ابن الاخ الشريك ثم علم الشريك بالبيع وقدر
الثمن ولم يجزه وطلب أخذ نصيب الشريك البائع بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن
وأشهد على ذلك بينة شرعية عند المبيع فهل لا ينفذ البيع فى نصيبه ويحكم له بالشفعة

رجب ٨ ١٢٧٠

فى نصيب الشريك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (اجاب) وقف بيع مال
الغير بدون اذن المالك حيث لا ولاية للبائع عليه وللمالك ابطاله فى نصيبه ويقضى
للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) فى

رجل

سنة	رمضان	رجل يملك حصة فى ساقية فى أرض اميرية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا أراد أحد الشركاء ان يأخذ الحصة المذكورة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا شفعة فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر دارا
١٢٧٠	٣٠	بثمن معلوم وصرة مجهولة لم يعلم قدر ما فيها واستهلكت بمجلس البيع وبعد ذلك بنحو خمسة أشهر ادعى رجل شيخ قرية له بيت فى عطفة غير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيعة وبابها بشارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال انه لم يحصل منه طلب فورا لا طلب مواثبة ولا تقرير اصلا فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذى فى الصرة المجهولة مانعا له من الاخذ بالشفعة
	شوال	
١٢٧٠	٩	والحال هذه (اجاب) الجهل بمقدار الثمن يمنع من الاخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل شفيع علم بالبيع والثمن وتراخى عن طلب الاشهاد عند العقار
	ذى القعدة	المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس بشئ يسير وأخر الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا لشفعته (أجاب) الشفيع لو تمكن من
١٢٧٠	٢٦	طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول اذا كان فى سفر ولم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح ولو أشهد فى طلب المواثبة على البائع لو العقار فى يده أو على المشترى أو عند العقار كفاه وقام مقام الطلبين والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة آل لهم نخل وعدة طاحونة عن أبيهم فباع نصيبه أحد الورثة فى عدة الطاحونة والنخل لأحد اخوته بثمن معلوم فهل اذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل القسمة وطلب أحد الشركاء أخذ المبيع من عدة الطاحونة والنخل بالشفعة لا يجاب لذلك لا سيما أن الشفيع قد طلب من المشترى انه يشتريه منه بما قام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشترى وبعد ثلاثين يوما طلب أخذه بالشفعة وأخر الطلبين (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر
١٢٧٠	٢٨	والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم فى جهة فباع الحاضر
	ذى الحجة	نصيبه لرجل غير وارث بثمن معلوم فهل اذا حضر الغائب منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن
١٢٧٠	٢٥	يكون له الاخذ بالشفعة فور العلم ويقضى له بها اذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى حصة فى عقار معد لحرق الفخار بثمن معلوم من الدراهم وعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة البيع بالمجلس وسكت عن الاخذ بالشفعة فور العلم ثم فى
	محرم	اليوم الثالث طلب الاخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة
١٢٧١	٣٠	الشرعية تسقط شفعته وليس له معارضة المشترى فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم ليس له الاخذ بالشفعة اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراعة أميرية أسقط وترك حقه منها باختياره لآخر فى مقابلة مبلغ من

محرم — سنة

الدراهم أخذه منه بموجب وثيقة بيد المسقط له والآن يريد الجار أخذها من المسقط
له بالشفعة فهل لا يجاب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الاميرية ويمنع من منازعة

٢٣ — ١٢٧١

المسقط له فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أخوين اقتسماه ووضعا بايديهما اجدارا ثم بعد موت
أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لاجنبي غير عمه الجار وله فهل لعمه الملاصق المجاور له

٢٦ — ١٢٧١

الاخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة وانتفت
موانعها يحكم للجار المذكور بالشفعة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين
في دار باع أحدهم نصيبه منها لاحد شريكيه بثمن معلوم فطلب الشريك الثالث من
المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله بثمن أزيد مما اشترى به المشتري

صفر

فامتنع من البيع له فبعد ذلك أراد الاخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري

١٠ — ١٢٧١

على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالثمن يكون مانعا له من الاخذ بالشفعة (أجاب) نعم
لا شفعة للشريك الثالث ان تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
دار مشتركة بين رجل واخته باع الرجل نصيبه منها لرجل أجنبي منذ عشرين سنة في
غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت تلك المرأة عن ابنيها فطلب أحدهما أخذ ما بيع بالشفعة

٢٢ — ١٢٧١

متعللا بان أمه لم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الام ولا يجاب الابن لذلك (أجاب)
نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الاخذ بالشفعة
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها
لاجنبي بثمن معلوم من الدراهم مع قدر مكيل من القمح فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن
مع القدر المكيل المعلوم من القمح واخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند
المبيع وترافع مع المشتري على يد نائب قاضي الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه

ربيع الاول

للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث
سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال
هذه لا يجاب لذلك ويحكم للشريك الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية

١٥ — ١٢٧١

(اجاب) اذا استوفى القضاء بالشفعة للشريك شرائطه الشرعية لا يكون للمشترى الرجوع
على الشفيع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعتا
نخلا معينا خصهما بالقسمة من ميراث أبيهما مع ما خصهما أيضا من ساقية ونخل
مغروس في أرض أميرية لابن أخيهما بثمن معلوم وهناك ابن أخ آخر لهما ومضى على ذلك
أربع وعشرون سنة فتحرك ابن الاخ الآخر يريد الاخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في

١٦ — ١٢٧١

هذه الحادثة (أجاب) نعم لا شفعة لابن الاخ المذكور في هذه الحادثة والحال ما ذكر
اذ لا شفعة في البناء والنخل ولا في الارض الاميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وقطعة أرض زراعة أميرية بما اشتملت

ربيع الاول — سنة

عليه من ساقية و بعض اشجار باع ذلك لامرأة بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم
مجهولة القدر استهلكت بعد البيع في مجلسه فهل اذا وضعت يدها على ذلك وانتفعت
به مدة وكان للبيع جار غائب وأراد أخذ المبيع المذكور جميعه بالشفعة لا يجاب لذلك

٢٣ — ١٢٧١

(أجاب) لا شفعة للجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الاراضي
الاميرية وان علم الثمن اذ هي ليست مملوكة الرقبة لمن هي في يده والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من
الدراهم بحضرة الشركاء وقت البيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة

ربيع الثاني

وصاروا مشاهدين لتصرف المشتري المذكور مدة والآن أراد الشركاء المذكورون أن
يأخذوا المبيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث

٧ — ١٢٧١

ثبت علمهم بالبيع وقدر الثمن وأخروا طلب الشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهم ان كان
الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في نخيل مشترك بين جماعة
مغروس في أرض أميرية باع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون اذن
باقي الشركاء فهل يكون البيع نافذا صحيحا ولا يكون لباقي الشركاء حق الشفعة في المبيع

١٠ — ١٢٧١

(أجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقا سواء قلنا بفساد البيع
لو كان البيع في خصوص الحصة من النخل لاحد الشركاء بلا اذن باقيهم بدون فراغ
حصته من الارض لحصول الضرر بالقلع أو بصحته اذا كان البائع قد فرغ عن حصته منها
لعدمه على ما حرره في التنقيح اذ لا شفعة في الشجر والبناء الا تبعا للارض ولا في أرض
بيت المال لانها كارض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع دارا مشتركة بينه

جمادى الاولى

و بين اخوة له قصر بغير مصلحة من مدة ست عشرة سنة فلما بلغ القصر علموا بالبيع
و بقدر الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيهم
البائع بالشفعة فادعى المشتري أنهم علموا بالبيع بعد البلوغ وقبل النزاع وسكتوا فهل
اذا لم يثبت دعواه لا يجاب لذلك و يكون لهم أخذ نصيبهم واسترداده من المشتري وأخذ

٥ — ١٢٧١

نصيب الاخ بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن اذا تحقق ما ذكر (اجاب) بيع الاخ
نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوغ لا يصح و يكون لهم بعد بلوغهم بصفة
الرشد استرداده من المشتري حيث لا مانع وللشركاء المذكورين أخذ نصيب أخيهم البائع
بالشفعة عند بلوغهم وعلمهم بالبيع وقدر الثمن اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا
فلا والمفتى به الآن بطلانها بتأخير طلب التملك عند القاضي بلا عذر شهرا كما هو
قول محمد و يفهم من رد المحتار ان الشفيع لو قال علمت امس اى مثلا وطلبت فانكر المشتري
طلبه فالقول للمشتري بيمينه وعليه تطلب البينة من الشفيع على الطلب حين العلم أما
لو قال طلبت حين علمت فالقول للشفيع بيمينه كما قدمه عن الدرر وهذا اذا لم يكن لهم ولي
حال صغرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية

جمادى الاولى سنة

باعها الجماعة بثمن معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيها وهم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها فاراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة في أراضي الزراعة الاميرية وليس للجار معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (أجاب)

٤٤ ١٢٧١

لا شفعة في أرض الزراعة الاميرية لانها ليست مملوكة الرقبة لمزارعها بل له حق الانتفاع بها ما دام قادرا على زراعتها ودفع مؤنها لبيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية واستولت المرأة على الحصة وصارت تتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مع باقي الشركاء مدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ الحصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذي دفعته لاخيه البائع لها متعللا بانه لم يكن بيدها حجة من الحاكم الشرعي بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من المالك للحصة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بتعلل الشريك بذلك (أجاب) حيث كان بيع الحصة للمرأة المذكورة ثابتا مستوفيا شرائط الصحة

٢٧ ١٢٧١

لا يكون لاحد الشركاء أخذ تلك الحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا بغيره بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلله المذكور والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير اذنها فلما بلغها ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل اذا كان الامر كما ذكر لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها

جمادى الثانية

واذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عقب علمها بالبيع المذكور وبمقدار الثمن تجاب لذلك ويكون لها الاخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (اجاب) اذا كانت البنت

٢٥ ١٢٧١

المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغة رشيدة ولم توكل بالبيع ولم تجزه بعد وقوعه بل ردته يبطل البيع في نصيبها ولها الاخذ بالشفعة اذا تم البيع في نصيبه اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة لاحدهم النصف ولكل من الآخرين الربع فباع أحدهما ربعه لامرأة أخرى بثمن معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني الشفعة وأخذ مالك النصف الربع المبتاع

رجب

بالشفعة فور علمه بالبيع وبمقدار الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم

٩ ١٢٧١

يقضى له بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ليست بجواره بثمن غير معلوم القدر للشفيع وتقابضا ولا خيار لاحدهما على صاحبه فهو بيع بت وكتب له بذلك حجة شرعية فهل اذا قال الجار أنا آخذ بالشفعة لا يجاب لذلك (اجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفعة مع

٩ ١٢٧١

جهله بمقدار الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم وللدار المذكورة جيران اخوة بعضهم حاضر عالم بالبيع وبمقدار الثمن ولم يأخذ بالشفعة وبعضهم كان غائبا ثم حضر الغائب وعلم بالبيع وبمقدار الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

رجب — سنة
١٦ — ١٢٧١
١٦ — ١٢٧١
شعبان
١ — ١٢٧١
١٢ — ١٢٧١
شوال
١٢ — ١٢٧١

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة متعللا بأنه كان غائبا وقت البيع فهل
لا يكون للغائب المذكور ولا لاخوته حق فى الاخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون
بالبيع وبقدر الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فور
العلم (اجاب) نعم ليس لهم الاخذ بالشفعة الآن ان كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى دار باعها لرجل أجنبى بقدر معلوم من الدراهم
فوضع المشترى يده عليها مدة من السنين مع علم بقية الشركاء بالبيع وبقدر الثمن ولم
يأخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أراد أحد الشركاء أن يأخذ الحصة المبيعة بالشفعة فهل
والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان يعلم بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور
علمه اذا ثبت ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا كان أحد الشركاء المذكور يعلم بالبيع
وقدر الثمن وترك الاخذ بالشفعة ثم اراد ذلك لا يمكن منه لسقوط شفعته والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون دارا آلت اليهم بطريق الارث عن مورثهم
فباع منهم اثنان نصيبهما منها لرجل أجنبى بثمن معلوم من الدراهم فهل والحال هذه
اذا أخذ باقى الشركاء الحصتين المبتاعتين بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن يقضى
لهم بها شرعا (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة التى من جملتها فى مثل هذه الحادثة
طلب كل من الشركاء الاخذ بها فى كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بقدر حصته سقطت
شفعته كما صرحوا به يقضى للشفعاء بها بعدد رؤسهم لا بمقدار الملك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) فى دار ملكها رجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع تلك الدار جميعها الاخ من غير
أن تاذن له أخته فى بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع فى حصتها موقوفا على
اجازتها فان اجازته نفذ وان ردته بطل واذا ردته بطل البيع فى حصتها واذا ارادت أن تأخذ
بالشفعة بعد علمها بالبيع وبقدر الثمن وسكوتها مدة طويلة من غير أخذ بالشفعة متعللة
بأنها تجهل أن الشفعة على الفور لا تجاب للشفعة (اجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الاخ
فى نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكون موقوفا فان اجازته نفذ وان ردته بطل
وسكوت الشفيع عن الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وبقدر الثمن مدة طويلة مبطل لشفعته
ولو كان جاهلا بشرط الفورية فلا يعذر به والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وامرأة يستحقان
دارا بالارث للمرأة ثلث شائع وللرجل الثلثان شائعين أيضا فاشترى الجار الثلث الذى
للمرأة بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك باع مالك الثلثين ما يملكه فأخذهما مالك
الثلث بالشفعة بعد بيعهما من المالك الاصلى لاخيه فهل والحال هذه يجاب لذلك
ويقضى له بالشفعة واذا أراد رجل له دار مجاورة للثلث الدار بابها فى زقاق غير الزقاق الذى
فيه الدار المأخوذة بالشفعة لا يمكن من ذلك (اجاب) تثبت الشفعة للشريك فى نفس
المبيع ثم للشريك فى حقوقه ثم للجار الملاصق فاذا أخذ الشريك المذكور الحصة
المبتاعة بالشفعة وتوفرت شرائطها وانتفت موانعها يقضى له بها فان سقط حقه فى الشفعة

ذى الحجه — سنه

المذكورة بسقط شرعى كان للجار المذكور الاخذ بها حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى طاحونة مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها لاجنبى بثمن معلوم فلما علم أحد الشركاء بالبيع وبقدر الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه وفى مجلسه وأشهد على ذلك وأشهد عند العقار أيضا فهل والحال هذه يكون له أخذ المبيع بالشفعة قهرا على المشترى حيث الحال ماذكر (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها

١٩ — ١٢٧١

وانتفاء موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة يملكون بيتا مشتركا بينهم على الشيوع لاحدهم نصفه وللآخرين النصف الثانى فباع مالك النصف نصيبه لرجل أجنبى بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشترى يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه لمشتريه من مالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا أراد مالك الربع الثانى أن يأخذ بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤسهم (أجاب) المصرح به ان الشفعة تثبت لمن شرى اصالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفائدته انه لو كان المشترى أو الموكل بالشراء شريكا وللدار شريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا أيضا بأن الشفعة تجب بقدر رؤس الشفعاء لا الملاك عندنا والله تعالى اعلم (سئل) فى ذميين ممتازين فى حارة من قرية من قرى الريف باع أحدهم داره لذمى أجنبى بثمن معلوم من الدراهم وللدار المبيعة جار ذمى علم بالبيع وبقدر الثمن وترك الاخذ بالشفعة بغير عذر شرعى مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعته لان من شرطها الفورية (اجاب) نعم لاشفعة له والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا خربة بالميراث عن أبيهما باعاها لرجل أجنبى بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشترى والآن يريد رجل من أقاربهما اخذها بالشفعة متعللا بقرابته لهما وانه أولى بها من المشترى والحال أنه ليس بجار لتلك الدار ولا شريك فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا شفعة له ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة المشترى فيها بدون وجه شرعى (اجاب) لاشفعة بمجرد القرابة بدون شركة فى نفس المبيع أوفى حقوقه أو جوار والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين رجل وأولاد أخيه البالغين فباع العم نصيبه منها لرجل أجنبى بثمن معلوم فى غيبة أولاد أخيه المذكورين فهل اذا حضروا من غيبتهم وعلموا بالبيع وبقدر الثمن وأخذوا الحصة التى باعها العم بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن وأشهدوا بذلك بينة عند العقار يجابون لذلك ويقضى لهم بها اذا ثبت ماذكر بالطريق الشرعى (اجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة اذ توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطية بما مضمونه فى رجل اشترى حصة فى بناء على أرض وقف مستأجرة والبناء المذكور مشترك بين جماعة أراد أحد الشركاء فى البناء الذى على وجه الارض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة فى البناء (أجاب) لاشفعة فى البناء الكائن على أرض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة

ربيع الاول ٤ — ١٢٧٢

٢٨ — ١٢٧٢

جمادى الثانية ٩ — ١٢٧٢

رجب ١٩ — ١٢٧٢

شعبان ١٢ — ١٢٧٢

باء وهالرجل أجنبي بثمن معلوم و بجوارها دار لرجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري لها طلب من وكيل المشتري ان يسكنه فيها وسكنها مدة يام ولا ن يريد اخذها بالشفعة فهل اذا كان عالما بالبيع وبقدر الثمن ثابتا وأخر لا يجاب لذلك ولا شفعة له وتسقط بالتأخير ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا شفعة له والحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أربعة لاحدهم اثنا عشر قيراطا ولآخر ستة ولآخر قيراطان ولآخر اربعة فباع صاحب الاربعة نصيبه لصاحب القيراطين وأسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فاراد صاحب النصف أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين أنصافا بقدر الرؤس لا بقدر السهام (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى وهي بقدر رؤس الشفعاء لا الملك واذا أسقط بعض الشركاء حقه فيها قبل القضاء بها فلمن بقي أخذ الكل لزوال المزاحمة ويشترط ان يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الاخذ بها اخذ كل المبيع بالشفعة حتى لو طلب احدهم النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفعته اذا علمت ذلك فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين المشتري و بين صاحب النصف الشريك الآخر أنصافا فلكل منهما قيراطان من الاربعة المبيعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلكت الصرة المذكورة بالمجلس ووضع المشتري يده عليها مدة والآن أراد الجار أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر (أجاب) من شروط الشفعة علم الشفيع بمقدار الثمن فلو جهل بعضه فلا شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه طاحونة مشترك بين أخوين مات أحدهما عن أولاده وباع عم الاولاد ما يخصه في المكان لاجنبي مع صغر أولاد أخيه فهل اذا بلغوا رشدهم يسوغ لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصا وقد انتقلوا الى بلدة أخرى ولم يعلموا بالبيع الا بعد بلوغهم في البلدة الاخرى (أجاب) اذ لم يكن للقصر وصي فلهم بعد البلوغ أخذ الحصة المبيعة من العقار المشترك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والاولا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دور باع بعضهم نصيبه منها الاجنبي بثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء ومضى بعد المبيع أكثر من خمس عشرة سنه ومات الغائب في غيبته عن وارث اراد أخذ المبيع بالشفعة بعد موت مورثه الذي هو الشفيع والحال انه لم يطلب قبل مرته اخذ بالشفعة لا بنفسه ولا بنائبه حتى مضت تلك المدة ومات في غيبته المذكورة فهل لا يجاب وارثه لطلب الشفعة وتبطل بموت الشفيع واذا استولى على الدار وأتلف بعض أبنيتها يكون ضامنا لما تلفه من حصة باقي الشركاء (أجاب) موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب أو قبله يبطل الشفعة

١٢٧٢	١٥	شعبان
١٢٧٢	١٢	شوال
١٢٧٢	١٣	
١٢٧٢	٣٠	
١٢٧٢	٢٥	ذي القعدة

ولا تورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شفعة فيما بيع قبل انتقال الملك اليه بالارث وما أتلفه الشريك المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بيتا وطاحونة على الشيوع أحدهم يملك اثني عشر قيراطا ونصفا وسدسا وثمنا اشترى من أحد الشركاء ثلاثة قراريط الا سدسا بقدر معلوم من الدراهم وبعد ذلك عرض المبيع على بقية الشركاء وعلمهم بالبيع وبقدر الثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا لا نأخذ بالشفعة وامتنعوا من الاخذ بها بحضرة بينة من المسلمين وبعد مضى خمسة وأربعين يوما رجع أحد الشركاء يريد الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالبيع وبقدر الثمن ويمنع من معارضة المشترى اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في

١٩	١٢٧٣

رجل اشترى بناء طاحونة وحوانيت وربع فوقها بثمن معلوم ولرجل حانوت في وسط الحوانيت المذكورة طلب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبنى على أرض محتكرة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت احتكاره لاسيما أن المشترى هدم وبنى في المبيع من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (أجاب) لا شفعة في البناء

٢٨	١٢٧٣

على الارض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم وبنى فيها بعض بناء والدار جار غائب فلما حضر الجار من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل والحال هذه يحكم للجار بالاخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجبر المشترى على

محرم

تسليم الدار للجار الشفيع المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها

٢٤	١٢٧٣

وانتفت موانعها والا فلا ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحدهم غائب فباع الحاضرون ما يخصهم منها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع المشترى يده على جميع الدار وبناها اماكن سفلية وعلوية منذ سبع سنين والآن حضر الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشترى قلع بنائه بعد ثبوت الشفعة أو يتملك نصيب الغائب بقيمته من الارض (أجاب) اذا قضى للشفيع الشريك بالشفعة

٢٧	١٢٧٣

ولم يكن هناك مانع وقد بنى المشترى فيما اشتراه فان الشفيع يأخذ المبيع بالثمن وقيمة البناء الذى بناه المشترى مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان وللمرأة الثلث فباع الرجل المذكور الثلثين في النخل فقط لا في الارض لرجلين بثمن معلوم من الدراهم فارادت تلك المرأة ان تأخذ النخل بالشفعة فهل لا تجاب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث بيع النخل المذكور بدون الارض لاسيما أن تلك المرأة لم تطلب الشفعة بعد علمها بالبيع وقدر الثمن الا بعد

صفر

مضى عشرين يوما (أجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصة النخل المذكورة والحال

٤	١٢٧٣

صفر سنة

ماذ كر على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم قطعة أرض خربة خالية من البناء فغاب أحدهم عن البلد و باع الحاضرون نصيبهم فيها الآخر شائعا وبنى المشترى جميع الارض المذكورة بناء قيمته تزيد على قيمة الارض فهل اذا حضر الغائب وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك ويتملك البناء بقيمته جبرا على المشترى

٢٠ ١٢٧٣

(أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا واذا حكم له بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن و بقيمة البناء الذى أحدثه المشترى فيها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى بيتا خرابا من مالكه بقدر معلوم من الدراهم وبناه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين وبجوار البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع و بقدر الثمن وترك الاخذ بالشفعة والآخر غائب علم بالبيع وبقدر الثمن فوكل رجلا بالاخذ له بالشفعة فى البيت المبيع فسكت الوكيل عشرين يوما عن طلب الاخذ بالشفعة مع تمكنه من الاخذ بها والحال ان الموكل حين علم بالبيع و بالثمن لم يحصل منه طلب ولا اشهاد على الاخذ بالشفعة بل بمجرد توكيل منه فقط وأخر الوكيل طلب الاخذ بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لمحل العقار المذكور وهو ساكت فهل لا شفعة للوكيل ولا للموكل ولا للجار الآخر حيث علم كل بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم

ربيع الاول ١٧ ١٢٧٣

بالشفعة (اجاب) اذا لم يوجد من كل من الشفيعين المذكورين طلب المواثبة فور العلم بالبيع وقدر الثمن بطلت شفعتهما ولا يفيد التوكيل بالاخذ بالشفعة مع عدم طلب المواثبة حال العلم والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بين ثلاثة فباع اثنان منهم مايخصهما فى ذلك المكان لاجنبى فباع ذلك الاجنبى لاجنبى آخر فحضر الشريك الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت له الاخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها

ربيع الثانى ١ ١٢٧٣

(أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى بناء مشترك لجماعة فى أرض محكورة من جهة وقف باع أحد الشركاء حصته لاجنبى منه فهل ليس لشريكه فى البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض البناء محكورة كما ذكر

١٥ ١٢٧٣

(أجاب) لا شفعة فى البناء على الارض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ولد صغير وبنتين وامهم ثم ماتت الام عن الثلاث المذكورين وترك أبوهم دارا فى بلده وكبر الولد فى بلد غير بلد أبيه والآن توجه الى بلده وطلب دار أبيه ليعمرها و يقيم بها فادعى رجل من أهل البلد انه اشتراها من احدى أختيه مع اعتراف مدعى الشراء انها دار مورثه فهل لا يصح منها البيع بعد ثبوته الا فيما يخصها و يكون لاخيها أخذ حصتها بالشفعة

جمادى الاولى ٧ ١٢٧٣

(أجاب) نعم لا ينفذ بيعها الا فى نصيبها وللشريك الاخذ بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا وهذا اذا لم تكن البائعة مأذونة بالبيع من باقى الشركاء ولم يجز بيعها والله تعالى أعلم (سئل)

جمادى الاولى سنة

فى مكان مشترك بين بالغ وقاصر غاب القاصر غيبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته
من المكان المذكور حال غيبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع الحصة
المذكورة فاخذها بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بها اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها

١٣ ١٢٧٣

(أجاب) صغير شفيع لاولى له فهو على شفعته اذا بلغ فيقضى له بها اذا علم بعد بلوغه
بالبيع وقدر الثمن واخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك بعد توفر شرائطها وانتفاء موانعها
والافلا فان كان له ولى حال صغره وقد علم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فلا
شفعة للصغير بعد بلوغه على قول الامام وأبى يوسف خلافا لمحمد كما فى تنقيح الحامدية نقلا
عن أحكام الصغار للاستروشنى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا ولها جار
ملاصق يملك قاعة فباع الرجل المذكور القاعة المذكورة لرجل أجنبى بثمن معلوم من
الدراهم فهل للجارة المذكورة الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع و بقدر الثمن و يقضى لها
بها شرعا

٢٢ ١٢٧٣

(أجاب) اذا كانت القاعة المبيعة أرضا وبناء ملاصقة لدار تملك المرأة يقضى
لها فيها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل اشترى دارا وتلك الدار لها شفيع غائب فلما حضر وعلم بالبيع وقدر الثمن
سكت زيادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه يريد الاخذ
بالشفعة ولم يطلب ولم يشهد على الاخذ بها فور علمه فهل اذا تحقق منه ماذكر وانتفت
شرائطها ووجدت موانعها اسقط شفعته

جمادى الثانية

١٨ ١٢٧٣

(اجاب) يشترط فى الشفعة ان يطلبها
الشفيع فى مجلس علمه بالبيع وقدر الثمن وان امتد المجلس وفى جواهر الفتاوى انه على
الفور وعليه الفتوى قال فى الشرنبلالية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنيهة بغير عذر
ولم يطلب أو تكلم بكلام لغو بطلت شفعته كما فى الخانية والزيلعى وشرح المجمع اه
وعليه فاذا لم يطلب الشفيع المذكور الشفعة فور علمه بما ذكر وسكت بلا عذر بطلت
شفعته والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا باعها لامرأة بثمن معلوم
من الدراهم ووضعت يدها عليها وصارت تتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مع
علم الجار واطلاعه على ذلك مدة من الشهور والآن أراد الجار المذكور أن يأخذ الدار
المذكورة بالشفعة متعللا بانه أولى منها بها والحال ان الجار المذكور لا يعلم قدر ثمن الدار
المذكورة التى قد بيعت به فهل والحال هذه اذا أخذ الجار المذكور الدار المذكورة
بالشفعة ولم يعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذكورة كذا من الدراهم لاشفعة له
مادام جاهلا بثمن الدار المذكورة حتى يعلم بثمنها ويأخذها بالشفعة بالثمن الذى بيعت به

رجب

١٨ ١٢٧٣

(أجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة
كذا فى الدرر وغيره وفى رد المحتار عن الخانية اخبرها فسكت قالوا لا تبطل مالم يعلم
المشترى والثمن كالبكر اذا استؤمرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردها اه
وحينئذ يكون للشفيع المذكور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثمن وان طالت المدة قبل العلم

رجب	سنة
٢٤	١٢٧٣
رمضان	
٢١	١٢٧٣
شوال	
١٠	١٢٧٣
١٤	١٢٧٣
١٧	١٢٧٣

ومالم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن أصولهم باع أحدهم نصيبه منها لرجل أجنبي بثمن معلوم فى غيبة باقى الورثة فهل اذا حضر الورثة وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع ويقدروا الثمن و أشهدوا بينة عند العقار بها يجابون لذلك ويقضى بها لهم جبرا على المشترى اذا ثبت ماذكر (أجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة على عدد الرؤس اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى قطعة أرض زراعة أميرية مغروس بها نخل باع المالك النخل المذكور وأسقط حقه فى الارض المذكورة لرجل أجنبي فى نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المشترى يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن أراد أخو البائع المذكور المجاور لتلك الارض التى بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة فى الارض الاميرية ولا فى النخل المغروس فيها (اجاب) لا شفعة فى أرض الزراعة الاميرية ولا فى النخل لانه من قبيل المنقول والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملكان بناء دار على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة قراريط والآخر عشرين قيراطا فباع من يملك الاربعة نصيبه من آخر أجنبي أولا بثمن معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الاول فهل والحال هذه اذا أراد أن يتملك المشترى الاول المذكور العشرين قيراطا المبيعة بالشفعة ليس له ذلك حيث كانت الارض محتكرة واذا أراد من اشترى العشرين القسمة بينه و بين شريكه يجاب لذلك ويفوز بالعشرين جبرا عنه (أجاب) لا شفعة فى البناء على الارض المحتكرة على ما عليه العمل و يقسم المال المشترك بين الشريكين ان انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجبر الآبى عليها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة يملكون دارا بالميراث عن أصولهم باعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصة تدعى عدم بيع نصيبها وتريد أخذ ما باعه باقى الشركاء بالشفعة مع وجودها بالبلد وعلمها بالبيع والثمن وتصرف المشترى فيها بالهدم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك اذا ثبت علمها بالبيع والثمن ولا شفعة لها فيما باعه باقى الشركاء وتمنع من منازعة المشترى فيما اشتراه منهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا شفعة لتلك المرأة بعد علمها بالبيع للرجل المذكور بالثمن الذى اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له نخل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعا فى كامل النخل المعلوم المشهور بالحدود لرجل أجنبي فبعد تمام البيع أرادت احدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك بالشفعة فهل والحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك الى الرجل الاجنبي ولها الشفعة أولا شفعة لها (أجاب) لا تجرى الشفعة فى بيع النخل بدون الارض على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا فيها بعض بناء باعها لآخر

القعدة	سنة
٥	١٢٧٣
ى الحجة ٧	١٢٧٣
رم ٤	١٢٧٤
٤	١٢٧٤

بثمن معلوم قبضه البائع من المشترى بحضرة بينة شرعية والآن يريد ابن البائع الذى معه فى معيشة واحدة أخذها من المشترى بالشفعة متعللا بانه أولى بها من الغير فهل اذا كان البيع من أبيه ثابتا لايجاب لذلك ولاعبرة بتعلله المذكور ولاشفعة له حيث لم يكن شريكا ولاجارا ويمنع من منازعة المشترى فيها بدون وجه شرعى (أجاب) لاشفعة لابن البائع حيث لم يكن شريكا ولاجارا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى قطعة أرض أصلها دار من مالكها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة استهلكت فى المجلس ووضع المشترى يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد علمه بالبيع المذكور أخذ الارض المذكورة بالشفعة والحال انه لم يعلم مقدار ما فى الصرة من الدراهم فهل والحال هذه لايجاب لذلك ولاشفعة له (أجاب) من شروط الاخذ بالشفعة العلم بقدر الثمن فليس للجار أخذ المبيع بالشفعة اذا جهل الثمن كلا او بعضا والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن ابيهم باعها بعضهم لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم فى غيبة البعض الآخر وذلك من غير اذنهم ومن غير اجازتهم ثم حضر البعض الآخر وعلم بالبيع وقدر الثمن واجازوا البيع دون امرأة منهم ثم بعد ساعة ذهبت المرأة الى قاض هناك وطلبت الاخذ بالشفعة بعد علمها وسكوتها الساعة المذكورة فهل والحال هذه لايجاب لذلك ولاعبرة بطلبها الشفعة عند القاضى حيث علمت بالبيع وقدر الثمن وسكتت الساعة المذكورة (اجاب) اذا ترك الشفيع احد الطلبين لاشفعة له وطلب المواثبة فورى يبطل بالسكوت بلا عذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن فحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والحال هذه بالشفعة الا بعد توجهها الى القاضى لاتمكن من الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابنين وأربع بنات منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل ثم ماتت احدى البنات عن أمها وأخويها وأخواتها الاشقاء ثم مات أحد الابنين قبل القسمة عن أخيه واخواته الاشقاء وأمه ثم مات الابن الثانى عن ابنيه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنيه نصيبه من الدار شائعا لغير وارث بثمن معلوم بغير اذن الشركاء وعلمهم قبل القسمة فهل اذا علموا بالبيع وبقدر الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم يجابون لذلك ويقضى بها لهم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب) يقضى لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفر شرائطها وانتفاء موانعها والافلا وبموت الرجل المذكور أولا عن زوجته وعن ابنين وأربع بنات منها لاغير يكون لزوجته فى تركته الثمن فرضا والباقى بين أولاده المذكورين تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين وبموت احدى البنات الاربع ثانيا عن أمها وأخويها وأخواتها الاشقاء لاغير يكون لامها فيما يخصها السدس فرضا والباقى لاخويها وأخواتها المذكورين تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين وبموت أحد الابنين ثالثا عن أخيه وأخواته الاشقاء وأمه لاغير يكون

لامه السدس فيما يخصه فرضا والباقى لاخيه وأخواته المذكورين تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين وبموت الابن الثانى را بعا عن ابنيه وعن أمه وأخواته لاغير يكون لامه السدس فرضا والباقى لابنيه تعصيبا ولاشئ لاخواته والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجنبى عنهم فى غيبة بعض الشركاء بثمن معلوم ولما حضر الغائب منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن سكت ولم يطلب المبيع بالشفعة وبعد نحو يومين طلب الاخذ بالشفعة فهل اذا تحقق سكوته بعد علمه بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه لا يكون له شفعة بعد ذلك (أجاب) نعم ليس له ذلك ان كان الواقع كذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بين قاصر واثنين اشترى وصى القاصر حصة منه من أحدهما للقاصر المذكور فاراد الآخر أخذها بالشفعة فهل على فرض ثبوت الشفعة تكون الحصة بينهما مناصفة على قدر رؤسهما (اجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى أو اشترى له فتقسم الحصة المشتراة بين الشريك القاصر الذى اشترى له والشريك الآخذ بالشفعة على عدد الرؤس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى قطعة أرض مملوكة وفيها نخل من مالكها بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشترى يده على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل مجاور لتلك الارض المذكورة أن يأخذها بالشفعة فلم يتمكن من الاخذ بالشفعة فيها ثم مات قبل الاخذ بالشفعة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الارض المذكورة بالشفعة من المشترى المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم فى ذلك وتبطل الشفعة بموت مورثهم ولا تورث عنه (أجاب) حق الشفعة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين وامرأة شركاء فى قطعة أرض غابت المرأة وأحد الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل فى غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبتهما فوجدا الشريك المقيم باع القطعة المذكورة كلها الآخر وبنى فيها المشترى والحال أنهما لم يعلما بالبيع المذكور فلما قدما وعلما بذلك وبقدر الثمن لم يجيزاه فى نصيبهما وقالت المرأة وقت علمها أنا أخذت بالشفعة وأشهدت بينة على ذلك فلم يمكنها المشترى من ذلك متعللا بأنه حيث كانت قيمة البناء المحدث أكثر من قيمة الارض لا شفعة فهل تمكن من الاخذ بالشفعة ولا عبرة بالتعلل المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من الاخذ بالشفعة بناء المشترى فى الارض المشفوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف الشفيع المشترى قلع ما بناه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة وكلت رجلا رشيدا فى بيع دارها من رجل من جيرانها فباع وكيلها الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة من الدراهم لجارها المذكور وقبض الوكيل من المشترى المبلغ المعلوم والصرة المجهولة بحضرة شهود عدول فهل والحال هذه ينفذ البيع ويكون صحيحا وليس للجار الآخر أخذ الدار المذكورة بالشفعة (اجاب) شرط الاخذ

صفر سنة
١٣ ١٢٧٤
ربيع الثانى
١٣ ١٢٧٤
٢٦ ١٢٧٤
جمادى الاولى
٢٤ ١٢٧٤
شعبان
١٨ ١٢٧٤

شعبان سنة

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فاذا كان بعضه مجهول القدر مشارا اليه فى عقد البيع لا يتمكن الشفيع من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا صغيرة من مالكها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشترى يده عليها وسكنها و بجوار الدار المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فاراد أحد الجماعة المذكورين ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لاشفعة للرجل المذكور حيث كانت الدار المذكورة التى هو شريك فيها وقفا أهليا عليه وعلى شركائه واذا حكم نائب بلدهم بصحة الشفعة للرجل المذكور لا ينفذ قضاؤه (اجاب) لاشفعة فى الوقف ولا به والله تعالى اعلم (سئل) فى

٢١ — ١٢٧٤

ورثة يملكون أرضا خربة باع أحدهم جميعها لرجل آخر زاعما انه وكيل عن الباقين حال غيبتهم وبنى المشترى الارض و بعد ذلك لم يثبت توكيلهم للبائع فى البيع بل ردوا بيعه وأخذ واحصة البائع بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الاخذ بالشفعة ماذا يكون الحكم

رمضان

فى البناء الذى أحدثه المشترى فى الارض المشفوعة المذكورة (أجاب) صرح علماؤنا بانه لو بنى المشترى فى الارض المشفوعة أخذ الشفيع الارض والبناء بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف المشترى قلعه وأخذ الارض بالثمن ولا يجبر المشترى على تسليم البناء للشفيع بذلك الا اذا كان فى قلعه نقصان الارض فان لم تنقص الارض بذلك فللمشترى قلعه وتسليم الارض للشفيع فارغة بثمنها الا ان يتراضيا على أن يأخذه الشفيع بقيمته على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم دار باع أحدهم حصة منها لاجنبى بثمن معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك فهل اذا تحقق انه طلب الطلبين المواثبة والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لاحد الشركاء

٥ — ١٢٧٤

الطالب لها (أجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى دار خربة باعها لرجل أجنبى بثمن معلوم فى غيبة الجار الملاصق فهل اذا امتنع الشريك من الاخذ بالشفعة وحضر الجار المذكور وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة

٩ — ١٢٧٤

ذى القعدة

فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بينة عند العقار يقضى له بها اذا ثبت ماذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون دارا عن مورثهم غاب أحدهم عن البلد و باع الحاضرون نصيبهم فيها لرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضعا يدهما عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة متعللا بانه لا يعلم قدر الثمن والحال انه كان يتردد فى البلد و يعلم بالبيع المذكور و بقدره ولم يأخذها فور علمه فهل اذا ثبت علمه بهما فى تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك

٤ — ١٢٧٤

محرم

وتسقط شفعته (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تستحق حصة فى دار بالميراث عن ابيها ماتت تلك المرأة عن ابنين وعن بنت ثم مات أحد الابنين عن بنتين وعن زوجة فباع البنتان المذكورتان نصيبهما لرجل غير وارث بثمن معلوم فى غيبة الشريك فهل اذا

١٥ — ١٢٧٥

حضر

رمضان سنة ١٦ ١٢٧٥

حضر الشريك وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور علمه فى وجه المشترى يقضى له بها جبرا على المشترى اذا ثبت ماذكر (اجاب) يقضى للشريك المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى أربعة قراريط فى ساقية من مدة أربعة أشهر وبعد مضى المدة المذكورة أراد أحد الشركاء أخذ الاربعة قراريط بالشفعة والحال ان مريد الاخذ بالشفعة قاسم المشترى فى ادارة الساقية وتكاليفها المدة المذكورة ويعلم بشراء الرجل للاربعة قراريط وبثمنها فى وقت الشراء فهل والحال هذه لايجاب لذلك لاسيما أن أرض الساقية المذكورة خراجية (أجاب) لاشفعة للشريك المذكور فى بناء الساقية المذكورة والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى أعلم

شوّال ٨ ١٢٧٦

(سئل) فى رجل يملك حصة فى دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فى غيبة أحد الشركاء ووضع المشترى يده عليها مدة تزيد على اثنتى عشرة سنة ثم حضر الغائب من غيبته وطلب الاخذ بالشفعة فادعى المشترى انه كان يتردد الى البلد فى تلك المدة وهو عالم بالبيع المذكور ولم يأخذ بالشفعة وأخرها وقبل اقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشترى بمجلس فقال للشفيع بعض من فى المجلس اشترها منه ولاحاجة الى الاخذ بالشفعة فقال يمكن ان يكون ذلك منكم حيلة لاسقاط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفاتحة على ذلك بقصد الصفاء بينهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشترى بثمن أقل من ثمن المثل فلم يرض به فساومه منه اجارة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضا فهل تسقط شفعته بمساومته المذكورة (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفوعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن ولافرق فى ذلك بين المساومة بيعا أو اجارة فى الابطال وأيهما وجد كفى فى اسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم

ذى القعدة ١١ ١٢٧٦

(سئل) فى رجل اشترى من آخر بعض حصة فى عقار له بثمن معلوم وللبائع المذكور شريكة غائبة ولها وكيل على حصتها حاضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذكور بذلك الثمن فى حال غيبتها ولم تطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت الى البلد التى فيها العقار وسكنت فى العقار المذكور مع المشترى نحو لخمسة شهور ثم طلبت قسمة العقار المذكور وتراضوا على قاض وأفرز لكل منهم جهة وبعد مضى أربعة أشهر من ذلك طلبت الشريكة المذكورة الاخذ بالشفعة فى الحصة المبتاعة محتجة بانها تجهل الشفعة فهل والحال هذه لاتجاب لذلك (أجاب) اذا علمت الشريكة بالبيع وقدر الثمن ولم تطلب الشفعة ثم أرادت بعد مدة الاخذ بالشفعة لايكون لها ذلك وتسقط شفعتها بسكوتها واعراضها المذكور ولاتعذر بالجهل فى دار الاسلام والله تعالى اعلم

٢٠ ١٢٧٦

(سئل) فى امرأة مشتركة مع أخيها فى دار باع أخوها جميع الدار بغير اذنها وعلمها بذلك من مدة ثلاث سنين فلما علمت بالبيع باخباره لها أخذت نصيب أخيها بالشفعة فور علمها وشهدت على ذلك فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة يكون لها أخذ نصيب أخيها بالشفعة بقسطه

سنة ربيع الثانى ٢٢٧٧ ١

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشترى عن الدار المذكورة (أجاب)
اذا ثبت بالوجه الشرعى ملك المرأة المذكورة لحصة من هذه الدار ولم يتحقق اذنها لاخيها
ببيع نصيبها أو اجازتها بيعه بعد صدوره لا يكون بيعه نافذا فى نصيبها ويرتد بردها فيه واذا
توفرت شرائط الاخذ بالشفعة لها وانتفت موانعها يحكم لها باخذ حصة شريكها بالشفعة
والافلا والله تعالى أعلم

جمادى الاولى ١٢٧٧ ٦

(سئل) فى حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والآخر
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبى بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشترى يده عليها
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم ياخذ بالشفعة وسكت بعد ذلك مدة
من الايام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طلب من المشترى أن يبيعه الحصة
المبتاعة فامتنع المشترى من البيع له فرجع بعد ذلك وطلب الشفعة بعد المساومة فهل
والحال هذه تسقط شفعته (أجاب) لاشفعة للشريك المذكور اذا كان الواقع ماهو
مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم

(سئل) فى امرأة تملك نصف وكالة بما فيها من حوانيت
وغير ذلك وساحة فيها قواطيع لوضع الغلال بعيدة عن الوكالة المذكورة بينهما طريق
فاصل بيع النصف فى الوكالة وبيعت الساحة من وكيل المرأة لرجل صفقة واحدة
ماعدا ذراع من جهة ملك رجل آخر فى الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة فى
الساحة المجاورة لملكه المبيعة الا ذراعا من جهته وليس له شفعة فى ذلك الذراع أيضا لعدم
بيعه (اجاب) نعم لاشفعة للجار المذكور والحال هذه قال فى التنوير وشرحه للعلائى باع
رجل عقارا الا ذراعا مثلا فى جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الا ذراعا
مثلا أى مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع كما فى
الدرر والله تعالى أعلم

جمادى الثانية ١٢٧٧ ٥

(سئل) فى طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لاجنبى
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثمن أخذها بالشفعة فورا فهل اذا توفرت شروطها وانتفت
موانعها يحكم للشفيع بها جبرا على المشترى (اجاب) اذا كان المبيع هو بيت الرحى لا
خصوص الآلة تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها اذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والافلا والله تعالى أعلم

رمضان ١٢٧٧ ١٤

(سئل) فى رجل يملك حصة شائعة فى دار ولرجل آخر
حصة فيها فاشترى الرجل المذكور أولا حصة شريكه شراء مقايضة فى مقابلة حصة له من
دار أخرى هو شريك فيها أيضا وللدار الاولى المشترى منها الحصة جار ملاصق لها أراد
أخذ الحصة المبيعة للشريك المذكور مقايضة بالشفعة بالجوار فهل لا يجاب لذلك لكون
المشترى شريكا وتثبت الشفعة لشريك المشترى ويقدم على الجار (أجاب) تثبت
الشفعة للمشترى اصالة ووكالة أو اشترى له بالوكالة حتى لو كان المشترى أو الموكل بالشراء
شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده كما فى حادثة السؤال والله تعالى أعلم

محرم ١٢٧٨ ٥

(سئل)
فى رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بثمن معلوم فلما علم

الشهر	اليوم	سنة
ربيع الثانى	١٣	١٢٧٨
شعبان	٢	١٢٧٨
محرم	١٧	١٢٧٩
ربيع الاول	١٥	١٢٧٩
ربيع الثانى	٢	١٢٧٩
رمضان	٩	١٢٧٩

الشريك بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يحكم للشريك بالاخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجبر الجار على تسليم المبيع للشريك المذكور (أجاب) يقضى للشريك المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل اشترى حصة من دار بثمن معلوم بحضور الشريكة وعلمها بالبيع والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشريكة المذكورة أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فهل اذا أثبت المشترى علم الشريكة بالبيع والثمن ولم تأخذ بالشفعة فور علمها تمنع من معارضة المشترى المذكور (أجاب) اذا ثبت بالطريق الشرعى أن الشفيع ترك طلب الشفعة مع علمه بالبيع والثمن والمشترى ولم يثبت انه طلب الشفعة فى مجلس علمه بها لا يكون له الاخذ بالشفعة اذ تبطل الشفعة بترك طلبها فور العلم بما ذكر والله تعالى اعلم

(سئل) فى بيت مشترك بين رجلين وامهما لها الثمن فيه والباقى لهما مناصفة باع احد الرجلين المذكورين نصيبه لاجنبى بثمن معلوم فعلم الاخ الشريك بذلك البيع والثمن فاخذ المبيع بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها واذا علم البائع والمشترى اخذ الشريك الحصة المبيعة بالشفعة وتقايلا البيع ليرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقاط الشفعة بذلك لا تسقط شفعته (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والاقالة بعد تمام البيع لا تمنع الشفعة اذ هى بيع جديد فى حق الشفيع والله تعالى أعلم

(سئل) فى جماعة شركاء فى مكان آل لهم بالارث عن أبيهم باع احدهم نصيبه منه لاحد الشركاء بثمن معلوم فى غيبة بعض الشركاء فلما حضر الغائب وعلم بالبيع و بقدر الثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا وتثبت لمن اشترى ايضا حيث كان شريكا فى المبيع ايضا فيقسم المبيع بين من اخذ بالشفعة و بين المشترى على عدد الرؤس والله تعالى اعلم

(سئل) فى حوش مشترك بين جماعة باع احدهم حصته منه لاجنبى فلما علم الشركاء بالبيع وبالثمن اخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم اذ توفرت شروطها قهرا على المشترى (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(سئل) فى محلة غير نافذة اشترى رجل من اهلها دارا خربة منها وللدار جار ملاصق طريق داره فى سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشترى المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (اجاب) نعم تثبت الشفعة للمشترى المذكور حيث كان شريكا فى حق المبيع وهو الطريق الغير النافذ و يقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل اشترى مكانا من مالكه بثمن معلوم بمصر المحروسة وكتب بذلك حجة شرعية وتصرف فيه المشترى بالهدم والبناء وللمبيع جار أراد ان يأخذ بالشفعة بعد مضى

مدة اربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للجار المذكور الاخذ بها و يمنع
من معارضة المشترى حيث الحال ماذكر (أجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بالشفعة
فاذا كان بعضه صرة جهل مقدارها لا يتأتى الاخذ بها والله تعالى أعلم

ذى الحجة سنة ٦ ١٢٧٩

(سئل) فى عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقى الشركاء فعلم
الغائب بالبيع و بالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وأرسل كتابا بطلب الاشهاد ثم لما تمكن
من السفر سافر لتتميم الاخذ بها فهل اذا أخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له
بها ولو كان المشترون من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها شريك أيضا و يقسم المبيع على
عددهم (اجاب) يقضى للشريك الغائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والا فلا وحيث كان المشترى شريكا تثبت له أيضا فان صح الاخذ بالشفعة
للرجل الغائب ولم يوجد منه تقصير عما هو لازم شرعا فى الاخذ بالشفعة يقضى له بها مع
المشترين الشركاء اذا لم يحصل منهم الامتناع ولكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب
وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما فى رد المحتار من باب ما تثبت هى فيه و تقسم على
عدد الرؤس عند استقرارها للجميع من الشركاء لا بقدر الانصباء فى الملك والله تعالى
أعلم

محرم ٢٥ ١٢٨٠

(سئل) فى طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباع عمهم
ما يخصه فى الطاحونة المذكورة لاجنبى فى حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة بينها و بين
بلد الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر وشدهم ورجعوا الى بلدهم ولم يعلموا
بالبيع مدة غيبتهم ثم علموا به و بقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا
توفرت شروطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين وصى (أجاب) يقضى
للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصى
حال صغرهم والا فلا والله تعالى أعلم

ربيع الاول ٢١ ١٢٨٠

(سئل) فى بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه
منه لاجنبى من الشركاء بثمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالبيع و بقدر الثمن واخذ
المبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنعه من ذلك زيادته فى ثمنها
قبل البيع (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا
فلا والزيادة من الشفيع فى الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى اعلم

ذى القعدة ١٤ ١٢٨٠

(سئل) فى رجل يملك بيتا معلوما محدود الحدود أربعة باع منه جزأ معلوما لرجل معلوم بثمن معلوم
ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا لا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التى
فيها البيت المذكور ثم باع المشترى الجزء الذى اشتراه لرجل آخر بثمن معلوم ثم بعد مدة
حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبيع لكنه لم يعلم مقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ
بالشفعة طلب مواثبة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ماذكر يكون له
الاخذ بالشفعة جبرا عن المشترى المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعى
حيث كان الجزء الآخر الملاصق للمبيع باقيا فى ملك الولد المذكور (أجاب) يقضى

محرم ٢٣ ١٢٨١

للشفيع

ربيع الثانى سنة ١٢٨١ ٧ — جمادى الاولى ١٢٨١ ٢ — ١٢٨١ ٢٣

للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر أنه يستحق الدار التى اشتراها من مالكها بالشفعة وترافعا لدى القاضى فطلب منه بينة تثبت دعواه الاخذ بالشفعة فاثبتها بين يديه ولم يحكم له بها وطلب الشفيع من القاضى أن يزكى الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم تكرر منه الطلب المذكور لدى القاضى فلم يفعل الى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر الشفيع طلب المواثبة والاشهاد والخصومة لدى القاضى وبعد اقامة الدعوى والبينة لم يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضى يعده بالاتمام حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل شفعته حتى على قول محمد وللقاضى الحكم له بها بعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان التاخير لعذر (أجاب) نعم لا تبطل شفعته والحال ماذكر ويقضى له بها بعد التزكية واستيفاء اللازم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنه وبنتيه البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن زوجته وابنين أحدهما بالغ والثانى قاصر وبنتين احداهما بالغة والاخرى قاصرة ولم تقسم التركة أيضا ثم ماتت احدى بنتى الميت الاول عن أختها الشقيقة وعن أولاد أخيها الشقيق المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الاخت الثانية حصتها حال غيبة أولاد أخيها الاجنبى والحال ان البلغ غائبون وأما القصر فكانوا حاضرين وقت البيع ولم يكن لهم وصى ثم حضر البلغ فطلبوا الاخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك وطلبوا الشفعة أيضا بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للمشترى الاجنبى المذكور فهل يجابون لذلك اذا كان البيع صحيحا أوما الحكم والحال ماذكر واذا باع ما اشتراه لاجنبى وامتنع من التسليم للشفيع يكون للشفيع نقض هذا البيع (اجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ومن جملة شروطها طلب البلغ الشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن واشهادهم على ذلك بلا تراخ وطلب القصر فور بلوغهم وعلمهم حيث لا ولى لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشترى فى المبيع بعد الحكم له بها والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون عقارا باع أحدهم نصيبه منه لرجل أجنبى بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقى الشركاء بالبيع وقدر الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع مشترى الحصة المذكورة حصته لرجل أجنبى بثمن أزيد مما اشترى به أولا فاراد الشركاء أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذى قد بيعت به أولا فهل لا يجابون لذلك وتسقط شفعتهم حيث كانوا يعلمون بالبيع وقدر الثمن واذا كان أحدهم قاصرا وقت الشراء الاول وبلغ ومضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالبيع وقدر الثمن وأراد أن يأخذها الآن بالشفعة بالثمن الذى قد بيعت به أولا تسقط شفعته ولا يكون له الاخذ بها (أجاب) سكوت الشفعاء عن الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن والبلوغ مانع من

الاخذ بها اذ شرطها الفورية فاذا كان الواقع ماهو مذكور بالسؤال لا يحكم لاحدهم بالشفعة فى البيع الاول والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مضمونها حضرة مدير المنية وبنى مزار أرسل الاربع عشرة ورقة المرفوقة معه بالافادة المسطرة باطنه بخصوص مادة خمسة قراريط وثلث المبيعة من منزل بناحية المنية لشخص يسمى محمد امصطفى من المحروسة وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم أحمد الجلفى من المنية وأن قاضى المديرية أفاد عدم جواز شفعة لها فى ذلك لوجه أوضحه بالاوراق وانه تحرر من المديرية لحضرة المفتى بالمنية باحالة النظر فيما أوضحه القاضى فأعطيت افادته بانه اذا كان الامر كما ذكره القاضى فهو موافق لصريح نصوص الشريعة من مذهب الامام الاعظم وبتفهيم المرأة المذكورة ذلك للاقناع أجابت بأنها لازالت طالبة الشفعة فى نصيب أختها ولا تقتنع بما أوضحه القاضى والعلماء لكونهم نسائب وطلبت ارسال القضية لطرف حضرتكم للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون ممتثلة له ورغبت المديرية احالة النظر فى ذلك بطرف حضرتكم وما يتراءى ترديه الافادة لافادة المديرية

(أجاب) الافادة عن هذه المادة انه اذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضى انها حين اخبرت بالبيع ومقدار الثمن قالت أنا أولى بالشفعة وانها لم تشهد بعد علمها بذلك شهودا أصلا فقط كما أفاده القاضى لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضى لها فى محله لعدم توفر شروط الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبرة لما وقع لدى القاضى لا لغيره اذ من الشروط طلب المواثبة بلفظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند العقار أو أحد العاقدين أى البائع لو العقار فى يده أو المشترى مطلقا ولم يوجد ذلك فى دعواها عند القاضى بناء على ما أفاده الآن طلب المواثبة اذا حصل عند أحد الثلاثة يكفى عن طلب الاشهاد والاشهاد أى ذكر الطلب بحضرة الشهود انما هو لمخافة الجحود لا لكونه شرطا لان المشترى لو أقر بالطلبين او بطلب المواثبة عند أحد الثلاثة يحكم للشفيع بها قال فى رد المحتار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عبارته لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت فى الخانية انما سمى الثانى طلب الاشهاد لا لأن الاشهاد شرط بل ليمكنه اثبات الطلب عند جحود الخصم انتهى ومثله فى تنقيح الحامدية وقال بعد نقله ووجهه ظاهر والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة لها بنتان احداهما قاصرة والاخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد وللمرأة المذكورة وبنتيها دار مشتركة بينهن بالارث عن مورثهن فباعت أمهما حصتها فى الدار المذكورة لاخيها بثمن معلوم وباع أخوها ما اشتراه منها لاجنبى وذلك حال غيبة البالغة وعدم علمها بالبيع المذكور فلما حضرت وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند العقار فور العلم وأشهدت على ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعى أخذ البنت البالغة المذكورة الحصة المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضى لها به

٢٣ ١٢٨١

شرعا (أجاب) يقضى للشريكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه دار معلومة وترك ولدين وبنتا بالغة وأحد الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الآخر البالغ حصته فى الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فلما علمت البنت المذكورة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تكون مقدمة على المشترى المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوع للورثة المذكورين

شعبان ١٣ ١٢٨١

(أجاب) يقضى للشريكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعنها أيضا وترك ما يورث عنه شرعا دارا فباع أحد الابنين نصيبه من الدار لامه بدون علم باقى الورثة وبعد مضى نحو عشرة أيام من وقت البيع علم الابن الآخر بالبيع والثمن وفور علمه بالمجلس أخذ بالشفعة وأشهد شاهدين وتوجه الى الدار فور ذلك وأخذ بالشفعة وأشهد أيضا فهل والحال هذه يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشترية فيما اشترته

ربيع الثانى ١٨ ١٢٨٢

(أجاب) يقضى لاحد الشركاء المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة أيضا للمشترية حيث كانت من الشركاء فيقضى بالحصة المبيعة نصفين بين الشفيع اذا توفرت شرائط شفعته وبين المشترية حيث لا مانع ولم يأخذ باقى الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤسهم ماعدا البائع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا وبنى فيها بناء ولم يعلم جاره بشرائه لتلك الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت شروط الشفعة فهل اذا حكم لشفيع بالشفعة ماذا يكون الحكم فى بناء المشترى الذى أحدثه فى الدار المذكورة

شعبان ٦ ١٢٨٢

(أجاب) الحكم فى بناء المشترى ان يأخذه الشفيع بقيمته مستحق القلع أو يكلف المشترى قلعه كما فى الغصب والله تعالى اعلم (سئل) فى دار بيعت فى درب غير نافذ مملوك لجماعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدرب المذكور الذى داره أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة فى الدار المذكورة ويكون الملاصق للدار المذكورة الذى بابه للدرب المذكور شريكا فى الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء المذكورين واذا سلم هذا الرجل شفعته قبل القضاء له بها يكون لمن بقى أخذ الكل

٨ ١٢٨٢

(اجاب) الشريك فى الطريق الخاص مقدم فى الشفعة على الجار الملاصق فيقضى للشركاء فى الطريق الذى لا ينفذ جميعهم بالشفعة ان توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون الملاصق للمبيع مقدما على باقيهم والحال ما ذكر اذ لم يكن شريكا فى نفس المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء بها له يقضى بها لمن بقى بشرط طلب كل منهم عند العلم بالبيع والثمن لا عند العلم بالتسليم أخذ جميع المبيع بالشفعة فلو طلب أخذ البعض فى طلب المواثبة أو الاشهاد بطلت شفعته على ما فى رد المحتار من كتاب الشفعة والله

تعالى أعلم (سئل) فى دار ملاصقة لاخرى وممرهامنها باع مالكها نصفها من أجنبى بثمن معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والثمن أخذ الحصة المذكورة بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار أيضا فهل حيث الحال ماذكر يحكم له باخذ الحصة المذكورة بالشفعة (أجاب) يقضى للرجل المذكور بالشفعة لكونه شريكا فى الحقوق وجارا اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) فى أبعادية عشورية شركة بين أيتام وامهم مملوكة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعت امهم بعض نصيبها شائعا لرجل آخر غير شريك فيها بثمن معلوم فهل اذا كان للايتام وصى شرعى يكون له الاخذ بالشفعة للايتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل اذا وكل فى الطلب بين يدى القاضى لعجزه عن الخصومة مع المشترى لكبر سنه وكونه لا يحسن الدعوى يكون له التوكيل فى ذلك مع المشترى ولا يتوقف على رضا الخصم لوجود العذر المذكور (أجاب) نعم للوصى المذكور الاخذ بالشفعة للايتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وله التوكيل بالخصومة ولا يتوقف على رضا الخصم مع قيام العذر والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك بعض دار بطريق الارث عن والدها غابت مدة ثم حضرت فوجدت بعض شركائها فى الدار المذكورة باعوا نصيبهم بمبلغ معلوم بغير علمها فأخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها الجانب الذى اشتروه من الدار المذكورة فهل يكون لها الاخذ جبرا عنهم وليس لهم الامتناع من تسليمها ما اشتروه من الدار المذكورة بالثمن الذى اشتروه به واذا طلبت من أخيها الذى لم يبع شراء نصيبه منها واتفق معها على ذلك وأخذ منها بعض الثمن ثم باع لغيرها وأخذت بالشفعة أيضا فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (أجاب) نعم يقضى لتلك المرأة بالشفعة والحال ماذكر اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك حصة معلومة فى عقار بيعت منه حصة اشتراها اثنان لم يكن لهما فى العقار المذكور ملك فلما علم هذا المالك للحصة المذكورة بالبيع طلب الشفعة طلب مواثبة على الفور ثم طلب الطلب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على الفور أيضا وأشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين المذكورين بحضرة البائع المذكور وصحح دعواه لدى القاضى وكتب القاضى دعواه بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضى سؤال المدعى عليهما فلم يجيبا بشئ حتى مات أحد المشتريين المذكورين ومضى ثلاث سنين من يوم كتب الدعوى المذكورة عند القاضى ولم يحصل من الشفيع المذكور تسليم للشفعة ولم يحصل من المشتريين ولا من أحدهما بناء فى الحصة المذكورة المشتراة ولا غراس ولا غير ذلك والآن يريد الشفيع الزام المشترى الحى وورثة المشترى الثانى الميت بالجواب والتسليم فهل يجاب لذلك ولا يضر التاخير الذى حصل بعد الطلب عند القاضى لا سيما أن التاخير

١١	١٢٨٣
ذى الحجة ٢	١٢٨٣
محرم ٢٣	١٢٨٣

٥ ١٢٨٣

عند القاضي بسبب تعنت المشتريين في اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (أجاب) نعم لا يضر التاخير بعد طلب الخصومة عند القاضي على الوجه المسطور والحال ماذكر بالسؤال ويقضي للشفيع بها والحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم

رجب

(سئل) في رجل وولدي أخيه لهم أرض زراعة أميرية خراجية من أراضي بيت المال لكل واحد فيها الثلث شائعا فاسقط أحد الاخوين نصيبه منها لاجنبي اسقاطا صحيحا فاذا فهل اذا طلب باقي الشركاء في الارض أخذه بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يثبت له فيها حق الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا في عقار ملك بعوض فلا تثبت في اسقاط منفعة الاطيان التي آلت لبيت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له في عينها وانعدام التمليك في العين اصلا بل المملك هو المنفعة فلا تجري فيها الشفعة وقد صرحوا بعدم جريان الشفعة في الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال عند صرف المزارعين فيها والله تعالى أعلم

١٢ ١٢٨٣

(سئل) في دار متخربة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من بعض الشركاء ولم يأخذ البعض الآخر بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسورا ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مالك الباقي وهو الثلاثة قراريط وكسور لكن المالك المذكور يدعي أن له شركاء في القراريط المذكورة ويريدون أن يأخذ من المشتري الثاني قيراطين بالشراء بالثمن الاصلي وان لم يسلم له في ذلك يسلط شركاءه على الاخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركاء فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو أربع سنوات فهل والحال هذه لا شفعة للمشتري الاول ولا للمالك الثلاثة قراريط وكسور حيث لم يأخذا بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعوى مالك القراريط ان له شركاء المجردة عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء في القراريط وكانوا في البلدة المذكورة يعلمون البيع والثمن ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعواهم ولا شفعة لهم (أجاب) نعم لا شفعة للمشتري الاول فيما بيع ثانيا ولا للمالك الثلاثة قراريط وكسور المذكورة والحال ماذكر بالسؤال لسقوط شفعتهما بالترك ولا عبرة بدعوى المالك ان له شركاء فيما يملكه ولا لشركائه ان ادعوا بدون اثبات الملك بطريق شرعي واذا ثبت ملكهم فلا شفعة لهم أيضا حيث تركوا الاخذ بها مع علمهم بما ذكر والله تعالى أعلم

٢١ ١٢٨٣

شوال

(سئل) في رجل يملك أرضا وبناء ملاصقين لبناء وأرض لرجلين آخرين تلاصقا تاما بحيث ان باب بنائه يفتح في أرضهما فباع الرجلان أرضهما وبناءهما من رجل لم يكن له ملك في تلك الجهة فلما علم هذا الجار الملاصق بالبيع والثمن وهو واقف في الارض المبيعة عند بنائها قال فور علمه بذلك بحضرة أناس كثيرين أخذت بالشفعة قاصدا بذلك طلبها وأشهدهم عليها فهل يقوم هذا الطلب مقام طلبي المواثبة والاشهاد ويكون له الاخذ به عند القاضي قبل فوات أوانه والحال ماذكر (أجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة لمالكها ليست سلطانية وباعاها وحين علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن وهو واقف فيها أخذها

٢٢ ١٢٨٣

جمادى الثانية سنة

بالشفعة فورا وأشهد الحاضرين على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضى له بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والاشهاد عند العقار فى طلب المواثبة يقوم مقام طلب المواثبة وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة اشترت دارا من مالكتها بثمن معلوم ووضعت المشترية يدها على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فأبى الشراء وعرض عليه أيضا بعد الشراء بحضور عدول من المسلمين مع بيان المشتري والثمن ولم يطلب الجار المذكور الشفعة ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى هدمت المشترية الدار المذكورة وبنتها والآن يريد الجار المذكور أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ماذكر ويمنع من معارضة المشترية المذكورة (أجاب) نعم ليس للجار المذكور ذلك والحال ماذكر وتبطل شفعته بالسكوت بعد العلم المذكور والله تعالى أعلم

٢٠ — ١٢٨٥

(سئل) فى دار مشتركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم دارا ملاصقة لها بحضور أحد الشريكين الآخرين وعلمه بالثمن ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذكور أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فهل حيث كان حاضر مجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة فى المجلس وأخر الطلب بعد علمه بالثمن يوما أو يومين لا شفعة له (اجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذكور اذا كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى أعلم

ذى القعدة — ٥ — ١٢٨٥

(سئل) فى أخوة مشتركين فى منزل آل لهم بالارث من والدهم فباع أحدهم ماخصه وهو خمسة قراريط وثمانية أجزاء وتسعة اتساع من جزء بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولما علم أحدهم بالبيع وقدر الثمن طلب الشفعة حالا فور علمه وأشهد على ذلك شهودا فهل والحال هذه يجاب لذلك ويمنع الاجنبي من الاستيلاء على هذه الحصة وليس له الا أخذ مادفعه من طالب الشفعة (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والافلا والله تعالى أعلم

محرم — ٨ — ١٢٨٦

(سئل) فى رجل اشترى حصة فى منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكلت رجلا فى طلب ذلك بالشفعة من المشتري بعد مضى عشرة أشهر من وقت البيع مع علمها بذلك وبالثمن وسكوتها هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب المواثبة أو طلب التقرير مع علمه بالبيع وقدر الثمن والمشتري مسقط لشفعته بلا خلاف عندنا أما لو جهل الثمن أو المشتري فسكت الشفيع فلا تبطل ففي رد المحتار من باب طلب الشفعة عن الخانية اخبر بها فسكت قالوا لا تبطل مالم يعلم المشتري والثمن كالبكر اذا استؤمرت ثم علمت أن الاب زوجها من فلان صح ردها وبه أفتى التمرتاشي فى فتاواه اهـ فلا شفعة لهذه المرأة والحال هذه قولا واحدا والله تعالى أعلم

صفر — ٢ — ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن

(سئل) فى دار مشتركة بين رجلين ملاصقة لدارين احداهما مملوكة لرجل أجنبي والاخرى مملوكة لامرأة أجنبية باع أحد شريكى الدار المتوسطة بين الدارين الملاصقتين لها نصيبه فيها من الجار الملاصق من احدى الجهتين بثمن معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها للدار المبيعة منها تلك الحصة

بالـ

بالبيع والثمن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الاشهاد الشرعي وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصمته لدى القاضي وطلبت الشفعة طلب خصومة لكونه استلم المبيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة انصرفا من مجلس القاضي لمجلس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته ثانيا لدى القاضي فراوغ وحاول واستمر يحاول تارة ويسافر أخرى ويهرب الى أن مضى على ذلك أكثر من سنة والمرأة تشتكي للحكومة والقاضي يشتكي للحكومة من عدم حضوره فهل اذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضى للمرأة بالشفعة في نصف الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمشتري جارا أيضا لها لا شريك فيها ولا في حقوقها ولم يأخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وانما مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لاتمام القضاء بالشفعة بعد الخصومة (أجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة لدى القاضي والحال هذه حيث لم يأخذ الشريك في المبيع بالشفعة وانما يقضى لتلك المرأة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة لان المشتري جار أيضا فهو شفيع والشفعة تثبت لمن اشترى أو اشترى له لا لمن باع أو بيع له أي وكل بالبيع والله تعالى أعلم

١٩ ١٢٨٧

(سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة اصلها دار وتهدمت باعوها الرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم فلما علم جارها بالبيع والثمن وهو جار ملاصق لها وظهر داره ملاصق للدار المبيعة والحائط مشتركة بينهما أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن واشهد على الاخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشفعة حيث تحققت شروطها واذا تعلل المشتري على الشفيع بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى لا عبرة بتعلله حيث كان ظهر دار الشفيع ملاصقا للدار المشفوعة لاسيما ان الحائط مشتركة بين الشفيع والمشتري (اجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ولا عبرة بتعلل المشتري بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى اذ لا يخرجه عن كونه جارا مع وجود الملاصقة من احدى الجوانب على انه اذا كانت الشركة بينهما في تلك الحائط مع ارضها على الشيوع يكون شريكا أيضا في الحائط وارضها بخلاف الشركة في البناء فقط فيكون جارا لا غير ولو كان بابه في سكة أخرى نافذة وغير نافذة والله تعالى أعلم

ذي القعدة ٢ ١٢٨٧

(سئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع بعضهم نصيبه منه لاجنبي عن الشركاء بثمن معلوم بدون علم بعض الشركاء فلما علم بالبيع وبقدر الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها يقضى له باخذ المبيع بالشفعة والحال هذه (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة

رجب ١٦ ١٢٨٨

وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طندتا بافادة
مضمونها ان شخصا ملك قطعتى أرض عشورية قدرهما ثلاثمائة فدان فى بلدتين باعهما
صفقة واحدة من آخر بثمن قدره ماثتا جنيه بينتو وبجوار احدى القطعتين المذكورتين
أرض عشورية مملوكة لشخص آخر أخذ هذا الشخص احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعى فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تفريق الصفقة
كما يفهم من اطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار نمرة
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين جملة واحدة (أجاب)
لا خلاف فى الحكم لهذا الشفيع عندنا باخذه بالشفعة احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له دون الاخرى اذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت
احدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الاخرى ولا يمنع من ذلك تفريق الصفقة على
المشترى لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم
بها فيما تثبت فيه اداء لحق العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين
فى النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى
من آخر قطعة أرض زراعة عشورية معلومة القدر نحو اربعة أفدنة بثمن معلوم فيها
ساقية بالة لاتها بعد صدور أمر من الحكومة بالبيع والشراء وتحررت له حجة مشمولة بختم
القاضى ومضى على ذلك نحو عشرين يوما والآن يدعى الجار أن له الشفعة والحال انه حاضر
فى البلد وشاهد للبيع ولم يمنعه مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم يأخذ
بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ولم يشهد على الاخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفعته
ويمنع من المنازعة والمعارضة للمشترى المذكور (أجاب) لا شفعة للجار المذكور فى تلك
الارض حيث أخر الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للمشترى المذكور وقدر الثمن وتسقط
الشفعة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون أرضا عشورية باع اثنان من
الشركاء نصيبهما فيها لرجل اجنبى غير احد الشركاء فى الارض المذكورة بثمن معلوم ثم
بعد ذلك بمدة من الشهور حضر احد الشركاء من غيبته وعلم بالبيع وأخذ المبيع بالشفعة
فور علمه بالبيع وبالثمن الذى بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالثمن يحكم له بها حيث لم يعلم الشريك البيع المذكور الا بعد
حضوره من غيبته (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أطيان عشورية
وبجوارها أطيان عشورية مجاورة لها جوار ملاصقة لرجل آخر فباعها الاجنبى بثمن
معلوم فبلغ الجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فورا واشهد على البائع الاشهاد اللازم
لكونه اقرب اليه من المشترى ومن الاطيان المبيعة والاطيان كانت فى يده وقت الاشهاد
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطيان فوجد قاضى الناحية فاخبره انه يريد التوجه الى

ربيع الاول	سنة
١	١٢٨٩

مطلب يقضى بالشفعة فى بعض المبيع اذا لم يكن الشفيع شفيعا فى باقيه

جمادى الثانية	
١٤	١٢٨٩

شعبان	
٢١	١٢٨٩

جمادى الثانية سنة

الاطيان المذكورة ولم يقم دعوى حينئذ فهل اذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة الشفيع بالاخبار للقاضى بعد طلب المواثبة فورا والاشهاد على البائع الذى كان العقار فى يده حيث لم يوجد تأخير لطلب الخصومة شهرا بعد ذلك ولا عبرة بتعلل المشترى بان الشفيع أخبر القاضى قبل الاشهاد على الاطيان المذكورة ويكفى الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشترى والعقار (أجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للجار المذكور بها والا فلا ومجرد اخبار القاضى بعد الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ماذكر والله تعالى أعلم

٣٠ — ١٢٩٠

(سئل) فى رجل يملك دارا باعها لآخر بثمن معلوم وبجوار الدار دار مشتركة بين أخوين مجاورة للدار المبيعة فلما علم أحد الاخوين المذكورين ببيع الدار المذكورة ترك حقه فى الاخذ بالشفعة ولما علم الاخ الآخر بالبيع المذكور طلب الشفعة فى الدار المبيعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن فهل والحال هذه يكون للاخ الثانى المذكور حق الشفعة فى الدار المبيعة المذكورة ويكون طلبه صحيحا شرعا ولا يمنعه من ذلك عدم طلب أخيه المذكور ويكون للاخ الثانى المذكور أخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) نعم يقضى للاخ الثانى المذكور بالشفعة فى جميع الدار المبيعة اذا أخذها جميعها بالشفعة عند توفر شرائطها وانتفاء موانعها و يسقط حق أخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له بها والله تعالى أعلم

شعبان ١٦ — ١٢٩٠

(سئل) فى رجل له دار أراد بيعها فعرضها على جيرانه فامتنعوا من أخذها وقالوا له بعها من شئت فاشتراها رجل أجنبى مع علمهم بالبيع والثمن وكتب اشهاد وقتئذ بحضرة جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب أحد منهم الشفعة حالا بل بعد مضى مدة تزيد عن أربعين يوما طلب أحد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشترى وبمقدار الثمن أخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وسكوته هذه المدة أم لا (اجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ماهو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم

جمادى الثانية ١٣ — ١٢٩٥

(سئل) فى جماعة يملكون ستين فدانا أطيانا عشورية فيها أشجار وبناء سواق لكل منهم قدر معلوم شائع فى ذلك ليس مفرزا فباع أحدهم نصيبه فى ذلك المختص منهم بثمن معلوم قبضه منه بحضرة شهود من جملتهم وصى على قاصر له نصيب شائع فى ذلك وتسجل البيع بالمحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المتبايعين بمدة قدرها شهران والآن قام الوصى الذى كان مشاهدا للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة فى المبيع فهل والحال هذه يمنع من طلب الشفعة شرعا للقاصر ولا عبرة بما يزعم واذا توفرت شرائط سماع ما يزعم وانتفت موانعه يكون له كل المبيع أوما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعى (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان وصى القاصر كان حاضرا يعلم البيع من أحد الشركاء ومقدار الثمن ولم يأخذ بالشفعة لمحجوره المذكور الذى هو أحد الشركاء حتى

محرم ١٧ — ١٢٩٦

ذى القعدة	سنه

مضى شهران لا يكون له الاخذ لمجوره المذكور بالشفعة بل يسقط حق القاصر من الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القيمة أو اقل خلافا لمحمد لتصريحهم بان الخلاف بينهم في السكوت عن طلب الشفعة كالخلاف في التسليم أما اذا لم يوجد ما يقتضي المنع من اخذه بالشفعة فانه يقضى للقاصر بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وكذا يقضى للمشتري بالشفعة لكونه شريكا لا صبران لم يسلم للشريك في الكل والا فالمشتري اصالة اذا كان شفيعا لا يحتاج الى الطلب كما في الخانية افاده في رد المحتار من آخر باب ما تثبت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصباء عندنا خلافا للشافعي رضى الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحقانية مضمونها وردت افادة من حضرة قاضي افندى المنصورة بخصوص ما صار في مادة الاطيان العشورية المبيعة من حضرة محمد صدقي بك لآخر وحصل العرض من شخص يسمى محمدا سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة لاراضيه الخراجية وحضرة قاضي المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لان الاطيان الخراجية ليست مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك فلامل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة لاجابة القاضي عما رغبه

١٠ ١٢٩٦

(اجاب) وردت افادة سعادتكم ومعها مكاتبة حضرة قاضي افندى المنصورة بقصد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز الشفعة لاصحاب منفعة الارض الخراجية المصرية بها فيما بيع من الارض العشورية المملوكة المجاورة للارض الاولى لانها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط والذى يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك هو كما أفاده حضرة القاضي الموصى اليه بناء على أن أراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحقانية حاصلها بناء على ما تحرر من هذا الطرف قد وردت مكاتبة فضيلتكم بانه لا تجوز الشفعة لصاحب الارض الخراجية المصرية بها فيما بيع من الارض العشورية المملوكة المجاورة للارض الاولى لانها ليست ملكا لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه الحكم الشرعي بناء على ان اراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة اصلاحات المالية المدرجة بمجموع اللوائح وصادر عنها أمر عال انه يجوز لارباب الاراضي الخراجية التصرف فيها بالهبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية والايقاف بعد الاستئذان وصدور أمر عال بذلك فنؤمل أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة المذكورة وتقدير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكورة دفع مقابلتها يكرم بالافادة عما اذا كان مع ماذكر يجوز الاخذ بالشفعة لصاحبها أم لا (أجاب) وردت

٢٦ ١٢٩٦

ذى الحجة سنة

مكاتبة سعادتكم وما بها صار معلوما والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه المادة قد سبقت مكاتبة سعادتكم عنه فى ١٠ الجارى وقيدت فى كتاب الشفعة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما أشير عنه الآن من طرف سعادتكم لا يترتب عليه تغيير الحكم الشرعى اذ المدار فى ثبوت حق الشفعة بما يشفع به اقتصاره على ملك رقبة الارض لمن هى فى يده ونحو جهاعن كونها لبيت المال ومجرد دفع المقابلة المحكى عنها بتقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك رقبة أرض مجاورة لارض مملوكة رقبتها لرجل آخر من جهاتها الثلاث أراد مالك الارض الاولى بيعها من رجل آخر أجنبى ليس جارا لها ولا شريكا فيها ولا فى حقوقها فهل اذا حصل بيع تلك الارض منه بأرض أخرى مملوكة للمشترى يكون للجار المذكور أخذها بالشفعة ودفع قيمة ما اشتراها به من الارض الاخرى جبرا على المشترى اذا توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها ويحكم له بذلك (أجاب) نعم للجار المذكور أخذ الارض المجاورة له التى بيعت بارض أخرى مملوكة للمشترى بالشفعة بقيمة تلك الارض التى جعلت ثمنا وقت الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ويقضى له بذلك جبرا على المشترى والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة أشخاص أحدهم مسلم والآخران ذميان اشتركوا فى طاحونة هواء لكل منهم ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته لآخرين مسلمين بمائتى بينتو وصرة فيها دراهم مجهولة الصنف والعدد وحررت حجة شرعية بهذا البيع وقبل ان يبيع هذا الشريك حصته عرض شراءها على شريكيه فامتنعا من الشراء وقالا له بعها لمن تحب فباعها للذين المشتريين وشريكاه يعلمان ذلك وبعد البيع وتحرير حجته توجه المشتريان الى الشريكين وأخبراهما بالبيع والثمن فطلب الشريكان منهما أن يشتريا حصتهما أيضا بأربعمائة بينتو فأبى المشتريان لعدم قدرتهما على ذلك ثم بعد مضى أيام أراد الشريكان ان يأخذا الحصة المبتاعة بالشفعة وادعيا ان ثمنها مائة

٢٥ ١٢٩٦

بينتو وان ما فى الصرة المجهولة عشرون قرشا من النحاس فهل علمهما بالبيع والثمن وتركهما الاخذ بالشفعة وقتئذ مع طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما أيضا يسقط الاخذ بالشفعة (أجاب) علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن بعد تمامه وتركه الاخذ بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها ومبطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين للشريكين مقدار ما فى الصرة كما أنه لا يتأتى الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود صرة مجهولة القدر ومشار اليها على فرض بقاء جهالتها ولا يتأتى القضاء بالشفعة للشريكين المذكورين والحال ما ذكر بدون استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم

جمادى الثانية ٥ ١٢٩٨

(سئل) بافادة من مدير الجيزة مضمونها المرجو من فضيلتكم بعد الاطلاع على السؤال المسطر باعلى هذه الشقة افادة الحكم الشرعى وصورة السؤال المذكور ما قولكم فى مالك المنفعة اطيان خراجية واميرية بموجب حجة بيده من احدى المحاكم الشرعية وهذا المالك

شوال	سنة
٨	١٢٩٨
جمادى الاولى	
٢٠	١٢٩٩
ذى الحجه	
٨	١٢٦٤
١٨	١٢٦٤

المذكور واسقط حق منفعته فى الاطيان المذكورة لآخر فى نظير مبلغ معلوم وجرى التقابض بينهما وتحررت بذلك حجة للمسقط له من احدى المحاكم الشرعية وتلك الاطيان مجاورة لاطيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الآخر الذى بيده الاطيان المجاورة يريد أخذ الاطيان المسقط منفعتها المذكورة المجاورة لاطيانه بالشفعة فهل تجرى الشفعة فى تلك الاطيان الخراجية الاميرية المسقط منفعتها اولا (اجاب) لاشفعة شرعا فى اسقاط منفعة الاطيان الخراجية الاميرية اذ هى لبيت المال فليس لمن له ارض بجوارها سواء كانت مملوكة الرقبة له اوخراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت منفعتها لغيره والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا فى درب غير نافذ ولها جاران متلاصقان مشتركان فى الطريق المذكور فباعها المالك لاحد الجارين المذكورين بثمن معلوم فلما علم الجار الآخر بالبيع وقدر الثمن طلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع المذكور مع مراعاة وثبوت ذلك على الحال هذه فهل يكون له الاخذ بالشفعة ويقضى لهذا الجار الشريك فى الطريق بالشفعة فى نصف الدار المبيعة حيث أخذ بالشفعة فى كلها واستوفيت شرائطها ويكون فى النصف الثانى الشفعة للمشترى ايضا حيث كان مساويا لمن أخذ بالشفعة فى الشركة فى الطريق المذكور والجوار (أجاب) نعم يقضى للشريك فى الطريق المذكور بالشفعة فى نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانتفت موانعها والافلا كما تثبت الشفعة فى نصفها الآخر للمشترى حيث كان شفيعا لها أيضا مساويا للشريك الجار المذكور ولم يسلم للآخر والله تعالى أعلم

(كتاب القسمة)

(سئل) فى رجل توفى عن ورثة وترك اشياء ومن جملتها زروع مختلفة الجنس بغيطان متعددة فى تسمر التركة وقوموا الزروع بثمن معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد بغيط بقيمته التى قوم بها بمعرفتهم ومعرفة أهل الخبرة واستولى عليه ثم بعد ذلك بعدة أيام طلب بعض الورثة نقض القسمة وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها ثانيا فهل لا يجابون لذلك حيث كان ذلك برضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد (أجاب) بعدما دوا القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعى كغبن فاحش والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة تقاسموا تركة مورثهم وقبض كل منهم ماخصه ثم بعد مدة مات أحدهم فاراد الآخر ابطال القسمة فهل حيث وقعت القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها واذا تعلل مريد الابطال بان ماوقع فيه القسمة لايخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لايجاب لذلك حيث اعترف وقت القسمة بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (أجاب) صرح الزيلعى وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك فلا يجاب احد المتقاسمين لنقض القسمة ولا تسمع دعواه بذلك كما افاده الخير الرملى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له نصف مكان قابل للقسمة

ونصفه

ذى الحجه	سنة
٢٩	١٢٦٤
محرم	
٥	١٢٦٥
٥	١٢٦٥
٥	١٢٦٥
٩	١٢٦٥
صفر	
٢٦	١٢٦٥

ونصفه الآخر لرجل آخر وكل منهم ما ينتفع بنصيبه بعد القسمة كثر مما كان ينتفع به قبلها فهل اذا طلب احد الشريكين قسمة المكان المذكور يجب لذلك قهرا عن شريكه الآخر (أجاب) نعم يقسم المشترك بطلب احد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة لكل منهم فيه حصة معلومة ولا يسع سكنى جميعهم فهل اذا طلب احد الشركاء قسمته بالمهاياة بالزمان يجاب لذلك (اجاب) الاصح ان القاضى يهايئ بين الشركاء جبرا بطلب أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ أعمى والفلاح يزرع جانب أوسية من الملتزم بالايجار رغبات الملتزم وصار الفلاح يزرع الارض ومكنه الحاكم منها الانحلالها عن الملتزم وأخوه الاعمى في معيشة وحده ولم يزرع من الارض شيأ ثم مات الاعمى وترك ابنا ومات الفلاح عن أولاده فنازع ابن الاعمى أولاد الفلاح مريدا مقاسمتهم في الارض المذكورة فهل لا يجاب لذلك لا سيما أن الاعمى لم يضع يده على شئ من الارض المذكورة ولا أولاده لا بأنفسهم ولا بوكلائهم بوجه من الوجوه الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب ابن الاخ الاعمى لمقاسمة الارض المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك دارا سكنوها بعده من غير قسمة حتى مات كل منهم عن ورثة ومنهم غائب في محل معلوم فهل اذا اراد الحاضرون القسمة بغير اذن الغائب وتوكيله لا يسوغ لهم ذلك واذا تعدى بعض الورثة وأدخل حصة من تلك الدار في داره لا يسوغ ذلك ويجبر على ردها حتى تقسم (أجاب) اذا برهن الورثة على موت المورث وعدد الورثة وفيهم غائب كان للقاضى أن يقسم العقار حيث كان في أيدى الحاضرين وينصب قابضا لنصيب الغائب وليس لاحد الورثة أخذ شئ من العقار المشترك وادخاله في داره الخاصة به قبل القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما دار كبيرة ينتفعان بها سوية كل على حدة ودار أخرى صغيرة ينتفع بها احدهما فقام أحد الشريكين مدعيا صدور القسمة بينهما في الدارين معا وانه قد استوفى شريكه جميع نصيبه في الدار الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال أن نصيب المدعى به جملة بناء علو ومحل زائد عن نصيب الآخر زيادة فاحشة فهل تنقض هذه القسمة بعد ثبوت المعادلة فيها (أجاب) اذا وقعت القسمة في العقار المذكور بالقضاء وظهر فيها غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضى تبطل في الاصح وتسمع الدعوى بذلك ان لم يقر بالاستيفاء والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا تقبل القسمة وكل من الشركاء يريد مضارة شريكه فهل اذا طلب بعض الشركاء المهايأة وسكناها بالاشهر على حسب الملك يجاب لذلك شرعا (أجاب) يجاب طالب المهايأة من الشريكين في الدار المذكورة ويجبر الممتنع منهما على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دارين احداهما ثلثاها وقف والباقى ملك للناظر على الوقف المذكور والاخرى فيها احد

الشهر	اليوم	سنة
ربيع الاول	٢٢	١٢٦٥
جمادى الاولى	٢٢	١٢٦٥
جمادى الثانية	٩	١٢٦٥
	١٢	١٢٦٥
	١٣	١٢٦٥
	١٤	١٢٦٥

وعشرون قيراطا وقفا والباقى ملك للناظر المذكور أيضا ويريد الناظر القسمة وتمييز الملك
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصة فى عقار كله له يكون
للقاضى مع الواقف افراز الملك من الوقف وتمييزه عنه كما فى الدر ومنه يعلم جواب السؤال
اذ لا فرق بين الناظر والواقف فى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين شريكين فى
طين ودار ومواش وسواق وغير ذلك فاقتسما جميع ذلك كله من مدة سبع سنين واختص
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينتفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لاحدهما يسر
ورواج فهل اذا أراد أخوه أن يرجع وينقض القسمة ويشاركه فيما جدده واشتراه من المواشى
لا يجاب لذلك حيث كانت القسمة السابقة ثابتة بالوجه الشرعى (اجاب) لا يجبر أحد
الاخوين على أن يشارك أخاه فيما بيده من المال الخاص به وليس لاحدهما نقض القسمة
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك ربع منزل ونصف قيراط فى ناحية
طندتا فوقعت القسمة بينه وبين شركائه وأخذ أقل من نصيبه فى جهة الخراب بالقهر
والغلبة عنه بواسطة الحاكم الذى كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية
يكون للشريك الرجوع فى القسمة ويأخذ مخصه بالوجه الشرعى فى المنزل المذكور بقول
أهل الخبرة (أجاب) اذا ظهر غبن فاحش فى القسمة وهو ما لا يدخل تحت التقويم فان
كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولو وقعت بالتراضى تبطل
أيضا فى الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجلين مشتركين مناصفة فى صهريج معد لصب الماء فطلب أحدهما من الآخر أن
يكترى منه حصته أو يكريه أو يهايأه فأبى الا القسمة والحال أن الصهريج يمكن قسمته من
غير ضرر وقسم مثله فى البلدة فهل يجبر الممتنع على الكراء أو الاستكراء أو المهاياة أو يجاب
للقسمة حيث كان ينتفع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (أجاب) اذا كان
الصهريج كبيرا قابلا للقسمة بحيث يكون منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذى
كان قبلها اقسم بين الشريكين بطلب أحدهما والا يكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاهما
والله تعالى أعلم (سئل) فى أربعة أخوة اشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقتسموها فاصاب
اثنين منهم نصفها وجعلا لهما فى قسمهما مرافق وبابا يخرجان منه والاثنان الآخران
أخذا النصف الآخر فاقتسماه بينهما بالسوية وصار الممر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة
ثم بعد المدة المذكورة أراد أحدهما أن يمنع الآخر من المرور فهل ليس له ذلك (أجاب)
اذا كان حق المرور لكل من الاخوين المذكورين لا يكون لاحدهما منع الآخر منه
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من الابنين
عن ورثة قبل قسمتهما فاراد ورثة أحدهم الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالفريضة الشرعية ويأخذ
كل منهم ما كان يخص والده (أجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعى حيث كان

جمادى الثانية سنة

الامر ماهو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين اخوة فاقتسموها مع ما فيها من الابراج بالتراضى بينهم فهل اذا ظهر أن أحد الاخوة مغلوب فى نصيبه ومغبون غبنا فاحشا لا تصح هذه القسمة ويكون للمغبون غبنا فاحشا فسخها وابطالها واذا ادعى أحد الاخوة ان اباه باع له برج حمام فى حياته وانه اعترف بقبض الثمن وكان البيع والاقرار فى مرض موت الاب لا يصح هذا البيع ولا الاقرار ويكون البيع موقوفا على اجازة باقى الورثة وكذا الاقرار موقوفا على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث فى مرض مورثه (أجاب) اذا ظهر فى القسمة غبن فاحش تنقض وان وقعت بالتراضى فى الاصح والبيع للوارث فى مرض الموت ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقى الورثة عند الامام وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقى عند أصحابنا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى عن ثلاثة اولاد ذكور وبنتين ثم توفى احد الذكور عن ثلاث بنات احداهن قاصرة وعن ولد قاصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفى ثانيهم عن اخيه واولاد اخيه المذكورين واختيه ثم توفى ثالثهم عن بنتين قاصرتين وزوجة واقامها وصيا عليهما أيضا وعن اختيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع واخذ كل منهم ما خصه وصار يستغل ريعه مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما خص بعضهم اتلاف فهل اذا أراد صاحب البعض المتلف الرجوع فى القسمة وما تلف يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) بعد صدور القسمة صحيحة شرعا لا يجاب احد الشركاء لنقضها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى ارض مشتركة غرس فى بعضها احد الشريكين نخلا فاراد شريكه الآخر ان يشاركه فى هذا النخل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم فى ذلك (أجاب) قد صرح علماؤنا بأن احد الشريكين اذا بنى فى الارض المشتركة وطلبا القسمة اواحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع البناء فى نصيب البانى فبها ونعمت والا هدم بناءه واخذ نقاضه التى بناها الانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب شريكه وشاغلا لا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والغرس مثل البناء فالنخل المذكور لمن غرسه وليس لشريكه فى الارض مشاركته فيه بدون ما يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعى عن والدهما فاقتسماها بالتعديل ووضع كل يده على ما خصه وبناه من مدة سنين فهل اذا أراد احدهما نقض القسمة المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا وبيد احدهما وثيقة شرعية بالقسمة والتراضى والتخالص بينهما (أجاب) نعم لا يجاب احد الاخوين لنقض القسمة بدون مسوغ شرعى حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل خلف ثلاثة من الذكور فبلغوا واكتسبوا منفردين عن ابيهم فى الكسب المذكور والعمل واشتروا بكسبهم عقارات واطيانا وغير ذلك لانفسهم بحجج تشهد لهم فهل اذا أراد

٢٦ ١٢٦٥

رجب

٨ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

أحدهم القسمة يجاب لذلك ولا دخل لابيهم فى ذلك وانما له خلفته (اجاب) ما اشتراه الاولاد لانفسهم والحال ماذكر ملك لهم فاذا أراد أحدهم قسمة نصيبه عن اخوته يجاب لذلك حيث لامانع من القسمة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاده ذكورا واناثا وترك مايورث عنه شرعا فاستمر الاولاد فى معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمة بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركة ابيه بالفريضة الشرعية وصار كل منهم يتصرف فى نصيبه على حدته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن أولاده البنين فاراد بعض الاخوة الرجوع على أولاد أخيهم الميت متعللين بأن ماتركه أخوهم مشترك بينهم فهل اذا أثبت أولاد الاخ القسمة بين الاعمام وبين أبيهم الميت قبل موته واختصاصه بما بيده بدون مشاركتهم له فيه بالبينة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركة أبيه لا يكون لهم منازعة أولاد الاخ بعد ذلك لاسيما أن بعض الاخوة مقر ومعترف بذلك وهل اذا كان للميت على اخوته دين بالبينة الشرعية يكون لاولاده مطالبتهم به (أجاب) لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين واذا تحققت القسمة الشرعية بين الاخوة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون بيتين كل بيت على حدته فاشترى رجل أجنبى قيراطين فى كل منهما من أحد الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمة وأخذهما فى بيت منهما جبرا على الشركاء فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمة حيث كانا لا يقبلان القسمة (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة أخرى وترك مايورث عنه شرعا من دار ومواش وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه فى الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه فى جميع ماتركه والده مما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (أجاب) يقسم جميع ماتركه المتوفى المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم الفريضة الشرعية بينهم وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه شرعا بدون مخصص شرعى وفى رد المحتار من فصل فى الحبس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو اختلفوا فالموصى بعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قولهم ثم قال وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من التركة لاداء قيمتها الى الغرماء الا الى الوارث الآخر اهـ وفيها عنه عليه دين غير مستغرق فللحاضر من ورثته بيع حصته لحصته من الدين لا بيع حصة غيره للدين لانها ملك الوارث الآخر اذ الدين لم يستغرق اهـ والله تعالى اعلم (سئل) فى بيت مشترك بين اثنين لاحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقى فهل اذا كان البيت كبيرا يمكن قسمته افرازا ويمكن انتفاع كل بنصيبه بعد القسمة وطلب أحدهما القسمة بالمهايأة بالزمان

شعبان ٢٧ ١٢٦٥

رمضان

١٧ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

ثان

بان يسكن في جميع المكان على قدر ما يخصه من الاشهر يجاب لذلك او لا يجاب واذا طالب الافراز وكان ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجيبه القاضي لذلك ويجبر الممتنع (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجاب طالب المهايأة بالزمان أو المكان ان لم تطلب قسمة الافراز فيما يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة في مكان مشترك بينه وبين آخرين قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمة ولا يسع سكنى الجميع فاراد صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالمهايأة بالزمان كل خمسة أيام يسكن السادس او كل خمس جمع يسكن السادسة فهل يجاب لذلك (اجاب) يجاب أحد الشركاء للمهايأة بالزمان او المكان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين لاحدهما عشرون قيراطا وللآخر اربعة قراريط وهو قابل للقسمة بالافراز فطلب صاحب العشرين قيراطا قسمته فهل يجاب لذلك جبرا على صاحب الاقل (اجاب) يقسم المكان المذكور بطلب صاحب الكثير جبرا حيث انتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وان لم ينتفع الآخر لقلة حصته على ما عليه المعول والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقتسموا ما تركه أصولهم لهم اثلاثا من نخل واشجار ودار وغير ذلك مما يورث شرعا من نحو ثمانين سنة وزيادة وصار كل منهم يتصرف فيما خصه مع وجود الآخر المدة المذكورة من غير منازعة ثم مات كل منهم عن ورثة من مدة سنين مضت فاراد ورثة أحدهم الآن نقض القسمة التي صدرت من الاصول من قديم الزمان فهل لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم الغبن مع الانكار بعد مضي هذه المدة (أجاب) اذا اقتسم الورثة التركة لا يجاب أحدهم ولا وارثه لنقض القسمة بدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى والحال هذه مع التمكن بعد مضي هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وحوانيت مملوكة لرجلين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث أراد أحدهما قسمة ماذكر فهل يجاب طالب القسمة في الوكالة حيث كانت تمكن قسمتها ولا يجاب في الحوانيت حيث لم تمكن قسمتها بالافراز ويتهايآن فيها واذا وكل أحدهما وكيلا في مخاصمة شريكه والتداعي معه وكان بالغا رشيدا ممن يحسن الدعوى وأبى شريكه يجاب لذلك وليس له توكيله بدون رضاه (أجاب) يقسم العقار المشترك اذا كان قابلا للقسمة بطلب ذي الكثير ويعتبر قبول القسمة في الحوانيت المذكورة بالنظر لمجموعها الا لكل واحد على حدة لانها من جنس واحد فهي كالبيوت من دار واحدة دل في الواقعات التوكيل من غير رضا الخصم والموكل صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والفقيه أبو الليث كان يفتي بقولهما قال شمس الائمة الحلواني في ادب القاضي المفتي مخير في هذه المسئلة ان شاء أفتى بقول أبي حنيفة وان شاء أفتى بقولهما اول رحمه الله تعالى ونحن نفتي أن الرأي الى القاضي اه

سنة	رمضان
١٢٦٥	٢٩
	ذي القعدة
١٢٦٥	٥
	ذي الحجة
١٢٦٥	١
	ذي الحجة
١٢٦٥	٢٠
	محرم
١٢٦٦	٩

محرم سنة

معزيا للخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية
جدد أحدهم فى أرض شربة منه عمارة جسيمة فاراد الشريكان بعد موت البانى تكليف
ورثته قلع البناء وتسليم حصتهما خالية او يأخذان مايخصهما فى الارض والبناء
ولا يدفعان شيأ مما دفعه اخوهما فى العمارة فهل لا يجابان لذلك وما الحكم فى بناء
احد الشركاء فى الارض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بان

١٢ ١٢٦٦

الشريك اذا بنى فى الارض المشتركة بغير اذن باقى الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا
وقع بناؤه فى نصيبه فبها والا هدم وهذا اذا بنى باحجار وآلات هى له ولا يجبر وارث البانى على
اعطاء شئ من بناء مورثه لشريكه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
اشترى نصف دار من آخر من مدة سبع سنين وبيده وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة
الشرعية فهل اذا أراد المشترى للنصف أن يقاسم شريكه فى الدار المذكورة وكانت
تقبل القسمة يجاب لذلك ولا يكون لشريكه منعه منها بدون وجه شرعى (أجاب)

٢٣ ١٢٦٦

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وليس لاحد
الشركاء منع شريكه من الانتفاع بحصته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجلين لهما وكالة وحانوتان لاحدهما فيها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب
الثلث القسمة بالمهايأة بالزمان أو المكان وأقام عنه وكيلا يقوم مقامه فى ذلك مع
شريكه فهل اذا كانت قابلة لذلك يجاب صاحب الثلث الى القسمة بالزمان أو المكان
و يقوم وكيله مقامه فى ذلك وللحاكم الشرعى اجابته فى ذلك (أجاب) اذا لم يكن

٢٤ ١٢٦٦

المكان قابلا للقسمة الافراز أو كان ولم يطلبها من يجاب لها وطلب أحد الشريكين
المهايأة بالزمان أو المكان أجابه القاضى لذلك وان أبى الآخر ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) فى دار مشتركة بين ابنى عم بالميراث الشرعى عن أصولهما لكل منهما نصفها
مات أحدهما عن ورثة قبل قسمتها والآن أراد ابن العم المذكور الذى كان فى النظام
قسمتها وأخذ كل ذى حق حقه فمنعه ورثة ابن عمه متعللين بانها قسمت سابقا فانكر

صفر

دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم القسمة بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبتهم
بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذى حق حقه (أجاب) يقسم المشترك بطلب أحد

١٥ ١٢٦٦

الشركاء ان انتفع كل بنصيبه بعد القسمة اذا لم تثبت القسمة السابقة مستوفية شرائطها
والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة مشتركين فى دار اقتسموها قسمة افراز من مدة
ست سنوات وكل وضع يده على ماخصه بالقسمة وبنى فيه وبعد مضى هذه المدة ادعى
أحد الشركاء انه غبن فى القسمة غبنا فاحشا فهل تسمع دعواه الغبن الفاحش بعد مضى

ربيع الاول

هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه واذا ثبت الغبن الفاحش بالبينة تنقض
القسمة المذكورة (أجاب) قال فى التنوير ولو ظهر غبن فاحش فى القسمة بطلت ولو

١٤ ١٢٦٦

وقعت بالتراضى فى الاصح وتسمع دعواه فى ذلك ان لم يقر بالاستيفاء وان اقر به لا اه

والله

ربيع الثاني | سنة

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ
واستمروا ساكنين فيها من غير قسمة الى ان مات الاولاد الذكور عن اولاد ذكور واناث
فاراد أولاد الاولاد قسمة الدور المذكورة بينهم فامتنع بعضهم لكونه ساكنا في دار اكبر
من باقي تلك الدور وادعى ان أباه قسم مع الاولاد واختص بهذه الدار التي هي اكبر وانه
اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال انه لا بينة له على القسمة ولا الشراء والدور
قابلة للقسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وتقسم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي
واذا ادعى الممتنع أيضا ان أباه اشترى الرحبة التي امام الدور ولا بينة معه لا عبرة بدعواه
واذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) اذا لم تثبت قسمة العقار

١٢ | ١٢٦٦

المشترك بالوجه الشرعي يجاب طالب القسمة في العقار المذكور حيث احتمل القسمة
وانتفع كل بحصته بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون اثباته ولا بصك لم
يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك ما يورث
عنه شرعا من دار وغيرها فاقتسموا ما تركه والدهم بالوجه الشرعي واخذ كل نصيبه
واستقل به وترك البنتان حقهما للاخوين برضاهما بحضرة الحاكم الشرعي وكتب
بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية مشمولة بختم قاضي ناحيتهم من
مدة ست سنين وزيادة ثم مات احد الابنين عن ورثة وماتت البنتان ايضا فاراد العم
الآن نقض القسمة وابطالها متعللا بانها كره عليها فانكر اولاد اخيه دعواه ولا بينة له على
ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبنى كل نصيبه

جمادى الاولى

١ | ١٢٦٦

ولا عبرة بتعلله ويمنع العم من معارضة ورثة اخيه بدون وجه شرعي (اجاب) لا تنقض
القسمة بمجرد دعوى العم الاكراه عليها بدون اثباته ويمنع من معارضة ورثة اولاد اخيه
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم وفيهم قاصر
فبنى احد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به واراد بعض الورثة جعله ميراثا لكونه
وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك البانی ولا يجاب بعض الورثة لجعله

جمادى الثانية

٥ | ١٢٦٦

ميراثا بدون وجه شرعي (اجاب) صرح علماؤنا بأنه اذا بنى احد الشركاء في المكان المشترك
بغير اذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فبها والا هدم وهذا
اذا بنى بأحجار وآلات هي له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما
وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العمله وان بناه من النقض المشترك
ومن ماله فماله ملك له ينقضه والمشترك على حكم الشركة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك
فالقول قول البانی فيه بيمينه والبينة على بقية الشركاء المدعين اذهم خارجون عنه وهو
ذو اليد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار لاثنين لاحدهما فيها الربع وللآخر

رجب

١٣ | ١٢٦٦

الباقي وطلب صاحب الربع القسمة بالزمان او المكان فهل يجاب لذلك اولا (أجاب)
الاصح ان القاضي يهايئ بين الشريكين جبرا بطلب احدهما ان لم تطلب قسمة الافراز

مع قبولها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنت وزوجة
وموصى له بثمن ماله وهوابن ابن مات قبله فحضر قاضى الناحية وقسم التركة بين الذكور
والموصى له ولم يورث الزوجة والبنت فهل تنقض القسمة بالنظر للبنت والزوجة
ام لا (اجاب) نعم تنقض القسمة ولكل من زوجة المتوفى و بنته اخذ ما يخصهما
من جميع ماتركه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات وترك
اولادا أربعة فى معيشة واحدة وترك مايورث شرعا من نخل وغلة ونقود وغيرها فمات
احد الاخوة عن ابن فاراد ابن الابن ان يقاسم الاعمام فيما يخص والده فى التركة
ونمائها حيث لم تقسم التركة فهل يجاب لذلك (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين
ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمة كان نصيبه لوارثه والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل مات عن ثلاثة بنين وترك مايورث عنه شرعا ثم مات أحدهم قبل قسمة التركة
عن اولاد قصر فاستمروا مع عميهم فى معيشة واحدة مدة من السنين فزادت ونمت بسبب
سعى العمين واولاد اخيهما فهل اذا أرادوا القسمة الآن تقسم مع نموها بين العمين وأولاد
أخيهما بالفريضة الشرعية ولا يكون لأحد العمين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك
بدون وجه شرعى (أجاب) تقسم تركة الميت الاول ونماؤها بين ورثته ومن مات منهم
قبل قسمتها كان ماخصه من ذلك لوارثه وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما
يخصه بدون مخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة ورثوا دارين عن مورثهم
و بعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمة بينهم والحال هذه باقامة رجل قيما وظهر فيها
حيف وغبن فاحش يكون للقصر وقت القسمة التى حصل الحيف والغبن الفاحش فى
نصيبهم بها نقضها (أجاب) اذا ظهر غبن فاحش فى القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضى
فى الاصح والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقتسماه
ثم ظهر فى القسمة حيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعا اذا تحقق الحيف
لاسيما اذا لم يحدث الحائف بابا ولم يقم جدارا ولا بناء فيما أخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش
لايدخل تحت التقويم فى القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لأن تصرف القاضى
مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا فى الاصح لأن شرط جوازها
المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده فى الدر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين
يملكان دارا على السوية فاقتسماها مناصفة ورضى كل بنصيبه ووضع يده عليه مدة
من السنين فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما نقض القسمة بلا مسوغ لايجاب لذلك
(أجاب) نعم لايجاب أحد الشريكين لنقض القسمة بدون وجه شرعى حيث وقعت
صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) فى وكالة بمصر القديمة مملوكة لرجلين مثالثة فهل اذا
طلب أحدهما المهايأة فيها بالزمان كشهرين وشهر يجاب لذلك قهرا عن الممتنع
(أجاب) نعم يجاب أحد الشريكين لطلب المهاياة وللقاضى جبر الشريك الآخر

رجب	سنه
٢٨	١٢٦٦
شعبان	
٢٨	١٢٦٦
٢٨	١٢٦٦
ذى القعدة	
١٤	١٢٦٦
ذى الحجة	
٢٣	١٢٦٦
محرم	
١	١٢٦٧
١٢	١٢٦٧

صفر — سنة

عليها ان أبى مالم يطلب القسمة فيما يقسم والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت صغير مشترك
بين ثلاثة اثلاثا لايقبل القسمة بالافراز استأجره أحدهم باجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه
أياما فهل اذا فسخ عقد الاجارة وطلب أن يقسمه لايجاب لذلك حيث كان غير قابل
للقسمة بالافراز واذا طلب شريكاه القسمة والمهاياة بالزمان لينتفع كل بشهر أو بسنة
يجابان لذلك ويجبر شريكهما على ذلك (أجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه

[٤ — ١٢٦٧]

بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لايقسم الابرضاهم وان انتفع البعض
دون البعض قسم بطلب ذى النفع لابطلب الآخر وهو الاصح كما فى الملتقى وغيره واذا
كان البيت المذكور غير قابل للقسمة بالافراز يجاب طالب المهاياة فيها جبرا على
الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) فى دار خربة مشتركة بين ثلاثة لكل
منهم الثلث ولأحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد اخذ نصيبه من الدار المذكورة
المشتركة ليضمه لداره فهل يجاب لذلك ويجبر باقى الشركاء على القسمة حيث كان كل
منهم ينتفع بنصيبه بعدها (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء

صفر ١٨ — ١٢٦٧

ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته وان
تضرر الكل لم يقسم الابرضاهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنته
وزوجتيه وترك أدوات اقتسمنها بينهن قسمة افراز بالفريضة الشرعية وأقامت كل
منهن وكيلا شرعيا عنها وقت القسمة وخرج لكل منهن تقسيط ديوانى بذلك وأقر كل
منهن باستيفاء حقه وبعد مضى أربع سنين تريد احدى الزوجتين نقض القسمة
واعادتها ثانيا متعللة بأن ما أخذته ردىء فهل لاتجاب لذلك شرعا حيث وقعت القسمة
المذكورة بين الوكلاء بدون غبن وحيف (أجاب) اذا قسم المال المشترك بين

ربيع الاول ١٦ — ١٢٦٧

الشركاء وأقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد
منهم بعد ذلك كما فى واقعات المفتين والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة لهم بيت يسع
سكنى الجميع ويقبل القسمة افرازا وبالمهاياة مكانا وزمانا طلب بعضهم القسمة وامتنع
الآخر منها عنادا واغاظة لطالبها فهل اذا كان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة
وكان المكان يقبلها بالافراز وبالمهاياة بالزمان وبالمكان يجاب طالب القسمة ولاعبرة
بامتناع آبيها والحال هذه (اجاب) يقسم المنزل المشترك قسمة افراز بطلب أحد

ربيع الثانى ٢٧ — ١٢٦٧

الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة ويجبر الآبى عنها عليها والحال هذه ويهايئ فيه
القاضى بينهم ان لم تطلب قسمة الافراز مع احتمالها والله تعالى أعلم (سئل)
فى اخوة يملكون دورا ويستحقون منفعة أرض اقتسموا كلا من الدور والارض
بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ماخصه بطريق القسمة واستولى عليه مدة ثلاث
سنين بعد أن أسقط كل منهم حقه من منفعة الطين فيما خرج للآخر بالقسمة فهل اذا
أراد أحدهم ابطال القسمة فيما ذكر والواقعة بينهم بالتراضى واعادتها ثانيا لايجاب لذلك

ربيع الثانى ٣٠	سنة ١٢٦٧	حيث وقعت بتراضيهما ولم يظهر فيها غبن فاحش (أجاب) اذا اقتسم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضى لا يكون لاحدهم نقض القسمة بدون وجه شرعى كما انه ليس له الرجوع فيما أسقط حقه فى منفعته من أرض الزراعة الاميرية لشريكه اسقاطا مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوة يملكون عقارا من بيوت وأرض زراعة اقتسموه بينهم وأخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضى
جمادى الاولى ٩	١٢٦٧	ظهر ان نصيب أحدهم بعضه مملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجدد القسمة ثانيا ويأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعى ولا عبرة بهذه القسمة (أجاب) اذا اقتسم الشركاء العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب أحدهم لا تفسخ القسمة اتفاقا على الصحيح أى ويرجع فى نصيب شريكه وفى استحقاق بعض شائع فى الكل تفسخ اتفاقا وفى استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تفسخ جبرا بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك فى نصيب شريكه ان شاء أو نقض القسمة دفعا لضرر التشقيص كذا فى الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) فى مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم قاصر وبعضهم بالغ وعلى القصر وصى من قبل القاضى فاراد بعض البالغين قسمة المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصى ذلك ليختص كل بنصيبه فهل يكون للوصى مقاسمة البلغ وجمع نصيب محاجيره القصر فى جهة معينة من المكانين خصوصا اذا تعينت المصلحة فى ذلك واذا امتنع بعض البلغ عن القسمة يجبر عليها حيث لا ضرر
٢٧	١٢٦٧	فيها (اجاب) اذا كان الورثة صغارا وكبارا وكلهم حضور تجوز قسمة الوصى ويأخذ حصص الصغار جملة واحدة كما فى أدب الاوصياء وصرحوا بالجبر على القسمة بطلب ذى الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة عند أبى حنيفة مطلقا وعند صاحبيه يكون الرأى للقاضى اذا كانت الدور فى مصر واحد وان كانت فى مصرين فكل على حدة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين لهما دار مشتركة بينهما الكل واحد منهما النصف وتلك الدار
جمادى الثانية ٤	١٢٦٧	ليست قابلة لقسمة الافراز فاراد أحد الشريكين أن يقسم مع شريكه مهايأة لكل منهما شهر فهل يصح ذلك ويجبر الشريك الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست قابلة لقسمة الافراز (أجاب) يجاب الشريك الطالب المهايأة ويجبر الآبى عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين يملكان قطعة أرض مناصفة ثم قسماها وبنى احدهما فى نصيبه فادعى الثانى ان فى القسمة غبنا فاحشا فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل الخبرة ماذا يكون الحكم فى ذلك لاسيما أن الارض المذكورة مملوكة الرقبة غير أميرية
رمضان ٢٨	١٢٦٧	(اجاب) لو ظهر فى القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لأن تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضى تبطل ايضا فى الاصح ان لم يقر بالاستيفاء فان أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض على ما أفاده فى الدر

المختار

شوال — سنة

المختار والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن امها وعن زوجها وعن ابن قاصر منه وعن ابن و بنت من غيره وتركت مايورث عنها شرعا من عقار ومصاغ وغير ذلك مما يورث عنها فوضع زوج بنتها يده على مخلفاتها قبل القسمة فى غيبة الزوج فهل اذا حضر الزوج من غيبته واجتمع الورثة يقسم جميع ما ثبت انه تركة عنها بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركتها بدون وجه شرعى

٦ — ١٢٦٧

(أجاب) نعم تقسم تركة الميتة المذكورة بين جميع ورثتها بالفريضة وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد منها عما يخصه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أربعة بنين أحدهم بالمحروسة وترك مايورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة ماتركه أطيان زراعية فهل يكون لذلك الابن المذكور مقاسمة اخوته فى جميع ماتركه والدهم بالوجه الشرعى ولا تضر اقامته بالمحروسة

٢٦ — ١٢٦٧

(أجاب) للابن المذكور أخذ مايخصه فى تركة والده من جميع مايورث عنه شرعا وقسمته معهم حيث لامانع وليس لباقى الورثة منعه من ذلك والله تعالى أعلم

ذى القعدة

(سئل) فى رجل يملك قيراطا ونصفا فى مكان مشاعا ولم ينتفع بما يملكه وطلب قسمته بالمهايأة من شهور أو سنين فهل يجاب طالب المهايأة لها واذا امتنع شريكه منها يجبر عليها

٣ — ١٢٦٧

(أجاب) يجاب طالب المهايأة ويجبر الآبى عنها عليها حيث لا قسمة بالافراز والله تعالى أعلم (سئل) فى معصرة لا يمكن جعلها معصرتين وهى مشتركة بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر فهل لا يجاب طالب القسمة حيث لم ينتفع كل من الشريكين بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول أو كيف الحال

١٨ — ١٢٦٧

(أجاب) نعم لا يجاب طالب القسمة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه والبعض الآخر غير ساكن طلب ذلك البعض الغير الساكن قسمة المكان المذكور بالمهايأة ويريد محاسبة الشركاء بالمهايأة فيما مضى من السنين الخالية من سكناه فهل ليس له ذلك حيث لم يعقدوا المهايأة فيما مضى وتكون المهايأة فى المستقبل

٢٧ — ١٢٦٧

(أجاب) يجاب أحد الشركاء لطلب المهايأة ويحكم له بذلك من وقت الطلب لا فى الماضى والله تعالى أعلم

ذى الحجة

(سئل) فى دار لورثة آلت لهم عن مورثهم بعضهم غائب والبعض الآخر حاضر وأراد بعض الورثة الحاضرين ومن هى فى يده من الورثة قسمها وأخذ كل ذى حق حقه منها فى غيبة البعض الآخر فهل لا يجابون لذلك حتى يحضر الغائب أو نائبه

٢٣ — ١٢٦٧

(أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه الا ان يرفع الحاضرون من الورثة الامر الى القاضى ليقسم بينهم وبين الغائب منهم ويقيم عنه وكيلا يحفظ نصيبه بعد اجراء ما يلزم شرعا حيث كانت الشركة بالارث والله تعالى أعلم

محرم

(سئل) فيمن يستحق بعض قراريط من العقار المبنى وغيره من الابعاديات أراد ذلك المستحق قسمة ماذكر فهل اذا كان كل من العقار والابعاديات قابلا للقسمة وانتفع ذلك المستحق بنصيبه بعد القسمة يقسم ذلك جبرا على شريكه

٧ — ١٢٦٨

(أجاب)

محرم	سنة	
		يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته كما فى التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مشترك بين جماعة ورثوه عن مورثهم ولاحدهم فيه نصف سدس قيراط فقط فهل اذا طلب صاحب الأقل القسمة وامتنع أصحاب الاكثر يجاب لذلك مطلقا أولا يجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعدها ويكون متعنتا حيث طلبها
١٠	١٢٦٨	(أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته لا بطلب ذى القليل والحال هذه لتعنته كما فى التنوير وغيره وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) فى دار لجماعة اقتسموها بالامكنة افرازا وكل اختص بمكان وجهة وضربت المعالم والجدر بينهم وفتح كل منهم بابا فيما خصه بالقسمة وبعد مدة أراد بعض الشركاء نقض القسمة وابطالها ويكلف الباقى ببيع حصته له أو يؤجرها له فهل لا يجاب لابطال القسمة بدون وجه شرعى ولا لما طلبه من البيع والايجار بدون رضا الباقى
٢٠	١٢٦٨	(اجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة لا يجاب أحدهم لنقضها بدون وجه شرعى كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى اعلم (سئل) فى دور مشتركة بين جماعة ورثوها وهى فى مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو صاحب الأقل ان يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها فى دار واحدة فامتنع باقى الشركاء من ذلك فهل لا يجاب لذلك الا برضاهم وهل اذا تعلل بأنه يمكن التعديل بزيادة دراهم عليه أو على أحد الشركاء لا عبرة بتعلله بذلك ولا تدخل الدراهم فى القسمة الا برضاهم أيضا
صفر ١	١٢٦٨	(أجاب) فى الدر المختار دور مشتركة أو دار وضيعة أو دار وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازقة أو فى محلتين أو فى مصرين اه وفيه واعلم ان الدراهم لا تدخل فى القسمة لعقار أو منقول الا برضاهم اه والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوة كانوا فى معيشة واحدة فتنازعوا مع بعضهم وارادوا القسمة فترافعوا لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراض فى جميع أملاكهم وكتب لهم بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال هذه اذا أراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجاب لذلك
٤	١٢٦٨	(أجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها كما لا ينقض الصلح الشرعى بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مسلم وثلاثة أشخاص من أهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرن وربع به أربعة منازل وأربعة حوانيت مجموع ذلك أربعة اجناس من العقارات المخربة وللمسلم فى كامل العقارات المذكورة النصف اثنا عشر قيراطا ولاحد الذميين فى ذلك ستة قراريط ولآخر ثلاثة قراريط من ذلك والثلاثة قراريط الباقية لذمى مات فطلب الذمى الذى له ستة قراريط قسمة الاماكن المذكورة مريدا بذلك التعنت والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الاماكن

شهر	يوم	سنة
صفر	١٤	١٢٦٨
ربيع الاول	٧	١٢٦٨
	١٧	١٢٦٨
	٢٩	١٢٦٨

المذكورة بطلب صاحب القليل خصوصا مع تضرر كل من الشركاء بالقسمة ولا يقسم العقار الا بطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار المذكور مختلف الجنس بان كان دارا وربعا وفرنا وحوانيت كما هو مذكور اعلاه وكان يمكن قسمته على سبيل الفرض والتقدير فهل يقسم كل جنس منها على حدته أولا وهل اذا طلب احدهم تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعا (أجاب) يقسم العقار المشترك بطلب ذي الكثير ان انتفع بعدها ولم ينتفع الآخر لقلة حصته لا بطلب ذي القليل على ما عليه المعول وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كما لا تدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم وتقسم الدار والحوانيت والربع والفرن كل على حدته سواء كانت في محلة أو محلتين أو مصر أو مصرين لانها أجناس مختلفة فيقسم كل جنس على حدته والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة قراريط وللايتام الباقي وهو السبعة عشر والآن يريد الشريك القسمة وأخذ نصيبه لاجل أن يضمه الى داره المجاورة لهذه الدار المشتركة فهل اذا كان للايتام وصي من قبل الحاكم الشرعي يجاب الرجل المذكور للقسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصي المذكور حيث لا ضرر على الايتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (أجاب) يقسم المكان المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجتين وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن رشيدا ثم قسمت تركة الميت الاول على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالوجه الشرعي وأعطى قاضي الناحية كل ذي حق حقه وحكم بذلك وصدق ابن الابن واستمروا على ذلك سبع سنوات فهل اذا أراد ابن الابن الرجوع في القسمة ونقض الحكم لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب ابن الابن المذكور لنقض القسمة بعد صدورها مستجمعة للشرائط حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فحضر نائب بلده وقسم التركة بين الورثة وظهر وتحقق ان في القسمة غبنا فاحشا لبعض الورثة ولم يرض به المغبون ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة وتعاد بين الورثة ثانيا حيث كان المغبون في ذلك وقت القسمة جاهلا بذلك لا سيما أنه لم يكن هناك مانع ولم يمض على ذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا قسمت التركة الموروثة عن المتوفى وظهر في القسمة غبن فاحش تنقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أزواجه وأمه وأولاده ذكورا واناثا بعضهم بالغ والبعض قاصر وعليه دين ثابت وترك ما يورث عنه شرعا فأقام الحاكم الشرعي أحد الاخوة البالغين قيما على القصر وعلى ما لهم لكونه صالحا للوصاية وحفظ المال وضبطت التركة في سجل القاضي وقسمت بالوجه الشرعي على جميع الورثة بالفريضة بعد وفاء الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة

ربيع الثانى سنة

شرعية من الحاكم الشرعى ومضى على ذلك أربع سنين فهل اذا أراد أحد الورثة الرجوع فى القسمة على وهى القصر لايجاب لذلك وليس لاحد من الورثة نقضها بعد قسمتها صحيحة بالوجه الشرعى على يد القاضى (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة

٨ ١٢٦٨

لازمة لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصى عليه آل له عن أبيه الميت أولا ثم مات العم عن أولاده فى غيبة ابن الميت الاول وقسم أولاد العم العقار المشترك فى غيبته وخصوه بجانب منه ثم حضر بعد ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن الفاحش فهل يكون له ابطالها ونقضها وأخذ جميع ما خصه عن أبيه بالفريضة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اذنه واجازته وله اخذ ما باعه بعض الشركاء من نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوع بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا

٢٣ ١٢٦٨

كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الاخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المعتبرة شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة اقتسموا تركة مورثهم من عقار ونقود وأمتعة بينهم بتراضيهم ثم بعد القسمة ظهر وتحقق ان فيها جورا وغبنا فاحشا وتضرر بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية تنقض القسمة وتعاد ثانيا

جمادى الثانية

(اجاب) اذا ظهر غبن فاحش فى القسمة تنقض فى الاصح والحال هذه والله تعالى أعلم

١٤ ١٢٦٨

(سئل) فى خربة مشتركة بين رجلين لاحدهما عشرون قيراطا ونصف وللآخر ثلاثة قراريط ونصف فبنى صاحب الاكثر بانقاضه المملوكة له مكانا فى جزء منها لنفسه لا يبلغ مقدار ربع نصيبه فهل يكون ما بناه ملكا له وليس لشريكه الآخر معارضته فيه ولا يكون له أن يكلفه برفع بنائه اذا قسم ووقع البناء فى نصيب البانى (اجاب) ما بناه

١٧ ١٢٦٨

احد الشريكين لنفسه يكون ملكا له دون شريكه والحال هذه وليس للشريك تكليف البانى برفع البناء حيث قسم ووقع البناء فى نصيب البانى والارفع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته ارض زراعة أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبرا والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للاناث وامهم مقاسمة الاخوة الذكور فى المزروع الذى زرعه والدهم قبل وفاته ولا يكون لاحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون

رجب

وجه شرعى (اجاب) جميع ما تحصل من زراعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقى متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته تعنتا قاصدا بذلك اضرار شريكه وامتنع من ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب القليل من ذلك والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب احد الشركاء ان

١٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان انتفع بحصته ولم ينتفع الآخر لقلة

حصته لا بطلب ذى القليل والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين جماعة بعضهم حاضر و بعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم وبين الغائبين بغير اذن القاضى والغائبين واستولى كل واحد من الحاضرين على جزء منها وبنى أحدهم فيما اسة ولى عليه فلما حضر الغائبون ردوا هذه القسمة وادعوا ان فيها ضررا وطلبوا اقسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا واذا قلتم بالاجابة واقتسموها ثانيا وخص الجزء الذى بنى فيه بعد القسمة الأولى غير البانى من الشركاء هل يجبر على رفع بنائه (أجاب) القسمة على الوجه المذكور غير نافذة واذا بنى أحد الشركاء فى العقار المشترك قسم العقار فان وقع البناء فى نصيب البانى فبها والا أمر برفعه والله تعالى أعلم

١٨ ١٢٦٨

(سئل) فى مكان بعضه وقف و باقيه ملك لرجلين لكل منهما حصة معلومة بموجب حجة شرعية بيده فأراد أحد الشريكين قسمة المكان المذكور وافراز حصة الملك وادخالها بمكانه المجاور للمكان المذكور فهل اذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة يجاب طالبها لذلك (أجاب) نعم يقسم المشترك ولو بين ملك ووقف بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة فلأحد الرجلين المذكورين المقاسمة وأخذ نصيبه ويجاب لذلك ان انتفع كل بنصيبه بعد قسمة المكان المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم

٢٧ ١٢٦٨

(سئل) فى بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمة أراد أحدهما قسمته بالافراز فامتنع الشريك فهل اذا تحقق ذلك لا يجبر الشريك على قسمته بالافراز بل يقسم بالمهايأة (اجاب) يجاب أحد الشريكين لطلب المهايأة اذا لم يكن البيت المذكور قابلا للقسمة بالافراز والله تعالى أعلم

شعبان ١٠ ١٢٦٨

(سئل) فى ورثة لهم داران بالميراث عن اصولهم لاحدهم الربع فى التركة والباقى لباقى الورثة والحال ان احدى الدارين مبنية ومشيدة والثانية خربة خالية من البناء فاقتسموهما قسمة تعديل فاخذ من له الربع الدار الخربة وبناها دارا لنفسه من ماله من مدة سنتين بموجب حجة شرعية بالقسمة فهل اذا اراد الآن باقى الورثة نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك حيث لم يوجد حيف ولا غبن فاحش عند القسمة واذا تعللوا بانها لم تقوم بدراهم لا عبرة بتعللهم حيث وقعت القسمة عن تراض (اجاب) اذا كانت القسمة صحيحة لا يجاب احد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم

١٥ ١٢٦٨

(سئل) من طرف امين بيت المال بما صورته انه موجود منزل كائن بخان ابى طقية النصف منه ملك لشخص غائب لم يعلم له محل والنصف الثانى ملك على اغا تشنجى باشاو يريد على اغا المذكور قسمة المنزل المذكور واعطى النصف الذى يملكه ليختص بسكناه فيه والنصف الذى للغائب يكون تمكينه بمعرفة بيت المال وتحصيل اجرته لجانب التركة ومقصده القسمة بمعرفة الشريعة فهل يوافق قسمة المنزل المذكور كما يرغب الشريك ولو أن صاحب النصف الثانى غائب (اجاب) حيث كان المنزل مشتركا بغير الارث وغاب احد الشريكين لا يقسم بدون حضور الشريك الغائب

٢٧ ١٢٦٨

اومن يقوم مقامه كوكيله فى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين وزوجة وترك ما يورث عنه من دار ومواش وغير ذلك فاقتسموا تركته بالفريضة الشرعية على يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد افرازه فهل اذا اراد احد الاخوين نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمة صحيحة لا يجاب احد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بعض الشركاء فى بعضها مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمة وطلب احد الشركاء قسمتها مهايأة بالزمان يجاب لذلك (اجاب) يجاب احد الشركاء للمهايأة بالزمان او المكان ويجبر الآبى عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك ثلاثة قراريط ونصفا فى بيت طلب قسمته اضرارا وتعنتا لشريكه صاحب الكثير ولم يرض بها فهل لا يجاب صاحب القليل لما طلب (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب احد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير عند انتفاعه وان لم ينتفع الآخر لقلة حصته لا بطلب ذى القليل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابنين وعن اربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فتعدى الابنان واقتسما التركة بينهما دون الاناث فهل لا تصح هذه القسمة وتقسم التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل ذى حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (أجاب) تقسم تركة المتوفى بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية فللزوجة الثمن والباقى بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة أخذ شئ زائد عما يخصه فى التركة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين و بنتين وزوجة واحد ابنيه بالغ و باقيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع ما تركه والده بعد موته بغير وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وأرادوا أخذ ما يخصهم من تركة أبيهم بالفريضة الشرعية وقسمة ما يحتمل القسمة منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لاخيهم منعهم من ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم للقصر المذكورين بعد بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركة مورثهم وقسمته بعد تحقق ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمة وهب أحد الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمة ولم تقسم ولم تفرز تكون الهبة فى المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها افرازا والاختصاص بنصيبه منها (أجاب) لا تصح الهبة فى مشاع قابل للقسمة ولكل منهم طلب قسمتها افرازا والاختصاص بنصيبه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين يملكان وكالة وربعا وستة حوانيت لاحدهما فيها خمسة عشر قيراطا ونصف وللآخر

	سنة
[شـ]ـعبان	
٢٠	١٢٦٨
رمضان	
١٠	١٢٦٨
شوال	
١٤	١٢٦٨
١٢	١٢٦٨
١٠	١٢٦٨
[ذ]ى القعدة	
٩	١٢٦٨

الثمانية قراريط ونصف الباقية وطلب صاحب الخمسة عشر قيراطا ونصف القسمة فيما ذكر بالافراز فهل يجاب لذلك حيث كان قابلا للقسمة أولا (أجاب) يقسم العقار المشترك القابل للقسمة بطلب ذى الكثير والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وترك نخيلا ودارا فبنى بعض الورثة الدار بغيبة الباقى ثم حضرت الورثة جميعا وأرادوا قسمة النخيل والدار بينهم بالفريضة الشرعية فعارض الباقى للدار من الورثة الباقى منهم وأراد اختصاصه بالدار لكونه بانيها بغيبة الباقى فهل لا يمكن البانى للدار من الاختصاص بها وتقسم الدار كالنخيل بين الجميع بالفريضة الشرعية لاسيما أن الشريك بنى الدار بالانقاض القديمة المشتركة (أجاب) بناء بعض الورثة فى الدار المشتركة لا يوجب تملكه لباقى الدار وما تركه المتوفى من النخيل ونحوه القابل للقسمة مما يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين رجلين على الشيوع فبناها أحدهما بدون اذن شريكه وأراد الاختصاص بها وأعطى شريكه محلا آخر بدل نصيبه منها ولم يرض شريكه بالاستبدال فهل اذا ثبتت الشركة والشيوع وعدم اذنه فى البناء يكون له الزام البانى بنقض بنائه ويمكن من أخذ نصيبه منها (أجاب) اذا بنى أحد الشريكين فى الارض المشتركة تقسم الارض بين الشريكين فان وقع البناء فى نصيب البانى فبها والا أمر برفع بنائه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وقسمت تركته على يد القاضى وأخذ كل ذى حق حقه بالفريضة الشرعية ثم بعد مدة مات ابن ابن العم الوارث المذكور عن ورثة فارادورثة الميت الأول منازعة ورثته واعادة القسمة ثانيا فهل لا يجابون لذلك لاسيما اذا لم يحصل فيها حيف ولا غرور ولا غبن فاحش (أجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة لازمة لا يكون لاحدهم ولا لوارثه نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة فيهم بعض قصر وأمهم وصى عليهم وعلى مالهم ولكل واحد فيها حصة فطلب صاحب الاكثر قسمة الدار وأخذ نصيبه وافرازه فى جانب بحضرة وكيل الام الوصى على بعض أولادها القصر مع باقى الشركاء فهل يجاب طالب القسمة صاحب الاكثر لذلك حيث كانت قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها (اجاب) نعم يجاب ذو الكثير للقسمة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جنينة مشتركة بين ثلاثة اخوة تلقوها بطريق الميراث عن أبيهم أرادوا تخصيصها بواحد منهم بعد تقويمها بثمن وان تجرى القرعة فيها وتكون لمن خرجت على اسمه فوكل كل منهم وكيلا وقوموها الوكلاء المذكورون وأجروا القرعة فيها كما ذكر فهل اذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت قيمتها أقل مما قومه به الوكلاء وكان فى ذلك غبن فاحش ولم يرض باقى الشركاء بما فعله الوكلاء لا عبرة بما قوموه ولا بما فعلوه من القرعة ويكون كل على نصيبه (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش فى القسمة فان كانت

ذى القعدة	سنة
٢١	١٢٦٨
٣٠	١٢٦٨
ذى الحجة ٣٠	١٢٦٨
محرم ٩	١٢٦٩
صفر ٩	١٢٦٩
١٥	١٢٦٩

بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الاصح وتسمع دعواه ذلك ان لم يقر بالاستيفاء وان أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واناث البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك فهل اذا كان للقصر وصي يكون للبالغ التداعي معه وقسمة التركة بالفريضة الشرعية ولا يكون للوصي منع البالغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشيد أخذ ما يخصه من تركة مورثه وقسمة ما يقبل القسمة منه بالافراز وليس للوصي منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم

٢٢ صفر سنة ١٢٦٩

(سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذو شوكة والآخر ضعيف فعند قسم التركة صار ذو الشوكة يعطي أخاه نصيبه من التركة بغبن فاحش ويكرهه على ذلك وهناك بينة تشهد بالاكراه ثم مات الاخوان وخلف كل منهما اولادا فاراد ابن الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذي الشوكة ومعه بينة تشهد باكراه والده فهل والحال ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على القسمة ولم يوجد ما يفيد الرضا بها لا تكون نافذة والله تعالى أعلم

١١ ربيع الثاني سنة ١٢٦٩

(سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما ارضا للزراعة وكتب بها حجة من نائب القاضي باسمه خاصة ثم توفي احدهما فقسمت الامتعة بين الحي وورثة الميت وكذا الارض المشتراة ثم اراد الحي المشتري نقض القسمة لتلك الارض وادعى انه اشتراها لنفسه خاصة وابرز الحجة باسمه فهل يجاب لذلك ولا عبرة بقسمتها من جهل واذا اتهم في ذلك يحلف (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها وابطالها بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى احد المتقاسمين الاختصاص بالمقسوم بعد القسمة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٦٩

(سئل) في اربعة رجال استأجروا وكالة من مستحقيها على الشيوع بينهم فبنوا واصلحوا ما يلزم لتجارتهم وبعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الوكالة بغير حضور الرابع وجعلوا لاحدهم قسما في الوكالة ولاثنين منهم قسما وللغائب قسما آخر فهل اذا لم يرض الشريك الغائب بما عينوه له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير اذنه وحضوره (اجاب) قسمة الوكالة المذكورة على الوجه المزبور غير نافذة والله تعالى اعلم

٣ جمادى الاولى سنة ١٢٦٩

(سئل) في رجل مات عن اولاد فيهم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر وصي ولا قيم من جهة القاضي فاقتسم الاولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر فهل اذا ثبت الجور المذكور يكون له بعد البلوغ نقض القسمة واعادتها ثانيا (اجاب) نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم

١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٩

(سئل) في رجلين شريكين في قطعة ارض خربة قال احدهما للآخر انا اقسم وانت تختار ففعل كما قال بحضور اهل الخبرة واخذ الشريك المشروط له الخيار نصيبه وشرع في البناء فيه فهل اذا اراد شريكه القاسم الرجوع في القسمة او طلب مبلغا معلوما من الدراهم من شريكه بعد القسمة لا يجاب لذلك حيث لم يكن في القسمة جور ولا غبن (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة

٤ رجب سنة ١٢٦٩

	رجب	سنة
	٨	١٢٦٩
شوال	١٣	١٢٦٩
ذى الحجة	١٢	١٢٦٩
	٢٨	١٢٦٩
	٢٩	١٢٦٩

لازمة لايجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملك له خاصة وبجواره محل آخر مشترك بينه وبين رجل ويريد أحدهما قسمة المحل المشترك وادخال نصيبه في محله الخاص به لاجل منع الضرر فهل اذا كان قابلا للقسمة وكان صاحب الملك الخاص مجاوراله من جميع الجهات بحيث ان القسمة اذا خرجت وخصصت له حصته في أي جهة من الجهات تكون بجوار املاكه ولاضرر على أحد في ذلك يجاب طالب القسمة والحال هذه (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب كل من الشركاء ان انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول والا قسم بطلب ذى الكثير لابطلب ذى القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبنى بها لنفسه باطلاع الباقين وعدم منعهم له ومعه بينة تشهد له بذلك فما حكم هذا البناء المستحدث (أجاب) اجاب العلامة الرملي عن نظير ذلك بما نصه صرح علماؤنا بأنه اذا بنى بغير اذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فبها والا هدم وهذا اذا بنى باحجار وآلات هي له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لاقيمة لما وضعه من عنده لايهدم ولايرجع بشئ مما أنفق على العملة وان بناه من النقض المشترك ومن ماله فماله ملك له ينقضه والمشترك على حكم الشركة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه والبينة على بقية الشركاء المدعين انهم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقتسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فمات بعضهم عن أولاده وبقى بعضهم ثم بعد ذلك انكر بعض الباقين القسمة ويريد قسمتها ثانيا فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة بالبينة الشرعية لايجاب لذلك ويبقى كل على ماهو عليه (أجاب) اذا ثبت صدور القسمة صحيحة لايكون لاحد المتقاسمين نقضها وابطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بلغ يملكون بيتا كبيرا اقتسموه بينهم قسمة افراز فهل اذا حصل لاحدهم ضرر في القسمة وغرور ظاهر فيها يكون له نقض القسمة واعادتها ثانيا اذا ثبت ماذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ماهو موروث عنه شرعا فاقتسمت الورثة التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاضى ناحيتهم وأخذ كل ذى حق حقه منها وتصرف فيه مدة من السنين فهل اذا أراد أحدهم نقض القسمة واعادتها ثانيا لايجاب لذلك حيث لم يحصل في القسمة غرور ولاغبن (اجاب) اذا صدرت القسمة مستوفية شرائط الصحة لايكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابلة للقسمة افرازا مشتركة بين رجلين أحدهما له خمسة قراريط

والآخر له تسعة عشر قيراطا فأراد من له الأقل قسمتها قسمة افراز أودفع القيمة لمن له الاكثر فهل لايجوز قسمتها حيث انها غير قابلة لقسمة الافراز ولايجبر من له الاكثر على أخذ قيمة حصته شرعا (اجاب) نعم لاتقسم الطاحونة المذكورة والحال هذه بطلب أحد الشريكين ولكل منهما طلب المهايأة فيها على قدر ملكهما والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بين جماعة بنى فيه أحد الشركاء محلا لنفسه من ماله بدون اذن باقى الشركاء ومن غير اجازتهم فهل اذا أراد أن يطالب باقى الشركاء بما يقابل نصيبهم مما صرفه من ماله فى ذلك بدون اذنهم واجازتهم يجاب لذلك أولايجاب (أجاب) اذا بنى أحد الشريكين فى عقار مشترك لنفسه بدون اذن الآخر وطلبت القسمة قسم فان وقع البناء فى نصيب البانى فبها ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) فى دار كبيرة نصفها وقف ونصفها ملك وفى الدار المذكورة بئر وحانوت أراد ناظر الوقف ومالك النصف قسمتها قسمة شرعية فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها غبن فاحش لاحد الشريكين تنقض القسمة وما الحكم فى البئر والحانوت اذا لم تكن قابلة للقسمة (أجاب) لوظهر غبن فاحش لايدخل تحت تقويم المقومين فى القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا فى الأصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره العلائى والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين فى معيشة واحدة حصلا بكسبهما أموالا من عقار ومواشى وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ فقسم أخو الميت المال المشترك بكسبهما مع بعض ورثة الميت المذكور فى غيبة البعض الآخر بحضور نائب قاضى ناحيتهم بالعدد فى المواشى و بالمقابلة فى العقار فهل اذا حصل فى القسمة غبن فاحش ولم يكن بعض الورثة وكيلا عن الغائب لاتنفذ القسمة و يكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص به أيضا خارج عن المال المشترك ولمورثهم عقار خاص به أيضا لم يكن من المال المكتسب وثبت ذلك بالوجه الشرعى لايدخل ماذكر فى القسمة ولايشاركهم فيه عمهم أخو الميت المذكور (أجاب) حيث تحقق الغبن الفاحش فى القسمة يكون للمغبون المطالبة بنقضها على فرض وجود نائب عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص بمال مورثهم الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعى حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وتركة ادعوا بدين على مورثهم وتنازعوا مع بعضهم فى شأن ذلك وجرى بينهم صلح بدراهم دفعها بعضهم من التركة للباقى واقتسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وتحقق على مورثهم دين محيط بتركته فهل يبطل الصلح والقسمة و يوفى دينه مما تركه واذا كان لهم دين واثبتوه فى وجه خصم شرعى يكون اسوة للغرماء (أجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعى بتركته وحيث كانت التركة مستغرقة بها تقسم بين الغرماء بقدر ديونهم وليس

شهر	سنة
٢٥	١٢٧٠
ربيع الاول ٤	١٢٧٠
جمادى الاولى ١٤	١٢٧٠
٢٧	١٢٧٠
٢٧	١٢٧٠

جمادى الثانية سنة

لاحدهم أخذ شئ زائد عما يخصه بحسب القسمة واذا أخذ زائدا يكون لباقى الغرماء المطالبة باسترداده وتبطل قسمة الورثة التركة مالم يوفوا الدين من مالهم أو يبرئ الغرماء ذممهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخيل وغير ذلك مما يورث فاقتسموا تركته بالفريضة الشرعية على يد القاضى وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزيادة ثم مات بعض الورثة عن ورثة فهل اذا أراد ورثة من مات منهم نقض القسمة متعللين بان آباءهم هم الذين غرسوا النخيل وربوه فى صغر الباقين لايجابون لذلك حيث وقعت القسمة صحيحة ولم يظهر فيها حيف ولا غبن فاحش ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا

١٢ ١٢٧٠

صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لورثة بعض المتقاسمين نقضها بمجرد تعللهم بما ذكر بدون وجه شرعى والاقدام على القسمة من المورثين اقرار بالاشتراك فلا تسمع دعوى الورثة الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له خمسة بنين وابنتان الجميع معه فى معيشة واحدة وبيده أموال من دور ومواش ونوارج وسواق وغير ذلك ويريد قسمة ماله فى حال حياته وصحته وسلامته بين أولاده لاجل عدم المنازعة بعد موته فهل يجاب لذلك ويكون له قسمته بالسوية بينهم واذا أراد أكبر البنين منعه منها متعللا بأن المال من كسبه والحال انه لا مال له خاص ومميز وحده عن مال أبيه لايجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون اكتساب جميع الاولاد لابيهم حيث كانوا معه فى المعيشة ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ من مال أبيه بدون مخصص شرعى (اجاب) اذا كان

٣٠ ١٢٧٠

الولد فى معيشة أبيه وعائلته ومعينا له فى الكسب يكون جميع ما تحصل لابيه وليس لابنه شئ من ذلك بدون وجه شرعى وللمالك أن يتصرف فى ملكه بما شاء حيث كان مكلفا غير محجور عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك طاحونة قديمة دائرة وفرنا بجوارها باع من ذلك نحو الثلثين فى كامل العقار المذكور ثم بعد البيع بمدة أراد البائع قسمة العقار المذكور وأن يختص بقدر حصته فى أحد المكانين المذكورين فهل لايجاب

رجب

لذلك ولا يجبر المشترى على ذلك لاسيما أن المكانين المذكورين لا يقبلان القسمة الشرعية (أجاب) لايجاب الشريك البائع لما طلبه على الوجه المسطور جبرا على شريكه والحال

٣٠ ١٢٧٠

ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة شركاء فى مكان بنى فيه أحد الشركاء أمكنة

شعبان

بانقاض اشتراها من ماله الخاص به وصرف فى ذلك مبلغا من ماله لكونه له معظم المكان وباقى الشركاء لهم شئ قليل من ذلك وتعف عليهم وطلب مالك المعظم قسمته وأبى بعض الشركاء الآخر فاذا يكون الحكم فى القسمة وفيما بناه فيه بدون اذن باقى الشركاء (أجاب) بنى أحد الشركاء بغير اذن الباقى فى المكان المشترك فطلب

٤ ١٢٧٠

شريكه رفع بنائه قسم العقار حيث احتمل القسمة فان وقع البناء فى نصيب البانى فبها ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وبنت وابنين

رمضان ١٠ سنة ١٢٧٠

أحدهما بالغ والآخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين
بالفريضة الشرعية فأخذ البالغ نصيب أخيه القاصر وصار تحت يده فهل اذا بلغ القاصر
رشيدا وطلب أخذ ما يخصه من تركة أبيه من يد أخيه يجاب لذلك وليس لأخيه البالغ
المذكور منعه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للاخ المذكور بعد بلوغه رشيد
أخذ ما يخصه من تركة أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث نفذت القسمة والله
تعالى أعلم

صفر ١٣ سنة ١٢٧١

(سئل) في دار مشتركة بين جماعة طلب أحد الشركاء قسمتها بالافراز فهل
يجاب لذلك حيث كانت تقبل القسمة بالافراز وينتفع الشريك بنصيبه بعد القسمة من
جنس المنفعة الاولى (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم

ربيع الثاني ١٠ سنة ١٢٧١

(سئل) في مرأة ماتت عن زوجها وعن بنت بالغة من غيره متزوجة برجل أجنبي
اعتراه عته وخبل في عقله فاقام القاضي زوجها قيما عليها وعلى حفظ مالها بموجب حجة
شرعية بذلك ثابتة المضمون فاقتسم زوج البنت مع زوج أمها ما تركته أمها بالفريضة
الشرعية فهل تصح تلك القسمة ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون
للقيم المذكور حفظ مال زوجته حتى تفيق (اجاب) اذا وقعت القسمة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة واللزوم كانت نافذة لا سبيل الى نقضها بدون وجه شرعي
ووصي المجنون كوصي الصغير في قسمة ماله مع شريكه والله تعالى أعلم

جمادى الاولى ١٤ سنة ١٢٧١

(سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها من
المواشي وغير ذلك فاقتسموا التركة بالفريضة الشرعية على يد نائب الشرع بحضرة
جمع من المسلمين ثم مات أحد الابنين عن أولاده فطلب الاعمام اعادة القسمة فحضر قاضي
الولاية واقتسموا التركة ثانيا بالفريضة الشرعية بعد تراضيهم على نقض الاولى
واعادة المقسوم الى الاشتراك بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون وأخذ كل ذي
حق حقه من التركة وغيره ووضع كل يده على ما يخصه فهل اذا طلب الاعمام اعادة القسمة
بعد وقوعها بالرضى لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعة أولاد الاخ فيما تركه لهم
مورثهم لا سيما اذا لم يكن في القسمة حيف ولا غبن فاحش اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا
وقعت القسمة صحيحة مستوفية شرائط اللزوم لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه
شرعي حيث لم يتراض الجميع على اعادة المقسوم الى الاشتراك والله تعالى أعلم

سنة ١٩ ١٢٧١

(سئل) في دار صغيرة شيوعا بين اثنين لاحدهما فيها تسعة عشر قيراطا وللآخر خمسة
قراريط طلب صاحب القليل ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز وان يختص
بمكان منها وصاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجبر صاحب الكثير على
قسمة الدار المذكورة ولا يجاب صاحب القليل لطلبه بل يكون لكل منهما ان
يقسمها مهايأة مع صاحبه (اجاب) اذا طلب أحد الشريكين قسمة العقار فان انتفع
كل بحصته بعد القسمة بالافراز يجاب طالب القسمة لها وان لم ينتفع كل بحصته بعد

جمادى الاولى سنة

القسمة وطلب ذو القليل القسمة لا يجاب لذلك جبرا على شريكه وتجب المهاياة بينهما والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا ثم مات كل من البنتين قبل قسمتها عن أولاد ذكور وإناث ثم مات الابن عن أولاد ذكور وإناث قبل قسمتها أيضا ولم تزل الدار بيد الورثة جميعا فطلب البعض قسمتها فادعى ورثة الابن بأن الدار خاصة بأبيهم فأنكر ورثة البنتين دعواهم ولا بينة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بذلك فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويكون لورثة كل من البنتين أخذ ما يخص أمه بالفريضة الشرعية من الدار وقسمتها افرازا حيث كانت قابلة لها

٢٥ ١٢٧١

(أجاب) اذا كانت تلك الدار مملوكة للجد المذكور وهى بيد الجميع لا يكون لورثة ابنه الاختصاص بها دون ورثة بنتيه والحال ما ذكر يريدون اثبات مخصص شرعى ولهم قسمتها افرازا والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت يقبل القسمة مشترك بين رجلين اقتسماه بينهما قسمة افراز ورضى كل منهما بذلك ووضع كل منهما يده على نصيبه بعد الافراز وصار يتصرف فيه بالعمارة والبناء والسكنى مدة تزيد على عشر سنين فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع فى القسمة على الآخر بعد وقوعها صحيحة

جمادى الثانية

٧ ١٢٧١

لا يجاب لذلك (اجاب) اذا وقعت القسمة بينهما صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر غبن فاحش فيها لا يجاب أحدهما لنقضها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين يملكان زريبة معدة للمواشى أحدهما يملك فيها الثلث والآخر الثلثين وفيها بئر مشتركة بينهما معدة لسقى المواشى المذكورة فاقتسماها بينهما وأخذ كل نصيبه فيها وجعل زريبة على حدته وبقيت البئر مشتركة بينهما فى نصيب مالك الثلثين فجعل مالك الثلث مجراة له صرف الماء الى ملكه لسقى مواشيه حسبما شرطا ذلك فى القسمة واستمرا على ذلك مدة تزيد على اثنتين وثمانين سنة فأراد الآن مالك الثلثين منع مالك الثلث عن السقى من البئر المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت الملك لصاحب الثلث فى البئر المذكورة بالبينة الشرعية لا يكون لصاحب الثلثين منعه من السقى منها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى بقاء الاشتراك لا يكون

شعبان

١٢ ١٢٧١

لاحد الشريكين منع الآخر من الانتفاع به على مقتضى الشركة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وامرأة أجنبية للرجل ثلاثة أرباعه وللمرأة ربعه فهل اذا طلب من له ثلاثة أرباعه قسمته بالمهايأة

شوال

٣٠ ١٢٧١

يجاب لذلك شرعا ويقسم على قدر نصيب كل منهما (أجاب) حيث كان البيت المذكور غير قابل للقسمة يكون لكل من شريكيه طلب المهايأة فيه كل بقدر نصيبه ويجبر الآبى عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاث بنات وابنى عم له وقسمت تركته بالفريضة الشرعية وكل ذى حق أخذ حقه بوجه وثيقة شرعية ثم أظهر البنات حجة بوقفية العقار عليهن والحال ان تلك الحجة مقطوعة الثبوت لم يوجد من يشهد بمضمونها

ذي الحجة	سنة
١٤	١٢٧١
صفر ١٦	١٢٧٢
ربيع الاول ١	١٢٧٢
ربيع الثانى ٣	١٢٧٢
جمادى الثانية ٢٣	١٢٧٢

فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة وتكون القسمة ماضية (أجاب) لا يعوّل على الحجة المذكورة بدون اثبات مضمونها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين ورثا عن أبيهما مالا ولم يقتسماه وبقى على الشركة مدة وخلف كل منهما اولادا ثم ماتا فهل اذا طلب أولاد أحدهما القسمة مناصفة يجابون لها ولو طالت المدة (أجاب) يقسم المال المملوك للأخوين المذكورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمة فيأخذ ورثة كل منهما نصيب مورثه منه ويجاب طالب القسمة لها والحال ماذكر وان امتنع الآخر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين يملكان دارا بالشراء الشرعى سوية طلب أحدهما قسمتها فاذن له شريكه فى القسمة فقسمها بامانته فى غيبة شريكه فهل اذا تبين بقول أهل الخبرة أن فى القسمة حيفا وغبنا فاحشا وثبت ماذكر يكون للشريك المذكور أخذ باقى نصيبه من شريكه اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لو ظهر فى القسمة على فرض انعقادها غبن فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء تفسخ اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى تفسخ أيضا فى الأصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل) فى بستان نخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والآخر له الثلثان طلب أحدهما قسمته فأبى الآخر متعللا بان له فى كل نخلة حقا فهل يجبر على قسمته شرعا حيث انه قابل للقسمة ولا عبرة بهذا التعلل (أجاب) حيث كان النخل قابلا للقسمة وينتفع كل من الشريكين بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تتبدل يجاب طالب القسمة لها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين شريكين اقتسما ما اقتنياه بينهما قسمة التراضى والاختيار واشهد كل منهما انه استوفى استحقاقه وابرأ صاحبه الابراء العام فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما نقض هذه القسمة متعللا بالغلط فيها لا يجاب لذلك (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش فى القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا فى الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد وتسمع دعواه الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء فان أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض كذا فى الدر قال فى حواشيه للسيد الطحطاوى قوله لا تسمع دعوى الغلط أى الا ببينة وقد قدم انها تسمع فيهما وأجاب عن التناقض ونحوه فى الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الخانية الخ ما نقله ثم قال ومقتضى ما قيل فى الغلط أن يقال فى الغبن انتهى فانظره وحمل بعضهم السماع فى دعوى الغلط على ما اذا باشرها القاسم وعدمه على ما اذا باشرها بنفسه لاعتماده فى الاوّل على فعل غيره فيعتذر والله تعالى أعلم (سئل) فى حمام مشترك بين جماعة تلقوه بطريق الارث عن مورثهم لكل واحد منهم جزء معلوم استأجره أحد الورثة مدة من السنين فلما مضت المدة طلب من المستحقين أن ينقصوا له أجرته أو يتداولوه بينهم بالنوبة بان يختص كل منهم بأيام قدر حصته وهذا ضرر لبعض الشركاء لما يقع فيه من التعطيل

في بعض الايام واتلاف لبعض آلاته فهل اذا طلبوا أجرة المثل ممن يستاجره يجابون لذلك ولايجابون لما فيه من ضرر عليهم (أجاب) لايجبر باقى الشركاء على اجارة أنصبائهم من الشريك بأقل من أجر المثل ولايجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولاحدهم طلب المهايأة بالزمان في غير القابل للقسمة ويجبر الآبى عليها وفي الدرر دار أو حانوت بين اثنين لايمكن قسمتها تشاجرا فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الآخر اريد ذلك أمر القاضي بالمهايأة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التهايؤ في الشئ الواحد فزادت الغلة في نوبة أحدهم فالزيادة مشتركة بينهم قال في الخانية وفي الدار الواحدة اذا تهايآ في الغلة فاغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الآخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى اعلم

٢٢ ١٢٧٢

(سئل) في دار كبيرة تقبل القسمة مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير اذن شريكه والآن يريد شريكه أن يكلفه رفع بنائه الذي أحدثه من غير اذنه فهل لايجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمة وكان كل منهما ينتفع بنصيبه بعدها وطلبت القسمة ويجاب طالبها اذا ثبت ماذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة والحال هذه فان وقع البناء في نصيب البانى فيها ونعمت وان وقع في نصيب الآخر هدم والله تعالى أعلم

رجب ٣ ١٢٧٢

(سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها احدا وعشرين قيراطا والثانى يملك ثلاثة قراريط فاراد صاحب الاقل ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز والحال انها لاتقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاكثر منها فهل والحال هذه لايجبر الآبى عليها حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمة قسمة افراز ويكون له قسمتها مهايأة (أجاب) نعم لايجبر الآبى على قسمة الافراز في غير القابل للقسمة وله المهايأة والحال ماذكر والله تعالى أعلم

شعبان ١٨ ١٢٧٢

(سئل) في رجلين يملكان دارا لاتقبل القسمة قسمة افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاوّل أحدهما يملك فيها الربع والباقى للشريك الآخر فاراد أحدهما أن يقسمها قسمة افراز فهل لايجاب لذلك حيث لم تقبل القسمة المذكورة واذا أراد مالك الربع أن يقسمها بالمهايأة يجاب لذلك (أجاب) اذا كانت تلك الدار لاتقبل القسمة بالافراز لايجبر الآبى عليها ولكل منهما المهايأة جبرا والله تعالى أعلم

رمضان ١٠ ١٢٧٢

(سئل) في أرض بنخلها من غير أراضى مصر بالحجاز غير اميرية مشتركة بين اربعة أشخاص احدهم له خمسان والكل واحد من الآخرين خمس طلب صاحب الخمسين القسمة وافراز نصيبه منها فهل يجاب لذلك أولا (اجاب) اذا كان ما ذكر في السؤال قابلا للقسمة وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة وامكنت المعادلة ولم تتبدل المنفعة وطلب احدهم القسمة يجاب لذلك والله تعالى اعلم

شوال ٨ ١٢٧٢

(سئل) في دار متخربة قابلة للقسمة بين زيد وجهة وقف لجهة

الوقف ثلثها والزيد باقيها بنى زيد جميع الدار بآلات من عنده متقوّمة بعد الازالة لنفسه بغير اذن من ناظر الوقف المذكور والآن يريد ناظر الوقف قسمة حصة الوقف وافرازها من حصة الملك المذكورة فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة و ينتفع كل بنصيبه بعدها وفى ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء فى نصيب الوقف بغير اذن الناظر المذكور (أجاب) نعم يجاب الناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمة فما وقع فى نصيب الباني من البناء فهوله وما وقع فى نصيب الوقف امر الباني بقلعه ان لم يضر بأرض الوقف والا تملكه الناظر بقيمته مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى اعلم

١١ ١٢٧٢

(سئل) فى ايتام وامهم يملكون عشرين قيراطا فى فرن غير قابل للقسمة بالافراز وباقيه لامرأة اجنبية ارادت تلك المرأة قسمة الفرن قسمة افراز جبرا على الايتام وامهم والحال أن فى القسمة ضررا بينا على الكل فهل لا تجاب لذلك واذا احدثت أم الايتام بئرا فى الفرن المذكور بغير اذن من المرأة يكون ما صرفته فى حصتها متبرعة به (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم

٢٠ ١٢٧٢

(سئل) فى أختين تملكان دارا بطريق الارث عن مورثهما على الشيوع باعت احداهما نصفها لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم و بقي النصف الثانى على ملك أختها المذكورة فاراد ذلك المشترى ان يبنى وهى غائبة فبنى جميع الدار وادعى انه اشترى من وكيل الشريكة النصف الثانى فحضرت الشريكة من غيبتها وذكرت انه لم يحصل منها توكيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها اخذ نصيبها و يؤمر البانى بقلع بنائه او اخذ قيمته مستحق القلع (اجاب) اذا انكرت المالكة التوكيل ببيع نصيبها من الشريك المذكور يؤمر مدعيه باثبات ما أنكرته فان أثبته بطريق شرعى وتحقق البيع الشرعى منه فلا معارضة لها معه والا فنصيبها باق على ملكها حيث لم تجز بيعه فيؤمر بتسليمها اياه واذا وقع التنازع فى البناء فى الدار المشتركة و طلبت القسمة قسمت ان احتملتها فما وقع فى نصيب البانى فهوله بلا منازعة وما وقع فى نصيب المرأة يؤمر برفعه منه الا ان تملكه بقيمته والله تعالى اعلم

صفر ٤ ١٢٧٣

(سئل) فى رجل مات عن ابنين وترك دارا واستمر الابنان فى معيشة واحدة من غير قسمة مدة ثم مات احدهما عن ابنين ومات الثانى عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بايدى الجميع من غير قسمة فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية و يأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخص اباه لو كان حيا (اجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل من الابنين المذكورين فلورثة كل اخذ نصيب ابيهم بالفريضة الشرعية ان كانت الدار قابلة للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول حيث كان الحق ثابتا لهم فيها على الوجه المسطور والله تعالى اعلم

٧ ١٢٧٣

(سئل) فى بيت لرجل ربعه ولامرأة ثلاثة ارباعه فهل اذا طلب احد الشركاء قسمته افرازا يجاب لذلك اذا قبلها ولم يكن فيها ضرر واذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الآخر لقلة الحظ يقسم بطلب

صفر	سنة
٢٢	١٢٧٣
٢٧	١٢٧٣
٢٨	١٢٧٣
ربيع الثانى ١٢	١٢٧٣
جمادى الاولى ٣	١٢٧٣

ذى الكثير (اجاب) حيث قبل البيت المذكور القسمة بلا ضرر بحيث ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب كل منهما للقسمة ان طلبها وان انتفع
ذو الكثير دون الآخر لقلة نصيبه يجاب المنتفع ان طلبها دون الآخر ان امتنع شريكه
لتعنت الطالب حينئذ على الراجح والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى عن دار كاملة
وثلثى دار اخرى شركة اخته وترك زوجة وابنين واربع بنات كلهم منها ثم ماتت احدى
البنات عن والدتها وبناتها وزوجها فتوافق الذكران على أن ينضم مع اصغرهما
نصيب الزوجة وبناتها الاحياء فى دار من الدارين ومع الاكبر نصيب عمته وورثة اخته
فى الدار الاخرى وقوما بناء الدارين وضربا قرعة بينهما على ان من تظهر قرعته على
الصغيرة يستوفى تمام ماله ومن معه فى جهة معينة من الكبرى كل ذلك بغير اذن الزوجة
وبناتها فهل اذا ضربا بالقرعة كذلك وقامت الزوجة وبناتها بالمنع يجبرن الى ذلك وللصغير
من الابنين المنع [illegible] العقد [illegible] القسمة لفقد الرضا وهو ركن من أركانها وعدم تعيين
نصيبه وعدم حكم حاكم بذلك وعدم رضا باقى الشركاء (أجاب) لا عبرة بهذه القسمة
على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وامرأة يملكان دارا للرجل ثلثها وللمرأة
ثلثاها غير قابلة للقسمة فهل اذا طلب احدهما قسمتها بالمهايأة يجاب لذلك ويجبر
الممتنع منهما عن المهايأة حيث كانت لا تقبل القسمة افرازا (أجاب) نعم يجاب لذلك
والامر ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة ذكور واناث قسمها
القاضى بينهم على حسب الفريضة الشرعية مع حضورهم جميعا واستقل كل منهم
بنصيبه واستولى عليه وبنى بعضهم فى نصيبه وبعد مضى ثلاثة أشهر ادعى أحدهم انه
كان غائبا ولم يحضر هذه القسمة ويريد بذلك نقضها فهل اذا كان هناك بينة تشهد عليه
بحضوره ومقاسمته ليس له نقضها (أجاب) نعم اذا ثبت على الرجل المذكور أنه كان
حاضرا ومباشرا القسمة لا يكون [له] نقضها بعد صدورها صحيحة لازمة بدون موجب
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد ذكور واناث وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع المذكورون يدهم على التركة وصاروا يعملون فيها مدة من السنين من غير قسمة
التركة ثم مات أحد المذكورين عن [illegible] قصر [illegible]
فهل اذا اراد الوصى المذكور قسمة التركة واخذ نصيب [illegible] مع نصيب القصر بالوجه
الشرعى وحوزه نصيب القصر [illegible] يجاب لذلك (اجاب)
نعم للوصى ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا على
الشيوع بطريق الارث عن أبيهما فوضع أحدهما يده على الدار المشتركة وبنى فيها بغير
اذن أخيه وسكن فيها مدة [illegible] بعض المدة فى غيبة أخيه وبعض المدة مع حضوره
والآن يريد الاخ الآخر ان يأخذ نصيبه فى الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمة افراز
مع أخيه فاذا وقع البناء الذى بناه الاخ فى نصيب مريد القسمة فماذا يكون الحكم

جمادى الثانية ـ سنة

٦ ـ ١٢٧٣

الشرعي في ذلك (أجاب) قال في الدرر بنى أحدهما أي أحد الشريكين بغير إذن الآخر
في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بنائه قسم العقار فإن وقع البناء في نصيب
الباني فبها ونعمت وإلا هدم البناء اهـ أو أرضاه بدفع قيمته كما في الهندية عن محيط
السرخسي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث
عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك ومن جملة ما تركه أرض زراعته الأميرية فاستمر
الجميع في معيشة واحدة من غير قسمة وحازوا أطيانا من كسبهم وهم في المعيشة معا
والآن طلب أحدهم القسمة وأخذ نصيبه فادعى أكبرهم بأن عليه دينا ولم يبين له
سببا ويريد أن يجعله على التركة فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما
كان مشتركا بينهم بالسوية ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشيء من المال المشترك زيادة
عن غيره بدون مخصص شرعي حيث لم يكن لأحد منهم مال خاص به ولا مميز وحده

١٨ ـ ١٢٧٣

(أجاب) ليس لأحد شركاء الملك إلزام البقية بما على نفسه خاصة من الدين بدون
وجه شرعي ويقسم المال المشترك المملوك لهم القابل للقسمة بينهم على قدر أنصبائهم وليس
لأحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في عقارات مشتركة قابلة للقسمة بين جماعة أراد أحدهم قسمتها
قسمة إفراز واختصاصه بنصيبه فهل يجاب لذلك وإذا امتنع أحدهم من القسمة يجبر

٢٦ ـ ١٢٧٣

عليها حيث انتفع كل بنصيبه بعد القسمة (أجاب) إذا كان كل فرد من تلك
العقارات المتفاوتة على انفراده قابلا للقسمة بأن ينتفع كل من الشركاء بنصيبه من
كل فرد من أفراد تلك العقارات بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول يكون لكل
واحد من الشركاء طلب القسمة في ذلك ويجبر الممتنع عليها وإلا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في دار بين أخوين قسمتا بتراضيهما واستولى كل على نصيبه فادعى
أحدهما على الآخر أن القسمة وقعت بالغبن الفاحش فهل إذا تحقق ذلك بالوجه
الشرعي وأراد نقضها يجاب إلى ذلك حيث لم يقر المدعي باستيفاء حقه والإبراء ولم تكن

رجب

٥ ـ ١٢٧٣

بينة تشهد عليه بذلك وتعاد القسمة بعد نقضها لأن شرطها العدالة ولم توجد (أجاب)
نعم تنقض القسمة المذكورة حيث وقعت بالغبن الفاحش والحال ما ذكر بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ خمس عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن بنتين
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فقسمت تركته بالفريضة الشرعية لدى نائب
شرعي بالبلد وأخذ الزوجات حقهن بالفريضة وأعطي البنتان الباقي فرضا وردا بسبب
عدم العاصب فهل هذه القسمة صحيحة شرعية وإذا أراد نائب الشرع الآن منازعة
النائب الأول وإبطال حكمه متعللا بأن للبنتين الثلثين ويوقف الباقي لا يجاب لذلك ولا
عبرة بتعلله حيث لم يكن هناك عاصب أصلا ولا من يدعي العصوبة إذا تحقق ما ذكر

١٢ ـ ١٢٧٣

(أجاب) إذا وقعت القسمة في النقلي الموروث القابل لها وفي العقار المدعى أنه ميراث

بعد البرهان على موت المورث وعدد ورثته بالنظر لقسمة العقار وكان فالبالغات أيضا مع
حضور الزوجات والبنتين البلغ وأخذ الزوجات الثمن فرضا والبنتان الباقي فرضا وردا ولم
يحصل في القسمة غبن فاحش تكون صحيحة وليس لاحد نقضها بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا وبعض الورثة
حاضر وبعضهم غائب فقسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأفرزوا للغائب
حصته في غيبته فهل اذا حضر الغائب ولم يرض بالقسمة وطلب قسمة التركة ثانيا
بالفريضة الشرعية يجاب لذلك (أجاب) نعم يجاب لذلك اذا لم يسبق منه توكيل
بالقسمة ولم يجزها بعد وقوعها ولم تكن القسمة المذكورة على يد قاض مستوفية شرائط
الصحة وفي المنح عن الخانية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
صغير أو غائب أو شريك للميت لا تصح الا باجازة الغائب أو ولي الصغير او اجازة الصبي
بعد البلوغ او باجازة القاضي قبل ذلك اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة
مشتركين في ربع مشتمل على محلات متعددة غير قابلة لقسمة الافراز فهل اذا طلبت
الشريكة قسمة الربع المذكور بالمهايأة تجاب لذلك واذا امتنع الشريك من قسمة
المهايأة في الربع المذكور يجبر عليها (اجاب) نعم تجاب لذلك حيث لا تقبل لقسمة
الافراز ويجبر القاضي الممتنع عليها في الاصح والمنازل المتلازقة تقسم قسمة واحدة كما
صرح به وفي رد المحتار ولو اختلفا في التهايؤ من حيث الزمان والمكان في محل يحتملهما
يأمر القاضي بأن يتفقا لانه في المكان أعدل لانتفاع كل في زمن واحد وفي الزمان أكمل
لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اه والله تعالى اعلم
(سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وامرأة للرجل ثلاثة أرباعه
وللمرأة ربعه فاستأجر الشريك نصيبها بأجرة معلومة مسانهة سوى حاصل من البيت أبقاه
فسكنه الشريك مدة والآن تريد أخذ حصتها منه بالاجرة أو يسكنها فيه ويؤجر نصيبه لها
او يقسم بالمهايأة فهل يجاب لذلك شرعا (اجاب) لا يجبر أحد الشريكين على اجارة نصيبه
من الآخر او سكنى نصيب الآخر نفسه واذا لم يتفقا على شيء من ذلك فلأحدهما طلب
المهايأة في غير القابل للقسمة ويجبر الآبي عليها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل
للقسمة مشترك بين رجل واخته بالفريضة الشرعية للاخ عشرون قيراطا ونصف وللاخت
الباقي والآن يريد الاخ قسمته [illegible] بنصيبه فهل يجاب لذلك شرعا
ولا يكون للاخت منعه من ذلك وتجبر على القسمة اذ تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان
المكان المذكور قابلا للقسمة بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد قسمه من جنس الانتفاع
الاول وطلب احد الشريكين قسمته وامتنع الآخر يجبر الآبي عليها والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة لهم ارض زراعة مشتركة بينهم على الشيوع مؤجرة لرجلين مدة
معلومة ثم ان احد المؤجرين اذن لاحد المستأجرين ان يقسم نصيبه في الارض المذكوره

١٨ ١٢٧٣
شعبان
٧ ١٢٧٣
٢٦ ١٢٧٣
٢٦ ١٢٧٣

قسمة مع المستأجر فقسمها المستأجر مع المستأجر الثانى فى غيبة المستحقين للارض
المذكورة ومن قيراط زتم لذلك فهل والحال هذه اذا حصل فى قسمة الارض المذكورة
غبن فاحش لا تصح وتكون باطلة ويكون لكل من مستحقى الارض المذكورة فسخها

٢٠ — ١٢٧٣

(أجاب) لا عبرة بقسمة احد المستأجرين مع الآخر حال غيبة اربابها فى حقهم بدون
اذنهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك ثمانية عشر قيراطا وثمن
قيراط فى بيت وذلك البيت قابل للقسمة بان ينتفع كل واحد من الشريكين بنصيبه
بعدها اراد الرجل المذكور قسمة ذلك البيت واخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره
على حسب ما يخصه فهل يجاب لذلك واذا اراد مالك باقى البيت اخذ ما يخصه فى البيت

٢٩ — ١٢٧٣

المذكور فى جهة معينة بغير رضا شريكه لا يجاب لذلك (اجاب) اذا طلب احد
الشريكين القسمة وأبى الآخر وكان العقار قابلا لها بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة
من جنس الانتفاع الاول اجبر الممتنع عليها او يعدل القاسم الانصباء ويقرع بينهما
وليست القرعة بواجبة وانما هى لتطييب الانفس وسكون القلب ولنفى تهمة الميل حتى
ان القاضى لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراع جاز لانه فى معنى القضاء فيملك الالزام
كما فى الجوهرة افاده فى الدر وحواشيه واما اخذ احد الشريكين نصيبه فى جهة معينة بدون
رضا شريكه وبلا قرعة ولم تكن القسمة بقضاء فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل)

ذى القعدة

فى رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة
فوضع ابن العم يده عليها مدة من غير قسمة والآن طلب الورثة المذكورون قسمتها
بالفريضة الشرعية فمنعهم ابن العم منكرا وجاحدا حقهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم
فيما عن الاب لا يكون لابن العم منعهم وتقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية ولا عبرة
بانكاره اذ ثبت الملك فيها للمورث بالطريق الشرعى لا سيما أن الدار المذكورة قابلة

٧ — ١٢٧٣

للقسمة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى كون تلك الدار مملوكة لمورث الورثة
المذكورين وانها آلت اليهم بطريق الارث عنه لا يكون لابن عم الميت منعهم من اخذ
نصيبهم منها بالفريضة الشرعية وقسمته حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره حينئذ والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك منفعة قطعة ارض زراعة اميرية مغروس فيها نخيل اسقط
حقه فى الارض المذكورة لاحد بنيه دون النخيل وابقى النخيل على ملكه ثم مات الرجل
المذكور عن ورثة فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة مع النخيل مدة عشر سنين
والحال ان النخيل لم تكن مثمرة تلك المدة وحين اثمر النخيل طلبت الورثة الاقتسام فى
ثمرها بينهم بالفريضة الشرعية فتعلل عليهم المسقط له بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة
بتعلل المسقط له المذكور حيث كانت النخيل متروكة عن المورث وتقسم ثمرة النخيل بينهم

١٢ — ١٢٧٣

بالفريضة الشرعية (اجاب) اذا كانت تلك النخيل مملوكة للمورث الى ان مات ولم تنتقل
عن ملكه بناقل شرعى فمجرد اسقاط الارض لاحد البنين مع استثناء النخيل وابقائها

على

على مالك المسقط لا يوجب تملك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك النخيل و يكون لهم جميعا قسمة ثمرته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وابنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقتسموا ذلك بينهم بالتراضى ثم ظهر فى نصيب احدهما غبن فاحش ويريد نقض القسمة المذكورة فهل اذا ثبت الغبن الفاحش فى القسمة بالوجه الشرعى تنقض القسمة ويجاب لذلك حيث لم يقر بالاستيفاء ولو دخل فيها دراهم (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٣

فى بيت كبير له باب ان يقبل القسمة بعض ملاكه يملك فيه معظمه ثلثيه والبعض الآخر يملك ثلثه وطلب صاحب الاكثر قسمته بالافراز فهل يجاب لذلك حيث كان يقبل القسمة (أجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع

١٢ ١٢٧٣

الاول يجاب كل من الشركاء لها ويجبر الآبى عليها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته نخل باراض متفرقة قسم الورثة المذكورون تركته ورثهم بينهم بالفريضة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية وجعلوا للزوجة ما خصها من النخل المذكور فى جهة معينة رديئة والحال انها وقت القسمة لم تكن عالمة برداءتها ثم بعد ذلك تبين لها ان قسمة النخل المذكور بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى تكون القسمة باطلة ويكون لها اعادتها ثانيا بمعرفة اهل الخبرة (أجاب) اذا وقعت القسمة بالتراضى ثم ظهر فيها غبن

١٩ ١٢٧٣

فاحش يكون له نقضها فى الاصح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى دار تقبل قسمة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشيوع أراد صاحب الاقل منهما ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل والحال هذه يجاب لذلك وليس للشريك الآخر منعه من القسمة بدون وجه شرعى حيث كان كل من الشريكين ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) حيث كان كل من الشريكين ينتفع بنصيبه من تلك الدار بعد القسمة من جنس

ذى الحجة

١٤ ١٢٧٣

الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة لها و يجبر الآبى عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها وللبعض الآخر اكثرها أراد صاحب الاقل قسمتها بالافراز والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع صاحب الاكثر من قسمتها فهل لا يجاب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الاكثر عليها (أجاب) اجاب عن نظير هذه الحادثة فى تنقيح الحامدية بقوله نعم لانه متعنت فى طلب

١٩ ١٢٧٣

القسمة والقاضى يجيب المتعنت بالرد كما صرحوا به اه والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون عقارا اقتسموه بينهم بالسوية قسمة افراز فقبض كل واحد منهم باستيفاء ما يخصه من ذلك ووضع يده عليه ثم مات أحدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركة مورثه وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة تزيد على خمس

محرم	سنة	
١١	١٢٧٤	عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورين وعلمه بذلك والآن أراد الذي اقتسم مع الميت ان ينقض القسمة وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث وقعت القسمة بينهم بالتراضي ولم يكن فيها غبن فاحش وكان أقر كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمة بين الشركاء المذكورين بالتراضي ولا غبن فيها واستوفت شرائط الصحة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في يدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمة فهل اذا طلبوا قسمته يجابون لذلك وينصب
صفر ٢٥	١٢٧٤	القاضي وكيلا عن الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) اذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب قسم ونصب وكيل ليقبض حصة الغائب كما صرح به المتون والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواق مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فاقتسماها منذ خمس سنين وأخذ كل نصيبه بحضرة جمع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بناء في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمة وهدم بناء شريكه عنادا منه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يحصل في القسمة حيف
٢٩	١٢٧٤	ولا غبن فاحش (أجاب) حيث صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط الصحة واللزوم لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمة أراد أحد الشركاء قسمته قسمة افراز فامتنع
ربيع الاول ١٠	١٢٧٤	باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجاب طالب القسمة لها لاسيما أنه صاحب القليل (أجاب) نعم لا يجاب طالب القسمة في المكان المذكور لها حيث كان غير قابل للقسمة وامتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان معا في معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمة ولم تزل الدار بايدي جميع الورثة من غير قسمة الى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخص باه أن لو كان حيا حيث كانت قابلة للقسمة وكان الحق ثابتا لهم فيها واذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللا بانه
١٠	١٢٧٤	شيخ بلد لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها قسمت بينهم على حسب انصبائهم منها بطريق الارث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا لا تقبل قسمة الافراز أحدهم يملك فيها اقيراطين أقل نصيبا من باقي الشركاء فأراد مالك القيراطين أن يقسم نصيبه قسمة افراز وان يدخلهما في داره فامتنع صاحب الاكثر من القسمة لحصول الضرر البين من القسمة

ربيع الاول	سنة
١٨	١٢٧٤
٢٩	١٢٧٤
٢٩	١٢٧٤
ربيع الثانى	
٢٥	١٢٧٤
جمادى الثانية	
٢٨	١٢٧٤

وعدم انتفاعهم فهل والحال هذه لايجاب صاحب الاقل لتلك القسمة (اجاب) نعم
لايجاب طالب القسمة لمانفعها لايقبله حيث امتنع باقى الشركاء منه والله تعالى اعلم
(سئل) فى جماعة يملكون عقارا ونخلا وغير ذلك بطريق الارث عن أبيهم فقسم ذلك
بينهم قسمة الميراث على يد نائب الحاكم الشرعى ووضع كل يده على ماخصه من ذلك مدة
ثمان سنين ولم يحصل فى القسمة غبن ولاغرر والآن راد أحدهم نقض القسمة
المذكورة واعادتها ثانيا متعللا بان فيها غبنا ولابينة له على ذلك فهل والحال هذه لايجاب
لذلك ولاعبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنع من معارضة واضع اليد فى ذلك
بدون وجه شرعى (أجاب) لاتنتقض القسمة بعد وقوعها مستوفية شرائط الصحة بمجرد
دعوى أحد المقتسمين الغبن فيها بدون ظهور ذلك وتحققه بطريقه الشرعى والله تعالى
أعلم (سئل) فى دار كبيرة قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة أقارب بالميراث عن أصولهم
وهى بايديهم جميعا لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب
الفريضة الشرعية يجاب لذلك حيث كانت قابلة للقسمة ولا يكون لاحدهم الاختصاص
بشئ منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعى اذا كان الحق ثابتا لهم فيها (اجاب)
يقسم العقار المشترك بين الشركاء اذا كان قابلا للقسمة وطلب بعضهم قسمته بحضرة
الباقى حيث لامانع وليس لاحدهم لاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون
مخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى دار كبيرة تقبل القسمة مشتركة بين اثنين
أحدث أحدهما بناء فى جهة منها بغير اذن شريكه والآن يريد شريكه أن يكلفه رفع
بنائه الذى أحدثه من غير اذنه أو أخذه منه فهل لايجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل
القسمة وكان كل منهما ينتفع بنصيبه بعدها او يجاب طالبها أو يكون له نقض بنائه
(أجاب) اذا بنى أحد الشريكين فى الدار المشتركة بناء لنفسه بدون اذن شريكه فطلب
شريكه رفعه قسمت حيث كانت قابلة لها فان وقع البناء فى نصيب البانى فبها ونعمت
و الا هدم والله تعالى اعلم (سئل) فى بيت مشترك بين اثنين على الشيوع أحدهما
ساكن فيه على ملكه والبيت المذكور قابل للقسمة قسمة افراز يريد الشريك
الثانى ان يؤجر نصيبه لشريكه الساكن فيه او يخرجه من البيت المذكور فهل والحال هذه
لايجبر الساكن على استئجار نصيب شريكه ولايجبر على الخروج من مسكنه وله ان
يطالب بقسمته حيث كان البيت المذكور قابلا للقسمة قسمة افراز (اجاب) لايجبر احد
الشريكين على أن يستأجر نصيب شريكه او على اجارة نصيبه منه واذا كان المكان
المذكور قابلا للقسمة الافرازية بان ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع
الاول وطلب أحدهما القسمة يجاب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليها وان لم يكن قابلا
لها يتهايآنه بالزمان أو المكان والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة بلغ وقصر يملكون
عقارا بالميراث عن أبيهم وللقصر وصى من قبل الحاكم الشرعى والآن يريد البالغ من

رجب	سنة	
		الورثة قسمة العقار بحضرة الوصى والحال ان العقار المذكور بعضه يقبل القسمة وبعضه لا يقبلها لصغر الامكنة فهل يقسم ما كان يقبل القسمة بالافراز ويقسم ما لا يقبلها بالمهايأة بطلب الشركاء سيما اذا كان فى ذلك مصلحة للقصر (أجاب) ما كان قابلا
٥	١٢٧٤	لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم على حدته بطلب أحدهم وما لا يقبلها تجرى المهايأة فيه بطلب أحدهم أيضا والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة يملكون دارا بالارث عن أبيهم على الشيوع أحدهم قاصر وباقيهم بالغ فبنى أحد البالغين فى الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص به بدون اذن باقى الورثة والآن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمة الدار المذكورة قسمة افراز وكانت تقبل قسمة الافراز فماذا يكون الحكم فى بناء أحد
٦	١٢٧٤	الورثة المذكور (اجاب) اذا بنى احد الشركاء فى العقار المشترك بناء لنفسه بانقاضه المملوكة له بغير اذن باقيهم وكان قابلا للقسمة فانه يقسم فان وقع البناء فى نصيب البانى فبها ونعمت والا هدم والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوة أربعة فى معيشة واحدة وبأيديهم اموال مشتركة بينهم من ابل وغيره اقتسموا الابل المذكورة بالسوية قسمة افراز
شعبان		وتعديل بالتقويم بحضرة بينة شرعية والآن يريد أحدهم الرجوع وابطال القسمة واعادتها ثانيا فى الابل المذكورة متعللا بان ما أخذه اخوته اعظم مما اخذه هو فهل اذا لم يثبت أن فى القسمة حيفا ولا غبنا فاحشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذكور
٧	١٢٧٤	ويمنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجاب لنقض القسمة بعد صدورها صحيحة بمجرد دعواه الغبن الخالية عن الاثبات الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة مشتركين فى عقار ارادوا القسمة فحضر القاضى وقسمه بينهم واختص كل انسان بما قسم له وقيدت بالسجل فبعد مضى سنتين حضر رجل آخر مع اخيه يدعيان ان لهما ملكا فيما قسم على يد القاضى فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمة لا تكون القسمة صحيحة فى نصيبهما ولهما أخذه ومنازعة واضعى اليد عليه حيث لم يحضرا ولم
٢٧	١٢٧٤	يشاهدا القسمة (أجاب) اذا اثبت الاخوان المذكوران استحقاقهما لجزء شائع من كل المقسوم حال غيبتهما بالوجه الشرعى ولا نائب عنهما تنقض القسمة اتفاقا ويكون لهما اخذ نصيبهما منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى حمامين مشتركين لا يقبلان قسمة الافراز استأجر احد الشريكين نصيب الآخر منهما باجرة معلومة لكل شهر وصار يدفعها للشريك مدة من السنين ثم اراد الشريك المؤجر المالك للنصف زيادة الاجرة على شريكه المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون فى الاجرة غبن فاحش او اجر اجره من ذلك وان يؤاجر ذلك معا من اجنبى فابى الشريك المستأجر من قبول زيادة الاجرة المذكورة ومن اجارة نصيبه مع شريكه من اجنبى ومن قسمة الحمام فهل لا يجبر الشريك المذكور على ان يستأجر نصيب شريكه بتلك الزيادة ولا على ان يؤاجر نصيبه

منه

شوال	سنة
٧	١٢٧٤
١٣	١٢٧٤
٢١	١٢٧٤
٢٤	١٢٧٤

منه او من اجنبي مع الشريك حسب ما طلب شريكه واذا امتنع شريكه ايضا من ان يؤاجر له نصيبه باجر المثل فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الشريكين المذكورين على اجارة نصيبه من الآخر ولا على الاجارة من أجنبي وإذا لم يتفقا على شيء يأمر القاضي بالمهايأة بينهما على قدر نصيبيهما ولكل منهما الانتفاع بالحمامين المذكورين في نوبته بالاستعمال بنفسه أو بالاجارة من غيره أو بغلتها كما هو حكم ما لا يقبل قسمة الافراز والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركة مورثهم من عقارات ومنقولات بحضرة اهل الخبرة واختص كل واحد بجهة مع الافراز واقر كل منهم بانه استوفى حقه ولم يكن له بعد ذلك حق ولا دعوى ولا شيء مما تسمع فيه الدعاوى وحصل بينهم التخالص والابراء العام فهل اذا اراد احدهم بعد القسمة والتصرف في نصيبه والاقرار بالاستيفاء وحصول الابراء العام نقض القسمة لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد ثبوت اقراره بالاستيفاء (أجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضاء تفسخ اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تفسخ أيضا في الاصح ويسمع ذلك أي ما ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنه البالغ وعن ابن ابن آخر قاصر وترك لهما قطعة ارض مملوكة له ملك رقبة ولم يكن له وارث سواهما وللقاصر وصي شرعي يتصرف عليه وعن ماله بالمصلحة فهل اذا كانت الارض المذكورة تقبل قسمة الافراز واراد الوصي قسمة الارض المذكورة تقسم بينهما نصفين حيث كانت تقبل قسمة الافراز واذا اراد ابن العم المذكور الاختصاص بشيء زائد عما يخصه فيها بدون مخصص شرعي عند القسمة لا يجاب لذلك (أجاب) تقسم الارض المذكورة بين ابني الابنين نصفين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عن نصيبه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمة مشتركة بين ورثة بالميراث عن اصولهم وهي بايديهم جميعا فطلب احدهم قسمتها واخذ كل منهم نصيبه فمنعه بعضهم متعللا بان الدار وقف واظهر وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت غير محفوظة بسجل القاضي فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة بالفريضة ويكون لكل منهم ما خص مورثه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة في يد الجميع فالقول قول من ادعى ملكها فيها ولا تثبت وقفيتها بمجرد دعوى أحدهم ذلك بدون اثبات شرعي ويعامل المقر بكونها وقفا بموجب اقراره في حق نفسه اذ الاقرار حجة قاصرة على المقر ولكل الاستيلاء على نصيبه منها بعد قسمتها بالوجه الشرعي وله التصرف فيه تصرف الملاك ما عدا المقر بالوقف ما لم يثبت وقفها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسب واحد وبايديهما أموال مشتركة بينهما بكسبهما وسعيهما معا

شوال	سنة	
		وصناعتهما واحدة فهل اذا أراد أحدهما ان يقسم المال المشترك الذى بايديهما يجاب لذلك وليس لاحدهما ان يختص بشئ زائد عن نصيبه عند القسمة بدون مخصص شرعى
٢٧	١٢٧٤	(أجاب) يقسم المال المشترك بينهما بطلب احدهما اذا كان قابلا للقسمة ومملوك الرقبة لهما والا فلا وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن خمسة بنين وترك لهم دارا واستمروا مع بعضهم فى معيشة واحدة من غير قسمة للدار المذكورة فأخذ احد البنين الى النظام ومكث فيه مدة وبعد ذلك رجع من النظام واقام مع اخوته مثل ما كان اولا مدة ثم بعد ذلك باع اثنان من الاخوة نصيبهما فى الدار المذكورة للثلاثة الباقين من غير قسمة الدار المذكورة ايضا واستمر الثلاثة واضعين ايديهم على الدار المذكورة والآن يريدون قسمة الدار المذكورة فماذا يكون الحكم فى قسمتها وماذا يكون الحكم فى البناء اذا بنى احد الشركاء فى الدار المشتركة بغير اذن شريكه
٢٧	١٢٧٤	(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يكون لكل من الشركاء المذكورين طلب قسمتها ويجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها والحال ماذكر وبعد قسمتها فما بناه احدهم فيها قبل القسمة من ماله لنفسه ان وقع فى نصيبه فهوله والاهدم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين وترك موروثا عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك واستمروا مع بعضهم من غير قسمة للتركة حتى نمت التركة وزادت بسبب كسبهم وسعيهم بالزراعة وغيرها وغاب احدهم عن البلد واذن لاخوته بالعمل والصرف فى نصيبه وبعد رجوعه من غيبته يحاسبهم على ماصرفوه فى نصيبه ويأخذ مايخصه فى التركة مع نمائه بالوجه الشرعى فهل
ذى القعدة		والحال هذه يجاب لذلك وليس لاخوته منعه من المحاسبة وقسمة التركة فيما يقبل القسمة ايضا اذا ثبت ماذكر
٣	١٢٧٤	(أجاب) ليس لاخوته الامتناع عن اعطائه على نصيبه من المال المشترك بينهم الحاصل بكسب الجميع او بعمل بعضهم فى المال المشترك باذن الغائب المذكور وقسمته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نصف مكان والنصف الآخر لامرأة واولادها القصر يملكونه بجهة الارث وللقصر وصى والمكان المذكور يقبل قسمة الافراز فأراد الرجل مالك النصف ان يقسم المكان المذكور قسمة افراز مع المرأة المذكورة ووصى القصر فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث كان مالك النصف ينتفع بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع الاول
١٠	١٢٧٤	(اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب احدهم ويجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل من بلاد السودان مات عن زوجته واولاد ذكور واناث بعضهم من زوجته التى مات عنها وبعضهم من زوجة اخرى

ماتت

سنة	ذى القعدة
١٢٧٤	١١
١٢٧٤	٢٦

ماتت فى حياته وترك نخيلا وعقارا واطيانا مملوكة فادعى أحد الاولاد من زوجته الميتة قبله بان له نصف النخيل خاصة ويذكر ان اباه قبل موته كان يعطيه نصف ثمر النخيل ويأمره بانفاقه على نفسه وعلى باقى ورثة أبيه وعائلته لكونه كان اكبر اولاده ويزعم أنه ملك نصف النخيل بسبب ذلك وباقى الورثة ينكر دعواه ويذكرون انه ملك أبيهم وموروث لهم عنه ويطلبون قسمته وأخذ كل ذى حق حقه فهل يجابون للقسمة بعد تحقق انه ميراث عن أبيهم ولا عبرة بزعمه ولا بدعواه الملك بلا برهان شرعى (اجاب) نعم حيث لا مانع ومجرد اعطاء الاب ابنه المذكور نصف ثمر النخيل الذى كان تحت يده لينفقه على الوجه المسطور لا يوجب تحقق الملك للابن فى نصف النخيل المحقق ملك الاب له والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملكان دارا مناصفة بنى فيها أحدهما بغير اذن شريكه لنفسه من ماله الخاص به فى غيبة شريكه الآخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب قسمة الدار المذكورة قسمة افراز وهى تقبلها فهل يجاب طالب القسمة لذلك واذا وقع بعض ما بناه الشريك فى نصيب الغائب وكان البناء مطلوب نقضه فاذا يكون الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) اذا بنى احد الشريكين فى الدار المشتركة وكانت قابلة للقسمة وطلب احد الشريكين قسمتها فانها تقسم فان وقع البناء فى نصيب البانى فهو له والا قلعه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد ذكور واناث البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا واقام وصيا مختارا فى حال حياته على اولاده وعلى حفظ مالهم فاقتسموا تركته بعد موته بالفريضة الشرعية واخذ كل نصيبه بحضرة الوصى وجمع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون منذ عشر سنين وزيادة والآن يريد بعض الورثة نقض القسمة السابقة واعادتها ثانيا لاجل مضاررة غيره فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمة ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحش اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط الصحة واللزوم لا يكون لاحد المتقاسمين الانفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين اثنين لاحدهما ربعها وللآخر ثلاثة ارباعها وهى مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يزيد عن الربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل قسمة الافراز لانها لو قسمت افرازا لا ينتفع كل من الشريكين بنصيبه وطلب صاحب الربع السكنى باحدها مع كونه زائدا عن استحقاقه ويدفع اجرة الزيادة لتداخل الحقوق وطلب صاحب الثلاثة الارباع المهايأة بان يسكن كل منهما فى الدار بتمامها بمفرده زمنا بحسب استحقاقه فهل يجاب لطلبه جبرا على صاحب الربع ولا يجاب صاحب الربع حيث دخلتها الدراهم ويجبر على الاتفاق (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز تقسم نفسها بطلب احدهما والا يجب طالب المهايأة ولا يجبر على اخذ دراهم اجرة ما زاد من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن فى ازيد من نصيبه

سنة	ذى الحجة
١٢٧٤	٨
١٢٧٤	١٤

نمرة	سنة	
		ولا على دفع اجرة مازاد من نصيب شريكه ان اراد ان يسكن فى انقص من نصيبه اذ يكون اجارة ولا يجرى فيها الجبر فيسكن كل فى قدر نصيبه فقط أو زمانا بقدره والمهاياة بالزمان متعينة فى العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا فى التهايؤ من حيث الزمان والمكان فى محل يحتملهما يأمر القاضى بان يتفقا لانه فى المكان اعدل لانتفاع كل فى زمان واحد وفى الزمان أكمل لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلابد من الاتفاق فان اختاراه من حيث الزمان يقرع فى البداءة نفيا للتهمة هداية كذا فى رد المحتار من القسمة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى عن ورثة ذكور وبنت وترك منزلا متسعا فسكنت بنت المتوفى مدة فى ناحية من المنزل على حدة واردات الآن قسمة المنزل واخذ ما تستحقه فادعى عليها بقية الورثة ان ما تحت يدها اخذته فى نظير ما يخصها فى المنزل
١٨	١٢٧٥	المذكور وهى تنكر ذلك فهل للبنت قسمة المنزل المذكور واخذ استحقاقها ولا (اجاب) تجاب طالبة القسمة المذكورة لها اذا كان المنزل المذكور قابلا لها ولم يثبت عليها ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعى كتقدم قسمة مستوفية شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين يملكان ارض زراعة مملوكة الرقبة لهما ومواشى ومهمات كائنة بالارض فاقتسما ما بينهما بالتراضى بلا توسط اهل الخبرة واختص كل منهما بجزء من ذلك ولم يقر احدهما للآخر بالاستيفاء ولم يتبارآ ثم ظهر فى القسمة المذكورة غبن فاحش
١٩	١٢٧٥	فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى يكون للمغبون طلب فسخها حيث لا مانع (أجاب) لو ظهر غبن فاحش فى القسمة لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كانت بقضاء تفسخ اتفاقا ولو وقعت بالتراضى تفسخ أيضا فى الاصح كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذكور قابل للقسمة بالافراز فهل للبقية الورثة اذا ترافعوا لدى القاضى وثبت الموت وعدد الورثة وطلبت قسمته قسمة البيت المذكور وللقاضى أن ينصب عن الغائب من يقبض
ربيع الاول ٣	١٢٧٥	نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنان فاكثر من الورثة على موت المورث وعدد ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبايدى الحاضرين عقار موروث عنه قابل للقسمة وفيهم غائب قسم بينهم ونصب القاضى قابضا لنصيب الغائب الى ان يحضر عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين فى معيشة واحدة وبأيديهما عقار مشترك بينهما عن ابيهما مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثانى عن ابن قبل القسمة ثم مات الابن المذكور عن ثلاثة بنين ومات كل من الاربعة بنين ايضا عن اولاد ذكور واناث ولم يزل العقار المذكور بايدى جميع الورثة الى الآن فهل اذا ثبت ما ذكر يقسم العقار بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل منهم ما كان يخص مورثه أن لو كان حيا حيث كان العقار المذكور قابلا للقسمة ولا يقسم على عدد
٩	١٢٧٥	الرؤس كما يزعم بعضهم (أجاب) حيث كان العقار المذكور قابلا للقسمة وطلبت

ربيع الاول سنة

٢١ ١٢٧٥

ربيع الثانى ١٢ ١٢٧٥

٢٦ ١٢٧٥

جمادى الاولى ٦ ١٢٧٥

٢٢ ١٢٧٥

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصبائهم بالفريضة الشرعية لا على عدد رؤسهم فيختص كل منهم بنصيبه منه الآيل اليه بطريق الارث عن مورثه والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين رجلين وامهما بالارث تهدمت وصارت براحا فبناها احد الرجلين فى غيبة الآخر ولما حضر اراد قسمتها فما يكون الحكم الشرعى فيما بناه احد الشركاء المذكور (أجاب) تقسم الدار المذكورة اذا كانت قابلة للقسمة ثم ينظر الى البناء فما وقع فى نصيب البانى منه فهو له وما وقع فى نصيب شريكه يؤمر بهدمه حيث بنى بلا اذنه والله تعالى أعلم (سئل) فى دار صغيرة لا تقبل قسمة الافراز مشتركة بين شخصين احدهما يملك فيها قيراطين ونصفا وباقيها للشريك الآخر وهو واحد وعشرون قيراطا ونصف فاراد مالك الاكثر أن يقسم الدار المذكورة بالمهايأة لينتفع بنصيبه بعدها فهل يجاب لذلك وليس للشريك منعه من ذلك ويكون لكل منهما الانتفاع بقدر مدته (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة غير قابلة لقسمة الافراز وطلب أحد الشريكين قسمتها بالمهايأة يجاب لذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مشترك بطريق الملك بين جماعة واقتسموه بينهم بقضاء القاضى ثم ظهر غبن فاحش فى نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت الشرعى ولم يقر بالاستيفاء والابراء فهل يسوغ له ذلك (أجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى أراض مشتركة بين ورثة مملوكة لهم عن مورثهم وهى قابلة لقسمة الافراز وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على المهايأة بينهم فى الاراضى واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم أراد بعضهم قسمة الاراضى المذكورة والمواشى قسمة افراز وهى قابلة لذلك فهل يجاب لما طلبه وتقسم بينهم قسمة افراز والحال هذه واذا امتنع الباقى من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (أجاب) نعم يجاب لذلك فيما هو قابل لقسمة الافراز ويجبر الممتنع عليها وتبطل المهايأة بذلك كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون أربعة دور بطريق الارث عن أبيهم طلب أحد الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمة الدور المذكورة قسمة افراز وهى تقبلها فهل يجاب طالب القسمة لذلك حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولم يكن فيها ضرر (اجاب) العقار المشترك اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه منه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب أحدهم جبرا على الممتنع وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته واذا كان مراده قسمة دور يقسم كل منها على حدته عند الامام وقالا ان رأى القاضى ان قسمة الجميع فيها أعدل قسمه كذلك وهذا لو فى مصر ولو فى أكثر يقسم كل منها على حدته اتفاقا ولا تدخل الدراهم فيها الا برضا الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة ذكور واناث وترك دارا فغاب بعض الورثة عن البلد مدة بمكان فوق مسافة القصر ووضع الورثة الحاضرون

جمادى الثانية سنة

أيديهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في أنصبائهم ولم يبقوا له نصيبا حال غيبته وهم مقرون بوراثته ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل اذا حضر الغائب يكون له أخذ نصيبه من الدار بالارث عن أبيه ونقض القسمة (اجاب) نعم له ذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم

١٢ ١٢٧٥

(سئل) في امرأة لها تسعة قراريط في كل واحد من ثلاثة حوانيت ولشريكها الباقي فهل اذا كانت تلك الحوانيت قابلة لقسمة الافراز يكون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جبرا على شريكها اذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول واذا فرض عدم جريان الجبر على قسمة الافراز في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهاياة جبرا على الشريك (اجاب) نعم تجاب المرأة لما طلبت من قسمة الافراز ان احتملت أو المهايأة ان تعذرت والله تعالى أعلم

رجب ٢٠ ١٢٧٥

(سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفرد اثنان من الابناء في حياته في معيشة واحدة وحدهما بعد أخذهما ستة أفدنة من طين أبيهما فاستمر الاخوان في المعيشة مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادة فحاز الاخوان المذكوران في تلك المدة أموالا كثيرة من طين ومواش وعقار وغير ذلك من كسبهما وسعيهما معا بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهما واحدة والآن يريد أحدهما القسمة فهل والحال هذه يجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بايديهما وما كان مشتركا بينهما بالسوية ولا يكون لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون مخصص شرعي اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يقسم المال المشترك المملوك للاخوين القابل للقسمة المتحصل من كسبهما معا بينهما بالسوية وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم

رمضان ٢٦ ١٢٧٥

(سئل) في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وادخال الدراهم فيها بان يخصص لبعضهم جزأ من المكان المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذه نظير ما يختص به البعض الآخر فامتنع من يراد دفع الدراهم له من ذلك فهل لا يجبر على القسمة بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجري القسمة في هذا المكان بلا ادخال دراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديل بين الشركاء بلا ادخال دراهم فيها ولا يجبر الممتنع عن أخذ الدراهم على القسمة بهذا الوجه (أجاب) نعم لا تدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة فارادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء فاراد أحد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه الآخر أن يرد عليه بازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر فحينئذ للقاضي ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك درر من القسمة والله تعالى أعلم

شوال ٢٥ ١٢٧٥

(سئل) في بيت غير قابل للقسمة مشترك

بين

جمادى الاولى سنة

١٦ ١٢٧٥

بين اثنين لاحدهما ربعه والباقي للآخر طلب ذوا القليل الذي لا يبقى منتفعا بحصته بعد القسمة قسمة حصته قسمة افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة (اجاب) نعم لا يجاب للقسمة والحال هذه وقد صرحوا بانه يقسم العقار المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته لا بطلب ذي القليل وفي الخانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المتون على الاول فعليها المعول كما في الدر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وزوجة وترك عقارا وأمتعة ومواشي وغيرها وصار الكل في عائلة واحدة على ما كان عليه والدهم من زرع وغيره ومصاريف الزراعة وغيرها وكبير الاولاد هو المتصرف عليهم بعد والدهم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة قسمة ما تركه مورثه وأخذ نصيبه وانعزاله من باقي الورثة يجاب لذلك وكذلك نماء التركة يقسم بينهم ويأخذ كل واحد نصيبه منه (أجاب) تقسم التركة ونماؤها بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية فيما يقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم

ربيع الثاني

٢٣ ١٢٧٦

(سئل) في وكالة مشتركة بين ثلاثة أحدهم له فيها أربعة قراريط أراد قسمة الوكالة المذكورة قسمة افراز جبرا على شريكيه فهل يجاب لذلك اذا كانت الوكالة المذكورة قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة يجاب للمهاياة بالزمان أو المكان واذا تخرب بعض أماكن من الوكالة المذكورة تكون عمارتها على الشركاء بقدر حصصهم (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا لقسمة الافراز بان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة لها ويجبر الممتنع عليها والا يهايئ القاضي بينهم وعمارة المشترك قبل قسمته على الشركاء بقدر حصصهم والله تعالى أعلم

ذي القعدة

٤ ١٢٧٦

(سئل) في عمين وابني أخيهما يملكون دارا كبيرة قابلة لقسمة الافراز وارادا ابنا الاخ قسمة الدار المذكورة قسمة افراز فامتنع العمان من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز وينتفع كل منهم بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجابان لذلك ويجبر العمان على قسمتها (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز كما ذكر بالسؤال يجاب طالب القسمة لها ويجبر الممتنع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم

ذي الحجة

٦ ١٢٧٦

(سئل) في رجل يملك نصف مكان ونصفه الآخر وقف أراد متولي النصف المذكور قسمته قسمة افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة (أجاب) نعم يجاب المالك لذلك حيث كان المكان المشترك بين المالك وجهة الوقف قابلا للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول لان قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قارئ الهداية

صفر

٩ ١٢٧٦

ذى الحجة	سنة
١	١٢٧٧
رجب ٥	١٢٧٨
شوال ٥	١٢٧٨
محرم ١٧	١٢٧٩
شعبان ٦	١٢٧٩

بجواز القسمة وافراز الوقف من الملك والحكم بصحتها والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعى والآخر ساكن فيها ويدفع أجرة نصيب المعتوه ويريد القيم المذكور ان يستأجر الدار جميعها لنفسه بما فى ذلك من نصيب الآخر فهل لا يجبر الشريك الآخر على ذلك واذا كانت الدار غير قابلة للقسمة وأراد الشريك الآخر المهايأة فى تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه يجاب لذلك جبرا على القيم (أجاب) لا يجبر الشريك على اجرة نصيبه من الدار المشتركة بل اذا كانت غير قابلة لقسمة الافراز وطلبت المهايأة فيها يجاب طالبها لذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة ميت اقتسموا دار مورثهم بالتراضى ثم ظهر غبن فاحش فى نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت الشرعى ولم يقر بالاستيفاء ولم يكتب بذلك حجة من الحاكم الشرعى فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم والحال ماذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك حصة قدرها ثمانية قراريط وكسور فى مكان لا يقبل قسمة الافراز ولا يريد الرجل المذكور اجارة حصته المذكورة لاحد الشريكين ولا لخلافهما ويريد سكناه المكان المذكور لنفسه أو للمحسوبين عليه فى معيشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (أجاب) لا يجبر أحد الشركاء على اجارة نصيبه من المكان المشترك لاحد شريكيه أولهما أولغيرهما بل له قسمته بالمهايأة مع شريكيه حيث كان غير قابل لقسمة الافراز ثم هو بالخيار فى نوبته فى زمن المهايأة أو فى المكان الذى يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء أغلقه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك ثمانية عشر قيراطا فى بيت ساكن فيه ومستأجر نصيب شريكه وقدره قيراطان ونصيب الشريك الآخر وقدره أربعة قراريط بأجرة معلومة فطلب صاحب الاربعة قراريط من شريكه بعد مضى مدة السنة المنعقدة فيها الاجارة ان يؤجر له نصيبه بازيد من الاجر الاول فامتنع الشريك المستأجر من قبول الزيادة وطلب المهايأة فى المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمة الافراز فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويجاب لقسمة المكان المذكور بالمهايأة (أجاب) نعم لا يجبر على الاجارة بازيد من الاجر الاول ويجاب طالب المهايأة لها حيث لا يقبل قسمة الافراز والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشى وأعيانا مملوكة اقتسموا عقار مورثهم بالتراضى وقبل اخراج حجة بذلك من قاضى بلدهم ادعى بعض الورثة أن فى القسمة غبنا فاحشا ويريد ابطالها فهل اذا أثبت دعواه الغبن الفاحش وبرهن على ذلك تنقض القسمة حيث لم يقر بالاستيفاء (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى الغبن الفاحش فى قسمة العقار الموروث بينهم تنقض القسمة ولو وقعت بالتراضى فى الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أربعة بنين وترك لهم دار السكن واحد الربع فيها واستمروا على ذلك واضعين أيديهم عليها

مدة من السنين من غير قسمة ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لاحد اخوته وهو الربع
مشاعا فى الدار المذكورة من غير قسمة ثم مات المشترى المذكور عن ولد فاراد الولد
المذكور قسمة الدار بينه وبين باقى المستحقين وهى قابلة لقسمة الافراز بحيث ينتفع
كل منهم بنصيبه بعد القسمة فامتنع العم من قسمتها وادعى انه اشترى نصيب ابيه فى
الدار المذكورة من وكيل ابى الولد فانكر الولد دعواه فهل اذا لم يثبت العم المذكور دعواه
الشراء بالوجه الشرعى لاعبرة بها حيث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه ويمنع العم
من معارضة الولد المذكور وتقسم الدار بين الولد وبين باقى المستحقين على حسب
حصصهم حيث كان صاحب الاكثر طالبا للقسمة (اجاب) نعم من المعلوم انه لا يقضى
للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى فلا يقضى لمدعى الشراء بمجرد دعواه
والحال ماذكر بالسؤال واذا طلب أحد الشركاء قسمة الافراز والدار قابلة لها يجاب
طالبها ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة
وأولاد ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة الموروث عنه قطعة أرض فطلب
أحد الورثة بناء تلك الارض فامتنع باقى الورثة من البناء فتعدى وأنشأ فى الارض
المشتركة قبل القسمة حوانيت ومساكن من ماله الخاص به فقام عليه باقى الورثة
يريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أو هدم بنائه فهل لا يجابون لذلك وعليه قيمة
ما يخصهم فى الارض ان كانت قيمة البناء اكثر وما حكم الله فى ذلك (اجاب) المصرح
به انه اذا بنى أحد الشركاء فى الارض المشتركة بدون اذن باقى الشركاء فطلبوا رفع بنائه
فانها تقسم بينهم فان وقع البناء فى نصيب البانى فهو له والا هدم والله تعالى اعلم (سئل)
فى ورثة ميت اقتسموا تركة مورثهم من عقار ونقود ومنقول قسمة شرعية بالتراضى
وأقر كل منهم باستيفاء حقه منها وصدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذى
خصه بالقسمة من العقار وغيره وكتب فى شأن ذلك حجة مسجلة من القاضى الذى
بناحيتهم ومضى على القسمة مدة أربع سنوات والآن اراد أحد الورثة نقض القسمة
والرجوع فيها مدعيا الغبن فى نصيبه غبنا فاحشا فهل بعد ثبوت الابراء بينهم واقرار كل واحد منهم
باستيفاء حقه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه (أجاب) نعم والحال ماذكر والله تعالى
أعلم (سئل) فى طاحونة خربة قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين لاحدهما فيها ثمانية
عشر قيراطا وللشريك الآخر ستة قراريط ولصاحب الثمانية عشر قيراطا دور مجاورة
للطاحونة المذكورة يريد قسمة الطاحونة وأخذ نصيبه منها وضمه الى داره ليجعله من جملة
منافع داره المذكورة وصاحب القراريط الستة لا يرضى بذلك ويريد بناء حصته وعليه قدر
نصيبه من العمارة ويطلب من صاحب الثمانية عشر قيراطا اعادتها معه كما كانت أولا
فهل لا يجاب لذلك ويجاب طالب القسمة ولو للكثير اذا كان ينتفع بنصيبه (اجاب)
المصرح به ان الطاحونة مما لا يقبل القسمة والحكم فيما لا ينقسم اذا انهدم ان يجبر

شوال	سنة
٥	١٢٧٩
ذى القعدة ٢٩	١٢٧٩
صفر ١٨	١٢٨٠
ربيع الاول ٢٦	١٢٨٠

شوال	سنة	
		الممتنع عن العمارة عليها واذا امتنع عنها يقال الشريكه من قبل القاضى أنفق على عمارته ثم ارجع على شريكك بحصته من النفقة ولا تخرج الطاحونة من غير القابل للقسمة الا اذا انهدمت ولم يبق فيها شئ وصارت صحراء فانها حينئذ تكون قابلة للقسمة ولا يجبر الآبى من الشريكين على عمارتها والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة أقارب بلغ مشترك بين فى دور وفا فانقسم الجميع الدور قسمة افراز بحضرمن المسلمين ووضع كل يده على ما خصه بالقسمة وتصرف بالبناء والهدم وليس فيها غبن ثم بعد مدة أربع سنين أراد أحدهم فسخ القسمة مدعيا بانها ليست على يد قاض فهل والحال هذه تكون القسمة صحيحة
١٦	١٢٨٠	وليس للمدعى طالب الفسخ التكلم (أجاب) ليس من شرط صحة القسمة بين الشركاء المكلفين كونها على يد القاضى بل لو وقعت بينهم بالتراضى مستوفية شرائط الصحة لا يكون لاحدهم فسخها والحال ماذكر بدون وجه شرعى يوجب الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت صغير لا يقبل القسمة لامرأة فيه خمسة عشر قيراطا وكسور وباقيه لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون اذن شريكته فردت الاجارة وتطلب قسمته بالمهايأة بالزمان فهل تجاب لذلك وليس للشريك منعها من ذلك ولا من السكنى
٢٧	١٢٨٠	(أجاب) نعم تجاب تلك المرأة لقسمة هذا البيت بالمهايأة بالزمان أو المكان حيث تعذرت قسمته افرازا ولا مانع ولا تنفذ اجارة شريكها فى نصيبها بدون اذنها أو اجازتها والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت كبير مشترك بين جماعة أراد واحد منهم يستحق تسعة قراريط وثلثا قسمة ذلك المكان ليستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقين فهل يكون له
ذى القعدة		ذلك حيث كان المكان قابلا للقسمة شرعا وليس لاحد معارضته فى ذلك ومنعه بدون وجه شرعى واذا كان فى بقية المستحقين قصر وعليهم وصى شرعى لا يكون له المنع عن
١٢	١٢٨٠	قسمة المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا لقسمة الافراز بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحد الشركاء قسمته وأخذ نصيبه منه يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يمنع من ذلك والحال هذه كون بعض الشركاء قاصر له وصى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة لهم أرض مملوكة بيدهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن مورثهم طلبوا من القاضى قسمتها بينهم قسمة افراز وبرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصى منهم
محرم		وهى قابلة للقسمة بحيث ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل تقسم بينهم وللوصى المذكور
٥	١٢٨١	ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت مملوكة الرقبة لهم والحال ماذكر وللوصى قبض نصيب محجوره شائعا مع نصيبه وحفظه تحت يده كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد ذكور أربعة ثلاثة بالغين وواحد قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ودوار ومواش ودراهم ونحاس وغيره وبقى ذلك تحت يد أكبر أولاده بدون وصاية وبدون حضور قاض ثم

أخذ

سنة	صفر	أخذ القاصر للجهادية ومكث بها مدة من السنين فمات أكبر الاولاد المذكور عن أولاده واقتسم التركة الاخوان الحاضران بينهما وبين أولاد الاخ الميت بدون معرفة قاض أيضا حتى باعوا الدوار المذكور فلما حضر الاخ الذى كان بالجهادية وهو بالغ طلب حقه من التركة المذكورة فارادا خواه ان يصالحاه على حقه المذكور بشئ معلوم من الدراهم فأبى فهل حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعى يكون للاخ المذكور أخذ حقه في جميع ماذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدوار المذكور حيث لم يجزه ولم يكن له وصى (أجاب) نعم يكون للاخ المذكور أخذ نصيبه من تركة أبيه بالفريضة الشرعية ولا تنفذ القسمة والبيع بالنسبة اليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون
١٢٨١	٢٢	وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم يبقى بعضهم وهو ذو الحصة الكثيرة منتفعا بحصته على الوجه الذى
جمادى الثانية		كان عليه ولا يبقى البعض الآخر منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذو الكثير المذكور قسمة حصته فهل يجاب لذلك ولا يجاب الفريق الآخر (أجاب) يقسم العقار
١٢٨١	٢٩	المشترك المذكور بطلب احدهم ان انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته وعليه المتون والمعول لا بطلب الآخر والله تعالى اعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين نتج منها بقرتان اختص احدهما في مقابلة نصيبه منهما بواحدة وجعل لشريكه نظير حصته الاخرى وارسل لشريكه حصته بالقسمة والمبادلة مع ما اختص به المرسل على يد مأموره بذلك ولما وصلتا اليه مع المأمور اخبره المأمور بذلك فرضى به واختص بما اختص به واستلمه واستلم المأمور ما اختص به الشريك الاول لامره بالقسمة والمبادلة ثم بعد ذلك ارسل ما خصته وفرساله لمن كان شريكه فيما تقدم لمرعى عنده وبعد ثلاثة اشهر ارسل اليه ابنه فأخذ فرسه واخذ البقرة التى خصته وترك الاخرى لشريكه ثم بعد ان مكثت عنده ونتج منها نتاج ومات هذا النتاج الابح وباعه وقبض ثمنه وبعد سنة ماتت هى وما بقى من نتاجها بالذبح ايضا وباع الجميع وتصرف الشريك الآخر فيما خصته بالهبة لابنته القاصرة يدعى الآن به بقى على حقه في الاخرى منها لا بعدم تقويم كل بالدراهم فهل لا عبرة بدعواه بعد حصول القسمة والمبادلة على الوجه الشرعى ولا تتوقف صحتها
١٢٨١	٢٩	على التقويم بالدراهم اذ ثبت ما ذكر بطريقه الشرعى (اجاب) اذ ثبت بالطريق الشرعى صدور القسمة والمبادلة في البقرتين المذكورتين مستوفية شرائط الصحة لا يكون لاحدهما معارضة الآخر فيما اختص به على هذا الوجه بدون وجه ولا عبرة بدعواه بعدم التقويم بالدراهم اذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة شركاء في بيت كبير يقبل القسمة ويسع سكنى الجميع فطلب احد الشركاء من الباقى الشركاء اما صيبهم او الاجرة او الاستئجار فامتنع من ذلك ويقول لا أبيع ولا استاجر ولا

سنة	
١٢٨١	رجب ٩
١٢٨١	رمضان ٢١
١٢٨٢	محرم ١٩
١٢٨٢	ربيع الاول ٣٠

أو جرو اسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكنى فيه على قدر ملكه ولا يجبر على شئ من ذلك حيث كان البيت كبيرا يسع سكنى الجميع والحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض تعنت من الطالب المذكر (أجاب) لا يجبر أحد الشركاء على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل اما على قسمة الافراز ان قبلها العقار وطلب أحدهم أو على المهايأة ان لم يقبلها والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين لا يقبل القسمة وأحدهما يريد قسمته بالمهايأة بالزمان كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدر حصته فهل يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا لم تجر قسمة الافراز في تلك الحانوت لعدم قبولها يجاب طالب المهايأة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي فطلب مالك النصف قسمة المنزل وهو قابل لقسمة الافراز فامتنع ناظر الوقف من ذلك محتجا بان الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف الى ما طلبه من القسمة المذكورة ولا يقدر احد يمنعه من ذلك حيث كان المنزل قابلا للقسمة المذكورة ولا عبرة بما يحتج به ناظر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف لقسمة نصيبه وافرازه من حصة الوقف اذا كان المكان قابلا لقسمة الافراز ولا يمنع من القسمة كون أحد النصيبين ملكا والآخر وقفا وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا ولم تحصل القسمة في هذه الدار الى موت الابن عن ابنه وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فاخذها تان البنتان ما يخصهما في هذه الدار عن أمهما بعد قسمتها بالوجه الشرعي مع تصادق الورثة وهم مكلفون بشهادة بينة من المسلمين ثم حصل تشاجر فرفعت دعواهما الى نائب الشرع الشريف فابطل تلك القسمة الحاصلة وأخذ نصيبهما منهما وسلمه الى ورثة الابن زاعما ان الارث لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والحال هذه زعم النائب المذكور صحيح أم لا (اجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فاذا كان من بيده الدار مقرا بانها موروثة عن الرجل المذكور وبنسب البنتين المذكورتين الى المالك يؤمر واضع اليد الآن بتسليم نصيب أمهما اليهما بالفريضة الشرعية وتمضى القسمة على ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط الصحة ولو مضت دهورا كثيرة ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة ذكور أحدهم غائب وبنتين حاضرتين وخلف ما يورث عنه شرعا فارادوا قسمة متروكات مورثهم ووكل الغائب وكيلا عوضا عنه في قسمة وحيازة ما يخصه وحصل تقويم وقسمة التركة على حسب الفريضة الشرعية وأخذ كل وارث ما خصه شرعا وتصرف في بعضه بالبيع ومات وهزل بعض مواشي وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر تشكى احد الورثة الحاضر لقاضي الجهة فاحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمة الاولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أبى أيضا ولم

ربيع الثاني ٢٦ سنة ١٢٨٢

برضى بنقض القسمة والتقويم الاول فهل لا يجاب بعض الورثة لنقض القسمة الاولى حيث وافقت الشرع (اجاب) اذا صدرت قسمة الافراز بين الورثة والوكيل بوجه المعادلة مستوفية شرائط الصحة بالتراضي لا يجاب بعضهم لنقضها بدون رضا الباقي أو من ينوب عنه وبدون وجه شرعي كحصول غبن فيها لانها تصح وتلزم بالقضاء وبالرضا على وجه المعادلة بل هي بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في خربة قابلة للقسمة مشتركة بين رجل وزوجته بالشراء الشرعي لكل منهما النصف مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وورثة آخر بعضهم غائب فوق مسافة القصر فارادت الزوجة المذكورة قسمة الخربة قسمة افراز واختصاصها بنصيبها منها فامتنع الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا رفعت الامر للقاضي لا يجيبها للقسمة حيث

جمادى الثانية ١٧ ١٢٨٢

كان أصل الاشتراك في الخربة المذكورة الشراء (اجاب) نعم لا يجيبها القاضي للقسمة مع غيبة بعض الشركاء حيث كان أصل الشركة بالشراء ثم مات أحد الشريكين عن ورثته اذ العبرة للشركة الاولى قال في التنقيح ثم لو كان أصلها أي الشركة الميراث فجرى فيها الشراء بان باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البائع ولو كان أصلها الشراء فجرى فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الاول كما في الولوالجية والخانية انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوع لاحدهم أقل من ثلثها وللآخر باقيها فطلب صاحب الاكثر افراز نصيبه بالقسمة وامتنع صاحب الاقل فهل والحال ما ذكر يجاب صاحب الاكثر للقسمة حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمة

رجب ٧ ١٢٨٢

ويجبر صاحب الاقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (أجاب) قال في الملتقى واذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر هو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعتبرات أفاده في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة مشتركين في مكان كبير قابل للقسمة وفيهم قاصر لا وصي له فهل للقاضي الذي بيده نصب الاوصياء اقامة وصي على القاصر المذكور ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا طلبت القسمة يقسمه القاضي بينهم ويرضى حفظ نصيب القاصر في هذا المكان واستغلاله له الى حين بلوغه رشيدا (اجاب) للقاضي

٨ ١٢٨٢

المذكور اقامة وصي شرعي أمين قادر متصرف في مال القاصر الذي لا وصي له يقاسم نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حفظ نصيبه من هذا المكان واستغلاله للقاصر الى حين بلوغه رشيدا قبل القسمة وبعدها والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مشترك بين شخصين مناصفة اقتسماه قسمة بالتراضي ثم بعد ذلك ظهر لاحد الشريكين ان في القسمة غبنا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهما من القسمة حيث ان البعض الذي

رجب سنة

اختص به الشريك الآخر تزيد قيمته على قيمة ما اختص به زيادة كثيرة لان بناءه الذي اختص به جار في أرض محتكرة من طرف واقفها وما اختص به الشريك الآخر أرضه مملوكة فلما ظهر شريكه انه امتنع من التصديق على ما جرى بينهما حلف انه لا يسلمه رأس مال الشركة الذي تحت يده حتى يشهد على ما حصل بينهما من القسمة فلاضطراره خوفا على مال الشركة الذي تحت يده حيث لم يتمكن من اثباته والوصول اليه أشهد على ما جرى بينهما من القسمة وكتب سندا على الوجه المذكور فهل اذا ظهر ان في القسمة [illegible] قيمة نصيب شريكه نقصانا فاحشا يكون له فسخ [illegible] الغبن الفاحش ولا تكون كتابة السند بالقسمة [illegible] نقضها حيث لا مانع من نقضها بسبب الغبن الفاحش (أجاب)

٢٣ ١٢٨٢

اذا [illegible] غبن فاحش في القسمة وكانت بالتراضي بين الشريكين فالاصح انها تفسخ لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء والابراء فلو حصل ذلك لم تسمع دعوى الغبن للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين بالغين فوضعا أيديهما على تركة أبيهما وهما في معيشة واحدة وكسبهما واحد

شعبان

واستمرا على ذلك مدة من السنين ثم أرادا قسمة التركة فهل تقسم التركة بينهما مناصفة اذا أراد أحدهما الاختصاص بشيء منها الايجاب لذلك بدون مخصص شرعي (أجاب)

٣ ١٢٨٢

تقسم التركة المذكورة بين الاخوين المذكورين مناصفة حيث لا وارث سواهما وليس لاحدهما الاختصاص بشيء منها بدون وجه شرعي يوجب اختصاصه بزيادة عن أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وأحدهم كبير متصرف عليهم ومتعاط الاخذ والاعطاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف منهم المذكور في سنة تاريخه المستولى على النقود وخلافها وترك دراهم في المنزل لجميع الشركة فوضع ورثته أيديهم عليها الذين هم أولاده فطلبت الاخوة قسمة النقود المذكورة فادعى أولاد المتوفى انها لوالدهم ولا يرضى فيها أحد فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي انها مشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خص مورثهم منها يكون لورثته اذ لم يثبت ورثة الميت انها لمورثهم لا سيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن المال المشترك مطلقا (اجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان النقود التي كانت تحت يد الكبير المذكور مشتركة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حسب انصبائهم وليس لورثة ذي اليد والحال هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم يقسم بينهم بالفريضة الشرعية والقول لهم بيمينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لمورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين و[illegible] وأخت وأم وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الام والاخت واحدى الزوجتين أيديهن على التركة والاخ غائب عن محل التركة والزوجة الاخرى تريد اخذ حصتها من زوجها بالفريضة الشرعية فهل

٢٥ ١٢٨٢

سنة	محرم
١٢٨٣	٢٠
	ربيع الاول
١٢٨٣	٢٠
١٢٨٣	٢٣

والحال هذه يسوغ للزوجة طلب واضعات اليد لدى حاكم شرعي لاستيفاء حقها منهن و يكون للقاضي قسمتها بين الورثة بغيبة الاخ المذكور بالفريضة الشرعية (أجاب) نعم يسوغ للزوجة المذكورة استيفاء نصيبها الارث من تركة زوجها من واضعات اليد عليها بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي وللقاضي والحال هذه قسمة التركة بين الورثة وينصب وكيلا عن الغائب منهم يحفظ نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاده منها ومن غيرها ذكورا و اناثا وفيهم بلغ وقصر وأحد الاولاد واضع يده على جميع التركة وتصرف في بعضها من غير وصاية شرعية على القصر ومن غير توكيل واذن من البلغ فهل يجعل القاضي وصيا على القصر خيرا دينا من الورثة أو غيرهم يحفظ لهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجاب الزوجة و بعض الورثة البلغ الى طلب القسمة فيما يقبلها وأخذ انصبائهم بالفريضة الشرعية بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس لاحد الاولاد المذكورين الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ينصب القاضي وصيا أهلا للوصاية على القصر ليتصرف في انصبائهم و يحفظها بالطريق الشرعي اذ لم يكن لهم وصي شرعي و[illegible] لبالغين من الورثة [illegible] القسمة [illegible] [illegible] ل[illegible] و[illegible] انصبائهم من ذلك بعد [illegible] ومقدم على الميراث [illegible] [illegible] الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية أولاد ذكور وعن اربع بنات وكان فيهم قصر وبلغوا جميعا بعد موت أبيهم وبعضهم يطلب قسمة التركة ومن كان بالغا قبل موت أبيه يمتنع من القسمة فهل يجاب طالب القسمة لما كان قابلا لها ويجبره الحاكم الشرعي عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما تركه الميت (أجاب) نعم حيث لامانع شرعا وقسمة التركة المذكورة تكون بين الاولاد المذكورين تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين وهذا حيث لاوارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة مضمونها تقدم لهذا الطرف عرض من مصطفى افندي [illegible] [illegible] به [illegible] اشترى حصتي حسين [illegible] ومحمد بن الليبي آلة [illegible] من العقار المختلف عن والدهما المرحوم [illegible] بشيا [illegible] [illegible] دين [illegible] مرورا قديما [illegible] يقتضي شروط واقتباس [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ويلتمس صدور المكاتبة الى المحكمة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المناسبة معلومية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في بعض العقار [illegible] ان ما خص المرحوم خالد باشا في الجهة المبيعة [illegible] [illegible] المرقومين افرز وحده وانه سبق الافراج عن هاتين الحصتين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المرحوم يحيى بن [illegible] عليه ديون الى عتقاء المرحوم سعيد اغا ولعدم وفاء المستحق له وورثته بيت المال سئل من ورثته عما يكون منه [illegible] [illegible] بواسطة بيع العقار المختلف عنه ولعدم معلومية

جمادى الثانية سنة

الثمن ان كان يوفى ماهو باق عما ظهر طرفه أم لا ورعما يعود التحصيل من الورثة قد أوما
بيت المال عن عدم امكانه التصريح الآن بشيء برغبة مصطفى افندى وهبي المذكور
وحيث انه لما صار تفهيم مصطفى افندى المحكى عنه بما توضح أفاد بأنه يتعهد أنه بعد
تصفية تركة المرحوم يحيى بك اذا أصاب الحصص التي اشتراها عن تقدم ذكرهما شيء
فيما اذا كانت التركة لم توف ماعليها يكون ملزوما بتأدية ما يصيب الحصص المرقومة
وبذلك يروم استحصاله على حجة التمليك وفرز تلك الحصص ولهذا كتب من هنا الى بيت
المال لاجراء اللازم بمعرفته حيث معلومية المانع لذلك من عدمه منوطة به فالافندى
المذكور أعطى تعهدا لبيت المال بأنه اذا تبقى شيء وصار الزام الورثة به في مقابلة
ما ستؤلوه من تركة يحيى بك وتعسر تحصيل شيء منهم فحينئذ يكون ملزوما بسداد ما يلتزم به
حسين بك وشديد بك الباشا ابان حصصهما بعد تصفية الحساب واقناعهما والزامهما
وايضاح تعسر التحصيل منهما ولما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص
أفيد منها بأن الحصتين المرقومتين من جملة ما وقع فيه التداعي من المرحوم خالد باشا ولم
يتم في ذلك حكم شرعي الى الآن وانه بتفهيم مصطفى افندى وهبي المذكور أوضح بأنه لما
حضر وكيل المدعي في حياته ووكيل ورثته بعد وفاته لم يجدوا دليلا لاثبوت دعواهم
في هذه الجهة وانه مادام حاصلا الادعاء في شيء ولم يثبت ولذلك ضرورة أصول يتبع الحكم
فيها فقد استفتى حضرتكم واعطي الجواب اليه شفاها بعدم جواز توقيف البيع وبناء
على ذلك بيت المال ارسل الاوراق للمحافظة بافادة بتاريخ ٣ جمادى الثانية سنة
٨٤ نمرة ١ لاجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشترى منهما
وأعطيت لهما أيلولاتهما من مدة وان تداعي خالد باشا معلوم مفصلاته بالمحكمة مع
ما صار فرزه اليه بالجهة التي منها هاتان الحصتان فقد كتب الى المحكمة من هذا
الطرف بما اقتضى وعلم مما ورد منها بتاريخ ٣ الجاري نمرة ٤ أن العقار الكائن بالجهة
المرقومة كان من جملة العقار الذي ادعى المرحوم خالد باشا أنه مخلف عن المرحوم محمد
طاهر باشا اوليس ملك والده أحمد باشا طاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار الكائن
بالسكة الجديدة بين الاشرفية والموسكي فقط وأما باقي ما صدرت به دعواه مثل العقار
الذي أمام ديوان المرور المحكى عنه وخلافه فلم يثبت منه شيء الى أن توفي انما من كون
المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار الكائن أمام المرور
مخلفا عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالد باشا اجرى فرز حصصهم وتخصص له
حصة مقابلة ماخصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتصديقهم وبناء على ذلك
اقتضى تحريره لحضرتكم وطيه الاوراق ونؤمل بعد معلومية ما فيها والاحاطة بواقعة
تلك المادة ترد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) الحكم الشرعي أنه لا يلزم
من مجرد دعوى شخص على آخرين باستحقاقه حصة معهم في عقار تحت أيديهم وآل لهم

٢٧ ١٢٨٤

عن مورثهم و بيدهم حجج ايلولات بمقدار انصبائهم بدون اثبات شرعى ان بحكم شرعا بمنع ذى اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث الشخص وأراد القسمة مع باقى الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطها وكان العقار قابلا لها ومع ذلك فاذا حضر المستحق وأثبت استحقاقه بطريق شرعى يقضى له بما يستحقه وينقض البيع والقسمة الصادرة لتبين عدم الصحة بطلب المستحق ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعى وأما تحرير حجة بذلك ومراعاة أمور تقع أو نضامات للحكومة فلا مدخل للفتوى فى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة شركاء فى حمام يملكونه ويريد بعض الشركاء قسمته بالمهايأة بالزمان فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من القسمة والحال هذه أفيدوا الجواب (أجاب) العقار المشترك اذا كان لا يقبل قسمة الافراز فلاحد الشركاء طلب قسمته مهايأة ويجبر الآبى عليها والحال هذه حيث كان مملوكا والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان كبير لورثة بالغ وقصر وللقصر وصى من قبل القاضى حصل فيه خلل وأراد بعض الورثة مع الوصى ترميمه وابقاءه على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمة المكان قسمة افراز وان يستقل بنصيبه على حدة فهل يجاب لذلك طالب القسمة ولا يجبر على العمارة والترميم معهم حيث كان المكان يقبل القسمة وينتفع كل بنصيبه بعد	رجب ١٥	سنة ١٢٨٤
القسمة (اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا القسمة لافراز بحيث ينتفع كل من الملاك بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يجبر على العمارة والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنتين قاصرتين وعن ابنين بالغين أقام أكبرهما قبل موته وصيا عليهما وترك ما يورث عنه شرعا واستمر الورثة فى معيشة واحدة ثم بعد بلوغ البنتين أراد الاخ الثانى العزلة ليقعد فى معيشة وحده وان يقاسم أخاه فيما هو تحت أيديهم بطريق المناصفة متعللا بانه يضم نصيب احدى البنتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت وصاية الاخ الكبير على أختيه لا يكون لطالب القسمة نزع حصة احداهما من يد الوصى	شوال ٢٥	١٢٨٤
بدون وجه شرعى ولا يكون له الا أخذ ما يخصه بالميراث عن والده (اجاب) ليس للاخ المذكور نزع حصة احدى القاصرتين من يد اخيهما الثانى الوصى عليهما بالقسمة بدون وجه شرعى اذ الولاية فى المال لوصيهما فاذا اراد قسم وجعل نصيب القاصرتين مع نصيب وصيهما شائعا صحت القسمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك الثلثين فى وكالة وحانوت ملاصق للوكالة المذكورة وللآخر باقيهما ويريد صاحب الثلثين فى الوكالة والحانوت المذكورين قسمتهما قسمة فرازفه متنع شريكه المذكور من القسمة ولم يجب لها والحال ان الوكالة والحانوت قابلان للقسمة فهل يجبر الممتنع من القسمة عليها	ذى الحجة ٤	١٢٨٤
(اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشريكين بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته	٨	١٢٨٤

محرم	سنة	
		وامتنع الآخر يجبر الممتنع عليها ويجاب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول بلا تبدل المنفعة والمعادلة في القسمة ممكنة فهل اذا طلب أحدهم قسمة نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمة يجبر عليها
١١	١٢٨٥	والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها والحال هذه ويجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفى أبواهما عن عقار يملكانه بالسوية وتركاه للولدين المذكورين ثم عاش الولدان بمعاش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع بينهما مشاجرة من جهة معاشهما فقسما الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على موضع يده عليه من الاطيان ولم تصر قسمة بينهما في الدار غير ان كلا منهما ساكن في جانب منها ثم ان أحد الاخوين طلب من الآخر قسمة الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم حصل له مرض فأخر الطالب للقسمة القسمة حتى بشفى اخوه فتوفى الاخ عن أولاد ولم تصر قسمة وكان ذلك في سنة ١٢٨٣ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين أولاد الاخ المتوفى وعمهم فاقتسموا بطلب عمهم المذكور القسمة بينهم ليأخذ حقه منهم فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشدون فأخذ حقه عمهم وحده بحضور
ربيع الثاني		عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفى أكبر أولاد الاخ المتوفى فاراد عم الاولاد أن يبني سورا ببابه يخصه على حقه فمنعه أولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه على بعض حقه فلم يرض فهل اذا كان الامر كما ذكر يكون للعم المذكور أخذ حقه بكماله
١٥	١٢٨٥	ويجبر الممتنع من ذلك (أجاب) للعم المذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة حيث كان ثابتا ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمة الشرعية مستوفية شرائط القسمة بالتراضي لا يكون لاحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل)
جمادى الثانية		في عصارة قصب تخربت ولم يبق فيها عدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة لاشخاص طلب أحدهم قسمتها قسمة افراز فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر
٢٧	١٢٨٥	(أجاب) ذكر في رد المحتار من القسمة ان نحو الحمام مما لا يقسم فاذا انهدم كله وصار صحراء صار مما يقسم كما صرحوا به انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمة في العصارة المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في طاحونة كاملة الآلة ومستعدة للادارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل أجر
ذى القعدة		نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطلبوا منه أجرة زائدة عن أجر المثل فأرادان يقسمها قسمة مهايأة بالزمان حيث لم تقبل القسمة بالافراز فهل يجاب
٢٦	١٢٨٥	لذلك والحال هذه (أجاب) نعم يجاب لذلك والحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل الشيوع أراد أحدهما قسمتها فامتنع الآخر منه لان الدار المذكورة فيها صهريج وبئر ماء ملح ويحصل ضرر

بقسمتها فهل اذا اطلع عليها أهل الخبرة المنتصبون لذلك وعرفوا ان الدار المذكورة اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشريكين يجاب طالب القسمة حيث كان كل من الشريكين ينتفع بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت الدار قابلة لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشريكين بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر يجاب طالب القسمة لها ويجبر الممتنع عليها حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة ميت اقتسموا عقاره على يد بينة بالتراضى وأخذ كل منهم حصته بلا غبن على أحد منهم فى تلك القسمة وتصرف كل فيما أخذه مدة من الزمن ثم بعد مضى المدة المذكورة والتراضى الواقع بينهم على يد البينة ومأذون الشرع انكر بعض الورثة القسمة فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة مستوفية شرائط الصحة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمة العقار المذكور بين الورثة بالتراضى قسمة افراز بالوجه الشرعى واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار من انكر منهم مع الاثبات وليس لاحدهم نقضه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة شركاء فى دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها خمسة قراريط وثلثا اقتسموها بينهم بالتراضى قسمة افراز بحضور قاضى بلدتهم فخص الرجل وابنه دار معينة فى الدور الثلاث فى مقابلة نصيبهما فهل اذا أراد الرجل المذكور نقض القسمة لا يجاب لذلك حيث وقعت بالتراضى ولم يكن فيها ما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس لاحد المتقاسمين قسمة افراز نقض القسمة بعد صدورها مستوفية شرائط الصحة والنفاذ بدون رضا الباقى سواء وقعت بالتراضى أو بقضاء القاضى بدون وجه شرعى يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى دار قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين بالملك الشرعى لكل منهما فيها حصة معلومة فبنى أحدهما فى بعض أرض الدار بناء معلوما من ماله لنفسه خاصة وأراد الآن قسمة الدار المذكورة بينهما بالوجه الشرعى فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بينهما فان خرج البناء فى نصيب البانى كان له وان لم يخرج فى نصيبه يكون له قلعه حيث كان قلعه لا يضر بالارض (اجاب) نعم والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مملوك لرجل وامرأته لكل واحد فيه النصف اقتسماه قسمة شرعية واختص كل واحد منهما بجهة منه وأقر كل منهما بانه استوفى نصيبه منه ثم بعد مضى مدة من القسمة ادعى الرجل بان ما خصه بالقسمة فيه حصة لغيره بمجرد دعواه فقط ولم يكن هناك من يدعى بذلك وان امرأته متعدية سرقته ومبذرة فى مالها ولا بد ان يرفعها الى القاضى ويحجر عليها فى مالها يريد بذلك تخويفها لاجل التوصل لابطال القسمة فهل بعد ثبوت القسمة مستوفية شرائطها الشرعية واقراره بالاستيفاء لا يجاب لنقض القسمة ولا عبرة بما تعلل به عليها ولا بقوله ان للغير حصة فى نصيبه الذى خصه بالقسمة بمجرد قوله من غير اثبات شرعى ممن يدعى بذلك (اجاب)

الشهر	اليوم	سنة
جمادى الاولى	١٦	١٢٨٦
ذى الحجة	٤	١٢٨٦
شعبان	٧	١٢٨٧
ذى القعدة	٣٠	١٢٨٧
ربيع الثانى	٤	١٢٨٨

جمادى الاولى	سنة
١٤	١٢٨٨
شعبان ٥	١٢٨٨
رمضان ٣	١٢٨٨
شوال ١٢	١٢٨٨

اذا صدرت قسمة الافراز متوفية شرائط الصحة واللزوم لا يكون لاحد الشركاء نقضها بمجرد تعلله المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل لا يقبل قسمة الافراز مشترك بين جماعة طلب أحدهم القسمة والحال انه يحصل بقسمة الافراز ضرر على جميع الشركاء فهل والحال هذه لا يجاب طالب قسمة الافراز لذلك ولا يجبر الآبي على القسمة المذكورة ولا يقسم المنزل المذكور الا برضا الجميع حيث الحال ماذكر (أجاب) اذا كان المنزل المذكور لا يقبل قسمة الافراز بان لا ينتفع أحد من الشركاء فيه بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فطلب أحدهم قسمته وامتنع الباقي لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولكل منهم المهايأة فيه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين لاحداهما خمسة عشر قيراطا وللاخرى تسعة قراريط فارادت صاحبة التسعة القراريط قسمة الدار المذكورة مع شريكتها قسمة افراز دفعا لضرر الشركة فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز بحيث تنتفع كل من الشريكتين بنصيبها بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بانها قابلة لقسمة الافراز على هذا الوجه من غير ضرر تجاب الشريكة المذكورة للقسمة بدون رضا الاخرى واذا امتنعت تجبر عليها والحال هذه (أجاب) نعم تجاب الشريكة الطالبة لقسمة الافراز اليها وتجبر الاخرى الممتنعة عنها عليها اذا كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم عقار قسمه لهم القاضي قسمة افراز فادعى أحدهم أن في نصيبه غبنا فاحشا ويقيم البرهان عليه فهل اذا أثبت دعواه وأقام البرهان على ذلك تنقض القسمة حيث لم يحصل منه اقرار بانه استوفى حقه ولم يحصل منه ابراء (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في قسمة الافراز المذكورة بالوجه الشرعي تنقض اجماعا حيث كانت بالقضاء ولم يقم مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان غير قابل لقسمة الافراز مشترك بين جماعة متعددين أحدهم له فيه النصف والباقي لجماعة متعددين فطلب أحدهم المهايأة مع باقي الشركاء بان يسكن فيه مدة بحسب حصته مسانهة أو مشاهرة ويسكن باقي الشركاء كذلك على قدر حصصهم مدة مثله فأبى بعض الشركاء عن القسمة بالمهايأة بالزمان والمكان بدون وجه شرعي فهل يتهايئون فيها على الوجه المذكور ويجبر الآبي من الشركاء عليها والحال هذه (أجاب) يجبر الآبي عن المهايأة عليها حيث كان المكان لا يقبل قسمة الافراز ما لم يتفق الشركاء على اجارته من أجنبي أو اجارة بعض الشركاء نصيبه لباقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين ورثة معلومين باع بعضهم نصيبه وقدره تسعة عشر قيراطا وكسور لشخص معلوم بثمن معلوم والباقي منها لبنتين معلومتين احداهما غائبة في جهة معلومة فوق مسافة القصر والاخرى حاضرة فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة قسمة افراز بوجهها

شوال سنة
٢٧ ١٢٨٨
ذى القعدة
١٧ ١٢٨٨

الشرعى حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار بايدى الحاضرين ويقوم المشترى مقام البائع من الورثة وينصب القاضى قابضا للغائبة المذكورة حيث لا وكيل لها (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة قسمة افرار بوجهها الشرعى بين البنتين والمشترى المذكورين ويقوم المشترى مقام البعض البائع من الورثة وينصب القاضى قابضا للغائبة المذكورة والحال ماذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى عن أمه وولده القاصر وزوجته وللولد القاصر وصى من قبل أبيه وضع يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجة ما يخصها بالفريضة الشرعية متعللا بان على المتوفى دينا غير مستغرق للتركة وان بعض المخلفات لو أخر بيعه الى وقت غير هذا الازدادت أسعاره فهل تجاب الزوجة فى طلب حقها او يجبر الوصى على ذلك حيث انها تريد حجز قدر ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعى (أجاب) اذا كان الدين الذى لم يستغرق التركة ثابتا بالوجه الشرعى يؤمر الوصى بأدائه من التركة ان وجد فيها ما يماثل الدين والا فيؤمر ببيع أعيانها بثمن المثل بقدر الدين ويؤديه وما بقى خاليا عن الدين يجبر الوصى المذكور على تسليم نصيب الزوجة منه اليها بحسب الفريضة وليس له تأخير البيع الى الدين فى وقت تزداد فيه أسعار الاعيان المذكورة اذا لم يرض أصحاب الحقوق بذلك تأخيرا وان لم يكن الدين ثابتا بالوجه الشرعى بل بمجرد دعوى الوصى المذكور فليس له حينئذ منع الزوجة المذكورة من أخذ نصيبها من تلك التركة ولو كان الدين المذكور معلوما الا ان الغريم غائب وطلب الورثة القسمة من القاضى والدين غير مستغرق وطلبوا منه أن يعزل شيأ لاجل الدين ويقسم الباقى يجابون لذلك استحسانا قال فى التنقيح من القسمة رجل مات وترك ميراثا فطلب ورثته من القاضى القسمة واقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغائب فان القاضى لا يقسم شيأ من أجناس التركة وان كان الدين أقل من التركة وسألوا من القاضى أن يعزل شيأ لاجل الدين ويقسم الباقى قال أبو حنيفة فى القياس لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال ان القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك واقتسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا أن يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا أن يقضوا الدين وكذا لو ظهر فى التركة وصية بالثلث او بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين حيث من قسمة ثم ما يدخل فى القسمة ومسئلة مبسوطة فى قسمة الهداية وكذا فى قسمة الاشباه وحواشيه وفى فتاوى الانقروى ايضا اقول كتب فى رد المحتار ما نصه تتمة أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا أن يكون بشرط براءة الميت لانها تصير حوالة فينتقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهى الحيلة لقسمة

محرم	سنة
٢٤	١٢٨٩
جمادى الثانية	
٦	١٢٨٩

تركة فيها دين كما بسط في البزازية وغيرها اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في قطعتي أرض احداهما الابنية فيها والاخرى في بعضها بناء وهما مشتركتان بين جماعة أراد بعضهم قسمتهما ليأخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك لمجلس السياسي وآل الامر للحكم الشرعي فعين بعضا من أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضروا جميعا وحصلت القسمة بحضورهم قسمة افراز بدون غبن في القسمة على أحد ولا غدر بتراضي جميعهم على القسمة المذكورة واستلم كل ما خصه مستقلا به منفردا عن الباقين ثم تصرف كل فيما خصه بأنواع التصرفات الشرعية من ايجار وسكنى وهدم وانشاء وغير ذلك مع مشاهدة الشركاء واقرارهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد الشركاء عن ورثة وبقي كل واضعا يده على ما خصه مدة من الشهور والآن أراد بعض الشركاء نقض القسمة وجعل ثلث الارض وقفا كما كانت طمعا فيما أحدثه بعض الشركاء من البناء فيما خصه متعللا بأنه لم يحرر بعد ذلك من القاضي حجة لكل واحد بما خصه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث وقعت القسمة عن تراض مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب) كما تصح القسمة بالافراز بقضاء القاضي تصح بتراضي الشركاء عليها واذا وقعت مستوفية شرائط الصحة بلا غبن ليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا تتوقف صحتها شرعا على تحرير حجة بها فلا عبرة بما تعلل به بعض الشركاء لنقضها على الوجه المسطور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمة مشترك بين اخوة ثلاثة وأمهم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن ورثة بعضهم بالغ وبعضهم قصر وعلى القصر وصي شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين قسمة المكان المذكور وافراز نصيبه منه على حدته فهل والحال هذه يجاب طالب القسمة لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انتفاعا مثل الانتفاع الاول بعد القسمة المذكورة (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مديرية الجيزة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزمرقي أخيه عبود الزمرقي شأن ما يخصه في المنزل المخلف عن والده وان أخاه عبودا واضع يده على ما يخصه فيه بالفريضة الشرعية وباحالة رؤية ذلك على حضرة قاضي أفندي المديرية وتوضح لحضرته ما أبداه عبود من المصاريف التي يدعي صرفها حال وضع يده على الحصة المذكورة وورد شرح حضرته أخيرا في ١٧ جمادى الاولى سنة ٨٩ نمرة ١٣٩ بناء على فتوى أبرزها حسن المدعي من حضرة العلامة الشيخ عبد القادر الرافعي مفتي ديوان عموم الاوقاف بان الدار المذكورة اذا كانت قابلة للقسمة تقسم بين الورثة وما صرفه الباقي المذكور لا يلزم به

رجب سنة

باقى الورثة حيث لم يكن مأذونا به والحال هذه وان هذا الافتاء موافق للاصول الشرعية ومقتضاها أن لا تتوقف القسمة على رؤية تداعى عبود المذكور بما صرفه فى البناء اذ كان بدون اذن وبما أنه صار احضار عبود المذكور واستجوابه بالنص بشرح حضرة القاضى وما حواه من الافتاء كان جوابه بما يعارض الافتاء وما وضحه حضرة القاضى وانه غير ممتثل لما حكم به ورام احالة رؤية هذه المادة بطرف حضرتكم للنظر فيها وصدور الحكم الشرعى فبناء عليه اقتضى ترقيمه لفضيلتكم للاطلاع على أوراق تلك المادة وافادة الحكم الشرعى (أجاب) صار الاطلاع على افادة المديرية المؤرخة ٢٤ جمادى الاولى سنة ٨٩ نمرة ٤٨٧ وأوراق هذه المادة والذى فهم من جواب الشيخ عبود الزمران البناء الذى أحدثه فى العقار المشترك المذكور كان باذن شريكه وانه غير متبرع بما صرفه على ذلك ويريد محاسبة اخيه شريكه الشيخ حسن الزمر على ما خصه فى مبلغ الصرف على هذا العقار فيقتضى ان ذلك البناء كان للشركاء لا لنفس البانى خاصة وحينئذ فالحكم الشرعى فى ذلك ان العقار المذكور اذا كان قابلا للقسمة الافراز وطلب أحد الشركاء قسمة نصيبه فيه فانه يقسم ويكون لكل من الشركاء الاختصاص بنصيبه على حدته وما ادعاه أحد الشركاء البانى من الصرف على العمارة باذن شريكه ان أنكره خصمه يكلف اثباته فان أثبته بالوجه الشرعى يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيما يخصه من مبلغ الصرف المذكور والا فلا وحينئذ لا تتوقف القسمة على اثبات الاذن الذى ادعاه البانى وأنكره خصمه غاية الامر انه ان أثبت البانى الاذن بالصرف وتحقق صرف مبلغ معلوم فى هذه العمارة يكون للبانى مطالبة شريكه بما يخصه من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى أماكن متعددة مملوكة لجماعة ومشتركة بينهم وقابلة للقسمة بحيث لو قسم كل واحد منها على انفراده قسمة افراز لانتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فهل اذا طلب أحدهم قسمتها قسمة افراز ليختص كل بنصيبه يجاب لذلك واذا كان أحد الشركاء واضعا يده على ذلك العقار ومتصرفا فيه بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقى الشركاء مدة يكون لهم محاسبته على انصبائهم من تلك الاجرة تلك المدة التى استولاها من المستأجرين وقبضها واذا صرف شيئا فى مرمة بعض الاماكن المشتركة بدون اذن باقى الشركاء يكون متبرعا (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا للقسمة الافراز كما هو مذكور يكون الحكم من الشركاء قسمته جبرا على الباقى كما يكون لباقى الشركاء محاسبة الشريك المذكور على انصبائهم من الاجرة التى استغلها من ذلك العقار باذنهم واذا صرف شيئا فى مرمته بدون توكيل منهم له فى ذلك ورضاهم به لا يكون له الرجوع عليهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين جماعة قابلة القسمة الافراز طلب أحدهم القسمة فاجيب لذلك فقسمت بينهم بالفريضة الشرعية واختص كل واحد منهم بنصيبه المحدود المعلوم واستمروا على

١٨ ١٢٨٩

٢٠ ١٢٨٩

ربيع الثاني	سنة	
٢٧	١٢٩٠	
ذى القعدة		
٤	١٢٩٠	
شعبان		
١٠	١٢٩١	

ذلك نحو الثلاثين سنة وفى نصيب أحدهم خرج على ساحة أحد الشركاء أراد الآن صاحب الساحة ان يهدم الخرج المذكور ويمنع صاحبه من اعادته كاصله فهل حيث كان الخرج المذكور موجودا قبل القسمة ولم يشرط رفعه وقتها وصار فى نصيب الشريك المالك له المذكور بمقتضى قسمة الافراز الشرعية لا يمنع من اعادته اذا هدمه ويحمل به ابقاء للقديم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع مالك الخرج القديم الذى أصابه بالقسمة من اعادته كما كان ويبقى القديم على قدمه والحال ماذكر قال فى الهندية من الباب الثانى فى بيان كيفية القسمة واذا وقع الحائط لاحد فى القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط ان يرفع الجذوع عن الحائط ليس له ذلك الا أن يكونا شرطا فى القسمة رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أوكان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ثم صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا فى الذخيرة من التجريد وكذلك درج أو درجة أو اسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب العلو مشرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السفل ان يقطع الروشن الا أن يشترطوا قطعه كذا فى التتارخانية اه والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان صغير لا يقبل القسمة بالافراز مشترك بين جماعة فهل اذا أراد أحد الشركاء أن ينتفع بنصيبه بالمهاياة زمانا أو مكانا يجاب لذلك حيث لم يتفق الكل على اجارته أو بيعه (أجاب) نعم يجاب طالب المهاياة لها والحال ماذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وان امتنع البعض فالقاضى يجبر الممتنع عليها والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مملوكة لرجل وأخته البالغة للرجل فيها سبعة عشر قيراطا ولاخته المذكورة سبعة قراريط فبنى الرجل المذكور فوق الدار المذكورة اماكن من ماله الخاص به لنفسه وسكن فى الدار المذكورة جميعها مدة من السنين وأخته فى منزل زوجها بدون عقد اجارة فهل اذا طلبت الاخت المذكورة اجرة لحصتها من الدار فى المدة الماضية مقابلة سكنى أخيها فيها لا تجاب لذلك حيث لم تكن وقفا والاخت بالغة واذا طلبت الاخت المذكورة قسمة نصيبها من الدار وكانت قابلة للقسمة فالحكم فى البناء الذى أحدثه اخوها لنفسه فى الدار المذكورة من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر باصل الدار وقد بناه بلا اذنها (اجاب) نعم لا تستحق الاخت المذكورة أجرة لحصتها من الدار المشتركة على أخيها بسكناه فيها لما مضى بدون عقد اجارة والحال هذه وما بناه الاخ المذكور من الاماكن فى الدار المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلا اذن أخته يكون له فاذا قسمت الدار فما وقع من البناء المحدث على هذا الوجه فى نصيبه بالقسمة فهو له على حاله وما وقع منه فى نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر باصل الدار والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة بناء على ما ورد اليها من مديرية اسيوط بطلب الجواب عن السؤال المحرر من

	رمضان	سنة
	٢٦	١٢٩١
ذى القعدة	٢٢	١٢٩١
ذى الحجة	٨	١٢٩١

نائب محكمة المديرية الآتى ومضمونه ماقولكم فى أخوين لهما منزل مشترك بينهما مناصفة وفيه بيت طاحونة به عدتها ولهما سلم به يرتقى الى سطحها وباب يستطرق منه اليها ولهما باب آخر فى الطريق العام قد تقاسما المنزل دون الطاحونة المذكورة قسمة تراض فوقع فى قسم أحدهما بابها الذى به وسلم سطحها فصار يرتقى الى سطحها و ينتفع به وحده بوضع متاعه ووقوده وأخوه لايمكنه الوصول اليها لعدم امكان بناء سلم لها آخر اصلا فتضرر من ذلك وطالب أخاه امابسد الباب الذى من جهته وهدم السلم الذى بها خشية تطاول الزمان ودعواه الاختصاص بها أو بتمكينه من الدخول اليها من الباب الذى فى قسمه والارتقاء من سلمه ليصل الى سطحها أو باخذ متاعه ورفعه الى سطحها حتى ينتفع بها مثله فهل له ذلك كسائر نخيل رجل احتاجت للتأبير وهى فى أرض غيره أم كيف الحال (أجاب) حيث اقتسما المنزل المذكور بالتراضى على ان لاحدهما الجزء الذى به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل الى سطحها وبقيت الطاحونة مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه اليها لايكون للآخر ان يجبر صاحبه على المرور فى ملكه الخاص به بالقسمة والصعود على السلم الذى اختص به كذلك الى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيه ولا يظهر قياس الانتفاع بوضع الامتعة على السطح المشترك على الاحتياج للنخل الذى لايتوصل اليه الا بالمرور فى ارض الغير والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر وصى وتلك الدار لاتقبل القسمة بالافراز حيث لاينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولو كان نصيبه اكثر فهل اذا طلب وصى بعض القصر وبعض البالغين قسمتها والحال ماذكر لايجبر الممتنع عليها (اجاب) نعم لايجبر الممتنع عليها ولايجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لاينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى عن زوجة وخمس بنات وترك لهن دارا كبيرة قابلة للقسمة وأمتعة فارادت الزوجة وبنتها قسمة الدار قسمة افراز وأرادت بقية الورثة البيع فهل يجاب طالب القسمة اليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كانتفاعه قبلها (اجاب) نعم اذا كانت تلك الدار قابلة للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فطلب أحد الشركاء قسمتها يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليه حيث لامانع كما أن من أراد بيع نصيبه منها لايمنع من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بناء على افادة من محافظة رشيد بطلب الافادة عما يرغبه قاضيها الموضح فيما تحرر منه وصورة افادة القاضى ان مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر الى المحافظة فى شهر رمضان سنة ٩١ بان له املاكا مشتركة بينه وبين اشقائه وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الشرعى وشرح عليه من المحافظة للمحكمة وأعطيت

صفر سنة

الافادة من المحكمة الى المحافظة شرحا على العرض المذكور ببيان الحصص المستحقة لمقدمه ولا آن لم تحصل القسمة المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذى يستحقه هو حصص مشاعة فى بناء الاماكن وفى نخيل الغيطان الموضحة بالعرض المرفوق مع هذا وأراضيها بعضها وقف ومحتكر لجهة المساجد فلزم شرحه لحضرتكم نؤمل ارسال هذا العرض والعرض الثانى والشقة المرفوقة مع هذا لحضرة الاستاذ العلامة مفتى السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من حضرته عن جواز القسمة فى البناء والنخيل المذكور وحيث كان بعض الارض وقفا أم لا وان كانت غير جائزة يجوز الرهن فى الحصص المشاعة فى البناء والنخيل المذكورة مع أن بعض الارض وقف كما ذكر أولا يجوز الرهن الا بعد افراز الحصص المذكورة وبعد ورود الفتوى حينئذ يتبع لاجراء مقتضاها (أجاب) الذى يقتضيه الحكم الشرعى فى قسمة المشترك بين الشركاء بطلب أحدهم وامتناع الباقى عنها انه اذا كان الذى يراد قسمته محتملا لها بأن ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فى العقار وفى النخل والشجر والبناء ولا تفوت المنفعة المعهودة بعد القسمة وتمكن المعادلة ولا تتبدل المنفعة فان القاضى يجيب طالبها اليها ويجبر الممتنع عليها حيث لامانع وكذا يجاب طالبها ان كان ذا الكثير مع انتفاعه وان لم ينتفع صاحب القليل ولا فلا وأما حكم رهن تلك الحصص مع الشيوع وكون بعض أرض ماذكر محتكرة فلا يصح شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مخلف عن ميت بعضه حصص والبعض كامل مشتمل على طواحين وأفراز ودور وهذا العقار مشترك بين ورثة بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طلب أحدهم قسمة العقار المذكور قسمة افراز وكان كل من ورثة الميت لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة ولا الوارث الطالب للقسمة أيضا لا يجاب لذلك جبرا على الآبى منهم أم كيف الحال (أجاب) مالا يحتمل قسمة الافراز من هذا العقار بحيث لا ينتفع كل من الشركاء المذكورين بنصيبه منه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول لا يقسم بطلب بعضهم قسمته عند امتناع الآخر منها سواء كان صاحب النصيب الاقل أو الاكثر ولا يجبر الآبى منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى أرض جنينة مملوكة الرقبة لاربابها مغروسة بالاشجار ومشتركة بين جماعة بالتفاضل بينهم تمكن قسمتها بالافراز والتعديل بحيث ينتفع كل منهم بنصيبه بعدها كانتفاعه قبلها وتمكن فيها المعادلة طلب بعض الشركاء افراز نصيبه بالقسمة والتعديل فهل يجاب لذلك ويجبر له بقية الشركاء على ذلك (أجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها ويجبر الممتنع عليها والحال ماذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى علم (سئل) فى دور وحوانيت وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات قابل لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول حتى

١٢٩٢ ٥

١٢٩٣ صفر ١٨

١٢٩٣ ٢٦

صاحب

رجب سنة

صاحب الاقل و بعضها غير قابل لها بحيث لا ينتفع أحدهم بنصيبه بعدها فهل يقسم
القابل لها بطلب بعضهم و يجبر الآبي عليها و جميع الاماكن الغير القابلة للقسمة
المذكورة يقسم بالمهايأة بالزمان أو المكان (اجاب) نعم يقسم العقار القابل للقسمة على

٢٨ ١٢٩٣

هذا الوجه بطلب أحد الشركاء ويجبر الآبي عليها والحال هذه وما لا يقبلها منه تجري
فيه المهايأة اما زمانا أو مكانا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
مشتركة قابلة للقسمة بين ثلاثة رجال أولاد أعمام مثالثة ورثوها عن آبائهم ولم تحصل
فيها قسمة بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم أهلها وبقي الآخر مقيما فيها ثم
بعد مدة رجع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنهما بناء يستغرق زيادة
عن ثلث أرضها فطلبا قسمتها أثلاثا فمنعهما الاجل بنائه فهل يجابان لقسمة الارض
مثالثة ولا عبرة ببنائه (أجاب) حيث كانت تلك الدار قابلة لقسمة الافراز وقد بنى فيها

١٨ ١٢٩٠

أحد الشركاء بناء لنفسه بغير اذن فانها تقسم بطلب أحدهم فما يقع من البناء المذكور في
نصيب الباني فهو له وما يقع في نصيب باقي الشركاء يؤمر برفعه الا ان يتفقوا على أخذه
بقيمته مستحق القلع أو بما يتراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد
وجهة وقف لزيد ربعها ولجهة الوقف باقيها وعلى جهة الوقف ناظر شرعي يريد زيد
قسمتها وافراز نصيبه فيها والحال ان الدار المذكورة قابلة للقسمة و ينتفع كل بنصيبه
بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل والحال هذه يجاب زيد لذلك حيث يجوز افراز

ذي الحجة

الوقف من الملك اذا استوفت القسمة شرائطها الشرعية (أجاب) نعم يجاب لذلك ان

٢٤ ١٢٩٠

كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك
حصة في طاحونة ودارا فاخذ كل نصيبه من الحصة في الطاحونة بالمهايأة وبقيت الدار
بلا قسمة في أيدي الورثة حتى مات كل من المذكورين عن ورثة فهل اذا طلب وارث
البنت المذكورة افراز نصيبه لينتفع به على الانفراد مع قبول الدار للقسمة بلا فوت
منفعة وكل من الورثة معترف بالملكية على هذا الوجه وزعم أحدهم ان الجد المذكور
أعطى ابنته المذكورة حال حياته وصحته قطعة أرض مملوكة له وملكها لها ثم ادخلتها
في دار كانت لزوجها يجبر الممتنع من القسمة عليها ولا يحسب ما أعطاه الجد لها على فرض

محرم

ثبوت الاعطاء من التركة ولا يرد لهم شيء بدل ما يخصهم من نصيبها في الدار المتروكة
عن ابيها (اجاب) اذا طلب احد شركاء البيت القسمة في الدار المشتركة كانت

٦ ١٢٩٧

قابلة لها بان كان ينتفع كل بنصيبه بعدها من جنس الانتفاع الاول يجاب لها و يجبر
الممتنع عليها فيجاب وارث البنت المذكورة لذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع ومجرد
تمليك المورث هذه البنت حال صحته قطعة ارض ادخلتها في دار زوجها لا يمنع من هذه
القسمة ولا تحسب عليها من نصيبها في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث كل منها قابل

ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ٦

للقسمة افرازا وكل من الشريكين ينتفع بحصته بعد القسمة المذكورة كانتفاعه الاول فهل اذا أراد مالك الثلثين قسمتها قسمة افراز وأراد مالك الثلث قسمتها مهاياة يجاب مالك الثلثين ويجبر مالك الثلث على القسمة اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشريكين بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول كما هو مذكور يجاب طالبها ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع دون طالب المهاياة والله تعالى أعلم

صفر ١٢٦٥ ١٢

(كتاب المزارعة والمساقاة)

(سئل) عن حكم حادثة تتعلق بتركة حسن بك مفتش الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية وقفها على عتقائه وزرعت بعد موته من ابذار من تركته فما الحكم في ذلك (أجاب) اذا كان بذر الارض بعد وفاة الواقف من الغلال الموروثة عنه يكون على من يستولى عليه بدون طريق شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل أرض الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر الوقف وأجرة العملة على من استأجرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة أرض بيضا خالية من الاشجار واتفقا على ان يغرسها المدفوع له شجرا من عنده وعلى أن الخراج على صاحب الارض والخدمة على صاحب الشجر والثمر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجرا من عنده واستمرا على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم أخذ الشجر من بعده

ربيع الثاني ١٢٦٥ ٣

(أجاب) الشجر لمن غرسه يورث عنه شرعا اذا لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعي كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعدم ذكر المدة مع عدم اشتراط الاشتراك في الارض اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض خراجية اتفق مع آخر على ان يغرسها الآخر شجرا من ماله ويكون العمل والمؤن على ذلك الآخر والخراج على واضع اليد عليه ليكون ما يغرسه الآخر فيها مشتركا بينهما مناصفة ولم يعينا مدة لذلك واستمرا على ذلك سنين ثم أرادا الانفصال فهل تكون هذه المغارسة فاسدة ويكون الاتفاق غير معمول به ويكون الشجر والثمر لرب الارض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه وأجرة عمله أو تكون صحيحة

محرم ١٢٦٧ ١٢

(اجاب) في التنوير دفع أرضا بيضا مدة معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح اهـ قال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون هذا الشجر بينهما فقط صح ثم صرح بعضهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدمه الى آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة وأفاد الرملي ان الغراس لرب الارض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض واستظهر ابن عابدين خلافه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة من ملاكها بأجرة معلومة سنة وأقبضهم أجرتها وزرعها وقبل بدو صلاح الزرع ادعى المؤجرون في اثناء السنة أنهم أجروها بالاكراه والجبر واثبتوا ذلك بين يدي الحاكم

ربيع الثانى	سنة
١٤	١٢٦٨
١١	١٢٦٩
جمادى الاولى	
٥	١٢٦٩
ذى القعدة	
٢٦	١٢٧١

وارادوا أن يمكنوا منه الارض يزرعها بدون رضاه فهل لا يجابون لذلك و يكون الزرع لمن زرعه (اجاب) الزرع مملوك لمن زرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه أجرة مثل الارض الى حصاد الزرع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أشجار برتقان قد عجز عن القيام بخدمتها من سقى وغيره فساقى رجلا آخر عليها مساقاة صحيحة مستوفية للشروط وقدرا لها مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما فسخها قبل مضى المدة (اجاب) حيث صدر عقد المساقاة صحيحا لازما لا يسوغ لاحد المتعاقدين فسخه قبل انتهاء المدة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له أشجار ساقى رجلا آخر عليها على أن يكون له نصف ثمرتها وعينا مدتها عشرين سنة وشرط المالك على العامل نصف الخراج واستمرا على ذلك مدة من السنين ثم منع المالك العامل عن العمل ووقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا وعقدا عقدا ثانيا بعد فسخ الاول على أن يكون للعامل نصف ما يوجد من الثمرة فى نظير الخدمة وتعهد الشجر ولم يذكر الخراج وعينا المدة وبعد عشرة أيام من هذا العقد الثانى اتفقا على أن يكون الخراج عليهما مناصفة من الخارج و يقسم الباقى فهل يكون هذا العقد الثانى صحيحا حيث وقع هذا الاتفاق متأخرا عنه بتلك المدة ولا يلزم العامل شئ من الخراج (أجاب) اذا صدر عقد المساقاة صحيحا بعد فسخ العقد الاول لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعى وقد صح جوابا بانه لو شرط رفع الخراج الموظف فى عقد المزارعة وقسمة الباقى تفسد لانه قد يؤدى الى قطع الشركة فى الخارج والمساقاة كالمزارعة فى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له اطيان زراعة اميريه اثر عن ابيه وجده دفعها لجماعة يزرعونها بموجب وثيقة ويأخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراج ما يصرف عليها واستمروا على ذلك مدة والآن يريد رب الارض نزعها من يد المزارعين ودفعها لجماعة اخر فهل يجاب لذلك واذا تعلل عليه المزارعون بطول المدة لا عبرة بتعللهم و يؤمرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعترفين باستحقاق الرجل المذكور الى الآن فى تلك الارض المذكورة ولم يسقط الرجل المذكور حقه فيها وانقضت مدة المزارعة (اجاب) نعم يجاب رب الارض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى ارض خراجية مشتركة بين اربعة رجال بالسوية بينهم و بها نخيل دفعها الثلاثة منهم للرابع يزرعها شتويا ونيليا وصيفيا ببذره ويصرف عليها من ماله الخاص به ما تحتاج اليه الزراعة من المصاريف وأن يدفع خراجها من ماله وما خرج من زرع الشتوى والنيلى يقتسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم فى الارض وما خرج من محصول الصيفى يكون خاصا بالزارع وكذا ثمر النخيل خاص به فى مقابلة خراج الاطيان ومصاريف الزراعة واستمروا على ذلك مدة ثم قسموا الارض بعد زراعتها وقسمة شتويها ونيليها ودفع مصاريفها وخراجها من الزرع حسب الشرط وذلك عند بلوغ محصول الصيفى وثمر النخيل وارادوا قسمة محصول الصيفى وثمر النخيل ايضا ولم يسلموا

١١ ١٢٧٧

في ذلك للعامل والحال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فماذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) قال في الهندية ولو كانت الارض بينهما وشرطا ان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما انصفين لايجوز لان من لابذر منه يكون قائلا للآخر ازرع ارضك ببذرك على ان يكون الخارج كله لك وازرع ارضي ببذرك على ان يكون الخارج كله لي فكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلايجوز وفيهما ولو شرطا في المزارعة أن جميع ماخرج من الحنطة فبينهما انصفان وماخرج من شعير فهو لاحدهما بعينه اوشرطا ان تكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايهما كان البذر لايجوز كذا في التاتارخانية ومنه يعلم فساد عقد المزارعة في حادثة السؤال لانقطاع الشركة في بعض الخارج واذا فسدت المزارعة يكون الخارج جميعه من شتوي ونيلي وصيفي لرب البذر وعليه لباقي الشركاء أجر مثل انصبائهم من الارض لايجاوز الشروط خلافا لمحمد ويحسب منه ما دفعه من خراج انصبائهم بامرهم وثمر النخيل المشترك بينهم جميعا على حسب الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة لكل منهم جزء معلوم منها مزارعة بينه وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر والعمل من الآخر مدة سنتين بجزء معلوم مما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع الارض مالكها لرجل بثمن معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة ولا تبطل بالبيع المذكور ولاسيما وهو غني ولم يكن عليه دين عجز عن وفائه الامن ثمنها ويخير المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ماعليه العمل والفتوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض بعد المضي فيها ابطالها بدون عذر قبل مضي السنتين المعقودة بهما وبيعه الارض في أثناء المدة بدون عذر دين لاوفاء له الا من ثمن الارض لايوجب فسخها ويكون البيع موقوفا في حق العامل الى مضي المدة كالمستأجر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض ملك عن أصولهم اتفقوا مع رجل أن يغرسها نخيلا من ماله ويخدم النخل والعمل عليه وله نصف مايخرج من الثمر والشجر ولهم النصف فغرس بعضها من ماله وعمل فيه مدة معلومة وبقي باقي الارض بدون غرس فيها وصار ارباب الارض يؤجرون الباقي منها من غير غراس ويأخذون أجرته لانفسهم مدة ثم ان الذي غرسه الشريك فيها اثمر بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الشريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به متعللا بانه غارسه وأنكر عقد الشركة معهم فهل اذا ثبت عقد الشركة والمغارسة بينه وبينهم على ان له النصف فيه نظير غراسه وعمله فيه ولارباب الارض النصف واستوفت شرائط الصحة وكتب لهم قاضي بلدهم حجة شرعية بخطه وختمه وشهادة بينة شرعية يشهدون بذلك يقضي له بنصف الثمر ولارباب الارض بالنصف الآخر ومالم يحصل فيه غرس

شوال

٦ ١٢٨٠

في

رمضان ٩ سنة ١٢٨٤

فى الارض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك أرباب الارض لاحق فيه للشريك المذكور بدون غراس منه ولا عبرة بانكاره عقد الشركة والحال هذه (اجاب) اذا دفع الجماعة المذكورون الارض للعامل مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز كما أفاده فى الخانية ومثله فى كثير من الكتب وفى الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة وملكها وان شاء قلعها انتهى كما أفاده فى تنقيح الحامدية ومنه يعلم أنه اذا ثبت عقد المغارسة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغارس الاختصاص بالشجر وثمره بل يكون بينهما على ما شرطا وبعد المدة يخير مالك الارض بين القلع وغرم نصف قيمة الشجر للغارس ويكون الشجر جميعه لملاك الارض ولا عبرة بالانكار بعد الثبوت وليس للغارس معارضة الملاك فى باقى أرضهم المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر أرضا ليغرس فيها أشجارا لتكون الاشجار المغروسة وما يخرج منها مناصفة بينهما وضرب لذلك مدة من السنين قد مضت ومات رب الارض لدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد نضج الثمر أو قبل بروزه ويكون لورثة الدافع الزام الغارس بقلع ما يخصه من الشجر فى هذه الحالة اذا امتنع من أخذ قيمة نصيبه من الشجر (أجاب) نعم تبطل المغارسة المذكورة والحال هذه ولورثة رب الارض أخذ حصة الغارس من الشجر بقيمته أو تكليفه قلعه والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال فى تنقيح الحامدية فى جواب سؤال عن المغارسة أقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال فى الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعها انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر حاصلها طلب الافادة عما يرغبه قاضى مديرية المنيه بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضمون ما كتب من القاضى المذكور اليها من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة سملوط مع أبى زيد بن يوسف بن عمار من معصرة حجاج منشعبة ومحل نزاع طويل فالحال يستدعى الاستفتاء فى شأنها وما ترد به الفتوى يجرى به العمل فى فصلها وحاصلها انهما توافقا على أن الارض الفلانية الخراجية التى تبلغ كذا فدانا تزرع بينه وبين أبى زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ نظرا لكون المعتاد فى الارض المذكورة أن احدى السنين يخرج محصولها جيدا بحيث يجبر محصول محصول الاخرى لان عادة الارض المذكورة ان لا يزرع أكثرها فى احدى السنتين الا حلبة كما هو فى سنة ٨٣ التى زرعاها معا على الوجه الآتى ويزرع هذا الاكثر قمحا فى السنة الاخرى وذلك التوافق على أن يدفع أبو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل فدان من الارض المذكورة كيلتين أى اردبا وثلثا من الصنف المزروع فيها بالكيل

جمادى الثانية ١٤ سنة ١٢٨٧

المصرى فى زمن الحصول بحيث ان كان المزروع فيها شعيرا يدفع عنه ز كيلتين شعيرا والمزروع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدخلا على ان المدفوع من عين ما يخرج من الارض بل انما قصرا على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منهما بالسوية وان ما يستدعيه الحرث والاوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من أبى زيد وهو يحاسب عليه الشيخ سالما فى زمن الحصول وزرعا الارض المذكورة معا على هذا الوجه فى السنة الاولى ثم فى السنة الثانية استولى عليها صاحب الاثر ولم يمكن الآخر منها لكونه ماطله فى دفع ما توافقا عليه من محصول السنة التى اشتركا فيها فى الزراعة والقصد الجواب عن هذه المعاقدة هل هى صحيحة أولا وما الذى يترتب على كونها صحيحة أو على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر على الارض وعدم تمكين الآخر منها للعلة المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لابى زيد معه وانما تقع المطالبة بينهما فى شأن السنة التى زرعت أولا أبى زيد معه كلام فى هذا الشأن أيضا الامل الاستفتاء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لاجراء الامر على طبق ما ترد به الفتوى (اجاب) المصرح به أن عقد المزارعة متى شرط فيه شرط قد يؤدى الى قطع الشركة فى الخارج يفسد وهذه المعاقدة كذلك لان اتفاقهما على أن لرب الارض عن كل فدان منها ز كيلتين من صنف ما يزرع فيها فى كل سنة قد يؤدى الى ذلك فهو كاف فى فسادها وحكمها اذا فسدت ان الخارج جميعه لرب البذر وللآخر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل أما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله ولا يزاد الاجر على ما شرط وعند محمد يجب بالغا ما بلغ وحينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض فى السنة الثانية لفساد العقد اذ الواجب فسخه بل لو كان صحيحا ومضت المدة فلا مطالبة بشئ بعد ذلك فى الثانية ولاجراء المقتضى تحرر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ضبطية مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطلب الاستفتاء عما أوضح عنه قاضى أفندى المنية وصورة ما ورد من قاضى المنية فى ١٧ ر سنة ٩١ نمرة ١٧٢ طالبا للافادة عنه تنهى لعزتكم ان ما كتب من المحكمة فى شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة سمالوط مذكور فيه انه عقد المزارعة فى أرضه الخراجية أثريته مع خصمه أبى زيد بن يوسف بن عمار على ان جميع التقاوى والمصاريف منهما بالسوية وان ما يستدعيه الحرث واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من أبى زيد المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم فى زمن الحصول وزرعا الارض المذكورة معا على هذا الوجه والذى كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا فسدت فالخارج جميعه لرب البذر وللآخر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل وأما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله وليس فى كتابته حكم ما اذا كان البذر منهما كما صدرت به كتابة المحكمة فالمقصود الاحاطة بالحكم الذى يترتب

جمادى الاولى سنة

على كون البذر منهما هل هو كون الخارج بينهما كما أن البذر كذلك أو هو غير ذلك وهل حكم ذلك يؤخذ عندكم من قولهم المذكور وفي ارضه الى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما فان الخ نؤمل مخاطبة من يلزم في شأن ورود القول الصريح من حضرته ليجرى العمل بمقتضاه (أجاب) ما تضمنه جوابنا السابق المؤرخ ٢٣ ربيع الاول سنة ٩١ المقيد في كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به ذا التاريخ من أن حكم صور الفساد ان الخارج لرب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين أن يكون البذر من أحدهما أو منهما معا فالخارج تابع للبذر فمن كان مالكا للبذر يكون مالكا للخارج سواء كان رب الارض أو غيره أو هما معا فاذا كان البذر منهما ابتداء يكون الخارج بينهما وعلى غير صاحب الارض اجر مثل نصف الارض لرب ها نصيب حصته من الزرع ولو عمل شريكه في الزرع في هذه الصورة لا يستحق اجرا على عمله في المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

٢	١٢٩١

(كتاب الحظر والاباحة والصيد والذبائح)

ذى القعدة

(سئل) في رجل كان سبق له بعض تعلم في مذهب الامام مالك والآن يفتي الناس على مذهب الامام الاعظم ويدرس التفسير وصحيح البخاري مع أنه لم يتلق شيئا من ذلك عن شيوخ ولم يكن له معرفة بما يعصم لسانه عن الخطأ ولا يعرف من آلات ذلك شيأ فهل لولاة الامور ضاعف الله لهم الاجور منعه من ذلك كله خصوص الافتاء على مذهب الامام الاعظم (أجاب) اذا تحقق ما ذكر بهذا السؤال لا يسوغ افتاء الرجل المذكور بما لم يقف على حقيقته ومعرفته من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب منح الغفار عن رجل يجلس لتفسير القرآن ونقل أحاديث سيد ولد عدنان وهو جاهل بالعربية لا يعلم انه أخذ العلم عن أحد من المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على السلطان منعه من ذلك فأجاب رحمه الله تعالى بما لفظه يمتنع شرعا على الرجل المذكور ان ينقل تفسيرا أو حديثا ما قلد للسطو رفان فعل ذلك على الوجه المزبور فقد باء بسخط جسيم من الاثم والثبور وصار عن انتظم في سلك من يظن انه يحسن صنعا وهو مأزور لا مأجور فالواجب على ولى الامر زجره وصفعه ورغمه وقمعه ودفعه ليكون ذلك زجرا له ولامثاله عن ارتكاب مثل قبيح أقواله وفظيع خصاله وشنيع أفعاله اه ومنه يعلم حكم ماذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فمن ينبش مقابر المسلمين ويهدم أضرحة الائمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكائنة في قبورهم ويبيع ذلك لمن يبنى بيوتا وأماكن تارة وتارة يبنى بذلك قبورا ويبيعها الناس وكذلك يأخذ حجارة المساجد المشهورة بالقرافة ويبنى بها مساكن أو يبيعها فهل يمنع من ذلك وعلى الحاكم تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لاحد نبش مقابر المسلمين ولا هشم عظام الموتى ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى دارا

٢٨	١٢٦٤

شوال

٧	١٢٦٥

شوال ٨ سنة ١٢٦٥

فوق مقابر المسلمين فهل لايجوز له ذلك ويمنع من البناء فى المقابر الموقوفة على دفن موتى
المسلمين فاذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له ان يبنى دارا فى أرض مملوكة للغير بدون اذن
مالكها تعديا منه وغصبا الارض الغير (أجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق
المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان فى أرض مملوكة للغير بغير اذن مالكها
والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب لحانوت
قهوة صرحت مصلحة التنظيم بفتحه فعورض فى جواز ذلك بانه يترتب عليه المرور على
المقابر وقيل ان ذلك لايكون الامن بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤالا الى حضرتكم
على خلاف صورة الواقعة فقد توضح لحضرتكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كى من
بعد اطلاع حضرتكم عليه يحرر الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طريقا

رجب ٢٥ ١٢٦٧

(أجاب) لا ينبغى أن يجعل المقبرة طريقا يتوصل منه الى باب حانوته حتى قال علماؤنا
اذا لم يصل الى زيارة قبره الا بوطء قبر تركه وموضوع جوابنا السابق فتح باب فى
الطريق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة فتح الباب فى المقبرة ولا يتوصل للباب الا
بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغى فعله شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) فى بنت بكر بالغة رشيدة مات أبوها ولها أم بالمحروسة وأم أب تريد السفر الى
جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابنها معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من
السفر معها لايكون للجدة المذكورة جبرها على ذلك لاسيما اذا لم يكن لها محرم يسافر

رمضان ٢٥ ١٢٦٨

معها (اجاب) نعم لايكون للجدة جبر بنت ابنها البالغة على السفر معها بدون رضاها
ولا يحل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مستأجر لحانوت
من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة
لبعض ملاك الحانوت قدرا معلوما من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لاجل
عدم اخراجه من الحانوت فهل اذا أراد ملاك الحانوت اخراجه منها يكون للمستأجر

ربيع الاول ٢٧ ١٢٦٩

المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (أجاب) الرشوة
حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له فقراء من عتقاء والده
أراد أن يدفع لهم فى كل شهر جزأ معلوما من أصل زكاة ماله وزكاة حرفته لكونهم

جمادى الاولى ١٣ ١٢٦٩

محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجر على فعله أم لا (أجاب)
يجوز للرجل دفع زكاته لعتقاء والده حيث كانوا مصرفا لها ويثاب على ذلك والله تعالى
اعلم (سئل) من ضابط خانه بما مضمونه انه بسبب الاقتضاء لزم
الحال لمعرفة حكم أمر التعيش هل يجوز شرعا أن يكون من الاوجه المغايرة
المنهى عنها شرعا مثل التكسب من بيع البوظة وعملها وكذا بيع الحشيش المذهب

ربيع الثانى ٥ ١٢٧٠

للعقل وبيع الخمر وما أشبه ذلك واذا صار منع أحد من التعيش من تلك الاوجه فهل
فى ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (أجاب) الخمر نجسة نجاسة مغلظة وهى غير

ربيع الثانى	سنة
٢٦	١٢٧٠

رجب	
١٨	١٢٧٠

متقومة فى حق المسلم ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذى حرم شربها حرم بيعها ويكفر مستحلها ويحد شاربها وان لم يسكر منها ولا يجوز بيع الحشيشة أيضا كما أفتى به العلامة ابن نجيم وفى شرح الوهبانية ويحرم أكل الحشيش وقد اتفق مشايخنا ومشايخ الامام الشافعى رحمه الله على تحريم تناوله وأفتوا باحراقه مع حظر قيمته وأمر وبة ديب بائعه والتشديد على آكله فالآن فتوى المذهبين على حرمته حتى قال علماؤنا من قال بحل أكله فهو زنديق مبتدع اهـ وفى التنوير عن الجوهرة يحرم أكل بنج وحشيشة وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يحد بل يعزر اهـ وكذا يحرم شرب كل مسكر من الاشربة ولو متخذة من الحبوب كالبر والشعير والذرة والدخن على قول الامام محمد قليلها وكثيرها وبه يفتى لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان قصد بشربها التلهى وسكر منها فهى محرمة بالاجماع فلا يحل بيعها وقد ذكر العلامة الزيلعى والعينى ان الذميين يمنعون من بيع الخمر والخنازير وضرب الناقوس خارج الكنيسة فى الامصار ولا يمنعون من ذلك فى قرية لا تقام فيها الجمعة والحدود وان كان فيها عدد كثير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وقيل يمنعون فى كل موضع لم تشع فيه شعائرهم وفى الجوهرة وليس لهم أن يبيعوا الخمر والخنزير بعضهم على بعض فى دار المسلمين علانية اهـ ومن هذا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة سائغ شرعا ولا اثم على المانع فى ذلك بل يثاب عليه ويؤجر لانه نهى عن المنكر أو ما يؤدى اليه والنهى عن المنكر واجب شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين ضابط خانه بما مضمونه ان أمين الضابطية له منزل بدرب سعادة بجواره ناس فقراء لهم أماكن مملوكة لهم ويريد أمين الضابطية هدم حيطان جيرانه الفقراء وأن يبنيها لهم من عنده لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا أم لا (اجاب) نعم اذا وقع الهدم والبناء من طرفه تبرعا لمالك العقار المذكور برضا المالك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك عبدا بالغا غضب منه سيده بسبب دخوله على الحريم فباعه فاشترته الزوجة من اشتراه اضافة لزوجها وتريد أن يكون معها فى بيته فهل للزوج منعه عنها ولا يكون لها كشف وجهها عليه واذا أرادت أن تمتنع من طاعة زوجها وتكتب نفسها ناشزة قهرا عنه لا تجاب لذلك حيث دفع لها ما هو رف تحويله وتجبر على طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويكون له أن يسكنها فى مكان شرعى خال عن أهلها واهله بحسب رأيه (اجاب) عبد المرأة فى حرمة النظر وحله كالاجنبى معها فينظر لوجهها وكفيها فقط بل يدخل عليها بلا اذنها اجماعا فان خاف الشهوة أو شك امتنع نظره الى وجهها فحل النظر مقيد بعدم الشهوة والاحرام وهذا فى زمانهم وأما فى زماننا فنمنع من الشابة ولو من غير شهوة وتجب النفقة لخادم الزوجة المملوك لها ملكا تاما ولا شغل له غير خدمتها ولو جاء بخادم لم يقبل منه لا برضاها ولا يملك اخراج خادمها من بيته قال فى النهر وينبغى أن

رجب سنة

مقيدعا اذا لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يختلس من ثمن ما يشتريه كما هو
دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءه بخادم امين فانه لا يتوقف على
رضاها اهـ وتؤمر الزوجة بطاعة زوجها ولا تقر على النشوز وهو الخروج عن طاعته
بغير حق حيث اوفاها معجل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليه أن
يسكنها مسكنا شرعيا خاليا عن أهله وأهلها والله تعالى أعلم (سئل) في جمل عظيم
وقع في بئر فاراد صاحبه اخراجه من البئر فلم يمكن فقصد ذبحه فلم يقدر على ذبحه في
رقبته حسب الجاري بداعي ضيق البئر فجرحه في فخذه وسال منه الدم فهل يكون ذلك
حلالا ويجوز أكل لحمه (أجاب) اذا وقع بعير مثلا في بئر فلم يقدر على اخراجه ولم يقدر
على ذبحه ونحره في محل ذبحه فانه يكتفى بذكاة الضرورة وهي جرح في أي موضع وقع
من البدن كما صرحوا به فذا جرحه ما يكتفى به ذكاة الاضطرار كما هو مذكور بالسؤال
حل أكله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
ابن عمره سنتان ونصف أراد منعها من ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض
بذلك فهل يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مدة الرضاع حولان ونصف
عند الامام وحولان فقط عندهما وهو الأصح وعليه الفتوى ولا يباح الارضاع
بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذكر
القهستاني عن المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا تأثم
عند العامة ونقل ايضا تبعه عن اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى
حولين وجائز الى حولين ونصف اهـ ومن ذلك يعلم حرمة الارضاع بعد حولين
ونصف حيث لا ضرورة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الضابطية مضمونها قد علم
للضابطية طبع كتاب يقال له أصل الفوائد ونشر بالبلدة ابيعه للعامة وحيث لم يفهم
ان كان الكتاب المحكي عنه مخلا بالديانة والآداب ونظام الدولة أم لا لزم ترقيمه لحضرتكم
لتأمل وورود الافادة عما يترا أى في ذلك للمعلومية (أجاب) هذا الكتاب هو مجموع فوائد
منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف
اجابة ما فيه على كون صاحبها من أصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم
من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كمجربات الشيخ الديربي وقد طبع مرارا حسبما
هو مسموع وللمعلومية تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة
مضمونها حضرة ناظر مطبعة بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور
الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف للبوني على ذمته وبسبب ان الكتاب
المذكور لم يسبق طبعه في المطبعة رام ناظر المطبعة المومى اليه مخاطبة حضرة شيخ الجامع
الازهر وحضرتكم ليعلم جواز طبعه من عدمه وحضرة شيخ الجامع أفاد ان الكتاب
المحكي عنه هو من خصائص الآيات القرآنية واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

١٢ ١٢٧٣

جمادى ثانية
٢٧ ١٢٧٣

جمادى الاولى
٣١ ١٢٨٣

روحاني

شوال ٢٣ سنة ١٢٨٥

روحانى ولامانع من طبعه فلزم اخبار حضرتكم اترد الافادة من حضرتكم أيضا لاجل اشعار حضرة ناظر المطبعة كطلبه (أجاب) ان هذا الكتاب مشتمل على أبواب من علم الحرف والسيميا والكيميا واستعمالات لاهلاك من يراد اهلاكه وهدم داره أو عقد لسانه أو حصول الكراهة بينه وبين غيره وما أشبه ذلك وفيه بعض أمور تستلزم اهانة لبعض آيات قرآنية كان تكتب آية كذا وتمحى بماء هرى الحمام وهذا كله من المحرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه فى كتب مذهب امامنا الاعظم أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه وطبعه يؤدى لكثرة انتشاره والاشتغال به فلا يخلو اما ان يترتب عليه اضاعة المال بلا فائدة أو اضرار بخلق الله تعالى وكلاهما غير سائغ شرعا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مضمونها ان يوسف ودمترى شاشاتى عرضا بواسطة قنسلاتو جنرال دولة فرانسا بانتشكى فى حق الشخص المسمى حنا مارون بكونه بعد وفاة عمهما قرر له لقبه ولقب نفسه حنا شاشاتى ويرومان منعه من ذلك وحنا المرقوم أورى بان هذا اللقب مسمى به من صغره لا من عهد وفاة عم المرقومين وانه فى غير امكانه تغيير شهرته منعا من مضرته وانه لا بأس من تحرير ترجمة ابراهيم بينهم بحيث ان الخواجه يوسف شاشاتى أحد المرقومين مزال مبادرا بوجه الشكوى وليس مكتفيا بذلك ومصمما على لزوم منع حنا مارون من ذلك اللقب فلاجل الوصول لما يقتضيه المنهج الشرعى فى هذا القبيل اقتضى المخابرة حضرتكم الامل بالاحاطة ترد الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا فى هذه المسئلة لمعلومية واجراء اللازم حاشية انه كان حصلت الترجمة من هنا الى الفريقين انه لمنع النزاع فالخواجه حنا يستعمل فى امضائه حنا شاشاتى مارون ليكون النسب متصلا بمارون الذى هو لقبه الاصلى فهل مع ذلك وتحرير الترجمة التى أجاب عن تحريرها حنا المرقوم يكون ذلك

ذى الحجة ٢٩ ١٢٨٦

كافيا وما يقتضيه الحكم الشرعى فى هذا الخصوص اذ على ما فهم أن حنا المحكى عنه كان مربى بطرف عم الخواجاشاشاتى المذكور (أجاب) ليس للخواجه يوسف والخواجه دمترى شاشاتى منع الشخص المسمى حنا مارون من تلقيب نفسه بشاشاتى شرعا على فرض ان ذلك لم يكن لقبه من قديم قبل وفاة عم المذكورين اذ التعريف الشرعى اذا كان لشخص حاضر فالمعتبر فيه الاشارة وان كان غائبا أو ميتا فبذكر اسمه واسم أبيه وجده ان لم يتميز بأقل من ذلك كلقبه أو صناعته أو وظيفته التى لا يشاركه فيها أحد فى البلدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر

جمادى الثانية ٧ ١٢٨٨

مضمونها انؤمل من بعد احاطة حضرتكم بما ينهيه الخواجه يوسف منسا فى رغبته طبع الستة كتب الناقل عنها ومتى كان طبعها غير ممنوع يكرم بالافادة (أجاب) فيما سبق طلبت المحافظة الافادة من هذا الطرف عن جواز طبع كتاب شمس المعارف الكبرى فافدنا بانه لا ينبغى طبع هذا الكتاب شرعا فاذا طبع كتاب شمس المعارف

جمادى الثانية سنة

الصغرى لانه مختصرها واما كتاب مجموع الجلوتية وكتاب ابى معشر فمالا ينبغى طبعهما شرعا لما فى ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول ضرر لبعض المخلوقات وكذا لا ينبغى طبع قصة على التاجر لان ذلك من الاكاذيب اللاتى لا ينبغى الاشتغال بها و يترتب على ذلك ضياع الاوقات بلا فائدة واما كتاب مجموع المتون وكتاب صلوات واوراد الشيخ البكرى فلا مانع من طبعهما ولما علومية تحرر وقد تصادف وورود عريضة مشمولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضمونها انه الآن حاصل اهانة للكتب الاسلامية بواسطة تداخل اليهود والنصارى فى بيعها وشرائها وبالخصوص فى طبعه يحصل تناثر اوراق مشتملة على احاديث وآيات قرآنية واسماء معظمة من غير اكتراث منهم بها بالقائها فى الطرقات والدخول بها فى الخمامير وخلافها وهذا امر يخل بمحاسن الشريعة الاسلامية و يلتمسون عدم الترخيص لافراد هؤلاء الطوائف بطبع كتب العلم الشريف منعا للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له فى طبع ماذكر المترتب عليه مالا يسوغ شرعا مالم يحصل منهم التحفظ وعدم وقوع المحظورات والعريضة المذكورة مرسلة لصق هذا لاجراء المقتضى والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضابطية مصر مضمونها نؤمل من بعد مطالعة سيادتكم ماينهيه محمد أبو زيد أفندى الخوجه بالمدارس من رغبته طبع الكتب الموضح عنها بعرضه ومتى تراءى لحضرتكم عدم المانع لطبعها يكرم

٨ ١٢٨٨ بالافادة (أجاب) متن خليل فى فقه الامام مالك ودلائل الخيرات ومتن الالفية فى علم العربية لامانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض بما حاصله من بعد مطالعة حضرتكم ماينهيه حسن أحمد الطوخى الراغب فيه طبع الكتب الموضح بيانها به فاذا متى تراءى عدم المانع لطبعها

١٤ ١٢٨٨ يكرم بالافادة (أجاب) دلائل الخيرات ومجموع المتون وجزء عم ومجموع الاوراد ومتن الشفاء للقاضى عياض المسئول عن طبعها المذكورة لامانع شرعا من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض بما حاصله نؤمل من بعد مطالعة سيادتكم ماينهيه صالح وهبى أفندى المطبعجى من رغبته طبع

١٩ ١٢٨٨ الكتب الموضحة بعرضه ومتى يرى لحضرتكم عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (أجاب) دلائل الخيرات وحاشية الشيخ الباجورى على السنوسية والترجمان التركى والعربى والفارسى ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومتن أبى شجاع فى فقه الامام الشافعى والتحفة المرضية ومناقب السيد البدوى وحاشية الشيخ البقرى على السبط وحاشية الشيخ النجارى على الكفراوى وديوان الخطب لابن حجر والقول المتين فى بيان أمور الدين وجزء تبارك وجزء عم المذكورة المسئول عنها لامانع من طبعها شرعا مع ملاحظة منع المحظورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادة عن بعضها بذلك والله تعالى أعلم

(سئل)

جمادى الثانية	سنة
٢١	١٢٨٨
رجب ١٨	١٢٨٨
١٨	١٢٨٨
شعبان ٢٤	١٢٨٨
رمضان ١٠	١٢٨٨
شوال ١٢	١٢٨٨

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض بما حاصله نؤمل من بعد مطالعة حضرتكم ما ينهيه الشيخ حسن أحمد الطوخى المطبعجى الراغب فيه طبع الكتب الموضح عنها بهذا متى ترا اى عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (أجاب) تاريخ الكامل لابن الاثير والملل والنحل للشهرستانى وخزانة الادب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون المسئول عن طبعها الامانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض حاصله من بعد مطالعة حضرتكم ما ينهيه صالح افندى وهبى الراغب فيه طبع الكتب الموضح بيانها اعلاه متى ترا اى عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) حاشية الشيخ الشرقاوى على الهدهدى فى التوحيد وتقرير الشيخ الانبابى على الازهرية فى النحو المسئول عن طبعهما الامانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض حاصله نؤمل من بعد احاطة حضرتكم بما انهاه مقدمه مصطفى افندى وهبى المطبعجى الراغب طبع الكتب الموضحة بهذا متى وافق طبعها يكرم بالافادة (اجاب) شرح المثنوى العربى للشيخ يوسف فى التصوف وحاشية ابى النجا على شرح الشيخ خالد وحاشية العطار على الازهرية وشرح الآجرومية فى علم النحو وحاشية الصفتى على ابن تركى فى فقه الامام مالك المسئول عن طبعها لامانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الاهانة كما سبق والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض حاصله من بعد احاطة حضرتكم علما بما ينهيه مقدمه منصور أفندى محمد المطبعجى فان لم يكن هنالك موانع ولا محذورات فى طبع الكتب المذكورة ترد الافادة عنها من حضرتكم لاجراء اللازم اتباعا للاصول (أجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وجزء تبارك وعم والنحو يطنين والسبع سور من القرآن العظيم المحكى عنها لامانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات كوقوع اهانة شئ من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضابطية مصر شرحا على عرض مقدم من مصطفى افندى وهبى رئيس المطابع مضمنه الاستفهام عن طبع الكتب الآتى بيانها (اجاب) طبع حاشية البقرى على السبط فى علم الفرائض وحاشية الامير على الشذور فى النحو وحاشية العدوى على الزرقانى فى فقه الامام مالك المحكى عنها لامانع منه مع ملاحظة عدم المحذورات والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض بما حاصله الاستفهام عن جواز طبع أربعة كتب أحدها حاشية الصفتى والثانى حاشية البرماوى والثالث ترغيب المشتاق ورابعها ابن تركى (أجاب) طبع حاشية الصفتى فى فقه الامام مالك وحاشية البرماوى فى فقه الامام الشافعى وترغيب المشتاق فى أحكام الطلاق فى فقه الامام المذكور وابن تركى فى فقه الامام مالك لامانع منه مع ملاحظة عدم الاهانة وعدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرحا على عرض

الشهر	اليوم	سنة	النص
ذى القعدة			بما حاصله الامل من بعد الاطلاع على ماينهى عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب
			الموضحة فيه فان لم يكن مانع هنالك ولامحذور ولاجراء طبعها يفاد شرحا على هذا الاجراء
	٢١	١٢٨٨	المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوى اذا وافق الصحة ومجموع المتون ومجموع
			الاوراد وحاشية الشيخ الباجورى على السنوسية فى علم التوحيد وشرح ابن قاسم فى فقه
			الامام الشافعى المذكورة لامانع منه شرعا مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق
			والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر بافادة واردة بالاستفهام عن طبع الملكة
			الهيفاء ومجموع الاوراد ودوترجمان تركى وعربى وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعيط
			وقصة تميم الدارى وقصة دليلة المحتالة وقصة مشرف من حكاية أبى زيد وقصة سعد
ذى الحجة			اليتيم وقصة مسرور والتاجر وقصة معاذ بن جبل وديوان ابن عروس وقصة الجمال
			وقصة القط والفار الموضحة بشقة لصق الافادة المذكورة وهل فيها مايخل بالديانة أم لا
	٢٦	١٢٨٨	(أجاب) المتراءى فى هذه المادة انه لابأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الاوراد
			والترجمان التركى والعربى وديوان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط
			بملاحظة منع المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر شرحا على عرض
			مقدم من حسن يوسف حاصله طلب الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلات البرية فى
			فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ
	٢٦	١٢٨٨	الشرقاوى أو عدمها الاجراء اللازم (أجاب) طبع كل من كتاب الصلات البرية فى فضل
			الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ الشرقاوى
محرم			لامانع منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
			واردة من الضبطية شرحا على عرض بما حاصله مقدمه يرغب طبع الكتب المبينة
	٨	١٢٨٩	بهذا فهل يجوز طبعها (أجاب) طبع كل من الرسالة المتضمنة فضل شهر ربيع الاول
			وما يتعلق بولادة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب رضاعه من السيدة حليمة وتنقل
			نوره الى أبيه سيدنا عبدالله وذكر نسبه الشريف وسفره الى الشام وزواجه بالسيدة
			خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للمرحوم الشيخ عبدالله الشبراوى وجزء عم وجزء
			تبارك وكتاب العجائبية والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الاوراد وفضائل
			البسملة لابأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل)
			بافادة واردة من ضبطية مصر حاصلها الامل من بعد مطالعة سيادتكم ماينهيه مصطفى
صفر			وهبى المطبعجى من رغبته طبع الكتابين الموضحين بعرضه متى تراءى لحضرتكم
	٥	١٢٨٩	عدم المانع لطبعهما يكرم بالافادة (أجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجورى
شوال			على السمرقندية لامانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
			واردة من ضبطية مصر شرحا على عرض مقدم من محمد أبى زيد يرغب التصريح له بطبع
	٩	١٢٨٩	الخمسة كتب الموضح بيانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (أجاب) طبع كل من

سنة	شهر	يوم
١٢٩٢	صفر	١٠
١٢٩٢	شوال	٢٢
١٢٩٣	شعبان	١
١٢٩٤		٣٠

حاشية السجاعي على القطر وشرح الشذور في علم العربية وشرح ابن قاسم في فقه الامام
الشافعي وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لاباس به
مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من
ضبطية مصر شرحا على عرض مقدم من أحمد مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص
له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب ألف ليلة وليلة وقصة سيدنا معاذ
ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزء عم وقصص الانبياء وطلبت
الافادة عن الجواز من عدمه (أجاب) طبع كل من دلائل الخيرات ومجموع المتون
ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزء عم وقصص الانبياء فقط من
ضمن الكتب الموضح عنها مقدمه لامانع من طبعه شرعا بشرط عدم الاهانة والمحظورات
والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة مصر بافادة مضمونها بناء على تشكي الحاج عبد
الرسول الى قنسلاتو دولة الانكليز في شان الثلاثة صناديق التي داخلها المصاحف
الحاصل التوقيف من كمرك السويس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لكونها
من طبع الهند حصلت المخابرة من هذا الطرف مع مصلحة عموم الكمارك المصرية فوردت
منها الافادة في ٢٨ الماضي تتضمن حصول التحرير الى كمرك السويس بارسال
مصحف لهذا الطرف لاجل بعثه لطرف حضرتكم لنظره حتى اذا رؤي لحضرتكم عدم
المانع من ادخال المصاحف السالف ذكرها يتحرر الى كمرك السويس بالافراج عنها
وحيث انه الآن وردت افادة من كمرك السويس ومعها مصحف مختوم عليه بالشمع الاحمر
لزم تحريره لحضرتكم وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه يكرم بافادة ما يتراءى لحضرتكم
(أجاب) قد علم مضمون سعادتكم ولم يفهم مما توضح به اسباب منع دخول المصاحف
طبع الهند من الكمارك فاذا كان المنع وعدمه منوطا بوجود الخلل الفاحش فيها ليس الا
فبنظر هذا المصحف المرسل لهذا الطرف المحكي عنه بخطاب سعادتكم لم يتضح به خلل فاحش
يوجب منع التعامل به ونشره واذا كان المنع لمحظور أوشئ آخر فلم يعلم لهذا الطرف والله
تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر شرحا على عرض مقدم من منصور افندى
المطبعجي بالاستئذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق وقصة
المعراج (أجاب) لامانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار
الحق المطبوع سابقا في الاستانه العلية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المحظورات والله
تعالى أعلم (سئل) في لفظ الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من
شعبان الذي هو اللهم ياذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم ومن دعاء
بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع
الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (أجاب) احياء
ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكر أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك فى الاحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف الآن بخصوصه فى هذه الليلة عن النبى صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع فى احيائها فلم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم فيه شئ ونقل عن بعض علماء الشام استحبابه طائفة من أعيان التابعين كخالد بن معدان ولقمان بن عامر احياءها بجماعة فى المسجد ووافقهم على ذلك اسحق بن راهويه كما أفاده فى امداد الفتاح للعلامة الشرنبلالى ورفع الاصوات بالذكر والدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خير الدين الرملى فقال ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار أفضل حيث خيف الرياء أو تأذى المصلين أو النيام والجهر أفضل حيث خلا مما ذكر لانه أكثر عملا لتعدى فائدته الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر الى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضى المنصورة عن حكم الافادة الواردة له من حضرة رئيس مجلس المنصورة التى صورتها فى بعض القضايا الجنائية التى يقتضى الحال نظرها شرعا بحضور حضرتكم بالمجلس ينظر لنا انه فى مواجهة الاخصام الواقفين على أرجلهم أمام فضيلتكم هم وشهودهم بالمحاكمة الشرعية يجرى سؤالهم بمعرفة نائب أفندى المحكمة حالة كونكم جالسين متعاطين شرب الدخان فى السغارة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض الجالسين لحضرتكم فى هذه الاجراآت ولعلمنا ان شرب الدخان فى اثناء المرافعات الشرعية غير جائز لما نقلناه عن أفواه العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عليش وخلافه من السادة المالكية لما فى ذلك من انتهاك حرمات الشريعة الغراء أردنا نصيحة بعض اخواننا الحاضرين ذلك فردوا علينا بقولهم ان هذا الامر جائز فلولا جوازه لما كان يحصل من حضرة مولانا قاضى أفندى المديرية وحيث حصل بيننا وبينهم الخلاف فى هذا الامر وكان ارتكن على مذهبه الذى يعبد الله عليه لمحافظتنا على اعتبار ديانتنا الغراء رفعنا هذا الامر الى فضيلتكم بقصد الاستفتاء عن هذه المادة الحادثة العهد فالامل الافادة بما يوافق الشرع الشريف لنكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب الذى يرى شرب الدخان فى مجلس المرافعة الشرعية لاجل الاقناع وردع المتعدى عن انتهاك الحرمات المرعية أو خلافه ولكم فى ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) الحكم الشرعى فى شرب الدخان الذى لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه فتور ولا محظور شرعى هو الاباحة بناء على القول بان الاصل فى الاشياء التى لم يرد فى شأنها نص شرعى ولا ضرر فى استعمالها الاباحة وهو المرجح كما نقله عن سيدى على الاجهورى المالكى فى رسالته غاية البيان فى حل شرب الدخان فى شرح لامية ابن الوردى للعلامة القناوى الشافعى ونقل فى الشرح المذكور فتوى عن علماء من المذاهب الاربعة بحل شربه لذاته والحال ماذكر بقطع النظر عن العوارض فارجع اليه ان شئت هذا بالنسبة لاصل شربه وأما شربه فى اثناء المرافعات الشرعية فى القضايا الجنائية مثلا ممن يكون

١٢٩٧

جالسا

سنة	ذى القعدة	جالسا فى ذلك المجلس كالقاضى فهو استعمال المباح لذاته بشرطه السابق فى ذلك المجلس فاذا لم يتحقق منه اهانة لحرمة الشريعة الغراء فهو على أصله لم يعرض له حكم آخر غير ما أفتى به هؤلاء العلماء من المذاهب الاربعة حيث لا موجب والا فهو حرام قطعا اذ لا قائل بجواز اهانة الشريعة الغراء بل ربما كان كفرا والعياذ بالله تعالى لكن هذا غير حاصل فلا يترتب هذا المحظور نعم قال الاستاذ الشيخ الطحطاوى والظاهر ان حكم تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الاخلال بتعظيم كلام الله تعالى وما تقدم من ان الاصل فى الاشياء الاباحة نقل العلامة ابن عابدين انه المختار عند الجمهور من الحنفية والشافعية كما صرح به المحقق ابن الهمام فى تحرير الاصول والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ديوان الاوقاف مضمونها قد توضح فى افادة شيخ خدمة مسجد حضرة سيدنا الحسين ان مجالس ذكر السعدية الجارى عملها بالمسجد فى يوم الثلاثاء جار ضرب باز طبل فيه وانه صار التنبيه منه مرارا بمنع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل ثمرة ولكون الزوار وطلبة العلم حاصلا منهم الاعتراض على الضرب بالباز المذكور قائلين انه حرام فيرغب شيخ خدمة المسجد المشار اليه منع ذلك وحيث ان النظر فى مثل هذا هو مما يتعلق
١٢٩٧	٢٠	بسيادتكم لزم تحريره تؤمل افادة بالحكم الشرعى (اجاب) ماذكر بافادة سعادتكم صار معلوما وحيث ان اجراء ضرب طبل البازفى المساجد مما لا يسوغ شرعا فى طرف الديوان يجرى التنبيه على من يلزم بمنعه ومحل ذلك اذا كان فيما ذكر تشويش على مصل أو اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد أو كان للهو حتى صرحوا بعدم جواز رفع الصوت بالذكر فى المسجد اذ ترتب عليه التشويش على المصلين والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من حضرة الشيخ محمد الانبابى المولى مشيخة الجامع الازهر خطابا لهذا الطرف صورتها وردت لهذا الطرف افادة من سعادة وكيل الجهادية تتضمن ان سعادة الباشا ناظر الجهادية والبحرية شار بما ورد منه لسعادة وكيل الجهادية تلغرافيا عن النظر فى مسئلة هدم وحرق الصنم الموضوع بالازبكية بمكان مادنة مسجد الازبكية مع كسر رؤس الصور الموجودة فى قنطرتى كبرى قصر النيل أيضا واعطاء الاخطار اللازم لسعادته باعدام الصنم المذكور لاجل أن يطمئن على تأدية الفرائض الحافظة لنظام الامة وقلوبها بما أن دين الاسلام يحرم علينا وضع الاصنام التى كسرتها الصحابة عند دخولهم مكة المشرفة قيما بواجبات الدين وتنوه بذلك التلغراف ان المصائب منزلت على بلادنا
	شوال	الامن عهد نصب صنمى مصر و سكندرية ويرام اعطاء الافادة الواضحة بما يقتضيه نص الشرع الشريف فى ذلك لاتباع الاجراء بمقتضاه الى آخر مافيه وحيث انه من اللزوم افادة سعادته بالحكم الشرعى عن ذلك فى جميع المذاهب اقتضى تحريره لسيادتكم لتفيدوا الحكم فيه على مذهب الامام الاعظم ولامل سرعة الافادة لانه ورد ساعة تاريخه أيضا استعجال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح علماؤنا بان اقتناء صورة ذى الروح الكبيرة التى
١٢٩٩	١٦	

رجب | سنة

تبدو للناظر بدون تأمل وهى كاملة الاعضاء التى لا تعيش بدونها أمكن وتحريمها فيجب ازالتها شرعا ونقل فى رد المحتار على الدر وفى حاشية العلامة أبى السعود عن الخلاصة أنه جوّز لمن رأى صورة فى بيت غيره أن يزيلها وينبغى أن يجب عليه ولو استأجر مصوّرا فلا أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا عنها انتهى ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة فى فحتى كبرى قصر النيل والله تعالى أعلم (تتميم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة كل منكر فى بلادهم كالتعامل بالربا وفتح الاماكن المعروفة بالكراخانات والخمارات وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عباد الله تعالى المخالفة للشرع الشريف ومنع الظلم والحكم بغير ما أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الداخلية من قلم الوقائع تتضمن ان الشيخ محمد الهزيل صاحب امتياز مطبعته يلتمس طبع قصيدة سيدى محمد بن زين البحر يرى ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محررى الوقائع لاعطاء القول فبعضهم جوّز طبعها بعد حذف بعض أبيات لا يحسن نشرها والبعض توقف بدعوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتكم للاطلاع عليها واعطاء الافادة بما يتراءى من جواز طبعها وعدمه لزم تحريره لسيادتكم بذلك ومعه القصيدة (أجاب) لا مانع من طبع هذه القصيدة الحشرية المنسوبة لسيدى محمد بن زين البحريرى اذ لم يخرج ما ذكره فيها عما ورد ولو فى حديث ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى أعلم (سئل) بافادة ناظر قلم الوقائع بالاستفهام عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنابلسى وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع جوز مخل بأحد هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدى عبد الغنى النابلسى المؤلف كل منها فى تعبير المنامات لا يرى فى محرره اخلال بالدين وغيره حيث روعى فى ذلك عدم المحظور الشرعى كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى لاسيما ومؤلفوها من أكابر علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدى عبد الغنى النابلسى وابن سيرين بهامشه فى مطبعة بولاق الكبرى فى جمادى الاولى سنة ١٢٩٤ والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من الهند بقصد الاستفتاء عنها (الاوّل) ما تقول علماء الاسلام فيما لو نكح مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح مجوسية هل يجوز أولا واذا قلتم بالجواز فهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الانفاق والقسم كما لو كانت مسلمة (أجاب) نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز نكاحه مجوسية لما فى الدر المختار وصح نكاح كتابية وان كره تنزيها مؤمنة بنبي مرسل مقرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر

الشهر	اليوم	السنة
رجب	٩	١٣٠٠
ربيع الثانى	١٠	١٣٠١
محرم	٢٠	١٣٠٢

ولما

ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المحرمات القسم السابع المحرمات بالشرك لا يجوز نكاح المجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يطأ المشركة والمجوسية بملك اليمين انتهى ولقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم والمشركات تعم الكتابيات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون ولكنها خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب كما في البيضاوى وهي من سورة المائدة ولم ينسخ منها شئ كما في حاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضا ويجوز للمسلم نكاح الكتابية الحربية والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط السرخسي والاولى ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله منعها من الخروج الى البيعة والكنيسة كما في السراج الوهاج ومن اتخاذ الخمر في منزله كذا في النهر الفائق ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتقد دينا سماويا وله كتاب منزل كصحف ابراهيم عليه السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فيجوز مناكحتهم وأكل ذبائحهم كذا في التبيين انتهى ثم قال ومن كان أحد أبويه كتابيا والآخر مجوسيا كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع ولو تزوج المسلم كتابية فتمجست حرمت عليه وانفسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتنصرت ونصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت عند ابي حنيفة لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قال ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لاستوائهما في محلية النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان وفيها من الباب الحادي عشر في القسم ومما يجب على الازواج للنساء العدل والتسوية بينهن فيما يملكه والبيتوتة عندها للصحبة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيخان والعبد كالحر في هذا كذا في الخلاصة فيسوى بين الجديدة والقديمة والبكر والثيب والصحيحة والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائل والصغيرة التي يمكن وطؤها والمحرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبيين وكذا بين المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضا من الفصل الاول من الباب السابع عشر في النفقات تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها أولم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيخان انتهى وفي تنوير الابصار ومن باب النفقة فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيرا لا يقدر على الوطء و فقيرا ولو مسلمة أو كافرة تطيق الوطء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة الكتابية للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ماعدا الميراث واللعان وحد القذف لما رواه البخاري في كتاب الفرائض ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولما في المصابيح لا يتوارث أهل ملتين شتى والاجماع عليه وعلى انه لا حد الا بقذف المسلمة ولان شرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة وهو كونها مسلمة حرة بالغة عاقلة كما في رد المحتار من اللعان ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة يبلغ بها نكاح الحرة فلينكح أمة ونكاح الامة الكتابية يجوز عندنا والتقييد في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط اتفاقا مع التقييد به وقال ابن عباس ومما وسع الله على هذه الامة نكاح الامة واليهودية والنصرانية وان كان موسرا وفيه دليل لنا في مسئلة الطول وقال أنس نكح عثمان نصرانية ونكح طلحة يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على اطلاقه أو الطعام المذبوح الحلال على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية أو من غيرها مما لم يرد الشرع بتحريمه ودليله من الكتاب قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام في الآية خصوص الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية لان غيرها لا يختص حله بملة دون أخرى فلا فائدة في التنصيص عليه بخلاف المذبوح الا ترى ان ذبيحة المجوسي والوثني لا تحل بخلاف ذبيحة الكتابي فهذه نكتة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبائحهم لان سائر الاطعمة لا يختص حلها بالملة وطعامكم حل لهم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم لانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما ساغ اطعامهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبائحهم خاصة لان ماسوى الذبائح فهي محللة قبل أن كانت لاهل الكتاب و بعد أن صارت لهم فلا يبقى لتخصيصها باهل الكتاب فائدة ولان ماقبل هذه الآية في حكم الصيد والذبائح فحمل هذه الآية عليه اولى ولان سائر الطعام لا يختلف من تولاه من كتابي وغيره وانما تختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكر دل على ان المراد بطعامهم ذبائحهم اه ودليله من السنة اكله صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي أهدتها له اليهودية زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم حين عمدت الى عنزلها فذبحتها وصلتها ثم عمدت الى سم لا يلبث بأن يقتل من ساعته فاكل منها وأكل رهط من أصحابه معه والحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وصاحب المواهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

٢٠ ١٣٠٢

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية المحرم سنة سبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشهرية أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيأكل و يشرب ويبيت معها على الاعلان بتراضي الطرفين فهل ينزل تراضيهما على ذلك منزلة الصيغة الشرعية و ينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينعقد النكاح بذلك أولا وفي هذا عموم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدر آباد دكهن ولا يبحثون عن كونها في نكاح الغير أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة بزوج آخر أو في عدته فان قلتم بالاول فهل أول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي فقط أولا بد من التراضي والاعلان وما معنى الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء الحرمة وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح ولا في شبهته أما الاول فلان ركنه الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولم يوجد وأما الثاني فلعدم وجود محقق ذلك قال في الهندية في الباب الاول من النكاح وأما ركنه فالايجاب والقبول كذا في الكافي والايجاب ما يتلفظ به من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعقد به النكاح فهو نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاحلال والتمتع والاجازة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل الصحيح من الانعقاد بلفظ الاجارة فالمراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ قاصدا به النكاح مع قبول الآخر كذلك لا أن يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون زنا وان كان لا يحد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيخان في أول كتاب الحدود ولو استأجر امرأة ليزني بها فزنى بها لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان استأجرها للخدمة فزنى بها يحد اه وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه ولا حد بالزنا بالمستأجرة له أي للزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح اه وعلى قول الامام رضي الله عنه فالساقط انما هو الحد لا حرمة الزنا كما يؤخذ من رد المحتار أول كتاب الحدود عند قول الشرح والزنا الموجب للحد وطء مكلف ناطق طائع في قبل مشتهاة حالا أو ماضيا خال عن ملكه وشبهته ونصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنه لا يحد للزنا ولا يحد قاذفه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحد به اه والاعلان الذي يكتفي به الامام مالك عن الشهادة الذي نقله قاضيخان في فتاواه ونصه فصل في شرائط النكاح منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضرة الشهود وشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط الاعلان جاز اه

لايجدى نفعا فى هذه الحادثة فان مذهبه ان النكاح لاينعقد بلفظ الاجارة ولنذكر معه
المسائل قال فى الشرح الكبير للعلامة الدردير على متن الشيخ خليل من كتب السادة
المالكية وصيغته أى النكاح أنكحت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتى فى التفويض
وصح بتسميته صداقا وهبت لك ابنتى مثلا او تصدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا
لم ينعقد وهل كل لفظ يقتضى البقاء مدة الحياة كبعت لك ابنتى بصداق قدره كذا أو
ملكتك اياها أو أحللت واعطيت ومنحتك اياها بكذا أى مثل وهبت حيث سمى صداقا
فينعقد به النكاح أولا ينعقد ولو سمى صداقا ككل لفظ لا يقتضى البقاء كالحبس
والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود
واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لاتتقرر صحته ولاتترتب ثمرته الا بعد الاشهاد قال
العلامة الدردير فى الشرح الصغير وندب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف اذ كثير
من الائمة لايرى صحته الا بالشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحا فى نفسه وان لم تحصل
الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لاتتقرر صحته ولاتترتب ثمرته من حل التمتع الا
بحصولها قبل البناء اه اذا علمت ذلك تحققت ان هذا من جملة مانهى الله تعالى عنه
بقوله ولاتقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا قال فى تفسير الخازن ولا تقربوا الزنا انه
كان فاحشة أى قبيحة زائدة على حد القبح وساء سبيلا أى بئس طريقا طريقه وهو ان
تغصب امرأة غيرك أو أخته أو بنته من غير سبب والسبب ممكن وهو الصهر الذى شرعه الله
ثم قيل ان الزنا يشتمل على أنواع من المفاسد منها المعصية وايجاب الحد على نفسه ومنها
اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بتربيته وذلك يوجب ضياع
الاولاد وانقطاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء
ذلك فأولئك هم العادون أى المتجاوزون الى مالا يحل لهم فقد حصر الحل فى الازواج او
ماملكت اليمين والمذكور فى السؤال لم يكن واحدا منهما وقال ابن عباس رضى الله
تعالى عنهما كل فرج سواهما حرام رواه الترمذى والله تعالى أعلم (الرابع) ماحكم
بيع الحرائر اللاتى باعهن أحد من اقاربهن أو بعن أو وهبن أنفسهن فى أيام القحط
لخوف الموت من الجوع او حصل ذلك فى غير أيام القحط فهل هذا البيع صحيح أولا
وهل وطؤهن بهذا السبب حرام او حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الواطئ أو
هو زنا لايثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع
بآية فاما منا بعد واما فداء اذ لادليل خلافه أقوى منه او يساويه حتى تثبت معارضته
للاول (أجاب) حكم بيعهن وهبتهن للغير سواء كان البيع او الهبة صادرا من غيرهن
أو منهن أنه باطل فلا يمكن بحال من الاحوال لانهن لسن بمال أصلا فلا يدخلن فى
ملك احد وان كن رضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

نحو الحج والزكاة فلا يتمكن الشخص من اسقاطها وجعل نفسه مملوكا للغير لانه غير قابل للمملوكية قال في تنوير الابصار و بطل بيع ما ليس بمال كالدم والميتة والحر والبيع به ذكر ذلك في باب البيع الفاسد وذكر فيه أيضا ان الباطل لا يملك بالقبض بخلاف الفاسد اه والهبة مثل البيع لانها تمليك بغير عوض مشروط فلا تكون الا فيما هو مال ففي الهندية في ذكر شروط الهبة الراجعة الى الموهوب ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحر والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالخمر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدت به المجاعة لعدم شئ يجده ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يحيي مهجته بما قدر ففي الهندية من الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويفرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يعجز عن الخروج والطلب اه وحكم وطئهن بعد الهبة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الاولاد لانه لم يوجد فيه ملك يمين ولا شبهته ولا في ملك نكاح ولا شبهته اما الاول فلما علمت من بطلان البيع والهبة وأما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما تحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ أمة ابنه مثلا واما الثالث فلعدم ركنه من الايجاب والقبول الذين ينعقد بهما النكاح لعدم ارادته فيما ذكر واما الرابع فلعدم ما تحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ معتدته مثلا فصار وطؤهن على هذا الوجه حراما لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين الآية بل لو كانت المرأة من هاته النساء فراشا لرجل آخر بنكاح يثبت نسب ولدها من زوجها لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر رواه الجماعة الا أبا داود وفي لفظ للبخاري لصاحب الفراش (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع بآية فاما منا بعد واما فداء اذ لا دليل خلافه أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته للاول ان هذه الآية نزلت في يوم بدر وكانت الكفار حينئذ من مشركي العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق أصلا وقوله تعالى في الآية فاما منا بعد واما فداء ارشاد لما فيه المصلحة في ذلك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند اقتضاء المصلحة له وحينئذ لا تفيد الآية منع غير المن والفداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله تعالى فشدوا الوثاق امر ارشاد ثم قال تعالى فاما منا بعد واما فداء فيه مسائل الاول اما واقع للحصر وحالهم بعد الاسر غير منحصر في الامرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والفداء نقول هذا ارشاد فذكر الامر العام في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في اسرى العرب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم فلم يذكر الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر في المثخن الازمان ولان القتل ذكره بقوله فضرب الرقاب فلم يبق الا الامران اه وحكم

محرم سنة

مشركي العرب عندنا بعد آية براءة انه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ولا يتركون أحرارا بضرب الجزية عليهم لان القرآن نزل بلغتهم فالمعجزة فيهم أظهر من غيرهم لان الآية وان دلت على جواز المن والفداء الان امامنا الاعظم أباحنيفة في المشهور عنه يقول بنسخ ذلك بآية فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان هذه الآية في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت اي كاملة فتكون ناسخة لآية المن والفداء ففي الدر من المغنم مانصه وقتل الاسارى ان شاء ان لم يسلموا أو استرقهم أو تركهم أحرارا ذمة لنا الا مشركي العرب والمرتدين كما سيجيء وحرم منهم أي اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغانمين وجوزه الشافعي بقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء قلنا انه نسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درر وصدر الشريعة اه وكون سورة براءة آخر سورة نزلت عزاه في ردالمحتار الى فتح القدير وذكره في حواشي الجلالين في آخر سورة النساء حيث قال وروى انه صلى الله عليه وسلم بعدما نزلت سورة النصر عاش عاما ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة الى آخر ماذكره اه وفي ردالمحتار قوله الا مشركي العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام أو السيف اه وكون آية المن والفداء منسوخة عند أبي حنيفة منقول في كثير من التفاسير والدلائل القرآنية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترتب عليه كثيرة كآية كفارة اليمين والقتل والظهار وآية حل الاستمتاع بملك اليمين وكذا الاحاديث والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر بفعله عليه الصلاة والسلام في مواطن كثيرة وخرج البغوي في مصابيح السنة عن أبي سعيد الخدري قال لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه فجاء على حمار فلما دنا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فجاء فجلس فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء نزلوا على حكمك قال فاني أحكم ان تقتل المقاتلة وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك ويروى بحكم الله فلو انقطع باب الرق والعبودية لما امكن شيء من ذلك والله تعالى أعلم (الخامس) ماحكم سؤر الكتابي والمجوسي وعبدة الاصنام وما أصابته أيديهم من الماء أو المائعات هل هو طاهر أولا واذا قلتم بالاول فما المراد من قوله تعالى انما المشركون نجس هل نجاستهم كالعذرة أو كالجنب وهل سؤر شارب الخمر وآكل لحم الخنزير مسلما كان أو كافرا نجس أولا (اجاب) سؤر الآدمي ولو جنبا أو كافرا أو امرأة ولو حائضا أو نفساء طاهر الا سؤر شارب الخمر وآكل لحم الخنزير مثلا ان شرب احدهما من الماء على فور ذلك فلو ابتلع ريقه ثلاث مرات بعد لحس شفتيه بلسانه وزال اثر نجاسة فمه ثم شرب لا يكون سؤره نجسا الا اذا كان شاربه طويلا لا يصل اليه لسانه فلا يطهر بذلك اذا تنجس بشيء مما تقدم ويكون سؤره نجسا واذا

۲۰ ۱۳۰۲

اصاب الكافر ماء اوما ثعا الا ينجسه كذا يؤخذ من الدر ورد المحتار والمراد من قوله تعالى انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كما نقله فى رد المحتار عن البحر وقيل غير ذلك كما ذكره أئمة التفسير قال فى الخازن قيل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من اليهود والنصارى والنجس الشئ القذر من الناس وغيرهم وقيل النجس الشئ الخبيث والمراد بهذه النجاسة نجاسة الحكم لا نجاسة العين سموا انجاسا على الذم لان الفقهاء اتفقوا على طهارة ابدانهم وقيل هم انجاس العين كالكلب والخنزير حتى قال الحسن بن صالح من مس مشركا فليتوضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال قتادة سموا انجاسا لانهم يجنبون ولا يغتسلون ويحدثون فلا يتوضئون وقال النسفى فى تفسيره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذى هو بمنزلة النجس ولانهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات فهى ملابسة لهم أو جعلوا كأنهم النجاسة بعينها مبالغة فى وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) مامعنى حديث من تشبه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبه فى كل الامور أو ولو كان فى بعضها وهل التشبه بالكفار الممنوع اخذا من اشارة الحديث التشبه فى خصوص مانص الشارع على تحريمه أو هو شامل لأى تشبه كان ولو فى المباح أو المسكوت عنه الذى لم ينص الشارع عليه بحل ولا حرمة وهل بين الشارع للبس هيئة مخصوصة لا يجوز العدول عنها أو هى من جهة الامور المباحة وهل الجبة الرومية التى اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت هيئتها كملبوسه صلى الله عليه وسلم أو كهيئة ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين دليل على الثانى وهل لبس الطربوش والتكمة المعبر عنها فى مصر بالسترة والبنطلون والجزمة التى تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى أو لا ومامعنى لفظ منهم هل معناه من تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم أو معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم أن يكون كافرا وهل من جملة التشبه الممنوع اكل الطعام على السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين وغيرها أولا افتونا من كتب الفقه مع بيان أدلة تلك المسائل من الادلة الاربعة وأقوال السلف رحمكم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام السيوطى فى الجامع الصغير فى حرف الميم وقال شارحه العزيزى قال المناوى أى تزيا فى ظاهره بزيهم وقال العلقمى أى فى لبسهم وبعض أفعالهم فهو منهم قال العلقمى أى من تشبه بالصالحين يكرم كما يكرمون ومن تشبه بالفاسق لم يكرم ومن وضع عليه علامة الشر فانه لا يكرم وان لم يتحقق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من الجان بالحيات المؤذيات وظهر لنا فى صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز فى زماننا لبس العمامة الصفراء والزرقاء اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابو داود عن ابن عمر والطبرانى فى الاوسط عن حذيفة قال العلقمى بجانبه علامة الحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو فى بعض الامور

ثم التشبه بالكفار قد يكون صوريا بان يفعل كفعلهم من غير قصد تشبه بهم وقد يكون حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا التشبه بهم وعلى كل اما ان يتشبه بهم في محرم اولا فان في الاول فهو آثم مطلقا قصدا ولم يقصدوان في الثاني ان قصدا ثم والا فلا يدل على ذلك ما ذكره في شرح الدرمن باب مفسدات الصلاة ونصه وقراءته من مصحف أي مافيه قرآن مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه اوقرأه بلا حمل وقيل لاتفسد الا بآية واستظهره الحلبي وجوزه الشافعي بلا كراهة وهما للتشبه باهل الكتاب اي ان قصده لان التشبه بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصدبه التشبه كما في البحر اه وكتب عليه في ردالمحتار قوله لان التشبه بهم لا يكره في كل شئ فانا نأكل ونشرب كما يفعلون بحر عن شرح الجامع الصغير لقاضيخان ويؤيده مافي الذخيرة قبيل كتاب التحري قال هشام رأيت على أبي يوسف نعلين مخصوفين بمسامير فقلت أترى بهذا الحديد بأسا قال لا قلت سفيان وثور ابن يزيد كرهاذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي لها شعر وانها من لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العبد لا تضر فان الارض مما لايمكن قطع المسافة البعيدة فيها الابهذا النوع اه وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبه اصل الفعل اى صورة المشابهة بلا قصد اه ولم يبين الشارع للبس هيئة مخصوصة فيجوز لبس ثيابهم عند عدم قصد التشبه قال في رد المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الخمور قال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه فانت تراه اطلق جواز لبس ثيابهم ولم يقيده بكونها على هيئة مخصوصة وفي شرح الاشباه لهبة الله افندي البعلي من كتاب السير وكذا يكفر لو تزنر بزنار اليهود والنصارى وهو زنار من صوف اوشعر يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال برجندي وفي معين المفتي كل من تشبه بالكفار عمدا أو تزيابزي النصارى أو تزنر بزنانير النصارى أو تقلنس بقلنسوة المجوس أودخل بيعة أو كنيسة لزيارتها والتبرك بها أو تبرك ببعض كبار الكفار تمسكه بزيادات عبادتهم أو شئ من خواص دينهم يكفر اه وتقييده بالعمد اشارة الى انه لوكان فعل ذلك لضرورة كخوف برد أو فعل ذلك خديعة في الحرب أو طليعة للمسلمين أو لان البقرة لا تعطيه لبنها الا اذا لبسها أو واستهزاء بهم لا يكفر والكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيستهم أو لم يدخل تعميم في التشبه يعني ان قصد التشبه بهم مكفر ولا يلزم أن يكون مع ذلك دخول للكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال المتزنر بزنارهم أو اللابس لما هو من شعارهم كنت مستهزئا بهم ولا أعتقد دينهم صدق ديانة لا قضاء واطلاق معين المفتي وعلى القاري في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق أيضا في القضاء فليتأمل اه وروى البخاري عن المغيرة قال فافرغت عليه الاداوة

وغسل

صفر سنة

وغسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما
من أسفل الجبة اهـ وفي فتح الباري شرح البخاري لابن حجر ما نصه باب الصلاة في الجبة
الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم تتحقق نجاستها وانما عبر
بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذاك دار كفر وقد تقدم في باب المسح على
الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفا وكانت من ثياب الروم
اهـ ولأبي داود من صوف من جباب الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق
الكمين دليلا على ان هيئتها كملبوس الكفار لما ذكرنا انه يجوز لبس ثيابهم على
هيئتها عند عدم قصد التشبه وأما معنى قوله زعمهم انه كافر مثلهم ان تشبه بهم فيما هو كفر
كأن عظم يوم عيدهم تعظيما لدينهم أو لبس زنارهم أو ما هو من شعارهم قاصدا بذلك
التشبه بهم استخفافا بالاسلام كما قيده أبو السعود والحموي على الاشباه والا فهو مثلهم في
الاثم فقط لا في الكفر وأما أكل الطعام على السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين فلا
يوجب كراهة التحريم ما لم يقصد التشبه بالكفار فقد ذكر في هندية من الباب الحادي
عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به ما نصه قال علاء الدين الترجماني يكره قطع الخبز
بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية اهـ وفي كراهية الدر
قبيل فصل البيع ما نصه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرموه فان الله أكرمه وفي رد
المحتار قوله وجاء قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي من الاحاديث المشتهرة
لا تقطعوا الخبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انهشوه نهشا قال الصغاني
موضوع اهـ وفي المجتبى لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اهـ والله تعالى أعلم

(كتاب احياء الموات والشرب)

٧ ١٢٦٦

(سئل) في قطعة أرض لا ملك لاحد عليها احياها رجل باذن نائب الامام وصارت
صالحة للانتفاع بها فهل يملكها المحيي بذلك ويدا البناء والغراس فيها وله وقفها على
مصالح مسجد واقتضى الجهة خراج سند الوقف بذلك (أجاب) اذا أحيا مسلم أو ذمي أرضا
غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى
العامر وهو جهوري الصوت لا يسمع بها صوته أو قريبة منه على قول محمد المفتى به
ملكها ان أذن له الامام في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه المتون والا فلا والله تعالى أعلم

ربيع الاول ١٣ ١٢٦٦

(سئل) في قطعة أرض لا ملك لاحد عليها ولا نفع بها لاهل القرية ثم تليها أحياها رجل
باذن الامام فهل تكون للمحيي ويملكها بذلك الاحياء وله التصرف فيها بما شاء
(أجاب) اذا أحيا مسلم أو ذمي أرضا غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة
عن القرية اذا صاح من أقصى العامر لا يسمع بها صوته ملكها عند أبي يوسف وهو المختار
واعتبر محمد عدم ارتفاق أهل القرية وبه قالت الثلاثة وهو ظاهر الرواية وبه يفتى والله
تعالى أعلم (سئل) في أرض موات فيها بئر مهدوم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

ربيع الثاني	سنة
٢٢	١٢٦٨

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فبناه واحياه بارضه باذن الحاكم ثم بعد ذلك اراد رجل اجنبي ان يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد حيث احياه باذن الحاكم (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم

جمادى الاولى	
١٩	١٢٦٨

(سئل) في رجلين استبدلا ارضا للزراعة واحد البدلين بجوار ارض بور حريم البلد اصلح من اخذه شيأ من الارض المذكورة وجعل فيها جرنا لوضع الزرع المحصود فهل اذا فسخ الاستبدال ورجع كل على اصله لا يدخل ما اصلحه من الارض المذكورة في البدل ولا يختص به جاره لانه حق العامة (اجاب) حق الانتفاع بحريم البلد لاهلها وليس لاحدهم منع غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

صفر	
١٠	١٢٧٢

(سئل) في جماعة بايديهم تحاويز بالاحجار موضوعة بشاطئ نهر النيل الاعظم معدة لصيد السمك لكون ماء البحر يعلوها عند زيادته وينزل عنها وقت هبوطه فيبقى السمك فيها فيتناوله من هي بيده ويتصرف فيه لمن شاء ببيع وغيره قام عليهم الآن جماعة يدعون ان تلك التحاويز يستحقون فيها نصيبا معلوما عن اصولهم ويريدون رفع ايديهم عن ذلك النصيب وانهم اعترفوا بذلك لدى بينة شرعية ولما سئل واضعوا اليد عن ذلك جحدوا الاستحقاق والاقرار المذكورين فهل التحجير المذكور بشاطئ النيل لا يفيد الملكية فيما حجروه سواء قلنا بانه موات يجوز احياؤه باذن الامام او قلنا بانه من حريم النهر لان مجرد التحجير لا يعد احياء واذا قلتم بان ذلك ليس باحياء شرعي فاذا وقع فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرعا (اجاب) المصرح به ان الانهار العظام كالنيل ليست مملوكة لاحد ويملك كل واحد من العامة الانتفاع بها بسقي دوابه وارضه ونصب طاحونة ودالية واتخاذ مشرعة ونهر الى ارضه بشرط ان لا يضر بالعامة ومن جملة الانتفاع جعل التحاويز المذكورة على شاطئه لصيد السمك فللجماعة المذكورين ذلك حيث لا ضرر بالعامة والا منعوا ولا شبهة في ان الاحجار الموضوعة للتحاويز المذكورة مملوكة لاربابها فتورث عنهم وتجري فيها الخصومات كسائر الدعاوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض من الاراضي المصرية الموات بدون ان يؤمر من ولي الامر ولما اصلح بعضها ضرب عليه الخراج ثم فيما بعد ظهر انه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جزء منزرع وجزء لا زال مواتا فاراد ولي الامر نزع الارض المذكورة من الرجل المذكور لضرب الخراج عليها واصلاح الجزء الباقي فيها مواتا فادعى الرجل انه يملك الارض المذكورة عن والده بموجب وثيقة وانها آلت الى والده من عربان اولاد علي كان انعم عليهم بها في سنة ١٢٢٥ بامر ولي الامر وقتها بشرط انهم يصلحونها ويزرعونها ولم يجروا بها شيأ من التصليح والزراعة فضلا عن كون الحدود المذكورة بصورة الحجة هي باملاء فقط لا من واقع الامر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الزرنامه التي هي محل سجل قيد

الاقطاعات بالاوامر فلم يوجد بها اقطاع الارض المذكورة لاحد وبحث أيضا عن الامر المرتكن عليه المدعى فما وجد فما الحكم الشرعى فى ذلك هل لولى الامر نزع الارض المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل اذا وقف رجل أرضا من الاراضى الاميرية خراجية كانت أوموا تابدون اقطاع من ولى الامر تجوز وقفيته ويكون معمولا بها أم لا واجيب عنه من قبل العلامة مفتى ثغر اسكندرية حالا بقوله اعلم انه يشترط فى ثبوت ملك أولاد على للارض المذكورة ثبوت انعام ولى بها لهم وتعيينهم باسمائهم والا كان تمليكا لمجهول وتعيين الحدود واصلاحهم لها وزراعتها واذا فقد شرط من هذه الشروط لايثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح تمليكهم للواقف واذالم يصح التمليك لم يصح فيها الوقف فلولى الامر أخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق بالارض المنعم بها وأما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وأرض الموات فنقول اذا وقف رجل ارضا خراجية غير موات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا اذا كانت مواتا أوملكا للسلطان قال العلامة قاسم بن قطلوبغا ان من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله اجارتها وتبطل بموته أو خراجه من الاقطاع لان للسلطان ان يخرجه منها اه هذا فى الارض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات فلا يصح وقفها الا بعد احيائها باذن الامام حتى لو أحياها بدون اذنه لا يملكها واذا لم يملكها لا يصح وقفها والله أعلم كتبه الفقير محمد بن صالح البناء الحنفى مفتى اسكندرية (أجاب) صرح علماؤنا بانه اذا أحيا مسلم أو ذمى أرض موات بان جعلها صالحة لانماء الزرع ملكها ان أذن له الامام فى ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه أرباب المتون وقالا يملكها بالاحياء بلا اذنه لو مسلما فلو ذميا شرط الاذن اتفاقا فاذا اعترف واضع اليد بان تلك الارض من أرض الموات وان ولى الامر أذن للعربان باحيائها ولم يحصل منهم احياء لها حتى انتقلت الى أبيه الواقف لها فوقفها عليه تبين عدم صحة انتقالها اليه بنحو بيع على فرض ثبوت الاذن من ولى الامر للعربان فى أرض معينة معلومة وعلم المأذون له لعدم ملكهم اياها بعدم الاحياء اذ الملك مرتب عليه لا على مجرد الاذن من ولى الامر فلا تصير ملكا له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن من ولى الامر لا يوجب ملك الحيى لها على هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح الوقف منه والحال ماذكر اذ لوقف مرتب على الملك وهو لم يوجد واذالم يصح ملكها ووقفها فهى مستحقة لجهة بيت المال فلولى الامر التصرف فيها بما هو لانفع لعامة المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الرزنامه بما مضمونه ان من ضمن ارباب الابعاديات شخصا يدعى يوسف أغا أنعم عليه من ولى الامر بابعادية قدرها مائة فدان وحددت له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فدانا ووجد ان الخمسة والعشرين فدانا عالية عن المياه فزرع عوضها من المعمور وآل الامر الى تحصيل مال

شوال سنة ١٢٧٤ ٢٤

المعمورمنه وقدكان أنعم على السيد محمود مصطفى بخمسين فدانا بعادية أيضا وجرى تحديدها اليه بما فيها العلو الذى تركه يوسف أغا بوجه التكرار واستولى السيد محمود عليها وصرف على اصلاحها مصاريف ولا زالت بيده ثم توفى يوسف أغا فخص زوجته خمسة وعشرون فدانا وخص بيت المال خمسة وسبعون فدانا باعتبار المائة فدان وعند ذلك اتضح أمر التكرار فى تحديد الخمسة والعشرين فدانا الى الشخصين وكان رؤى بديوان المالية ان تنزع الخمسة والعشرون فدانا من السيد محمود السابق تحديدها الى المتوفى و يستبدل الى السيد محمود بدلها مما يوجد متروكا فتوقف فى تسليم ذلك محتجا بصدور الامر وحصول تحديدها له واخراج التقسيط ووضع يده عليها وصرفه عليها مصاريف حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة وعرض عنها الى ولى الامر فصدر افادة مضمونه حيث ان يوسف أغا لم يدخل فى حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فدانا فهى التى تكون حقا تركته وبما ان زوجته وان لم يكن فى حيازة زوجها جميع الابعادية فلكون مرحمة ولى النعم تقتضى مراعاة ضعفاء الجانب امثالها فيعطى لها الخمسة والعشرون فدانا نصيبها فى الكامل ولا ينقص منه شئ رحمة بها ولا يصير حق بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فدان وحيث ان مراعاة ايصال حق بيت المال مما يقتضيه العدل ايضا كما انه لا ينبغى نزع جميع الخمسة والعشرين فدانا التى تكرر تحديدها من السيد محمود بعد حيازته اياها المدة المذكورة وصرفه مصاريف فى اصلاحها فالمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجانبين تخصص هى اى الخمسة والعشرون فدانا المذكورة والخمسون فدانا الباقية مما دخل فى حيازة المتوفى بينهما بمناسبة أصل حق كل منهما فيخص السيد محمود اربعها ثمانية عشر فدانا ونصف وربع من فدان و يخص بيت المال ثلاثة أرباعها ستة وخمسون فدانا وربع و بهذا تتم القضية فبمقتضى الارادة السنية صارت المبادرة فى اجراء العمل كمنطوقها الشريف فتبين ان الزوجة المذكورة توفيت فى غاية شوال سنة ٧٣ قبل صدور الارادة السنية المحكى عنها وقد كانت اوصت بكامل ما هو مخلف عنها من أبعادية وغيرها والوصى هو المطالب الآن باخراج التقسيط اليه طبق الوصية وبعرض ذلك للمالية ومنها المجلس المعية صدر الامر بالاستفتاء لمعلومية الحكم الشرعى فيها فبناء عليه لزم تحريره نؤمل الافادة

(أجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر فى شأن ذلك فجهة وصية زوجة المنعم عليه سابقا بالمائة فدان ابعادية يكون لها خمسة وعشرون فدانا حيث اوصت بجميع تركتها فيما عينته فلو فرض ملكها الخمسة وعشرين فدانا من اصل المائة تكون داخلة فى الوصية وان كان القصد معرفة الحكم الشرعى فى اصل هذه الحادثة وما تفرع منها فالجواب انه لما لم يحى المنعم عليه الأول جميع ما امرله به وهو المائة فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فدانا فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين فدانا

المذكورة

المذكورة بلا احياء وبلا زرع ولا تصليح واستمر تاركا لها نحو اربع عشرة سنة الى ان مات
فى سنة ٦٧ لا تدخل فى ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لمن احياها باذن ولى الامر
بعد ذلك وحينئذ فاستحقاق الزوجة انما هو لربع الخمسة والسبعين فدانا لا غير وهو
ثمانية عشر فدانا ونصف وربع فدان شائعا فى الخمسة والسبعين التى احييت من قبل
زوجها وبايصائها بجميع تركتها للخيرات التى ذكرتها يكون هذا القدر داخلا فى الوصية
المذكورة يصرف ثمنه فيما عينته ولا يكون ملكا للوصى الذى اقامته على صرف ذلك
انما له ولاية البيع والصرف وما اشبهه للوصى المذكور لا غيره وأما الخمسة والعشرون فدانا
المحكى عنها فهى مملوكة لمن احياها خاصة لا يشاركه فيها بيت المال ولا وصية الزوجة
المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل صدر له أمر بارض ابعادية صار تحديدها
ومساحتها بموجب تقسيط ديوانى من الاراضى الخارجة عن الزمام ومن جملة ما حدده له
قطعة أرض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض المذكورة صار تحديدها فى التقسيط
بحدود أربعة ثلاثة منها تنتهى الى أرض زراعة جارية فى تصرف رجل من الجيران
بحيث ان أرض الجار محتاطة بجوانبها الثلاثة والحد الرابع ينتهى الى جسر هناك كما
ان ذلك محرر فى التقسيط الديوانى ووضع المقسط له يده على جميع الابعادية بما فيه القطعة
الارض المذكورة وأحياها وأصلحها حسب الامر وصار يزرعها مدة سنين ثم بعد ذلك
كما اسقط الجار المذكور منفعة أرضه المحتاطة بالقطعة الارض المذكورة لرجل آخر
بموجب حجة بيد المسقط له متهذكر له القاضى فيها ان الحد الرابع من الحدود ينتهى الى
الجسر المذكور بحيث يتضح من التحديد المذكور بالحجة ان القطعة الارض الابعادية
المذكورة من جملة المسقط للرجل الآخر من الجار المذكور فهل يكون المثبت فى القطعة
الارض المذكورة الذى وضع يده عليها وتملكها بالامر من ولى الامر حيث ان ملكها
بالامر والاحياء من قبل الاسقاط للرجل الآخر المذكور من الجار ومن قبل أن يسقط
الجار منفعة أرضه التى أسقطها [illegible] ويكون المعول عليه هو التقسيط ووضع اليد
السابق على [illegible] هؤلاء لا الشخص ولا عبرة بهذه الحجة كما ذكر حيث لم يثبت أن [illegible]
الآخر [illegible] ولا للذين كانوا قبله لا [illegible] أرضه المذكورة [illegible]
اناس من الاهالى يشهدون بان ابعادية الارض المذكورة ابعادية خارجة عن الزمام
من زمن المساحة الى أن [illegible] له المذكور بلا [illegible] ولا عبرة بتعلل المسقط له
الآخر بان أرضه ناقصة عن القدر الذى [illegible] عليه من حيث ان الاراضى منها ما هو
كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (الجواب) نعم هو واضع اليد تبقى
تلك القطعة فى يد واضع اليد عليها قبل استحقاق المسقط له والحال ما ذكر
ولا تنزع من يده بمجرد تحرير الحجة التى بيد المسقط له الخارج على هذا الوجه بدون
وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة ناظر الخارجية على يد سعادة رئيس

١٩ ١٢٧٥

جمادى الاولى ١٥ سنة ١٢٨١

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المفتين بالديار المصرية الحافظين للشريعة المحمدية فيما يتخلف فى الاقطار المصرية من الاراضى بسبب نزول البحر الملح عنها هل تكون فى ملك أو استحقاق صاحب العقار الملاصق لها أم كيف أفيدونا عن ذلك (أجاب) بمجرد كون تلك الارض ملاصقة لعقار شخص لا يوجب دخولها فى ملكه واستحقاقه لان الاراضى التى تتخلف من نزول مياه البحر الملح ببلاد الاسلام حق الولاية عليها للامام حتى لولم تكن منتفعا بها تكون مواتا ولا تدخل فى ملك أحد أيا كان بدون احيائها بالاذن الشرعى من الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته اذا كان شخص أو أشخاص يملكون أراضى بالقرب من شاطئ البحر فى المملكة المصرية فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذكور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لاملاكهم واذا انحسر ماء البحر عن قطعة من الاراضى المذكورة لا يكون لارباب الاملاك المذكورين حق الاستيلاء عليها وتكون تلك السواحل حقا للعامة المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لانتفاع العامة بها لمصلحة الحكومة أو كان محتاجا اليها للطريق أو لاخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها ونحو ذلك وتكون الولاية عليها لولى الامر ومامقدار تلك السواحل المحتاج اليها هل تقدر بقدر حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضى من ضمن الاراضى الموات التى هى غير محتاج اليها المنفعة من منافع العامة لا يسوغ لاحد الاستحواذ عليها ولا احياؤها بنحو زرع أو بناء الا باذن من ولى الامر واذا فرض صدور الاذن من ولى الامر ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للمأذون له حق التملك لتلك

شعبان ١٣ سنة ١٢٨٥

الارض ويكون للغير احياؤها باذن ولى الامر مالم يصدر اذن جديد منه للمأذون له الاول أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للاشخاص المذكورين الاستيلاء على شاطئ البحر المذكور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لاملاكهم ولا لما انحسر ماء البحر عنه اذا كان ماذكر معدا لانتفاع العامة به وكان محتاجا اليه لمصالحهم المذكورة وتكون الولاية والتصرف فيما ذكر لولى الامر بالمصلحة كتصرفه فى سائر حقوق العامة وتلك السواحل مقدارها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا بان تكون خارجة عن البلدة وليست من مرافقها ولا محتاجا اليها لمصالح العامة ولا ملكا لاحد ولا حقا خاصا له لا يسوغ لاحد تملكها والاستيلاء عليها واحياؤها الا باذن من ولى الامر وهو المختار والماخوذ به هذا اذا كان المحيى مسلما فلو ذميا فشرطه الاذن اتفاقا ولو مستأمنا لم يملكها أصلا واذا فرض صدور الاذن من ولى الامر بالاحياء ومضى ثلاث سنين قبل الاحياء يكون لولى الامر الاذن فيها لغيره ولو بعد التحجير لعدم الملك فيها للمأذون له الاول والتقدير بثلاث سنين مروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فانه قال ليس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق والتحجير يكون بوضع علامة من حجر أو بحصاد مافيها من

شعبان سنة

الحشيش والشوك وتنقية عشبها وجعل حدود لها أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره
وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى بها فلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين ولا ينبغي
لاحد أن يحيي ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم
فاذا أحياها غيره قبل مضيها بشرطه ملكها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في جماعة
احدثوا ساقية على سبيل الشركة بينهم ليسقي كل منهم أرضه المختصة به من تلك الساقية
وجعلوا لها قناة بين أراضيهم لمرور الماء فيها وسقي تلك الاراضي ثم ان احدهم احدث
قناة أخرى في وسط أرضه ليسقي أرضه الخاصة به منها فطلب منه شريكه ان يسقي أرض
الطالب من تلك القناة المختصة بالمطلوب منه ايضا على سبيل العارية بدون اجرة
ولم يكن للطالب حق في السقي من تلك القناة من قديم الزمان فرضي بذلك صاحب
القناة والارض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والارض من سقي جاره من أرضه
وقناته بسبب كثرة الماء ونز الارض واراد منعه من ذلك وقال له اسق أرضك من
القناة الاصلية القديمة التي بين الاراضي فلم يمتثل لقوله ويريد الزام صاحب الارض
بالسقي من قناته التي في أرضه خاصة فهل له منعه من السقي من أرضه وقناته الخاصة به
والرجوع في اعارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس للمذكور الا
اجراء الماء في نوبته من القناة الاصلية القديمة (ج) نعم ليس للرجل المذكور اجراء

٢٨ ١٢٨٨

الماء من أرض شريكه في الساقية اذا لم يكن له حق اجراء الماء في تلك الارض من قديم
الزمان ولصاحب الارض الخاصة به الرجوع في اعارته المذكورة والحال ما ذكر ويلزمه
السقي من القناة المعدة لذلك من القديم والله تعالى اعلم (سئل) عما ورد من محكمة
اسيوط بافادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ٨٩ ومضمونها ان مدة
المرحوم سليم باشا السلحدار مدير عموم قبلي كان باسيوط ازالة الكيمان وصدر
الاذن منه شفاها للمرحوم علي أغا طبجي باشا باعطائه محلا من الكيمان باسيوط من
جهتها الشرقية بالقرب من [illegible] بالحضيري بني فيه وكالة وبيوتا ثم تقدم منه عرض
لسعادة أحمد باشا راشد مدير الجهة بانه بنى وكالة وبيوتا بمقتضى الاذن المذكور ولان
صدر أمر كريم بأن المباشر لذلك يحرر به حجة شرعية بالتمليك فلزم العرض لصدور الامر
بذلك فصدر الامر عليه للقاضي بانه اذا اتضح ان المحل المذكور ليس له مالك
ومقدمه اجرى البناء فيه فعلى مقتضى الامر الكريم الصادر في ٢٣ ربيع الاول
سنة ٦٦ تحرر به الحجة اللازمة بمقتضى الاصول وحيث صدر امر كريم في
باعطاء حجة تمليك لمن يأخذ ارضا من محل الكيمان الذي صارت ازالته ومقدمه اخذ قطعة
واجرى فيها البناء فتحرر له حجة تمليك فحرر القاضي الحجة المذكورة بما نجز به حدثه
من البناء فيها يكون ملكا له ثم مات الباني عن ورثة كورث [illegible] اقتسموا نصيبهم
والآن أراد احدهم وقف نصيبه الذي خصه بالميراث و يدعي معوضه من بقية ورثة ولده

ربيع الثاني سنة 20 1289

أرضا وبناء فصل لنا وقفة في صحة وقف الارض المذكورة والحال ما ذكر فحررناه هذا ناطقا بصورة الواقعة نروم عرضه على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وما يفيدنا به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستورا للعمل فيما يماثل ذلك (أجاب) اذا كانت القطعة الارض المذكورة التي هي من جملة الكيمان من ضمن الارض الموات التي ليست مملوكة لاحد ولا معدة لمصالح أهل البلدة ولا يضر كونها قريبة منها على المرجح المفتى به بل المدار على عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبناها مسلم أو ذمي باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالاحياء المذكور ويجري فيها التوارث وتصح فيها التصرفات الشرعية التي من جملتها الوقف واذا لم تكن مواتا وكانت من حقوق بيت المال يصح تملكها من قبل ولي الامر أو مأذونه في ذلك اذا لم تكن محتاجا لها لمصالح العامة وكان المعطى له من مصارف بيت المال كمستخدمي الحكومة والا فلا فيجري تحقيق هذه المادة وما يتضح يجري العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

(باب القرض)

جمادى الثانية 7 1265

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا من الفرانسه والمحابيب ودفع له قطعة أرض زراعة رهنا عليها فهل اذا زاد سعرها وأراد رب الارض ان يفتكها يلزمه مثل الفرانسه والمحابيب ولا ينظر لزيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم

9 1265

(سئل) في رجل اقترض من آخر نحو مائة قرش وبعد مدة طالبه بها فادعى بأن له عليه أكثر منها فأنكر دعواه فهل اذا لم يقم عليه بينة بما يدعي به يكون للقرض المذكور مطالبته بما اقترضه منه حيث كان مقرا به ويجبر على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقرا ولم يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم

رمضان 6 1265

(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة رهنها عند آخر على قدر معلوم من الريالات الفرانسه وقدر معلوم من الذهب المعين فهل اذا أراد رب الارض ان يفتكها يلزمه دفع دراهم مثلها واذا أراد رب الارض أن يحاسب المرتهن على ريع الارض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا اذا اباح له الانتفاع بالارض المذكورة (أجاب) على المقترض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الارض مطالبة المرتهن بشئ والحال هذه والله تعالى اعلم

7 1265

(سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ليشتري به عسلا فاتفق رب الدراهم مع المقترض على ان يحسب له في كل قنطار قرشا فحسب عليه مبلغا جسيما زيد عن دراهم القرض ويريد ان يطالبه به فهل اذا لم يعقد اشركة يكون ما حسبه ربا فلا يكون له مطالبته به بل يلزمه دفع ما اقترضه فقط (اجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المستقرض دفع بدل القرض لا غير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ أربعة وعشرون ريالا فرانسه بطاقة قرضا ورهن تحت يد الدائن قطعة أرض زراعة وطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد أن يدفع له

ذي القعدة	سنة
١	١٢٦٥
١٤	١٢٦٥
٢٣	١٢٦٥
صفر	
١١	١٢٦٦
ربيع الثاني	
٢٩	١٢٦٦
جمادى الاولى	
١١	١٢٦٦

دراهم بدل الفرانسه بقدر قيمة الفرانسه وقت القرض لكون سعرها زاد عن وقت
القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض وإن زاد سعرها الآن (أجاب)
على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا نظر لنفس السعر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل رهن قطعة أرض زراعة عند آخر وأخذ منه مبلغا من الفرانسه غاروقة ورهنه ثم مات
الراهن والمرتهن عن ورثة وبعد مدة من السنين طلب ورثة الراهن رفع أيدي ورثة
المرتهن عن الارض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع ورثة المرتهن
وطلبوا أخذ مثله عينا فرانسه مثل ما في وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت الرهن
فهل اذا كان كل منهم معترفا بالرهن وبالقدر المذكور يلزم ورثة الراهن دفع المثل
عينا لا القيمة (أجاب) لا يجبر وارث رب الدين على أخذ قيمة ما كان لمورثه من الدين
والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا من النقود ورهن
منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنف النقد في وثيقة القرض بقوله عشرة ريالات
بطاقة مثلا وكان الريال اذ ذاك بتسعين نصفا من الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال
بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المقترض ان يقضي الدين ويأخذ الطين المرهون فيه فهل
يلزمه أن يقضي عن كل ريال ريالا بطاقة مثله (أجاب) لا يجبر رب الدين على أخذ قيمة
دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير
ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا ويكون له محاسبته على ما أخذه منه من رأس المال
واذا تعلل رب المال بانه قاصر لا عبرة بتعلله (أجاب) ما جعل على المدين في مقابلة بقاء
الدين بذمته حرام وله فعه حسبانه مما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر مائتي قرش ليتجر فيهما وجعل له في كل شهر عشرة قروش ربا فدفع للآخر
خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له ايضا ريالا بعشرين قرشا من اصل
المبلغ المذكور فهل اذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من
أصل المبلغ المذكور واذا ضبطت امرأة ان تستلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون
اذن رب الدين (أجاب) نعم يكون للرجل المذكور حسبان ما دفعه على الوجه المحظور محسوبا
عليه لرب المال واذا لم تثبت وكالة المرأة عن رب المال بالقبض لا يؤمر المديون بالدفع لها
بالتسليم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم
ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور على نفسه كل شهر كذا ثم طلقها الآن فهل لا يصح هذا
التقسيط ويكون باطلا ويكون لها ما اقترضه منها حالا عليه ويكون لها سكنى
في بيته الذي طلقت فيه حتى تخرج من عدتها (أجاب) حيث القرض غير لازم ولا تخرج
معتدة رجعي وبائن لو حرة مكلفة من مسكنها الذي تسكن فيه قبل الطلاق وإن كان مملوكا
للزوج أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر وطالبه به وسعمه فلم يرض

الشهر	اليوم	سنة
جمادى الثانية	٢٣	١٢٦٦
رجب	١٥	١٢٦٦
صفر	٢١	١٢٦٧
ربيع الثانى	٢٢	١٢٦٧
شعبان	٤	١٢٦٧
شوال	٢٥	١٢٦٧

وطلب منه فى نظير صبره أن يزرع له فدانا من طين أبيه برسيما وان يعطيه ثمن البذر وشرط عليه انه اذا منعه أحد عن زرع الفدان المذكور يرجع بثمن فدان برسيم فرضى فهل اذا منعه أبوه عن زرع الفدان لكونه لا استحقاق له فى الطين ولم يمكنه من زرعه لا يكون لصاحب الدين الرجوع على المدين الا بما دفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق ولا يكون له الرجوع بثمن فدان من البرسيم والحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل احتال قاصر ليتجر فيه لنفسه والتزم بدفع قدر معلوم فى كل شهر فى نظير ذلك وشرط عليه المعطى ان يدفع هذا القدر ما دام المبيع تحت يده واذا نقص شئ يكون ملزوما به الآخذ فهل يكون ذلك ربا والالتزام باطلا ويحسب ما دفعه من أصل المبلغ واذا حكم بذلك القاضى ينقض حكمه (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على دفع ما التزم به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار المقترض يدفع للمقرض كل شهر قدرا معلوما من الدراهم فى مقابلة صبره بها مدة ثم مات المقترض عن ورثة قصر فأراد رب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقترض ربا يحسب من اصل دينه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) ما اخذه المقرض على الوجه المذكور مضمون عليه فللمدين أو وارثه بعد وفاته حسبانه على المقرض من اصل دينه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغا من الدراهم وشرطت صاحبة المبلغ على الآخذة قدرا مخصوصا من الدراهم فى كل سنة ما دام المبلغ باقيا فى ذمتها ثم صارت الآخذة للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطته وجعلته عليها فى نظير بقائه فى ذمتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به و يكون للمرأة المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذته منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرأة المذكورة حسبان ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من اصل ما بذمتها من الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أقرض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعل عليه نحو ما يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك و يجبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تاجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض الا فى مسائل ليس ما ذكر منها فلرب القرض المذكور أخذه حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الفرانسه غاروقة على قطعة أرض زراعة أميرية بموجب وثيقة بذلك فهل اذا أراد رب الارض ان يفتكها يدفع مثل الدراهم التى أخذها فرانسه كما أخذ (أجاب) على المدين دفع مثل ما بذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أقرض آخر قدرا من الدراهم ليتجر فيه لنفسه فى التبن وجعل عليه قدرا معلوما فى كل يوم بالمسمى عندهم بالربح وتجمد عليه بسبب ذلك مبلغ واراد المقرض طلب ذلك المبلغ المتجمد

سنة	محرم
١٢٦٨	٨
	شعبان
١٢٦٨	١٩
	رمضان
١٢٦٨	١٤
	ذى القعدة
١٢٦٨	٣٠
١٢٧٠	١٨

قهرا على المستقرض فهل ليس للمقرض المطالبة بذلك حيث ثبت ان المتجمد ربا
(أجاب) نعم ليس للمقرض المطالبة بما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيره فطلبت من زوجها اقامة ولديها معها فى بيته
ينفق عليهما وجعلت له فى نظير ذلك اربعين قرشا فى كل شهر ثم دفعت له اربعة آلاف
قرش وشرطت عليه فى كل شهر اربعين قرشا وتكون الاربعون قرشا فى نظير نفقته
على ولديها ورأس مالها بحاله ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذكور الف
قرش فهل يكون الشرط باطلا والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحسب الاربعون
قرشا المقررة بينهما من رأس المال (أجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض
للمقرض كل شهر غير صحيح وباطل وللمستقرض حسبانه من القرض واذ ثبت أمر
الزوجة لزوجها بالانفاق على ولديها المذكورين وانفاقه ما عينته له ايرجع عليها يكون
له الرجوع عليها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أقرض آخر دراهم معلومة الى
أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الاجل فامتنع المستقرض فهل يجبر
على رد القرض لربه (أجاب) تأجيل القرض غير لازم فلربه المطالبة به قبل حلول
الاجل والله تعالى أعلم (سئل) فى مال يتيم دفع لرجل وشرط عليه الدافع جزءا معينا
من الدراهم يدفعه لولى اليتيم كل شهر فى مقابلة الربح فاستمر الرجل يدفع هذا المعين حتى
زاد ما دفعه على الاصل وبعد بلوغ اليتيم اعترف بحضرة بينة انه وصل اليه المشروط
الذى زاد على أصل المال ثم توفيا فهل يحسب المدفوع المذكور من أصل المال لانه
ربا ولا يكون لورثة رب المال مطالبة ورثة الآخذ اذا كان الواقع ما هو مذكور
(اجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى مورثهم مثل ما كان بيد القابض
لمال اليتيم على الوجه المذكور بل لورثة المدين الرجوع بما زاد والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل اقترض من امرأة قدرا معلوما من الدراهم وأقر بذلك بحضرة بينة وكتب لها
بذلك سندا بخطه وختمه ولما طلبت منه القدر المذكور أنكر الاستلام وقال ابنى
هو الذى استلم منها فى غيبتى لكونه هو المتصرف عنى وانا غائب وكتبت واعترفت
بناء على اخبار ابنى والولد ينكر ذلك ويقول انت الذى استلمت وكتبت بخطك واقررت
به فهل يلزم القدر الرجل المذكور ولا يقبل قوله فى شأن ولده ولا تقبل شهادة الولد
على أبيه (أجاب) يعمل المقر باقراره اذ الاقرار حجة على المقر فان ادعى المقر انه كذب
فى اقراره يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا فى اقراره عند الثانى وبه يفتى ولا تقبل شهادة
الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استقرض دراهم من آخر
وللمستقرض عم له اطيان زراعة اميرية بطريق مكلفة باسم العم المذكور فأخذ المستقرض
ثلث الحجج بدون اذن عمه صاحب المنفعة فى تلك الاطيان ورهنها عند المقرض على دين
القرض بدون رضا مالك المنفعة ثم مات الراهن المذكور لا عن وفاء بقدر دين القرض

ربيع الثانى سنة

بذمته فهل اذا كان الواقع ماهو مسطور لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان وليس له
منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن حججها على هذا الوجه ولو فرض ان
ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتهن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق
دين المقرض بتلك الاطيان ولا عبرة بهذا الرهن وليس للمقرض منع صاحب الحق عن
الانتفاع بارضه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اقترض من زوجته قدرا
معلوما من الدراهم بحضرة بينة شرعية فى حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل
المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ووضع الوارث
يده على التركة وطلبت الزوجة المذكورة دينها الذى اقترضه زوجها منها فانكره فرفعته
لدى قاضى جهتهم وثبتت بعض القرض الذى بذمة زوجها بالبينة الشرعية وحكم لها
القاضى بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتزكيتهم فهل والحال هذه
يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذى أثبتته من تركة زوجها وليس للوارث منعها
من ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركة زوجها اذا

١٤   ١٢٧١

استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة لها دين على
رجل أجنبى قرض معلوم القدر بموجب وثيقة فى صحته وأبرأت ذمته منه فى حال صحتها
وسلامتها بحضرة بينة شرعية وأوصت له بثلث مالها وأمرته بان يخرجها منه ويفعل لها
ما جرت به العادة من الجمع والسبح ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وتركت ما يورث عنها شرعا

جمادى الثانية

فجهزها الوصى وفعل لها ما أمرته به من الثلث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة
الشرعية يصح ابراؤها له من الدين وتنفذ الوصية فى ثلث مالها جبرا على ورثتها (أجاب)

١٦   ١٢٧١

اذا ثبت الابراء من الدين فى حال صحة المرأة المذكورة وسلامة عقلها ورشدها نفذ ذلك
من جميع المال وتنفذ الوصية بثلث المال لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعى جبرا على
الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بانه اقترض من مورثه
قدرا معلوما من الدراهم من قبل موت مورثه بست عشرة سنة وبيده سند مقطوع الثبوت

شعبان

بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة
المذكورة من غير مطالبة المدعى عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعى يمنعه عن
الطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضى هذه المدة حيث أنكر المدعى
عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع

١   ١٢٧١

حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى
وارثه اذ ما ثبت فى حق المورث يثبت فى حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه فعجز عن دفعه
فقسطه عليه وكتب بالتقسيط سندا فهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين

ذى القعدة

مطالبته به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

٢٨   ١٢٧١

اذا

محرم	سنة

ذا أيسر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استقرض من زوجته خمسين ربع فندقلى ثم توفى عنها وعن ورثة غيرها فهل يسوغ للمرأة أخذ دينها من تركة زوجها المتوفى المذكور حيث كان ثابتا بالبينة الشرعية وما بقى من التركة بعد أداء الدين يقسم بينها وبين ورثته (أجاب) اذا أثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها فى وجه خصم شرعى واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يكون لها أخذ مثل الدين المذكور من تركته مقدما على الميراث كسائر الديون وما بقى يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا وكتب له سندا بذلك وكتب فى السند قدرا معلوما من الدراهم ربحا فى نظير صبره عليه بالدراهم فهل والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور باطلا يلزم الآخذ دفعه واذا طلبه منه رب الدراهم بعد أخذه الدراهم الأصلية لا يجاب لأخذ الزائد شرعا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها بدين قرض له عليها وبيده وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فهل اذا انكر ورثتها وأقام البينة على دعواه وثبت الدين عليها بالوجه الشرعى يقضى له بأخذه من تركتها (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى القرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبينة العادلة وحلف المدعى يمين الاستظهار يقضى له بما ادعاه فى تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة أرض زراعة ايست أميرية وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يستأجر الارض المذكورة جماعة من الموهوب له فادعى الجماعة المذكورون على المؤجر المذكور بان واهب الارض المذكورة كان اقترض من أبيهم قدرا معلوما من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم المذكورة من الموهوب له الارض المذكورة والحال ان الموهوب له لم يكن وارثا للرجل المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كفيلا عن الرجل لواهب (أجاب) ليس لأولاد رب القرض مطالبة غير مدين والدهم بدون كفالة شرعية ووجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طالبه من المدين فانكر ذلك فترافعا لدى القاضى فطلب من رب الدين اثبات دعواه الدين فحضر بينة شهدت له بذلك وحكم القاضى بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه واذا ادعى المدين انه دفع لرب الدين حليا امانة عنده وأحضر شخصا واحدا شهد له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشطر بدون شهادة شاهد آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) اذا صدر الحكم بذلك القرض مستوفيا شرائط الصحة أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا عبرة شرعا بشهادة الفرد والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلب من آخر مقدارا من المعاملة

	محرم	سنة
	٦	٧٢
	ربيع الاول	
	١	٧٢
	٩	٧٢
	شعبان	
	٦	٧٢
	شوال	
	٢٨	٧٢

ربيع الاول سنة

سلفا قدره اثنى عشر بينتو ذهبا من غير سند وذلك بحضرة بينة من أهل بلد المقرض وبحضرة اخيه ثم بعد مدة طلب المقرض القدر المذكور من المستقرض فصار يعده وآخرا انكر اخذه للقدر المذكور فهل تقبل شهادة بينة المقرض المذكور الذين منهم أخوه واذا طعن المستقرض في شهادتهم بانهم من اهل بلد المقرض لا عبرة بطعنه بذلك شرعا وكذا لا عبرة بطعنه بان أحد الشهود اخو المقرض وتقبل شهادته لاخيه حيث كان معزولا من اخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما شركة في شيء من المال اصلا (أجاب)

٢٤ ١٢٧٤

اذا أقام المقرض المذكور بينة عادلة على دعواه القرض ولم يقم بتلك البينة مانع من قبول شهادتها كتعصب او كون الشهود تحت ولاية المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا يضر في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون احدهم أخاله حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الذهب والفضة في حال صحته وسلامته وذلك بحضرة بينة شرعية وكتب لها سندا شرعيا بذلك ثم بعد ذلك بمدة سافر الزوج المذكور الى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه اذا أثبتت الزوجة المذكورة دينها المذكور في وجه خصم شرعي وحلفت اليمين الشرعي يقضى لها به (أجاب) نعم يقضى لها بالقرض المذكور بعد ثبوته بطريق شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم

ربيع الثاني ٢٣ ١٢٧٣

(سئل) في رجل اقترض من رجل برا الى اجل معلوم وكتب عليه سندا فلما حل الاجل رده اليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع وبعد مضي ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جملة الاوراق المطروحة فطالبوه بما فيه فادعى رد مثله الى المقرض فكذبوه فهل اذا كان مع المقترض بينة تشهد برد ما اقترضه لمقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود (أجاب) اذا اثبت المستقرض المذكور رد مثل القرض لربه حال حياته بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبته بذلك والا فلهم المطالبة به والله تعالى أعلم

٢٤ ١٢٧٣

(سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي اجله عليه الى حين رجوعه من سفره من مكان معلوم ثم أراد رب الدين أخذه منه حالا قبل سفره اليه فهل يجاب لذلك ولا يلزم هذا الاجل على فرض كونه اجلا معلوما ويؤمر المدين بدفعه اليه (أجاب) لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى أعلم

شوال ٢٢ ١٢٧٣

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع المستقرض من دفعه له متعللا بانهما كانا تراضيا على تاجيله فهل والحال هذه يلزمه دفع القرض حالا حيث كان الاجل في القرض باطلا سيما وذلك المبلغ ثابت على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم

محرم ١٩ ١٢٧٤

(سئل) في اخوين مات كل منهما عن ورثة بلغ وترك كل منهما ما يورث عنه شرعا وعليهما دين لاخيهما الثالث قرضا بموجب تمسكات بيده ثابتة المضمون فطلب رب

ربيع الاول سنة

الدين دينه من ورثتهما فانكروه وجحدوه والحال ان احدهما مات منذ خمس سنين
والثانى مات منذ ثلاث سنين ولم يمض على الدين ما يمنع من سماع دعواه فهل اذا ثبت
الدين المدعى به على الاخوين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركة كل منهما بعد
ثبوته شرعا ولا عبرة بانكار ورثتهما (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور فى وجه ورثة

٣٠ ١٢٧٤

المدينين واستوفى الاثبات شرائط الصحة بالوجه الشرعى يقضى للدائن بذلك ويستوفى
دين المذكور من تركة المدينين ولا يعتبر انكار الورثة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) فى امرأة اقترضت من امرأة اخرى قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة ماتت
المقرضة عن وارث طلب من المقترضة دراهم القرض فاعترفت له به وانه فى ذمتها ووعدته

شعبان

بدفعه اليه بعد مدة ايام ثم بعد مضى المدة طلبه الوارث منها فادعت انه كان امانة عندها
دفعته لمورثته قبل موتها فهل اذا ثبت اعترافها له به وانه دين فى ذمتها تؤاخذ باقرارها
وتؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواها الثانية (اجاب) نعم تؤاخذ باقرارها المذكور حيث كان

٦ ١٢٧٤

عن طوع ولا مانع اذ هو حجة على المقر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اقترض من آخر
دراهم معلومة وكتب المقرض على المقترض بالمبلغ المذكور سندا شرعيا وقسطه عليه فيه
لاجل ثم بعد مدة اراد رب الدين اخذ دين القرض منه حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون
التاجيل فى دين القرض لازما ولو كتب بذلك سندا (اجاب) نعم لا يصح تاجيل دين

١٢ ١٢٧٤

القرض والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له على آخر دين قرض ومكتوب عليه به سند
شرعى انه سلف الله قرضة حسنة دفع بعضه ويريد ان يدفع باقيه مقسطا ومؤجلا على كل
شهر قدرا معلوما ورب الدين لا يرضى بذلك فهل اذا كان موسرا به وقادرا على دفعه حالا

ذى القعدة

يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التاجيل فى دراهم القرض (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى

١٠ ١٢٧٥

اعلم (سئل) فى امرأة اقترضت من أخيها دراهم من صنف الجنيه لا فرنكى قدرا معلوما
ومن المجيدية الذهب قدرا معلوما ومن الريال السينكوة قدرا معلوما أيضا ومن القروش
البيض قدرا معلوما من مدة نحو عشر سنين مضت وأراد رب الدين اخذ دينه فى وقتنا هذا
والحال ان الصنف الذى دفعه لها معين فهل ياخذه بحسب هذا الوقت أو بحسب الوقت
الذى اقترضته منه فيه (أجاب) يجب على المرأة المذكورة دفع مثل ما اقترضته من اخيها

١٥ ١٢٧٥

من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف أجل المقترض دفعها
بها على ثلاثة مواسم وربها يريد أخذها حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون لاجل فى

جمادى الاولى

دراهم القرض لازما (أجاب) لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل)

٢٦ ١٢٧٦

فى رجل له جنب اطيان زراعة توافق مع رجلين آخرين على ان يزرع تلك الارض قطعا
سنة كذا وعليه جميع المؤن من بذر وحرث وكل عمل ويكون له ثلاثة ارباع وللرجلين ربعه
فى نظير اقراضهما اياه ما ثمن جنبه بيعه فهل والحال هذه اذا زرع رب الارض ارضه

جمادى الثانية ١٧ سنة ١٢٨٢

وأخرجت شيئا من القطن المذكور يكون له ولا يستحق الرجلان فى ذلك الخارج شيئا
لعدم ايجاب شئ نظير القرض لكونه ربا ولا يصح الشرط المذكور وليس لهما عنده
سوى المبلغ الذى اقرضاه اياه (أجاب) نعم لا يستحق الرجلان المقرضان على رب
الارض المستقرض شيئا سوى مثل قرضهما شرعا والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب
الدين دينه فادعى المستدين الاعسار عن اداء الدين فقسطه على نفسه وكتب لرب الدين
سندا بذلك ثم مات ولم يدفع من التقسيط شيئا وترك زوجته واولاده القصر ولم يوجد له
تركة الا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل اذا اثبت رب الدين دينه تجبر الزوجة ومن ينصب
وصيا على القصر على بيع هذا المنزل او بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركة
غيره ويستوفى رب الدين دينه من ثمن المنزل المذكور مالم يؤدوا الدين من مالهم ولا عبرة

ربيع الثانى ١٥ سنة ١٢٨٤

بالتقسيط المذكور بالسند (أجاب) التاجيل فى القرض باطل فلا عبرة به فيكون
دين القرض المذكور حالا ولو اجل ولو فرض صحة الاجل فان الدين يحل بموت من عليه
الدين المؤجل والدين بعد ثبوته شرعا مقدم على الميراث فيجب على البالغ من الورثة
ووصى القصر بيع ما ترك من العقار لوفاء الدين بقدره ان لم يوجد للميت غيره يوفى منه
دينه مالم يؤد والدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اقترض من آخر دراهم
معلومة واجل الدراهم المذكورة لاجل معلوم فهل للمقرض ان ياخذ دراهمه حالة ولا عبرة

ربيع الثانى ١٤ سنة ١٢٨٥

بالتاجيل ويجبر المقترض على الدفع (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعا وللمقرض
المطالبة به قبل حلول الاجل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له عند
رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضا اجلها المقترض على نفسه كل شهر يدفع جانبا منها
والآن طلب المقرض اخذ دراهمه من المقترض حالا فهل يكون له ذلك ولا يكون

جمادى الاولى ١٢ سنة ١٢٨٥

التاجيل فى دين القرض لازما لا سيما والمقترض موسر بدفعها كذلك (اجاب) نعم لرب
الدين اخذه حالا من المدين حيث كان قرضا ولم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعى
ثم طالبه به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعى زاعما انهما كانا تراضيا على دفعه بعد مدة
معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزعمه ولا يكون الاجل لازما والحال هذه

محرم ٢٧ سنة ١٢٨٦

(اجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اقترض من آخر مبلغا معلوما من صنف البينتو الذهب واستلمه منه من ماله واستهلكه
المستقرض فى شؤن نفسه وكتب له سندا بالقدر المذكور واجله لاجل معلوم ولما مضى
نحو نصف الاجل طرأ للقرض ان يسافر الى اداء فريضة الحج الشريف وزيارة سيد
الاولين والآخرين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل
حلول الاجل وليس للمستقرض الامتناع عن ادائه لربه متعللا ببقاء مدة الاجل المذكور

جمادى الثانية سنة

٢ ١٢٨٧

لكون التأجيل فى القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا قادرا على دفع الدين
المذكور فى الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذكور ذلك والحال هذه حيث لا مانع
اذ تأجيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له اولاد قصر وبلغ وهب حال
صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغيرها وفرز
ما وهبه لكل واحد منهم فى مجلس الهبة وحازه لهم ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين
وسلم ما وهبه لكل واحد منهم للوصى المذكور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة
مرض الواهب المذكور فاحتاج ولدان من اولاده البلغ مبلغا من النقود لامر يخصهما
وطلباه من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذ ذاك مال فطلبا منه ان يقرضهما ذلك
من مال القصر الموهوب لهم فرضى بذلك واقرضهما ذلك واذن الوصى المذكور بدفع
ذلك اليهما مما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بينة
شرعية فاستهلك الولدان البالغان المال المذكور فى شؤنهما فى حياة والدهما ثم مات
الاب واستقرت الوصاية للوصى المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين

رجب

٢١ ١٢٨٧

ببدل القرض المذكور وقبضه منهما لحفظه تحت يده وصرفه فى شؤن القصر التى
تخصهم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم للوصى مطالبة المستقرضين المذكورين
ببدل القرض وقبضه منهم ليتصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر
من ماله وقبضته واستهلكته فى مصالحها وكتبت به سندا شرعيا ثم اجتمعت
المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سند القرض حاضرا فطلب المقرض
المذكور دينه منها فدفعت له معظمه وبقى منه شئ قليل ونظرا لعدم حضور سند القرض
الاصلى كتب المقرض الاول للمستقرضة حسب رغبتها سندا بما قبضه منها فى نظير معظم
دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خوفا من حصول شئ يقتضى الزامها
بالنظر لغيبة السند الذى عليها فوقعت بذلك المقاصة بقدر ما دفع ثانيا من المستقرضة
للقرض أولا وبقى للمقرض الاول بذمة المرأة المذكورة باقى دين قرضه فهل اذا ملكت
المرأة المذكورة بعد ذلك ما فى السند الذى اخذته لرجل آخر واحالته بقبضه ممن هو عليه
فى نظير دين آخر لها للرجل الآخر لا يصح ذلك لوقوع المقاصة المذكورة وبراءة ذمة من

ذى الحجة

٤ ١٢٩٦

قبض منها المبلغ الاخير المساوى لمقدار ما كان عليها للقرض الاول ويكون له مطالبة
بباقى دينه المذكور حيث تحقق ما ذكر شرعا (أجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم
ما عليها من دين القرض لربه جنسا وصفة تقع المقاصة بقدر ذلك وكتابة سند بالمدفوع
آخر للمقرض بانه قرض للوجه المذكور بالسؤال لا يغير هذا الحكم اذ الديون تقضى
بامثالها لا باعيانها فوجب لكل منهما حينئذ على صاحبه مثل ما اخذه منه ولا يملك
أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه لعدم الفائدة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

ذى الحجة	سنة

للآخر فلا يصح لهذه المرأة والحال ماذكر تمليك ما وجب لها من الدين من غير من هو عليه وتسليطه على قبضه منه لوقوع براءة الاستيفاء بقدار ما عليها المقرضها الاول وله مطالبتها بمثل ما زاد عن مبلغ قرضه على ما قبضه منها والله تعالى أعلم

(كتاب المداينات)

(سئل) فى زوجة وضعت وخرجت عقب الوضع من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها مؤن النفاس فهل لا تجاب لذلك ولا يلزمه ماذكر ولو ادعت انها خرجت باذنه سيما وطلبها مؤن النفاس بعد ان دفعها أبوها وهى فى منزله ولم يأمره الزوج بذلك (أجاب) لا مطالبة على الزوج المذكور بما دفعه والد الزوجة فى مؤن نفاسها والحال ماذكر والله تعالى أعلم — ٤ ذى الحجة ١٢٦٥

(سئل) فى رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما وبيده تمسك به فمات المدين عن وارث فطالبه رب الدين به فاعترف له به ودفع له البعض منه وتوقف فى دفع الباقى متعللا بان التمسك قديم والحال ان مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا كان الوارث معترفا بالدين ومقرا به لا عبرة بتعلله ويكون لرب الدين أخذه من التركة (أجاب) لرب الدين المطالبة بدينه فى تركة المدين حيث كان ثابتا بالوجه الشرعى ولا عبرة بتعلل الوارث على الوجه المذكور والله تعالى أعلم — ١٣ صفر ١٢٦٥

(سئل) فى شخص له دين على آخر مقسط على شهور معلومة فمات رب الدين وأراد ورثته أخذه من المدين حالا فهل يبقى الدين على تاجيله وتقسيطه ولا يحل بموت رب الدين (أجاب) بموت رب الدين لا يبطل الاجل وليس للوارث المطالبة الا بعد حلول الاجل حيث كان التاجيل صحيحا والله تعالى أعلم — ١٩ ١٢٦٥

(سئل) فى رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتتب عليه بموجب تمسك مكتوب فيه انه وقع الرضا والتوافق بينهما على انه يدفع من تاريخه أعلاه كل جمعة تمضى من تاريخه سبعة وثلاثين قرشا وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تاجيلا صحيحا ولرب الدين طلبه حالا سيما لم يذكر آخر المدة التى يتم بها ايفاء الدين (أجاب) مجرد التوافق على هذا الوجه لا يكون تاجيلا قال فى شرح التنوير له ألف من ثمن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه وفى رد المحتار عليه لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل تامل اه والله تعالى أعلم — ٢٢ ١٢٦٥

(سئل) فى امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعى فابرأته منه على أن يخدمها ما دامت بمصر فامتنع من خدمتها فطالبته بحقها فدفع لها بعضه وامتنع من دفع الباقى فهل لها المطالبة بما بقى لان الخدمة لم تتم (أجاب) نعم للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بما بقى لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بان الابراء عن الدين مما لا يصح تعليقه على الشرط وكذا لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لما فيه من معنى التمليك كما يستفاد من رد المحتار فيما يبطل بالشرط الفاسد الخ فى آخر البيوع والله تعالى أعلم — ٣ ربيع الاول ١٢٦٥

(سئل) فى ثلاثة اخوة فى معيشة واحدة وشركة واحدة فى البيع والشراء

وخلافه أذنوا رجلا بشراء جانب بضائع لهم من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها فاشترى من تلك الجهة جانبا من البضائع لاجل معلوم وضمنه أحد الثلاثة باذن الباقي ثم مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض ثمن البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن ومن تركة أخويه واذا لم يكن لهم الا بيت يباع في سداده حيث كانوا شركاء (أجاب) يباع عقارا لاخوين المذكورين فيما ثبت عليهما من الدين اذا كان الامر ماهو مسطور وكذا عقار الاخ الحي فيما عليه اذا لم يكن مشغولا بحاجته الاصلية الضرورية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متعود على آخر اشترى منه تنباكا ويدفع له الثمن فاشترى منه بعد ذلك مقدارا معلوما من التنباك بثمن معلوم في ذمته الى أجل معلوم فوشى ناس للبائع وقالوا له ربما أنه يفلس بالثمن وأغروه على رفعه لذي شوكة ليقهره على تسليم الثمن قبل مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفعه لذي شوكة واخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه التنباك وسلمه للبائع قهرا على المشتري من غير توافق على فسخ البيع وابطاله ومات البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لغيره ويمنع المشتري منه فهل يكون باقيا على ملك المشتري ولا يجبر على دفع شيء من الثمن الا بعد مضي الاجل (أجاب) ليس لوارث البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل المعين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاء الدين يقسم على الورثة بالفريضة الشرعية بعد اثبات نسب بنته (أجاب) يقدم الدين الثابت شرعا على الميراث وما بقي بعد وفائه يقسم بين جميع الورثة لحيازة ارثهم بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حليا ثم توجه عليه خراج لجهة الديوان فباعت البنت الحلي من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها لجهة الديوان ثم مات أبوها عنها وعن ابنين فأرادت ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلي زيادة عما استحقته من التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا تمكن من ذلك (أجاب) نعم لا تمكن البنت المذكورة من أخذ ما يقابل ذلك من تركة أبيها حيث باعته ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه وأمره والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانبا من الدراهم ويصنعان سفينة ثم بعد تمامها امتنع أحدهما من الشركة وكتب على شريكه ما دفعه من الدراهم نظير حصته منها وحسب عليه لكل مائة قرش ثلاثة قروش ربحا فهل لا يكون له مطالبته بما كتبه زيادة عن حقه بل يكون له مطالبته برأس المال فقط دون الزائد (أجاب) اذا باع أحد الشريكين نصيبه في السفينة بقدر معلوم من الدراهم صح وليس للبائع مطالبة المشتري بزائد عن الثمن وهذا اذا حصل البيع بقدر ما صرفه البائع في حصته ثم ألزم المشتري نفسه ببقاء الثمن عليه وتأجيله بما جعله عليه ربحا أما لو كان البيع بمجموع ما صرفه البائع وما زاده ربحا وتواطآ على ان ما جعله ربحا زيادة

في الثمن فانه يصح ويلزم المشترى بالمحل حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
خطب بنت ابن عمه من والدها وجعل لها صداقا معلوما فابى والدها وطلب زيادة عما
عينه الزوج مع والده فحصل بينهما نزاع فحضر عم الزوج وعقد العقد على مارغبه أبو
الزوجة ودفع الزيادة من عنده من غير اذن الزوج ووالده فهل اذا أراد العم مطالبة الزوج
او والده بما دفعه من ماله من غير اذن لايجاب لذلك (أجاب) لارجوع للعم بما دفعه

٤ ١٢٦٥

من المهر عن ابن أخيه المذكور بدون اذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى
رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئا خلاف جانب عقار وعلى المتوفى دين

جمادى الثانية

ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعا (أجاب) نعم يباع عقار

١٢ ١٢٦٥

المتوفى المذكور لوفاء الدين الثابت عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها متعة ونفقة ودفع لها المتعة والنفقة وبقى
عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد انقضاء العدة فهل للورثة أخذ ما عليه من الدين
ويجبر على الدفع (أجاب) لوارث الزوجة مطالبة الزوج المذكور بما في ذمته من مؤخر

١٣ ١٢٦٥

الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة
دين معلوم فمات ذلك الرجل فكتب ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين
المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد ابرأهم من ذلك الدين في
مرض موته فهل والحال هذه لايصدقون في ذلك بيمينهم ويلزمهم دفع الدين لورثة ذلك
الرجل (أجاب) على المديون دفع الدين لورثة الدائن ولايصدق في دعواه الابراء عنه

١٤ ١٢٦٥

بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
عند آخر اتفق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية أيام ويسامحه في البعض الآخر
ووقف رب الدين المسامحة حتى يقبض منه البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين
البعض من الدين الذى اتفق معه عليه عند الاجل ولم يسامحه في البعض الآخر لاعبرة

رجب

بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبته بجميع دينه قهرا عنه (أجاب) يجبر المدين على

٨ ١٢٦٥

دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ثم عن لها الدخول في الحمام فوقعت فيه فتلف منها
عضو فصرف عليها زوج بنتها أجرة للحكيم وثمن المعالجة مبلغا فهل والحال هذه لايلزم الزوج

شوال

دفع ماصرفه زوج بنتها عليها حيث لم يأذن لها في الخروج ولم يأذن في الصرف (أجاب)

١٤ ٢٢٦٥

نعم لايلزم الزوج بدفع ما أنفقه زوج البنت حيث كان الحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية وترك تركة تفي
بالدين وزيادة فاشترى رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بثمن معلوم من الدراهم
فهل اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يكون لرب الدين محاسبة الوارث بثمن ما اشتراه من

ذى القعدة

التركة من أصل دينه جبرا على الوارث (أجاب) ليس للوارث مطالبة المشترى بثمن

١٣ ١٢٦٥

ما اشتراه

ذى القعدة سنة

ما اشتراه مما ثلا الدينه اذا ثبت دينه بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على عمه ثابت بالبينة الشرعية ثم مات العم عن وارث وترك تركة تفى بالدين وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فاراد رب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركة تفى بالدين وزيادة ولا يسقط حقه بمضى هذه المدة (اجاب) لرب الدين أخذ دينه من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعى ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى أعلم

٢٣ ١٢٦٥

(سئل) من بيت المال عما محصله ان شخصا توفى يسمى بايزيد كاشف فبيعت تركته فاشترى منها شخص شيأ بمبلغ ١٢٢٥ قرشا ومات المشترى بعد ذلك فبيعت تركته أيضا وهى لا تفى بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كبقية الديون فى قسمة التركة أو يؤخذ من رأس التركة بتمامه (اجاب) ان المبلغ المذكور كباقى الديون الثابتة على تركة المشترى فاذا لم تف التركة بالجميع يقسم قسمة غرماء فما خص المطلوب لتركة بايزيد كاشف من القسمة فهو لها فقط والله تعالى أعلم

ذى الحجة

٧ ١٢٦٥

(سئل) فى رجل غائب وعليه دين لرجل أجنبى وللمدين ابن وبنت يملكان نخيلا بطريق الميراث عن امهما المطلقة من أبيهما قبل موتها بعدة من السنين فاراد رب الدين ان يأخذ النخيل فى نظير الدين الذى على أبيهما الغائب فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة أولاد المدين بشئ من الدين ويمنع من معارضتهما فى ذلك لاسيما ولم يكن لابيهما المدين مال تحت أيديهما (اجاب) لا مطالبة على أولاد المدين بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم

٢٣ ١٢٦٥

(سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك لهما شيئا فادعى رجل بان له دينا على الميت ويطالب به ورثته فهل على فرض ثبوت الدين اذا لم يخلف تركة وورثته فقراء لا يلزمهم دفع شئ منه (اجاب) لا مطالبة على الوارث بما على مورثه من الدين بدون كفالة به والله تعالى أعلم

٢٨ ١٢٦٥

(سئل) فى رجل استدان دينا واستهلكه فى مصالح نفسه الخاصة به وله أخ طلب منه ان يساعده ويدفع عنه جانبا منه فامتنع من ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين أخيه ولا بعضه حيث لم يكفله ولا بعضه ولم يكن فى عائلته بل كان كل واحد منهما فى معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (أجاب) ليس للدائن مطالبة أخى المدين المذكور بدينه حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم

محرم

١٢ ١٢٦٦

(سئل) فى رجل مات وترك تركة واولادا قصرا وبالغين فوضع يده احد البالغين على التركة مدة من السنين وصار يتصرف فى التركة ونمائها ويجدد اشياء من التركة ونمائها والقصر تحت يده فتوفى واضع اليد عن ورثة فطلب اخوته قسمة التركة مع أولاد واضع اليد فادعى ورثة واضع اليد أن على ابيهم ديونا بسندات يريدون اداءها من تركة الاول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا لهم ذلك وأرادوا قسمة التركة حيث لم يستوفوا حصتهم من تركة والدهم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

ربيع الاول سنة

٣ ١٢٦٦

ولا يخصهم من الديون شئ (أجاب) جميع ماتركه المتوفى أوّلا يقسم بين ورثته وليس لغرماء المتوفى ثانيا مطالبة ورثة الاول بما استدانه الثاني في حال حياته والله تعالى أعلم

١٩ ١٢٦٦

(سئل) في رجل عليه ديون لاناس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا بلغ ذلك ارباب الديون وطلبوا ان يأخذوا من الآخر مادفعه له المدين ويقتسموه بينهم قسمة غرماء لايجابون لذلك حيث لم يحصل عليه حجر من الحاكم الشرعي ويفوز بالقدر الذي اخذه من المدين لاسيما وماذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت ايفائه الدين مريضا (أجاب) نعم لايجابون للمشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور حيث كان الحال ماهو مسطور والله تعالى أعلم

٢٣ ١٢٦٦

(سئل) في رجل عليه دين لآخر فاراد شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال الاميرية فقيل له ان عليه دينا فقال اذا كان عليه شئ أدفعه فهل اذا هرب المدين لايكون شيخ البلد مطالبا بدينه (أجاب) اذا لم يثبت رب الدين على شيخ البلد المذكور انه كفيل به شرعا لايكون له مطالبته به وفي ردالمحتار من الكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي على فلان أنا ادفعه اليك انا اسلمه انا اقبضه لايكون كفيلا مالم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لواتى بهذه الالفاظ منجزا لايصير كفيلا ولو معلقا كقوله لو لم يؤد فانا أؤدي فانا ادفع يصير كفيلا انتهى وقد صرحوا ايضا بعدم صحة الكفالة مع جهالة المكفول له كما هنا والله تعالى اعلم

٢٥ ١٢٦٦

(سئل) في جماعة شركاء اشترى احدهم بقرة من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشركة ومات المباشر لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان بائع البقرة طلب الثمن من باقي الشركاء فدفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فبعد ذلك اراد الشركاء المصدقون له على الثمن المذكور الرجوع عليه واخذه منه متعللين بان الميت عليه ديون وان وارث الميت طلب منه الثمن لكون المباشر للشراء هو مورثه وانه هو المطالب به فهل لايكون لهم ذلك والحال هذه (اجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليهم وعلى شريكهم المباشر لعقد الشراء لايكون لهم استرداده من البائع والله تعالى اعلم

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٦

(سئل) في رجل له دين على آخر فسجنه عنده على دينه فجاءه رجل آخر وقال له ان لي على المدين المذكور دينا فلا تطلقه حتى استوفي منه ديني ثم فر الرجل المدين هاربا من السجن فحضر رب الدين الآخر المذكور وطالب الدائن الاول المذكور بمبلغ دينه او بالرجل الذي كان مسجونا عنده المذكور فهل يلزم الدائن الاوّل المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم للدائن الثاني المذكور او حضور الرجل المذكور له (اجاب) لايلزم الدائن الاوّل احضار المديون المذكور ولا دفع ماعليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربعة عشر فدانا طينا معلومة بالحدود والجهة ابدلها بنحو اربعة فدادين لرجل آخر برضا كل منهما على وجه الملكية لكل فيما صار له وشرط صاحب الاربعة عشر فدانا على نفسه ان يدفع بدلا عن الرجل

ربيع الثاني سنة

الآخر خراج تلك الاطيان اعنى الاربعة عشر فدانا تبرعا منه ثم بعد مضى مدة مات الرجل الشارط على نفسه الشرط المذكور عن ورثة شرعية فهل لا يلزم ورثته الوفاء بهذا الشرط (اجاب) لا يلزم الوارث بدفع شئ من ماله تبرعا عن الغير وان التزم المورث ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر واخذ عليه ضامنا به فغاب المدين وطلب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين وأراد ان يلزمه بدين ابيه فوجده فقيرا فادعى على آخر انه ضامن للابن فى كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من دين أبيه شئ حيث لم يكن ضامنا لابيه ولا متكفلا به واذا كان كذلك لا يلزم ضامن الابن شئ ولا يكون دين الاب على ابنه بل يطلب دين الاب من الضامن الاجنبى (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه ولا مطالبة على ابن المدين بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفالته به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ارض زراعة وعليه دين لجهة الديوان فرهن الارض عند آخر وامره بدفع ما عليه من الدين ودفعه عنه باذنه فهل اذا أخذت منه الارض لجهة الديوان يكون للمرتهن الرجوع بما أمره بدفعه حيث كان معترفا به وثبت الدفع باذنه (اجاب) من قام عن غيره بواجب بامره رجع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق وقضاء الدين فاذا ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعى يكون لدافعه الرجوع على المدين بما دفعه عنه بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك شيئا باعه لرجل آخر بقدر معلوم بعضه معجل وبعضه مؤجل الى وقت محدود فالمعجل صار دفعه الى البائع والمؤجل كتب فى سند شرعى وذكر فيه الاجل المحدود وذكر فيه ايضا ان فى ظرف المدة كل ما تحصل يصير قيده ويخصم من اصل القدر المؤجل وغلاق المؤجل الى الوقت المحدود وحصلت الصيغة الشرعية فى البيع والشراء بحضور ماذون القاضى فهل اذا أراد البائع تحصيل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعلل بانه مسافر لا يجاب لذلك ويمتنع الى حلول الاجل واذا كان مسافرا يقيم وكيلا عنه فى تحصيل المبلغ المؤجل (اجاب) لا مطالبة على المدين بما اجل من الثمن تأجيلا لازما قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل رب الدين بالسفر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاث بنات بالغات كل منهن فى معيشة زوجها وعن ابن قاصر وحده فى معيشة امه وعن ابن بالغ وترك دارا فوضع البالغ يده على الدار ومات قبل القسمة ثم وضع عم البنات والابن القاصر يده على الدار ومات قبل القسمة ايضا ثم وضع ابن عم يده على الدار ثم بلغ القاصر وطلب كل من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركة ابيه فمنعهم ابن العم متعللا بان اخاهم مات وعليه دين له ويريد اخذ ما يخصه فى نظير الدين الذى له فهل اذا لم يتعلق بتركة الاب دين ولم يكن لاخيه وصيا ولا قيما يكون دينه متعلقا بنصيبه ولكل من البنات والابن اخذ ما يخصه بالفريضة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

ه ١٢٦٦
جمادى الاولى ١٤ ١٢٦٦
جمادى الثانية ٢٧ ١٢٦٦
رجب ٢٥ ١٢٦٦
شعبان ١٨ ١٢٦٦

رمضان سنة

مايخصه من تركة والده ولا يلزمهم اداء ماعلى اخيهم من الدين لابن العم المذكور
فرض ثبوته بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وعليه
ولم يخلف تركة فهل تكون ديونه متعلقة بتركته فاذا لم يخلف تركة لا يلزم ورثته وفاء
منها وليس لرب الدين مطالبتهم بها والحال هذه (اجاب) يتعلق الدين بتركة الميت فاذا

٢١ — ١٢٦٦

لا تركة له لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة بشئ منه والحال هذه بدون كفالة صحيحة
تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أخ تاجر منفرد عنه فى معيشة وحده من مدة ثلاثين
وزيادة غاب عن بلده فادعى أناس تجار بان لهم عليه دينا ويريدون مطالبة الاخ بحضور
اخيه او باداء دينه فهل اذ لم يكن الاخ ضامنا ولا كفيلا لاخيه لا يجابون لذلك ويمنعون
من معارضته بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم

٢٣ — ١٢٦٦

(سئل) فى رجل متصرف على اخوته مدة ثم اقتسموا وادعى انه تداين ديونا وصرفها فى
مصالحهم وغرضه بذلك توزيع الديون على الجميع ولا بينة له على ما ادعاه فهل لا عبرة

شوال

بدعواه والحال هذه (اجاب) ليس لارباب الديون مطالبة الاخوة بما استدانه الاخ

٣ — ١٢٦٦

المذكور على فرض تحقق الاستدانة وليس للاخ الزامهم بما يدعى بدون اثبات
مايقتضيه بوجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابيه وعن زوجته وبنتين
ولم يترك تركة اصلا فارادت الزوجة ان تاخذ من الاب مؤخر صداقها فهل لا تجاب لذلك

ذى القعدة

حيث لم يترك شيئا ولا يلزم الاب دفع الدين الذى على الابن بدون وجه شرعى (اجاب)

١٢ — ١٢٦٦

لا يلزم الاب بدفع دين ابنه بدون كفالة عنه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك
جاموسة اشتراها منه شيخ بلده بثمن معلوم قدره مائتان وعشرون ريالا فى ذمته بحضرة
بينة شرعية ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة أخرى بثمن معلوم فى ذمته أيضا بحضرة
بينة ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فاراد البائع مطالبة الابن بالثمن فادعى بان
والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشا فى وردة من أصل ما عليه فهل اذا تحقق ذلك يكون
للبائع الرجوع بباقى ثمن مبيعه فى تركة المشترى حيث كان هناك بينة تشهد بذلك بعد
حلفه اليمين الشرعية ان كان ما دفعه عنه بامره والا فلا يحسب من الثمن ولا يرجع وارثه
بما دفعه المورث عن البائع بدون أمره (أجاب) للبائع الرجوع فى تركة المشترى بما بقى له

١٧ — ١٢٦٦

من ثمن المبيع ان كان ما دفعه عنه بامره لوقوع المقاصة بقدره والا طالب بكله ولا رجوع
للوارث بما دفعه مورثه من الدين بدون أمر المدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له
دين على آخر فضمنه به رجل آخر فهرب المدين فطلب صاحب الدين الضامن بما على
المدين على حكم الضمان فاراد الضامن ان يلزم الدين لولد المدين فوجده معسرا فادعى
على رجل آخر انه ضامن للولد فى كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد شئ عن والده حيث
لم يكن ضامنا له ولا متكفلا به واذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد شئ ويطلب الدين
من ضامن المدين او منه ان حضر (أجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ما على والده

٢٤ — ١٢٦٦

الغائب

ذى القعدة سنة

الثابت من الدين حيث لم يثبت انه كفيل به فلا مطالبة على الابن المذكور ولا على
كفيلة بشىء مما على والده والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى وعليه دين وترك ما يورث
عنه شرعا واخذ والده جميع ماتركه الميت من الميراث فهل يلزم الاب دفع ما على ولده
الميت ولا يرث الا ما بقى بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفى فلرب الدين

٢٤ ١٢٦٦

بعد الاثبات الشرعى أخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من
آخر جانب أخشاب بثمن معلوم حال وصار البائع يطالب المشترى بالثمن الحال فماطله
سنة ثم كتب المشترى على نفسه وثيقة وشرط فيها وقت تيسر معاش لى ادفع الثمن فهل
هذا التاجيل للثمن الى هذا الاجل يكون من قبيل تاجيل الدين الى اجل مجهول
ويكون باطلا ويطالب المشترى بدفع الثمن حالا (اجاب) تاجيل الثمن على الوجه

٢٤ ١٢٦٦

المذكور غير لازم لتفاحش الجهالة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج بكرا من
وليها بصداق معلوم وصار يتداين دراهم من رجل ويصرفها فيما احتاجه الفرح
فبعد تمامه أراد الزوج ان يلزم عمه بنصف ما تداينه وصرفه فى فرحه لكونه كان مع
عمه فى معيشة واحدة فهل لا يجاب لذلك حيث لم ياذن له العم فيما تداينه وهل اذا تداين
العم وابن أخيه دراهم قبل الزواج وصرفاها فيما احتاجا اليه من أكل وشرب يكون
على كل منهما النصف فيه مع ثبوت ما تدايناه معا بالبينة الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب

٣٠ ١٢٦٦

الرجل المذكور لالزام عمه بما تداينه على الوجه المسطور ولرب الدين مطالبة كل منهما
بما استدانه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل انتقل الى رحمة الله تعالى عن ابن ابن

ذى الحجة

وعليه ديون ولم يترك شيئا فهل ليس لارباب الديون مطالبة ابن الابن بالديون التى على
جده حيث لم يترك له شيئا (أجاب) تتعلق ديون الميت بعد ثبوتها بتركته فاذا لم يكن

٢٧ ١٢٦٦

له تركة لا يجبر الوارث على ايفائها من ماله والله تعالى أعلم (سئل) فى ذكور قصر مات
والدهم وترك نصف ساقية فوضع يده عليها رجل شيخ بلد ذو شوكة مدة طويلة قبل
بلوغهم وبعده ولما زالت الشوكة منه طالبوه منه نزع يده عن نصف الساقية المذكورة
فابى متعللا بانه دفع عنهم الى الديوان ألف قرش وقال لا أرفع يدى حتى يدفعوا الى
القدر المذكور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير اذنهم وترفع يده عن

محرم

نصف الساقية واذا قلتم برفع يده فهل تلزمه أجرة المثل واذا أتلف عدتها أو شيئا منها
بالادارة فهل يلزمه قيمة ما أتلفه (اجاب) ان كان شيخ البلد المذكور معترفا باصل الملك

٤ ١٢٦٧

فى نصف الساقية للمدعين يؤمر برفع يده عنها وما ادعى دفعه من الدين عنهم لا يرجع به
عليهم اذا لم يثبت ان الدفع كان باذنهم بعد البلوغ أو اذن من له الولاية عليهم قبله وعليه
ضمان ما أتلفه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من
غيرها فادعى الولد المذكور على زوجة أبيه بدراهم من غير عدد انها اخذتها من التركة
خفية بدون حق يريد بذلك نزعها من ارث أبيه وقد طلب منها ومن والدها الدراهم

فاذ كرانهم بعد ذلك احضر الولد والدها لجبرها على فوات حقها من الميراث فى نظير
الدراهم المدعى بها فابت وخالفت والدها فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة باربعة
اكياس عليها صلحا فى مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم توفى والدها عن
زوجته فادعت زوجة ابيها ان والدها دفع عنها الاربعة الاكياس وتريد بذلك منعها
من ميراث ابيها وتقيم على دفع الاربعة الاكياس بينة فهل لا تمنع من ميراث ابيها ولا
شئ من الدراهم المدعى بها عليها (أجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث ابيها
ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذى دفعه والدها عنها بدون اذنها واجازتها والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل له عقار ببلده انتقل منها الى بلدة أخرى وباع ذلك العقار لرجل من
اهل بلده ووضع المشترى يده عليه واستمر الرجل البائع بالبلد التى انتقل اليها مدة
نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعى شيخ بلده ان عليه دينا للديوان دفعه عنه ويريد
نقض البيع واستيلاءه على العقار فى مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يجاب
المدعى لنقض البيع وهل اذا لم يثبت اذنه له فى دفع الدين عنه يكون متبرعا (أجاب)
ليس لشيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة
المشترى ولا رجوع له فى تركة البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض
ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث
عنه شرعا من دار ونخيل وعليه ديون ثابتة لاربابها فهل اذا استغرقت الديون التركة
وزادت واراد ارباب الديون مطالبة الورثة بالزائد لا يجابون لذلك بل يتعلق الدين بعين
التركة (أجاب) يتعلق الدين الثابت بتركة المدين ولا يجبر الوارث على ايفاء ما على
مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) فى رجل له ابنان فى عائلته مات
احدهما عن ابيه وزوجته ولم يترك تركة اصلا فتزوج الابن الآخر زوجة اخيه الميت
فمكث معها مدة الى ان مات الرجل عن ابنه الآخر فارادت زوجة الابن الميت ان تلزم
زوجها الابن الآخر بصداقها الذى كان بذمة اخيه الميت فهل لا تجاب لذلك وليس
لها مطالبته بشئ من دين اخيه المذكور حيث لم يترك تركة اصلا (اجاب) لا يجبر الاخ على
دفع مهر زوجة اخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
عليه دين ثمن بضاعة وبه كفيل وحدث دين آخر من ثمن بضاعة ايضا فدفع جانبا مما عليه
من اصل الدين وقال المدين الذى دفعته من اصل الدين القديم الذى كفلنى به الكفيل
المذكور ورب الدين يقول انه من الحادث ولا بينة لواحد بذلك فهل يكون القول فى
ذلك للمدين بيمينه لانه اعرف بقصده (اجاب) القول قول الدافع بيمينه لانه المملك
وهو ادرى بجهة التمليك كما فى تنقيح الحامدية عن الاشباه وفيه قال بيرى زاده القول
للمملك فى جهة التمليك اى فالقول قول الدافع باى جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما فى
العمادية الا فيما اذا كان عليه الف ثمن متاع والف كفالة فجاء بالف يؤديه عن كفالته
وابى الطالب الا اخذا عنهما فللطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئا

٥ محرم سنة ١٢٦٧

٢٤ محرم سنة ١٢٦٧

٢ ربيع الاول سنة ١٢٦٧

٣٠ ربيع الاول سنة ١٢٦٧

١٩ ربيع الثانى سنة ١٢٦٧

فللمؤدى ان يجعل المقبوض عن ايهما شاء الا ان له فى التعيين فائدة فيعتبر تعيينه تحصيلا للفائدة كذا فى شرح الزيادات ولم يتعرض لما فيه القول للمديون قال فى شرح الطحاوى الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه فى قدر الدين او فى صفته او فى جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفى البزازية قال له المستاجر دفعته عن الدين وقال الآخر عن الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بجهة الدفع اه وفيها من الثانى عشر من النكاح من نوع المهر ما نصه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فاعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون وادى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المملك فكان ادرى بجهة التمليك اه واجاب قارئ الهداية بانه اذا عين المديون احد الديون ان كان فى تعيينه فائدة بان كان احدهما برهن او بكفيل والآخر لا او احدهما قرض والآخر من مبيع صح التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة اخذت من آخر قدرا معلوما من الدراهم ودفعت له رهنا على ذلك واجلت الدراهم الى اجل معلوم ثم ماتت المرأة وحل الدين فهل يكون لرب الدراهم طلبها من تركتها وعليه رد الرهن لوارثها (اجاب) لرب الدين بعد حلوله بموت المديونة المطالبة بدينه من تركتها وتسليم الرهن لوارثها والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال عما مضمونه أن المرحوم محمد اغا خلف تركة وعليه ديون لاهل البلد وكان اختلس مالا من الديوان فهل يقدم الاختلاس الذى اخذه من الديوان او يقدم اهل الدين أو يقسم عليهما قسمة الغرماء (اجاب) تتعلق الديون بعد ثبوتها شرعا بتركة المتوفى ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل سببه والاقسيان فتوزع تركة المتوفى المذكور على جميع غرمائه حيث لم تف تركته بها وكانت كلها متساوية ولا يقدم دين الاختلاس على غيره والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة رهنت أشياء معلومة عند امرأة اخرى على مبلغ خمسمائة وأربعة وستين قرشا اوا تفقتا على دفع قدر معلوم من الدراهم بحالاجل ذلك ثم بعد مدة دفعت الراهنة لها ٤٠٥ قرشا فى نظير الربح وأرادت بعد ذلك اخذ الاشياء المرهونة ودفع المبلغ الاصلى فادعت المرتهنة ان بعض الاشياء ضاع فهل لا يلزم الراهنة المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على ان ذلك ربا ويكون الذى هلك من الاشياء المرهونة مضمونا بالقيمة (اجاب) ما دفع من الربح فى تنظير الدين يحسب من أصل الدين ولو نقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل زوج ابنه من مال نفسه فصار ينفق عليه وعلى زوجته من مال نفسه أيضا ثم توفى الولد عن أبيه وزوجته وبنته ولم يملك شيئا سوى ملبوسه فهل لا يلزم الاب مؤخر صداق زوجته ذا طالبته به ويختص اداء ما عليه بثمن ملبوسه فقط (اجاب) نعم لا يلزم الاب مؤخر صداق زوجة ابنه حيث لم يكن كفيلا به والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الريالات أبى طاقة فى زمن كان

٢ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

شعبان ٢٤ ١٢٦٧

رمضان ٢ ١٢٦٧

رمضان سنة

الريال بتسعة قروش أو أقل رهنا على قطعة أرض زراعة ثم بعد مدة من السنين مات
كل من الراهن والمرتهن عن وارث فاراد وارث الراهن أخذ الارض وان يدفع الوارث
المرتهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أبي طاقة باقل من التسعة قروش زمن
اقتراضه فهل لا يجاب لذلك ويجبر وارث الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من
الريالات أبي طاقة بعينها ولو زادت الآن عن زمن ما قبضها منه مورثه (أجاب)

٢٢ ١٢٦٧

الواجب دفع مثل الدين فلوارث رب الدين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين
بعد ثبوته على المدين بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن بالغ
فى معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون فهل والحال
هذه يتعلق الدين بعين التركة واذا أراد ارباب الديون مطالبة الابن بها لا يجابون لذلك
بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور اخذ نصيبه من تركة والده بالفريضة

شوال ٥ ١٢٦٧

الشرعية بعد وفاء الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركة الميت ولا يجبر الوارث على دفعه
من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته ولها عليه دين من
صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريالا معاملة فترافعا للذى نائب الشرع بالناحية
وطالبته بالمبلغ المذكور فباعها خمسة قراريط ارضا باشجارها مع قيراط فى ساقية
فاشترت ماذكر منه بالمبلغ المذكور وبعد الشراء واستيلائها على المبيع باعته لرجل
آخر بمبلغ قدره تسعمائة قرش وتريدان تطالب مطلقها بباقى الثمن الذى اشترت به منه

٨ ١٢٦٧

ولم ترد فسخ البيع فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتمنع من مطالبته شرعا (اجاب) نعم
لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ابن اخذ فى النظام
فذهب وراءه فمات فى غربته ثم خلص الابن من النظام ورجع الى بلد ابيه فوجد
امراة واضعة يدها على نخيل ابيه مدعية ان شيخ قريتها الذى مات كان اخذ منها ستة
آلاف فضة وامرها بوضع يدها على نخيل الغائب المذكور الذى هو الاب الميت وتريد
اخذ ذلك من ابنه المذكور فهل اذا لم يثبت لها على الميت دين بوجه شرعى لا يلزم الابن
وفاؤه وله محاسبة المراة المذكورة على ما استغلته من الثمن بغير وجه شرعى (اجاب) تؤمر

٢٤ ١٢٦٧

المراة المذكورة بتسليم النخيل لوارث مالكه حيث اعترفت بالملك للمورث ولا يجبر الوارث
على دفع ما ادعت تسليمه لشيخ البلد على الوجه المذكور وللوارث محاسبتها على ما استهلكته
من الثمن حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل كان اجيرا عند آخر كل شهر
بخمسة واربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبلغ قدره مائتان وتسعة وسبعون قرشا
فطلب الاجير المبلغ المذكور فادعى المستاجر على الاجير أن ابنه اهلك له حمارة وامتنع
من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حمارة المستاجر
لا يكون الضمان على الاب ولا يقطع من بدل الاجارة وانما يكون الضمان فى مال الولد ان
كان له مال والا ينتظر الى الميسرة وللاجير اخذ ماله عند المستاجر تاما ويؤمر بدفعه اليه

سنة	ذى القعدة
١٢٦٧	١٠
١٢٦٧	١٥
١٢٦٧	١٨
١٢٦٧	٢٤
	ذى الحجة
١٢٦٧	١
١٢٦٧	١٨

(اجاب) لا اجبر المطالبة بأجرة ولا يسوغ للوصى منعه من ذلك بما تعلل به على الوجه المذكور
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل غائب له ابن حضر المحروسة ومعه تجارة لنفسه فادعى
رجل على الابن المذكور بان له على ابيه دينارا ويريد ان ياخذه منه متعللا بان التجارة
التى بيده لابيه فانكر ذلك الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة الابن
بدين ابيه ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة على الابن بما على الاب من الدين
بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له حصة فى بيت قدرها الثلث
باعها لصاحب الثلثين بيعا باتا ووقع التراضى بينهما فى مجلس البيع على ان المشترى
يدفع للبائع الثمن بعد مضى مدة معلومة فهل اذا مضت المدة المذكورة ولم يدفع الثمن
بعد مضى الاجل واراد البائع فسخ البيع متعللا بعدم دفع الثمن لا عبرة بتعلله ولا يمكن
من ذلك ويؤمر المشترى بدفع الثمن (اجاب) على المشترى المذكور دفع ما بذمته من
الثمن بعد حلول اجله وليس للبائع فسخ البيع بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
فى امرأة ماتت من نحو عشرين سنة عن ابنين قاصرين ولم تترك شيئا يورث عنها والآن
يدعى رجل بان لابيه عليها دينا بموجب وثيقة ويريد مطالبة الابنين بدينه فهل
لا يجاب لذلك شرعا ولا يلزم الابن بدين امه حيث لم تترك شيئا (اجاب) نعم لا يجاب
لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الكتخدائى بما مضمونه ان الهوانم
حريمات المرحوم ابراهيم باشا يكن مطلوب منهن دين نحو المائة كيس والداينة طالبون
حقهم والحريمات مالهن حق بالتركة بل الذى له حق اولادهن القصر لما ان الحريمات
المذكورات لم يكن بالكتاب وحضرة احمد باشا يكن الوصى افاد بانه اذا لم تصدر ارادة سنية
او اعلام شرعى بقصد سداد الديون المرقومة لا يصرف ذلك من مال ايتام المتوفى ولما صار
رؤية ذلك بالمجلس الشرعى اجاب حضرة منلا افندى بان ذلك يصرف من مال الايتام
لكنه بضامن غارم وسند ورهن بقدر المطلوب منهن بطاق ونصف وحيث لم يوجد لهن
ضامن ولا بطارفهن رهن وغيره مقتدرات على السداد واصحاب الديون طالبون حقهم
والمرجو الاشعار بما تقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) لا يسوغ لوصى الايتام
قضاء الديون التى على امهات الايتام من مال الايتام لا برهن ولا بضامن ولارباب
الديون المطالبة بديونهم ممن هو عليه فعلى الهوانم المذكورات دفع ما بذمتهن من الديون
لاربابها من مالهن ان كان لهن مال والا فالنظرة الى الميسرة والله تعالى اعلم (سئل) فى
رجل مات عن وارث وتركة مستغرقة بديون ارادت اربابها استيفاءها زائدا عن قيمة التركة
من الوارث المذكور فهل ليس لهم ذلك (اجاب) تتعلق الديون بتركة الميت حيث
لا تركة تفى بها لا يكون للغرماء مطالبة الوارث بما ثبت لهم من الدين زائدا عنها حيث لم
يكن كفيلا به كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر حماما وقفا من
وكيل الناظر عليه مدة سنة بقدر معلوم من الدراهم واخذ الوكيل من المستاجر مبلغا

ذى الحجة — سنة

معلوما قرضا فبعد مدة طلبه منه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بانه دفعه له رشوة
ومصلحة لاجل ان يمكنه من الحمام المذكور فهل يكون للمستاجر مطالبته به وأخذه منه
لاسيما وعنده بينة تشهد على اقرار الوكيل بانه أخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)

١٨ — ١٢٦٧

على الوكيل المذكور رد ما اخذه من المستاجر قرضا أو رشوة على تمكينه من الاستئجار
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين مشتركين فى بضاعة لكل منهما النصف مات
أحدهما عن ورثة فباعت ورثته ما يخصه من المال المشترك للشريك بثمن معلوم
مرابحة بحضرة بينة ثم غاب الشريك المشترى مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر وارادت
الورثة أخذ شئ زائد عن الثمن المذكور متعللين بانه كسب المال هذه المدة فهل ليس
لهم أخذ شئ زائد عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشترى حيث ثبت
انهم باعوا له بالوجه الشرعى (أجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشترى بشئ زائد عن

٣٠ — ١٢٦٧

الثمن ويمنعون من معارضته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى
من ابن عمه نخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ان له على
البائع الغائب دينا و يريد رفع يد المشترى واضع اليد على النخيل حتى يأخذ دينه فهل
لا تسمع دعواه على المشترى بذلك ولا يكون له رفع يده عن ذلك بدون وجه شرعى
حتى يحضر الغائب و يدعى عليه بدينه (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشترى

٣٠ — ١٢٦٧

بالدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين لآخر وله امكنة
يملكها فرهنها عند رب الدين وابرأه من أجرتها الذى بينة تشهد بذلك بعد أن اجرها
المرتهن باذن الراهن واستهلك الاجرة ثم مات المدين وله ورثة يريدون حساب ما ابرأه عنه
مورثهم من أصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين أخذ دينه كاملا ولا ميراث لهم
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا تلك الامكنة تباع لاجل الدين
ويستوفى دينه كاملا سيما والابراء عن الاجرة التى قبضها المرتهن حصل من الراهن

محرم

قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتهن لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة

٨ — ١٢٦٨

لحساب ما ابرأ عنه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولربه المطالبة بدينه والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه
دين ثابت بالوجه الشرعى فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعى يكون لرب الدين اخذه

ربيع الثانى

منها ويقدم اداء الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (أجاب) الدين بعد ثبوته

١٢ — ١٢٦٨

شرعا مقدم على الميراث فلربه استيفاؤه من التركة والحال هذه جبرا على الوارث والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجلين لهما دين معلوم القدر عند رجل ميت وخلف تركة
تحت يد ابيه واخيه وتكفل كل من ابى الميت واخيه لغرماء الميت بالدين بعد موته

جمادى الاولى

فهل اذا ثبت بشهادة البينة الشرعية أن للميت تركة تحت يد الاب والاخ المتكفلين
بالدين لغرماء الميت المذكورين يؤمران بدفعه من تركته لاربابه (اجاب) يتعلق

٤ — ١٢٦٨

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعي يؤخذ من تركته و يطالب
به الوارث الذي بيده التركة وان لم يكن كفيلا به كما يطالب الكفيل به وان لم يكن
وارثا والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة امرت رجلا ببيع مكان لها وامرته بدفع ثمنه
فى دين زوجها الميت عنها فباعه ودفع الثمن لغرماء زوجها حكم امرها فهل اذا انكرت
بعد ذلك وارادت الرجوع على المأمور بما دفع على الوجه المذكور لا تجاب لذلك ولا
عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بمقتضى سند واشهاد شرعي عليها بذلك

٤ ١٢٦٨

(اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه
لغرماء زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين كل منهما له دين
على الآخر فطلب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه مما لى عليك فامتنع فامره
حاكم سياسي بدفعه قهرا عنه مؤجلا عن كل شهر قدر معلوم من الدراهم فهل
يكون للآخر مطالبته ايضا بما له عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى
الحاكم الشرعي ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين مانعا له من طلب دينه

٥ ١٢٦٩

(اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا ويقضى له به حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين ثابت بالاقرار والبينة على شخص آخر
مكتوب له به عليه وثيقة وهبه به واسقط حقه فيه واعطى وثيقة لشخص آخر غير المدين
وسلطه على قبضه فهل اذا كان رب الدين بالغا عاقلا صحيحا متصرفا بنفسه عن نفسه
وهبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقته وسلطه على قبضه بحضرة بينة وتمت الموهوب

١٢ ١٢٦٨

له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) تمليك الدين من ليس عليه الدين باطل الا فى
مسائل منها ما اذا سلطه على قبضه فقبضه كما فى التنوير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب
له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صح وتمت الهبة والا فلا قال
السائحانى وحينئذ يصير وكيلا فى القبض عن الآمر ثم اصيلا فى القبض لنفسه ومقتضاه
صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنانير صح لانه صار الحق
للموهوب له فلك الاستبدال واذا نوى فى ذلك التصدق بالزكاة اجزأه كما فى الاشباه عادة
فى رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بمأموريه اذا كان شخص يضبط
تركة شخص آخر متوفى وا تركته لا تفي بالديون المطلوبة من الشخص المتوفى يكون هو

١٢ ١٢٦٨

الملزوم بتأدية باقى الديون فى ضبطه التركة ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفى
ولاربابها المطالبة بها من التركة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي فان وفت بالديون فبها
والا توف بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالمحاصصة وليس على الوارث ولا من ضبطت
التركة على يده ايفاء شئ من الدين ولا يلزم بشئ منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل توفى عن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه
الشرعي مستغرقة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضى نحو ثلاث

سنين ظهر عليه دين لرجل ويريد مطالبة الاخ المذكور بدينه فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون له المخاصمة بدينه مع الديانة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي (أجاب) تنقض القسمة بين الغرماء بظهور دين وليس للغريم تضمين الاخ حيث دفع الدين لاربابه بعد ثبوته وامر القاضي له بالدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا غير قابل للقسمة باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدراهم اقتطعه من دين لها عليه في ذمته ووهب في صحته لابنته منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضهما واخرج البيت عن ملكه بموجب حجة شرعية مشمولة بختم قاضي القضاة بمصر المحروسة محكوم بمقتضاها شرعا ووضعت الزوجة المذكورة يدها على النصف بطريق الشراء وعلى النصف الثاني بطريق الوصاية لابنتها بعد موت ابيها فهل اذا ظهر ديون بعد ذلك على المتوفى واراد اصحاب الديون بيع البيت المذكور لاستيفاء ديونهم لا يجابون لذلك (أجاب) تتعلق الديون بعد ثبوتها شرعا بتركة المتوفى فليس للغرماء معارضة الزوجة المذكورة حيث ثبت البيع والهبة على وجه الصحة واللزوم بالوجه الشرعي والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض اسقط حقه فيها لرجل آخر في مقابلة دين كان بذمته له ثم بعد مضي مدة ذهبت امراة الى ذي شوكة وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجة له فاحضر ذو الشوكة المسقط له واكرهه على دفع بعض الدين لتلك المراة والآن تطالبه بالباقي وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضي وحكمه بصحته فهل بعد ثبوت صحة ذلك لا يلزم المسقط له شيء مما ادعت به تلك المراة ويكون له مطالبتها بما اكره على دفعه لها حيث كان بغير وجه شرعي ويجبرها القاضي على رد ما اخذته (أجاب) لا مطالبة لزوجة المسقط المذكور على المسقط له بما تدعيه من الدين على زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها ومات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت الاول دين لرجل ثابت بالبينة الشرعية طالب به زوجة الميت بعد موته فاعترفت له به وطلبت منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قاصر ولم تقسم تركة الميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضي على القاصر وصيا يكون لرب الدين طلب دينه واخذه من تركة الميت اولا بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) لرب الدين المطالبة بدينه من تركة مدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي ويقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية واحد الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بثمن معلوم من الدراهم من أصل دينه بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقي الدين من الاخوين المدينين فانكر احدهما البائع للبهائم البيع وادعى انهما تحت يد رب الدين أمانة فهل والحال هذه اذا ثبت البيع في نصفي البهائم من أحد الاخوين المالك لهما بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره البيع بدون وجه شرعي و يجبر كل من الاخوين

١٦	١٢٦٨
١٦	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
٢٩	١٢٦٨

المذكورين على دفع باقي الدين لربه (أجاب) يجبر كل من الاخوين المذكورين على دفع ما عليهما من الدين لربه بعد ثبوته عليهما بالوجه الشرعي وحيث ثبت المبيع بالبينة العادلة لاعبرة بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع آخر منزلا في حال رشده واطلاق تصرفه وقبض من المشتري الثمن بتمامه وكتب بذلك صك بيع بامضاء وختم الحاكم الشرعي صرح فيه بالبيع الصحيح اللازم المتوفرا شروط والاركان وباعتراف البائع بقبض الثمن تقدما من المشتري بتمامه فهل ليس لاحد أن يعارض المشتري بشبهة ان البائع عليه ديون وانه لم يقبض الثمن من المشتري بل وفى به دينا كان للمشتري على شخص آخر مقاصة ولو فرض ذلك لاطلاق تصرف البائع في ثمن المبيع باعتراف المعارض بعدم الحجر على البائع بل يجب منع المعارض المذكور من المنازعة بالباطل (أجاب) ليس لغرماء المدين المذكور نقض تصرفاته الصحيحة اللازمة فيمنعون من معارضة مشتري المنزل والحال هذه وصرح علماؤنا بان للصحيح ايثار بعض غرمائه بايفاء دينه بخلاف المريض مرض الموت حيث لا يجوز له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين محيط بماله وله أولاد فامر أحد بنيه ان يقضي ما عليه من الدين ويأخذ بدل ما يدفعه ثلاثة أوقاء ملكا للاب فقضى الابن المذكور بعض دين ابيه ومات الاب قبل وفاء جميع الدين عن اولاد احدهم المأمور بقضاء الدين وقد استغرقت تركته دينه فاخذ ابنه جارية من التركة في مقابلة ما دفعه عن ابيه من الدين بعد تصديق باقي الورثة على دين الابن فباع الابن المذكور تلك الجارية بعد ان تملكها بالطريق الشرعي ثم مات ابن آخر وعليه دين فاراد غرماؤه أخذ حصته من ثمن الجارية متعللين بان ابن الميت له حصة فيها بالميراث ويريدون أخذ ما خصه في مقابلة ما عليه لهم من الدين فهل حيث كانت تركة الميت الاول مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاء الدين وليس لغرماء احد الورثة منازعة مع غريم الميت الاول فيما اخذه في مقابلة دينه الثابت شرعا وما الحكم في ذلك (أجاب) الدين مقدم على الميراث فاذا كان الدين محيطا بجميع التركة كما هو مذكور ولا يكون لغريم احد الورثة المتوفى بعد وفاة مورثه المطالبة بشيء من دينه في تركة مورث مدينه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر معلوم القدر قرضا طلبه منه فانكره وجحده جحدا كليا وادعى بان دعواه عليه كذب ثم سافر رب الدين الى بلد غاب فيها مدة شهر وعاد ثانيا فهل اذا اثبت رب الدين دعواه الدين بالبينة الشرعية يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره لدعواه بدون وجه شرعي ويكون المدين مطالبا به بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) للدائن مطالبة مدينه ويقضى له به بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابن عم عاصب لها وزوج ... وتحت يدها قطعة ارض زراعة مرهونة على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة

شعبان ٣ سنة ١٢٦٨

التركة ويسوغ لابن ابن العم العاصب المطالبة بها عن هي في ذمته حيث لا وارث سواه (أجاب) للعاصب المذكور المطالبة بما لمورثه من الدين ويقضى له باخذه بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم

٦ ١٢٦٨

(سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وعليه دين لرجل اجنبي عنه فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم للدائن فامتنع من الاخذ متعللا بانه لا ياخذ حقه الا من هذه الدار لا يجاب لذلك ولا تكلف الورثة بيع الدار ويجبر على اخذ دينه والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفى وحق رب الدين في ماليتها وللوارث استبقاء التركة ودفع الدين كما صرحوا به فلا يجاب رب الدين والحال هذه لبيع الدار والله تعالى اعلم

٦ ١٢٦٨

(سئل) في امراة ماتت عن ابن باخ وعليها دين لآخر وتركت تركة تفي بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث كانت التركة تفي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفاة المذكورة فلرب الدين المطالبة به في التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم

١٤ ١٢٦٨

(سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قطعة ارض رهنا على مبلغ معلوم من الدراهم قرضا وقدره من الريال ابى طاقة مائة وثمانون ريالا وكتب بذلك وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان ياخذها ويدفع ما عليه من الريالات المذكورة فهل يلزمه ان يدفعها بعينها ولو زادت الآن عن زمن الرهن (أجاب) نعم يلزم المدين المذكور دفع مثل ما عليه من الدين لربه زادت قيمة الريالات او لا والله تعالى اعلم

٢٩ ١٢٦٨

(سئل) في رجل مات وعليه دين لآخر اثبته في وجه بعض الورثة لدى الحاكم بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركته عقارا للقاضي بيع ما يفي بدينه وان كان بعض الورثة قاصرا لا وصي له حيث امتنع البالغ من وفاء الدين (أجاب) يباع العقار لايفاء ما على الميت من الدين الثابت شرعا حيث لا وفاء له الا منه والله تعالى اعلم

رمضان ١٠ ١٢٦٨

(سئل) في رجل مات عن ابن ولم يترك تركة أصلا وعليه دين لبعض الناس فاراد ارباب الديون مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئا أصلا وليس لارباب الديون مطالبة الابن بشيء من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لارباب الديون مطالبة ابن المدين بما ترتب عليه بدون كفالة شرعية بذلك والله تعالى أعلم

٢٥ ١٢٦٨

(سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يملك شيئا لا كثيرا ولا قليلا وبعد وفاته ظهر عليه دين للمصلحة التي كان مستخدما بها فهل مع عدم ملك المتوفى شيئا وانفراد ولده عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (اجاب) لا مطالبة على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كفيلا به ولرب الدين المطالبة بدينه في تركة مدينه ان وجد له تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن أخ وأختين أشقاء وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه ديون دفعها لاناس

فاروقة

شوال	سنه
٨	١٢٦٨
ذي القعدة	
٥	١٢٦٨
٥	١٢٦٨
١٠	١٢٦٩
ذي الحجة	
٧	١٢٦٩

غا روقة على أطيان زراعة أم برية فهل يكون الدين حكمه حكم التركة يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية ولا يكون للاخ منع الاناث منه (اجاب) نعم لا يكون للاخ المذكور منع باقي ورثة أخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك مايورث عنه شرعا فادعى أناس بديون على تركته واثبتوها بالبينة الشرعية والحال ان التركة لا تفي بالدين فهل اذا ادعى بعد ذلك رجل بدين أثبته بالبينة الشرعية يكون له المضاربة بدينه مع أرباب الديون في تركة الميت المذكور (اجاب) اذا استوت الديون في القوة ولم تف التركة بجميع الديون تحاصص الغرماء فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا مشتركا بينهما فاستأجرت المرأة حصة شريكها مدة معلومة باجرة معلومة لكل سنة في ذمتها بحضرة بينة شرعية واستدانت من الشريك قدرا معلوما من الدراهم قرضا على ان تبيع له حصتها فهل اذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون للشريك المذكور الرجوع بدينه على تركتها بعد ثبوته بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (اجاب) للشريك المذكور المطالبة بدينه في تركة المرأة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة نسيئة وضمنه غيره ضمان غروم بالثمن بموجب سند ثم ان المضمون اشترى من بائعه هذا بضاعة نسيئة أيضا بدون ضمانة من الضامن المذكور ثم ان المشترى هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه نسيئة بدون ضمان وزاد دراهم حسبت له من ثمن البضاعة المضمون فيها فهل اذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جميعه من القدر الذي ضمنه فيه وانه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا والقول للبائع في ان الذي قبضه من الدين الغير المضمون فيه (أجاب) اذا كان على شخص دينان وباحدهما كفيل ودفع المدين قدرا من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا وان لم يعين يكن القول قوله في التعيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وزوجة وله دين عند نصراني بموجب سند وبينة تشهد له ذلك في ذمته قبل وفاته بنحو اربعة اشهر ثم مات النصراني قبل وفاء الدين وتعطلت تركته نحو خمس عشرة سنة وورثة كل من الدائن والمدين كانت قصرا الا وصى لهم ثم لما بلغوا لآن اراد ورثة رب الدين طلب ما لهم من ورثة المدين بعد تلك المدة فهل والحال هذه تسمع دعواهم بذلك حيث كان ما ذكر ولم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم سماع دعواهم ويكون لهم اخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (اجاب) نعم يكون لورثة رب الدين ستيفاء مالمورثهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدين محرر بها سند على المديون وبعد مدة قليلة وهب رب الدين المبلغ المطلوب من المديون واعطى له السند المحرر عليه وصار تمزيقه ومن بعد مدة مستطيلة نحو خمس عشرة سنة او اكثر

ادعى رب الدين المذكور انه صار هبة الدين المذكور من الموهوب له فى مدة اقتداره
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذى صار هبته له فهل
اذا وهب رب الدين فى زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع
فى الموهوب (اجاب) هبة الدين ممن عليه الدين تتم من غير قبول فلا رجوع للواهب
المذكور على مدينه فيما وهبه له من الدين على الوجه المسطور ولا عبرة بما تعلل به والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركة اصلا
فاراد رب الدين ان يلزم الابنين بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة
الابنين بشىء من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما
ترتب على ابيهما بدون كفالة شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل غائب له دين على آخر من مدة ست عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات
المدين فى غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الآن او وكيله واثبت الدين بالوجه
الشرعى وطلبه من تركة المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفاؤه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا فى الوقف والارث ووجود عذر شرعى ومنه غيبة
المدعى مسافة السفر فى المدة فاذا حضر بعدها او وكيل عنه واثبت دعواه فى وجه وارث
المدين بالوجه الشرعى والحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل تحت يده قطعة ارض زراعة رهنا على قدر معلوم من الريالات
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين اراد وارث الراهن اخذ الارض من وارث المرتهن
ويدفع له بدل الفرانسه نقودا بسعرها يوم قبضها من المرتهن لكونها زادت الآن عن
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المرتهن (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل
الدين ولا يجبر الوارث على اخذ قيمة بدله والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة
وعن بنت من غيرها وله حصة فى بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبيع
من حصتها او تهب لزوجة ابيها قبل قضاء دين المتوفى اولا (اجاب) الدين مقدم على الميراث
فيبدأ من التركة بعد التجهيز بايفاء ما على المتوفى من الدين الثابت شرعا وللورثة
استيفاؤها باداء الدين من مالهم فان حصل ذلك نفذ هذا التصرف حيث لا مانع والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) فى امراة تملك متاعا وهى فى بيت زوجها تعدى عليها ذو شوكة
واخذه منها بالاكراه وباعه لرجل آخر بثمن معلوم وادعى انه خصمه فى ورد زوجها بغير
حضوره وبغير اذنه والحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه ديون ولا مطاليب لجهة الديوان
ولا لغيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثة فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بثمن
المتاع المذكور لا تجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بثمن المتاع المذكور
على الزوج والحال هذه بدون وجه شرعى ولهم المطالبة بانصبائهم ممن تعدى على متاع

	سنة
ذى الحجة ١٣	١٢٦٨
محرم ١٩	١٢٦٩
صفر ٢٣	١٢٦٩
٢٣	١٢٦٩
ربيع الثانى ١٥	١٢٦٩
٢٢	١٢٦٩

مورثتهم

الشهر	اليوم	سنة
ربيع الثاني	٣٠	١٢٦٩
جمادى الاولى	٢٩	١٢٦٩
جمادى الثانية	١١	١٢٦٩
	١٦	١٢٦٩
رجب	١	١٢٦٩
	٤	١٢٦٩

مورثتهم واستهلكه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي وقدره خمسة عشر كيسا استلم رب الدين منها ثلاثة عشر كيسا ومائة قرش وبقي له في ذمة المدين تسعمائة قرش وذلك بوجه صحيح ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ترافعا لدى القاضي يكون لرب الدين المطالبة بما بقي له في ذمة المدين حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا يلزم التداعي باصل المبلغ (اجاب) لرب الدين مطالبة مدينه بما بقي له من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لآخر وحبسه عليه الحاكم الشرعي اكثر من عشرين يوما ولما تحقق اعساره اطلقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو معسر فاراد صاحب الدين ان يلزم ولد المدين بدين ابيه فهل لا يلزم الولد دين ابيه حيث لم يكن ضامنا له (اجاب) نعم لا يلزم الابن بدين ابيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقرض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعل عليه ان يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم اراد صاحب القرض اخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويجبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تاجيل القرض (اجاب) نعم لا يلزم تاجيل القرض ولربه المطالبة به حالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة ابيه معين له في الاكتساب ولم يكن للابن مال مخصوص به فهل اذا تزوج الابن المذكور امرأة بغير اذنه ثم مات الابن المذكور ولم يدفع لزوجته المذكورة شيئا من المهر ولم يدخل بها لا يكون الاب ملزوما بمهر زوجة ابنه المذكور حيث لم يكن لابنه مال مخصوص به ولم يكفل به الاب (اجاب) لا مطالبة للزوجة على ابي زوجها بمهرها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دراهم لآخر قرضا قال له رب الدراهم اعطني بها قمح فدانين فكتب له وثيقة بانه يعطيه قمح فدانين في الحوض الفلاني ووعده بذلك ولم يصدر منه بيع ولا صيغة بيع ولم يعينوا ما له بحوار فلان فبعد ذلك حضر رب الدين وطلبه من المدين ونزل له عن اخذ القمح نزولا شرعيا بحضرة بينة فدفع المدين بعض الدين بالمجلس ووعده بالبعض الآخر ثم بعد مدة احضر له ما بقي من الدين فامتنع من اخذه ويريدان يطالبه بالزرع الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المدين بشيء من ذلك سوى ما بقي من الدين (اجاب) نعم لا يجاب رب الدين لذلك والحال هذه وله مطالبة مدينه بباقي دينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك تركة لا تفي بديون عليه فستولى ارباب الديون على التركة ولم تف بها فارادوا الرجوع على الوارث بما بقي من الديون فهل لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الوارث بشيء مما بقي من الديون حيث لم يكن ضامنا لمورثه (اجاب) يتعلق الدين بتركة المدين بعد موته ولا يجبر وارثه على ايفاء دين مورثه من ماله بدون كفالة شرعية حيث لم ياخذ شيئا من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصل موضوع فيه بضاعته حصل له مرض وامر ولده الخارج عن معيشة والده في معيشة وحده ان يفتح

شعبان سنة

محله و يبيع و يقبض الثمن وصار كلما يلزم لوالده شئ من الدراهم المتحصلة من ثمن بضاعته يرسل يأخذها من ابنه أو يأمره بقضاء دين عليه فيقضيه الابن حتى قام الأب من مرضه واستلم محله وحاسب ولده وتخالص منه واقر باستلامه محله وأنه لم يكن له قبل ابنه شئ وذلك على يد البينة ثم بعد ذلك مات الاب وترك ما يورث عنه شرعا وترك ديونا عليه فجاء الديانة يطالبون الابن بديونهم متعللين بانه فى حال حياة والده اعطى لهم بعض دراهم من ديونهم وكان يبيع ويشترى فى محل والده فهل اذا ثبت ان الأب استلم محله فى حال حياته واقر بانه لم يكن له قبل ابنه شئ وكانت التركة لا تفى بديون ابيه لا يطالب الابن بما زاد على التركة من الديون سيما والولد المذكور فى معيشة وحده (اجاب) تتعلق الديون بعد ثبوتها بتركة المتوفى ولا يجبر الابن على ايفاء دين ابيه من ماله بدون كفالة شرعية بذلك الدين حال حياة الأب والله تعالى اعلم

٧ ١٢٦٩

(سئل) فى رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعى حصل خبل فى عقله وصار فى حالة لا يعى ما يقول وعهد عليه ذلك بين الناس فهل اذا افاق من ذلك يكون له اخذ دينه من المدين بالوجه الشرعى اذا تحقق ما ذكر واذا امتنع المدين من دفعه له متعللا بان الدائن وكل رجلا فى الصلح حال اختلال عقله وصالحه لا يعتبر ذلك و يؤمر بدفع الدين لربه والحال ما ذكر (اجاب) لا يصح توكيل المجنون الذى زال عقله بالكلية وعلى مدينه دفع الدين له اذا أفاق والله تعالى أعلم

١٧ ١٢٦٩

(سئل) فى رجل بربرى يملك مكانا فى بلاده تزوجوا ابن عم له بنا وجدده من ماله وكان ابن العم أقرضه بعض دراهم دفعها فى أجرة البناء لكونه متزوجا بنته ثم بعد مدة طلق الزوج بنت ابن العم فاراد أبوها ان يأخذ منه البيت متعللا بانه أقرضه الدراهم التى دفعها فى أجرة البناء فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك بشئ سوى الدراهم التى أقرضها له (اجاب) ليس لابن العم أخذ المكان من مالكه بمجرد تعلله بما ذكر ويلزم المدين بدفع ما بذمته من الدين لربه والله تعالى أعلم

شوال ١١ ١٢٦٩

(سئل) فى رجل رهن قطعة أرض أميرية عند آخر وأخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك ظهر ان المستحق للارض غير الراهن فهل اذا أسقط مستحق الارض حقه منها باختياره للمرتهن يكون له الرجوع بما دفعه للراهن سيما والراهن أقرب الى الحق فى الارض المذكورة للمسقط المذكور (أجاب) لرب الدين المطالبة بدينه والحال هذه والله تعالى اعلم

ذى القعدة ٢٤ ١٢٦٩

(سئل) فى رجل توفى عن أولاد قصر وترك أشجارا تثمر من برتقان وغيره وبهائم وغير ذلك فاستولى عم القصر على متروكات ابيهم بدون ولاية شرعية لا من الميت ولا من القاضى وصار يأخذ ثمن الاثمار ويستهلكه فى مصالحه فالآن بلغ القصر وارادوا حوز متروكات ابيهم والاستيلاء عليها فادعى عمهم انه تداين دينا وصرفه عليهم وعلى متروكات أبيهم فهل والحال هذه لا يلزمهم من الدين شئ ولهم محاسبته على ما استهلكه من ثمن أثمارهم ومتروكات ابيهم المذكورة (أجاب) للقصر بعد

ذى الحجة ١٨ ١٢٦٩

بلوغهم

بلوغهم ورشدهم اخذ ما يخصهم من تركة مورثهم ويؤمر العم المذكور والحالة هذه
بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استهلكه في شؤون نفسه من مالهم والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان غرم
ثم مات الاب وترك بيتا ودكانا فهل يباعان لوفاء ما عليه من الدين اصالة وكفالة ويقدم
ذلك على الميراث (أجاب) يؤخذ ما لزم المتوفى المذكور من الدين اصالة وكفالة من جميع
تركته ويقدم ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة أخذ شئ منها الا بعد وفاء ما لزمه من
الدين المذكور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضي ووفى منها الدين والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل استدانه منها من مدة سنة بموجب
وثيقة بيدها مشمولة بختمه ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا مات المدين عن
وارث وترك تركة وضبطت يكون للمرأة الرجوع بدينها على التركة بعد ثبوته بالوجه
الشرعي واذا تعلل متعلل بان الختم الذي في الوثيقة لا يضاهي الختم الذي وجد بعد
في متروكاته لا عبرة بهذا التعلل حيث كان هناك بينة تشهد بالدين المذكور (أجاب)
اذا ثبت الدين على المتوفى المذكور بالوجه الشرعي يقضى من تركته حيث لا مانع ولا عبرة
بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة اخذ من بعض اعيان تلك
البلدة دراهم على ان يتجر فيها فلما علم بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان
تلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل تلك الدراهم اعطاه دراهم كذلك للتجارة فلما
تكاملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل وبلغت مبلغا فر بها هاربا فهل اذا حضر ذلك
البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة يجاب لذلك اولا يلزمه شئ حيث لم يكن
ضامنا له ولا هو من بلدته ولا من قبيلته ولا من اتباعه (أجاب) لا يطالب الشخص بما
لزم غيره بلا موجب لذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كان لها دين عند
زوجها من ثمن مصاغ ومراكب وغيره أحضرت جماعة من المسلمين فيهم رجل وكيل عنها
فسألها الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصدقت على
براءة ذمته منه وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لا من دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل
بينهما التخالص والابراء العام وكتب في شان ذلك اشهاد شرعي مشمول بختمها وختم
وكيلها وشهد عليها بذلك الحاضرون ووضعوا أيضا اختامهم واسماءهم على ذلك
فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشئ مما دخل تحت الابراء العام لا تسمع دعواها (اجاب)
لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرائط
الصحة عن طوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكورا واناثا وترك
ما يورث عنه شرعا فهل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الديون
اخذها من التركة بعد ثبوتها شرعا وتقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على
الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركته بعد ثبوتها بالوجه

محرم	سنة
٦	١٢٧٠
٧	١٢٧٠
صفر	
٦	١٢٧٠
٦	١٢٧٠
١٦	١٢٧٠

الشهر	اليوم	سنة
صفر	١٦	١٢٧٠
ربيع الاول	٤	١٢٧٠
	١٢	١٢٧٠
ربيع الثانى	٨	١٢٧٠
	٢٦	١٢٧٠

الشرعي و يقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل قال لآخر اشهد
على بان لفلان هذا على كذا من الدراهم وذكر قدرا معلوما فهل اذا شهد ذلك الشاهد
عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لدعوى المدعى
ولرب الدين الرجوع بدينه على تركة المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
اذا اثبت الدائن دينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من
التركة حيث لا مانع وشهادة الفرد كالعدم ما لم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من الفرانسة
وقبضه وقبض المرتهن الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون للمرتهن
اخذ مثل فرانسته ولو زادت فى المعاملة ولا يجاب المرتهن لتبديلها بشئ آخر (أجاب)
على المستقرض دفع مثل القرض لربه ولا عبرة بالزيادة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
توفى عن عقارات ومواش ونقود واطيان مرهونة عنده فهل لبناته ان يرتهن فيما هو دين
لابيهن على اصحاب تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) لبنات
المتوفى اخذ ما يخصهن فى الدين المستحق لوارثهن من غرمائه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
كسائر تركته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة بالغ وقصر وترك تركة
وعليه دين لجماعة آخرين فهل تقسم تركته بين الغرماء على قدر حصصهم واذا اراد
احدهم ان يلزم الوارث بدين له على مورثه بسبب شركة كانت بينه وبين المتوفى
المذكور لا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا بالدين الذى على المورث للمدين
(اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من
مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين لاناس
متعددين مات ولم يترك تركة تفى بالديون بل تزيد الديون التى عليه على جميع متروكاته
فهل اذا اراد احد ارباب الديون استيفاء دينه من التركة المديونة بتمامه واتفق مع
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقى الغرماء لا يجاب لذلك بل يقسم
جميع التركة على جميع الديون بعد اثبات كل دين (أجاب) تتعلق ديون الميت بعد
ثبوتها بالوجه الشرعي بتركته فاذا كانت التركة لا تفى بالديون تقسم بين الغرماء بقدر
ديونهم وليس لاحد الغرماء والحال هذه استيفاء دينه كاملا من التركة دون باقيهم
حيث كان الكل دين الصحة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال
عما مضمونه فى امرأة ادعت بعد موت زوجها ان لها بذمته مبلغا معينا من الدراهم
اقترضه منها حال حياته واقر لها بذلك فى صحته واثبتت ذلك بين يدى القاضى فى وجه
وكيل بيت المال المنصوب وصيا على تركة المتوفى الذى توفى عنها وعن اولاده القصر
منها وحلفت اليمين الشرعية وكتب لها اعلام بذلك وكان للمتوفى ديون على غرمائه
قبضت منها مبلغا قبل اثبات دعواها فطلب ما قبضته فوعدت بدفعه وبعد ذلك

اثبتت

ربيع الثاني	سنة
٢٦	١٢٧٠
٢٩	١٢٧٠

ثبتت دعواها على الوجه المذكور ولم تذكر لبيت المال وقت طلب المبلغ منها ان لها على الميت دينا فهل يصرف الناظر عما تدعيه او يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار قبل الثبوت (اجاب) اذا أثبتت المراة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لها بذلك واستوفى الحكم شرائطه الشرعية يكون لها استيفاؤه من تركته حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في وارث امراة ادعى على اخيها بان لها دينا عليه ثمن امتعة من تركة ابيها من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فانكر المدعى عليه ذلك والحال ان المراة المذكورة مقيمة بالبلد ولم يمنعها من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته حيث الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع دعوى وارثه اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امراة ماتت عن زوجها وبنتين منه واخ شقيق وتركت ما يورث عنها شرعا ومن جملة متروكاتها مبلغ معلوم من الدراهم عند اخيها بسند شرعي آل اليها بجهة الارث فهل

جمادى الاولى	
٧	١٢٧٠
١٤	١٢٧٠
٢٠	١٢٧٠

والحال هذه اذا أثبت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاة وانها من جملة متروكاتها تقسم على الورثة بالفريضة الشرعية وليس لاخيها المذكور منعهم من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبت الدين على الاخ المذكور بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة اخذ حصتهم منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امراة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقر ومعترف به ثم ماتت المراة المذكورة عن ورثة فهل اذا طلبت الورثة مال مورثتهم ممن هو تحت يده يجابون لذلك حيث كان مقرا ومعترفا به ويؤمر بدفع مالها لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركة اصلا وعليه دين فاراد رب الدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعللا بانها اقرت ان على زوجها الميت دينا له فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا تكون ملزومة بدفع الدين لربه بدون كفالة شرعية (اجاب) تتعلق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها من ماله عن الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين انه كان خادما عنده بالاجرة مدة ويريد ان يحاسبه باجرته تلك المدة من أصل الدين الذي

جمادى الثانية	
٧	١٢٧٠

عليه له فانكر رب الدين دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويجبر المدين على دفع الدين لربه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين مطالبة المدين بدينه حيث لم تثبت براءة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)

جمادى الثانية سنة ١٢٧٠

في رجل استأجر جماعة كل واحد منهم بأجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهور
سافر أحد المستأجرين لبلده قبل قبض أجرته من المؤجر ثم سافر باقي المستأجرين الى
بلدهم وأراد الاجير الذي لم يأخذ أجرته من المستأجر أن يلزم أحد المستأجرين الذين
كانوا معه بأجرته متعللا بأنه كان مستخدما معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك بدون كفالة شرعية وليس له مطالبة الاجير المذكور بشيء
من أجرته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس له المطالبة ان كان الواقع ماهو مذكور
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم

١٩ ١٢٧٠

(سئل) في رجلين شريكين مات أحدهما عن ورثة
وتحاسب الحي مع ورثة الشريك الميت على مال الشركة وثبت له مبلغ أخذ بدله جارية
وتخالص من ورثة شريكه فبعد مدة ادعى رجل بأن له دينا كان يستحقه على الميت من
قبل شركته مع الحي ويريد مطالبة الشريك بدينه المذكور والشريك ينكر دعواه
فهل على فرض ثبوت دين المدعي يكون متعلقا بتركة الميت يطالب به ورثة الميت ولا
يطالب به الشريك والحال هذه حيث كان الدين الذي يدعيه خاصا بأحدهما قبل
شركة الآخر معه (أجاب) لا مطالبة على شريك المديون بدين شريكه الخاص به بدون
كفالة شرعية والله تعالى أعلم

شعبان ٩ ١٢٧٠

(سئل) في امرأة تزوجت رجلا عليها ديون لجماعة طلبوه
منها وهي معسرة فهل اذا ثبت اعسارها بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي يكون
لارباب الديون أخذ دينهم منها بعد يسارها ولا يطالب الزوج بدينها الذي عليها والحال
هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الديون على الزوج بما على زوجته بدون كفالة عنها
وينتظر يسارها والله تعالى أعلم

٢٦ ١٢٧٠

(سئل) في رجل له معتق أمره أن يجلس في حانوته
التي فيها بضاعة السيد لبيع مافيه ويستخلص له ماعلى الناس من الدين ولا يشتري شيئا
وغاب سيده ثم رجع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك ثمنها في مصالح نفسه
ويريد أرباب الدين أخذ مافي حانوت سيده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجابون لذلك
ويكون دينهم متعلقا بذمة المعتق والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الدين
على معتق المديون بما ترتب لهم بذمته اذا لم يكن المعتق كفيلا عنه ولا مفوضا له في
الشراء والحال هذه والله تعالى أعلم

رمضان ١٨ ١٢٧٠

(سئل) في رجل مات وترك تركة وعليه دين لرجل
أجنبي فهل اذا أثبت رب الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليمين الشرعية لدى
الحاكم الشرعي يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (أجاب) نعم يقضى لمدعي الدين بدعواه
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لامانع والله تعالى أعلم

شوال ٢١ ١٢٧٠

(سئل) في المديون اذا كان
له بيت لائق بسكناه مع عائلته فهل لا يباع عليه لوفاء دينه حيث كان من ضرورياته
(أجاب) لا يباع على المديون مسكنه اللائق به حيث لا يمكنه الاكتفاء بما دونه والا بيع
واشترى له من ثمنه ما يكفيه ويدفع الباقي للغرماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن
قطعة أرض لآخر على دين وأباح الراهن منفعة الارض للمرتهن مدة بقاء الدين في ذمته

ذي القعدة سنه ٢ ١٢٧٠

ثم ظهرت الارض مستحقة للغير واستلمها مستحقها فهل للمرتهن مطالبة الراهن بالدين ام لا (اجاب) نعم يكون للمرتهن المطالبة بدينه على الراهن والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركة اصلا بل مات فقيرا وكفنه اناس اجانب من عندهم فادعى الآن رجل بان له عند الميت دينا ويريد اخذه من ورثته فهل اذا لم يترك تركة لا يلزم ورثته شيء من دينه (أجاب) نعم بدون كفالة شرعية والحال هذه والله تعالى اعلم

ذي الحجة ١٩ ١٢٧٠

(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت لاب وعن اختين لام وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث واذا كان للزوجة دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قسمتها وكذلك حقوقها الشرعية تخرج من التركة قبل القسمة واذا اشترت الزوجة جانبا من النخيل من زوجها وهو في حال صحته وسلامته وحازته مدة من السنين وهي تتصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك (أجاب) للزوجة الربع فرضا تاما حيث لا ولد وللاخت لاب النصف فرضا تاما وللاختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعا كمهرها المؤخر على الميراث كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته شراء باتا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

١٢٧٠ ٢٣

(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه وتحت يده قطعة ارض زراعة اميرية آلت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ يده على الارض ومكنه الحاكم منها وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك ادعت زوجة الميت ان لها دينا على زوجها ولم يترك تركة تفي بالدين وتريد ان تلزم ابن الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل ما لها من الدين الذي على الميت فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

١٢٧٠ ٢٥

(سئل) في رجل له دار لائقة به وبامتعته وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمتها اكثر من قيمة الدار الساكن فيها وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تترك له الدار الساكن فيها اللائقة به وبامتعته ويباع نصف الدار المذكورة لقضاء الدين الثابت عليه شرعا ولا تباع دار سكنه حيث كانت لائقة به وبامتعته (اجاب) لا يباع على المديون مسكنه اللائق به حيث لا يمكنه الاجتزاء بما دونه والله تعالى اعلم

محرم ٢٠ ١٣٧١

(سئل) في شريكين بمالهما في تجارة لبيع وشراء واخذ وعطاء مات احد الشريكين وفسخت الشركة وتحاسب الشريك الحي مع ورثة الشريك المتوفى واخذت ورثة الشريك المتوفى ما خص مورثهم من الشركة واخذ الشريك الحي ما خصه من الشركة فهل اذا كان على الشريك المتوفى ديون تتعلق بتركته ليس لاربابها مطالبتها من الشريك الحي المذكور بدون ضمانة وكفالة شرعية (أجاب) ليس لارباب الديون مطالبة الشريك الحي بما على شريكه من الدين المتعلق بذمته الذي

١٢٧١ ٣٠

محرم	سنة
٣٠	١٢٧١
صفر ٦	١٢٧١
ربيع الاول ١٣	١٢٧١
٢٦	١٢٧١

لا دخل له فى الشركة حيث لم يكن كفيلا عن المديون والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر ثمن بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشترى وطلب منه تأجيل ذلك الثمن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فهل بمجرد قول رب الدين للمدين اعط كل شهر كذا من الدين لا يكون ذلك تاجيلا صحيحا او يكون لرب الدين والحال هذه مطالبته بدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك تاجيلا صحيحا ويكون لرب الدين المطالبة بدينه حالا والحال ماذكر قال العلائى نقلا عن البزازية له ألف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه قال فى حواشيه رد المحتار قوله فليس بتاجيل لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل تامل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنه وزوجته وعن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دراهم ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتركه اطيان زراعته الاميرية ثم مات الابن المذكور قبل قسمة التركة عن أمه وجدته وأم أبيه وعن ابن عم ابيه الشقيق فادعت الجدة بديون لهما على ابنهما الذى مات أولا وتريد ان الدين يتعلق بالاطيان فهل لا تجاب لذلك بل يتعلق الدين بعين التركة دون الاطيان بعد ثبوته بالوجه الشرعى (أجاب) ديون الميت تتعلق بتركته وأرض الزراعة التى آلت لبيت المال ليست منها اذ هى ليست بمملوكة الرقبة لمزارعها وانما له حق الانتفاع بها مادام يزرعها ويدفع خراجها لبيت المال والله تعالى (سئل) فى رجل له ابن وبنت قاصران وعليه دين لآخر ولهما بعض عقار فاراد الاب أن يتصرف فى عقارهما بما فيه المصلحة لهما فتعرض له رب الدين ويريد الحجر على العقار حتى يفيه الدين الذى عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك فى العقار المذكور للقاصرين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين عنه بدون وجه شرعى (أجاب) اذا كان العقار المذكور مملوكا لولدى المديون المذكور لا يتعلق به الدين الذى على ابيهما فلا يوفى الدين منه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر طاحونة من مالكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بحضرة المالك حجرا للطاحونة ووضعه فيها وخصم له المالك ثمن الحجر من أصل اجرة الطاحونة وصار الحجر مملوكا للمالك الطاحونة فبعد مدة ادعى رجل على المستاجر بانه كان أخذ منه ثمن الحجر المذكور ويريد أخذ الحجر فى نظير ماعلى المستاجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك وله المطالبة بدينه من المستاجر لا من مالك الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء لمستاجر الطاحونة المذكورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا ثم باع المستاجر الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للدائن المذكور اخذ الحجر بعد خروجه عن ملك المديون فى مقابلة دينه وكذا لو كان باقيا فى ملكه ويتعلق الدين بذمته فيؤمر بدفعه لربه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدراهم فاعترف له به وادعى المدعى عليه بانه دفع له منه جانبا فانكره فهل

اذا

اذا اقام عليه بينة شرعية بما دفعه له تقبل بينته وتحصل المقاصة فيه من اصل دينه ولا عبرة بانكاره (أجاب) اذا اثبت المديون دعواه دفع بعض الدين لربه بطريق شرعى تقع المقاصة بقدر المدفوع من الدين ويؤمر بدفع الباقى حيث لا مانع والله تعالى أعلم

٧ ١٢٧١

(سئل) فى رجل مات عن ابيه وزوجته وولزوجته فى ذمته مؤخر صداقها ولم يكن له فى حال حياته كسب الا مجرد شغله مع ابيه لكونهما فى معيشة واحدة فلم يترك شيئا فهل والحال هذه اذا طلبت الزوجة مؤخر صداقها من ابيه لا يجبر الاب على دفعه لها (اجاب) يتعلق دين الصداق الذى بذمة الميت لزوجته بتركته كسائر الديون ان كان له تركة ولا يجب على ابى الزوج دفعه من مال نفسه مالم يكن ضامناله والله تعالى اعلم

١٤ ١٢٧١

(سئل) فى رجل ادعى على آخر دينا معلوما فاقر المدعى عليه بذلك المبلغ عند القاضى وحبسه على دفع جميع المبلغ فقام المدعى عليه وقال للمدعى ان لى على اخيك الميت دينا وهى بينة تشهد بذلك وعدتنى بان تخصم مالى على اخيك من اصل مالك على والحال ان للميت المذكور تركة تفى بالدين والمدعى ليس وارثا للميت ولم يكن ضامنا على اخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لا عبرة بقول المدعى عليه ولا بينته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤمر بدفع جميع المبلغ المقربه حيث كان حالا (أجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم

١٥ ١٢٧١

(سئل) فى رجل تاجر فى ذمته مبلغ معلوم من ثمن قطن وسمسم اشتراه من آخر فطالب رب الدين مدينه بما عليه من ذلك الدين فقال له المدين انى اديت الدين الذى عليك لفلان من ثمن القطن والسمسم اللذين اشتريتهما منك وزاد لى عليك مبلغ من الدراهم زيادة عما لك على من ثمن القطن والسمسم والحال انه لا دين على البائع لمن ادعى المشترى الدفع اليه ولم يامره رب القطن والسمسم باعطائه شيء من ذلك ولم يكن كفيلا عنه بامره فهل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسمسم الى فلان المذكور لا يلزم البائع شيء من ذلك اذا كان الواقع ماهو مذكور ويلزم المشترى دفع ما تأخر بذمته لبائعه (أجاب) نعم يؤمر المشترى بدفع ما بذمته من ثمن القطن والسمسم لربه وليس له حسبان ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المسطور بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم

جمادى الاولى
١٤ ١٢٧١

(سئل) فى رجل مات عن بنات وعن اخوة ذكور وتحت يده ارض زراعة رهن على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس للاخوة الذكور الاختصاص بها دون البنات (اجاب) الدين الذى للميت على آخر يورث كسائر امواله فلكل وارث اخذ حقه مما بذمة غريم الميت بعد قبضه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم

رجب
٣ ١٢٧١

(سئل) فى رجل مات عن زوجة وابنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وبعد القسمة المذكورة

رجب ٩ سنة ١٢٧١

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة المذكورين من اناث ورجال ومابقى بعد وفاء الدين يقسم على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث ومابقى يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية وقد قال فى الغاية فى كفاية البيهقى فى كتاب القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطالبه الغريم تنقض القسمة وان قل الا اذا كان للميت مال سواه جعلنا الدين فيه اه وكذا لا تنقض اذا ضمن الورثة للغريم الدين أوضمنه أجنبي بلا رجوع فى التركة كما أفاده فى الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته ثلاثا وثبت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك أنكره وتنازع مع اخى الزوجة فابراه اخوها من حقوقها بغير اذنها واجازتها فهل والحال هذه لا يصح هذا الابراء بدون اذنها واجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بمالها عنده من حقوقها الشرعية اللازمة اذا ثبت ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا ينفذ ابراء

شعبان ٤ ١٢٧١

الاخ عن دين أخته الذى لها على زوجها بدون وكالة عنها فى ذلك ولا وجه شرعى ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أقر واعترف وأشهد على نفسه فى حال صحته وسلامته بقدر معلوم من الدراهم دينا عليه لرجل أجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل اذا ثبت ماذكر وأقام الميت رجلا وصيا على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعا والحال هذه (أجاب) اذا ادعى الدائن المذكور على وصى الميت بدينه دعوى صحيحة

١٩ ١٢٧١

وأثبتها بالوجه الشرعى يقضى له بذلك الدين حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فى تاجرين سافرا فى سفينة واحدة ولكل منهما تجارة على انفراده ولما وصلا الى اسكندرية باع احدهما مايخصه ومايخص الآخر باذنه وقبض الثمن ودفع لصاحبه بعض الثمن فطالبه بالباقى فامتنع من دفعه معللا بان له على اخيه من امه المتوفى قبل ذلك مقدار هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين اخيه المذكور ويجبر الممتنع المذكور على دفع باقى الثمن لصاحبه وليس له اخذه فى نظير دين اخيه حيث لم يكن كفيلا عنه ولم تكن له تركة عنده (أجاب) نعم يجبر الممتنع المذكور على دفع باقى الثمن للموكل وليس له أخذه فى نظير دين

شوال ١٤ ١٢٧١

أخى المالك والحال ماذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن بنت لا غير وترك دارا وقطعة أرض زراعة اميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعا فهل يكون للدائن اخذ دينه من تركة الميت دون الارض حيث آل الامر فيها للحاكم

ذى القعدة ٣ ١٢٧١

(اجاب) بموت المديون تتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين بالارض الاميرية اذ لا ملك فيها للميت وانما له حق الانتفاع بها مادام قادرا على زراعتها ودفع مؤنها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن أولاده القصر وعن أخيه البالغ ولم يترك شيئا يورث عنه وعليه دين لجماعة فهل

يتعلق

ذى القعدة | سنة

يتعلق الدين بعين التركة فاذا لم يترك تركة واراد ارباب الديون مطالبة الاخ بالدين بدون كفالة شرعية لايجاب لذلك حيث لا تركة للميت (أجاب) نعم لا مطالبة لغرماء الميت على أخيه بدين الميت من مال الاخ الحى بدون كفالة شرعية عنه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا سا كنا فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لآخر فطالب رب الدين ان يبيع البيت المذكور فهل والحال هذه لا يجبر مالك البيت على بيع بيته الذى هو ساكن فيه مع عياله لوفاء دينه حيث كان لائقا به ولم يكن له بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه اللائق به اذا لم يمكنه الا كتفاء باقل منه فان أمكنه ذلك يباع ويشترى من ثمنه مكان لائق بسكناه وما بقى يدفع لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن اولاد اخ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون لاناس لاتفى التركة بها فهل تباع التركة فى الدين ويتعلق الدين بها واذا كان هناك وصى على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذى على المتوفى حيث كان الدين ثابتا بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذكور فى وجه وصيه او احد الورثة واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يتعلق الدين بتركته ويؤمر الوصى ببيعها لوفاء الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة مات والدهم وهم فى عائلته ولم يزالوا فى معيشة واحدة حتى مات أكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر طلبوا ما يخصهم من تركة ابيهم فمنعهم عمهم من حقهم وادعى انه قضى دين أبيهم فى حال حياته من ماله الخاص به واراد اخذ مثل ما قضاه من تركة ابيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عند عدم اقامة البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركة ابيهم (أجاب) ليس لاحد الاخوة المذكورين الرجوع فى تركة اخيه الميت عن اولاده بما ادعى انه قضاه من ماله الخاص به عن ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه امره بقضاء الدين لا ربابه من قبل المديون بالوجه الشرعى حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته فله الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له الرجوع به فى التركة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) فى امراة لها دين على زوجها ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنا لم يكن فى مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع مؤخر الصداق فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على دفع الدين مع مؤخر الصداق لمطلقته حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤمر المطلق بدفع ما بذمته من دين القرض ومؤخر الصداق لمطلقته والحال ما ذكر اذا لم تستوفه او لم تبرئه منه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاده الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه ارض زراعة غاروقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم

التاريخ	السنة
٨	١٢٧١
١٩	١٢٧١
محرم	
٢٧	١٢٧٢
صفر	
٢٢	١٢٧٢
ربيع الاول	
٢٤	١٢٧٤

ربيع الثاني	سنة	فهل والحال هذه تكون دراهم رهن الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وليس للذكور الاختصاص بها دون الاناث
٣	١٢٧٢	(اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمة ارباب الارض المذكورة بعد قبضه على سائر الورثة بالفريضة الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عما مضمونه أن خليل بك مدير قناواسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضي وصيا في التركة لغيبة ورثته وهم كبار ولا حد لهم وكيل حاضر باع نصيبه
جمادى الثانية		من التركة فنؤمل النظر من حضرتكم فيما ذكر والافادة عن الحكم الشرعي في هذه
١	١٢٧٢	المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة مستغرقة بالدين الثابت شرعا فولاية بيعها للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم الا برضا الغرماء كما صرحوا به فيملك القاضي حينئذ البيع فاذا امر القاضي ببيعها والحال هذه ينفذ لكن لا يعتبر مجرد ذكر أن على الميت دينا بل لابد من كونه ثابتا بطريق شرعي كما سبق قال في رد المحتار وقيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللحاضر من ورثته بيع حصته لحصته من الدين لا بيع حصة غيره للدين لانها ملك الوارث الآخر اذ الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصي والورثة كبار انما يكون اذا كانت غيبة الورثة الكبار منقطعة بان لا يذهب العير من هنا الى ثمة ومن ثمة الى هنا غالبا وكذا اذا لم يعلم بلدهم لانه منقطع حكما كما في ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصي واذا صح نصب الوصي فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصي بيع كل التركة من عروض وعقار لايفاء الدين والا بان لم تكن التركة مستغرقة بدأ ببيع المنقول فان لم يف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المفتى به حيث كان البيع عن الوارث الكبير الغائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة الحاضر لايفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه في ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرعا طالبه منه مالكه فامتنع
ب		من ادائه متعللا عليه بانه لا يحصل له تيسير الا في ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا رفعه لدى قاض واثبت دينه لديه يؤمر المدين بدفعه ولو ببيع بعض مراكبه وسفنه التي يملكها ويكتسب منها حيث كان له سفن متعددة ويقضي الدين من بعضها اذا تعسر دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يؤمر المديون بدفع ما بذمته من
٢١	١٢٧٢	الدين الحال لربه فان لم يكن له ما يوفي به الدين الا من ثمن بعض سفنه يؤمر ببيع ذلك لايفاء الدين المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين
ذي القعدة		وترك اطيانا بعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن
٢	١٢٧٢	وحده ودين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله ممن عليه (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والاحق بها بعد موت مستحقها ولده الذكر

ذى القعدة	سنة
٨	١٢٧٢
صفر ٢١	١٢٧٣
ربيع الاول ٠١	١٢٧٣
جمادى الثانية ٩	١٢٧٣
١١	١٢٧٣

لا بالارث والدين الثابت للميت يقسم بين سائر ورثته كباقى متروكاته بعد قبضه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يستحق جانب ارض زراعة اميرية اسقط حقه فيها لابن بنته البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدة مات الرجل عن بنت بالغة وعن ابن ابن عم عاصب وعليه دين وترك تركة تفى بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين لربه من راس التركة حيث كانت تفى بالدين وزيادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع فى الاسقاط على المسقط له لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة لا يكون للوارث معارضة المسقط له فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مديون وله بيت كبير يفى بدينه وزيادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضروراته يكون للقاضى بيع الزائد عن قدر ضروراته ويوفى منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للمديون ما يوفى منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لائقا به لا يزيد على سكناه مع عياله لا يباع عليه جبرا والا بيع ويشترى من ثمنه مسكن لائق به كما ذكر وما زاد يدفع فيما عليه من الدين المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين كانا فى معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما بالميراث عن ابيهما من عقار ومواش واطيان زراعة اميرية وغيرها اقتسماها فى سنة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله فى معيشة وحده ولم يكن عليهما دين لاحد والآن مات احدهما عن اولاده الذكور البالغين فادعى اولاده بان على ابيهم دينا ويريدون ان يجعلوا على عمهم جزأ منه والحال ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين عليهما فى زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مطالبة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث عن ابيه ادعى رجل اجنبى على الابن بان له على ابيه دينا ويريد الرجوع به فى ثمن تلك الدار ويكلفه بيعها فانكر الابن دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور فى دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه على فرض كونها مسموعة بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عقد على امرأة بصداق معلوم من الدراهم فى ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعورف تعجيله ولها عليه ايضا دين ثابت فى ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع معجل صداق زوجته وعلى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعى (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجته ومن ذلك ما شرط تعجيله من الصداق لها أو

شعبان	سنه	
٤	١٢٧٣	كان مسكوتا عن شرط تعجيله والعرف جار بتعجيل شئ منه مالم يؤجل الكل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين لرجل آخر فضر رب الدين وابرأ ذمة المدين من الدين براءة عامة بحضرة بينة ثم بعد ذلك مات رب الدين عن وارث فاراد الوارث مطالبة المدين بالدين فما الحكم والحال هذه اذا ثبت الابراء العام من المورث قبل موته بالبينة الشرعية سيما والابراء المذكور فى حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان رب الدين أبرأ المدين عن دينه الذى بذمته حال صحته طائعا لا يكون لورثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالابراء المذكور والله تعالى اعلم (سئل)
محرم ٣٠	١٢٧٤	فى رجل مات عن ورثته وادعت عليه امرأة بدين لها واثبتته فى وجه ورثته وتريد اخذه من اصل حصة كانت له فى بيت باعها البنت ابنه منذ عشر سنين وهى قاصرة وابرأها من ثمنها او كتب لها بذلك حجة من القاضى فتريد بيعها ثانيا وأخذ دينها من ثمنها فهل لا تجاب لذلك ودين الميت متعلق بتركته ولا تكون هذه الحصة تركة عنه حيث ثبت بيعه اياها لبنت ابنه وابراؤها من الثمن قبل موته بنحو عشر سنين بشهادة البينة الشرعية (أجاب) اذا كان بيع الجد فى تلك الحصة وابراؤه من الثمن ثابتا لبنت ابنه بطريق شرعى حال حياته مستوفيا شرائط الصحة لا يتعلق ما ثبت عليه من الدين بعد موته بتلك الحصة بل يؤخذ من تركته ان كانت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أبناء انفرد احدهم عن ابيه فى معيشة وحده فى حياته وتزوج امرأة من ابيها فى حال انفراده ودفع لها ما تعورف تعجيله من المهر وبعد دخوله بها وعاشرتها مدة طلقها ثلاثا ثم بعد ذلك مات عن ابنين منها بلغ سنهما سبع سنين وزيادة وعن ابيه فهل للاب المذكور
صفر ٢٧	١٢٧٤	اخذهما وضمهما لعياله بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة الجد بمؤخر صداقها وبدين آخر على زوجها لا تجاب لذلك شرعا حيث لم يكن ابو الزوج كفيلا ولا ضامنا لما على ولده لها بدون وجه شرعى (أجاب) اذا بلغ سن كل من الابنين المذكورين سبع سنين يكون للجد ضمهما اليه ولا يلزم بما على ابنه من الدين لزوجته بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة لها على زوج بنتها دراهم معلومة القدر دين ثابت عليه شرعا وهو معترف به ومشهود عليه به فى حال صحته وسلامته وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد ذلك بمدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده
ربيع الاول ٢٠	١٢٧٤	البلغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغيرهما فهل والحال هذه اذا ثبت الدين المذكور فى وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعى يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من التركة قبل قسمتها (أجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعى وحكم به يقدم على الميراث فيؤخذ من تركة المديون والله تعالى اعلم (سئل) فى حانوت وقف استأجره رجل من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وأمره بان يعمره وان ما يصرفه يحسب له من اصل الاجرة فعمره المستأجر وسكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستأجر فادعى رجل

اجنبي بدين له عليه ويريد ان يضع يده على الحانوت حتى يستوفى دينه فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كان الحانوت وقفا وينفسخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون للناظر رفع يده عنه وحسبان ما صرفه فى العمارة من اصل الاجرة المتجمدة عليه قبل موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس لدائن المستاجر المذكور وضع يده على حانوت الوقف الذى لا ملك لمديونه فيه الى ان يستوفى دينه بدون وجه شرعى ويتعلق الدين بعد ثبوته بتركة المدين وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم ؛ (سئل) فى رجل يملك حصة فى دار بقدر سكناه الضرورية وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين لرجل اراد الدائن بيع الحصة المذكورة فى دينه فهل لا يجاب لذلك ولا تباع عليه فى دينه و ينتظر الى يساره والحال هذه (أجاب) نعم لا تباع تلك الحصة فى دين مالكها اذا كانت لا تزيد عن سكناه مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء باقل منها والله تعالى اعلم ؛ (سئل) فى امرأة ماتت عن ابن وبنت وتركت بقرة ثم مات الابن عن زوجته وعن بنت منها وعن اخته لامه وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين ثابت فهل يبدأ من تركته بدينه بعد ثبوته وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنها و بنتها لا غير تكون تركتها بينهما اثلاثا للابن الثلثان وللبنت الثلث و بموت الابن ثانيا عن بنته واخته لامه وزوجته لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقى لابنته المذكورة فرضا وردا ولا شئ لاخته لامه لحجبها بالبنت ودين الميت بعد ثبوته بالوجه الشرعى يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة غرست نخلا ووضعت يدها عليه وصارت تتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن و بنتين وتركت دارا والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجته فوضعت الزوجة والاختان ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهن ثم ماتت زوجة الابن المذكور عن وارث فادعى الوارث على الاختين المذكورتين بان لمورثته قدرا معلوما من الدراهم دينا كان بذمة اخيهما ويريد أن ياخذ الدار والنخل المذكورين فى الدين المذكور فهل يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا تجبر الاختان المذكورتان على دفع باقى الدين الذى بذمة أخيهما من مالهما حيث لم يلتزما به (أجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين فى معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات احدهما عن ابن قاصر فتداين العم دينا فى زمن صغر ابن الاخ المذكور و بعد بلوغه رد العم مع وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والآن يريد ابن الاخ الانفراد من عمه ومحاسبته على نصيبه مما دفع فى الدين المذكور فهل يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا كان الدين على العم المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينه و بين ابن أخيه بدون اذنه يكون لابن الاخ أخذه نصيبه من ذلك المدفوع من عمه والا فلا والله

٢٥ ١٢٧٤

رجب ٦ ١٢٧٤

شعبان ٢٧ ١٢٧٤

رمضان ٣٠ ١٢٧٤

شوال ٢٩ ١٢٧٤

تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مؤخر الصداق لزوجته ولم يترك تركة اصلا وتحت يده قطعة ارض زراعة اميرية فوضع الابن يده على القطعة المذكورة فارادت الزوجة ان تستوفى مؤخر الصداق من القطعة المذكورة وتلزم الابن به فما الحكم والحال هذه اذا لم يكن للميت تركة اصلا (أجاب) ارض الزراعة السلطانية ليست تركة عن زارعها فلا يتعلق بها الدين الذى عليه والله تعالى أعلم (سئل) من امين بيت المال عما مضمونه امرأة ماتت عن ورثة غائبين وعند ضبط تركتها قيل ان عليها دينا الى المعلم محمد زهران الذشار مبلغ ١٠٥٠ قرشا بموجب سند تاريخه غرة ن سنة ٧٤ ولها رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بمعرفة بيت المال وصار بيعه بمبلغ ١٣٠٥ قروش و ١٥٠ فضة عملة صاغا زيادة عن مبلغ الدين وصار ضمه لجهة التركة وقد تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعى ما دام امين بيت المال هو الذى استولى على الرهن منه وباعه وضم ثمنه للتركة أو يصير اثبات الدين وأخذه شرعا (اجاب) لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى فما لم تقر الورثة بالدين للرجل المذكور وهم بالغون لا يلزمهم ايفاء الدين من التركة بدون اثباته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اذن لابنه بالتصرف فيما تحت يده فتصرف الابن فيه حتى مات الاب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة تزيد على اربعة اشهر والمأذون يتصرف كما كان يتصرف فى حياة والده ثم الآن ارادوا قسمتها فادعى الابن المذكور ان عليه دينا لجماعة يستغرق التركة واراد ان يوفيه لاربابه منها وكذبه اخوته فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث استولاه من اربابه بدون اذنهما على فرض صدقه فيما ذكره سيما ودعواه ان الاستدانة كانت بعد موت ابيه الآذن له فى التصرف ولم يكن اخواه ضامنين له فيما ادعى استدانته ولم يكن بينهم شركة مفاوضة بل مشتركون شركة املاك (أجاب) الدين المختص باحد شركاء الملك لا يلزم باقيهم وفاؤه من حصصهم والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه وعلى البائع دين لرجل آخر طالبه منه فعجز عن دفعه فامر البائع المشترى بانه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له فهل للمشترى المذكور محاسبة البائع واستقطاع الباقى الذى عليه من ثمن نصف البيت ومطالبته بالزائد حيث دفع الدين لربه باذنه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) نعم للمشترى ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل زوج ابنه البالغ الذى فى عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل للابن المذكور تعب من معيشة والده فانعزل فى معيشة وحده فاراد والده ان يرجع عليه بما سدده من المهر والحال انه لم يشرط عليه الرجوع حين العقد ولا وقت الدفع فهل والحال هذه لا يجاب الاب لذلك (أجاب) اذا أمر الابن اباه بدفع دين المهر يكون للاب الرجوع

ذى القعدة	سنة
٢٥	١٢٧٤
ذى الحجة ٢	١٢٧٤
صفر ٦	١٢٧٤
رجب ١٣	١٢٧٤
١٧	١٢٧٥

ذى القعدة	سنة
٧	١٢٧٥

عليه بمثل مادفعه وان لم يشرط الرجوع والا فلا رجوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن خمسة ذكور وأربع اناث وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وساقية وغير ذلك وعليه دين لبنتين من بناته وزوجته ثابت بالبينة الشرعية فهل والحال هذه تقسم تركته بين ورثته المذكورين بالفريضة الشرعية بعد اخراج الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب) يبدأ من تركة الميت بعد تجهيزه بقضاء دينه الثابت بالطريق الشرعى ومابقى يقسم بين ورثته حيث لا وصية ويكون لزوجته منه الثمن فرضا والباقى لاولاده المذكورين تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى وعليه دين لآخر ولم يترك سوى حصة فى زرع كان مشاركا عليه فاخذ رب الدين ثلث الحصة من اصل ماله من الدين على الميت ثم بعد ذلك شارك رب الدين اولاد الميت فى زراعة قطن فلما اثمر أراد أخذ نصيبهم فيما بقى على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيلا عن ابيهم بما عليه من الدين فهل اذا لم يرض اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقى الدين تبرعا منهم لا يكون لرب الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن فى نظير ما بقى على ابيهم من الدين بل اذا منعهم عنه يؤمر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من مالهم الخاص بهم حيث لا تركة للمديون تفى بما بقى عليه من الدين (أجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم من باقى الدين بدون كفالة شرعية ويؤمر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ابن بالغ كل منهما فى معيشة وحده مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لجماعة اراد ارباب الديون ان يلزموا ابا الميت بالدين الذى على ابنه والحال انه لم يلتزم به ولم يضمنه لهم فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابنه من مال نفسه (أجاب) لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخاص به بدون التزامه بوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابيه وامه ولا عن تركة وزوجته تريد اخذ مؤخر صداقها من امه فهل اذا لم تلتزم الام المذكورة به لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه للالزام (أجاب) مؤخر الصداق دين يوفى من تركة الزوج بعد موته ان كانت له تركة والا فلا يلزم به احد بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان محافظة مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ نمرة ١٧١ مضمونها نؤمل بعد مطالعة حضرتكم ما قدمه حسين جوده الفحام فى شان تشكيه من حمد رضوان الفحام بخصوص المبلغ المطالب به قيمة ما هو مطلوب له من والد المشكى المتوفى وصورة افادة المحكمة والفتوى المرفوقتين معه ايضا اعطاء الجواب اللازم عن ذلك (أجاب) بمطالعة صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ نمرة ١٢٦ يفهم منها انه ثبت الدين المدعى به على تركة الميت والزم ابنه باداثه من التركة والابن يذكر

ذى الحجة	
٢٥	١٢٧٥
صفر	
١٨	١٢٧٦
ذى الحجة	
٣٠	١٢٧٨
جمادى الثانية	
٣	١٢٧٩

صفر سنة

فى عرضه انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولد رب الدين ضمنه ويتظلم من ذلك وهذا البس مفهوما من صورة افادة المحكمة والافادة عما ذكر انه اذا ثبت الدين فى وجه احد الورثة بالبينة العادلة المزكاة وحلف المدعى اليمين الشرعى بعد الدعوى الصحيحة فانه يقضى للمدعى بدينه فى تركة غريمه ويؤدى منها وتؤمر الورثة ببيع ما يوجد مخلفا عن المديون لقضاء دينه الثابت ان لم يوجد نقد يوفى منه الدين فان زاد الدين على تركته فلا يلزم به احد من الورثة أو غيرهم الا اذا كان ضامنا او محولا عليه حوالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تداين دينا من آخر بغير علم ابيه بذلك و بغير ضمانه لولده فى ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا اصلا فهل والحال هذه لا يلزم الاب المذكور ذلك الدين عن ابنه الميت الذى لم يترك شيئا ام كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه ابنه لنفسه بدون كفالة فى ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى ولدين بالغين فى عيال ابيهما اشترى احدهما عقارا لنفسه فى حياة أبيه غير اطيان اميرية وكتب حجج ذلك باسمه خاصة لكنه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذنه ثم بعد مدة مات الاب ثم الولدان المذكوران عن ولدين فاراد ابنا الولدين المذكورين القسمة من بعضهما واراد ابن المشترى الاختصاص بالعقار المذكور الذى اشتراه ابوه لنفسه بموجب الحجج المذكورة فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه أبوه لنفسه يكون ضامنا الثمنه حيث دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار دينا فى ذمته مشترك بين ولديه بالميراث عن أبيهما المذكور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشترى من نصيبه حيث كان ذلك محققا بالطريق الشرعى (أجاب) نعم والحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة بمهر معلوم بعضه معجل و بعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المعجل وبقى فى عشرتها مدة تحو اربع وعشرين سنة والآن توفى الزوج وترك ورثته وما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يبدأ بوفاء ما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقى على ورثته (اجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ومنه دين المهر فما يتحقق بطريق شرعى انه باق بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته أخذه من تركته مقدما على الميراث كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بالغة وزوجة وعليه ديون ولم يترك شيئا يدفع فى دينه ولا فى بعضه وطلب رب الدين دينه من البنت والزوجة المذكورتين فهل الدين يلزمهما أم كيف (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته فاذا لم تكن له تركة يوفى منها دينه أو بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته أو بعضهم بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين فى معيشة واحدة ارتكبا ديونا وصرفاها فى شؤنهما ماسوية ثم أراد أحدهما الانفراد عن أخيه فهل يكون الدين بينهما ماسوية و يضمن كل منهما نصفه لاربابه و يؤمر بدفعه وقت طلبه (أجاب) نعم حيث استداناه ماسوية والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة مريضة

لما

٢٠ ١٢٨٠ جمادى الاولى
٢٦ ١٢٨٠ ربيع الاول
٣٠ ١٢٨٢ جمادى الاولى
٢٨ ١٢٨٢ محرم
٢٥ ١٢٨٣

لها زوج وهى مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم فى بلدة اخرى ورتب لها على نفسه نفقة شرعية وكان قائما بدفعها الى حين موتها وبعد موتها ادعى رجل على زوجها بانها حال مرضها استدانت منه مبلغا التصرف به على نفسها فى مرضها ورهنت تحت يده مصاغا لها او كالها على هذا الدين فهل اذا اثبت رب الدين ذلك يكون له مطالبة جميع ورثتها بذلك الدين ليدفع من تركتها ويكون أحق بالرهن الى حين استيفاء دينه ولا يكون ذلك الدين مطلوبا من الزوج خاصة واذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع الرهن لوفاء الدين منه (أجاب) اذا ثبت الدين الشرعى على تلك المرأة وانها رهنت المصاغ المذكور به عند رب الدين يؤمر جميع ورثتها البالغين بتخليص الرهن بدفع الدين لربه فان امتنعوا يباع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرتهن أحق به من سائر الغرماء حيث كان صحيحا تاما والدين يتعلق بتركة الميت ولا يختص بعضهم بالمطالبة به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا باعه لزوجته وأبرأها من ثمنه فى حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين فهل اذا كان لها عليه دين تأخذه من تركته مع مؤخر صداقها ولا يمنع ذلك ابراؤه المرأة المذكورة من ثمن المكان المذكور (اجاب) للزوجة المذكورة أخذ دينها من تركة زوجها بعد اثباته بطريق شرعى ومن ذلك مؤخر صداقها حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ابراؤه زوجته حال صحته من ثمن ما باعه لها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة بالغين وتركة وعليه ديون لاشخاص ثابتة بالوجه الشرعى فاراد احد الورثة اخذ نصيبه من التركة المذكورة كاملا وامتنع من اداء ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجاب لذلك وتؤمر الورثة البالغون باداء الدين الشرعى مقدما على الميراث اما من تركة الميت أو من عند انفسهم ويقسم الباقى بينهم بالفريضة الشرعية ويكون الدين مقدما على الميراث (اجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤمر الورثة كلهم باداء اما من التركة وما بقى يقسم بينهم بالفريضة الشرعية أو من مالهم ويستخلصون التركة لانفسهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات وعليه دين لآخر ومات رب الدين ايضا ومضى من بعد موت الاثنين مدة تنوف عن خمس عشرة سنة فاراد ابن صاحب الدين أخذ دين أبيه من ابن المديون ومع ذلك لم يكن للمديون تركة ولم يكن ابنه ضامنا عن دين أبيه فهل لا يلزم ابنه والحال هذه (اجاب) الدين المترتب بذمة الميت يتعلق بالتركة ان كان له تركة والا فلا مطالبة للدائن به على أحد بدون كفالة شرعية ولا يلزم الابن بدين ابيه فلا يطالب به والحال ماذكر من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت المال فى ٢٣ ج سنة ١٢٨٤ نمرة ١٣٠ مضمونها رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة وصار حصر تركته وبيعها بمعرفة قاضى محكمة من المحاكم المعتبرة ثم وبمعرفة ذلك

٥	١٢٨٣
ذى الحجة ٢٠	١٢٨٣
ربيع الثانى ٢٩	١٢٨٤
جمادى الاولى ٢	١٢٨٤

جمادى الثانية سنه

القاضي صار اقامة وصي على القاصرة وسلمه اثمان التركة وبعدها وقع تشك من الزوجة في حق الوصي وظهر انه مديون ولما صار حصر موجوداته وجدت اقل من قيمة هذه التركة وارباب الديون يرغبون قسمة قيمة الموجودات على ديونهم والتركة فهل والحال هذه قيمة التركة المذكورة تكون ممتازة عن الديون وتؤخذ قيمة الموجودات جميعها من اصلها او قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والديون نؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها اهل اثمان

٢٢ ١٢٨٤

اعيان التركة باقية عند الوصي او تعدى عليها واستهلكها في شؤن نفسه فان كانت باقية عنده فلا دخل لارباب الديون التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كما انه لا دخل للورثة في اثمان موجودات الوصي المذكور مع غرمائه وان تعدى عليها واستهلكها في شؤن نفسه كانت دينا عليه كسائر الديون فتحاصص الورثة باقي غرمائه بدينهم لان الورثة حينئذ صاروا من جملة الغرماء ولا يمتازون بشئ بدون وجه شرعي

جمادى الاولى

يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنها القاصر من غير شريك وبذمتها دين لاخيها حكم به الحاكم الشرعي بعد موتها في وجه الزوج المذكور شرعا ولم يكن الزوج ضامنا له ولها تركة جزئية لا تفي بذلك الدين فهل اذا بيعت التركة ولم يف ثمنها بالدين المذكور لا يكون لرب الدين المطالبة بباقيه من الزوج المذكور من ماله بدون كفالة شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم تف به لا يلزم

٢٤ ١٢٨٥

الزوج ولا غيره من الورثة اداء الباقي من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل لزمه دين وهو في معيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما بيد ابيه

رجب

ملك لابنه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذكور لا يلزمه دفع دين ابنه ولا يجبر الاب على بيع امتعته لوفاء ما على ابنه من الدين (اجاب)

١٩ ١٢٨٥

لا يلزم الاب شرعا ما على ابنه من الدين بدون كفالة شرعية به كما لا يجبر على بيع امتعته لوفاء ما على ابنه من الدين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر مسمى ودفع لها منه ما تعورف تعجيله ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث

ذي الحجة

عنه شرعا ولها بذمته مؤخر صداقها فهل والحال ما ذكر يكون مؤخر صداقها مقدما على الميراث كسائر الديون (أجاب) نعم يقدم مؤخر الصداق على الميراث كسائر الديون

٢٠ ١٢٨٥

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولم يترك شيئا من متاع الدنيا وله أولاد قصر وبلغ فقام رجل يدعي بان له دينا على الميت ويريد الزام أحد أولاد الميت الكبار بما على والده من الدين زاعما ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم أحدا

رمضان

من أولاد الميت دفع شئ من الدين لصاحبه جبرا حيث لم يكن احدهم كفيلا عن الميت بذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزم أحدا من الورثة دفع ما على مورثه من

١٤ ١٢٨٦

الدين بدون كفالة شرعية حيث لا تركة للميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى

عن

عن ورثة وعليه ديون شرعية ثابتة بالوجه الشرعي وله تركة مستغرقة بهذه الديون فهل لا تستحق الورثة شيئا منها ويقدم اداء الديون المذكورة عليهم وليس لهم اخذها ولا قسمتها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (أجاب) نعم لا تستحق الورثة شيئا من التركة المستغرقة ويقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء الدين من مالهم فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستغراق للقاضي أو الوصي لا للورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ماتورث عنه شرعا وعليه دين مستغرق لجميع تركته فهل يكون للقاضي بيع التركة المذكورة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يجبر الوارث على دفع باقي الدين لاربابه حيث لم يلتزم به وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة المدين فتباع لوفائه من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شئ من دين مورثه بدون كفالة شرعية به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده قصرا وبلغا وترك ماتورث عنه شرعا من عقار وخلافه وعلى القصر وصي شرعي وعليه ديون شرعية مستغرقة لتركته ثابتة بالبينة العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة البالغين أيضا ثم مات أحد الورثة البلغ عن ورثة له بالغين فهل والحال هذه لا يستحقون شيئا من التركة المذكورة المستغرقة لديون مورث مورثهم ويباع جميع ماتركه الميت المذكور لاوفاء ديونه المذكورة (اجاب) الدين الشرعي الثابت على الوجه المسطور مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفائه من التركة ويباع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم فان لهم استبقاءها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لآخر اقربه في حال حياته وصحته ونفاذ اقراره لصاحبه على يده بينة شرعية ثم مات المقر المذكور قبل أداء شئ من ذلك الدين الشرعي وترك ورثة بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فانكروه فهل اذا أثبت رب الدين اقرار مورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف يمينا عليه أيضا يكون دينه متعلقا بعين التركة المتروكة عنه شرعا وتجبر الورثة المذكورون على دفعه له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذكورين والحال هذه (اجاب) اذا أثبت مدعي الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة أو بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعي وحكم له القاضي به بعد يمين الاستظهار تؤمر الورثة باداءه اما من مال أنفسهم على حسب مواريثهم أو من ثمن العقار المخلف عن المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفى منه ذلك ويجبرون على ذلك اذ الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ماذكر بعد الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ماتورث عنه شرعا من منقولات وعقار وترك اولادا قصرا وأقام في حياته أخاه وصيا على أولاده المذكورين

صفر سنه

فباع الوصى المذكور بعض المنقولات المذكورة بثمن المثل لاجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذكورين وطلب أخذ ما يخصه فى تركة أبيه والحال ان الباقى من التركة مستغرق بديون أبيه المتوفى المذكور فهل والحال هذه لا يكون للبالغ المذكور حق فيما تركه والده الا بعد وفاء ديون أبيه الثابتة بالوجه الشرعى و يقبل قول الوصى بيمينه فيما أنفقه على القصر نفقة المثل مالم يكذبه الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبالغ المذكور كباقى الورثة حق فى تركة أبيه بقدر ما هو مشغول بديونه الثابتة عليه بالوجه الشرعى و يقدم أداء الديون المذكورة على الميراث ويقبل قول الوصى الامين بيمينه فيما أنفقه على القصر من مالهم نفقة المثل حيث لم يكذبه فى ذلك ظاهر الحال والله تعالى اعلم

٩ ١٢٩٢

(سئل) فى رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بثمن معلوم وحرر له سندا بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشترى عن ورثة كلهم بالغون فطلب البائع دينه من ورثة المشترى و بعد اجراء المقتضى أحيلت القضية الى الحاكم الشرعى و بحصول المرافعة بين البائع وورثة المشترى والدعوى الصحيحة بذلك أقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضى فالزمهم بادائه من تركة المتوفى المذكور وحرر له بذلك اعلاما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركة للميت سوى منزل تحت أيديهم وماطلوا البائع فى دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذكور تزيد عن الدين المذكور ولا دين سواه تجبر الورثة المذكورون على بيعه أو بيع جزء منه يفى بالدين المذكور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والحال هذه (اجاب) على الورثة المذكورين بيع ما يفى بدين مورثهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذا لم توجد له تركة سواه لادائه لربه ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان امتنعوا من ذلك أقام القاضى وصيا ليبيع من التركة ما يفى بحق الغريم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم

ذى القعدة

٢ ١٢٩٣

(سئل) فيمن أقيم وصيا شرعيا على تركة فيها قصر للتصرف فيها بسائر انواع التصرفات الشرعية وعليها ديون لاشخاص متعددة والوصى حريص على ضبط التركة وبيعها وجمع وحفظ أثمانها وتوزيعها على ارباب الديون الثابتة شرعا فاراد بعض من يدعى دينا على التركة حجز ثمن بعض ما باعه الوصى من غيره ليختص به لنفسه تامينا فى مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصى جاريا منه بيع التركة وحفظ ما تحصل منها وتوزيعه على ارباب الدين شرعا (أجاب) نعم ليس لمن يدعى الدين المذكور ذلك شرعا والحال ما ذكر حيث لم يكن المبيع مرهونا عنده رهنا شرعيا قبل موت المدين والله تعالى اعلم

صفر

٢٢ ١٢٩٤

(سئل) فى امرأة مستحقة لوقفين احدهما من قبلها والآخر من قبل والدتها وناظرة عليهما بالشرط ماتت فادعى بعض الناس بان له عليها دينا وبانها فى حال حياتها وكلته فى قبض ريع الوقفين المذكورين واقتطاعه من دينه الى ان يستوفيه

وبرغب استيلاء ذلك الريع الى ان يستوفى منه دينه ومنع من آل اليهم استحقاق الوقفين المذكورين بعد المستحقة الناظرة المذكورة فهل على فرض ثبوت دينه ووكالته عنها فى ذلك ليس له استيلاء شئ من ريع الوقفين المذكورين بعد موتها وتبطل وكالته عنها بموتها ويمنع من التعرض للمستحقين فى الوقفين المذكورين ويكون له المطالبة بدينه من تركتها ولا يتعلق الدين بالوقف المسجل السابق على الدين الذى لم يشرط فيه اداء الدين من ريعه ويكون جميع ريع الوقفين المذكورين مستحقا للمستحقين المذكورين من تاريخ وفاة الناظرة المذكورة كل منهم بقدر نصيبه بحسب شرط الواقفين (أجاب)

١٦ ١٢٩٥

نعم ليس له استيلاء شئ من ريع الوقفين المذكورين بعد موت موكلته المديونة له ليقضى به دينه لعدم تعلق الدين بهذين الوقفين وانتقال استحقاق ريعهما لمن بعدها حسب الشرط والحال هذه وبطلان الوكالة بموتها ويتعلق الدين بتركتها ان كانت لها تركة على فرض تحققه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة عليها دين لآخر ماتت عن ورثة شرعيين ولا تركة لها اصلا لكون رب الدين استولى على اثمان ما تملكه قبل موتها بواسطة بيعها بقدر بعض دينه فاراد رب الدين الآن الرجوع بما بقى له من دينه على ورثتها بدون كفالة منهم فى هذا الدين ولا حوالة فهل تتعلق ديون الميتة بتركتها ان كانت لها تركة ولا تلزم ورثتها بشئ منها بدون ما ذكر حيث لا تركة لها اصلا بدون وجه شرعى (أجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركته ان كانت له تركة ولا تلزم ورثته بشئ منه شرعا حيث لا تركة له اصلا والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ولد كبير منفرد عن ابيه بمعيشته على حدته وساكن فى داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد تداين الولد المذكور دينا حال انفراده عن ابيه فى الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة ابيه عنه فى شئ مما استدانه ثم مات الابن المذكور عن اولاده القصر ذكورا واناثا وعن ابيه المذكور وله تركة خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بذمته بعد ثبوتها شرعا بتركته خاصة ولا يلزم ابوه بشئ منها اذا لم تف تركته بما عليه من الديون بدون كفالته ولا وجه شرعى بل تقسم تركته بين غرمائه بحسب مقادير ديونهم المتساوية فى القوة

محرم ٦ ١٢٩٧

(اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الشرعية بعد ثبوتها شرعا بتركته فاذا لم تف بها تقسم بين الغرماء بحسب حقوقهم ولا يلزم ابوه بشئ من ذلك بدون كفالة او وجه شرعى والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وهب لزوجته مصاغا وحليا حال صحته ونفاذ تصرفاته وعدم الحجر عليه فقبلت منه الهبة وقبضتها حال صحته واستعملت ذلك حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذكورة بتركته ولا يكون منها ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق به ديون الميت واذا كان لها بذمته مؤخر صداقها يكون ذلك دينا كباقى الديون وتكون الزوجة المذكورة اسوة لغرماء الميت بمقدار

جمادى الاولى ١٦ ١٢٩٧

ربيع الثاني ٢٦ سنه ١٢٩٨

مؤخر صداقها المذكور المحقق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي صدور الهبة منها ذكرها من قبل زوجها حال صحته ونفاذ تبرعاته مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركة عنه ولا تتعلق به ديونه ويكون ملكا لها خاصة حيث لامانع ودين مؤخر الصداق الثابت كما في الديون فتحاصص فيه الزوجة باقي الغرماء المتعلقة ديونهم بتركته حيث لاموجب للامتياز والله تعالى اعلم

رمضان ٢٤ سنه ١٣٠٠

(سئل) بافادة من ضبطية مصر في ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ نمرة ٢٥٨٧ مضمونها بناء على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى صالحة بنت ابراهيم زوجة عبد العال محمود بالاصالة عن نفسها وبالوكالة عن باقي ورثة زوجها المذكور على من يدعى عمر على المتخذ كار الدلالة في الاسلحة النارية حرفة له بانه اجترأ على قتل زوجها المذكور عمدا وطلبت قصاصه وبعد أن جرى عن هذا الادعاء التحقيق السياسي اللازم بطلب المدعية بصفتها المذكورة صارت احالة نظر هذه القضية شرعا من المجلس الابتدائي على المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام شرعي مؤرخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذكورة من ادعائها حصول التعمد من المدعى عليه في قتل زوجها المذكور وطلبها القصاص منه والحكم على المدعى عليه بالدية الشرعية من ماله مقسطة في ثلاث سنين وهي عشرة آلاف درهم من الفضة او الف دينار من الذهب او مائة من الابل وقد صار التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس الاحكام المصرية واصدر به مضبطة مؤرخة ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ٥٢٥ ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية نمرة ٥٢٥ واضر ورة تنفيذ ذلك الحكم على حسب مانص فيه صار تكليف عمر على المحكوم عليه بالقيام باداء ماحكم به عليه فادعى الاعسار وعدم اقتداره على الاداء لا فورا ولا تقسيطا والتمس التحري عن صحة ذلك من عدمه بمعرفة الحكومة ومعاملته بحسب ما يتضح ولما تراءى من عدم امكان اجابة المذكور لهذا الطلب في هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب من هنا الى حضرة قاضي افندي مصر بطلب الافادة عما يسهل طريق الوصول لنفاذ هذا الحكم بالموافقة للنهج الشرعي وملايمة الحالة السياسية فورد شرح حضرته يفيد المخابرة مع سيادتكم من هذا الطرف عما يلزم في هذه المادة لاناطة حضرتكم بمسائل الفتيا فبناء عليه لزم تحريره لفضيلتكم اليكم بافادة ما يتبع اجراؤه في ذلك (أجاب) وردت افادة حضرتكم والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه حيث حكم على عمر على بالدية في ماله في ثلاث سنين فان علم اعساره وعدم مال له يوفي منه قسط كل سنة من السنين المذكورة فانه ينتظر الى الميسرة والقدرة على ذلك فان ايسر في وقت يؤمر باداء ما عليه كما هو الشأن في سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

ذي الحجة　سنه

(كتاب الرهن)

(سئل) في امرأة اقتضى الامر اسفرها لاجل تغيير الهواء وصحة بدنها وقد بلغها ان زوجها مدبون يمكن منعه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنت المحرمة المذكورة حجة عقارها في محل حكمها الكائن بثغر اسكندرية واخذت المحرمة زوجها معها وعند التوجه اقامت لها وكيلا واذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها لينتهي الامر ويخلص الديون المذكورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر أن زوجها يبقى عليه ديون فالمحرمة المذكورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذكور من عقارها المرقوم على يد وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في العقار المذكور لوفاء الدين (أجاب) الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة ورهن حجة العقار لا يوجب ارتهان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى أعلم

٢٣　١٢٦٤

(سئل) في رجل اخذ من امرأة قدرا من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة أميرية ثم بعد ذلك مات رب الطين عن ورثة والحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فمنع المرأة من التصرف في الطين ونزعه من يدها فهل يؤمر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذكورة من تركة المتوفى أو يبقى تحت يدها (أجاب) اذا اثبتت المرأة المذكورة دينها على المتوفى في وجه خصم شرعي وحلفت اليمين الشرعي يحكم لها به في تركته مقدما على الميراث ولا يصح رهن الاطيان التي آلت لبيت المال شرعا والله تعالى أعلم

٢٨　١٢٦٤

(سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا بملكه وشرط على نفسه انه ان مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقضي الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط ويكون لرب الدين المطالبة بدينه وللحاكم جبر المدين على الوفاء ولو ببيع العقار (أجاب) لرب الدين طلب دينه الحال من راهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده ولا يمنع من ذلك الشرط المذكور والله تعالى اعلم

محرم ٢٠　١٢٦٥

(سئل) في رجل وضع رهنا من حلي وملبوس عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فهلك الرهن في يده ضمن امتعة له فهل يكون مضمونا عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يهلك على الراهن (أجاب) اذا كانت قيمة الرهن زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضمون على المرتهن والله تعالى أعلم

٢١　١٢٢٥

(سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لآخر على مبلغ من الدراهم ووضع يده المرتهن عليها ثم مات كل من الراهن والمرتهن عن ابنه ثم بعد مدة طلب ابن الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذ الارض المرهونة فتعلل ابن المرتهن المذكور بان الارض فيها زرع له وبعد حصاد الزرع يسلمها ويأخذ دراهم الرهن ثم

محرم	سنة	
		أنكر الراهن بعد ذلك وان أباه مات وهى تحت يده ولم يعلم انها مرهونة تحت يد أبيه المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الراهن بها عليه لكونه من مدة طويلة فهل بعد ثبوت اعترافه واقراره وشهادة بينة من المسلمين عليه بانها مرهونة تحت يد أبيه وطلبه تركها لحصاد الزرع فى العام الماضى لا يعتبر انكاره الآن ويؤمر بتسليمها لابن الراهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم اذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الشرعى
٢٨	١٢٦٥	يعامل باقراره والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تحت يدها أرض زراعة مرهونة على قدر معلوم من الدراهم فاقرت بان الحق فيها لرجلين على يد نائب القاضى واخذت منهما دراهم الرهن وخرج فى شان ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن الاقرار بان الحق فى الطين لهما فهل اذا ثبت اقرارها واعترافها بذلك لا يكون لها
٣٠	١٢٦٥	الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار المرأة بان الحق فى ارض الزراعة للرجلين المذكورين لا يكون لها معارضتهما فيها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حضر من الروم الى القطر المصرى لحاجة له فاحتاج الى دراهم لنفسه وكان يملك عبدا وحليا رهنهما عند رجل آخر واستلم منه قدرا معلوما من الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه بدينه فاذنه ان يبيع العبد والحلى اللذين تحت يده ويستوفى دينه من ثمنهما فهل يسوغ له البيع لاخذ حقه بالاذن المذكور واذا مات الراهن عن ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر الغرماء ويكون القول للماذون بيمينه اذا ادعى عليه الورثة زيادة عن الثمن الذى باع به واذا بقى
صفر		للماذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة اذا كان هناك
٥	١٢٦٥	تركة لمورثهم (أجاب) اذا ثبت توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن لاستيفاء دينه منه يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقى غرماء الميت الراهن محاصصته فيه حيث كان دينه ثابتا والقول للوكيل بيمينه فى مقدار ما باع به من الثمن ويكون اسوة الغرماء فيما بقى له من الدين اذا كان للميت تركة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن قطعة أرض زراعة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة اثنتى عشرة سنة بحضرة بينة فاراد الراهن أخذها من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فهل يجاب لذلك ويجبر المرتهن على تسليمها له بعد أخذه دراهم الرهن خصوصا والمرتهن مقر بان الحق فى الارض للراهن (أجاب) اذا كان واضع اليد على الارض المذكورة مقرا بان الحق
٢٢	١٢٦٥	فيها للراهن يؤمر بردها له وعلى الراهن دفع الدراهم التى اخذها منه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة سافرت الى جهة مع زوجها ولها حلى ومصاغ فى منزلها وتحت يد اخى
ربيع الثانى		زوجها فرهنه اخو زوجها فى غيبتها ومن غير اذنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل يكون لها نزع الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه واخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون اذنها واجازتها (أجاب) اذا رهن الرجل حلى زوجة اخيه بدون اذنها واجازتها لا يكون
٣	١٢٦٥	

الرهن نافذا ولما ملكه الحلى اخذه ممن هو تحت يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة رهنوا الرجل آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل المذكور على الارض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن ورثة ووضعوا ايديهم مكان مورثهم فهل اذا اراد الراهنون نزع الارض المرتهنة يسوغ لهم ذلك ولا يعتبر طول المدة ولو جددوا فيها ساقية حيث اعترفوا بان الارض مرتهنة (أجاب) اذا لم يثبت على الراهن ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة الاميرية بوجه شرعى يكون له رفع يد ورثة المرتهن عنها حيث كان واضع اليد معترفا بالاستحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل غرس نخلا فى ارض مرهونة عنده والده بمال ثم ان صاحب الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فابى المرتهن وقال انا اعطيك ثلث النخل فابى الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل فى الارض لوالده بدون اذن مالكها لا يوجب خروجها عن ملك صاحبها لا سيما وهى خارجة عن الاراضى المصرية لكونها من قسم حلفة الخارج عن حدود ارض مصر ولا يجبر الراهن على اخذ ثلث النخل فى مقابلة شئ من الارض (أجاب) غرس المرتهن النخل فى الارض المرهونة على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها من ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتهن للراهن وطلب منه القدر المذكور فذهب المالك لرجل آخر ورهنه الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتهن الاول بعد افتكاك الارض وتسليمها للمرتهن الثانى ثم بعد نحو عشرين سنة اراد المرتهن الاول الرجوع على المرتهن الثانى فهل لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن عبدا وسيفا وساعة عند رجل آخر فمات الراهن والرهن فى يد المرتهن فما الحكم فى بيع الرهن هل يجوز للمرتهن بيعه (أجاب) قال فى التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتهنه وقضى دينه فان لم يكن وصى نصب له القاضى وصيا وامره ببيعه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن ما يملكه من حلى وسيف وملبوس له فى دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك يكون المرتهن احق بالرهن من سائر الغرماء واذا باعه الراهن يأخذ دينه المرتهن من ثمنه ولا يكون لباقى الغرماء منازعته فى قدر دينه من ثمنه وان زاد ثمنه على قدر دين المرتهن يقسم الزائد على غرماء الراهن (أجاب) بعد صدور الرهن صحيحا لازما لا يكون لغرماء الراهن معارضة المرتهن فى قدر دينه وهو احق به من سائر الغرماء والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ورهنها ما يملكه من النخيل حكم عادتهم فى بلادهم على ما تعورف تعجيله فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن ورثة غيرها واستمرت واضعة يدها عليه بعد موته وتأخذ ثمره لنفسها من غير اذن بقية

٢١	١٢٦٠
شعبان ١٠	١٢٦٠
رمضان ٥	١٢٦٠
شوال ٢٩	١٢٦٠
ربيع الاول ٥	١٢٦٦

ربيع الثانى سنة

الورثة فهل يكون لبقية الورثة محاسبتها على مايخصهم من ثمر النخيل المذكور واذا اخذت
قدرا معلوما تصح به الدعوى (أجاب) نماء الرهن كالولد والثمر واللبن للراهن لتولده من

١٣ ١٢٦٦

ملكه وهو رهن مع الاصل تبعا له فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يكون
مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين لآخر رهن عند الدائن ساعة على
دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من
المرتهن مع بعض مصالح للمرتهن من حرز المنزل فهل اذا كانت قيمة الساعة اكثر من باقى
الدين لا يكون المرتهن مطالبا بما زاد من قيمتها على باقى الدين ويكون القول للمرتهن فى

جمادى الاولى

ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الراهن انها ليست مملوكة له ويسقط ما بقى من دين المرتهن
(أجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من راهنه او غيره ثم هلك الرهن فى يد

٧ ١٢٦٦

المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادى كما يستفاد من الدر فى آخر متفرقات
الرهن فان كانت قيمة الرهن اكثر من جميع الدين كان الزائد امانة غير مضمونة على
المرتهن بدون التعدى ولا يختلف الحكم المذكور ولو كان الرهن مستعارا ليرهنه
بدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن لغيره رهنه بغير اذنه فى حق المرتهن والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك جانب نخيل بارضه رهنه معها تحت يد رجل آخر واخذ منه قدرا
من الدراهم وصار رب الدراهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم رهنه واضع اليد عند
رجل آخر فى نظير قدر من الدراهم وصار المرتهن الثانى يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم
مات رب النخيل عن ورثة فهل يكون لورثته نزعه ممن هو تحت يده ومحاسبته على ثمره مدة
وضع يده عليه مع اعتراف واضع اليد للوارث بان الحق فى النخيل لمورثه (أجاب) يؤاخذ

٢١ ١٢٦٦

المقر المذكور باقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمرة النخيل بدون اذن مالكه ولهم
الاستيلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين لآخر
وله حصة شائعة فى بيت ساكن فيها بقدر سكناه فقط فرهن جميع البيت على دينه
بغير اذن باقى الشركاء ولم يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بلده وباعترافه بذلك ولم
يزل المدين ساكنا فيه فهل لا يكون الرهن نافذا فيما عدا نصيبه واذا ثبت اعساره بالدين
لدى القاضى لا يباع مسكنه المحتاج اليه فى الحال فى دينه (اجاب) لا يتم الرهن ولا

٢٩ ١٢٦٦

يلزم بدون القبض وللراهن الرجوع عنه قبله ويباع على المديون كل ما لا يحتاجه فلا
يباع مسكنه المحتاج اليه فى ضرورة سكناه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اخذ حلى

جمادى الثانية

زوجته بغير اذنها ورهنه عند آخر على قدر من الدراهم فبعد مدة طلب المرتهن دينه
من الراهن فعجز المدين عن ايفاء الدين واراد المرتهن بيعه فهل اذا ثبت ملكها له
بالبينة الشرعية وكان رهنه بغير اذنها او علمها يكون لها نزعه من المرتهن (أجاب)

٧ ١٢٦٦

اذا ثبت الملك فى الحلى المذكور لزوجة الراهن بالوجه الشرعى يكون لها انتزاعه من يد
المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر قدرا

معلوما

جمادى الثانية سنه

معلوما من الدراهم ورهن قطعة ارض زراعة عليه فهل اذا اراد رب الدين ان يطلبه ويرد الارض له يجاب لذلك ويمكن من اخذه منه جبرا على رب الارض اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لرب الدين مطالبة المدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكنة رهنها عند رجل على مبلغ من الدين لمدة معلومة فمضت المدة وطالب منه الدين فعجز عن دفعه وقد كان استغل المرتهن الامكنة المرهونة وقبض اجرتها فسامحه مالك الرهن منها وابرأ ذمته منها بشهادة بينة شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطالب منهم المرتهن الدين فارادوا محاسبته على ما استغله من الاجرة فهل اذا ثبت ان مورثهم قبل موته ابرأ المرتهن وسامحه منها ووهبها له بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم المحاسبة بها ولا تنزع الامكنة من يده حتى يستوفي دينه او يبيع القاضي منها بقدر ما يفي بالدين اذا امتنع الورثة من ذلك ولم يكن عندهم وفاء من غيرها (اجاب) اذا أذن الراهن للمرتهن باجارة العقار المرهون فاجره وقبض اجرته واستهلكها وابرأه الراهن منها لا يكون للراهن ولا لوارثه الرجوع بشيء منها على المرتهن واذا مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتهنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لان نظره عام وهذا لو ورثته صغارا فلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مرهون به جارية تحت يد المرتهن فمات المدين قبل دفع الدين وتخليص الرهن وقومت تركته وبيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد انتهاء الرغبات فيها واشتراها بذلك الثمن من التركة فهل اذا ثبت على الميت دين آخر غير دين الرهن واراد ارباب الديون المحاصصة فيها لا يكون لهم ذلك ويكون دين الرهن مقدما واذا لم تف الجارية بدين رب الدين وزاد له مبلغ يضرب به مع الغرماء في باقي تركة الميت (اجاب) المرتهن أحق بالرهن من سائر الغرماء فيستوفي دينه منه وما بقي له من الدين يأخذه من تركة الراهن كباقي غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة رهن بعضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن فرهن الابن البعض الآخر عند المرتهن المذكور أيضا وسافر الى جهة فاراد رجل من أقارب الراهن ان يأخذ الارض من المرتهن من غير اذن ابن الراهن المستحق للارض ومن غير اجازته فهل لا يجاب لذلك وليس له معارضة المرتهن في ذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان نصف معصرة رهناه عند شخص في دين عليهما فهل يصح هذا الرهن حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة واذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واعسر كل منهما بدفع الدين يكون للقاضي بيع الرهن جبرا عليهما حيث لا وفاء للدين الا من المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الراهنين ولا محتاجا اليه لمعاشهما ولا لمصلحة

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٩ ١٢٦٦

١٣ ١٢٦٦

شوال

١٧ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريك أو غيره ويجب رفعه
بالتفاسخ رفعا للفساد واذا وجد التفاسخ والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن
حبس الرهن به بعده والحال هذه كذا فى فتاوى العلامة الرملى واذا لم يكن للمديونين
شئ يوفى منه الدين سوى نصف المعصرة المذكورة الذى لم يصح رهنه يؤمران ببيعه
ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعا باعه القاضى لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل باع لآخر عقارا بيع وفاء واستلم المشترى العقار المذكور من البائع
وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل انقضاء الاجل افلس البائع وترتبت
عليه ديون لآخرين فاراد ارباب الديون بيع العقار المذكور وابطال ما وقع من التبايع
على طريق الوفاء فهل يكون البيع المذكور صحيحا على اختيار المتأخرين ويكون

صفر ١٤ ١٢٦٧

المشترى المذكور أحق بالعقار المذكور الى ان يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد
وقع الاختلاف فى بيع الوفاء والذى عليه اكثر المشايخ منهم السيد الامام ابو شجاع
والقاضى الامام أبو على السغدى ان حكمه حكم الرهن وافتى بذلك العلامة الرملى
وفى تنقيح الفتاوى الحامدية ولا ريب فى ان بيع الوفاء حكمه حكم الرهن فى جميع
الاحكام على ما عليه الاكثر كما فى الخيرية والحاوى الزاهدى وهو الصحيح كما فى جواهر
الفتاوى وقد بسط البزازى فيه الاقوال الى أن قال واذا مات المشترى وفاء فورثته تقوم
مقامه فى احكام الوفاء اه وعليه فليس للغرماء معارضة المشترى وفاء ويكون هو
أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم فى الرهن والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة
أخذت من آخر مقدارا معلوما من الدراهم قرضا ودفعت له رهنا على ذلك فهل اذا
ماتت واثبت الرجل دينه عند القاضى وخرج له اعلام بقبضه وأخذه من تركتها

جمادى الاولى

وطلب امين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بتسليمه له
الا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له فى الرهن الا بعد قبض ما ثبت له من

٨ ١٢٦٧

الدين المذكور (اجاب) للمرتهن حبس الرهن حتى يستوفى دينه فاذا مات الراهن باع
وصيه رهنه باذن مرتهنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضى له
وصيا وامره ببيعه لان نظره عام وهذا لو ورثته صغارا فلو كبارا خلفوا الميت فى
المال فكان عليهم تخليصه كذا فى الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه
دين لآخر وبه رهن تحت يد رب الدين فرفعه للقاضى وحبسه على دفع الدين فامتنع من
الدفع فهل يكون للقاضى بيع الرهن بحضرة الراهن ووفاء دينه منه ويكون المرتهن

٢٦ ١٢٦٧

اولى به من باقى الديانة اذا أخبر الراهن بان عليه دينا لغيره (اجاب) لا يملك راهن
ولا مرتهن بيع الرهن بغير رضا الآخر ويباع الرهن برضاهما ويوفى الدين منه والمرتهن
أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن وفى تنقيح الحامدية قال فى الخيرية مذهب الامام

رجب سنة

تأبيد حبسه أي الراهن الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحر المديون وعندهما للحاكم بيعه جبرا لانهما يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيخان وصاحب الاختيار وكثير بأن الفتوى على قولهما فاذا حكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعة وبعض نخيل عند آخر على قدر معلوم تحت يده ثم بعد مدة من السنين مات الراهن عن ابن فاراد الابن محاسبة المرتهن على ريع الارض وعلى ما استغله من الثمرة من اصل دراهم الرهن فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية ان مورثه أباح له الانتفاع بجميع ذلك (أجاب) افاد في التنوير ان الراهن لو أذن للمرتهن في اكل زوائد الرهن فاكلها فلا ضمان على المرتهن وافاد الخير الرملي ان جميع ما اكله المرتهن من ثمرة النخيل بعد موت الراهن مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الديون وقد تقرر ان زوائد المرهون مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت بموت الراهن لانتقال الملك عنه الى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيح قطعا والله تعالى اعلم

٦ ١٢٦٧

(سئل) في شخص عليه ريال لآخر فرهن عنده به مزنقة من الذهب ثم بعد ذلك أراد المديون دفع ما عليه من الدين وأخذ الرهن من المرتهن فادعى المرتهن انه أودع الرهن عند أخ له ليس في عياله وقد مات المودع ووعد الراهن ان يأتي له بالرهن عند فتح تركة أخيه وذلك الايداع بغير أمر الراهن وعلمه فطلبه الراهن على يد القاضي فادعى المرتهن ضياع الرهن عند أخيه فهل يكون ضامنا للرهن جميعه حيث تعدى ووضعه عند أخيه وديعة بغير أمر الراهن والحال هذه (أجاب) يضمن المرتهن بايداع الرهن بدون اذن الراهن جميع القيمة فيطالب المرتهن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه والله تعالى أعلم

شعبان ١٣ ١٢٦٧

(سئل) في رجل له فدان طين اثر غرس بعضه نخيلا ثم مات عن زوجتين وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن امه وعن عميه المذكورين فهل اذا رهن الميت حال حياته عند زوجته أربع نخلات أخر كبارا على مائة قرش باقي معجل صداقها وأباح لها الثمر حتى يدفع لها الدين فمات قبل الدفع عن ورثته فاستمرت واضعة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهي تستغل الثمر بدون اذن الورثة يكون للورثة محاسبتها على ما استغلته من الثمر بعد موت الراهن حيث كان معلوم القدر (أجاب) للورثة مطالبة الزوجة ببدل ما أخذته من ثمرة النخيل بعد موت زوجها واستهلكته والحال هذه والله تعالى اعلم

شوال ٢٣ ١٢٦٧

(سئل) من طرف امين صندوق الايتام بما صورته انه مذكور بقرار حضرات العلماء المعطى في حق رهونات العقارات التي ترهن بصندوق الايتام ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتهن محوزا مفرغا لا مشغولا ولا يحق الراهن مميزا لا مشاعا وللمرتهن حبسه حتى يستوفي دينه وبمقتضاه جار العمل الا انه يحضر في بعض الاوقات شخصان أو ثلاثة بجهة واحدة أو

بجبج متعددة يملكون منزلا ويرغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاخذ دراهم من مال الايتام وتراضيهم على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو الذى يقبل المنزل الكامل لشخص بمفرده فبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتكم نؤمل ارسال افادة عما يعتمد فى مثل ذلك لاجل اعتماده والاجراء بموجبه (اجاب) قال فى جامع الفصولين ولو ارتهن بدين له عليهما رهنا واحدا جاز وهو رهن بكل الدين وللمرتهن حبسه لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا وأراد أربابه رهنه على دين عليهم وسلموا العقار المرهون مع المرتهن يصح الرهن ويكون للمرتهن حبسه حتى يستوفى جميع الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك زوج اساور ودفعته لامرأة دلالة لتبيعه لها فاخذته وباعته بثمن معلوم من الدراهم فطلبته منها فماطلتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك رهنتها بيتها ووعدتها على مدة معلومة انها اما أن تدفع لها الثمن الذى بذمتها أو تبيع البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتاخذ الباقى فهل اذا انقضت مدة الاجل يسوغ للمرتهنة بيع البيت المذكور باذن الراهنة وتاخذ حقها منه وتدفع الباقى للراهنة وتقدم المرتهنة بدينها على جميع ارباب الديون التى على الراهنة (أجاب) للمرتهن بيع الرهن باذن الراهن ولا يكون المرتهن اسوة غرماء الراهن فى الثمن فيستوفى منه المرتهن دينه مقدما على باقى غرماء الراهن حيث تحقق الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفى شخص وكانت تركته مستغرقة بالديون واحد الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفى دينه بالكامل من ثمن الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (أجاب) المرتهن أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن فيوفى دين المرتهن من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقى من الثمن يقسم بين باقى الغرماء والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين لآخر وله امكنة يملكها رهنها عند رب الدين وسامحه من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى بينة تشهد بذلك بعد ان اجرها المرتهن باذنه واستغل اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة يؤجرها رب الدين مدة من الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من الابراء والسماح يكون صحيحا فى المدة التى قبل موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجبر الورثة على دفع ما بقى من الدين بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الا تلك الامكنة تباع فيما بقى عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاء الدين (اجاب) صرحوا بانقطاع الاباحة بموت المبيح لانتقال الملك عنه الى غيره فلورثته محاسبته على ما استغله من الاجرة باذنهم بعد الموت بلا اباحة منهم ولا ابراء وبانه اذا مات الراهن مع بقاء الراهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا ولوصى الميت بيعه باذن المرتهن فان لم يكن له وصى فلوصى القاضى ذلك وان لم يكن واحد منهما فللقاضى ان يبيعه بنفسه ويقضى دينه وان كان الورثة كبارا ايامرهم

الشهر	اليوم	سنه
ذى القعدة	٣٠	١٢٦٧
ذى الحجة	٣٠	١٢٦٧
محرم	٢	١٢٦٨
صفر	٢١	١٢٦٨

ربيع الثاني سنة

القاضي بالبيع فان امتنعوا فالقاضي يبيعه فلو بطل الرهن باجارته بالاذن كما هنا يجبر
الورثة أو الوصي على دفع ما بقي بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من
جنسه والا يباع منها بقدره ولو عقارا او الدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل)
من القومبانية بما محصله أن امرأة لها منزل عليه حكر تريد ان ترهنه في القومبانية
على مبلغ معلوم من الدراهم فهل يجوز رهنه وان تأخرت عن السداد للقومبانية يجوز
بيع المنزل المذكور لاجل سداد مال الايتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الارض

٩ ١٢٦٨

المحتكرة وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المديون عن الوفاء الا من ثمنه
ولم يكن محتاجا اليه لضرورة سكناه واغلب عقارات القاهرة محتكرة والتصرف انما
هو في الابنية المستحقة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنده المدينة شيء من الدين يباع ذلك
البناء ويوفى الدين من ثمنه ان كان الامر كما ذكر وان لم يكن رهنه صحيحا ولا يمنع من بيعه
كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فيما اذا وجد في تركة
احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى
المتوفى وصار البحث عنه فلم يعلم له محل وجود الرهن محفوظ في بيت المال وورثة
المتوفى طالبون بيع ذلك الرهن واخذ دين مورثهم منه فهل يجابون لذلك أو يكون

٢٤ ١٢٦٨

هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير
للعلائي لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا عند
الورثة اه وفيه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي ليبيعه بدينه
ينبغي ان يجوز اه وعليه ففي حبس الرهن المذكور لورثة المرتهن ولهم رفع الامر
للقاضي لبيع ذلك الرهن لاجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في أناس متعددين رهن
كل منهم بعض مصاغه على دراهم معلومة عند رجل فحفظ المرتهن تلك الامانات في
صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخرين فدخل عليه اللصوص ليلا فقتلوه
وفتحوا الصندوق المذكور بمفتاحه وسرقوا تلك المرتهنات المذكورة ثم بالبحث عن
اللصوص صار ضبطهم بعد مدة بمعرفة الحكومة واستخلصت منهم جانبا من المرتهنات
المذكورة وفقد منها جانب فالذي وجد اخذه اصحابه ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى
ورثته واضع اليد على متروكاته فاراد اصحاب الامانات المفقودة استخلاص اثمان ما فقد
لهم من تركة الميت المذكور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزم واضعوا اليد على تركة الميت

ذي الحجة ٣٠ ١٢٦٨

بدفع شيء مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يهلك الرهن بالاقل من قيمته
ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتهن امانة لا يضمن
الا بالتعدي او التفريط فاذا لم يثبت التعدي او التفريط من المرتهن لا يكون الزائد عن
الدين مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا ليرهنه عند آخر على
دراهم فرهنه عنده ومكث المرهون عند المرتهن مدة فطلب المرتهن دراهمه ليرد

المرهون فلم يحب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة فى بيته فاخذ السارق متاعه وادعى المرتهن ان المرهون سرق فى جملة متاعه والحال انه فى حرز مثله فهل يصدق فى ذلك بيمينه ولا يضمن المرهون لعدم تفريطه فى ذلك (اجاب) يهلك الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين فما زاد من قيمة الرهن على الدين لا يكون مضمونا على المرتهن ولا يكلف باقامة البينة على الهلاك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك نصف بيت شائعا ولمالك آخر رهن النصف عند الشريك الآخر فى دين عليه بدون اذن أخيه المالك وبدون اجازته فهل لا يصح رهن المشاع ولا ينفذ ويكون للمالك الاستيلاء على نصيبه قهرا عن الشريك (أجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا رهنها عند شخص على مبلغ معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ورثة فهل يكون لهم رفع يد واضع اليد عليها بعد دفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضع اليد وورثة الراهن معترفا بالرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون اذن الراهن أو وارثه أو القاضى (اجاب) لورثة الراهن البلغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتهن اذا لم يبع بعد موت الراهن بطريق شرعى والله اعلم (سئل) فى رجل رهن حلقا زمردا عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مضى نحو عشر سنين احضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فاحضر المرتهن الحلق واعطاه للراهن فقال لم يكن هذا حلقى وليس هناك بينة تشهد بعين المرهون فهل يكون القول قول المرتهن بيمينه (أجاب) اذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذى رهنته عندى فالقول للمرتهن بيمينه لانه القابض والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن عند آخر رهنا على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاء الدين وانفكاك الرهن فهل اذا كان للراهن الميت وصى يبيع الرهن ويوفى منه دين الرهن للمرتهن ويقدم المرتهن بدينه على باقى غرماء الميت (اجاب) نعم يباع الرهن المذكور ويوفى منه دين المرتهن والحال هذه ويقدم المرتهن فى ذلك على سائر الغرماء حيث كان الرهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن عند عمرو اماكن ملكا له على دين مطلوب منه الى عمرو واباحه ما يستغله من ايراد الاماكن المذكورة وعمرو قد استغل ما تحصل واستهلكه فهل بعد ذلك يسوغ للرجل أو لورثته مطالبة عمرو بما استغله من الاماكن المذكورة والزامه به ونزع الاماكن المرهونة من يد عمرو قبل تادية المبلغ المرهون فى مقابلته الاماكن المذكورة (اجاب) صرحوا بان الاباحة تبطل بموت المبيح وفى التنوير وشرحه ونماء الرهن كالولد والثمر واللبن والصوف والوبر والارش ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعا له بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخلة فى الرهن وتكون للراهن اه وعليه فاجرة الرهن بعد موت المبيح تكون للراهن فلوارثه حسبانها من الدين المطلوب

الشهر	اليوم	السنة
	٣	١٢٦٩
	٤	١٢٦٩
	٩	١٢٦٩
صفر	٨	١٢٦٩
	١٩	١٢٦٩
رجب	٤	١٢٦٩

شعبان	سنة
١٦	١٢٦٩
رمضان ٤	١٢٦٩
ذي القعدة ٢٢	١٢٦٩
٢٢	١٢٦٩
محرم ٨	١٢٧٠

من مورثه وفي شرح التنوير أيضا عن الجواهر اباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن ان يؤجره
قال لا قيل فلو آجره ومضت المدة فالاجرة له ام للراهن قال له ان آجره بلا اذن وان باذنه
فللمالك وبطل الرهن اهـ ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتهن من أجرة الرهن حال حياة
الراهن المبيح وبعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر ورهنه حجة داره
وهو ساكن فيها على أن تكون الدار مرهونة فهل لا يصح هذا الرهن والحال هذه حيث
لم يستلم الدار ولم يضع يده عليها ولا يترتب عليه احكام الرهن من اختصاص المرتهن
بالعين المذكورة دون بقية الغرماء عند تحقق ديون أخر ويكون الرجل المذكور اسوة
لبقية الغرماء (اجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور فلا
يختص المرتهن والحال هذه بها بل يكون اسوة لباقي غرماء الراهن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جارية رهنها مع ولدها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع
له بخدمتها فقبضها المرتهن ومكثت عنده نحو اربع سنين وهو يمونها مع ولدها تلك المدة
فهل اذا اراد الراهن ان يطالب المرتهن باجرتها تلك المدة بدون عقد اجارة لا يجاب لذلك
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لبعض التجار عجز عن ادائه وله بيت يسكنه باعه للتاجر المذكور على انه
ان وفى له الدين في مدة معينة يرجع اليه بيته والا صار ملكا للمشتري وكتبت وثيقة
بالبيع المذكور ولم ينصوا فيها على التوافق المذكور مع وجود البينة به فهل اذا وفى له
الدين في المدة يرجع اليه بيته بحكم التوافق المذكور اولا (اجاب) اختلفوا في بيع
الوفاء والذي عليه الاكثر ان حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري
ثمنه كما في الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده بيته
على الدين المذكور ثم مات المديون عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعترفوا
له به وارادوا دفعه له مؤجلا ومقسطا على الشهور وهو لا يرضى بذلك ويريد أخذه حالا
فهل يجاب رب الدين الى اخذ دينه حالا ولا يجاب ورثة الميت الى ما طلبوه بدون رضا
رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو ببيع عقار الميت (أجاب) الدائن أحق
بالعين المرهونة عنده من سائر الغرماء فيباع الرهن لوفاء الدين واذا بقي للدائن شيء من
دينه يرجع به في تركة المدين ولا يجبر رب الدين على تاجيل دينه الحال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم ورهن فرسا عليها وغاب الراهن عن بلد الرهن
فجاء رجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم واخذ الفرس من يد المرتهن بغير اذن
واجازة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتهن برد الفرس بعد دفع ما عليه من
الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشيء
حيث كان بغير اذنه واجازته (أجاب) لا يملك المرتهن تمليك الرهن بدون اذن الراهن
وللراهن المطالبة باخذ رهنه بعد براءة ذمته من الدين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة

	سنة	
ربيع الاول ١٣	١٢٧٠	واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضمونها ان بعض الناس المحتاجين للاقتراض احضر واحجبا باملاكهم فوجدانها املاكهم آراضا خربة مشحونة بالاتربة مشتراة بثمن معلوم قليل بحسب تخربها وباجراء الكشف يتضح انها عامرة ولما يحصل تثمينها بحسب ماهى عليه الآن يعلم ان اصحابها جددوها ولم يخرجوا الانفسهم حججا بمقدار ماصرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتتبة وقت شرائهم ولم يعلم هل يكتفى بتلك الحجج الاصلية ولوان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يقترضونه الآن بناء على تثمين رئيس الدلالين على حسب التجديد والصفة التى هى عليها الآن ام يطلب منهم حجج بالانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اريد بيع تلك الاملاك نظير المطلوب منهم هل بمقتضى هذه الحجج يصح البيع أم لا (أجاب) ان المعتبر فى صحة الرهن استيلاء المرتهن على العقار المرهون فى مقابلة الدين مفروزا غير مشغول ولا يعول شرعا على مجرد الحجج اذا الخط لا يعتبر مثبتا فى الشرع فحيث كان العقار مملوكا للراهن ووضع ايده عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسلمه الى المرتهن على الوجه المذكور يصح الرهن ويقدم المرتهن على سائر الغرماء ولا يمنع من صحة بيع العقار عدم وجود حجة لمالكه مشتملة على أوصافه الموجودة حال البيع شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة كل منهم فى معيشة على اثنين منهم دين لآخر رهن اخوهما الثالث على دينهما حجة عقاره ولم يقبض المرتهن العقار ثم مات الراهن عن
شعبان ٨	١٢٧٠	قصر فاراد رب الدين بيع العقار فى دينه زاعما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتهن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار فى دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع فى الدين المرهون لاجله حيث لم يقبض والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فى رجل مديون رهن حجة عقاره وقسط الدين عليه فدفع المديون تقسيط سنة ثم مات عن ورثة فحضر شخص ودفع ما عليه من الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين بقصد شراء العقار فهل اذا اراد الشخص
شوال ٧	١٢٧٠	المذكور استغلال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للدائن لا يجوز له ذلك (اجاب) ليس للشخص المذكور ان يستغل اجرة عقار غيره قبل ان يملكه والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة ارض براح خالية البناء والغراس فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت فى يد رب الدين ولا يتصرف فيها
ذى القعدة ١٠	١٢٧٠	صاحبها الا بعد تادية الدين لانها وهى مرهونة حق المرتهن فى حبسها (أجاب) نعم يجوز له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرغة مميزة وللمرتهن حبسها حتى يقبض دينه او يبرئه وليس للراهن ولا للمرتهن الانتفاع بها مطلقا لا بغرس ولا بناء ولا بغيرهما ولا التصرف فيها الا باذن الآخر مابقى القبض والدين معا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل

صفر	سنه
١٦	١٢٧١
جمادى الاولى	
١٨	١٢٧١
شوال	
١٣	١٢٧١
ذى الحجة	
٢٨	١٢٧١

عليه دين لآخر ورهن عنده قطعة أرض زراعة أميرية وأباح الراهن للمرتهن الانتفاع بزرعها مدة ووضع يده عليها ويدفع المرتهن ماعليها من الخراج فهل اذا دفع المدين ماعليه من الدين للمرتهن واراد اخذ الارض من يد المرتهن وكان بها زرع من قبل المرتهن باباحة الراهن يكون الزرع مملوكا للمرتهن الزارع له على الوجه المذكور (اجاب) نعم يكون الزرع مملوكا للزارع المرتهن والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اخذ من آخر خمسمائة قرش ورهن عنده بندقية مثمنة فضاع عند المرتهن زنادها وقيمته تساوى ثلثى الدين فهل يكون الزناد مضمونا على المرتهن (اجاب) لوهلك بعض الرهن يقسم الدين على الهالك والموجود مثلا لورهن دارا قيمتها الف بالف فخربت فى يده قسم الالف على قيمة البناء والعرصة يوم القبض فما أصاب البناء سقط وما أصاب العرصة بقى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم واشترطا ان الارض تكون فى يد المرتهن سنتين فبعد مضى نحو سنة طلب رب الارض افتكاكها واورد الدين لربه فهل يجاب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (اجاب) للمرتهن المذكور اخذ هذه الارض وعليه دفع ما بذمته من الدين ولا عبرة بهذا الرهن ولا الشرط على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين لآخر باعه فى نظير دينه مركبين بيع وفاء الى أجل معلوم ولم يسلمهما لرب الدين بل كتب له سندا على انه ان لم يوف بالدين عند حلول الاجل المذكور تكون المركبان ملكا له وصار مالكهما يتصرف فيهما الى مضى الاجل المذكور فاراد رب الدين تملك المركبين بما وقع بينه وبين المديون من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين تملك المركبين حيث الحال ماذكر و يكون له طلب دينه فقط (اجاب) نعم ليس له تملك المركبين المذكورتين حيث الحال ماذكر فى السؤال لانا لوجرينا على ان بيع الوفاء رهن يشترط فيه ما يشترط فى الرهن من التسليم مفرغا محوزا مميزا لما صرحوا به على القول بالرهنية من انه لا فرق بينه و بين الرهن فى حكم من الاحكام وبان حكمه حكم الرهن فى جميع الاحكام وقد افتى به كثير من علمائنا وافتى به الخير الرملى والشيخ ابن عابدين فى تنقيحه وصاحب فتاوى الرحيمية فقد أجاب عن مديون باع دارا من دائنه بيع وفاء وهى مشغولة بعياله ومتاعه ولم يسلمها له هل يصح و يعمل بموجب الوفاء ام لا بقوله لا يصح ولا يعمل به اذ بيع الوفاء رهن على اصح الاقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله بعياله ومتاعه ولم يسلم اه ولوجرينا على القول الجامع وهو انه بيع فاسد فى بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصحيح فى بعضها لحل منافع المبيع ورهن فى بعضها حتى لا يملك المشترى بيعه من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما فى الرهن وافتى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد نقله وينبغى ان لا يعدل فى الافتاء عن القول الجامع اه فلا نقول بان المشترى يملك ماذكر جبرا على المالك اذ لمالك ان

محرم	سنة
١	١٢٧٢
ربيع الثاني ٢٥	١٢٧٢
جمادى الاولى ١١	١٢٧٢

يفسخه والمشتري المطالبة بدينه من دائنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
على آخر بارض زراعة مملوكة لابيه مرهونة تحت يده آلت له بالارث وطلب رفع يده عنها
فسلمها له فيها بعد نزاع طويل وفك الرهن باداء الدين وصدق له على انها حقه وارض أبيه
فوضع يده عليها والآن أراد المرتهن نزعها من يد وارث الراهن واعادتها ليده ثانيا
فهل بعد ثبوت اعترافه لوارث الراهن بانها حقه وارض ابيه وسلمها له طائعا مختارا بعد
اداء الدين ووضع يده عليها مدة بشهادة البينة الشرعية يكون الحق فيها الواضع اليد عليها
ولا حق فيها للمرتهن ولا لاولاده (اجاب) اذا كان الملك والحق في تلك الارض ثابتا
لواضع اليد عليها الآن واعترف من كانت بيده باستحقاقه لها وسلمها اله طائعا مختارا
بعد استيفاء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضته
فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان
شخصا مات وحصرت تركته فوجد عنده رهن لامراة نظير دين مطلوب منها للميت المذكور
وولد الميت يريد بيع الرهن واخذ الدين المطلوب لوالده من المراة المذكورة والحال ان
المراة غائبة لم يعلم لها مكان فهل يجوز بيع الرهن لوفاء الدين المطلوب منها في غيبتها
(اجاب) اذا غابت الراهنة غيبة منقطعة ورفع المرتهن امره للقاضي ليبيع الرهن
بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدر المختار ومثله في نور العين ومنه يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين للغير فحصلت له مضايقة بسبب طلب
المبلغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة أرض جنينة قدرها تسعة افدنة بما فيهما من
الاشجار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشرط البائع على المشتري في البيع بانه عند
حضور المبلغ واحضاره بيده يدفعه للمشتري ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك
والحال أن قيمتهما تبلغ اثني عشر ألف قرش والآن بلغ البائع ان المشتري باع المنزل
لشخص آخر فلما اعلم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف
بالشرط فهل اذا حضر المشتري الآخر وصدق على ذلك أو ثبت الشرط ببينة شرعية
يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه بيع وفاء حيث كان بيع المشتري
الاول بدون اذن المالك (أجاب) نعم يكون للبائع الاول استرداد المبيع بيع وفاء اذا
دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف أدهم باشا محافظ مصر في رجل مديون لشخص رهن عنده حجج أملاكه وهي
عمارة جديدة ومنزل صغير كلاهما خال عن السكنى ومنزل ثالث يسكنه والجميع على
مبلغ مائة وثمانية وثمانين ألف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا ولما لم يمكنه تسديد المبلغ
نقد الاذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين للشراء أصيب المديون بمرض
سل به فصار ملازما للفراش ولما تمت المزايدة واحتيج الى ايقاع المبايعة وجد المديون
قد ازداد مرضه وصار في حال التغير بموجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

جمادى الثانية	سنة
٣	١٢٧٢

لا يعي ما يقول والدائن الآن مطالب بحقه فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما رهن الحجج فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاك مرهونة عند رب الدين بمجرد رهن حججها حتى يكون من عنده حجج تلك الاملاك على سبيل الرهن كباقي الغرماء في المحاصة في تلك الاملاك ولا يختص بها وأما البيع لايفاء الدين مع كون المديون الآن صار مسلوب العقل بسبب المرض الذي أصابه فيرفع الامر في ذلك للقاضي وهو ينصب عن المديون المذكور قيما ويأمر القيم المذكور باداء الدين من مال المديون ويبدأ ببيع الايسر فالايسر من املاكه الى وفاء الدين الثابت شرعا ولا يباع على المديون مسكنه اذا كان لا ثقابه بل يباع كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مرهون به عقار تحت يد المرتهن ومات الراهن عن ورثة قبل دفع الدين وفكاك الرهن فهل اذا كان على الراهن ديون يكون المرتهن احق بالرهن وحبسه الى ان تصل اليه دراهمه وليس لغرماء الميت منازعته ومعارضته فيه حيث قبض المرتهن المكان ووضع يده عليه فارغا غير مشغول بامتعة الراهن ولا غيرها (أجاب) نعم يكون المرتهن احق بالرهن من بين سائر غرماء الراهن حيث وقع الرهن مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه ورهن عنده على ذلك أرض زراعة معلومة ومملوكة له تباع وتشترى رهنا شرعيا مسلما ليد المرتهن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون اخر لاربابها ولم يترك سوى الارض المرهونة فهل لا يبطل الرهن بموت المرتهن ويكون احق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفي دين الرهن لاسيما وورثة الراهن معترفون ومقرون بدين الرهن (أجاب) نعم يكون المرتهن احق بعين الرهن من سائر الغرماء اذا وقع الرهن مستوفيا شرائط الصحة واللزوم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانبا من النخل تجمد عليه قدر من الدراهم فطلبها اربابها من شيخ بلده فاخذ النخل شيخ البلد من الرجل المذكور جبرا بالضرب الشديد والحبس المديد وأعطاه وهنا لرجل تحت يده على الدراهم المذكورة ودفعها لاربابها وصار يتصرف المرتهن في النخل مدة فهل اذا دفع رب النخل القدر المذكور للمرتهن يكون له أخذ النخل منه ويجبر واضع اليد على تسليم النخل المذكور له حيث كان استيلاؤه على ذلك النخل على سبيل الرهن بدون تمليك شرعي (أجاب) نعم لرب النخل ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلة بالميراث عن أصوله رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم منذ عشر سنين ثم مات الراهن عن ابن والآن يريد الابن المذكور افتكاكها من المرتهن ودفع الدين لربه فهل يجاب لذلك حيث كان الحق ثابتا له فيها بالبينة الشرعية لاسيما والمرتهن معترف ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان الحق في تلك النخلة ثابتا للابن المذكور عن أبيه بالوجه الشرعي يكون له افتكاكها ودفع دين ابيه حيث

شوال	
١٤	١٢٧٢

محرم	
٥	١٢٧٢

صفر	
٢٢	١٢٧٣

جمادى الاولى	
١٧	١٢٧٣

جمادى الثانية سنه

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لجماعة وله بيت رهنه على الدين المذكور
الى ستين يوما ولم يزل ساكنا فيه بامتعته وينتفع به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا
ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم للمرتهن مفرغا

١٠ ١٢٧٣

غير معتبر فلا تترتب عليه احكامه وللراهن الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك عقارا باعه من آخر بيع وفاء بثمن معلوم وسلمه له على ان البائع اذا احضر
الثمن للمشتري أخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من السنين مات البائع المذكور عن أولاد
بلغ وقصر فصار أحد البلغ وصيا على القصر ووكيلا عن البلغ وباع العقار المذكور من
المشتري واضع اليد عليه بيعا باتا بثمن مثله الموافق للدين بطريق اصالته ووصايته على
القصر ووكالته عن البلغ ثم مات الوصي المذكور عن اخوته البلغ والقصر المذكورين
وجعل للقصر وصيا آخر فانكر البيع البات الصادر من الوصي الميت المذكور للعقار
المذكور فهل اذا اثبت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا نافذا وليس
للوصي المذكور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بثمن مثله
(أجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقد صرحوا بانه اذا مات الراهن باع وصيه رهنه

٢٨ ١٢٧٣

باذن مرتهنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره
ببيعه فاذا اثبت المشتري شراءه من وصي الراهن الميت بثمن مثله على الوجه المذكور
بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الوصي الثاني لذلك ولا يكون له معارضة المشتري شراء باتا
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد عم ثلاثة لهم قطعة
أرض زراعة مملوكة بنخيل وساقية نحو تسعة قراريط ميراثا عن جدهم رهنها اثنان من
اولاد العم الثلاثة أيضا على دراهم من مدة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولاد العم غائبا
فلما حضر أراد هو واولاد عمه فك الارض من المرتهنين بعد رضاه به فاجاب اثنان منهم
لذلك واقرا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الارض فترافعوا عند الحاكم فثبت بالبينة
الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولاد العم ميراثا عن جدهم مرهونة تحت يد هؤلاء
الثلاثة فلم يرض الممتنع من التسليم بتلك الحكومة والبينة متعللا بوضع اليد هذه المدة
ودفع المال المديون فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بتعلله ويجبر على تسليم الارض
لمستحقيها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من سماع دعوى اولاد العم واثبتوا استحقاقهم

رجب ٣ ١٢٧٣

لتلك الارض على واضع اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتقالها عن ملكهم
يكون لهم انتزاعها من الرجل المذكور وقد صرحوا بان الرهن عند اثنين اي مثلا يصح
وكله رهن من كل منهما ولو غير شريكين ويشترط قبولهما فلو قبل أحدهما دون الآخر
لا يصح كما لو قال رهنت النصف من ذا والنصف من ذا وهذا بخلاف الهبة فانها من اثنين
لا تصح لان موجبها ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون كله ملكا لكل واحد من رجلين
على الكمال في زمان واحد فدخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون

ربيع الثانى سنة

العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على الكمال كما فى الدر وحواشيه والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل عليه دين لآخر باع المدين داره لرب الدين بيع وفاء وسلمه حجة الدار
على انه متى قدر على دينه يدفعه له و يأخذ حجته ولم يسلمه الدار بل استمر ساكنا فيها مع
عياله و بعد مدة دفع نصف الدين لربه والآن اراد ان يدفع له باقى الدين ويسترد منه الحجة
فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما أخذه من الدراهم اجرة الدار المدة الماضية
والحال ان رب الدين لم يكن بيده حجة ولا بينة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع
وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون لرب الدار دفع باقى الدين واخذ حجة داره اذا تحقق
ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت انه بيع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع

٢٦ ١٢٧٤

ما بذمته من الدين لربه واذا تعارضت البينتان تقدم بينة بيع الوفاء والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل عليه دين لآخر رهن به شيئا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة
مات عن تركة مستغرقة بديون لاناس أخر فاراد أرباب الديون رد المرهون للتركة وقسمته
مع التركة قسمة الغرماء فهل لا يجابون لذلك و يكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت
ماذكر (أجاب) المرتهن أحق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشاركونه فى ثمن

٢٦ ١٢٧٤

الرهن بعد بيعه فى مقدار دينه اذا كان الرهن مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل يملك نخلا رهنه عند رجل على قدر معلوم من الدراهم واباح له ثمره ووضع
المرتهن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة بلغ فطلبت الورثة النخل المذكور من
المرتهن ودفع دراهم الرهن له فانكر المرتهن ملك مورثهم فيه واستحقاقهم بجهة الارث
عن مورثهم المذكور فاثبتت الورثة المذكورون ملك مورثهم فيه وانه باق على ملكه
الى ان مات وانه مرهون تحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فحكم
الحاكم الشرعى لورثة الراهن بالنخل المذكور وسلم المرتهن النخل لورثة الراهن واخذ
المرتهن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على النخل المذكور مدة تزيد
على سنة وصاروا يتصرفون فيه بانواع التصرفات الشرعية والآن ادعى المرتهن على
الورثة المذكورين بانه كان اشترى النخل المذكور من مورثهم قبل موته فانكرت
الورثة دعواه والحال انه لا حجة ولا سند ولا بينة تشهد له بذلك فماذا يكون الحكم

جمادى الاولى ٦ ١٢٧٤

الشرعى فى دعوى الرجل المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه
على فرض صحتها بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
أقرض آخر مبلغا من الدراهم وهو فى مكة واخذ فى نظير ذلك رهنا وهو اثنتى عشرة
خيرية ونصف خيرية فلما حضر الراهن والمرتهن فى مصر توفى الراهن فادعت امرأة
الراهن ان الخيريات المذكورات ملكها وانها اعطتها لزوجها بيدها وهى طائعة مختارة
عالمة بذلك لاحتياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتهن ان يمسك الرهن حتى يخلص
بحقه (أجاب) يصح استعارة شئ ليرهنه فيرهن بما شاء اذا أطلق ولم يقيده بشئ وان قيده

٢٨ ١٢٧٤

	سنه
شعبان	
٦	١٢٧٤
٢٠	١٢٧٤
رمضان	
١٠	١٢٧٤
ذي القعدة	
٢٤	١٢٧٤

بقدر او جنس او مرتهن او بلد تقيد به وا ذا صح الرهن فى المستعار يكون للمرتهن حبس الرهن الى ان يستوفى دينه ولا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للمرتهن بيعها الا برضا مالكها وانما له حبسها حتى يستوفى دينه ولو مات مستعيره مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه كما فى التنوير وشرحه وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة دفع الراهن دراهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتهن المذكور فادعى انها سرقت منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضمونا على المرتهن يهلك بالدين حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل ربما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضمونا على المرتهن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته أكثر من الدين يهلك به والزائد أمانة واذا كانت مساوية للدين هلك به أيضا واذا كانت أقل يهلك من الدين بقدر قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة الرهن والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة اقترضت من رجل قدرا معلوما من الدراهم ورهنت عنده حليا فوضعه فى بيته فى حرز مثله ثم بعد ذلك سرق متاع بيته والحلى المذكور فى غيبته وشاع ذلك فى بلده ثم ظهر بعض حلى المرأة عند صائغ فاخذه المرتهن بالحكومة والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا ترد الدين له به فهل لا تجاب لذلك ويكون لرب الدين مطالبتها به ورد ما ظهر من الحلى لها ويضيع باقى الحلى عليها ويصدق المرتهن بيمينه فى ضياعه (أجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقصت عينه قسم الدين على قيمة جميع الرهن فما نقص أو هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقى يفتكه الراهن بباقى الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين لآخر رهنه به دارا ساكنا فيها الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتهن بل استمر الراهن ساكنا فيها فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للمرهون ولا يتعلق حق المرتهن بتلك الدار (أجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة مرهون عندها اسورة على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعد ولا تفريط ثم بعد مدة ادعت بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والآن تريد ورثة صاحبة الاسورة مشاركة المرتهنة فيما اخذته من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا يسوغ للورثة المذكورين تضمين المرتهنة بقيمة ما رهنته مورثتهم حيث كان المرهون تالفا (أجاب) الرهن اذا تلف فى يد المرتهن بلا تعد منه يكون مضمونا على المرتهن بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين هلك بالدين وان كانت أكثر فبالاقل الدين يهلك به والزائد من القيمة أمانة وان كانت أقل منه يسقط من الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب وارد من مصلحة بيت المال بمحروسة مصر ملخصه فى مرهون تحت يد المرتهن على قدر معلوم مات المرتهن وبيع الرهن بدون اذن الراهنة باقل مما هو فى ذمتها للمرتهن ثم

صفر ٦ سنة ١٢٧٥

حضرت ودفعت المرهون عليه الذى هو فى ذمتها وطلبت الرهن فهل والحال هذه لورثة المرتهن عين الدين المرهون عليه أو قيمة المرهون التى بيع بها وما الحكم فى الباقى من الدين (اجاب) بيع الرهن بعد موت المرتهن بدون اذن الراهنة لا ينفذ بدون وجه شرعى فاذا ردت الراهنة البيع يكون لها أخذ عين الرهن وعليها دفع الدين لورثة المرتهن وان اجازته نفذ البيع والثمن تاخذه الورثة فيسقط من الدين بقدره وتلزم الراهنة بدفع الباقى من الدين لورثة ربه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع طاحونة لآخر بماله عليه من الدين بيع وفاء مستوفيا الشرائط وسلمه الطاحونة المذكورة فتسلمها منه وأجرها الرجل آخر بدون اذن المالك الاصلى واستغل أجرتها مدة واستهلك ما استغله فى شؤن نفسه فهل اذا دفع رب الطاحونة المذكورة ما عليه من الدين واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشترى من الاجرة قبل الاسترداد

ربيع الثانى ١٢ ١٢٧٥

(أجاب) المصرح به ان بيع الوفاء حكمه حكم الرهن فى جميع الاحكام عند الاكثر وهو الصحيح وعليه لا يكون للمشترى وفاء اجارة العين بلا اذن المالك فلو أجرها كذلك فالاجرة له يتصدق بها ولا يحل له الانتفاع بها والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة دفعت لزوجها عينا مملوكة لها وأذنته بان يضعها رهنا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها ودفعها لصاحب الدين ليطمئن قلبه على ماله جهته من الدين فاخذها رب الدين وحفظها عنده ثم بعد ذلك تريد الزوجة نزع هذه العين فهل ليس لها جبره على ذلك حيث سلمتها لزوجها طائعة مختارة ولرب الدين حبس العين عنده حتى يخلص بما له من الدين على الذى سلمه العين حين سلمته زوجته اياها ليرهنها على ما عليه

جمادى الاولى ١ ١٢٧٦

(اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة اخذ العين من يد المرتهن جبرا حيث استعارها زوجها منها ليرهنها بدينه المذكور لصحة الرهن ولزومه والحال هذه الا اذا دفعت الدين لربه من قبلها أو قضاه المديون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استدان دينا من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه بعدما رهن عليه حصة معلومة شائعة له فى عقار معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ويكون للمرتهن وضع يده عليه حتى يستوفى دينه ويكون مقدما بدينه على سائر غرماء الراهن لو بيع المرهون

جمادى الثانية ١٤ ١٢٧٦

على الراهن وكان عليه دين غير دين الرهن (أجاب) اذا كان الرهن سابقا على الدين ثم استدان وكان الرهن فاسدا للشيوع مثلا وقبضه المرتهن ثم تناقضاه يكون حكمه حكم الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى أن يستوفى المرتهن دينه فيكون المرتهن أولى به من سائر الغرماء فى الحياة والممات كما صرحوا به بخلاف ما اذا كان الدين سابقا والرهن لاحقا فلا يكون المرتهن أولى به كما فى البزازية واستظهر الشيخ ابن عابدين فى فتاواه ان التقييد بالنقض ليس للاحتراز عما اذا بقى العقد بلا نقض بل هو بيان للواجب ولما يترتب عليه أى يجب عليهما فسخه واذا فسخاه كان للمرتهن حبسه الى آخر ما ذكره والله

رجب	سنة
٢٩	١٢٧٩
ذى الحجة ٢٠	١٢٧٧
ربيع الثانى ٢٢	١٢٧٩

تعالى اعلم (سئل) من الضابطية عما مضمونه الاستفهام عن صحة رهن حجج عقارات متعلقة بيحيى أفندى الحكيم فى نظير مبلغ الفى جنيه مصرى وعدمها (اجاب) رهن حجج العقار غير معتبر شرعا فى صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكر حق حبس الدائن ذلك العقار بدينه الى أن يستوفيه بمجرد رهن الحجج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع ارضه المملوكة له لشخص بيع وفاء وشرطا فى العقد انه من بعد مضى عشر سنوات تكون الارض للبائع ويرد الثمن للمشترى وشرطا ايضا فى العقد أن يكون دفع العشور على المشترى فهل والحال هذه اذا اراد صاحبها قبل وفاء المدة اخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) بيع الوفاء حكمه حكم الرهن فى الصحيح فيكون للبائع والحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشترى وفاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن ارضه عند آخر الى مدة معلومة وقبل تمام المدة اراد الراهن اخذ ارضه ودفع الدين الى المرتهن فحكم عليه بتسليمها له بها فى اثناء سنة كان مؤجرها المرتهن لجماعة فهل لا يكون للمرتهن حق فى مبلغ اجرة الارض من بعد فكاك الرهن واستيلاء رب الارض عليها وحكم الحاكم عليه الى تمام السنة فلا يكون للمرتهن استيلاء اجرة المدة المستقبلة بعد ذلك الى تمام السنة المذكورة لنفسه لا من المستاجرين ولا من رب الارض (اجاب) نعم ليس للمرتهن ذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤرخة فى ١٨ ر سنة ١٢٧٩ مضمونها انه فيما سبق وجد فى تركة شخص بعض اعيان ومصاغ قيل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بختم الراهن موضح به الاعيان والمصاغ المذكورة وصار حفظ الاشياء المذكورة بمخزن المصلحة لحين ظهور من يدعى بها وقد مضى على ذلك مدة سنين ولم يظهر أحد يدعى بها ومدون ببند نمرة ١٠ من لائحة ادارة بيت المال تحديد ميعاد لمثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير بيع ما يوجد بهذا الوصف ويضم على تركة الميت الآن صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هروبه ووفاته بجهة دمشق الشام وبناء على ما عرض ممن كان اخبر بذلك توجه من لزم من بيت المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شئ بمنزله وقيل ان ورثته زوجته زهرة وولد اخيه محمد الغائب بوجه بحرى لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بتحرى الحكومة فلم يعتمد عليها وصار احضار زوجته وسئل منها عما ظهر لها فى تلك المدة من موت زوجها من عدمه لاجراء ما يقتضى فى تلك الاشياء فاجابت بان لا علم لها بالحقيقة غير أنه ورد لها جواب من تابع زوجها بانه توفى بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاغ تعلقها وان المتوفى كان اخذه منها لاجل ان يرهنه بطرف المتوفى السالف ذكره وحيث الحال كما ذكر فهل يجوز بيع الاشياء المذكورة مادام الذى رهنها غير موجود سواء كان ميتا او مفقودا او لا يجوز وتسمع الدعوى من

جمادى الاولى سنة
٥ ١٢٧٩

زوجة الراهن وماهو الحكم فى ذلك (أجاب) الراهن المذكور فى هذه الحالة مفقود مالم يثبت موته بطريق شرعى ولا ينتصب احد خصما عنه فى الدعاوى مادام كذلك والحكم فى الرهن اذا كان الراهن مفقودا أو غائبا غيبة منقطعة ان يرفع الامر فيه الى القاضى ليبيعه ويوفى منه دينه كما فى الدر وحواشيه رد المحتار قبيل باب الرهن يوضع على يد عدل قال فى الدر غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن امره الى القاضى ليبيعه بدينه ينبغى ان يجوز انتهى قال فى رد المحتار وكذا فى العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى انتهى وجزم فى الاشباه بعدم الجواز واستدرك عليه البيرى بما فى البزازية عن المنية للمرتهن بيع الرهن باجازة الحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى اقول يمكن حمل ما فى الاشباه على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة وان كان اطلق الغيبة تامل انتهى ومن المعلوم ان وارث المرتهن أو وصيه أو من ينصبه القاضى وصيا عنه بعد موته قائم مقامه وقد صرحوا بعدم سماع دعوى المرهون بغيبة الراهن والمرتهن فيشترط حضورهما معا أو من يقوم مقامهما فى الخصومة وفى هذه المسئلة لم يوجد الراهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت المال مؤرخة فى ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ نمرة ٦ ١٣ مضمونها ما توضح بافادة حضرتكم بتاريخ ١٦ الماضى من انه اذا كان الراهن مفقودا او غاب غيبة منقطعة يرفع الامر فيه الى القاضى ليبيعه ويوفى منه دينه صار معلوما ومقتضى ما توضح سيجرى العمل انما اذا صار بيع الرهن هل بيعه يكون بحضور زوجة الراهن المفقود ولو لم يثبت موته ام يباع من قبل ورثة رب الدين المرهون عنده الرهن وان كان البيع من قبل زوجة الراهن هل ما يبقى من ثمن ما يباع بعد خصم الدين المرهون عليه الرهن يعد تركة للراهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة أو يحفظ امانة فى بيت المال الى ان يوقف على حال الراهن من موت او حياة واذا صح البيع من قبل ورثة المرهون عنده الرهن فما زاد بعد الدين يضم الى تركته ام كيف القصد افادة الحكم الشرعى (اجاب) حضور زوجة الراهن المفقود عند بيع الرهن بمعرفة القاضى ليس بشرط حيث لم يثبت موته وما يبقى بعد قضاء الدين من ثمن الرهن يوضع على يد امين باذن القاضى يحفظه الى ان يتبين حاله والحكم فى هذه الحادثة هو ما اوضحناه فى الجواب السابق قبل هذا فى هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مضمونها شخص يدعى فتح الله ليان مديون للميرى بمبلغ سبعمائة كيس وكسور وهرب الى بلده فى الشام ولما استشعر الميرى بهروبه ارسل مندوبين من طرفه لضبط المنزل تعلق المدين المذكور الكائن بالموسكى بما فيه من الامتعة فضبطوه بحضور من تعينوا من طرف الميرى وشيخ الحارة وشيخ الثمن ونائب من طرف طائفة المدين بموجب قوائم باختام المذكورين بما صار ضبطه وصار وضع يد الميرى على المنزل والامتعة التى وجدت وصار يؤجر المنزل

جمادى الثانية

٣ ١٢٧٩

جب سنة

و يستوفى الاجرة ويخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة بالمنزل والاشياء بطرف الميرى بطريقة الرهن على سداد دينه ثم من بعد مدة حضر ابن المديون من الشام بعد وفاة ابيه فى الجهة المذكورة واستحصل على السندات المتعلقة بالمنزل المذكور من حجج وقوائم التى كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين بقلم القضايا بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد اجرى بيع المنزل والامتعة المذكورة وقبض ثمنها بدون اطلاع الديوان و توجه الى بلده فهل البيع يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتهن واضع اليد به ولا يرى اخذ المنزل من المشترى وهو يرجع على بائعه أم كيف نؤمل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعى (أجاب) لم يتضح

١٢٧٩

من هذا السؤال كون المديون المذكور رضى بامساك العقار والامتعة المذكورة تحت يد الميرى رهنا بالدين الذى عليه ابتداء او بعد سفره فينظر ان وجد منه الرضا بذلك ابتداء او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعيا ولرب الدين حبسه لاستيفاء دينه وليس للراهن ولا لوارثه بيع المرهون بدون اذن المرتهن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه وان لم يوجد من المديون مايدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا شرعيا الاعلى عبارة ذكرها فى المجتبى واذا لم يعد ذلك رهنا شرعيا وقد مات المديون فانه ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لابنه المذكور بل ولا لجميع الورثة ولاية بيع ذلك بدون اذن القاضى الابرضا الغرماء لان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة مالم يتفق جميع الورثة على استبقاء التركة وقضاء جميع الدين من مالهم فلو باع أحد الورثة التركة فى هذه الحالة لا ينفذ بيعه ولرب الدين ابطاله وان لم تكن التركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة أو أحدهم فى حصته و يطالبون باداء الدين منها والله اعلم (سئل) فى رجل يملك أرضا عشورية اشترك فى زراعتها مع رجلين آخرين النصف للمالك والنصف الآخر للرجلين المذكورين واستغلوها بالزراعة ثم رهن مالك الارض الارض المذكورة للشريكين المذكورين وهى مشغولة بالزرع المذكور فهل لا يصح

بيع الشافى

١٢٨٠

رهن الارض المشغولة بالزرع المذكور ولو للشريك (أجاب) رهن المشغول لا يصح وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غير الراهن فهو صحيح كما يستفاد من الدر وحواشيه رد المحتار وقد صرحوا بانه لو رهن ارضا فيها زرع يصح ويدخل الزرع فى الرهن بلا ذكر اذا تقرر هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك المذكور فى السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله فى عقد الرهن و لو بلا ذكر فلم يبق من غير دخول فى عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتهنين من الزرع المشترك فهو الشاغل للرهن وقد علمت ان المفسد لعقد الرهن انما هو كونه مشغولا بحق الراهن لا بحق غيره و بناء على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال فى الدر ما قبل البيع قبل الرهن الا فى أربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده.

جمادى الثانية سنة ١٢٨٠ ٥

غير المدبر فيجوز بيعها الا رهنها قال في رد المحتار قوله والمشغول أي بحق الراهن كما قيده
الشارح أولا الرهن احترازا عن المشغول بملك غير الراهن فلا يمنع كما في حاشية الحموى
عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره صفة لموصوف محذوف أي والشاغل المتصل
بغيره كالبناء وحده أو النخل أو الثمر بدون الارض أو الشجر كما سيذكره واحترز به عن
الشاغل المنفصل كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بدونهما أو سلم الكل فانه يجوز كما في
الهداية والخانية فافهم واراد بالمتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو لجاما
في رأسها ودفع الدابة مع السرج أو اللجام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه اليه
لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر انتهى وعبارة
الخانية لو قال رهنتك هذه الارض وفيها زرع أو شجر أو ثمر على الاشجار جاز ويدخل
الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر
لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل تصحيحا انتهى والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة واردة من بيت مال مصر في غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل
على قيد الحياة معترف ان بذمته مبلغا لرجل متوفى وانما يدعي بان له شيئا رهنا طرف
المتوفى فهل الحكم الشرعي يقتضي تحصيل قيمة المعترف به ابتداء ووضعه الى مخلفات
المتوفى وبعده ينظر ما يدعي به من الرهن أو يصير ابقاء التحصيل الى رؤية ما يدعيه وما
هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذكور مقرا بالدين للميت فانه يؤمر
باداءه معاملة له باقراره الا انه حيث ادعى ان له رهنا عند رب الدين فان كان وارثه مقرا
بذلك لا يجبر المديون على اداء الدين الا بعد احضار الرهن فان احضره أمر بدفع الدين
وبعده يستلم الرهن ولا يؤمر بالاداء قبل الاحضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين
على احتمال هلاك الرهن مرة باداء الدين ومرة بهلاك الرهن لانه يهلك بالاقل من قيمته
ومن الدين وان كان منكر الرهن فكما ان للوارث مطالبة المقر بالدين المقر به حالا
فكذلك لمدعي الرهن اجبار خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فاذا كانت له بينة
حاضرة واقامها وثبتت دعواه بالوجه الشرعي لا يؤمر باداء الدين أيضا الا بعد احضار
الرهن فان كان الرهن هالكا يسقط الدين بقدر قيمة الرهن فان زاد الدين عن القيمة
أمر المديون باداء الزيادة وان نقص كان الزائد في قيمة الرهن امانة لا يضمن الا بالتعدي
وان كان الدين قدر القيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من
بيت مال مصر في يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه بواسطة قراض
دراهم من مال الايتام بموجب رهونات تؤخذ على المديونين من بعد القبض والحيازة
الشرعيين واجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين افندي عبد الحليم
يرغب رهن منزله المستجد الانشاء والعمارة الكائن بخط السيدة زينب وباطلاع
حضرة مفتي افندي الديوان على حجته الشرعية توقف في قبول الرهن المذكور ورغب

صفر	سنة
١٨	١٢٨٢
ربيع الثاني ٣	١٢٨٢
جمادى الاولى ٤	١٢٨٢

الاستفتاء من حضرتكم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبه فاقتضى ترقيمه لحضرتكم والحجة مرفوقة معه نؤمل من بعد تشريفها بالمطالعة ورود الافادة بقبول الرهن المذكور أوعدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢ دل مضمونها على ان حسينا أفندى عبد الحليم يملك بناء المكان المعين بها والمقرر في مذهب الامام ان رهن البناء لا يصح فهو فاسد بدون رهن الارض والارض ليست ملكاله والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخه في ٢ ر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه جار رهن عقارات بصندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات اثنان أو اكثر يملكون منزلا كاملا وكل منهم ثابت تملكه لحصة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا رغبوا رهن المنزل المذكور اعتمادا على التملك الشرعي يسوغ قبول ذلك و يصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحيازة الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثر عينا مملوكة لهما عند رجل واحد في عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض محوزا لامتفرقا مفرغا لامشغولا بحق الراهن مميزا لامشاعا اذ لاشيوع في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض جملة فصار كرهن الواحد من الواحد ويمسكه المرتهن رهنا بكل دينه على كل منهما حتى لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يستخلص شيئا من الرهن لان فيه تفريق الصفقة على المرتهن في الامساك كما افاده الاتقاني قال في الدر وان رهنا واحدا بدين عليهما صح بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين اذ لا شيوع انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن متعددا والمرتهن كذلك فرهنا العين معا بعقد واحد ولم يقل كل منهما رهنتك بحقك فان الرهن صحيح أيضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهناه بيناعند رجلين جاز اذ لاشيوع في الدين الا اذا قال كل منهما رهنتك بحقك فحينئذ لا يجوز انتهى والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن الحكم في رهن منزل على مبلغ للصندوق بحيث يكون الرهن لحجته فهل يصح وارسل معه الحجة المذكورة للاطلاع عليها (أجاب) مجرد رهن الحجة لا يفيد رهن المنزل ولا يترتب عليه الثمرة المقصودة من رهن المكان كما صار ايضاحه سابقا من هذا الطرف وحضرة مفتي مجلس الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان عملية صندوق الايتام شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذكورة مصرحة بان المملوك هو البناء المستجد دون الارض والبناء القديم ومجعول على ماذكر حكر لجهة اصله ورهن البناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يصح رهن الوقف أيضا وحيث القصد افادة الحكم الشرعي لزم شرحه للمعلومية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في ١٢ جا سنة ٨٤ نمرة ١ مضمونها الاستفهام عما اذا كان أحد يرغب رهن اطيانه على دين مطلوب منه وتحديد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسدده في الميعاد يصير بيع الاطيان المرهونة وايقاع البيع بمعرفة من يوكله متى كانت

جمادى الاولى سنة

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسبما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضاء رب الدين
بهذا الشرط يلزم المديون بانه عند ايقاع صيغة الرهن يحدد ميعادا معلوما للبيع اذا
لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة أولم تبلغ ام ماذا يكون الاجراء
وان كان المديون غير قابل تحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سداد الدين ان تأخر
عن السداد ما يكون اجراؤه فيما هو مرهون لحصول الدائن على حقه فلزم تحريره
لحضرتكم الامل ورود الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) لا يجبر المديون على

٢٦ ١٢٨٤

التزامه بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرهونة ولو
بدون قيمتها واذا تم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضروب يؤمر الراهن
أو وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتهن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن
بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضي او امينه واوفى المرتهن حقه كما هو مصرح به في
معتبرات المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين
وللمدين آلة لدق البن موضوعة تحت يده في مكان معلوم رهنها على الدين المذكور وقال
له ان لم أعطك دينك بعد مضي الاجل المرقوم فهي بيع لك بمالك علي فهل اذا لم يوفه
بدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط

صفر

باطلا (أجاب) البيع المذكور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فللمرتهن حبس

١٥ ١٢٨٥

العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المديون ما عليه من الدين يؤمر ببيع الرهن باذن
المرتهن لوفاء الدين من ثمنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على
مبلغ معلوم من الدين رهنا شرعيا وقبضه المرتهن وصار يؤاجره للناس ويقبض اجرته
منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخرب بسكنى المستأجرين ونقصت

جمادى الثانية

قيمة العقار بسبب تخربه بسكنى المستأجرين فهل يكون للراهن تضمين المرتهن ما نقص

٤ ١٢٨٥

من قيمة الرهن ويسقط من الدين بقدره (أجاب) يضمن المرتهن باعارته الرهن وايداعه
واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت
قيمتها قدرا أو وصفا لا بتراجع السعر في حالة من الاحوال المذكورة يكون ضمانها على
المرتهن بالغا ما بلغ فيضمن المرتهن المذكور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخربه
بسكنى المستأجرين بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره أما لو هلكت أو نقص
وصفها في يده بدون تعد فيكون مضمونا ضمان الرهن حتى لو زاد الهالك عن الدين
سقط الدين فقط ويكون الزائد امانة لا يضمنه المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في
مكان مرهون تحت يد رجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتهن لآخر وسلمه له

ربيع الثاني

بدون اذن من الراهن وبدون اجازة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن

١٣ ١٢٨٦

رده الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويفتكه منه (اجاب) ليس للمرتهن الانفراد ببيع
الرهن بدون اذن من الراهن أو اجازة والله تعالى علم (سئل) في امرأة وبنتها تملكان

رجب سنة

حصة فى عقار بالارث عن مورثهما باعتاها بمبلغين معلومين لرجل بيع وفاء وسلمتاها
له قبل قبض الثمن على انهما ان ردتا عليه الثمن يرد عليهما الحصة المذكورة ولم يحصل
التقييد بوقت فاخذتا منه الثمن بعد استيلاء المشترى على المبيع بيع وفاء المذكور
وتحرر بذلك حجة من قاضى اسوان ثم ان المشترى باع تلك الحصة لرجل آخر بدون
اذن المالكتين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذكور حكم الرهن ولا ينفذ بيع المرتهن
بدون اذن الراهن وللراهنتين المذكورتين فسخ البيع ودفع الثمن الذى قبضتاه من
المشترى ويؤمر المشترى الثانى برد المبيع الى مالكتيه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى
(اجاب) نعم حكم بيع الوفاء حكم الرهن فى جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ بيع
المرتهن بدون اذن الراهن وللراهنتين المذكورتين فسخه ودفع الثمن الى المشترى واسترداد
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسدا لسبق الرهن على الدين ووجود القبض
قبله والله تعالى اعلم

١٧ ١٢٨٦

(سئل) فى رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم ووضع
عنده داره رهنا شرعيا فارغا غير مشغول مستوفيا شرائطه الشرعية ثم مات كل من
المقترض الراهن والمستقرض المرتهن عن ورثة وعلى المستقرض ديون أخر لاربابها ولم
يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى
حين استيفاء دينهم من ثمنها ومافضل يصرف لباقى الغرماء

شوال

(اجاب) المرتهن احق
بالرهن من سائر الغرماء اذا توفرت شرائط الرهن المعتبرة فتقدم ورثة المرتهن فى استيفاء
دين مورثهم من مالية الرهن وان بقى شئ فلباقى غرماء الميت المديون حيث لامانع والله
تعالى اعلم

١٣ ١٢٨٦

(سئل) بافادة واردة من حضرة وكيل مفتش اقاليم قبلى فى ٢٨ ذى الحجة سنة
٨٦ نمرة ٨٦ مضمونها انه لما كنا بالمرور بجهة اسنا قد حصل التشكى لنا من المرأة
زبيدة وبنتها ازهرة من اسنا بانهما باعتا حصتهما فى القصبة والوكالة الكائنتين باسنا
الى السيد احمد رمضان من الناحية بيع وفاء بثمن معلوم بموجب حجة محررة من محكمة
اسوان مدون فيها بانهما متى ردتا الثمن يرد عليهما حصتهما المذكورة وان المشترى
المذكور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبتا رد الثمن ورد الحصة عليهما كما فى الحجة
حصل التوقف من المشترى اخيرا وقد ابرزتا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعى بفسخ
البيع فبالاقتضاء نبهنا على ناظر قلم دعاوى مديرية اسنا بمراجعة الحجة على أصلها
والاستفهام من المشترى عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة
على أصلها ووجدت كما هى وانه بالاستفهام من المشترى قال ان البيع له بيع وفاء أى
متى ردتا اليه الثمن يرد حصتهما اليهما وبالتصادف تقدم عرض من المشترى الثانى الذى
هو الشيخ محمد حسين مصطفى قاضى اسنا سابقا بالتضرر من مطالبته برد المبيع وطى
عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤية هذه المادة بطرف حضرتكم
اقتضى ترقيمه ومعه صورة الحجة والفتوى بين وعرض وشقة للنظر فيها وما يقتضيه الحكم

الشرعى

الشرعي بفاد عنه من حضرتكم لينظر ويجري اللازم (أجاب) قد صار الاطلاع على
صورة الحجة المحررة ببيع الحصة المذكورة المؤرخة بغرة ذي الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة
ما تحرر ردا ناها من المشتري في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٦٨ بان هذا المبيع صار ملكا
للشيخ محمد حسين مصطفى وعلى الاجوبة المحررة على ظهرها من حضرات المشايخ
المذكورة اسماؤهم تحت تلك الاجوبة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المحرر
بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبائعتين عند
رد الثمن وهذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من
محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسبما هو مسطور بهذه الصورة وعلى الجواب
المعطى من المشتري الاول المصرح فيه بان شراءه تلك الحصة هو من باب بيع الوفاء
واحال ذلك على حجة الشراء وذلك الجواب في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى
المحررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن
في هذا التاريخ المتضمن سؤالها الاستفهام عن حكم بيع الوفاء وعن عدم نفاذ بيع
المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعتين بيع وفاء وجوابه ان حكم هذا البيع حكم
الرهن وانه لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الراهن وللراتبين فسخه ودفع الثمن الى المشتري
واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسدا لسبق الرهن على الدين ووجود
القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من
المراتبين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد تمامه عهد المشتري اليهما
برد المبيع اليهما متى ردتا عليه الثمن وقد اعترفت البائعتان بان البيع المذكور قد
سبق منهما في زمان سابق ببلدة أخرى وقد جدداه لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان
الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام
بالتحاق الشرط بالعقد وان لم يكن في صلب العقد ولو بعد المجلس على أحد قوليه المصحح
منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على أحد الاقوال فيه و يترتب عليه عدم
نفاذ بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعتين وعلى قول الصاحبين لا يلتحق
الشرط المذكور بالعقد وهو المرجح فعلى قولهما المذكور يكون بيع المراتبين
المذكورتين باتا ولا يتوقف بيع المشتري الاول الى الثاني على اذنهما والذي أفتى به في
الخيرية والحامدية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متأخرا عنه بان عهد المشتري
الى البائع بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما هو المتبادر من تلك الصورة فان كان
الثمن ثمن المثل أو بغبن يسير يكون البيع باتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان
بغبن فاحش مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع وفاء فحكمه
حكم الرهن في سائر الاحكام وهو الصحيح طبق ما افتيتابه سابقا في الفتوى المذكورة
اذ موضوعها صدور البيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى
واعتراف المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صدر له على أنه بيع

وفاء لا يكون حجة على المشترى منه حيث حصل بعد البيع الثانى والمخلص فى هذه
القضية ان تحصل المرافعة بين البائعتين والمشترى الاخير فان ادعتا ان البيع
الصادر منهما للمشترى الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء فى صلب العقد ابتداء
وانكر المشترى الثانى ذلك وادعى البتات فالقول له على المعتمد وان أقام الفريقان
البينة فبينة الوفاء أولى استحسانا كما ذكره فى رد المحتار قبيل الكفالة واما دعوى
الاتفاق فى الجواب المحرر على ظهر صورة الحجة المذكورة فلا صحة له وقد ظهر اختلاف
موضوع الاجوبة المحرر على ظهر تلك الصورة وموضوع جواب الفتوى المحررة من
هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملكان أرضا عشورية مشاعة
بينهما مناصفة استاجر أحد الشريكين حصة الآخر مدة معلومة ودفع اجرتها الشريكه
وبعد ذلك ظهر دين على أحد الشريكين المؤجر وادعى أحد الدائنين ان الحصة
المستاجرة المشاعة ارتهنها من مالكها بموجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على
تاريخ الاجارة من الشريك وانه يستحق وضع يده على تلك الحصة المشاعة بطريق
الرهن ويريد رفع يد المستاجر عنها والحال انه لم يسبق له وضع يد عليها ولا تحرر بالرهن
المذكور حجة شرعية مع بقاء الارض على الشيوع فهل لا يصح رهن المشاع القابل
للقسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتهن وتكون اجارته للشريك صحيحة (اجاب) نعم
لا يصح رهن المشاع بدون افراز ولو قبضه المرتهن شائعا فالرهن المذكور على الوجه
المسطور غير معتبر شرعا ولا يمتاز المرتهن به عن سائر الغرماء واجارة المشاع من الشريك
صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بستانا أرضا واشجارا
ملك رقبة رهنه عند رجل آخر على دين شرعى مقبوض بيده نقدا وعدا وهو حال مستحق
الدفع واستلم المرتهن البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتحرر به حجة
شرعية والآن طلب المرتهن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاعسار وأن
البستان المذكور ملك لاولاده آل اليهم بالارث من والدتهم زوجته وانه باعه لها من
مدة سنين قبل حصول الرهن المذكور والحال انه حصلت منازعة من أولاد الراهن
البالغين المذكورين فى خصوص هذا البستان بمثل هذه الدعوى وادعوا بانه ملكهم
آل اليهم ثلاثة أرباعه بالارث من والدتهم وآل اليها جميعه بالشراء السابق على الرهن
من أبيهم المذكور وان أباهم مديون لوالدتهم بدين يستغرق الربع المستحق له بالارث
منها ثم بعد ذلك حضر الاولاد المذكورون لدى الحاكم الشرعى وصدقوا على صحة
الرهن الصادر من أبيهم وانه شرعى صادر من أهله مضاف الى محله وأقروا أيضا بانه ليس
لهم فى البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وانما هو ملك
أبيهم الراهن المذكور يتصرف فيه كيف شاء تصرف الملاك فى املاكهم فهل
والحال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتهن ولا تسمع دعوى اولاده بانه ملكهم على
الوجه المسطور ولا يعد هذا من مواضع الخفاء حيث اعترفوا أنه ملك لابيهم بعد منازعتهم

٢٩ ١٢٨٨

المذكورة

محرم سنة

المذكورة على الوجه المسطور ويجبر الراهن على اداء المبلغ الذى قبضه من المرتهن واذا
تحقق للحاكم الشرعى انه لانقود عنده ولاعروض ولاعقار سوى البستان المذكور
ومنزل سكنه يامره ببيع البستان المذكور واذا امتنع من البيع يبيعه القاضى جبرا
عليه ويكون المرتهن أحق به من بقية الغرماء حيث استوفى شرائطه المعتبرة (اجاب)

١٢ ١٢٩٠

نعم لاينفذ اقرار الراهن المذكور على المرتهن ولاتسمع دعوى اولاده المذكورين على
الوجه المسطور لتناقضهم فى غير موضع الخفاء والحال هذه واذا امتنع الراهن المذكور
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعى الحال يجبر على بيعه فاذا امتنع باعه القاضى أو
أمينه لاجل المرتهن واوفاه حقه والعهدة على الراهن كما نقله فى رد المحتار عن الولوالجية
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وباعلاها سؤال مؤرخة ١٧ ربيع الاول سنة ٩٠
واردة من بيت مال مصر بالاستفهام عن الحكم الشرعى وصورة السؤال فى رجل رهن
عند آخر منزلا على مبلغ قرض اقترضه منه رهنا صحيحا شرعيا بايجاب وقبول شرعيين
ووضع المرتهن يده على المنزل المرقوم ووكل الراهن المرتهن فى بيع الرهن ان لم يف
بالدين فى الميعاد المقدر بينهما وكالة صحيحة شرعية صادرة فى عقد الرهن ثم مات الراهن
ومضى الميعاد المذكور وامتنع الورثة من البيع فهل للوكيل المذكور بيع المنزل
المرقوم جبرا عن الورثة وتكون الوكالة على الوجه المسطور لازمة لاتبطل بموت الراهن
وما الحكم فى ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الراهن للمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل

ربيع الاول ٢٤ ١٢٩٠

مشروطة فى صلب عقد الرهن الشرعى المعتبر تكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا
تبطل بعزل الراهن ولابموته وللوكيل المذكور بيع الرهن بقيمته عند حلول الاجل
وليس لورثة الراهن بعد موته منع الوكيل من ذلك والحال هذه حيث لم يوفوا الدين
كمورثهم لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مدين لايملك الا منزل سكناه أراد
رب الدين جبره على سداد الدين فطلب الامهال حتى يبيع المنزل المذكور ويفى الدين
فلم يجبه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذكور تحت يده الى أجل معلوم بحيث اذا لم
يوف الدين يكون وكيلا عنه فى بيع المنزل المذكور الى ولده بقدر الدين والحال ان قيمة

رمضان

المنزل اضعاف ذلك فابى المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصفة فاكره بالحبس المديد
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة حال الحبس بدون اطلاع الحكومة وبدون كتابة
حجة شرعية والزم وهو فى السجن أيضا على الختم على تلك الورقة وتسليم حجة المنزل
المذكور فهل بعد ثبوت الاكراه المذكور بالوجه الشرعى لايكون هذا الرهن صحيحا
والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعى
يكون للراهن بعد زوال الاكراه فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة

١٩ ١٢٩١

والله تعالى أعلم (سئل) على ورقة افتاء مقدمة للعقانية باءمضاء وكلاء ديانة وهم
الخواجه طنطاشى ينى وشركاؤه وابراهيم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير
من سعادة رياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتى السادة الحنفية وبفاد

الجواب في رجل حضرمي مقيم ببندر جدة اسمه عبد الرحمن باجنيد يملك بذلك البندر نصف حوش وكامل منزل ساكن فيه وعليه ديون لرجل من تجار مصر ولشخصين أحدهما من جدة والثاني من مكة المشرفة فذهب المديون مع دائنه المقيم معه بجدة الى مكة واجتمعا مع الدائن الذي بها واتفق معهما على ان يرهن تحت يد أحدهما نصف الحوش وتحت يد الآخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وباع المديون للدائن المقيم بجدة نصف الحوش بيع وفاء فكتب له قاضي مكة حجة شرعية مضمونها اشترى الشيخ علي باعشن من عبد الرحمن باجنيد حصة قدرها النصف في حوش ببندر جدة محدود بكذا بيع وفاء وأمانة بثمن قدره من الريالات الفرانسة عدد ٢٤١٧ حالا مقبوضا وتواعد المتبايعان على ان عبد الرحمن باجنيد البائع يدفع للشيخ علي باعشن المشتري مثل الثمن بعد خمسة عشر شهرا وانه اذا دفع اليه مثل الثمن يرد اليه نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ علي باعشن وكيلا مفوضا ببيع نصف الحوش المذكور بيعا باتا ليقبض من الثمن بقدر دينه ان وفى واشهد المديون المذكور ايضا على نفسه بين يدي ذلك القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة فكتب له القاضي حجة شرعية بذلك مضمونها أقر الشيخ عبد الرحمن باجنيد في صحته واشهد على نفسه بان عليه للمكرم السيد ابراهيم بن عبد الله مبلغا قدره من الريالات الفرانسة عدد ٦٩٠٠ دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح شرعي وأنه قد رهن بهذا الدين جميع البيت الكامل أرضا وبناء الكائن ببندر جدة بجميع حدوده وحقوقه ومرافقه كلها رهنا صحيحا اسلمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها ومرافقه رهنا مقبوضا ومسلما محوزا بجميع حدوده وحقوقه وسلم الراهن للمرتهن حجة البيت المذكور الشاهدة للراهن بالملك وارخ القاضي كلتا الحجتين في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين الذي في مصر الى جدة ليستخلص دينه فلم يجد للمديون مالا غير المنزل ونصف الحوش ولم يجدهما في يد احد غير مالكهما فوكل شخصا مقيما بجدة في استيفاء دينه فوضع الوكيل يده عليهما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الآخرين وزعم كل منهما انه احق برهنه متمسكا بحجته التي تحررت له فهل والحال هذه يكون بيع نصف الحوش المذكور بيع وفاء رهنا ورهن المشاع لا يصح وتوكيل البائع وفاء للمشتري بالبيع بناء عليه لا يقتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل وان كان كاملا أرضا وبناء لا يكون رهنه صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه للمرتهن فارغا غير مشغول بما يمنع صحة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مذكور في حجة الرهن من قوله رهنا صحيحا اسلمه له وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في بلد غير البلد الذي فيها العقار عملا بما افاده كثير من حضرات المفاتي من انه يشترط لصحة الرهن ان يكون محوزا مفرغا غير مشغول بحق الراهن مميزا لا مشاعا مقبوضا والتخلية بين الرهن والمرتهن وان كانت قبضا لكن على وجه يتمكن فيه المرتهن من

القبض

صفر	سنة
٩	١٢٩٣
رجب	
٥	١٢٩٤

القبض بلا مانع ولا حائل وان يقول الراهن للمرتهن خليت بينك وبينه فلو لم يقله او كان بعيدا لم يصر قابضا وان اقرارا لبعيد بالتسليم والقبض لا يصح به القبض وعلى فرض ان الاقرار الذى وقع بين يدى القاضى اخبار عن عقد رهن سابق لا يقتضى صحة الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فارغا غير مشغول خصوصا اذا تحققت سكنى الراهن فيه وقت الرهن فلا يحتج بالحجتين المذكورتين أصلا ولا يستبد الدائنان بثمن نصف الحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذى يصر مزاحمتهما بقدر دينه أو كيف الحكم (أجاب) الصحيح ان بيع الوفاء حكمه حكم الرهن فى جميع الاحكام فتراعى فيه شروطه التى من جملتها ان لا يكون مشاعا وبناء على ذلك لا يصح بيع الوفاء فى نصف الحوش المذكور بل يكون رهنا فاسدا ولا يوجب هذا البيع اختصاص المشترى بمقدار الثمن اذا كان الدين سابقا على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد الدين فان الرهن وان كان فاسدا الا انه يعطى حكم الصحيح فى هذه الحالة من تقديم المرتهن على سائر الغرماء كما صرحوا به ورهن المنزل الكامل ارضا وبناء المذكور وان توقفت صحته على قبض المرتهن فارغا غير مشغول بامتعة الراهن ولا تكفى فيه التخلية مع البعد ما لم يمض زمن يتمكن فيه من القبض الا ان الراهن لو ثبت اقراره لآخر برهن صحيح مقبوض يعامل بموجب اقراره ويؤاخذ به حيث لا مانع اذ الاقرار حجة على المقر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بناء على افادة من ديوان الحقانية ومعها سؤال صورته فى رجل اقترض من آخر مبلغا الى اجل مسمى ورهن تحت يد مقرضه منزلا وورشة مع كامل عددها الثابتة والمنقولة الجارى جميع ذلك فى ملك الراهن بدون شريك ولا منازع تامينا على مبلغ القرض بموجب رهن شرعى وقد وكل دائنه المذكور فى بيع كامل الرهن بما شاء لمن شاء لدى تأخره عن ايفاء الدين وتسديد مال القرض منه وقد قبل الدائن توكيله عنه فى ذلك وتدون كل ذلك فى حجة الرهنية المذكورة ثم الدائن المذكور اعار لمدينه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع عائلته فى المنزل وتجرى حركة اشغاله فى الورشة وعددها مدة الرهن ولدى حلول أجل القرض وطلب المرتهن اعادة الرهن من المستعير ليجرى مفعول شروطه اتضح ان الراهن قد اجر الورشة المذكورة لآخر بدون علم المعير فهل للمعير شرعا فسخ الايجار المعطى من المستعير للمستاجر (أجاب) اذا صدر الرهن مستوفيا شرائط الصحة والتمام الشرعية لا يكون لكل من الراهن والمرتهن اجارة العين المرهونة من أجنبى بدون اذن الآخر فاذا أجره الراهن بدون اذن المرتهن أو اجازته بعد صدورالاجارة يكون للمرتهن فسخ الاجارة المذكورة واسترداد العين المرهونة الى يده الى استيفاء حقه بقبض الدين من مديونه أو بيع الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على ما شرط اذا لم يوجد ما ينقض الرهن واعارة الرهن من راهنه بعد تمامه لا توجب نقض عقد الرهن والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة نصها حضر مفتى ثغر سكندرية نص سؤالها فى رجل استلم أرضا أميرية باذن من الحضرة

رجب سنه

الخديوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومتى اتم بناؤه تصير الارض ملكا له ثم انه بنى بعض البيت ولم يتمه ثم باع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لشخص ثالث والشخص الثالث وقت الشراء أخبر وكيل الحضرة الخديوية بذلك وسلم له فى ذلك ثم انه أكمل البنيان حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى ان البناء الذى أنشاه الاول مرهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الاول ولم يضع يده عليه للآن ولم يقيد ذلك الرهن باى محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت بكماله تحت يد الشخص الثالث الذى اتم بناءه ومازال متصرفا فيه تصرف الملاك فى املاكهم الى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته أيضا كمال البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع يمنعه عنها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة للغير غير صحيح حيث كان بدون الارض وبدون قبض أو بهما بلا اذن مالك الارض وحينئذ فيكون بيع البناء من الثانى والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثانى كلاهما حصل فيه التقابض الشرعى على وجه الصحة ومعلومية الثمن * أجاب حضرته حيث الامر ما ذكر فى السؤال فكل من البيعين الاول والثانى صحيح نافذ مفيد لحكمه من ملك المشترى للمبيع وجواز تصرفه فيه بما شاء من أنواع التصرف تصرف الملاك فى أملاكهم بدون معارضة أحد لهم فى ذلك بدون وجه شرعى كمعارضة مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكورة غير معتبرة ولا مسموعة شرعا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا ينزع منه شئ من يد المشترى الثانى بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشترى الثانى على ما تقدم والله أعلم (أجاب) ما تضمنه جواب المرحوم الاستاذ مفتى الثغر السكندرى بهذا موافق شرعا حيث كان الرهن المذكور على الوجه المسطور واستوفى البيع شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر فى ١٨ ذى القعدة سنة ٩٦ حاصلها الامل من بعد معلومية حضرتكم ما وردت به افادة مديرية أسيوط فى ٢ ذى القعدة سنة ٩٦ يصير النظر فيما توضح بالورقتين المختصتين بمسئلة رهن الاطيان الخراجية والافتاء عن هذه المادة كمرغوب المديرية لاخطارها وحاصل ذلك انه صدر أمر مديرية أسيوط لحضرة قاضيها بسماع الدعوى برهنية اطيان خراجية واثبات مبلغ غاروقة والحكم فى ذلك فتحرر من حضرة القاضى سؤال لعرضه من طرف المديرية على مفتيها أو مفتى استئناف قبلى لحصول وقفة له فى صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتى استئناف قبلى أفاد منه بان حضرة نائب أفندى المحكمة من أفاضل العلماء المشاهير فى الافتاء الى أن قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يفيد به من الوجه الشرعى يكون الاجراء بمقتضاه فكتب من المديرية لحضرة نائب المحكمة المذكورة بطلب الافادة عما تقتضيه النصوص الشرعية فى ذلك لافادة حضرة القاضى المومأ اليه فكتب حضرة النائب المذكور افادة عن ذلك السؤال بانى ذكرها وفى آخرها رغب عرض هذه

٢٤ ١٢٩٤

المادة

المادة على هذا الطرف للاجابة بما يظهر بعد افادته المذكورة (وصورة السؤال المشار اليه المحرر من طرف حضرة القاضى المذكور) فى رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له فى نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المكلفة باسمه بقيراط معلومة وقدم عريضة بذلك للديوان بجرت عليها الاستعلامات وقبل تقديم الافادة بها الى المديرية واذن الديوان بتحرير حجة الرهنية توفى الرجل المذكور وانحصر ارثه فى اولاد بالغين وقاصرين وكان قبل وفاته أقام أحد اولاده البالغين وصيا من قبله على القاصرين منهم ومات مصرا وقبل الوصاية بعد موته وثبت ذلك شرعا فالتمس الوصى من الحكومة تحرير حجة أيلولة باطيان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للمرتهن فصار سماع الدعوى على الوصى المذكور من الرجل المرسوم بان والده اقترض لنفسه مبلغ كذا واستهلكه فى مصالحه ورهن له فى مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المكلفة عليه وبين قيراطها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعى عليه المذكور ويروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار ارثه فيه وفى بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وأنكر مبلغ القرض المدعى به ورهن والده اطيانه المذكورة فى مقابلته فاثبت الرجل المذكور ذلك بالبرهان الشرعى واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان و لتلقى الوارث له من قبل ولى الامر بدون دين أو يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذنا بالرهن افيدونا (وصورة الافادة الصادرة على ذلك من حضرة نائب المحكمة المذكورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتكم بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضى المرفوق معه و بتلاوته تبين ان صورة دعوى المرتهن المسطورة به قاصرة وتمامها يعلم مما ذكره القاضى فى أول سؤاله فاذا ادعى المرتهن ان الراهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وذكر الحدود وانه سلمها له فى مقابلة ما استدانه منه وصرفه فى لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للحكومة فقبلت عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية وصرافها وجرت الاستعلامات فى حياته ثم توفى قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضى فى أول سؤاله فان دعواه تصح وبعد ثبوتها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو اطلاع الحكومة المشروط لتمام عقد الرهن المذكور فى السابع من القانون الموضوع للاراضى المصرية بقوله يجوز رهن الاطيان بالغاروقة بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية و يكون التكليف باسم الذى أخذ الاطيان ولا يتوقف تمام عقد الرهن على الاستعلامات ولا رد الافادة عنها ولا الامر للقاضى بتحرير حجة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية لمنع ما عساه ان يوجب خللا فى العقد والامر بتحرير الحجة لا تتوقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقده و تقبل بينة المرتهن على الوصى لقيامها من خصم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذكورة فى جامع الفصولين

ذي القعدة	سنة
٢٤	١٢٩٦

ذي الحجة	
٣٠	١٢٩٨

لان موضوعه فيما لو كان الراهن غائبا هذا ما تيسر فهمه وارجو عرضه على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد قال الله وفوق كل ذي علم عليم (أجاب) المعلوم ان الجاري عليه العمل في شان رهن الاطيان الخراجية الاميرية تحقيقها بمعرفه المجالس السياسية وتطبيق حالها على اوامر الحكومة الصادرة في شان ذلك لا اثباتها بالوجه الشرعي لان الحكم الشرعي مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية لكون رقبتها غير مملوكة لمستحقها وحينئذ فلا يصح الحكم بصحة رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على الميت في وجه وصيه واثبته بالوجه الشرعي يحكم له بدينه المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصي المختار وفي ذمته دين لاجنبي وهناك عقار وارض مملوكة الرقبة وذلك العقار له ولمحجوره القاصر الذي هو تحت وصايته المختارة حصة منه فهل يصح له رهن ذلك باكمله على ذلك الدين الذي بذمة الوصي ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصي (اجاب) في أدب الاوصياء وفي الخانية والهداية يجوز للوصي أو الاب رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى استحسانا لانه من باب الحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية لانهما يملكان الايداع وهذا انظر في حق الصبي من الايداع لان قيام المرتهن بحفظه أبلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا امانته وهذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا يصير المرتهن بالهلاك مستوفيا دينه والاب والوصي موفيا له ويضمنان للصبي لانهما قضيا دينهما بماله فيضمنان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن ان ساوت الدين أو نقصت عنه وقدر الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله ولاية ايداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصي وبه قال أبو يوسف وزفر اعتبارا بحقيقة الايفاء وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له أن يرهن اجماعا قياسا واستحسانا ومثله في المبسوط للسرخسي والمحيط وذكر في المبسوط أيضا انه لا يجوز وهنا فلو هلك الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلا منهما غاصب وقال فيه أيضا ان الاب لا يصير غاصبا باخذه مال ولده اذ له أخذه مجانا محتاجا وللحفظ بدونه فلا يضمن الا اذا اتلفه بلا حاجة وقال الصدر الشهيد مولانا حسام الدين بعدما ذكر المسئلة في صغراه فيحمل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية وللاب لا الوصي أن يرهن متاع الصبي لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصي قيمته والاب قدر الدين وفي الجامع الاصغر صح رهن الاب لا الوصي لان للاب بيع مال صغير بخلاف الوصي فيضمن الاب قدر المؤدي يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصي كله ومثله في الملتقط عن صدر الاسلام أبي اليسر أيضا قال لان الاب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي لا يملكه الا اذا كان خيرا لليتيم وذكر في الصغرى انه يصح رهنهما متاع الصغير بدين

نفسهما استحسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول أبي يوسف انتهى وفي تنقيح الحامدية من الرهن سئل فيما اذا كان لايتام عقار معلوم جار في ملكهم رهنته أمهم الوصي الشرعية عليهم بدين استدانته من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور * اجاب نعم وللأب أن يرهن بدين عليه عبدا لطفله والوصي كذلك تنوير من الرهن ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خانية من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح الكنز للعيني والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ١٣ جمادى الاولى سنة ٣٠٠ نمرة ١٩ مسطرة على صورة قرار تمهيدي صادر من مجلس الاحكام في قضية الابلو المرفوع من حضرة محمد بك صدقي باور خديوي بتوكيل عبد الكريم ناجي في مادة الاطيان بزاوية ابي شعرة مع محمود صدقي المتضمن استفتاء هذا الطرف عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها ويرغب ورود الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي عنها وما آل هذه المادة الموضحة بهذا القرار ان محمد بك صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا عشورية من زعفران معتقة المرحوم عمر بك تشريفجي ومن يستحق معها وان المذكورة أخبرت أنها مديونة الى محمود صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنيها افرنكيا وان اثنين وثلاثين فدانا من تلك الاطيان تحت يد محمود صدقي تامينا على ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرقوم تحت يد المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عبد الحميد والد رب الدين بطلب تسليم الاطيان والمحاسبة على مطلوبه وقيمة الايجار فلم تحصل ثمرة بل علم من اقواله اصراره على استمرار غصب الاطيان لانتهاء مدة الثلاث سنوات التي يزعم انها مدة رهن الاطيان وان لا حق له في وضع يده عليها المدة المذكورة وان مجلس الاستئناف حكم بعدم احقية محمود صدقي فيما ذكر وان المذكور وضع اليد على الاطيان حتى انتهت المدة المذكورة ومن ابتداء شهر مارث سنة ٨٨٠ تاريخ الشراء لغاية يوليه سنة ٨٢ تاريخ رفع يد محمود المذكور عن الاطيان عبارة عن سنتين وخمسة أشهر ويطالبه بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرشا قيمة ما كان يربحه من الايجار لو كانت الاطيان المذكورة تحت يده ومحمود صدقي قال ان البائعة المذكورة وولدها رهنا تحت يده ٣١ فدانا وكسورا على المبلغ المذكور المؤجل لمدة ثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالمحكمة المختلطة تقضي بتصرفه في الاطيان المدة المرقومة بالزراعة والانتفاع بمحصولاتها وسداد ما عليها للميري ومضي المدة المذكورة يستلم مطلوبه ويسلم الاطيان لهما ثم قال انه لا يجوز بيع تلك الاطيان الا بعد انقضاء المدة وخلوها من المحظورات وأفاد وكيله علي عمر بانه عند انتهاء المدة يسلم موكله الاطيان بدون توقف وحضرة محمد بك صدقي مستند على سند الدين وفتاوى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذكور علم

ان صورة الستندات على انه يتضمن اقرار زعفران المذكورة بمديونيتها الى محمود صدقى فى مبلغ ١٤٦٢٥ قرشا سبق استيلاؤها اياه والوعد منها بسداده بعد ثلاث سنين من ابتداء ٢٣ يونيه سنة ٧٩ لغاية ٢٢ يونيه سنة ٨٢ بدون احتساب فائض عليها فى تلك المدة وبعد انتهائها يحسب فائض باعتبار ١٢ قرشا فى المائة اذا لم يصر سداده فى الميعاد وتامينا للمبلغ قد رضيت المذكورة بان ترهن تحت يده ٣١ فدانا وكسور اعشورية كائنة بحوض الساحل وساقية أبى شعرة وصار الرضا بوضع يده على ثلث الاطيان فى زرعها على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقه ويسدد أموالها من طرفه ويستولى محصولاتها لنفسه والفتاوى الشرعية مضمونها ان التاجيل فى القرض غير لازم وانه متى وكلت البائعة المشترى فى دفع بدل القرض من مالها يجبر المرتهن على قبوله منه ولا يعتبر تعلله بعدم مضى مدة القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذا شرعا ويؤمر المرتهن برفع يده عنها فلاجل الوقوف على حقيقة ذلك قد تقرر باتحاد الآراء صدور قرار تمهيدى عن استفتاء حضرة الاستاذ مفتى السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر عما يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه المسئلة ويصير احضار سند الدين وأوراق مفردات القضية ومن مجلس الاحكام يتحرر لحضرة الاستاذ مفتى السادة الحنفية وشيخ الجامع بالاستفتاء عما ذكر وعلى رفقه مديرية المنوفية يصير استحضار المفردات والسند للمجلس للنظر واجراء ما يلزم (أجاب) الذى يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه المادة ان هذا الدين ان كان قرضا فتاجيله لا يصح فلا يكون لازما وله المطالبة به قبل حلول الاجل ولو كان الدين مؤجلا فقضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل حق المديون فله ان يسقطه كما فى الاشباه من المداينات عن الزيلعى والخانية كما نقله فى تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف لحق المرتهن الى فكاك الرهن وبان منافع الغصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا فى ثلاث فى الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال الا اذا استعمل المغصوب المعد للاستغلال بسكنى الدار وزراعة الارض مثلا بتاويل ملك كالشريك أو عقد كالمرتهن وانه اذا صار افتكاك الرهن بدفع الدين أو سقوطه نفذ البيع ان لم يفسخه المشترى قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا زرع المرتهن الارض المرهونة تحت يده قبل قبض الدين وفكاك الرهن لا تجب عليه أجرتها ان لم يتحقق موجب لها لا سيما مع اباحة الراهن له ذلك وان كان يجبر على قبول الدين قبل مضى أجله بفرض صحة تاجيله وينفذ البيع باداء الدين وفكاك الرهن والله تعالى أعلم

١٣٠٠ ١٩

(كتاب الجنايات والديات)

(سئل) فى رجل من الاهالى قتل أخته بنبوت متعمدا ضربها به ولما سئل عن سبب قتله اياها ادعى انه بسبب كونه وجدها حاملا مع كونها لا زوج لها ولما طلب منه

شهود على ثبوت حملها وهى غير متزوجة احضر اخواتها وشهدن بصحة قول القاتل ثم طلب منه شهود آخر خلاف اخواتها فاحضرهم وشهدوا بموافقة دعواه وكان قتله اياها قبل وضعها (أجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المغلظة على العاقلة وعليه الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الاعظم والله تعالى أعلم

١٩ ١٢٦٤

(سئل) فى صبى ضرب صبيا بسكين عمدا فى بطنه ففتقها وخرجت امعاؤه واستمر المضروب يومين ثم مات بسبب ذلك فهل اذا وجدت بينة تشهد بذلك تسمع الدعوى قبل بلوغ الصبى القاتل وتلزم الدية عاقلته أو كيف الحال واذا قلتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فمن العاقلة (اجاب) عمد الصبى والمجنون والمعتوه خطأ وعلى عاقلته الدية ان لم يكن من العجم والا ففى ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال فى الاشباه الصبى المحجور مؤاخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقلته اهـ ومثل المحجور المأذون كما فى حواشيه والخصم فى ذلك ولى الصبى كالاب والجد والوصى ومحل الوجوب على العاقلة اذا ثبت القتل بالبينة لا بالاقرار الا ان يصدقوه فيه والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هو منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلته قبيلته وأقاربه وكل من يتناصر هو به والله تعالى اعلم

محرم ٩ ١٢٦٥

(سئل) فى رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الآن على رجل كبير من العرب بان فلانا الذى مات ضرب والده وبطحه ويريد أن يطالبه بارش الجناية التى جناها ذلك الرجل متعللا عليه بانه من جماعته وانه قريبه والحال انه غير وارث فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبته بشئ من الارش ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة للمدعى على المدعى عليه بارش الجناية حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم

جمادى الاولى ٢٩ ١٢٦٥

(سئل) فى امرأة تدعى عن نفسها وبوصايتها على أولادها القصر ان زوجها كان خفيرا على جرن بالناحية وفى الصباح وجد ميتا مضروبا ببلطة فى رأسه كسرت جمجمتها ولم يعلم قاتله ثم أشيع فى الناحية ان رجلا منها توجه الى الجرن فوجد رجلين واقفين فيه ليلة قتل المتوفى المذكور وعرف منهما رجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين المذكورين اللذين اخبر عنهما الرجل المذكور وعرفت انه كان بينهما وبين زوجها عداوة وصممت على ان الفاعل هذان الرجلان وقد سئل الرجل الذى أشيع انه أخبر عن الرجلين المذكورين فانكر قوله وخروجه الى الجرن وعلمه بذلك فهل يكون فى ذلك الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذكور برأس زوجها لا لكونها عينت الرجلين المذكورين فى الدعوى وأنكرا قتله واذا لم تقم عليهما بينة بقتلهما له لا يكون عليهما فى ذلك الا اليمين الشرعى وما الحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل على معين من غير اهل المحلة القريبة من المحل الذى وجد فيه القتيل ولم يكن مملوكا لاحد وكانت تلك البلدة ذات محلات كان ابراء منها لاهل المحلة وتسقط القسامة عنهم فاذا أثبتت القتل على من عينته بالوجه الشرعى يحكم بموجبه اذا استوفى اللازم شرعا وان

جمادى الثانية ٥ ١٢٦٥

جمادى الثانية سنة ١٢٦٥ ١١

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها واما اذا كانت البلدة صغيرة وكان المدعى عليهما من اهلها ولم تثبت دعواها عليهما فالقسامة والدية على اهل البلدة دعواقلهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الحقانية عن رجل وجد مقتولا ومحذوفا في ساقيه في جهة من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص معلوم بواسطة انه كان يلقى عليه اشخاصا بدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتكى الى الحاكم فوقع الصلح بينهما بحضور قاضي تلك الجهة ولما صار قتله حصروا تهمة القتل في هذا الرجل ولما سئل من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذى اخبر عنه اولياء الدم لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله وحصل الصلح بينهما وكذب أولياء الدم في دعواهم ان الصلح كان مع الذى اتهموه ومن حيث ان اولياء الدم قد برؤا الشخص الذى اخبر عنه القاضى بان الصلح كان معه وصمموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذى اتهموه وادعوا ان القاضى نسيب المصور فيه التهمة وتحققت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهوم عقد على بنت القاضى وتزوج بها فهل بمقتضى ذلك يصدق القاضى في قوله ان الصلح الذى صار مدة حياة المتوفى كان مع الرجل الذى هو مبرأ من أولياء الدم ولا عبرة بقول اولياء الدم ان القاضى نسيب الذى اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد براءة نسيبه (اجاب) العبرة لما يدعيه أولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل واثبتوا دعواهم بالوجه الشرعى يحكم عليه بموجبه شرعا ودعوى القاضى ان الصلح المذكور كان مع شخص آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شئ والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب عن حادثة مضمونها متعلق بقضية قتيل وهو قرر اولياء المقتول ان اهالى ناحية سنديون ماعدا الانفار المدعى عليهم بقتله سابقا الآتى ذكرهم لم يقتلوا القتيل ولا مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمتهم مبرئة من ذلك ولم يطلبوا التداعى عليهم بذلك لا من قسامة ولا من دية وان الذى صار في قتله ماوقع منهم وادعوا به سابقا من ان محمدا واخاه عبد رب النبى ولدى المرحوم عبد رب النبى الحشاش واسماعيل بن عبد الكريم الحشاش وعلى بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم عمارة عويضة وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الآن باراضى الحجاز الجميع من اهالى سنديون المذكورة تعمدوا وقتلوا جميعا مصطفى خزداد المذكور في الفلاة بعيدا عن البلد جدا فى مكان لم يكن مملوكا للمدعى عليهم ولا لاحد كذلك وبعد قتله في المحل المذكور نقلوه من المحل المذكور وذهبوا الى البلد المذكورة والقوه في حارة الكفر الشهير بالحيانى بالقرب من بيته وانهم هم القاتلون له كما قرروا ذلك سابقا وحلفناهم اليمين الشرعية بالمجلس على نفى الدعوى لعجزهم عن اثباتها وكذلك الآن عاجزون عن اثبات قتله بالبينة الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون اعلاه ذلك طائعين مختارين بحضور الانفار

المذكورين

المذكورين من اهالى المصممين على جحود دعواهم المشروحة عليهم فبعد الاطلاع على هذا فر جوافادة الحكم الشرعى عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب على باقى اهل البلد اولا قسامة ولا دية على احد حيث صدر من المدعين ما يفيد براءة باقى اهل البلد عن القتل والدعوى به على الوجه المسطور وقرر كل من المدعين ان القتل حصل فى مكان بعيد عن البلد جدا كما هو مشروح (اجاب) حيث اعترف اولياء المقتول ان فلانا ١١ ١٢٦٥ المذكور قتله المدعى عليهم او لا فى فلاة بعيدة كما هو مسطور بحيث لا يسمع الصوت منها واتهم نقلوه بعد القتل الى المحلة المذكورة فلا قسامة ولا دية على اهل المحلة و باقى اهل البلد والحال ما ذكر سيما مع عدم الدعوى عليهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مدعى على رجل مستخدم فى قلعة من القلاع بان اخا المدعى المذكور توجه الى القلعة المذكورة لغرض فضرب المستخدم بندقية فخرجت منها رصاصة فى جنبه اليسار من غير قصد ومات بذلك فى ثانى يوم وادعى ان القاتل اعترف ايضا بانه ضرب البندقية المذكورة وخرجت منها رصاصة اصابته من غير قصد واعترافه بذلك بحضرة المقتول قبل موته فسئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه حين حضر المتوفى وجد عنده بندقية فطلب النظر اليها فناولها له فخرجت منها رصاصة من غير فعله فاحضر المدعى بينة من أهل بلده وشهدت باعتراف المدعى عليه بما ذكره المدعى وزكيت وعدلت ١٢ ١٢٦٥ فهل تقبل هذه الشهادة وتكون الدية على القاتل أم لا (أجاب) اذا ثبت القتل خطا باقرار القاتل تكون الدية فى ماله الا أن يصدق العاقلة القاتل أو تقوم حجة فانها تكون عليهم وتقبل البينة مع الاقرار لانها تثبت ما ليس بثابت وهو الوجوب على العاقلة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يحرس جسرا من الجسور السلطانية التى للعموم قتل فى الليل ببارودة أصابته منها رصاصة فى صدغه فكسرته وجرحته وتحت ذلك الجسر الذى قتل عليه الرجل مزارع خالية من السكن والملاك وبجهة الجسر ساقية فيها بعض سكن بينه و بين المحل الذى وجد فيه القتيل مائتان وعشرون قصبة و بلدة بينها وبين المكان الذى وجد فيه القتيل مائة وثمان وثمانون قصبة فقرر الاهالى العارفون لذلك لما سئلوا عنه ان الذى يكون بجدران البلدة وجدرا ن الاماكن التى بالساقية خلا من كان داخل الاماكن يسمع فى الليل صوت من كان فى المكان الذى وجد فيه القتيل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على من كان فى اماكن الساقية أو من كان فى البلدة من أهلها لقربها من محل المقتول عن أماكن الساقية أولا قسامة ولا دية لكون القتل على جسر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية على أهل البلدة وبرأهم اولياء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنتقل لغيرهم أو تنتقل على سكان أماكن ١٣ ١٢٦٥ الساقية وما حكم الله (أجاب) اذا وجد القتيل فى مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية على

جمادى الثانية	سنة	
١٨	١٢٦٥	
شوال ٢٩	١٢٦٥	
ذى القعدة ٣	١٢٦٥	
ذى الحجة ١	١٢٦٥	

بيت المال اذا كان نائيا اى بعيدا عن المحلات والا يكن نائيا بل قريبا منها فعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة فحيث وجد القتيل الذى لا يعلم قاتله على الجسر الذى للعامة فعلى اقرب الاماكن اليه القسامة والدية عليهم ان وقعت الدعوى من الولى بالقتل عمدا وعلى عواقلهم ان وقعت الدعوى بخطا واذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضى بموجب البينة والا يبرهنوا احلف المدعى عليه ولا قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وجد قتيلا فى سفينة وادعى ولى الدم على معين من ركابها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعى فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على جميع من فى السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن موجودا فيها بل هى فى يد غيره ولا يشاركهم فى ذلك (أجاب) اذا وجد القتيل فى الفلك فالقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه فى ايديهم كالدابة وفى صرة الفتاوى ان الفلك ينقل ويحول فيكون فى اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون الملك كما فى الدابة والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قاضى قليوب فى ٢٩ ل سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بخنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره كان بالاكراه وان بينته غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز واقر ايضا طائعا انه ضربها عمدا بعود دخان تحت ذقنها واذنها وماتت بسبب ذلك (أجاب) يحكم على الرجل المذكور بموجب الخنق حيث اقر به ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بدون ثبوت ذلك بالبينة العادلة على ما افتى به صاحب المنح ولا ينتظر حضور بينته التى يدعى انها بالحجاز وموجبه دية مغلظة من الابل ارباعا على ما رجحه الشرنبلالى خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة فى ماله دون عاقلته الا ان يصدقوه او تقوم بينة على الخنق وموجب اقراره ثانيا طوعا على الوجه المذكور كذلك وبعضهم اعتبر فى الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق لو دفعت من الابل اما لو دفعت من غيرها فهى الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التغليظ الا فيما لو كان الدفع من الابل والله اعلم (سئل) عن دية المرأة فى شبه العمد الثابت قتلها بالاقرار (أجاب) من المعلوم ان دية المرأة على النصف من دية الرجل فى النفس وما دونها ويجرى فيها التغليظ فهى خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملى فتؤخذ من مال المقر فى ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة او تقوم بينة والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الجهادية عن شخصين تضاربا فضرب احدهما الآخر بطبنجة فلم تطلع نار فضربه المضروب اولا بطبنجة فاصابت ثالثا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (أجاب) القتل على الوجه المذكور خطا وموجبه الشرعى الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

من الابل اخماسا بنت مخاض عشرون وابن مخاض عشرون وبنت لبون عشرون وحقة
عشرون وجذعة عشرون أو ألف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة
والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هو منهم فتؤخذ من عطاياهم فى ثلاث سنين من
وقت القضاء فان خرجت العطايا فى اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية
على العاقلة ان ثبت القتل بالبينة فان باقراره ولم تصدقه العاقلة فيه أو لم تقم حجة كانت
على القاتل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يدعى على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده
بالنبابيت عمدا وضربه أحدهم فلان بمزراق فيه حربة مبرومة ليس فيها رمانة فى جنبه
اليسار فى محل الحزام بين الظهر والعصر وهو فى جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من
اليوم الحادى عشر وانكر المدعى عليهم ذلك فاحضر المدعى بينة شهد أحدهما بانه
نظر المدعى عليهم يضربون المتوفى بالنبابيت عمدا وفلان ضربه بمزراق فيه حربة بار بعة
حروف فى جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر فى وسط الجرن بين جرن فلان
وفلان وكان بينه وبينهم عشرة اقصاب ومات المضروب بسبب ذلك فى ضحوة اليوم
الحادى عشر من ضربه وشهد الآخر بما شهد به الاول الا انه لم يصف الحربة كانت
مبرومة أو غير ذلك وعرف ان الضربة أصابت المتوفى فى جنبه الشمال فوق الحزام وانه
مات فى وقت طلوع الشمس من اليوم الحادى عشر من ضربه وان الضربة اصابته
وهو فى جرن والده بين جرن فلان وفلان اللذين عرف عنهما الشاهد الاول فهل
تكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون فى وصف الشاهد الاول
الحربة بانها بار بعة حروف والمدعى بانها مبرومة اختلاف وكذلك لا يكون عدم معرفة
الشاهد الثانى الحربة هل هى مبرومة أو غير ذلك مانعا لشهادته مع اختلافهما أيضا فى
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا وهل اذا كانت مقبولة تزكى الشهود سرا وعلنا
ولا عبرة بما اذا طعن المدعى عليهم فى الشاهدين بانهما متزوجان من نساء أقارب المدعى
وعصبة معه وبينهم وبينهما عداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لابد من
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الآلة المدعى القتل بها مغايرة لما شهد بها
الشاهد انتفت المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا
والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب عن حادثة مضمونها شخص قتل بنتا خطأ
وثبت القتل باقراره وادعى انه اقر بالقتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا
موجب لثبوت القتل خطأ وملزم لدية الخطأ مخففة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل
بالقتل الخطأ طائعا مختارا وجب عليه الدية فى ماله فى ثلاث سنين اذا لم تصدقه العاقلة
أو تقم بينة ولا عبرة بانكاره البلوغ بعد ثبوت اقراره به ولا تغليظ فى الخطأ والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل أوضح رأس رجل آخر خطأ فذهب بعض بصره بسبب تلك
الموضحة فحكم عليه بما يجب فى الامرين شرعا من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

1　1265
28　1265

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فابى فهل يجبر على دفع ما وجب عليه
(اجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجناية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على أخوين انهما تشاكلا مع ولده فى شان ماء قناة ساقيتهما الخفية اه حتى كسرا جوزة رقبته وضرباه بالنبابيت فى رأسه مرة فوقع على جسر البحر ثم ضربه أحدهما على ذراعه والآخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضربه فى رأسه ممن ضربه على ذراعه ومكث مريضا ومات فى غروب الشمس من اليوم الخامس من ضربه فى ١٦ ن سنة ١٢٦٥ وانكر المدعى عليهما ذلك فاحضر بينة شهد أحدها ان أحدهما ضربه بعصا والثانى بنبوت شوم وقت الضحى فوقع فى المحل المذكور اعلاه ومات بين العشاء والمغرب فى الليلة السادسة من ضربه وشهد الثانى انه فى خامس رمضان وقت الضحى العالى نظر فلانا أحد المدعى عليهما ضرب المتوفى بنبوت فيه جلبة حديد فيها مسماران فى صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثانى على رأسه ومات بعد صلاة عشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المدعى عليهما ضرب المتوفى بنبوت فيه جلبة حديد لم ير فيها مسامير على رأسه وراء اذنه اليسرى وضربه الثانى بنبوت من غير جلبة فى وسط رأسه وقت الضحى قبل جوا الشمس ومكث المتوفى خمسة أيام وتوفى ليلة الخامس فقيل له ليلة السادس فقال انها ليلة الخامس فهل يثبت بهذه الشهادة قتل المتوفى على المدعى عليهما أم لا لاختلاف شهادتهم وهل قول الاخير انها ليلة الخامس بعد ان عرف انه مكث خمسة ايام يعد تناقضا لاسيما والمدعى عليهما طعنا فى الشاهد الاول بانه عدو لهما والثانى مزارع لبطيخ مشترك بينه وبين المدعى والثالث معاون لشيخ البلد فى المطاليب الاميرية ومالحكم وهل اذا ضرب شخص شخصا بنبوت فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون فى ذلك القصاص أم الدية (اجاب) لا يثبت القتل ولا يحكم بموجبه بشهادة شهود المدعى على الوجه المذكور وقد صرحوا بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة مشايخ البلدان واعوانهم فى الظلم وحكم القتل بالحديد وان لم يجرح القصاص فى ظاهر الرواية عند ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى قرية وجد بها صبى به أثر خنق ولم يعلم قاتله وادعى ولى القتيل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع اهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدعوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط القسامة بدعوى الولى على معين منهم فى ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى محلة أبى على عن حكم قضية قتل بعصا بضرب المقتول بها عمدا (اجاب) القتل بالعصا ونحوها شبه عمد وموجبه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهدت البينة بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراش حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يدعى على عبد مملوك

محرم	سنة
٣	١٢٦٦
٤	١٢٦٦
صفر ١١	١٢٦٦
ربيع الاول ٩	١٢٦٦

ربيع الاول	سنة
١٤	١٢٦٦
٢٣	١٢٦٦

انه ضرب ولده عمدا ببارودة فخرجت منها رصاصة واصابت ولده فى فخذ رجله اليسرى مما يلى الركبة وكسرت بعض عظم ركبته وخرجت الرصاصة من الجهة الاخرى وذلك بين المغرب والعشاء فى ليلة الجمعة الموافقة حادى عشرى شهر رمضان سنة ٦٥ وهو جالس يتوضأ على شاطئ ترعة بلده وانه مكث بعد ذلك مريضا وملازما الفراش احد عشر يوما ومات بسبب ذلك فى ثانى عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه فى الليلة المذكورة خرج من جنينته هو وخفيرها التى وضاالصلاة العشاء قبل دخول وقتها من الترعة المذكورة فتوضا وعاد الى الجنينة المذكورة فسمع خرخشة بالعنب الذى بالجنينة بعد العشاء فى وقت الظلمة فضرب البارودة من غير رصاص لجهة الخرخشة المذكورة أربع مرات فلم تزل الخرخشة المذكورة فضرب بالرصاص لجهة الخرخشة ظنا ان الذى بها وحش مع كونه لم ير شخصا فلما طلع النهار وجد بمحل الخرخشة عنبا مجموعا وبه أثر دم متسلسل الى خارج الجنينة وبعد ذلك حضر له ناس واستفهموا منه عما صار منه فى الليلة المذكورة فاخبرهم بذلك فعرفوا ان الذى أصيب بالرصاصة هو ولد المدعى المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا عجز المدعى المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم باقرار العبد المذكور ان هذا القتل خطأ ويتبع به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بجناية توجب الدية او الفداء لا يصح محجورا او ماذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفى الماذون يصح ويؤاخذ به فى الحال كما فى البزازية ثم ان العبد مطلقا لا يؤاخذ باقواله فى الاموال مادام رقيقا اما اذا أعتق يؤاخذ به فى الحال بخلاف الصبى فانه لا يؤاخذ به ابدا الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كما فى الينابيع وبهذا علم عدم صحة اقرار العبد بالجناية الموجبة للمال بالنظر لمولاه وانه يؤاخذ بموجب ذلك بعد العتق والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب عن رجل يشتغل فى مكان فنقله منه آخر واشغله فى جهة أخرى فاخذه ويبسه واعاده للمكان الاول فلما رآه الذى نقله تعدى عليه ودفعه على صمن به حجر دائر بفعل دابة فوقع تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت بينة بذلك ويريد الفاعل به ذلك ابطال شهادة البينة متعللا عليهم بان الشهود اتفقوا على الشهادة زورا فهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة بتعلله (أجاب) موجب القتل على الوجه المزبور الدية على عاقلة القاتل حيث ثبت ذلك بالبينة الشرعية والطعن فى الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اعترف بانه كان فى يد انسان بندقية ليطلقها فى طائر فلم تخرج فسلمها من هى فى يده للمعترف المذكور ليفك زنادها فاخذها ولعب فى مسمار الزناد ليخرجه فنزل شاخص الزناد على خزانة البندقية فانطلقت وخرج منها رصاصة اصابت رجلا هذا ما اعترف به والحال أن الرجل المذكور قد مات وكشف عليه فوجدوه بسبب رصاصة اصابت ضلعه وكسرته فهل يعد خروجها منسوبا للعبه فى الزناد المذكور ام لا وهل بقوله ان الرصاصة

ربيع الثانى	سنه
٢٢	١٢٦٦
جمادى الاولى	
٣٠	١٢٦٦
جمادى الثانية	
٤	١٢٦٦

أصابته يكون مؤاخذا فى ذلك و يكون عليه الدية ام لابد من قوله انه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤاخذ المقر بالدية باقراره المذكور حيث اقر الرجل المذكور باصابة الرصاصة فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل مالم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كتخدا باشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل مالا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا الصغيرة والحجر الصغير مائة من الابل ارباعا خمس وعشرون بنت مخاض وهى التى تم لها سنة وطعنت فى الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهى التى تم لها سنتان وطعنت فى الثالثة وخمس وعشرون حقة وهى التى تم لها ثلاث سنين و طعنت فى الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهى التى تم لها اربع سنين وطعنت فى الخامسة وهذا هو الدية المغلظة الواجب دفعها فى شبه العمد على ما رجحه الشرنبلالى ودية الخطا من الابل اخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا والدرهم الشرعى أربعة عشر قيراطا فتكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الآن بمصر سبعة عشر الفا وخمسمائة بالتحرير والدينار وهو المثقال الشرعى عشرون قيراطا فاذا دفعت الدية من الذهب كان الواجب عشرين الف قيراطا من الذهب من اى عملة منه فيكون من المجيدية مثلا الفين وخمسمائة مجيدية و يقاس عليه الدفع من غيرها من باقى العملة ولا يضر الغش فى الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لهما والله تعالى اعلم (سئل) من مديرية الجيزة عن قضية امراة وجدت مقتولة فى قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم فى الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولانا خير الدين عن قرية ذات محلات وجد فى احداها قتيل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية كلهم وتكون كالمحلة فى المصر ام على اهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة * اجاب القسامة والدية فى القتيل الذى يوجد بمحلة من المحلات المتعددة فى بلدة على المحلة التى وجد فيها القتيل بلا اشبهة اذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان فى مصر أو قرية لان عليها التدبير واهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة اه واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فحكمها كمحلة واحدة وصرحوا بان الولى اذا ادعى على معين من غير أهل المحلة أى الحارة كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولى على معين منهم لا تسقط عنهم القسامة فى ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولى المقتولة المذكورة على أهل الحارة أو القرية الصغيرة التى وجدت مقتولة بها كانت القسامة والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من أهلها تكون القسامة والدية عليهم أيضا وان كانت دعواه على معين ليس من

أهل تلك الحارة أو القرية الصغيرة يكون ذلك ابراء منه لاهل تلك الحارة أو القرية ثم ان أثبت دعواه على المدعى عليه بالوجه الشرعي حكم له بدعواه والافلا والله تعالى أعلم

(سئل) في رجل أقر طائعا مختارا انه قتل عمته بطورية حديد عمدا وخنق بنتها الصغيرة فماذا يلزم القاتل المذكور (أجاب) موجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين القصاص ان أصاب الحديد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه وموجب الخنق الدية فحيث تحقق الاقرار الشرعي بقتل المرأتين المذكورتين حكم على المقر بموجب اقراره والله تعالى أعلم

٨ ١٢٦٦

(سئل) في ولد بالغ خفير على زرع في بلد وجد ميتا في قطعة أرض بها حشيش غير معدة للزراعة مصرف لمياه أراضي الزراعة التي حولها وفي رقبته حبل كتان ملفوف عليها ولم يعلم ان كان ميتا بالخنق أولا وبالسؤال من والده عمن خنقه افاد انه لا يعلم من فعل به ذلك ان كان ناظر الناحية أو أحدا خلافه فهل وجود الحبل برقبة الولد المذكور يعد لوثا ودليلا على انه مات بالخنق وان لم يظهر به أثر الخنق واذا قلتم ان وجود الحبل المذكور لوث ودليل على موته بالخنق تكون ديته على أرباب الطين الذي هو أقرب الى الميت أو على جميع أهل ناحية أرباب الطين الاقرب أو يكون هدرا ولا يلتفت لوجود الحبل في رقبته خصوصا ووالده لا يعرف من فعل به ذلك وما الحكم (أجاب) قال مولانا حافظ الدين النسفي ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به أو يسيل الدم من فمه أو أنفه أو دبره بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في شرحه لان القسامة تجب في القتيل وهذا ليس بقتيل وانما مات حتف أنفه وفي مثله لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منه فلابد من أثر يكون للميت يستدل به على انه قتيل وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق فاذا لم يكن به شئ من الاثر لا يكون بفعل البشر فلا يكون قتيلا اه المراد منه وقد سئل العلامة الرملي عن رجل وجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو معلق بها في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه فاجاب اذا لم يكن به أثر القتل بجرح أو خروج دم من اذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية اذ الظاهر انه مات حتف أنفه اه المراد منه والمرسة حبل من كتان اذا علمت ذلك علمت انه اذا لم يوجد بالميت المذكور أثر جرح وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى اعلم

٢٠ ١٢٦٦

(سئل) في امرأة جنت على امرأة أخرى بضرب فالقت المجني عليها جنينا ميتا فيه صورة آدمي فهل اذا ثبت ان الالقاء بسبب الجناية يكون مضمونا على الجانية بالغرة (أجاب) اذا ضربت امرأة بطن امرأة حرة حامل فالقت جنينا ميتا ظاهر بعض خلقه وجب على العاقلة غرة في سنة وهي نصف عشر دية الرجل لو الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم والله تعالى اعلم

٢٣ ١٢٦٦

(سئل) من قاضي الخانقاه في امرأة جالسة على باب دار زوجها فاذا بثور ينطلق لم يقده احد فضربها برأسه فاتلف ثدييها او كسر ضلعها وكان وقت ضرب الثور رجل وامرأتان حاضرين ومشاهدين ضرب الثور فما كان من الرجل الذي كان

	سنة	
رجب		
١٠	١٢٦٦	
٢٥	١٢٦٦	
شعبان		
١٧	١٢٦٦	
١٧	١٢٦٦	
رمضان		
٢١	١٢٦٦	

حاضرا ومشاهدا الضرب الثور الا امسكته وتناول اداة ضرب الثور فاذا بامراة خاطبته وقالت له لا تضرب الثور فانه ملك لزوجي فمشى الثور امام المراة التي اخبرت انه ملك زوجها وشهدت الشهود على قول المراة وبضرب الثور في المراة فما الحكم (اجاب) اذا انفلتت دابة بنفسها واصابت مالا او آدميا نهارا او ليلا لا ضمان لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبار اى المنفلتة هدر كذا في التنوير وشرحه وفي حواشيه عن الهداية وفي ارسال البهيمة في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعد فيضمن ما تولد منه اهـ وبه يعلم جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد تلك المدة عاد الى بلده ليلا ليسرق منها حسب عادته فتسور على دار رجل من اقاربه ونزل فيها ليسرق امتعته فرآه رب الدار فهم عليه ليضبطه فهرب منه وصعد على سطح الدار ورمى نفسه خارجها فسقط ميتا وصدق على ذلك جميع ورثته ولم يدعوا على رب الدار ولا على احد من اهل البلد به فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم ابراء لرب الدار ولاهل البلد ولا شئ عليهم من قسامة او دية (اجاب) اذا مات الرجل المذكور بسبب وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على احد فلا قسامة ولا دية والله تعالى اعلم (سئل) في قتيل قتل في بلده وادعى ولى الدم على رجل معين من البلد بانه قتله ومات المدعى عليه القتل قبل ثبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث كان القتل عمدا برصاصة (اجاب) صرح علماؤنا بسقوط القود بموت القاتل والله تعالى اعلم (سئل) في قتيل وجد بجانب قرية ودمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولى الدم خمسين من اهلها او يحلفون يمين القسامة ويغرمون الدية واذا كانوا اقل من خمسين تكرر عليهم يمين القسامة الى تمامها وتصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور اهل القرية كلهم لاقامة الدعوى عليهم حيث لم يمكن ذلك (اجاب) يراعى حال المكان الذى وجد به القتيل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم ولا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد فاذا لم يكن المكان الذى وجد به القتيل مملوكا لاحد كانت القسامة على اقرب القرى اذا كان يصل صوت اهلها اليه فاذا ادعى الولى على اهل القرية او ادعى على بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت الدعوى بقتل عمدا وان وقعت بخطأ فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليتم خمسين يمينا والله تعالى اعلم (سئل) في قتيل قتل في بلدة وادعى ولى الدم على معين منها بانه قتله عمدا او مات المدعى عليه القتل قبل اقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى بموت القاتل او تسمع على ورثته واذا قلتم بسماعها وثبت القتل وسقط القصاص بموته هل تكون الدية في ماله لكون القتل عمدا وان لم يثبت تكون القسامة والدية على اهل المحلة (اجاب) اذا وجد قتيل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على معين من اهل

المحلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فاذا ادعى الولي على اهل المحلة او على بعضهم
وجبت القسامة والدية واذا ثبت القتل عمدا على المدعى عليه حال حياته ومات سقط
القصاص ولا مطالبة للولي على ورثة القاتل عمدا بشيء من الدية والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يدعي على آخر بانه ضرب اخاه بسكينة ليلا فكسرت منه ثلاثة اضلع ومات في ظهر
اليوم صبيحة الليلة المذكورة وان اخا المدعى عليه مسك المتوفى وقت ذلك فسئل المدعى
عليه عن ذلك فعرف انه اي المدعى عليه كان مارا بالطريق ليلا لقضاء شغله فوجد رجلا
راقدا بالطريق فخاطبه مرارا فلم يجبه فتركه ومشى فقام وراءه المتوفى المذكور وهجم
عليه وضربه بنبوت فعند ذلك اراد المدعى عليه ضرب المتوفى بمطوة حديدها قدر ستة
اصابع في كتف المتوفى للتخلص من ضربه فدخلت السكينة المذكورة بين اضلاعه
وتوفي بسبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (أجاب) اذا ثبت اعتراف المدعى عليه طوعا
بالقتل بحديد المطوة عمدا وجب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للمضروب
بالنبوت قتل الضارب الا اذا اراد قتله بدلالة الحال لا مزاحا ولعبا ولا يمكنه التخلص
بغير القتل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اذهبت بصر اخرى عمدا بضربها كفا على
راسها فهل اذا ادعت الجانية ان بصر المجني عليها كان قبل الجناية ذاهبا واحضرت
على ذلك النساء الخلص يقبل منها ذلك وهل اذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص او
الدية واذا قلتم بالدية ما قدرها (اجاب) اذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير منخسفة
يجعل على وجه الضارب قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محماة ليذهب ضوءها ولو قلعت
لا قصاص لتعذر المماثلة كما في الدر المختار ويعرف زوال الضوء بان تقابل العين بالشمس
فان دمعت علم ان الضوء باق وقال محمد ينظره اهل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه
الدعوى والانكار والقول قول الجاني مع اليمين على البتات كذا في حاشية الطحطاوي
على الدر من باب القود فيما دون النفس عن الظهيرية وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب
الضوء وعدمه وقت الدعوى واما لو اختلفا في ذهاب الضوء حال الجناية او قبلها مع
الاتفاق على ذهابه الآن كما في حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرية
فقاعين صبي حين ولد او بعد ايام فقال انه كان لم يبصر بها وقال لا اعلم ابصر بها ام لا
فالقول له وعليه ارش حكومة عدل فيما شانه وان كان يعلم انه يبصر بها بان شهد
شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه ومنه
يعلم ان القول هنا في انكار كون ذهاب الضوء بالجناية للجانية والبينة على وجود
الضوء وقت الجناية بينة المجني عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه
انه تشاجر مع والده وضربه بقدوم من حديد مرتين في الاولى في ذراعه الايسر تحت مرفقه
فكسرت العظم والثانية بين كتفيه قريبا من رقبته فقطعت الجلد وغاصت في اللحم
وسال منها الدم وكان ذلك وقت كذا بمكان كذا وانه مكث ملازما للفراش ستة ايام
ومات في السابع فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه حصل بينه وبين اخوته

١٧ ١٢٦٦
٢٣ ١٢٦٦

ذى القعدة سنة

الثلاثة من جملتهم والد المدعى مشاجرة ومن شدة جريهم خلفه فرهارباً منهم فاتبعوه
فلما وجدهم متتبعين له اخذ القدوم المذكور من طاحونة ورماهم به فاصاب اخاه والد
المدعى بين كتفيه فجرحه ومكث ستة ايام ملازما للفراش ومات فى اليوم السابع بسبب
ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمد واذا كان للمقتول ورثة بلغ وقصر واسقط البلغ حقهم
من ذلك يكون حق القصر من الدية فى مال القاتل حالا او يكون هذا من قبيل شبه
العمد ويكون حق القصر من الدية على العاقلة فى ثلاث سنين (اجاب) فى الدر ويسقط
القود بموت القاتل لفوات المحل وبعفو الاولياء وبصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا
عند الاطلاق وبصلح احدهم وعفوه ولمن بقى من الورثة حصته من الدية فى ثلاث
سنين على القاتل هو الصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص فى القتل بنحو القدوم ان
اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعى عليه باصابة
الحديد والجرح كان موجبه القصاص وانقلب حق الباقين مالا فيجب على القاتل فى
ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخصم بانهما
ضربا رجلا ببندقيتين دفعة واحدة عمدا فاصابته منهما رصاصة فى بطنه والاخرى
فاتت من تحت ابطه وخدشته خدشا هينا لم يحصل به ضرر زيادة ومات من ذلك ولم يعلم
موته بضرب ايهما لعدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا ادعى الولى
القتل عمدا على الرجلين معا او على احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعى
قضى بالقصاص عليهما او على احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل)
فى جماعة من بلدين تقاتلوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدين باصابة رصاص
فيه فتوجه لمنزله فاقام يوما عليلا فى الفراش ومات بجراحات الرصاص بمنزله الذى
ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلد الثانية بانه ضربه بالرصاص المذكور من
بارودة عمدا مرتين ومات بذلك بعد توجهه لمنزله ببلده جريحا وانكر المدعى عليه
ذلك كليا فعرف الورثة ان لهم بينة من اهالى بلدة المقتول التى مات بها يشهدون ان
المدعى عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول شهدوا بذلك فهل لا تقبل
شهادتهم لانهم من اهل بلدة المقتول للعداوة وللتهمة وبجر نفع لانه دفع للقسامة
والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهل اذا قلتم برد شهادة اهل
بلد المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلد اخرى شهدوا طبق دعوى المدعين اى بالقتل
عمدا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون فى ذلك قود او دية (اجاب) لا تقبل شهادة
اهل القرية بقتل غيرهم كما افاده فى الخيرية وغيرها اى لو حصل القتل فيها او
بمكان مباح هى اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القود ولم يوضح بالسؤال
المكان الذى وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانه يراعى المكان الذى وجد فيه وان
القسامة والدية على اهله لان القتيل وجد بين اظهرهم وفى ارضهم والحفظ عليهم ولا

[هامش: ٢٣ — ١٢٦٦ ؛ ٣٠ — ١٢٦٦ ؛ ذى الحجة ٦ — ١٢٦٦]

يلزم

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولى ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم جميعا او على غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على اهل المحلة او القرية التى وجد فيها القتيل مقرر عند علمائنا مشهور وفى اغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى عليهم فلهذا الاعتبار قالوا اذا التقى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتيل فالقسامة والدية على اهل المحلة لا على الملتقين كذا فى الخيرية زاد فى التنوير وشرحه الا ان يدعى الولى على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ ولا على اولئك حتى يبرهن لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل المحلة لان قوله حجة عليه اه وفى الخيرية وقد صرحوا بان المحلتين والسكتين وكل محلين احدهما منفصل عن الآخر ان وجد القتيل فى احدهما فالقسامة والدية على اهله دون الآخر فاذا علم ذلك ينظر الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهله يجاب الى ذلك ويحكم له بها وبالدية عليهم وعلى عواقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما هو شان سائر الدعاوى فى غير هذا الشان اه وبهذا يعلم حكم ما اذا وجد القتيل بين البلدتين وكان الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب عن قضية قتل الرجل ولده بعصا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذكور الدية مغلظة فى مال القاتل فى ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القتل الذى يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موانع الارث والله تعالى اعلم (سئل) فى شخص من بلد كذا يستحق منفعة فدانى طين من اطيان البلدة المذكورة يقربان منها بنحو ستين قصبة فشاركه فيهما رجلان من البلدة المذكورة فزرعهما الرجل الشريك المذكور وكان الرجل الشريك ينام فيهما فوجد قتيلا فى الفدانين المذكورين فى الحد المجاور لغيط رجل آخر من البلدة المذكورة فادعى وارثه القتل على رجل من البلدة المذكورة ليس له استحقاق فى الطين المذكور فانكر المدعى عليه قتله الرجل المذكور ولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه احضر رجالا من البلدة المذكورة شهدوا انهم راوا المدعى بقتله ميتا فى الفدانين المذكورين فى حدهما المجاور لغيط فلان وبه اثر القتل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة المذكورة واذا كانت كبيرة تكون على ما قرب من الطين المذكور ام لا يكون فيه شئ من دية ولا قسامة لكون الدعوى وقعت على غير ارباب الطين الذى وجد فيه القتيل المذكور وتكون هذه الدعوى كسائر الدعاوى التى اذا لم يحضر المدعى بينة على وفق دعواه استحلف المدعى عليه يمينا واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتيل فى مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد عليه والا فعلى ذى الملك واليد فاذا كان المكان

١٤ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

الذي وجد فيه القتيل المذكور مملوكا كانت القسامة على مالكه وان لم يكن مملوكا ولا يد فيه لاحد على الخصوص فالقسامة والدية على ذي المكان الاقرب عند وجود الشروط المعتبرة واذا ادعى الولي على غيره يكون ذلك ابراء منه للمالك أو ذي المكان الاقرب ثم ان اثبت الولي دعواه على ذلك الغير قضى له بموجبها والا حلف المدعى عليه اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شارجنينة مملوكة وكان ينام فيها فاصبح قتيلا بها فادعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطيانها الجنينة المذكورة ولم يثبت دعواه عليهما فهل اذا قام بسقوط القسامة عن ارباب الجنينة حيث لم يكن المدعى عليهما من اربابها ثم رجع الوارث عن دعواه واعترف ببراءة المدعى عليهما من ذلك وان سبب دعواه عليهما كان عن نفسانية لا يلزم اصحاب الجنينة شيء من قسامة أو دية وهل تسمع دعواه على غير المدعى عليهما أم لا (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القتيل فان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان ادعى الولي عليهم القتل عمدا وعلى عواقلهم ان ادعاه خطا فان ادعى على غيرهم كان ابراء منه لهم وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غير من ادعى عليه أولا والله تعالى أعلم

(سئل) في جماعة مسافرين أخبروا وهم مارون ناظر قسم بان رجلا يدعى فلانا من بلد كذا قتل رجلا يدعى فلانا بمارودة ونحن نشهد على ذلك فقيد ناظر القسم شهادتهم عنده واشهد على شهادتهم آخرين ووضعوا اختامهم على هذه الشهادة ومن جملتهم قاضي بلد الناظر المذكور وبعد نحو سبعين يوما احيلت دعوى هذا القتيل من مدير الناحية الى القاضي وحضر ولي القتيل والمدعى عليه وسئل من المدعى عليه القتل فانكر القتل وجحدا كليا فكلف القاضي ولي القتيل باحضار البينة بالقتل فاخبره أنه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذكور واحضر منه خطابا الى القاضي بانه يرسل له صورة الدعوى فكتبها وارسلها اليه وعرضها على مدير الجهة فهل لا يسوغ للقاضي الحكم بالقتل الا بعد شهادة البينة في وجه المدعي والمدعى عليه ولا يكتفي باخبار وشهادة الجماعة المذكورين من غير ان يكون ولي القتيل حاضرا معهم ولا يكون على القاضي جنحة لكونه لم يحكم بشهادة البينة المذكورة وهي غائبة اكتفاء بما أخبرت به قبل ان تقام دعوى من ولي القتيل (أجاب) اذا شهدت البينة العادلة بالقتل في وجه المدعى عليه بعد جحوده دعوى المدعي الحاضر معه حكم القاضي بموجبها وليس للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ورقة مكتوب فيها ان فلانا يشهد بقتل فلان وليس له أيضا الحكم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المدعي والمدعى عليه أو غيبة أحدهما لسقوط الشهادة في ذلك والحال هذه عن حيز الاعتبار شرعا ولزوم الاشارة فيها الى الخصمين حيث كانت الدعوى من الاولياء على المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا ببندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

٢٥ ١٢٦٦

محرم ٨ ١٢٦٧

محرم | سنة

المملوكة له كان ناظما لحراسة مقاثه ولم يعلم قاتله وبين مكان قتله وبلده ستمائة وست
وأربعون قصبة وبينه وبين قرية أخرى خمسمائة وتسعون قصبة فادعى أولياؤه
القتل عمدا على أهل القرية الأخرى ولم يثبتوه على واحد منهم ولم يعينوا من قتله منهم
فهل تجب فيه القسامة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتفي عن أهل بلده
وهل يشترط سماع الصوت من المكان الذي وجد فيه القتيل من أهل القرية المدعى
عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختيار أو يعلم بمسافة قدرة شرعا وهل اذا كان
هناك قرية ثالثة اقرب لمكان القتيل من القريتين ولم يدع أولياء الدم على أهلها
لا تلزمهم قسامة ولا دية (أجاب) في الدر المختار وان وجد قتيل في دار نفسه فالدية [١٢ محرم ١٢٦٧]
على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندهما وزفر لا شيء فيه وبه يفتى اه وفيه بعد كلام
ما نصه وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد ولا يد والا فعلى
ذي الملك واليد اه وفي الخيرية وان ادعى أي الولي على غير الاقرب فلا بد من البرهان
كما هو شان باقي الدعاوى في غير هذا الشان اه فاذا وجد القتيل المذكور في ارضه
التي بيده وتصرفه وحفظه وولايته فلا شيء فيه عندهما على ما به الفتوى اذ لا فرق بين
أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذكورة غير مسموعة والحال هذه الا ان
يدعي على معين منهم فان ادعى على معين دعوى صحيحة وأقام بينة على طبق دعواه
قضي له بموجبها والا فلا وبهذا استغني عن اجوبة ما رتبه السائل واطال به والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة ذهبت لقاضي بلدها وادعت على زوجها انه ضربها من مدة اثني
عشر يوما بعقب مسوقة على ضلعها الايسر فكسره وعلى افخاذها فطلب القاضي من
الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذكورة فوجد بضلعها
الكسر وبافخاذها أثر الضرب فكرر القاضي على الزوج السؤال فقال ان ماتت فهي
بعنقي وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذكور فانكر فهل اذا أثبت
الوارث على الزوج المقالة المذكورة بالبينة يكون الزوج ملزوما ومطالبا وجب القتل
(أجاب) مجرد مقالة الرجل المذكور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت [١٩ محرم ١٢٦٧]
عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضي الجيزة محصلها
ادعى بعض ورثة مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بانه قتل مورثهم بطبنجة ضربها
فاصابته رصاصتها فمات لوقته بسبب ذلك فاقر القاتل بموته بسبب ذلك الا انه لم
يقصده بل قصد شخصا آخر وشهدت بينة بانه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع
غيره وضربه بالطبنجة المذكورة فاصابت المقتول فمات لوقته بسبب ذلك فما الحكم
والحال هذه (اجاب) اذا شهدت البينة بالقتل بالآلة الجارحة لا يقبل قول القاتل [٢٩ محرم ١٢٦٧]
لم اقصده بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية
والخطئية فيقبل منه ما اقر به ويحمل على الادنى كما نقله في رد المحتار على الدر المختار عن
العلامة الرملي وعليه فموجب القتل المذكور واذا ثبت بالبينة القصاص ولا يصير احد

محرم	سنة

الورثة خصمها عن البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان اقام احد الورثة بينة بقتل مورثه يريد القود لا يقيد حتى يحضر الغائب ... فان حضر الغائب يعيدها ثانيا ليقتل القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ضربا رجلا بندقيتين فاصاباه معا عمدا برصاصتين احداهما خدشته خدشا هينا تحت ابطه لا يؤثر عادة والاخرى اصابته في بطنه وهي القاتلة عادة ولا يعلم نسبتها لاحد الضاربين معينا بل يعلم انها لا تعدوهما لغيرهما ثم مات المضروب من ذلك الضرب فادعى الولي القتل على احدهما لا بعينه وشهدت البينة بذلك (أجاب) اذا لم يعين الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لا بعينه لا تصح دعواه لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي عليهما جميعا او على احدهما معينا واقام بينة على طبق دعواه حكم له بموجبها والا فلا وقد افتى مولانا خير الدين الرملي بعدم سماع الدعوى في نظير ذلك لابهام المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض خراجية بقرب قريته آلت اليه بالتلقي عن والده وجده اعطاها لرجل من غير اهل القرية يجعلها جرنا لوضع حصاده من مدة نحو ست سنين وجد فيها رجل قتيل من القرية بآلة جارحة كان خفيرا على الجرن المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل القرية ولم يثبتوه فهل تجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان الغيط متصلا بها او على صاحب الغيط او على الرجل الذي اخذه ووضع الزرع فيه وما مقدار الدية وهل تسكون حالة او مؤجلة (أجاب) صرحوا بان محل اعتبار القرب اذا لم يكن المكان الذي وجد به القتيل مملوكا لشخص فان كان مملوكا كانت القسامة والدية على ذي الملك واليد فان ادعى الولي على غيره واثبت دعواه بالوجه الشرعي قضى له والا كانت اليمين على المدعى عليه كسائر الدعاوى فان لم يكن مملوكا وكان قريبا من القرية الصغيرة فادعى الولي على احد اهلها ولم يثبت وكان بالقتيل اثر كانت القسامة والدية على اهلها في العمد وهي عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر ما ذكروه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي المحلة الكبرى محصلها ادعى شخص بطريق الوكالة ووصاية عن ورثة شخص مقتول على آخر بانه ضرب مورثهم بحربة حديد عمدا ومات بسبب ذلك فاقر المدعى عليه بان المقتول ضربه بنبوت في يده فما كان من المدعى عليه الا تعمد ضربه بحربة من حديد فرماه بها فاصابته في بدنه ولا يعلم محل الاصابة وانه مات يومها بسبب رميه بالحربة المذكورة (أجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضرب محمد هشه بالحربة الحديد عمدا وباصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق الاقرار بذلك مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

الشهر	اليوم	السنة
محرم	٣٠	١٢٦٧
محرم	٣٠	١٢٦٧
صفر	٢	١٢٦٧

مطلب ضرب رجلا مريدا قتله فلم يتخلص منه الا بقتله فقتله لا شيء عليه

(سئل)

(سئل) فى رجل مات وله أب واولاد قصر وزوجة واخ غير وارث ادعى ذلك الأخ بطريق وكالته الشرعية عن الزوجة ومن الأب فيما يخصه ومايخص القصر الولى ذلك الاب عليهم ان ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه و بين جماعة معينة منازعة فى شان قناة ماء وانه ضربه واحد من هؤلاء الجماعة المعينين وهم الخمسة ولكن لا يعلم المدعى شخص الضارب بعينه فمات من تلك الضربة وأثرها ظاهر برى برأسه قبل الموت وعاين ذلك الاثر ناس يشهدون به كما أفاده المدعى فى قوله وتلك الضربة حصلت فى أراضى أهالى ناحية الخمسة أشخاص المذكورة ولما سئل هؤلاء الجماعة اعترفوا بحصول أصل المنازعة بينهم و بين ذلك الميت وأنكروا حصول الضرب من كلهم ومن بعضهم وان الارض التى حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه الدعوى غير مسموعة لكونها على غير معين من هؤلاء الخمسة وهل هى ليست من الاوث حيث حصرها فى هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتيج الى يمين هل يؤخر نظرا للقصر (اجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لا تسمع دعواه وان عينه وأثبت دعواه قضى له بموجب مدعاه والا يثبت حلف المدعى عليه اليمين الشرعية بطلب الولى هذا اذا لم يكن الواجب فى هذه الحادثة قسامة ودية على أهل القرية القريبة بان لم تتوفر شروطهما أما لو كانت مما يجب فيه القسامة والدية عليهم فتكفى الدعوى على أهل القرية كلهم أو بعضهم معين أو مبهم كما يستفاد من الزيلعى والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضى قليوب محصلها ادعى شخص يدعى عبد الكريم بطريق النيابة عن ورثة متوفى على شخصين انهما تعديا على المورث وضرباه عمدا على صفحتى عنقه وعلى قلبه سوية بالنبابيت الشوم هات بسبب الضرب المذكور منهما سوية وان المدعى عليهما قتلاه بذلك فسئل من المدعى عليهما فانكرا كليا فشهد رجلان بان المدعى عليهما ضربا المقتول كل منهما على صفحة من صفحتى عنقه فوقع على الارض واشتغل الناس عنه بتخليص عزاله ثم مات وكشف عليه فوجد مضروبا على بطنه بالنبوت ولم يعلما ان كان موته بسبب الضربات التى بعنقه المشاهدة لهم أم بالضرب الذى على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبد الكريم اسماعيل الوكيل عن ورثة أخيه المدعى قتله بان سالما نصارا ومحمدا الدهشان الصغير ضرباه سوية بالنبابيت الشوم على صفحتى عنقه وعلى قلبه وانه مات بسبب الضرب المذكور الذى حصل من المدعى عليهما سوية بذلك متعمدين قتله وشهد الشاهدان المذكوران بان محمدا الدهشان المذكور ضربه بالنبوت على صفحة عنقه وضربه سالم نصار فى صفحة عنقه الثانية وذكرا انهما لا يعلمان انه مات بسبب الضرب الكائن على صفحتى عنقه أم بالضرب الكائن على بطنه وظهر أثره بالكشف لم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة وقد شرطوا فى الشهادة فى مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان فى كون الموت بسبب

٢ ١٢٦٧

مطلب يكتفى فى ايجاب القسامة والدية على أهل القرية بكون الدعوى عليهم أو على معين منهم أو على بعض مبهم

٤ ١٢٦٧

الضرب المعاين لهما أو بالضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فاوجب ذلك خللا في شهادتهما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهما بناء على هذه الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه و بوكالته عن والدته ان أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الايسر فقطع الجلد وكسر عظمة الساق المذكور وقت العشاء قريبا من داره لميان العيد فنقل الى تلك الدار محمولا فاقام بها يومين ثم نقل منها محمولا الى بلدة أخرى بها حكيم المدبرية فبعد ان نظر الحكيم له أفاد كسر ساق رجله المذكورة وأدخل أخوه المذكور الاسبتالية لمعالجته فمكث فيها نحوا ثنين وعشرين يوما ملازما الفراش ومات بسبب الضرب المذكور وأجاب المدعى عليه بانه توجه بعد العشاء عند الخفر فلم يجد المتوفى هناك فارسل يطلبه ولما حضر تنازعا مع بعضهما فامر المدعى عليه رجلا بامساكه ليضربه على ظهره بنبوت كان معه فصادفت الضربة ساقه الايسر فسال منها الدم ولا يعلم انها كسرت عظمة ساق المتوفى المذكور ولا ملازمته للفراش المدة المذكورة وأنكر موته بسبب ذلك وعرف ان المتوفى كان مريضا وقت الضرب بمرض كان يعتريه وانه مات بسبب المرض المذكور ولم يثبت انه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعى بينة بان أخاه لازم الفراش الى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه الى البلدة التي بها الاسبتالية المذكورة أم يطلب منه بينة بانه مات بسبب الضرب واذا لم توجد بينة على شئ اصلا لا يكون في ذلك الا اليمين الشرعية ام يكون فيه الدية و القسامة على اهالي الناحية وما الحكم (اجاب) لا يلزم من الضرب القتل فالاعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم البينة بان المضروب لزم الفراش حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعى عليه وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شئ على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا افاده العلامة الرملي وصرحوا بان الدعوى على معين من اهل المحلة لا تسقط القسامة عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على رجل آخر من أهالي بلدة من بلاد الريف بان ولده كان مارا بطريق بلدة المدعى عليه خلف جمل له صحبة جالين من بلده فتعدى عليه المدعى عليه بحرن بلده وضربه بنبوت في جنب راسه الايسر فكسر العظم ومكث في فراشه ببلده اثنى عشر يوما ومات بسبب ذلك ويطالبه بما يترتب على ذلك شرعا فسئل المدعى عليه فاجاب بالانكار لذلك فكلف المدعى اثبات دعواه فاحضر الرجلين اللذين كانا صحبة المقتول وشهدا طبق الدعوى فهل والحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلته وتكون مغلظة او مخففة وما قدر كل منهما (أجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا والحجر الصغير مائة من الابل ارباعا خمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي

٧	١٢٦٧
١٧	١٢٦٧

التي تم لها سنتان وطعنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطعنت في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتتعين في شبه العمد على ما صرح به الزيلعي من أن الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل اه ورجحه في الشرنبلالية بانه لو كان الواجب ما هو اعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتفوت حكمة التغليظ كما في حواشي الدر نقلا عن ابي السعود وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الابل ارباعا كما ذكر ان دفعت منها وان دفعت من غيرها فلا فرق بينها وبين المخففة وهي مائة من الابل اخماسا من كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن المخاض عشرون او ألف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة ففائدة التغليظ تظهر عند الدفع من الابل وهو ما عليه العمل الآن فحيث كان للقاتل المذكور عاقلة كان الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كاحدهم واذا لم يكن له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو بعيدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص من بلدة من بلاد الريف بان مورث موكليه كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة خلف جبل له فخرج عليه الثلاثة المذكورة فضربه احدهم بنبوت اصاب عظم انفه فكسره والثاني ضربه بنبوت آخر على جنبه الايسر فوقع ساقطا على الارض فنقلوه الى دار رجل من جملة فلاحيهم ومكث يوما وجاء الثالث من الاشخاص المذكورة وضربه برجله في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهدة وردموا عليه التراب ثم اخذه اهله الى بلده فرأوه مضروبا بهذا الضرب المذكور ويطالبهم بما يلزمهم شرعا فسئل من المدعى عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكور وانهم وجدوه مضروبا بهذا الضرب وساقطا على الارض فنقلوه الى دار رجل من الفلاحين ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكروا ضربه فطلب من المدعي بينة فاحضر شهودا من بلد المدعى عليهم فشهدوا بالضرب واختلفوا في كيفيته فلم تصادف شهادتهم واحضر البينة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنبوتين احدهما على عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جملتهم ولد قاصر فهل والحال هذه يحلفون يمين القسامة وتكون الدية عليهم وعلى عاقلتهم واذا لم يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذا لزمت الدية فما قدرها (أجاب) شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطلة ومثله شهادة بعض اهل القرية الصغيرة على بعض فحيث لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل المحلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضى القاضى بالدية المغلظة على عاقلة اهل المحلة او القرية وهى مائة من الابل ارباعا ان كانت منها دعوى الولى على واحد معين منهم لا يسقط القسامة عنهم كما فى الدرو غيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل المحلة او القرية التى وجد بها القتيل كانت القسامة عليهم والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقى اهل المحلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك المحلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شان سائر الدعاوى فى غير هذا الشان والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل لم يعرف اسمه ولا نسبه ولا نوعه ولا من اى بلدة وجد مقتولا وملقى فى ساقية مملوكة لرجلين من قريتين بعيدتين عن الساقية وبقربها جماعة من العرب مقيمون بخيامهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لوثا واذا كان لوثا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به ويطالب به حيث لم يعلم للمقتول وارث ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من الحاكم او من وكيل بيت المال واذا قلتم بعدمه اصلا فمن يدعى عليه (اجاب) فى التنوير وشرحه وللامام حق اخذ دية مسلم لا ولى له اصلا ودية مستامن اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفى العمد له القتل قصاصا او الدية صلحا لا العفو نظرا لحق العامة اه وقيد المحشى اخذ الدية صلحا بما اذا رضى القاتل بها فللامام او نائبه فى ذلك الدعوى بالقتل المذكور وصرحوا بانه يراعى حال المكان الذى وجد فيه القتيل فان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطأ فعلى عواقلهم فى ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانه لا عبرة للقرب الا اذا وجد فى مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد والا فعلى ذى الملك واليد وانه اذا ادعى على غير المالك او ذى المكان الاقرب تكون تبرئة ويجرى فيها ما يجرى فى سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل جهادى اراد بعض اهل بلده امساك اخيه لعسكر الجهادية فضرب ذلك الجهادى احد من يريد امساك اخيه ببندقية فخرجت منها رصاصة فمات بها المضروب وكان ذلك فى بلد غير بلد القاتل والمقتول بمنزل رجل منها مخصوص فجاء ورثة المقتول وهى امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلا اخا الميت فى الدعوى واقام القاضى على الولد الصغير وصيا فادعوا على ذلك القاتل انه قتله بالبندقية فى محل فلان وفصلوا الدعوى وانكر الجهادى حصول الضرب منه للمقتول وانما اعترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلد المقتول والبلد الثانى الذى مات فيه المقتول وقتل بينهم الشخص القتيل المذكور فاقام المدعون بينتين واحدة من البلد التى قتل بها واخرى من بلد القاتل والمقتول فشهدوا مرتبا بانه قتله الجهادى المدعى عليه عمدا برصاصة بالبندقية ورأوا فعله وحركته فعارض المدعى عليه جميع الشهود

بان

مطلب للامام حق اخذ دية مسلم لا ولى له اصلا

٣٠ ١٢٦٧

بان البينة التى من بلده وبلد المقتول بينها وبين المدعى قرابة من جهة بنوة العم سيما وكانوا حاضرين برفقة المقتول لضبط انفار الجهادية وصدقوه على الحضور وانكروا القرابة والبينة التى من البلد الذى وجد به المقتول متهمة بدفع ضرر القسامة والدية عنهم فهل تعتبر معارضته للبينة التى من البلد التى قتل بها القتيل لتهمتها بدفع الضرر والقسامة والدية عن بلدهم لاسيما واحد الشهود صاحب المنزل الذى حصل به القتل ولا عبرة بجرحه للبينة الثانيه التى من بلد القاتل والمقتول بانهما من قرابة المقتول ولا بحضورهم برفقة المقتول لاخذ انفار الجهادية وهل لو صحت شهادة البينة الثانية ووجب القصاص يقاد حالا او يؤخر الى كمال القاصر ولو اخر لكمال القاصر يحبس او يطلق بكفيل (اجاب) نعم لا عبرة بطعن المدعى عليه بما ذكر فى البينة الثانية ولا فى الاولى ماعدا مالك المنزل الذى حصل فيه القتل ويقضى بها بعد التزكية والتعديل اذا طابقت الشهادة الدعوى وللكبار القود قبل كبر الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير فاذا كان الابن المذكور من زوجة المقتول على ما فى فتاوى الحانوتى او مطلقا على ما افتى به الشلبى وعول عليه فى رد المحتار يكون للام والزوجة المذكورتين القود قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مسافر فى مركب مع جماعة سرقت له دراهم فاتهم رجلا بسبب شئ وجده من متاعه عنده فتشاجر معه فضرب به المتهوم فاوقع له ثلاثة اضراس من اضراسه بسبب الضرب فترافع معه لدى الحاكم الشرعى فاقام بينة فسئل منها فى اى وقت فقالت وقت المغرب والمدعى قال بعد اذان المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر فى أداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر البينة اسم الشهر الذى حصلت فيه المشاجرة ويكتفى بقولها انه فى آخر الشهر الماضى فى ليلة كذا (اجاب) اذا شهدت البينة مطابقة للدعوى يحكم القاضى بوجبها بعد التزكية والتعديل ولا يعد ماذكر اختلافا مانعا القبول والله تعالى اعلم (سئل) فى قضية رفعت على يد قاضى طنتدا وكتب فى شانها اعلام امشمولا بختمه قائلا وقعت لدينا دعوى ورثة السيد عمر عمر من ناحية كفرزين الدين وهم والدته فضة وزوجته ام النيل وشهاب الدين عمه الوصى على ولدى ابن اخيه القاصرين عن درجة البلوغ هما مصطفى وابراهيم المنحصر ارث المتوفى فيهما من غير شريك على عوده حواس من ناحية كفرزين الدين بان المدعى عليه قتل السيد عمر وقت العشاء فى جرن ناحية ام اخنان ببندقية اصابته فى راسه من عوده المذكور بسبب ان السيد المذكور ضبط شخصا للجهادية فاستغاث بعوده المذكور وان الذى قتله عوده المذكور سئل من عوده فاجاب بالانكار لذلك وجحد ذلك جحدا كليا فطلب من الورثة بينة فاحضر واعلى بن موسى خطاب وابراهيم ماضى من الناحية المذكورة وشهد كل منهما على انفراده بان السيد عمر خرج من الناحية وصحبته عوده لضبط شخص للجهادية من الغيط يسمى موسى فصاح واستغاث بعوده فلما وصلوا الى جرن ناحية ام اخنان وجدوا السيد عمر مقتولا برصاصة فى راسه

١ ١٢٦٧
مطلب للكبار القود قبل كبر الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير

١٣ ١٢٦٧

رجب سنه

ولم يعلموا ان كانت من عوده أم من خلافه وطلب منهم غيرهما فعجزوا عن احضار غيرهما عجزا كليا وعن اثبات ذلك على عوده المذكور فمقتضى ذلك تجب القسامة والدية على أهل أم اخنان فيحلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولى بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا ولا يلزم المدعى عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعى ولاجل الافادة رقمنا هذا ليراجع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضى لاهل أم اخنان بالقسامة والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله فى هذه القضية وهل اذا قال أولياء القتيل وجدنا بينة بعد ذلك على المدعى عليه غير الاولى يكون للعاكم سماعها أولا (اجاب) اذا وجد القتيل المذكور قريبا من القرية المذكورة بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع الذى وجد فيه مملوكا لغيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى الاولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الابراء للبقية كما افاده الخير الرملى وان ادعى الولى القتل العمد على معين من غيرهم كما فى هذه الحادثة فلا بد من البرهان كما هو شان سائر الدعاوى فى غير هذا الشان وكان ذلك ابراء منه لاهل هذه القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضى والحال هذه القسامة والدية لاهل أم اخنان غير صحيح حيث ادعى ولى المقتول على معين من غيرهم بل يكلف الولى اثبات دعواه على من ادعى عليه فان اثبت قضى له بدعاه والا فلا والله تعالى اعلم

١٦ — ١٢٦٧

(سئل) فى امرأة وجدت مقتولة فى منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف زوجها المذكور واولادها منه القصر فادعى الزوج المذكور على ثلاثة أشخاص من جماعة من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التى وجد فيها القتيل ثم بعد ذلك انفردوا بمنزلة مستقلة قبل القتل بمدة طويلة لكونهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والمنزلة حكم البلدتين فاذا لم توجد بينة تنتفى عنهم القسامة أو تكونان حكم البلدة الواحدة فتثبت وهل يكون وجودها مقتولة فى المنزل الساكن فيه الزوج تهمة فى حقه فتبطل دعواه لانه عليه حفظ ما فى المنزل الساكن فيه وان كان ليس ملكه ولانه بدعواه يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان سكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز للقاضى أن ينصب من يدعى عليه (اجاب) حيث ادعى الولى وهو الزوج على معينين غير مالك المكان الذى وجد فيه القتيل أو على معينين من غير أهل البلدة التى وجد فيها القتيل لو وجد قتيلا فيها فان اثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى له بمدعاه والا يثبت دعواه حلف المدعى عليهم اليمين الشرعية بطلبه كما فى الدعاوى وبهذا يعلم جواب ما أطال به السائل فى الاستفهام والله تعالى اعلم

رمضان ٤ — ١٢٦٧

(سئل) فى رجل وضع عليه شيخ بلده السجن لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا فى السجن وبه اثر خنق ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من سجنه اذا ادعى عليه او يلزم رب السجن وان كان مغصوبا منه اولا يلزم احدا او يكون هدرا (اجاب) صرحوا بانه يراعى حال المكان الذى وجد فيه القتيل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك

٤ — ١٢٦٧

والدية

والدية على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلما وغصبا لايجب على المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على الغاصب و يكون القتيل فيها هدرا وصرحوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجن والجامع وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لالواحد منهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما الدية فى بيت المال وهذا اذا كان نائيا اى بعيدا عن المحلات والا يكن نائيا بل قريبا فعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة كذا افاده العلامة العلائى ومنه يستفاد الجواب والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يسمى على بن صالح من محلة دمنة له ولد قاصر عمره يزيد عن عشر سنين بتعريف ابيه ورجل آخر يسمى النادى بن محمد من الناحية له ولد قاصر عمره ثمان سنين وفى كل يوم يسرح الولدان باغنام يرعيانها باراضى الناحية وكل منهما يرعى غنما مختصة به ففى يوم سرحا مع بعضهما كعادتهما فرجع ابن على صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس كانوا حاضرين بالمنزل فوجدوه مضروبا فسالوه من ضربك فاخبرهم ان الذى ضربه ابن النادى محمد المدعو محمدا لانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضربه بالفرقلة على رقبته فوقع الى الارض فعاد ثانيا وركضه برجله فى بطنه وضربه بطوبة فى راسه فاصابته تحت اذنه وانه مكث يومه وليلته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الديوان فاحضروا والد المتهوم وولده القاصر المذكور واخذوا منه الاجر بة والاسئلة ثم وجهوهما الى محل القاضى لالتماس الحكم الشرعى فحضر والد الميت ووالد المتهوم وولده بالمجلس وذكر والد الميت بحضرة والد المتهوم وولده القاصر بان الولد المذكور تعدى على ولده وضربه بالفرقلة وركضه برجله فى بطنه وضربه بطوبة فى راسه تحت اذنه اليسار وان ولده الميت المذكور مكث يومه وليلته عليلا ومات بسبب ذلك وليس له بينة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل والحال ما ذكر تسمع دعوى والد الميت على والد المتهوم حيث كان المدعى عليه قاصرا واذا كان الولد مميزا تسمع على نفسه واذا جحد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى البينة وتوجه اليمين يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بتاخره يحبس القاصر الى كماله ولا قسامة فى هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لاتصح الخصومة من الصبى الا ان يكون ماذونا كذا فى الاشباه نقلا عن الملتقط وفيها ولا تنعقد يمينه ولو كان ماذونا فباع فوجد المشترى به عيبا لا يحلفه حتى يدرك كما فى العمدة ولو ادعى على صبى محجور ولا بينة له لا يحضره الى باب القاضى لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا فى العمدة اه وفى التنوير وشرحه واهلها يعنى الدعوى العاقل المميز ولو صبيا لو ماذونا له فى الخصومة والا لا اشباه اه فلا تسمع الدعوى على الصبى المذكور الا اذا كان مميزا

شوال ١٣ سنه ١٢٦٧
مطلب الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلما وغصبا لايجب على المالك شئ ولا على الغاصب ويكون القتيل فيها هدرا

ماذوناله بالخصومة والافلا بل على ابيه ولا يمين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادعى ولى القتيل على معين ليس من أهل المكان الذى وجد به القتيل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الاعظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل لمورثهم عمدا برصاصة واستشهد الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين المذكورين غير عدلين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدالتهما واذا كان الشاهد لا يبين كون القتل عمدا أو خطأ كدعوى المدعى هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة غير هؤلاء وكان بالقرب لمحل القتل نزلة احدثها جماعة اغراب فى أرض غير مملوكة وسكنوا بها وفيها مسكن المدعى عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لمحل القتل واختلف المدعى والمدعى عليه فى القرب وسماع الصوت فالقول لمن (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل شهادته ولا بد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولى القتل عمدا فشهد العدول بالقتل المطلق تقبل ويقضى بالدية أى بطلب الولى ويحمل على قصد الدرء المندوب اليه لا على الغفلة وقد صرح علماؤنا بانه يراعى حال المكان الذى وجد فيه القتيل فان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وبانه لا عبرة بالقرب الا اذا وجد فى مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد والا فعلى ذى الملك واليد وبان الدعوى على بعض أهل المحلة لا تسقط القسامة عن باقيهم فاذا كان المكان الذى وجد به القتيل المذكور مملوكا كانت القسامة على الملاك اذا ادعى الولى عليهم القتل فان ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن الملاك وحينئذ فان اثبت دعواه القتل على المدعى عليه قضى له بموجبه والافلا وان كان المكان الذى وجد به القتيل ليس مملوكا وجبت القسامة والدية على أقرب القرى قال فى التنوير وشرحه ولو محتبسا بالشط أو بالجزيرة أو مربوطا أو ملقى على الشط فعلى أقرب المواضع اليه من القرى والامصار والاراضى اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول للمنكر بيمينه حيث لا بينة للمدعى على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل نزل فى داره جماعة لصوص ليلا وضربوه بالبارود فاصيب برصاصتين ثم بعد مدة تزيد على عشرين يوما ادعى المضروب ان فلانا الفلانى هو الذى نزل على مع جماعته وضربونى ليلا ثم بعد اشهر مات الرجل المضروب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذى ادعى عليه مورثه قبل موته انه هو الذى ضرب مورثه بالبارود مع جماعته وكل ذلك بدون ثبوت ببينة شرعية فهل اذا لم يثبت على المدعى عليه ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل من الوارث والمورث بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى على المدعى عليه المذكور بمجرد دعوى الولى عليه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل من اهالى مشتول مر ليلا حوالى الساعة مع ثلاثة رجال منها أحدهم من مشايخها الخفراء بهم من محلتهم أصاب الرجل المقتول رصاصة فوقع ميتا وخرج على الباقى منهم جماعة بالنبابيت

مطلب ادعى الولى القتل عمدا فشهدوا بالقتل المطلق تقبل وتجب الدية

٣ ١٢٦٧

٣ ١٢٦٧

واصيب

واصيب شيخ البلد بنبوت في رأسه فاستغاثوا باهل المحلة والجهة القريبة منهم فاغاثوهم وفر كل من القاتل والضارب هاربا ولم يعلم القاتل وسئل ولي المقتول عن القاتل فذكر انه لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع أحد من الورثة بالقتل على معين من اهل البلد ولا على جميعهم فماذا يكون الحكم هل يقضى بالقسامة والدية على اهل المحلة التي وجد القتيل بالقرب منها وان لم تدع الورثة على معين ولا على كل أهل المحلة أو لا يقضى بذلك الا ان يدعي الولي بالقتل على معين أو على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح أو اثر ضرب أو خنق أو خروج دم من اذنه أو عينه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على أهلها أو ادعى على بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يحلف كل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم كما في الدر المختار فقد افاد ان الحكم بالقسامة والدية بعد الدعوى من الولي وقد صرحوا أيضا بان شرطها تقدم الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا فبلغ الحاكم أن قاتله فلان فاحضره فعرف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذكور وساله الحاكم فاعترف بانه هو وفلان المذكور ضرباه بالنبوت فمات وانكر فلان المذكور ضربه للرجل المذكور فهل بعد اعتراف الرجل المذكور بذلك ودعوى الولي عليه القتل يؤاخذ بموجبه وهو الدية اذا كان طائعا في اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلانا ضرب معي أم يطلب منه بينة على مقالته المذكورة (اجاب) الاقرار عن طوع حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه فقط ولا يسري على غيره وليس المقر خصما عن الميت فلا تطلب منه بينة على مشاركة الاجنبي له في القتل وفي الانقروية من الجنايات ولو قال ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال لا ادري مات منه أم لا ولكنه مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية نهشته أو من عقرب وقال الولي مات من ضربك فالقول قول القاتل وعليه نصف الدية في الفصل الثاني من جنايات المحيط البرهاني انتهى وفي الخانية من فصل فيمن يقتل قصاصا وفيمن لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا أدري انه مات منها أو لكنه مات فقال ولي القتيل بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته أو ضرب رجل آخر ضربه بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق الولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان المدعى عليه تعدى على مورثتهم وأخذها من منزلها على ان تحضر له ولدها جهة النظام فضربها على رأسها وسلسلة ظهرها حتى ماتت بذلك فسال منها الدم من فمها وانفها وصدق المدعى عليه على انها قتلت في بيته غير انه لم يقتلها هو ولم يتعد عليها بضرب وكان وقت ذلك غائبا بناحية شبرى خلفون بولاية المنوفية ولم يثبت قتله اياها ببينة هذا مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح أو اثر ضرب

محرم سنه

مطلب لا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود ان الدار التى وجد فيها القتيل لذى اليد

او خنق او خروج دم من اذن او عين ولم يعلم قاتلها وادعى الولى القتل على مالك الدار كان عليهما القسامة والدية على عاقلته ان ثبت ان الدار له بالحجة وكان له عاقلة والا فعليه كما فى الدر وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اى الدار الذى فيها قتيل لذى اليد والله تعالى أعلم (سئل) فى قتيل وجد فى محلة لا يعلم قاتله وادعى وليه على معين منها فهل تطلب الدية من اهل المحلة الموجودين فيها حال القتل بعد قسامتهم ونعم عصبة المدعى عليه ولو امر الحاكم بنفيه الى اللومان (اجاب) اذا وجد ميت به اثر جرح او اثر ضرب او خنق فى محلة وادعى وليه القتل على اهلها او على بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى بالدية على عاقلتهم والله تعالى اعلم (سئل) فى امراة وجدت مقتولة فى الاصباح بمنزلها ولم يدر من فعل بها ذلك ولم يكن فى بيتها احد معها وانما كان يدخل عليها او يتردد لقضاء حاجتها وخدمتها شخصان زعما انهما ولدا ابنت اخيها ادعى شخص آخر زاعما انه ابن بنت خالها أن الفاعل بها هذان الشخصان وانهما القاتلان لها فهل تصح دعوى ابن بنت الخال المذكور اذا صحت تلك النسبة وهل اذا لم تصح هذه النسبة تصح الدعوى من بيت المال بالقتل على الشخصين وهل هذه ليست من قبيل اللوث لكونها وجدت فى بيتها وان كان ظاهرا بها اثر القتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعى عليهما تجب الدية لكون القتل ليس بحد ودهل هى حينئذ عليهما او على العاقلة وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين أنهما ولدا بنت الاخ ولم يثبت

محرم

١٩ ١٢٦٨

١٩ ١٢٦٧

مطلب وجد قتيل فى دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته عند الامام وعندهما وزفر لا شئ فيه وبه يفتى

عليهما شئ مما يدعيه فمن يكون الوارث (اجاب) فى التنوير وشرحه وان وجد قتيل فى دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته عند ابى حنيفة وعندهما وزفر لا شئ فيه اى فى القتيل المذكور وبه يفتى اه وولدا بنت الاخ مقدمان فى الميراث على ابن بنت الخال وقد صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية كما فى حواشى الدر عن الخانية وفيها عن حاشية الشلبى ان من قتل مسلما لا ولى له او حربيا جاءنا بامان فاسلم فان كان خطأ فديته على عاقلته وان كان عمدا يجب عليه القصاص او الدية ينظر فيهما الامام فايهما راى أصلح فعل ولا يجوز العفو مجانا اه وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والمحدد من خشب ونحوه الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى فادعت ورثته على رجل حاكم بالجهة التى منها بلد المتوفى المذكور ان الحاكم المذكور احضر مورثهم بطرفه لاجل مصلحة تتعلق بمصالح الميرى وامر اتباعه بضربه فضربوه بآلة يقال لها قيلة مصنوعة من حبل الكتان ومن بعد الضرب صار ذا فراش حتى مات وان موته بسبب الضرب المذكور والمدعى عليه معترف بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب الضرب وانه برئ منه وتمرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام اولياء المتوفى

صفر سنة

٢٨ ١٢٦٨

ربيع الاول ١٥ ١٢٦٨

بينة على أن مورثهم صار ذا فراش حتى مات بالسبب المذكور واقام المدعى عليه
بينة على ان مورثهم برئ من الضرب ولم يكن مات بسببه من المقضى بها بينة العدم ام
بينة الموت واذا طعن المدعى عليه فى الشهود بانهم تحت حكمه والعداوة الدنيوية
ظاهرة بينه و بينهم كما هو المشاهد فيما بين الحكام والفلاحين الذين تحت احكامهم فى
هذا الزمان يجاب لذلك وهل بقول اهل الخبرة يعنى الحكماء الذين عاينوا المضروب فى
مرضه الذى مات فيه ان مرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة منهم ويقضى بها ام
لا عبرة بقولهم ولابد من بينة اخرى واذا ترتبت الدية الشرعية فى ذلك تكون على الآمر
بالضرب او المامورين واذا قلتم انها على الآمر هل تكون فى ماله لاعترافه بالضرب
مؤجلة فى ثلاث سنين كما هى على العاقلة (اجاب) قال فى التنوير وشرحه جرح
انسانا ومات المجروح فاقام اولياء المقتول بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب
بينة انه برئ من الجراحة ومات بعد مدة فبينة ولى المقتول أولى كذا فى معين
الحكام معزيا للحاوى اه وصرحوا بعدم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت
العداوة دنيوية ولابد من معاينة الفعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لزم بصلح أو
اعتراف الجانى و بان الاعتراف بالضرب لا يكون اعترافا بالموت منه واذا تحقق كون
المامور بالضرب مكرها عليه اكراها معتبرا ينسب الفعل للآمر والا نسب للمباشر واذا
وجبت الدية تؤخذ فى ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة او على الجانى والله تعالى أعلم
(سئل) فى جماعة ترتب عليهم خراج أطيان أميرية فهربوا لجهة أخرى فجبر الحاكم
رجلا على دفع ما عليهم من الخراج بعد أن دفع ما عليه من الخراج فتوجه ابن الرجل
المذكور لاجل التجارة وصحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم لحاكم
تلك الجهة فامرهم برجوعهم لبلدهم فرجعوا فهل اذا مات واحد منهم فى اثناء
الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأراد ورثته الزام الرجل أو ابنه بديته متعللين بان ابنه
لما رفع الامر لحاكم الجهة التى كانوا فيها وأمرهم بالرجوع تسبب بذلك فى موته فى
الطريق ولولاه لما أمرهم الحاكم ولبقى الميت حيا لا يجابون لذلك ولا يلزم الرجل
المذكور وابنه بشئ من ديته ولا يعتبر تعللهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة
الميت المذكور لاخذ الدية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يدعى على
شخصين ان فلانا منهما ضرب ولده بسكين فى جنبه والثانى ضربه بنبوت لا يدرى ان كان
قبل ضرب فلان المذكور أم بعده فمات لوقته بسبب ذلك وأنكر المدعى عليهما
ذلك فعرف المدعى ان فلانا المذكور أقر بديوان المديرية انه ضرب ولد المدعى
المذكور بالسكينة فى جنبه فسئل فلان عن ذلك فاجاب بالانكار لضرب ولد المدعى
المذكور وعرف ان اقراره بديوان المديرية بان ابن شيخ البلد أمره ان يضرب ولد المدعى
فانا ضربته بالسكين التى كانت معى كان ذلك من شدة الضرب الحاصل لى بديوان
المديرية على الاقرار بذلك وأنكر ابن شيخ البلد أمره له بضرب الولد المذكور وعرف

ربيع الاول	سنة	
٢٩	١٢٦٨	
٢٩	١٢٦٨	

انه لم يكن حاضرا وقت ذلك وصدقه المدعي والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب بالسكينة بينة بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذكور واذا لم يحضرها يكون على والد المتوفى يمين ان فلانا المذكور اقر صادقا ويكون المقر بذلك مؤاخذا باقراره ويقتص منه ولو لم يقل ضربته عمدا (أجاب) اذا لم يثبت المقر دعواه الاكراه الشرعي على الاقرار عومل بموجب اقراره ان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر بالسكين والا فلا وموجب الاقرار المذكور الدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالعمد على قول ابي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمى يوسف الطباخ ادعى بديوان المديرية ان شيخا على ثلث بلدهم جمع تسعة أشخاص من حصته وخدمه وتوجه معهم لاخي المدعي وابن عمه فضربوهما بغيط كانا يحرسانه من الغرق ببلطة وشبوت معا فمات أحدهما وشفي الثاني بعد مدة فاقر منهم ثلاثة أشخاص بانهم ضربوا الشخصين المذكورين وضرب معهم الشيخ المذكور وولداه دفعة واحدة والشيخ اعترف انه أمر الثلاثة المذكورين بضرب الشخصين المذكورين فضربوهما الضرب المذكور وعند احالة هذه الدعوى الى الشريعة ادعى يوسف المذكور بوكالته عن عمه والد المتوفى ان الثلاثة المذكورين والشيخ وولديه ضربوا أخاه وابن عمه المذكور دفعة واحدة دون باقي التسعة المذكورين فاصابت المتوفى بلطة في اعلى راسه ازالت الجلد وضربوه بشبوت في مقدم راسه وجبهته قطعت الجلدة فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلتين وشفي الثاني واجاب المدعى عليهم بالانكار للضرب المذكور والشيخ بالانكار للضرب والامر به وعرف الثلاثة أن اقرارهم بانهم ضربوا الشخصين المذكورين هم والشيخ المذكور وولداه معا بالنبابيت من شدة الضرب الذي حصل لهم بديوان المديرية وعرف الشيخ ان اقراره بامره لهم بالضرب كان من شدة ضربه بالديوان المذكور ولم يصدقهم على ذلك المدعي فهل يطلب منهم بينة بدعواهم الاكراه واذا لم يقيموها تكون عليهم الدية ام لا لكونهم اقروا بمجرد الضرب بالنبابيت فقط وهل على فرض ان الشيخ اقر طائعا انه امرهم بالضرب المذكور لا يلزمه شيء بمجرد امره لهم بالضرب وهل اذا اقام المدعي بينة بان المتوفى لزم الفراش حتى مات تقبل بينته (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره ما لم يثبت المقر ان اقراره كان بالاكراه الشرعي عليه ومجرد الاقرار بالضرب بالنبابيت او غيرها لا يكون اقرارا بالقتل فلا يترتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشاركين لهم على حسب اقرارهم المذكور بل عليهم التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة بانه تعدى على ولده وهو بالحوض الفلاني بارض الناحية صبح اليوم الفلاني وضربه بعصا شوم فاصابت مقدم راسه فكسرت يافوخه فسقط الى الارض ومكث عليلا في الفراش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجحد المدعى عليه ذلك جحدا كليا فاحضر المدعي المذكور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولد المدعي المذكور ملقى على

ربيع الاول سنة

جنبه بالحوض المذكور وفى راسه بطح فسأله عمن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما عرفت رجلا آخر غير الذى ضربني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا فى اى يوم فطلب منه غيرهم فعرف انه لا بينة معه وعجز عن اثبات دعواه فتوجه له اليمين على المدعى عليه فعفا عن يمينه وابراه من كل ما يدعى به براءة عامة فهل بذلك برئ المدعى عليه من الدعوى وللقاضى الحكم بصحة البراءة المذكورة ولا تسمع دعوى الوارث المذكور بعد ذلك ويحكم بصحة العفو عن اليمين والبراءة ولو بجانا حيث صاحب العفو هو المستحق للدم وهو بالغ رشيد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذكور بعد تحقق الابراء العام منه والله تعالى اعلم

٢٩ ١٢٦٨

(سئل) فى رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بآلة غير محددة وانه صار ذا فراش حتى مات والمدعى عليه معترف بالضرب غير انه ادعى بانه لم يمرض من ذلك الضرب بل تمرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزيد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينه ام لابد من اثبات ذلك منه بالبينة وان عجز عنها تترتب عليه الدية فى ماله لاعترافه باصل الضرب (أجاب) لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بينة بانه لزم الفراش حتى مات فتلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شئ على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا فى الخيرية والقول للمدعى عليه المذكور بيمينه والله تعالى اعلم

ربيع الثانى

٤ ١٢٦٨

(سئل) من قاضى الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما تعديا على المورث المذكور وضربه كل منهما بآلة خرجت منها رصاصة فاصابته احداهما فى صدره خرجت من خلفه والاخرى فى ركبته اليمنى فى المفصل خرجت من سمانة رجله وتمرض وتوفى بسبب ذلك فسئل من المدعى عليهما عن ذلك فانكرا ذلك كليا فعارضهما المدعى بان احدهما المعين اقر بضرب المتوفى المذكور حال حياته بالرصاصة المذكورة فى صدره خرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذكور ان اقراره بذلك صدر من شدة حرارة الضرب الواقع عليه بامر المديرية وانه لم يحصل منه ذلك (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره حيث لا مدافع ما لم يثبت انه اقر مكرها ولا يلزم من الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذكور غير كافية لعدم استيفاء شرائط الصحة اذ لم يبين فيها انهما ضرباه معا او على التعاقب والمثخن من الضربين من غيره والله تعالى أعلم

٥ ١٢٦٨

(سئل) من طرف قاضى قليوب عن حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق اصالته ونيابته الشرعية عن ورثة مقتول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون الاكهاو ضربه بسكين فى بزه اليسار وانزلها بحدها فى قلبه حتى وصلت الى سلسلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك وطلب المدعى ما يقتضيه الحكم الشرعى له وللورثة فسئل من المدعى عليه فانكر فطلبت البينة من

المدعى على دعواه فعجز عن اقامتها فحلف المدعى عليه اليمين الشرعية ثم صدر امر بسماع الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولاء لى المدعى عليه بالدعوى المذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقر بقتله بالمديرية فسئل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وذكر انه ضرب بالمديرية وحصل له ذهول من الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بينة من المدعى فعرف ان اقراره كان بحضرة شيخى بلد فافدناه ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم كما أفاد ذلك الخير الرملى فرفع المدعى دعواه ثم حولت ثانيا من مجلس الاحكام على الشريعة فادعى عليه بالدعوى المذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهما لم يعاينا قتل المدعى عليه ولم يقرا لهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت المرأتان انهما رأتا سكينة بالحارة يوم القتل وقرر الرجل بان المدير سال المدعى عليه عن سكينة كانت بيد المدير هل هى سكينته فقرر انها سكينته ولم يزد على ذلك وعجز عن الاتيان ببينة أخرى وأبى تحليفه (اجاب) على مقتضى ماسطر بهذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر المذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى قتيل ادعى وليه على رجلين انهما قتلاه فاحضرهما مدير الولاية فاقرا بين يديه طائعين مختارين انهما قتلاه واشهد المدير عليهما بينة بذلك وأحال الامر فى ذلك الى القاضى فاقرا ثانيا بين يديه بحضرة جمع من المسلمين انهما قتلاه واقرا بذلك ايضا بين يدى المفتش وفى كل مرة يختمون هم والحاضرون على المحضر ولم يحصل للرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكراه بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضى ادعى الرجلان المذكوران انهما أكرها على اقرارهما المذكور فلما عجزا عن اثباته أنكرا اقرارهما الحاصل منهما بين يدى المدير والمفتش والقاضى فاحضر ولى القتيل بينة شهدت على اقرارهما بالقتل وذكرا فى شهادتهما ان فلانا وفلانا هذين اقرا بانهما قتلا فلان بن فلان بن فلان فسالهما القاضى عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فهل لا تكلف البينة المذكورة ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهم على الاقرار بالقتل ولا ببيان تاريخ الاقرار والحال هذه خصوصا ودعوى الولى خالية عن ذكر تاريخ للاقرار (أجاب) صرح فى الدرة البيضاء بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث صح الاقرار بالقتل المطلق عن بيان الآلة وكونه عمدا أو خطا تصح الشهادة على الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبينة كالثابت معاينة وصرح علماؤنا بان الشاهد لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البينة على اقرار القاتلين المذكورين طوعا بالقتل وجبت الدية عليهما فى مالهما على انه لا حاجة هنا الى اقامة البينة على الاقرار بعد اقرارهما لدى القاضى المترافع لديه ثانيا ودعواهما الاكراه عليه وعجزهما عن اثبات الاكراه بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وجدت مقتولة

ربيع الاول ١٩ سنة ١٢٦٨

جمادى الاولى ١٨ سنة ١٢٦٨

مطلب الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة به

فى أرض منسوبة لبلد ولكنها أقرب مسافة الى بلدة أخرى واتلك المرأة المقتولة أم وزوج وثلاثة اخوة لاب أحدهم غائب وأخ لام فاما الام فانها عينت شخصا بانه القاتل وهو أجنبي من هاتين البلدتين الا انها لم تبين ماقتل به من محدد او مثقل وكذلك لم تعين وصف القتل من عمد أو غيره وانما استندت فى دعواها على ذلك الشخص الى مجرد سعره معها فهل والحال هذه لاتسمع الدعوى لفقد بعض شروطها وأما بقية الورثة الحاضرين فلم يعينوا قاتلا أصلا لا هذا ولا غيره وقالوا لا نعلم القاتل فهل فى هذه الحالة لوث بالنسبة لهؤلاء على أهل البلد الاقرب من تلك الارض وان لم تكن منسوبة لها أو على أهل البلد المنسوبة اليها تلك الارض وان بعدت عنها وهل اذا قال هؤلاء لا نتهم أحدا من هاتين البلدتين يكون ذلك تركا لحقهم وما الحكم فى الغائب هل يكون حقه فى الدعوى باقيا الى قدومه أو ينصب القاضي عنه وصيا يدعى عنه ويرتب على دعواه حكمها وهل اذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شروطها كما تقدم ولم يتحقق اللوث تكون المقتولة حينئذ هدرا (أجاب) اذا ادعى الولى القتل على شخص ليس من أهل المكان الذى وجد به القتيل كان ذلك ابراء منه لاهله فان أثبت الولى دعواه على ذلك الشخص بعد تصحيحها بالطريق الشرعى قضى له بموجب دعواه والا حلف المدعى عليه يمينا واحدة بطلب المدعى فلاشئ على أهل المكان الذى وجد به المقتول المذكور والحال هذه والقسامة لاتجب بدون تقدم دعوى صحيحة وصرحوا بان أحد الورثة الكبار ينتصب خصما عن البقية فى دعوى القتل الموجب للمال خطأ كان أو شبه عمد وان أحدهم لا ينتصب خصما عنهم فى دعوى القصاص عند أبى حنيفة وموجب مطلق القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلا بيان انه عمد أو خطأ الدية على ما فى الدرة البيضاء والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الشرقية بما صورته فى جماعة فى بلدة ساكنين فى جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا فى بعض بالنبابيت فجرح منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته اخبر بان الضارب له فلان وفلان وذكر جماعة من الذين كانوا فى القتال فاخذهم حاكم الناحية فحبسهم وسألهم عن ضربهم الرجل الذى مات فانكروه فامر بضربهم فضربوهم ضربا مبرحا ليقروا بضربهم له وموته بسببه فاقروا بضرب ذلك الرجل الذى مات وبموته بسبب ضربهم فادخلهم الحبس وفى اليوم الثانى اخرجهم من الحبس وسألهم عن ضربهم الرجل المتوفى فتمادوا منكرين ثم قال احدهم نحن اذا اقررنا بضرب المتوفى نتوجه الى اللومان واما اذا قلنا ما ضربناه يصير لنا الضرب بالكرباج فتوجهنا الى اللومان أهون من الضرب بالكرباج فاتفقوا على الاقرار بضرب المتوفى وموته بسببه واقروا به مكرهين ثم ارسلهم حاكم الناحية الى حاكم الولاية فلما صاروا عنده سألهم عن ضرب الذى مات فانكروه وقالوا اننا اقررنا عند حاكم الناحية من خوفنا من الضرب وانا

جمادى الثانية سنة

٥ ١٢٦٨

ماضر بنا ابدا وصمموا على ذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) لا يحكم
على المدعى عليهم بموجب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالاكراه الشرعي عليه
وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من أهل المحل الذي وجد به القتيل يكون ذلك ابراء
منه لاهل ذلك المكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تحليف المدعى عليهم
اليمين الشرعية بخلاف مالو كان المدعى عليهم من اهل الجهة التي وقع فيها القتل والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد فادعى قريب له على شيخ
البلد بموت قريبه المذكور والحال ان للمتوفى ورثة أقرب من المدعى وضرب الحاكم
لذلك رجلين من بلد أخرى فاقر أحدهما انه ضربه بالنبوت ومات بسبب ضربه هو
والثاني وانكر ذلك الثاني والآن حضر المدعى لدى قاض وادعى انه وكيل عن ورثة
المتوفى وصدقه على ذلك كل من الرجلين المذكورين فسئل منه عمن تدعى عليه

شعبان

من الرجلين المذكورين فاجاب بان لا دعوى له ولا تهمة عليهما وان دعواه وتهمته على
شيخ البلد المذكور فهل اذا قلتم ان هذا من بان الابراء للشخصين المذكورين ورجع
الوكيل وادعى على احد الرجلين المذكورين بالاقرار الذي صدر منه لدى الحاكم
لا يقبل منه ذلك للتناقض (أجاب) نعم لا تسمع دعواه على احد الرجلين المذكورين ان

١٠ ١٢٦٨

كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه تعدى
على رقيقه وهو سارح بهائمه في غيطه وضربه بنبوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من أمامه
وتركه ثم رجع اليه فوجده واقفا فذبحه بالسكين المذكورة من خلفه واخذ بهائمه
وفر هاربا ويطالبه بما يترتب عليه شرعا فسئل من المدعى عليه فاجاب بالاعتراف
بانه ضرب رقيقه المذكور بالنبوت على رأسه فسقط على الارض ثم ذبحه بسكين من مقدم
رقبته ثم ذبحه بالسكين المذكورة من خلفه فاستفسر منه هل الذبح المذكور بعد الموت
بالضربة الاولى أولا فقال لا نعلم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو وفيه الروح يلزمه القصاص
واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فما يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعى عليه طائعا بانه

٢١ ١٢٦٨

ذبح عبد المدعى بالسكين عمدا فمات بعد ضربه بالنبوت وكانت حياته مستقرة يعامل
بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالمحدد
دون المثقل وهو الصحيح أما على قولهما فلا فرق بينهما ويقتل الحر بالعبد عندنا والله
تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضي الجيزة مضمونها ان امرأة ادعت عن
نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا
قريبة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم في البحر

شوال

وطلع كل منهم ماعدا زوج المدعية المذكورة فانه غرق ومات بسبب اشتداد الضرب
عليه من المدعى عليهم فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية

٨ ١٢٦٨

المذكورة موت زوجها بسبب ضرب المدعى عليهم له لا يجب عليهم قصاص ولا دية

شوال	سنة
٨	١٢٦٨
٢١	١٢٦٨

وللقاضى ان يجرى عليهم التعزير الرادع لامثالهم فقد صرح فى الدر المختار من أواخر التعزير معزيا للبحر وغيره بان للقاضى تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أى ما اتهم به أما نفس التهمة أى كونه من أهلها فلابد من ثبوتها كما علمت افاده فى رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) فى حمارة لرجل مربوطة بمنزله خرجت منه بنفسها الى الطريق فاجتمع عليها جملة من الصغار فضربت أحدهم برجلها فى رأسه وبعد مضى عشرة أيام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لاقصاص ولادية على رب الحمارة حيث لم يكن راكبها ولاقائدا ولاسائقا لها (أجاب) نعم لاقصاص ولادية على مالك الحمارة ان كان الامر ماهو مسطور بالسؤال والله تعالى علم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى قليوب مضمونها ادعى موسى وهو الوكيل الشرعى عن سليمة وسالمة الوصية على ولدها سليم على جمعة عوض وسالم الاكشر وعلى سعودى بان فى ٨ شوال سنة ٦٨ كان ولد المدعى المرحوم سليمان يشرب من ساقية حوض الجوش بناحية مشتهر وان المدعى عليهم قتلوه بساعد احد سكينة فى بزه اليمين وضربه بنبوت من الخشب الشوم وانكر المدعى عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكلتيه رجعوا عن دعواهم المذكورة على المدعى عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القتيل لم يقتله جمعة عوض ولاسالم الاكشر ولاعلى سعودى وان ذمتهم بريئة من ذلك ولاحق لهم فى ذلك قبل المذكورين لاما يوجب القصاص ولا الدية وان الذى قتل سليمان المذكور على عليوة وشحاتة المراهق وانهما هما القاتلان له فى أرض الساقية المذكورة حين قعد ليشرب فى التاريخ المذكور وانكر على عليوة ويوسف النجار القيم الشرعى على شحاتة المراهق وعجز المدعى الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فماذا يكون الحكم فى هذه الحادثة وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسقطة للقسامة والدية على ملاكها (اجاب) لايصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين أولا مانعة من الدعوى به على المدعى عليهما ثانيا للتناقض لعدم تكرره والدعوى به على غير ملاك المكان الذى وجد به القتيل ابراء للملاك فلادعوى الآن لورثة المقتول على جمعة عوض وعلى سعودى وسالم الاكشر حيث ثبت ماسطر بهذا الرقيم من الابراء بالوجه الشرعى ولا على المدعى عليهما ثانيا ولاقسامة ولادية على أرباب المكان الذى وجد به القتيل حيث ابرأهم الولى وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك لايسرى فى حق القاصر والله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضى المنصورة بخطاب وارد من الديوان الكتخدائى تحتوى على ثلاث حوادث مضمون احداها امرأة ادعت بطريق اصالتها ووكالتها عن بنتها البالغة قشطة ووصايتها على ولديها القاصرين أحمد ومحمد وهم المرزوقون لها من زوجها المرحوم محمد لاشين ان فيما قبل تاريخه تعدى المدعى عليه الحاضر معها بالمجلس وهو محمد السيسى على زوجها محمد

شوال	سنه	
		لاشين وضربه عمدا بعصا شوم خلف اذنه اليمنى فوقع على الارض بوقته نهارا بعد العصر امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمنزله فزهقت روحه بعد المغرب وقبل العشاء فمات مقتولا بسبب ذلك عن ورثته المذكورين الخ ماصار فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار كليا فكلفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت أحمد الجالوس شيخا بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه ليحضروا شخصا من الحرامية للديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع بعض اشخاص وتعدى المدعى عليه وضرب المدعى بشانه بعصا شوم عمدا فاصابت عنقه خلف اذنه اليمنى فوقع الى الارض بوقته ثم خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلك الضرب نهارا بعد العصر من مدة سبعة أشهر وزاد الشاهد انه ابن ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمدا داود فشهد أيضا انه أبصر المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم نهارا بعد العصر امام منزل المدعى عليه فوقع الى الارض بوقته ثم حمل الى منزله ومات بعد المغرب بسبب
٢٥	١٢٦٨	هذه الضربة (اجاب) لاتقبل شهادة أحمد الجالوس شيخ البلد المذكور واذا لم تثبت المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعى ووجد القتيل امام دار المدعى عليه كما هو مذكور وبه جرح أو اثر ضرب وجبت القسامة على اهل تلك المحلة والدية على عواقلهم حيث ادعى ولى القتيل على بعض أهل المحلة القتل الذى لا يوجب القصاص كما هنا بناء على قول الامام المصحح والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية) حضر على أبو مدللة وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم ترلى المقتول بارض ناحية منية ناجى بغيط مشتهر بحوض البحيرة ليس فلاحة واحد مخصوص بل بزرع شركة لمعظم اهالى الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالغيط المذكور ليلا وان ميراثه محصور فيه وفى ابنة المتوفى سعدة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا فوجدوه قتيلا فى الغيط المذكور مضروبا بسلاح وصدقه على ذلك عمد الناحية الحاضرون وقال على أبو مدللة انه لا يطلب قسامة ولا دية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك عماله من الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام الحاكم الشرعى ابن عم والدها وصيا عليها فى طلب القسامة والدية فيما يخصها شرعا (ومضمون الثالثة) حضر على أبو زينة وعرف ان ابن عمه المرحوم صقر خضير المقتول باراضى الناحية المذكورة اعلاه بالغيط المذكور وذكر مثل ماذكره الرجل الاول فى الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه منحصر فيه وفى ابنته عالية القاصرة وصدقه العمد المذكورون على ذلك وقرر انه لا يطلب قسامة ولا دية ولا يدعى على احد عماله فى الميراث بحق النصف واما القاصرة المذكورة فاقام الحاكم الشرعى وصيا عليها فى طلب القسامة والدية هذا محصل مضمون الحادثتين (أجاب عنهما) لو صى القاصرة سعدة بنت ابراهيم المدعى قتله ووصى
٢٥	١٢٦٨	

عالية

عالية القاصرة بنت صقر خضير المدعى قتله الدعوى بقتل الى موليته الصغيرة فان ادعى كل على معين واثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على معين ينظر فى المكان الذى وجد فيه القتيل فان لم يكن مملوكا لاحد بان كان مباحا فان كان قريبا الى القرية الصغيرة او المحلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة ولا دية وان كان المكان المذكور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يد بل هو لعامة المسلمين فالدية فى بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) فى دواب وردت على الماء بنفسها بلا سائق خلفها لتشرب فرفست فرس منها مهرا يشرب بجانبها فمات فاراد مالك المهر الميت ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا ايجاب لذلك ويكون هدرا

٢ ١٢٦٨

(اجاب) نعم لا ايجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع عشرة سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد قدر ثلاث ساعات ثم بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلا فذهب الاب فوجده مغمورا فى دمه ومطروحا فى طريق قبال دار بها فرح ولم يتكلم الابن وراسه مشقوقة ثم مات فى اليوم الثانى ولم يعلم قاتله لانكار الحاضرين الشهادة على من قتله ولم يحصل تهمة لاحد فهل يسوغ لولى المقتول مطالبة صاحب الفرح بالدية حيث كان المقتول وجد قبال داره او تكون على عاقلته او على اهل الحارة

ذى الحجة

١ ١٢٦

(اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله فى محلة وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل المحلة التى وجد بها القتيل والدية عليهم فى العمد وعلى عواقلهم فى الخطا حيث ادعى الولى القتل على اهل المحلة او بعضهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب عن حادثة مضمونها ادعى وليا قتيل على رجل انه قتل ولدهما بسوقة من الخشب ضربه بها فى جهة معينة ومات بسبب ذلك وان ذلك فى الجرن الذى هو بحرى الناحية ولم يكن مملوكا للمدعى عليه ولا لوالده بل ملك لاهالى الناحية البحرية وذكرا ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل له دون غيره من اهالى الناحية وانهما يبرئون من قتل ولدهما وليس لهم مدخل فى قتله وابرأتهم من الدعوى فى ذلك والخصومة ولا حق لهما قبل اهالى الناحية ولا قبل ملاك البقعة التى وقع بها ضرب المقتول وان الذى قتله متعمدا المدعى عليه فقط وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك وانكر المدعى عليه الضرب واقراره كليا فكلفا اثبات ذلك فعجزا وتصادق الكل على حصول الدعوى قبل تاريخه والاتيان ببينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعى عليه حلف اليمين الشرعية ولم يطلبا الان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يد هذا القاضى وانه عرفهما بانه حيث كان الامر كما ذكر ومسطور فهما ممنوعان من الدعوى المذكورة سابقا على المدعى عليه ولم يزالا ممنوعين من ذلك وانه بذلك صار الايستحقان

ذى الحجة	سنة
٢٨	١٢٦٨

قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولا دية ولا قسامة على ملاك البقعة ولا على باقى أهالى
الناحية ويطلب افادة الحكم عن ذلك (اجاب) صرح فى الدر المختار بانه لا عبرة للقرب
الا اذا وجد القتيل فى مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد والا فعلى ذى الملك واليد
وحيث كان المكان الذى وجد فيه القتيل مملوكا للمعينين ولم يدع الولى عليهم وابرأهم
عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا
قسامة ولا دية على أرباب المكان الذى وجد فيه القتيل ولا على المدعى عليه الذى لا ملك
له فى ذلك المكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين
بان دعوى الولى على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة والدار وتلحق
دعوى الولى ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذ القياس فى الدعاوى ان البينة على
المدعى واليمين على المنكر اه فالحكم بعدم وجوب القسامة والدية صحيح اما على
ملاك المكان فلابراء الولى لهم وعدم دعواه عليهم وشرط القسامة الدعوى كما
صرح به العلامة الشرنبلالى واما على غير مالك المكان فلعدم الاثبات الشرعى عليه
والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة مضمونها ادعى اولياء قتيل على شخص بانه قتل
مورثهم عمدا واقاموا عليه بينة بذلك فعارضهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل
موته بعد أن جرح اقر بانى لم اقتله ولم اجرحه بل الذى جرحه رجل يدعى يوسف سرحان
واقام بينة على اقرار المقتول بذلك فمنع الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى
الاولياء القتل على يوسف سرحان المذكور ثانيا واقاموا على ذلك بينة فعارضهم
المدعى عليه بانهم ادعوا قبل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة واثبت ذلك وصدقه
الاولياء على ذلك فمنعهم القاضى من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء
مجلس الفشن فاجابوا بصحة المنع الاول مستندين لنص مفيد لذلك واجابوا بعدم صحة
المنع الثانى مستندين لما فى شرح الدر المختار وفى الوهبانية جريح قال قتلنى فلان ومات
فبرهن وارثه على آخر انه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكذبهم اه وطلب
الجواب عن ذلك (أجاب) ما افاده علماء مجلس الفشن من عدم سماع الدعوى على

٣٠	١٢٦٨

من برأه المقتول صحيح وما نقلاه من النص المفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلا به على عدم
صحة المنع فى الاعلام الثانى لا يصلح دليلا لذلك بل هو دليل لصحة المنع فى الاول اذ لم
يتعرض فى النقل الذى ذكراه اخيرا على الاعلام الثانى لما اذا ادعى الولى على شخص
بين يدى القاضى ثم رجع الولى وادعى على شخص آخر بين يديه ولو لاحظ علماء مجلس
الفشن ذلك ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضى ثانيا وقد صرح علماؤنا بان
الشخص اذا ادعى بحق على شخص لا تسمع دعواه بذلك الحق على آخر وبان القتل
لا يتكرر فدعواهم به على غير من ادعوا عليه بذلك اولا تناقض دعواهم به على الاول
والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضى فى عدم السماع ومنع الاولياء

فسبحان

فسبحان من تنزه عن الخطا والنسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب القرية من القرى ولم يوجد فيه علامات القتل وسال الحاكم أولياء الدم عمن قتل ولدهم فقالوا ليس لنا في هذه القرية اعادولا نعلم احدامنهم قتله وتكرر ذلك منهم مرارا وقد برأوا اهل هذه القرية بين يدى القاضى فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها خصوصا والجسر مشاع بينها او بين البلاد ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى الحاكم الشرعى (اجاب) حيث ابرا اولياء القتيل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت الابراء بالوجه الشرعى ولا تجب القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل امراة عمدا ظلما نهارا فحبسه الحاكم لقتله فصالح القاتل ورثة المقتولة بين يدى الحاكم والقاضى باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الفريقان وانحازت الاطيان وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وغرب الحاكم القاتل لجهة لا دية فهل اذا مات القاتل فى تلك الجهة لا يبطل الصلح بل يبقى بدله تحت يد ورثة المقتولة او يبطل ويرد لورثة القاتل (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمد ولو باكثر من الدية فحيث وقع الصلح عن القتل العمد من القاتل حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته ابطال الصلح حيث صدر صحيحا مستجمعا لشرائطه الشرعية والله تعالى علم (سئل) في رجل يدعى عنه وعن موكليه ان مورثهم وجد مصلوبا من يديه ورجليه على شجرة في بستان شخص وبه آثار الضرب والدم يسيل من عنقه وبهذا الضرب الذى شوهد فيه مات وادعى ان الذى فعل به هذه الافعال رب البستان الذى يملك ارضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان بجذول رمان وصفصاف زعبل معروف بالقنب وانهم فعلوا ذلك به عمدا وانكر ذلك المدعى عليهم جميعهم وجحدوا ذلك جحدا كليا وزاد رب البستان انه كان مريضا مرضا شديدا اشهد به عامة اهل البلد والجوار منقطعا بالفراش من قبل ذلك وبعده بمدة مديدة فطلب من المدعى بينة فاتى بجماعة بعضهم يقول ما رايت الميت الا مجروحا مشرفا على الموت وقال بعضهم رأيته مصلوبا وحارس البستان واقف بقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لى يموت واموت فيه وقال بعضهم سالت الحارس للبستان وهو موثق خوف الفرار لم فعلت هذا فقال أموت فيه ولم يتعرض احد لبقية المدعى عليهم بل في خلال كلامهم ما يصرح ببراءتهم وبانحصار الافعال المتقدمة فى الحارس ثم ادعى رب البستان على المدعى بانه اقر بين يدى جماعة بانحصار الافعال اى وقوع الضرب لمورثه فى الحارس المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاه بريئون ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله يموت واموت فيه تارة وقوله اموت فيه تارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما فى حال مشارفة

المضروب للموت وتخرج الدعوى حينئذ من القسامة ولو كان الشهود من اهل البلد ولو اعترف الحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره منه بالضرب ولكن قال كنت مكرها اصدور ذلك في ديوان الحكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم يقل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض البينة عليه تبطل الدعوى عليهم حيث كانت من غير اهل البلد ولو قلتم بالقسامة يكون على أهل البلد وان فرض وجوده في البستان الذي ارضه مملوكة لشخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطعين بانه ماقتله الا الحارس فماذا يقولون في الايمان وهل الدية حالة او مؤجلة وعليهم او على العاقلة واذا كانت مؤجلة فماذا يخص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير وماضابط الغني في هذا الباب (أجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لايثبت بها القتل واذا ثبت ابراء المدعى لرب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه الشرعي لايكون له الدعوى عليهم لاعن نفسه ولاعن موكلتيه حيث كان وكيلا في ذلك واقرار الحارس بالضرب طائعا لا يكون اقرارا منه بالقتل كما اوضحه العلامة الرملي والدعوى على غير رب البستان كغيرها من باقي الدعاوى الشرعية فان اثبت المدعى مدعاه القتل على ذلك الغير حكم بموجبه والاحلف المدعى عليه اليمين الشرعية ولاقسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للمحل الذي وجد فيه القتيل حيث كان ماوجد فيه ليس مكانا مباحا كما صرح به العلائي من انه لاعبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولايد وحيث لاقسامة فلاحاجة للجواب عما رتبه السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما مضمونه ادعى ورثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان ومعتقه سعيد الاسمر بان مورثهم وثب عليه خمسة أشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم المذكورون واثنان لايعرفون اسماءهما ولا أشخاصهما ومع اثنين من الخمسة بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد وأطلق فيه الاثنان اللذان معهما البارودتان فاصيب بواحدة منهما فصادفته الرصاصة في جنبه الايسر ودخلت فيه فغاصت في أمعائه وخرجت من الجنب الآخر والثانية لم تصبه وانهم لايعرفون الرصاصة التي أصيب بها خرجت من أي واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عمن فعل به فاخبر ان الذي ضربه بالبارودة ابراهيم سفيان وولده حسن وعبده سعيد واثنان لايعرفهما وانه مازال مترضا بسبب ذلك الى ان توفي بهذا السبب عن ورثته المعينين من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم وهو القصاص مجازاة لفعلهم بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار واستفسر من المدعين عمن قتل المورث من المدعى عليهم فذكروا انهم لايعرفون سوى ماذكر في الدعوى وان الرصاصة التي أصيب بها المتوفى لايعرفون انها خرجت من أي البارودتين

ربيع الثاني سنة
٥ ١٢٦٩

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع أي واحد من المدعى عليهم أو الاثنين اللذين لا يعرفونهما وان ده واهم بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذكور قبل وفاته (اجاب) حيث لم يعين أولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصة وكانت الدعوى بناء على اخبار المضروب قبل وفاته كما هو مذكور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصة التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعي بالبينة على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه سعيد المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجال ليلا وضربوا ابنها وخادمتها فمات الابن والخادمة بسبب الضرب فعرفت تلك المرأة عن صفات الضارب وطلبته عند الحاكم وسجنته ثم بعد اطلاقه ادعت على رجال أخر واحيلت القضية للحاكم الشرعي وابرأ القائم عن ورثة الخادمة في الخصومة المدعى عليهم عن دعوى القتل وابرأهم شقيق الابن المقتول أيضا عن دعوى القتل وبقيت امه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم اولا لا تسمع دعواها عليهم سيما مع عفو ابنها شقيق الميت المنحصر ارثه فيهما فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المنصورة بما مضمونه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم قتلوا ولدها ابنيوت ليلا وسرقوا ما كان عندها من نحاس وملبوس وغير ذلك فسئل المدعى عليهم فانكروا ودعواها ثم بعد مدة ادعت على آخرين ذميين بما ذكر فهل لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قد رفع لنا سؤال في هذه الحادثة وكتبنا عليه ما نصه لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة الذمي على مثله ان صحت الدعوى وان اختلفا ملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في مواش مسافر بها فمر بقرية ونزل بمحل بها معتاد لبيع التجار ومعه زوجته وأولاده وبات معه خفيران من خفرائها فقتل ليلا فادعت زوجته وولده البالغ على رجل حدث سكناه بتلك القرية لخدمة الميري وليس من ملاكها بانه هو القاتل له برصاصة عمدا لكن معه رجال من أهل تلك القرية لم يباشروا قتله فهل بتعيين الرجل المدعى عليه بالقتل يطالب من ولي الدم أن يبرهن وتسقط القسامة عن أهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا عجز ولي الدم عن البينة وصمم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بالغ غائب يتوقف سماع الدعوى على حضوره وما الحكم في سماعها مع صغر بعض أولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه القتل من غير أهل المكان الذي وجد فيه القتيل تكون الدعوى عليه بالقتل ابراء لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بموجبه وان لم يثبت حلف اليمين الشرعية كما في الدعاوى وان كان المدعى عليه من أهل المكان الذي وجد فيه القتيل

١١ ١٢٦٩

جمادى الاولى
٢٥ ١٢٦٩

جمادى الثانية
٢٨ ١٢٦٩

جمادى الثانية سنة ١٢٦٩ ٣٠

فان ثبت عليه قضى عليه بموجب ما تحقق والا وجبت القسامة على أهل المكان الذى وجد فيه القتيل والدية عليهم فى العمد وعلى عواقلهم فى الخطا وللكبار القود قبل كبر الصغار ولا يستوفى القصاص مع غيبة أحد الاولياء والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين تشاجرا مع بعضهما بسبب بيع سلعة بينهما فتعدت امرأة على أحدهما وضربته على فمه فاسقطت له سنين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا ام الدية (اجاب) قال فى التنوير وشرحه ولا قود عندنا فى طرفى رجل وامرأة وطرفى حر وعبد وطرفى عبدين لتعذر المماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال اه ويجب فى كل سن خمس من الابل والله تعالى اعلم

شعبان ١٢٦٩ ٢٠

(سئل) فى رجل قتل عمدا وعدوانا وللمقتول زوجة فى عصمته وابنان منها دون البلوغ فهل يكون لزوجة المقتول طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار لعدم تجزى القود (اجاب) قال فى التنوير وللكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اه فللزوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعى ولا ينتظر بلوغ ابنيها الصغيرين عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم

شوال ١٢٦٩ ٦

(سئل) من قاضى الجيزة بما مضمونه فى امرأة وصى على أولادها ادعت على رجل يدعى عزيزا صالحا من أهالى ناحية الفهميين بانه تعدى على زوجها وأطلق فيه متعمدا فردة طبنجة معمرة بالبارود وبها رصاصة فأصابته ومات بسبب ذلك وذلك فى قطعة أرض جارية فى ملك رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالنزلة التابعة لناحية اقواز وانحصر ميراثه فى المدعية وأولادها الاربعة المعينين القصر من غير شريك وتطالبه بما يترتب عليه لها ولاولادها بما ذكر بالوجه الشرعى ولما سئل من المدعى عليه اجاب بالاعتراف بالوراثة على الوجه المذكور وان الطبنجة المذكورة كانت معه فاراد المتوفى أخذها من مالكها المدعى عليه تعديا فامتنع فامسكها المتوفى من جهة فمها وقبض المدعى عليه عليها من جهة زنادها وجذبها مع المتوفى فتحرك زنادها فخرجت فاصابت المتوفى من غير تعد وبدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانكر تعمده كليا فكلفت المدعية اثبات دعواها فعجزت فما الحكم (أجاب) فى فتاوى مولانا الخير الرملى ما نصه سئل فى رجل جذب سكين آخر من حزامه فتناوله صاحبه فجاذبا فجرحت يد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا أجاب لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله تعالى اعلم اه ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاذبا الطبنجة وخرجت الرصاصة بواسطة التجاذب بدون تعد وتعمد من مالكها واذا كان عزيز صالح المذكور من غير أهل المكان الذى وجد فيه المقتول تكون دعوى الولى القتل عليه ابراء منه لاهل ذلك المكان فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه اليمين الشرعية اذا عجزت المدعية عن اثبات دعواها قتل العمد وطلبت التحليف والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما مضمونه ادعت امرأة عن نفسها وبطريق وصايتها

شوال	سنه
١٢	١٢٦٩
ذى الحجة	
١٢	١٢٦٩
٢٨	١٢٦٩

الشرعية على أولادها المعينين على عبد الرحيم النطاط بانه ضرب زوجها سليمان الشبيشى بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احداها فى عنقه من الحلق والثانية فى جنبه الايمن والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعى فى زوجته المذكورة وأولاده منها المذكورين أعلاه من غير شريك وتطالبه بما يترتب عليه لها ولاولادها بسبب ذلك وهو أن يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فاجاب بما حاصله انه ضربه بالسكين مرتين احداهما فى عنقه والثانية فى صدره متعمدا فوقع ومات بسبب ذلك وانه هو الذى قتله بالسكين المذكورة وأنكر وراثة المدعية وأولادها القصر المذكورين فكلفت المدعية اثبات وراثتها هى وأولادها القصر فشهد شاهدان بذلك وطلب منها تزكية الشاهدين فوعدت فما الحكم (اجاب) اذا أقر عبد الرحيم النطاط المذكور طائعا بانه ضرب سليمان الشبيشى بالسكين متعمدا وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص ولولى المقتول ان يقتص من المقر المذكور اذا ثبتت الوراثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذكورة عند ابى حنيفة والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب فى امرأة ادعت بطريق الاصالة والوصاية عن أولادها على آخر بانه ضرب زوجها بطرف نبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيط فلان وانه لازم الفراش ومات بسبب ذلك ثانى يوم فى عشرة خلت من رجب بعد طلوع الشمس بساعتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شج اللحم وأبان العظم وأسال الدم وأنكر المدعى عليه وشهدت بينة بان المدعى عليه ضرب المقتول بمسوقة ضربة معترضة على رأسه فوق اذنه اليمنى فانشج اللحم وبان العظم وسال الدم ولم يكن بطرف المسوقة حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للفراش ومات بسبب ذلك وان يوم الضرب اما ثمانية من رجب او تسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالشهادة الاولى وانه كان فى يوم الاحد ولا يدرى أثمانية ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان بطرف المسوقة حديد او جلبة اولا وانه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة ونصفا او اثنتين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقة حديد ولا جلبة وان الموت بسبب ذلك فى يوم الاربعاء الساعة واحدة ونصف هذا مضمون ما وقع بعد ثبوت الوراثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر فى صورة التداعى لم تطابق الدعوى ومن الشروط المعتبرة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا الوجه قصاص ولا دية والدعوى على غير مالك المكان الذى وجد فيه القتيل تبرئه من الولى لاهل ذلك المكان فلا دعوى له عليهم والله تعالى اعلم (سئل) ما الحكم فيما لو شهدا بالقتل بآلة جارحة ولم يصرحا بالعمد او شهدا به مطلقا ولم يبينا آلته أو ادعى على اثنين بالعمد فاقر أحدهما بالقتل مع الثانى وانكر الثانى (اجاب) لو شهدا بانه قتله

بالسيف مثلا ولم يصرحا بالعمد قضى بالقصاص بخلاف ما اذا لم يذكرا آلة الجارحة بل أطلقا كذا ذكره القوم وقال فى تبيين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقر بمطلق القتل يجب عليه القصاص وان لم يوجد لفظ التعمد وهذا لان القصاص فيه معنى المعاوضة لانه شرع جابرا فجاز ان يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التى هى حق العبد اما الحدود الخالصة حقا لله شرعت زاجرة وليس فيها معنى البدلية اصلا فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه ايضا قتلت انا وفلان فقال الآخر ما قتلت يقاد المقر وحده اه وهو خلاف المصرح به فى عامة الكتب وما عليه العمل وفى خزانة المفتين الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وفى تنقيح الحامدية رجل قال قتلت فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ فاستحسن أن اجعل ديته فى ماله تتارخانية رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا فتاوى مؤيدزاده عن القنية اه وهو الذى عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضمونه ان امرأتين ادعتا على الحاج موسى وسيد احمد عن نفسهما وعن اولادهما القصر المرزوقين لهما من زوجهما بطريق وصايتهما الشرعية على اولادهما المذكورين بانهما قتلا زوجهما ثم بعد ذلك ترك كل من المرأتين المذكورتين دعواه بقتل مورثه المذكور وابرأت كل منهما وانها لا حق لها قبل المذكورين فى ذلك مطلقا لا بالاصالة ولا بالوصاية طائعتين مختارتين فما الحكم فى ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحاج موسى وسيد احمد المذكورين حيث كان الامر ما هو مذكور ومع ذلك فحق القصر باق اذ لا ينفذ الابراء عليهم والله تعالى اعلم

(سئل) من قاضى الجيزة بما مضمونه ادعى يوسف الشافعى بطريق وكالته الشرعية عن امرأة وبطريق وصايته الشرعية عن اولاد اخيه القصر المتوفى بان حنفى شحاتة كان راكبا فرسا فر مع على ابى القصر ليأخذه فرمته الفرس وداست فى راسه وكسرت اضلاعه فمات من وقته وساعته وكان متعمدا القتله فسئل من المدعى عليه فاجاب بان الفرس جمحت به فاراد منعها فانقطع زمامها وانقطع الحزام المربوط به السرج وعجز عن حجزها بسبب قطع ما ذكر فصارت ترمح وهو لا يستطيع حجزها حتى القت نفسها على المرحوم المذكور فاوقعته من ظهر حمارته الى الارض والتى هو بعيدا عنهم وان ذلك بدون اختياره فما الحكم فى ذلك (اجاب) اذا أثبت المدعى عليه عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفتى العلامة ابو السعود العمادى بانه اذ تحقق عجزه عن المنع حتى اتلفت انسانا فدمه هدر ولا لقول لاولياء القتيل بيمينهم فى انكارهم العجز وتقدم بينة المدعى عليه على العجز عن المنع كما أوضحه مولانا خير الدين الرملى والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضى المكرم الشيخ على قسيط ابن المكرم عمر قسيط وهو الوكيل الشرعى فيما سيذكر عن والده المرقوم الحاضر معه بالمجلس والمصدق

ربيع الاول سنة ١٢٧٠

له على التوكيل المذكور بحضرة المكرم بدوى بلح وابراهيم قسيط وحضرت ايضا امه سعادة بنت المرحوم محمد قسيط وآمنة بنت المكرم اسماعيل انبابى زوجة المتوفى محمد قسيط بن عمر المذكور والثابت معرفة المرأتين المذكورتين بشهادة من ذكر اعلاه الجميع من ناحية الخانقاه قليوبية ومعهم المكرم يوسف أبو شنب والمكرم خليل القطرى والمكرم مصطفى اللبان مشايخ بالناحية المذكورة وصدق الوكيل المذكور والمرأتان المذكورتان على ان اخا المدعى محمد احمد رالمذكور والمرزوق لوالده من امه سعادة المذكورة ومورث باقى الورثة المذكورة الذى مات قتيلا فى أربعة من جمادى الآخرة سنة ١٢٦٩ بالمنزل المشترك بينه وبين والده المرقوم قتله اللصوص والحرامية وان شافعى محمد خضر برىء من ذلك وكذا اهل الحارة والمنزل واهل البلدة ومشايخ الناحية برِيئون من ذلك ولم يكن لهم مدخل فى قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذكورين فى ذلك وابرؤا ذمتهم من التداعى فيما شرح واستعوضوا الله جميعا فى ذلك وعرفوا ان لا حق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب اشهادهم واقرارهم بذلك طائعين مختارين بدون اكراه ولا اجبار عليهم فيما شرح وصدقوا على ذلك التصديق الشرعى فهل اذا ادعت ورثة المقتول بعد ابرائهم واقرارهم بانهم لا حق لهم قبل الذين ابرؤهم ولا مطالبة لهم على اهل الحارة والمنزل واهل البلدة التى وجد فيها القتيل ومشايخ الناحية بشىء لا تسمع دعواهم عليهم والحال هذه سيما وابرؤهم براءة عامة فى ذلك (أجاب)

١٥

اذا صدر الابراء العام من الورثة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستوفيا شرائط الصحة واعترفوا بان لا حق لهم قبل المذكورين فى قتل مورثهم طائعين لا يكون لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابراء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما مضمونه ادعى سليمان ابو شهاب من اهالى الصف وزوجته مسعدة على شخصين بان ولدهما كان جالا فقالى لجماعة من الجمالة انى اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان معهم بجباسة الفهميين فذهب ولم يعد فبحث عنه والداه فوجداه قتيلا برصاصة ضرب بها ودخلت فى الجهة العينى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس المقابل لناحية الفهميين المذكورة الذى هو ليس فى ملك احد المعدة الارض التى وجد فيها ولدهما قتيلا لاخذ الجبس منها لاهالى ناحية الفهميين ومسافة ما بين الجباسة المذكورة وناحية الفهميين نحو خمس ساعات وانه كشف عليه من طرف المدير فدل الكشف على موته بسبب ضربه بالرصاصة المذكورة واحضر المدير ثمانية عشر شخصا من الجمالة الذين كانوا مع ولد المدعيين فانكروا علم ذلك بعد سؤالهم من قبل المدير فامر بضرب احدهم فاقر فى حال الضرب بان المدعى عليهما كان مع كل منهما فردة طبنجة حين كانا بالجبل وبعد عودهما خبآهاوان ولدهما المذكور انحصر ميراثه فيهما وانهما لا يعرفان ان كان المدعى عليهما هما اللذان قتلاه او احدهما او غيرهما من

١٢٧٠

ربيع الثانى سنة

الثمانية عشر شخصا وان جميع الثمانية عشر شخصا لا يعلمون القاتل لولدهما فانكر المدعى عليهما الدعوى بحضر مشايخ الفهميين وذكر كل منهم ان ولد المدعيين لم يوجد قتيلا بجبانة بلدتهم وانه وجد مقتولا بسفح الجبل بعيدا عن بلدتهم وعن جبانتها فما الحكم فى ذلك (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصة كما هو مذكور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصة التى مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينة على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى كما افاد ذلك فى تنقيح الحامدية والفتاوى الخيرية فعلى هذا لا قصاص ولا دية على هؤلاء المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حفر ساقية ببلده وجرت العادة بان من يحفر ساقية تعاونه وتساعده اهل بلده فيها معروفا منهم ففى اثناء الحفر والشغل وقع منها جرف فمات بسببه رجلان من المعاونين والمساعدين له والآن تريد ورثتهما مطالبة رب الساقية بديتهما متعللين بموتهما فى ساقيته وانه اكرههما على الشغل فيها فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الاكراه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعى ولا يلزم بديتهما بسبب معاونتهما له ويمنع الورثة من منازعة رب الساقية بدون وجه شرعى (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذكورين تضمين رب الساقية والحال ما ذكر بدون وجه شرعى وفى الدر المختار من باب ما يحدثه الرجل فى الطريق ولو استأجر رجل اربعة لحفر بئر له فوقعت البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية وسقط ربعها لان البئر وقع عليهم بفعلهم فقد مات من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وفى حواشيه رد المحتار ومثله ما لو كانوا اعوانا له فاذا كان سقوط الجرف المذكور بفعل الحافرين والميتين تقسم ديتهما على الجميع فما اصاب كلا من الميتين من ذلك يسقط وما اصاب الباقين يجب عليهم لورثة كل ولا شئ على المالك ان لم يكن له فعل فى ذلك والا شاركهم والله تعالى اعلم (سئل) فى حادثة على يد قاضى الجيزة مضمونها ادعى اولياء مقتول على رجل بان المقتول فى ليلة كذا خرج من منزله وذهب الى الجرن الموضوع به محصول زراعته فلما وصل اليه وجد المدعى عليه وهو ولد عمه جالسا بالجرن المذكور مع جماعة فجلس معهم ثم تركهم وقام الى قطعة من الجرن جارية فى ملك رجل يدعى كذا ونام ثم استيقظ وقام ومشى حول الجرن فتعدى عليه ولد عمه المدعى عليه واطلق فيه متعمدا بارودة كانت معه عمرة بالبارود وبها رصاصة فخرجت الرصاصة واصابته فى فخذه الايسر فوق ركبته ودخلت فيها وقطعت الجلد وهشمت العظم وغاصت فى فخذه وخرجت من رأس فخذه من الجهة السفلى ووقع الى الارض فادركه بعض اقاربه وسأله عمن فعل به فاخبره عن المدعى عليه المذكور بانه

ضربه

٢٣ ١٢٧٠

جمادى الاولى

٢٠ ١٢٧٠

مطلب مات من حفره وحفر غيره قسمت ديته على الحافرين وسقط ما أصابه

جمادى الاولى سنه

ضربه بالرصاصة على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا ومكث عليلا به الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه فى ورثته المعلومين ثم توفى والد المقتول عن ورثة معينين من غير شريك ويطالبونه بما يترتب عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف فى ذلك جميعه وذكر ان سبب كونه اطلق فى ولده المذكور البارودة المذكورة عدم معرفته له وزعمه انه اص لكونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذكورة فاصابته الرصاصة على الوجه المسطور فى فخذه الايسر ومات بسببها عن ورثته المذكورين على الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتيل على رجل بانه قتل مورثهم عمدا برصاصة اصابته وجرحته واقر المدعى عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ لحمله على الادنى كما روى عن ابى يوسف صرح به علماؤنا فتجب الدية فى ماله فى ثلاث سنين بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالآلة الجارحة ببينة ولم تذكر الشهود العمد فانه يقتص من القاتل ولو شهدوا انه قتله عمدا وانه مات به فهو احوط افاده الاتقانى وان اقر المدعى عليه بالعمد وبموت المقتول بسبب ذلك قتل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم ولا من احدهم عفو ولا مانع كما هو موجب القتل العمد والا فلا والله تعالى اعلم

٣٠ ١٢٧٠

(سئل) عن حادثة واردة من قاضى قليوب مضمونها فى رجل ادعى بطريق وكالته الشرعية على عبد رقيق انه ازال بكارة بنت موكله بذكره وآلته بادخاله ذلك فى فرجها بغيظ كذا وذلك بالاكراه وانه رقيق ولم يسبق له زواج اصلا وهو غير محصن للآن وان مهر مثل البنت المذكورة فى قومها وعشيرتها الفا قرش مقدما ومؤخرا ويريد المدعى المذكور اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانه اخذ البنت المذكورة وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها ذلك مكرههاوه وللآن لم يتزوج وعلى الرق وان مهر مثلها سبعمائة وخمسون قرشا

شوال

(اجاب) جناية العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبينة ولا تثبت باقرار العبد اصلا ولو ماذونا وفى الولوالجية ولا يجوز اقرار الماذون والمحجور بالجناية لان موجبها يتعلق بملك السيد والسيد ما أذن له فيها فلم يصح اصلا وكذا لو اقر بعد العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شئ بذلك أفاده الحموى والله تعالى أعلم

٦ ١٢٧٠

مطلب جناية العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او البينة

(سئل) عن حادثة مضمونها فى رجل ادعى على آخر بانه من مدة اشهر متعددة استيقظ المدعى وقت الفجر فوجد المدعى عليه واقفا على باب مكانه الذى هو نائم فيه داخل داره فقام فحين رآه المدعى عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعى من قدميه ليعلم سبب مجيئه منزله فضربه المدعى عليه بسكين كانت معه ست ضربات فى يده وأراد الهروب فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بجيرانه فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعى ملكا له وتفقد المدعى بعض متاعه فوجد فيه نقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر قرشا ملكا لزوجة المدعى وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذكورة وجانب

شوال	سنة	
١٤	١٢٧٠	نقدية عينها المشاله ونحو جابداخله امتعة عينها وان المدعى عليه كان أخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعى المذكور ويطالبه باحضار الاشياء المذكورة وبما يترتب عليه بسبب دخول منزله وضربه بالسكين وأخذ متاعه بالوجه الشرعى فاجاب المدعى عليه بانه نزل مكان المدعى بقصد ان يسرق منه ودخل المكان فوجد الصندوق مقفلا ولا يعلم مابداخله فحمله وأخرجه ومشى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرد من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعى ليأخذ مايمكن أخذه فتسور الدار ونزل بساحتها وأراد ان يأخذ شيئا فاستيقظ المدعى وقبض عليه فاراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربوه ضربا شديدا وأخبر المدعى عن مكان الصندوق الذى سرقه فدله على مكانه فتوجه واخذه وانكر ماعدا ذلك وذكر المدعى انه حضرت له امرأة ومعها الصندوق فارغا مفتوحا واخبرته بانها وجدته فى الطريق فامتنع من أخذه وأمرها ان توصله الى حاكم الجهة فارسلته له فاخذه وهو فارغ ولا شئ فيه وصدقته المرأة على ذلك فما الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه أخذ المدعى عليه مايملكه من الاشياء المذكورة فلا شئ على المدعى عليه والحال ماذكر الا التعزير اللائق بحاله لارتكابه أمرا محرما ولا تقطع يده باقراره بسرقة الصندوق الذى قيمته ثلاثة عشر قرشا والحال هذه والواجب فى الجراحة بالسكين فى اليد حكومة عدل ان بقى لها أثر بعد البرء والا لاشئ فيهما على قول الامام والله تعالى اعلم
		(سئل) فى امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلا بشاطئ ترعة تجاه راس غيط مملوك لرجل من الناحية يفصل بين الغيط المذكور والمحل الذى وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيرها نحو ثمانية بلاد ولا بعد الجسر المذكور لمرور اهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرهم باعتراف المدعية وان القاتل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بنبوت وانكر المدعى عليهما قتلهما للرجل المذكور وضربهما له ولم تقم بينة بدعواها فهل لا يكون على الرجلين الا اليمين الشرعية ولا دية ولا قسامة على اهالى الناحية حيث لم يكن للمدعى عليهما طين بالقرب من المحل الذى وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين يزرعه ويسقيه من الترعة المذكورة بينه وبين المحل الذى وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن مائة قصبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من المحل الذى وجد فيه المقتول
١٢	١٢٧٠	(أجاب) يراعى حال المكان الذى وجد فيه القتيل فان كان المكان مملوكا فالقسامة على المالك والدية على عاقلته ان ادعى الولى القتل خطأ على المالك وان كان المكان مباحا فالقسامة على أهل أقرب الاماكن المسموع منها الصوت والدية على عواقلهم ان ادعى الولى القتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك ابراء منه للاقرب ولابد له حينئذ من البرهان كما هو شان سائر الدعاوى فى غير هذا الشان فان اثبت دعواه بالبينة العادلة قضى له بموجبها على المدعى عليه والا فليس له عليه الا

شوال سنة

اليمين الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى اعلم
(سئل) فى امرأة رأت خمسة اشخاص يتشاجرون و يتضاربون بنبابيت ليلا فى اراضى
ابعادية مملوكة لذمى آلت اليه بالشراء من مالكها الاول الذى ملكها بطريق
الانعام من ولى الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم تفرقوا عنها
وتركوها مقتولة بثبوت اصابها فى راسها فقطع الجلد واسال الدم وكسر العظم وازهق
الروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها واحد منهم لا من غيرهم
ولا يعرف عينه وانها قتلت خطأ وهؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابعادية مدة تزيد
على ثلاث سنين وليسوا من المالكين لها فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على
المالكين للارض لان دعواه على غيرهم براءة لهم ولا قسامة ولا دية ايضا على الخمسة
المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شئ غير اليمين الشرعية وهل
اذا شهد شاهدان من الساكنين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل
شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى الحكم كذلك (أجاب) يشترط لصحة
الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولا دية على
احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح
فان ادعى الولى القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك
المكان الذى وجد فيه القتيل شئ ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كما فى سائر
الدعاوى فان عجز عن البرهان فليس له الا اليمين الشرعية و برئ المالك بدعوى الولى
على غيره وان ادعى على مالك المكان فالقسامة عليه والدية على عاقلته فى القتل
الخطأ وهذا اذا لم يوجد من الولى ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى أعلم (سئل)
من طرف قاضى الجيزة بما مضمونه ادعى الذمى سعد النصرانى وهو الوكيل الشرعى
عن كل من والدته غالية وعن مختارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولى
الشرعى على أولاد ابنه المقتول القصر الخمسة على كل من أحمد حسن بن حسن وخليل
ابن أبى شذب بن شيمى وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوى محمد بن محمد زيدان وأبى
طالب خلف محمد بن محمد خلف وأحمد خطاب بن محمد خطاب وحرب عيسى بن عيسى
مشايخ ناحية المتانية بان أخا المدعى المذكور وهو موسى سعد كان صرافا بناحية
المتانية وساكنا بها بمكان مملوك له وانه فى يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجد
موسى سعد مقتولا بمنزله المذكور مصابا برصاصتين احداهما تحت عاتقه والثانية فى
وسط ظهره وانحصر ميراثه الشرعى فى كل من والديه المذكورين أعلاه وزوجته وأولاده
الخمسة القصر المذكورين من غير شريك وان المدعى وموكليه لا يعرفون القاتل
لموسى سعد المذكور وان الدرب الذى كان فيه المكان الذى كان ساكنا فيه ووجد
مقتولا فيه ليس به أماكن غيره وفى ليلتها لم يكن معه أحد فى المكان سوى زوجته

١٢٧٠ ٩٢

مطلب شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة

سنه	ذى القعدة
١٢٧٠	٢٧

المذكورة وانه بريء من المدعى عليهم المذكورين أن يخبروه عن القاتل لموسى سعد ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك لكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبين بما يحصل بالناحية وذكر كل من المدعى عليهم المذكورين أن موسى سعدا وجد قتيلا بمنزله على الوجه المسطور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فما الحكم (أجاب) الدعوى على الوجه المسطور غير صحيحة فلا تسمع ولا يقضى على المدعى عليهم بشيء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ضرب رجلا بخشبة كبيرة فوق رأسه عمدا فمات المضروب من ساعته بتلك الضربة المذكورة واقر الضارب بذلك لدى قاضى ناحيتهم قبل ثبوت القتل منه بالبينة فهل تجب الدية على القاتل او على عاقلته وماذا يكون الحكم فى ذلك (أجاب) صرح علماؤنا بان العاقلة لا تعقل ما ثبت بالاقرار عملا بالحديث الوارد وحينئذ فالدية المغلظة التى هى موجب هذا القتل المذكور فى مال القاتل فى ثلاث سنين على قول الامام الراجح فى المذهب من كون ذلك شبه عمد والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة عن حادثة مضمونها رجل راكب على فرس فوطئت آخر فقتلته وأقر بذلك الراكب وادعى جوحه وعدم قدرته على منعه ولورثة القتيل وهم أولاده القصر وزوجته لاغيروصى عن القصر ووكيل عن الزوجة أنكر الجموح وعجز الراكب عن منع الفرس فكلف مدعى العجز عن المنع بينة تثبت دعواه عجزه عن المنع المذكور بناء على فتيا صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضى الجيزة محصلها انه اذا تحقق عجزه عن المنع حتى اتلفت انسانا فدمه هدر والقول لاولياء القتيل بيمينهم والبينة على مدعى العجز عن المنع مؤرخة فى ١٤ م سنة ٧٠ ثم كلف القاضى المذكور مدعى العجز بينة فعجز عن اثبات دعواه وأولياء القتيل قاصرون خلا زوجته فما يصنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجرى النيابة فى الحلف فلا يحلف الوصى والوكيل الا فى مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لحلفهم اليمين الشرعية حيث كانت لازمة بالنسبة اليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملى فى جواب سؤال عن امرأة ركبت فرسا فجمح بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا انه اذا لم يتحقق جموحه بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول أولياء القتيل لانكارهم الجموح بيمينهم اهـ وفى حواشى الدر قال الحاكم الشهيد فى الكافى واذا سار الرجل على دابة أى الدواب كانت فى طريق المسلمين فاوطئت انسانا بيد أو رجل وهى تسير فقتلته فديته على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان الى مكان وهى مجبورة على هذا الفعل من جهته فصارت جنايتها بمنزلة جنايته غير انه خاطئ فوجبت الدية على عاقلته والكفارة لانه قاتل حقيقة اهـ وهذا اذا لم يثبت القتل باقراره أما لو ثبت به فالدية فى ماله فى ثلاث سنين لان العاقلة لا تحمل ما وجب بالاقرار كما صرح به والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة بما مضمونه ادعى ابو طالب بطريق وكالته عن زوجتى اخيه البالغتين وبطريق وصايته الشرعية على اولاد

١٢٧١	جمادى الاولى ٢
١٢٧١	جمادى الثانية ٣

اخيه

اخيه القصر الار بعة وهم ثلاث بنات وذكر على كل من على احمد ودرويش حلاوة وابراهيم فراج بان المدعى المذكور طلب منه اشخاص للجهادية فضبط ما طلب منه من الاشخاص ومن جملتهم اخ له غير المتوفى وكذا المتوفى وأرسل بعضهم بمركب فى البحر ومن جملتهم أخواه سيد خالف المتوفى وبدوى خالف غير المتوفى والمدعى المذكور سافر فى البر مع باقى الاشخاص المطلوبين منه للجهادية وسار الى أن وجد المركب التى كان بها اخواه المذكوران مستوية على شاطئ البحر بالناحية ووجد اخاه سيدا خالفا ملقى طريحا بالمركب التى كان بها وهى فى يد رجل يدعى محمد اعطية وكان المدعى عليهم المذكورون بمركب أخرى ووجد اخاه سيدا المذكور مضروبا بنبوت فى أم رأسه منشما عظم رأسه وهو لا يتكلم فسأل من كان حاضرا عمن فعل باخيه ذلك فاخبروه ان الثلاثة الاشخاص المدعى عليهم المذكورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يتشاجرون مع شخصين من بلدته فاراد أن يخلص بينهم فضربوه فحين تم ذلك احمله وصار ذا فراش الى ان مات بسبب الضربة التى فى رأسه وان المدعى الوصى الوكيل المذكور لا يعرف من الذى ضرب اخاه المذكور الضربة المذكورة ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الا من اخبار من كان حاضرا حين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذكورين ان يخبروه عمن قتل اخاه المذكور ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى وذكر المدعى عليهم المذكورون انهم كانوا جالسين بمركب لهم بالبحر بشاطئ البحر فحضر لهم جماعة وقبضوا عليهم وسجنوا وانكروا ما عدا ذلك (أجاب) لم تتوجه خصومة على احد الآن ولم تصح الدعوى وبابها مفتوح فان ادعى الولى على غير ركاب الفلك التى وجد بها القتيل وهم الاشخاص المذكورون واثبت دعواه عليهم قضى على عاقلتهم بالدية فى ثلاث سنين وان لم يقم البينة فليس له الا يمين واحدة على كل منهم ويمنع بعدها وان ادعى على ركاب السفينة التى وجد بها القتيل او على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة على جميع الركاب والدية على عواقلهم فى ثلاث سنين والحال ماذكر والله تعالى اعلم

١٢٧١ ٧

(سئل) فى رجل ادعى على آخر انه ضربه ببندقة فى رجله فعالجها حتى برئت مع شين وذهب بعض قوتها وصار يعرج بها عرجا خفيفا ويريد اجراء ما تقتضيه الشريعة فى ذلك فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ هو الذى ضرب الرجل المذكور بالبندقة المذكورة فى رجله من غير قصد ولا بينة للمدعى فهل اقرار الوالد على ولده القاصر فى هذه الحادثة معتبر شرعا وماذا يلزمه (أجاب) لا يعتبر اقرار الوالد على ولده القاصر بمثل ذلك فلا يؤاخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذكور وان اثبت المدعى دعواه المذكورة على الاب بالوجه الشرعى حكم عليه بموجبها والا فلا والله تعالى اعلم

شعبان ١٢٧١ ١

(سئل) فى رجل وجد قتيلا مجروحا به ثلاث ضربات بمحدد فى طريق عامة مرجميع البلاد بمحل غير مملوك لاحد بعيد عن البلاد منها ما هو بعيد

عنه بنصف ساعة ومنها ماهو بعيد عنه بساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقة لعمقه في الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو بقرب اخبية غير انه بمجاورة اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلاد (اجاب) اذا وجد القتيل في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلا فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس بقربها عمران كذا في محيط السرخسي افاده في حواشي الدر عن الهندية ومن ذلك ومما صرحوا به يعلم اهدار دم القتيل المذكور اذا وجد في مكان بعيد عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او في استحقاقه بطريق الوقف ولم يكن بقرب اخبية وليس مملوكا لاحد ولا انتفاع به لعامة المسلمين بنحو ما ذكر حيث لم يعلم قاتله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بثبوت في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالري عام لجملة بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القتيل وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في الترعة وقت وجود القتيل فيها (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القتيل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وان كان مباحا فان كان قريبا من مصر او قرية او ارض مملوكة بحيث يسمع منها الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى والامصار والاراضي والدية على عواقلهم فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلا وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على الاقرب ان ادعى الولي على المالك له اوذي اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان كانوا يحصون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكلف الولي اثبات دعواه فان عجز حلف المدعى عليه يمينا واحدة ولا شئ عليه كسائر الدعاوى والله تعالى اعلم (سئل) في امراة جنت على امراة اخرى وضربتها على بطنها بيدها ضربا ثقيلا فالقت المجني عليها جنينا ميتا بسبب الجناية عليها واعترفت الجانية بذلك فماذا يلزم الجانية لورثة الجنين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امراة فالقت جنينا ميتا حرا استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اى دية الرجل لو الجنين ذكرا او عشر دية المراة لو الجنين انثى وكل منهما خمسمائة درهم في سنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامراة وطلقها بائنا ومعها منه بنت اسقطت حقها في حضانتها فاخذها الاب وسلمها لاخته لترضعها فمكثت معها مدة وماتت البنت عن ابيها ثم مات الاب عن ورثة فادعت ورثة الزوج ان البنت ماتت من عدم ارضاعها اللبن لكون

٢٧	١٢٧١
ربيع الاولى ٩	١٢٧٢
شعبان ١١	١٢٧٢

شعبان	سنة
١٧	١٢٧٢
شوال ٢٦	١٢٧٢
ذى الحجة ٢٩	١٢٧٢
صفر ٢٢	١٢٧٢

امها تركتها الابيها باختيارها وبريدون الزام الام بديتها بسبب تركها الابيها فهل والحال هذه لايجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا اسقطت المطلقة باتفاقها في حضانة بنتها الابيها فاخذها الاب ودفعها الاخته لترضعها ثم ماتت البنت لايكون لورثة أبيها مطالبته الام بديتها والحال هذه بمجرد تعللهم المذكور بدون موجب شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات قتيلا من مدة ثمان سنين وأخذت ديته من قاتله بالوجه الشرعى وأقام القاضى اخاه وصيا على اولاده القصر والحال انه مات عن أمه وزوجته وعن ابنين وبنتين قصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون للزوجة والام اخذ مايخصهما فى تركه وتقسم الدية بحسب الميراث حيث كانت موجودة وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم للزوجة والام أخذ مايخصهما من تركة القتيل المذكور بالفريضة الشرعية حيث لامانع من ذلك وتقسم الدية على فرائض الله تعالى كسائر امواله فللزوجة الثمن فرضا وللام السدس كذلك والباقى للاولاد المذكورين تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنبابيت مجردة عن الحديد اسالت الدم وكسرت العظم ولم تتميز الضربات ووقع مغشيا عليه ثم مات بسبب ذلك بعد مضى يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البينة على هؤلاء المجتمعين وشهدت بمشاهدة الضرب منهم يكون ذلك موجبا للقصاص أو للدية وهل اذا كان احد الاربعة غائبا واقيمت البينة على الباقين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكم على الجميع وينتصب من حضر خصما عنه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة ارباعها (أجاب) موجب القتل بالنبابيت المذكورة التى لاحديد بها اذا ثبت انه حصل من ضرب الاربعة الاشخاص المذكورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو انفردت كل ضربة منهم لقتلت ا ولم يعلم المثخن منهم من غير المثخن وشهدت البينة بذلك وانه لم يزل صاحب فراش حتى مات دية مغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على مذهب الامام ابى حنيفة ارباعا على عاقلة كل واحد من القاتلين ربع الدية ان كانت لهم عواقل والا ففى اموالهم ولا ينتصب بعض القاتلين خصما عن باقيهم فلا بد للحكم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البينة بحضرة والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد بالغ رقيق جنى على قاصر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينة فى يده وسال الدم ولم يمت القاصر وأقر الرقيق بالجناية على القاصر بحضرة أبى القاصر وسيده فماذا يكون الحكم فى الاقرار المذكور من الرقيق بتلك الجناية المذكورة (اجاب) جناية العبد على طرف الحر ولو عمدا موجبة للدفع أو الفداء لا القصاص اذ لا يجرى بين طرفى حر وعبد فاقرار العبد بذلك لو عمل به لظهر فى حق المولى فيتوقف على تصديقه الا ان تقوم بينة على تلك الجناية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا يجاورها حريم

مختص بها مملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها فتردى فيها حيوان وهلك فماذا يكون الحكم فى ذلك اذا كان الحافر غير متعد بحفرها (اجاب) اذا كانت الارض التى حفرت فيها تلك الحفيرة مملوكة للحافر فتلف بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا ضمان على الحافر المذكور والاضمن حيث لا اذن من الامام أو نائبه بالحفر وكانت فى ممر الناس والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين ادعيا على آخر بانه ضربهما بخشبة فشج رأسهما وان الشجتين قد حصل فيهما البرء ولم يوجد لهما أثر وسئل من الضارب فاجاب بالاعتراف بذلك بين يدى القاضى فحكم لهما القاضى على الضارب بنصف عشر دية النفس وحصلا منه بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقى للمدعيين فهل لا يكون الزامه بما ذكر نافذا عليه وعليهما رد ما اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور (اجاب) اذا التحمت الشجة ولم يبق لها أثر فلا شئ فيها عند الامام كنبات السن وفى البرجندى عن الخزانة والمختار قول أبى حنيفة وعليه اعتمد المحبوبى والنسفى وغيرهما لكن قال فى العيون لا يجب عليه شئ قياسا وقالا يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل أجرة الطبيب وهكذا كل جراحة برئت كما فى تصحيح العلامة قاسم قال السائحانى ويظهر لى رجحان الاستحسان لان حق الآدمى مبنى على المشاححة اه وفى البزازية لا شئ عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفى الاستحسان الحكومة وهو قول الثانى قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شئ عليه الا ثمن الادوية قال القاضى انا لا اترك قولهما افاد ذلك فى رد المحتار وعلى كل فلا يجب ارش تلك الشجة بعد برئها بلا بقاء اثر والله تعالى أعلم (سئل) عن دعوى مرسلة من طرف قاضى الجيزة مضمونها فى ورثة ادعوا على آخر بان جاموسته كانت منطلقة فنطحت مورثهم فكسرت هامته واضلاعه من الجهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع رجله اليمنى ومات بسبب ذلك بعد ثلاثة أيام وهو ملازم للفراش و يطلبونه بما يترتب عليه شرعا فماذا يلزم صاحبها (أجاب) حيث انفلتت الجاموسة المذكورة من يد صاحبها واتلفت انسانا أو مالا فلا ضمان اذ العجماء جبار والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة بما مضمونه ان قتيلين وجدا فى برية ادعى اولياؤهما على رجل بقتلهما بالرصاص عمدا فى البرية المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (أجاب) اذا وجد قتيل فى برية غير منتفع بها للعامة المسلمين ولم يدر قاتله فدمه هدر وهذا اذا لم تكن مملوكة ولا قريبة من المملوك ولا من الاخبية أو الفسطاط بحيث يسمع الصوت منه ولا وقفا والا فعلى المالك أو ذى اليد أو على أهل القرية أو اقرب الاخبية كما فى الدر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر مؤرخة فى ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨ بقصد طلب الجواب عن السؤال المحرر بالشقة من مفتى مديرية جرجا الواردة للمحافظة بافادة من وكيل مديرية جرجا بتاريخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور

ولفظه

ربيع الاول سنة

١٠ ١٢٧٤
مطلب لو حفر فيما يملكه لا يضمن الحافر بوقوع احد فيه

ربيع الثانى
٨ ١٢٧٤
مطلب فى حكم الشجة اذا اندملت ولم يبق لها اثر اختلاف فى ايجاب حكومة عدل

صفر
٢٨ ١٢٧٥
ربيع الاول

١١ ١٢٧٥

شعبان	سنة
١٨	١٢٧٨

مطلب دفع امرأة فوقع ابنها ووقعت عليه ومات ضمن الدافع مطلقا

محرم	
٩	١٢٧٩

وافظه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتى الانام بالديار المصرية حفظه الله وابقاه بجاه سيد انبياه آمين حاصله ان شخصا تشاجر مع رجل آخر فجاءت زوجته لتمنعه عنه وعلى كتفها ابن لها صغير فدفعها الرجل فوقع ابنها على الارض ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك فهل تكون ديته على الدافع أو على والدته أو عليهما معا افيدونا ماجورين من رب العالمين من طرف محسوبكم راجى دعاكم شرف الدين على مفتى مجلس جرجا فى ٣ شعبان سنة ١٢٧٨ (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها بدفع الرجل المذكور فالدية على الرجل خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط أو بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع المذكور فقط أو بهما معا اذ الام حينئذ كالة فى يده ويدل له ما فى الانقروية من التاسع فى جناية الدواب وفى الكافى نخسها بلا اذن فوثبت على شئ أو وطئته ضمن الناخس لا الراكب لانه متعد فى التسبب فيجعل كالمباشر فى الضمان اھ ومثله فى رد المحتار من جناية البهائم اذ القتل بالوطء مع وجود الراكب على الدابة ينسب لثقل الراكب ومع ذلك جعل الضمان على الناخس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة فى ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعها سؤال من قاضى اسيوط مضمونه فى رجل هلك عن ورثة بالغين وقاصرين فادعى رجل آخر بطريق النيابة الشرعية عن البالغين والقاصرين على اخوة ثلاثة من أهل محلة كبرى بها دار الميت أيضا ان كلا منهم ضربه عمدا بنبوت فى رأسه على التعاقب فوقع طريحا فى ارض المحلة المذكورة ومات بسبب ضربة أحدهم لا بعينه وبرأ من عداهم من أهل المحلة المذكورة فهل اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق شرعى وثبت وجود القتيل فى المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعى عليهم أو عواقلهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيها لتبرئة المدعى من عداهم أولا قسامة ولا دية ولا يمين لجهالة عين القاتل واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولى من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولى من تحليف أيمان القسامة اذ الدية فى مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولى واذا حلف المدعى عليهم أيمان القسامة بالطلب فى هذه الحادثة فالحكم انما يكون بكمال الدية عليهم أو على عواقلهم حيث ادعى الولى على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقى أهل المحلة صراحة وذلك كاف فى ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز الامام الزيلعى فى نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل أو بعض معين أو بعض غير معين وهنا من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة تاريخها ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ ومعها سؤال صورته فى رجل مسلم قتل رجلا مستامنا وحصلت المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القاتل

جمادى الثانية	سنة
٢٩	١٢٧٩

(اجاب) اذا قتل المسلم مستامنا متعمدا أو شبه عمد أو خطأ وثبت ذلك بالوجه الشرعى فلا قصاص على القاتل واختلف التصحيح فى تسوية المستامن بالمسلم والذمى من حيث ايجاب الدية بقتله فبعضهم صحح ايجابها على قاتله المسلم أو الذمى وبعضهم نفى الدية بقتله أيضا فقال ولا دية للمستامن هو الصحيح لكن جزم بالتسوية بينه وبين المسلم والذمى فى الاختيار وصححه الزيلعى واستظهر الرملى ما صححه الزيلعى فقد اختلف التصحيح والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة ادعوا على آخرين بان المدعى عليهم تعدوا على شقيق المدعين وضربوه عمدا عدوانا بنبوت من الخشب المشؤم على رقبته حين كان مارا بالطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعى عليهم له بالنبوت المرقوم وان المدعى عليهم اخفوا جثته وصار المدعون يتفقدون مورثهم المرقوم فلم يجدوه وان ميراثه قد انحصر فيهم من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم فى ذلك شرعا وطلبوا سؤال المدعى عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مسموعة شرعا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم واذا قلتم بسماعها وسئل من المدعى عليهم وانكروا وعجز المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتمسوا يمين المدعى عليهم يجابون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منعا شرعيا (اجاب) اذا عرف المدعى قتله بذكر نسبه الى جده مع ذكر باقى ما تصح به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مسموعة واذا عجز المدعون عن اثباتها بالكلية بعد انكار المدعى عليهم يحلفون اليمين الشرعية فاذا حلفوا امتنعوا من دعواهم عليهم حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية مؤرخة فى ٧ ربيع الآخر سنة ٨٧ مضمونها وردت هذه الافادة من حضرة قاضى أفندى الولاية بقصد تقديمها لسيادتكم واعطاء القول بالحكم فيها فلزم ترقيمه لسيادتكم الامل من بعد رؤيتها يكرم بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضى وصورة افادة القاضى المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد فالمرجو الاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتى أفندى الديار المصرية فيما لو وجد قتيل لم يعلم قاتله محتبسا بشاطئ نهر ليس مملوكا بين خطط متعددة فهل الدية والقسامة على أقرب الخطط مع سماع الصوت من محل القتيل وهل القرب يعتبر من محل القتيل للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المستحقة للاهالى أى اهالى الخطط المذكورة لا تعتبر فى القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها او كيف كى بورود افادة حضرة مولانا الموما اليه ترسل لهنا للاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالمجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محتبسا بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك أقرب الاراضى لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضى مملوكة الرقبة فعلى أقرب

جمادى الاولى	
٢٥	١٢٨٥

ربيع الثانى	
٣٠	١٢٨٧

القرى من ذلك المكان بحيث يسمع الصوت أيضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون كالمملوكة أما الاراضى السلطانية التى آلت لبيت المال فلا تعتبر فى ايجاب ذلك على زراعيها اذ لاملك لهم فيها بل رقبتها لبيت المال فهى لعامة المسلمين واعتبار أقرب القرى اذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل أقرب محلة منها محل وجود القتيل ومحل ذلك اذا لم يثبت القتل على معين ولم تحصل الدعوى بالقتل على غير ذلك الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر فى ١٣ ذى القعدة سنة ٩٣ حاصلها وردت مكاتبة لهذا الطرف من مديرية المنوفية بانه لما تحرر الى حضرة قاضيها بالاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعى فى دفع الدية المقسطة على ثلاث سنوات ان كان عند مضى كل سنة يدفع قسطها او يجرى تحصيل القسط فى اثناء السنة شيئا فشيئا لان ولدى ابراهيم موسى المقتول من زاوية البقلى المقسط ديته والدهما على ثلاث سنوات يرغبان الاستيلاء عليها من عيسوى محمد المحكوم عليه بها شيئا فشيئا وهو يريد اداء قسط السنة عند انقضائها افيد من حضرة القاضى المومأ اليه للمديرية بناء على مارغبه مفتيها بلزوم مخابرة حضرتكم فبناء عليه لزم تحريره لحضرتكم للافادة عن ذلك (أجاب) حيث وجبت الدية فى مال القاتل فى ثلاث سنين فى كل سنة الثلث فلا يجب عليه أداء قسط السنة الا بتمامها اذ هو الاصل لكل قسط كما فى سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما اذا كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث تجب فى ثلاثة أعطية وان خرجت أعطياتهم الثلاثة فى أقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحد قولين فى المسئلة أما لو كانوا من المرتزقة فتجب فى ثلاث سنين وان خرجت الارزاق فى أقل كما صرحوا به فرقا بين وجوبها على أهل الاعطية وأهل الارزاق وصرحوا أيضا فى وجوب الجزية على الذمى بانها تجب فى كل سنة واختلفوا فى وقت الوجوب فعندنا وجوبها باول السنة لانها جزاء القتل وبعقد الذمة يسقط الاصل فيجب خلفه فى الحال الا انه يخاطب باداء الكل عند الامام فى آخر الحول تخفيفا وباداء قسط شهرين عند أبى يوسف فى آخرهما وقسط شهر عند محمد فى آخره كما فى القهستانى عن المحيط والحاصل انها تجب فى أول العام وجوبا موسعا كالصلاة وانما يجب الاداء فى آخره أوفى آخر كل شهرين أو شهر للتسهيل والتخفيف عليه كما فى رد المحتار وعند الامام الشافعى الوجوب فى آخر السنة فلا يطالب بشئ عنده قبله بالاولى ومن هذا يظهر انه لا يخاطب من وجبت الدية فى ماله مقسطة على ثلاث سنين باداء قسط كل سنة الا عند تمامها اذ هو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو كان له كسب يحصل اليه فى وقت من السنة دون وقت فلا باس من أداء القسط منه تسهيلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر لى فى جواب هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نظارة الداخلية فى ١٦ ربيع الاول سنة ٩٤ حاصلها حضرة محافظ بورسعيد والقنال أرسل للداخلية مكاتبة أوضح فيها ان امرأة عيسوية وابنتها اسلمتا

ذى القعدة سنة

مطلب الاراضى السلطانية التى آلت لبيت المال لا تعتبر فى ايجاب القسامة والدية على زراعيها

٢١ ١٢٩٣

مطلب فى وقت وجوب أداء أقساط الدية

وكذلك أخو البنت المذكورة أسلم والمناسبة ان المراة وابنتها قتلتا فحضرة الحافظ الموما اليه برغب صدور المكاتبة من طرفنا الى جهة الشام بحضور من يكون له حق من ورثة المقتولتين لاجل المرافعة فى مادة قتلهما وحيث المفهوم من تلك الافادة ان اهل المقتولتين غير مسلمين فمقتضى معلومية ما اذا كان يجوز شرعا الدعوى فى هذا الخصوص من اهل المقتولتين الغير المسلمين او يكون التداعى من الشخص المذكور فى امر قتل اخته وعن المراة الاخرى اذا كانت والدته ام كيف فلزم تحريره لحضرتكم لورود الافادة (أجاب) لاميراث بين مسلم وغير مسلم اذ من شرط الميراث اتحاد الدين فاذا قتل المسلم لا يكون لقريبه النصرانى مثلا ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال اوللقصاص واذا كان الاخ المسلم للبنت المقتولة أخا من امها المقتولة ايضا يكون وارثا لهما وله ولاية الدعوى بقتلهما بعد الموت سواء كان عمدا او شبه عمد أو خطأ اذا لم يوجد من يحجبه عن ميراث اخته من الورثة المسلمين عند موتها حجب حرمان كابن مسلم لها عند موتها أواب اوجد كذلك واما بالنسبة لامه المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يحجب بحال حيث كان هو الغير قاتل لها واذا كان للاخ الابن المذكور من يشاركه فى ميراث المراتين المذكورتين من المسلمين عند موتهما يكون له الخصومة معه فيما يتعلق بقتلهما فان كان القتل موجبا للمال باصله كفت خصومة الحاضر من الورثة ويحكم للكل بالحق اذ احد الورثة خصم عن الباقين فيما يتعلق بالاموال وان كان القتل عمدا موجبا للقصاص لا يحكم الا بحضرة كل الورثة وطلبهم بعد الاثبات المعتبر شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط فى ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها انه وردت افادة من حضرة قاضى افندى المديرية ومعها سؤال يختص بقتل نفس مذكور بها انه قد اشتبه عليه الحكم الشرعى فيها و برغب الاستفتاء من حضرة مفتى المديرية ولما تحرر لحضرته وردت افادته يذكر فيها انه بالنسبة لجسامة الاشغال المكلف بها قد صار مراجعته لكتب المذهب الموجودة فى يده ولم يحصل استدلال على نص صريح وحصل عنده اشتباه فى ذلك ورغب الاحالة على هذا الطرف بناء على بندا للائحة ويرام النظر فى ذلك والاجابة وصورة السؤال المذكور ما قولكم فى رجل اقر على نفسه انه خنق مطلقته حتى ماتت وانه حفر لها حفرة فى منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعدها ابنا له منها حيا واهال عليهما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخر ومن غيره ابنان آخران فهل والحال هذه يؤاخذ باقراره حيث كان مكلفا طائعا ويسقط عنه القصاص لارث ابنيه منها ما وجب على ابيهما منه و يجب عليه دية ان لانقلابه مالا بالسقوط و يكون لولديها منه النصف فى ديتها ولولديها من غيره النصف الباقى ولابنها منه من دية شقيقه ثلثاها وللاخوية لامهما المذكورة الثلث أولا ميراث من القصاص لابنه الذى اقر هو انه مات بعدها ودفن معها لان تأخر حياته عن امه لم يعلم الامنه فيتهم فى ذلك و يكون

الارث

١٨ ١٢٩٤

شعبان ٣ سنة ١٢٩٨

الارث لابنه منها ولا بنيهما من غيره اثلاثا اولا ينقلب الموروث من القصاص مالا و يسقط بقدره من الدية افيدونا (اجاب) نعم يؤاخذ الرجل المذكور باقراره والحال ماذكر ويجب عليه ديتان فى ماله دية مطلقته ودية ابنه المقتول ولا قصاص عليه اذ القتل لو كان موجبا للقصاص ينقلب مالا لوورثه ابن القاتل عليه وهنا احد ابنى المقر وارث على ابيه لامحالة فى قتل امه واخيه والقاتل مباشرة محروم من الميراث سواء اوجب القصاص او المال فان كان دعوى اولاد المطلقة المقتولة توافق اقرار الرجل المذكور فى ترتيب الموتى قسمت دية المراة على اولادها الاربعة ارباعا وما اصاب المقتول منهم بعدها يكون هو وكامل ديته لاخيه الشقيق فيما ذكرا الثلثان ولاخويه لامهما المذكورة الثلث اما لو خالفوه بان ادعوا اسبق موت الابن فان اتفقت الاولاد الثلاثة على ذلك تقسم الديتان على حسب ما اتفقوا عليه وان اختلفت الاولاد فيما بينهم فى تقدم موت الام او الابن فما يتحقق شرعا تجرى القسمة على موجبه هذا ولم يظهر وجه الاستفهام الاخير فى السؤال ولم يتضح المراد منه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من رئيس مجلس الاحكام فى ٤ محرم سنة ١٣٠٠ مضمونها اتيت بالمجلس أوراق قضية قتل على قشقوش من ناحية برقامة التابعة لمديرية البحيرة وسلب نقوده المسؤل فيها اشخاص من تلك المديرية وتبين ان المذكور له ورثة بالغ وقصر والبلغ منهم زوجتا المتوفى قد اشهدتا على انفسهما بانهما الابرغبان سماع قضية قتل مورثهما المذكور شرعا ويرغبان سماعها سياسة وصدر بذلك اعلام شرعى من حضرة قاضى المديرية ولما احيل على حضرة قاضى البحيرة رؤية المادة شرعا وتحرير الاعلام بما يتم عليه الحال لوجود الورثة القصر المذكورين اعطيت منه الافادة للمديرية بما يفيد حضور ابراهيم قشقوش الوصى الشرعى من قبل حضرته على اولاد اخيه على قشقوش المتوفى المذكور وهم محمد ومتولى وعلى وخز بنته وانه ادعى بطريق وصايته المذكورة على كل من عبد الواحد الخولى وعلى ابى حلوه بانهما اشتركا مع بدوى قطقاط فى ضرب على قشقوش المتوفى المذكور بنبوت من خشب حتى مات على قشقوش المذكور بسبب الضرب المذكور وذلك عمدا وعدوانا منهم عليه وان كلا منهم اقر بذلك طائعا مختارا و يطلب اثبات ذلك على المدعى عليهما او باستجوابهما عن ذلك قد انكرا وصار ثبوت الوراثة شرعا واحضر المدعى المذكور بينة شهدت باعتراف المدعى عليهما المذكورين بالقتل المذكور وذكر حضرة القاضى ان المدعى وصى وموجب دعواه التى ادعاها هو القصاص فقط لا الدية وليس للوصى القصاص بل انه يصالح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث ان حضرة القاضى المومااليه لم يحرر اعلاما شرعيا بما يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه القضية رؤى لزوم استفتاء حضرتكم عن هذه المادة وهل له ان يستوفى هذه القضية ويحررها اعلاما شرعيا بما يحكم به شرعا ام كيف ولذا لزم تحريره لحضرتكم نؤمل ورود الافادة عن

ذلك لاجراء ما يلزم (اجاب) علم ما بافادة المجلس وحيث ان وراثة المقتول المذكور منحصرة في زوجتيه واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى بالقتل العمد على المدعى عليهما وادعى به وصى القصر المذكورين لدى القاضى واقيمت البينة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكور من قبل الوصى المذكور فقط فلا يتاتى الحكم من القاضى على المدعى عليهما بالقصاص بطلب الوصى اذ ليس له ذلك وانما له الصلح برضاه مع المدعى عليهما بما يخصهما فى مقدار الدية بالنسبة لنصيب القصر فاذا صار الامتناع عنه توقف الحكم بالنسبة لهذه الجناية على بلوغ القصر او احدهم وطلبهم مع باقى الورثة البالغين القصاص بناء على ما عليه العمل الآن او حضور الورثة البالغين ودعواهم بما ذكر لدى القاضى واقامة البينة وطلبهم القصاص جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضى به فى حال صغر باقى الورثة وحينئذ يتحرر الاعلام الشرعى بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيتحرر الاعلام بما يستقر عليه الحال وبالجملة فلا يتاتى تحرير اعلام الآن من القاضى يشتمل على حكم بثبوت هذه الجناية قبل حصول شئ مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من الحقانية فى ٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضى افندى مديرية جرجا ارسل لهذا الطرف مكاتبة فى ٢٦ الماضى ومعها صورة سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها على حضرته وحضرة مفتى افندى المديرية وقصد الاستفتاء عنه فبناء عليه اقتضى تحريره ومعه السؤال المذكور لاجراء ما يتراءى وصورته سئل عن رجل مات قتيلا فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضربوه بثلاث بنادق الاولى لم يصبه منها شئ والثنتان اصابته رصاصة منهما لم يعلم ضاربها لكون ذلك كان ليلا وهو بائت فى زراعة القمح تعلقه البعيد عن بلدة المدعى عليهم بعدا بينا بحيث لا يسمع الصوت من المكان المذكور لاهالى الناحية ولا لبعضهم وبسماع المدعى عليهم دعوى المدعين المذكورة ذكروا انهم خرجوا ليلا لمحل دركهم فى الحفظ لكونهم خفرة فراوا اشخاصا فى غيط احدهم شيخ الخفر فى المكان المذكور يسرقون من زراعة القمح لصوصا فارادوا منعهم فلم يمتنعوا وضربهم اللصوص اولا بالبنادق فلما لم يقدروا على منعهم ضربهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصابت المقتول واحدة منها لم يعلموا هى رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتعين فيه القاتل من غيره ولا شئ على المدعى عليهم واذا اعتبر فهل تطلب بينة من المدعى عليهم أن المقتول كان يسرق من زراعة احدهم ولم يقدروا على منعه الا بالقتل ويكون كمسئلة اقرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكروا واذا كان كذلك فهل اذا احضروا شهودا من بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكورة بعيدة عن محل القتل حسبما ذكر اعلاه ومع الاثبات ينتفى عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم

ربيع الثانى سنه

ولم يمكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله فى تلك النازلة وفى اقرار هؤلاء المدعى عليهم وان كانت دعوى المدعين غير مسموعة شرعا لعدم تعين القاتل حسبما هو مبين اعلاه

٩ ١٣٠٠

(اجاب) بناء على مكاتبة سعادتكم وما طلبه حضرة قاضى افندى مديرية جرجا من افادة الحكم الشرعى من هذا الطرف عن السؤال المسطر فى احدى الشقتين المحرر باعلى افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومفتيها الى حضرة رئيس مجلس اسيوط فى قضية القتل الحاصل الاشتباه فيها من حضرته وحضرة مفتى المديرية المذكورة الى آخر ما توضح فالذى يقتضيه الحكم الشرعى فى هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير مسموعة شرعا ولا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول بالرصاصة التى اخرجت من بندقة احدهم لا يعلمون الضارب لها منهم وباب الدعوى مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعى تسمع ويترتب عليها موجبها والا فهم ممنوعون شرعا ولاشئ على المدعى عليهم بمجردها كما ان الاقرار الصادر من المدعى عليهم على الوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شئ من قصاص او دية اذلم يوجد من احدهم نسبة القتل الى نفسه والحال ماذكر فى السؤال و يؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به العلامة خير الدين فى فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال فى جماعة بواردية ويؤخذ حكم الشق الثانى مما صرح به العلامة المذكور ضمن جواب عن سؤال فى امرأة ادعت على الراعى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضى ومفتى مديرية البحيرة فى ٢٣ ربيع الآخر سنة ٣٠٠ .. مضمونها ان مجلس ابتدائى اسكندرية احال على هذه المحكمة نظر تداعى محمد زغلول الحلوانى المقيم بالكفر عثمان بمديرية البحيرة على احمد حسن الجعفرى البربرى بشان تعدى المدعى عليه على حسنة زوجة محمد زغلول السالف ذكره واطلق المدعى عليه المذكور فى المرأة المذكورة بندقية مملوءة بارودا ورشا عمدا عدوانا بغير حق فى جنبها الايسر وجرحها بها جرحا مهلكا سال منه الدم وماتت المرأة حسنة فى الليلة التى ضربها فيها بسبب الضرب المذكور وخلفت من الورثة زوجها

جمادى الاولى

محمدا زغلولا المدعى وولديها زنوبة من زوجها المرقوم والسيد من غيره وبعد صحة الدعوى قد صار استجواب المدعى عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعى وفاة المرأة المذكورة ووراثته مع باقى ورثتها لها شرعا بالطريق الشرعى فهل ينتظر بلوغ السيد أحد الورثة لانه اجنبى عن المدعى للحكم فى هذه الحادثة أم اذا اثبت المدعى على المدعى عليه دعواه القتل يجرى اتمامها ويحكم فيها بما يثبت شرعا (اجاب) صرح علماؤنا بان للكبار من ورثة المقتول عمدا القود قبل كبر الصغار فى قول الامام أبى حنيفة الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير والذى مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصر فى احد شريكى الملك اذا كان اجنبيا عن الشريك الآخر الصغير اما مثل الزوج أو الزوجة اذا

٢٢ ١٣٠٠

كان الصغير ليس منه فلا يدخل فى الاجنبي كما افتى به العلامة ابن الشلبي و بناء على ذلك فلزوج المرأة المقتولة عمداً المذكورة القصاص قبل كبر ولدها السيد المذكور المرزوق لها من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي مديرية الشرقية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل محال نظرها عليه مقيدة بمضبطة مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ٣٠١ حاصلها ادعى رجل وامرأة على رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدعيين فى بطنها برجله وهى حامل عمدا عدوانا فاسقطت بسبب ذلك جنينين ذكرا وانثى تامى الخلق و بقيا حيين نحو ست ساعات وماتا بعد ذلك بسبب ذلك عن والديهما المدعيين وانحصر ارثهما فيهما بلا شريك وطالباه وعاقلته بديتهما الشرعية وسألاه سؤاله عن ذلك فسئل المدعى عليه عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا وتحرر على هذه الصورة من طرف القاضي لحضرة مفتي المديرية بالاستفهام عما يقتضيه الوجه الشرعي من طلب البينة على الدعوى بتمامها أو على وفاة الجنينين وحصر الارث فى والديهما ثم طلب البينة على الجناية كالجاري فى مواد القتل وهل يحكم بدية الجنينين فى ثلاث سنين بعد الثبوت فافاد حضرة المفتي المذكور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الوارثين المذكورين بقتل ولديهما بضرب بطن أمهما برجله فالقتهما حيين وماتا بعد ذلك من ضربه دعوى بقتلهما كسائر الدعاوى بالقتل الموجب للدية فى ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان للقاتل عاقلة ولم يكن ثبت القتل بالاقرار واما على القاتل من ماله فيراعى فيها اثبات الوفاة وحصر الارث والحكم بذلك قبل الحكم بموجب هذه الجناية ثم يحكم بموجبها كسائر دعاوى القتل والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام فى ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ مضمونها المساتليت بالاحكام قضية قتل زناتي جمعة من القصير قد تراءى لزوم ارسال الاعلامين الشرعيين الصادرين فى هذه المادة من محكمة اسيوط أحدهما بتاريخ ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني فى ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذي تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلتكم لافادة ما يتراءى فى ذلك ومضمون الاعلام الاول الحكم بالمنع عن الدعوى لعجز المدعين فيه عن اثبات القتل العمد بعد اثبات الوفاة وحصر الارث منعا موقتا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس ابتدائي أسيوط لسماع الدعوى ثانيا لكون الورثة أحضروا شهودا تشهد طبق دعواهم فشهدوا كذلك وأعذر للمدعى عليه فعرف بان الشاهدين خصمان له بسبب مشاجرة حصلت بينهما معه ولعدم اعتبار القدح المذكور شرعا طلب من الورثة تزكية الشاهدين فزكيا سرا ثم علنا ولم يبد المدعى عليه فيهما قادحا فحكم لهم على دياب بن عبد العاطي المدعى عليه بقتله قصاصا لمورثهم زناتي بن جمعة بن عبد ربه وكتب عليه من مفتي مجلس استئناف قبلي ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ماذكر ثم كتب عليه

٣ ١٣٠١

من

سنه	ربيع الثاني

من أرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١ بالاطلاع على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه المؤرخ ٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ نمرة ١٧٤ سجل دعاوى المحررين من محكمة مديرية أسيوط لم يظهر ما يبطل الحكم بالقصاص على دياب المذكور بهذا الاعلام وحينئذ فلا وليا القتيل حق استيفائه منه شرعا حيث الحال ماذكر والله تعالى اعلم

(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صار نظر الاعلامين المذكورين بمكاتبة سعادتكم هذه فوجد ثانيهما المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ٩٨ مضبطة ونمرة ٩٩ سجل دعاوى محكوما فيه بالقصاص لورثة المقتول على دياب عبد العاطي لثبوت قتله مورثهم عمدا وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرات اعضاء المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم عليه المتضمن طلب احالة هذه المادة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة لطعنه في الشهود بانه بينه و بينهم خصومة أوضحها في الاعلام المذكور فضلا عن عدم معرفتهم حقيقة ديانتهم والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان الطعن في الشهود بمطلق خصومة بسبب مشاجرة حصلت كالموضح بهذا الاعلام لا يقتضي رد الشهادة ما لم يبين وجها شرعيا يقتضي رد الشهادة و يثبته كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين بان الشهود لا يعرفون حقيقة ديانتهم طعن مجرد لا يقبل فمجرد ماذكر لا يقتضي نقض الحكم بعد صدوره مستوفيا شرائطه وبذا لزمت الاجابة والله تعالى أعلم

١٣٠١	٧

محرم

(كتاب الحيطان وما يتضرر به الجيران)

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة ومنزل النزح الخارج ولجاره اقصاب لا منزل لها سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند النزح يكون كل منهما ملزوما بنزح ما نزل من اقصابه واذا توقف احدهما يجبر على النزح و يكون بينهما (اجاب) اذا كان المكان المعد لاجتماع الخارج فيه مشتركا تكون مؤن اصلاحه ونزحه على جميع الشركاء والله تعالى اعلم

١٢٦٥	٣٠

ربيع الاول

(سئل) في رجل جدد بيته ويريد احداث شبابيك فيه تضر بجاره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الاحداث المضر بجاره واذا احدثها بالفعل يؤمر بسدها ولو كان بينه و بين جاره زقاق غير نافذ

(أجاب) في المضمرات شرح القدوري ان الفتوى ان الكوة اي الطاقة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها الضرر الظاهر ومنه يعلم الحكم في الشبابيك المذكورة والله تعالى اعلم

١٢٦٥	١٨

(سئل) في رجل اشترى بيتا بجانب جدارنا وتحت شبابيكنا وهو مالك ربحنا و بني به طاحونة خيل وصاروا يقرصون عليه مسكة فوق الحيطان مقابل ربحنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من رائحة المسكة ووخم البهائم وقلقنا من ادارة الطاحونة ونحن قد صار لنا نحو عشرين عاما بمحلنا ولم يوجد

١٨　١٢٦٥

طاحونة بهذا المكان فهل بتلك الاسباب يؤمر شرعا برفع الطاحونة ومنع الضرر ام لا
(اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر بجاره
ضررا بينا والا فلا والضرر البين ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن
الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه
كما في تنقيح الحامدية وافتى بذلك المتأخرون الاعلام والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة
أرض مملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للجيران مفتوحة في تلك الارض
وصاحب الارض مراده بناؤها واضافتها لمنزله لاصلاحه وتحويل أبواب دور الجيران
من أرضه وفتحها في الطريق السلطاني المعد لعموم الناس فهل يجاب لذلك ويجبر
ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من ارضه ويفتحونها في الطريق السلطاني

ربيع الثاني　٦　١٢٦٥

(اجاب) اذا لم يكن لارباب الابواب ملك في الارض المذكورة ولا حق الاستطراق
والمرور فيها يكون لمالكها بناؤها وادخالها في منزله ومنعهم من المرور والا فلا
يكون له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا واحدث فيه طاحونة
للكراء فتضرر الجار بسبب ذلك ضررا بينا فهل اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل

٨　١٢٦٥

منها الضرر يكون لجاره منعه أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في
ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا بينا فانه يمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة
الطاحونة المذكورة تضر بالجار ضررا بينا منع من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في مسجد اختل البعض من دائر سطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول
الضرر بجيران المسجد وابقى منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فاراد جيران
المسجد اعادة ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطحة ولا لزوم له الى المسجد
لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهل لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود
النفع به لجهة الوقف واذا أرادوا رفع حائل بين اسطحتهم وسطح المسجد زائد يفعلونه

جمادى الاولى　١　١٢٦٥

من مالهم لانفسهم (اجاب) ليس لجيران المسجد تكليف ناظره بناء ساتر فوق سطح
المسجد ليحول بين الاسطحة زيادة على حالته الاصلية ويعيد المنهدم الى ما كان عليه حيث
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في فرن لقاصر آلت له بالارث من أمه
معدة للاستغلال وله جار تعلل على مالك الفرن بان بيت النار في حوش بيته وحائطه في
اعلاه وهو متضرر بذلك ويريد تكليف المالك ازالة ذلك وابطاله أو بيعه له أو يعيد
بناءها ببناء جديد ليركب عليه علوه فهل اذا كانت أصلها بهذا الوضع من قديم
الزمان وتداولتها الايدي المدة الطويلة والدهور المديدة لا يكون للجار المذكور
تكليف مالكها بشيء مما اراده بلا وجه شرعي واذا استولى الجار على الفرن وحجر عليها
ومنع مالكها من الانتفاع بها سامدة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة مثلها المدة المذكورة

٦　١٢٦٥

(اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه كما في صرة الفتاوى

ويؤمر

ويؤمر المستولى على الفرن تعديا برفع يده عنها ودفع أجر مثلها والحال هذه والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل ملك بيتا بالشراء الشرعى وله حق التعلى على مدفن بجواره انشا
عمارة فى ذلك البيت واعاد ماله من حق التعلى على المدفن مثل قديمه فهل لا يعارض
فى ذلك و يبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعلى ثابتا له
بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا محدودة بحدود معلومة
فادعى الجار حائطا من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جازية طاحونة
والحال ان وضع الجازية المذكورة احدثه الجار المذكور والحائط المذكور متصل
ومتداخل بالدار المحدودة المذكورة وداخل فى حدودها فهل يكون الحائط المتنازع
فيه لمن هو واضع عليه الجذع الحادث أو يقضى به لمن هو متصل بجداره اتصال تربيع
وداخل فى حدوده وله عليه بناء وهناك بينة تشهد بان البناء له والجار لم يذكر انه يحضر
بينة تشهد بانها ملك له و يقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازعا فى حائط وكان
لاحدهما عليه جذوع وللآخر اتصال بان كان ذلك الحائط متصلا بحائطه على رواية
الطحاوى يقضى لصاحب الاتصال على ما صححه الامام الجرجانى فالحائط فى حادثة
السؤال للمشترى خصوصا والجذع حادث فيؤمر واضعه بغير حق برفعه اذا طلب
مالك الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا ومن احد جانبيه شارع نافذ
ومن الجانب الآخر شارع نافذ أيضا هدمه خوفا من وقوعه على العامة لكونه آيلا الى
السقوط واراد اعادته واخراج روشنه وفتح الشبابيك وان يعلى بناءه كما كان بالصفة
التى كان عليها أولا واشتراه بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته فى الشارع
النافذ واراد منعه من اخراج الروشن والشبابيك ومن التعلى كما كان لكون بناء
بيت المعارض واطيا عن بيت المريد للبناء قائلا ربما يجرحه أو يظلم عليه أو يسد عليه
الهواء فهل يكون له اعادة بيته بالصفة التى كان عليها من قديم الزمان المشتملة على
ما ذكر وليس للمعارض المذكور منعه من ذلك لاسيما و بينه و بينه الشارع النافذ ولا
ضرر عليه فى ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف فى ملكه الا اذا أضر بجاره
ضررا بينا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان وقف بابه من سكة نافذة
أراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عطفة غير نافذة وليست شارعا عاما بل هى خاصة
بسكانها فهل لا يكون للناظر فتح باب فى هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون
لكل واحد من أهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذكور من العطفة الخاصة
بهم (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب فى العطفة المذكورة بدون رضا اربابها والحال
ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا بالشراء وله حق الركوب على مدفن
بجواره اعاد حق الركوب كما كان واحدث شباكا مطلا على الشارع لجلب النور
والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته و بينهما شارع نافذ وكلفه ان يسد الشباك

١٥ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٣٠ ١٢٦٥

جمادى الثانية

٣ ١٢٦٥

جمادى الثانية	سنة
٥	١٢٦٥
٩	١٢٦٥
١٢	١٢٦٥
١٢	١٢٦٥
١٣	١٢٦٥
١٦	١٢٦٥

ويهدم ما اعاده من حق الركوب على المدفن المذكور متعللا بان الركوب من حق المدفن فهل لاعبرة بالتعلل المجرد عن الثبوت وللمالك التصرف فى ملكه بما لا يضر (أجاب) اذا كان حق التعلى ثابتا لا يكون للجار ولا لغيره المنع من الاعادة وليس للرجل المذكور منع جاره من فتح شباك لاجل الاضاءة والهواء حيث لم يكن مشرفا على ساحته التى يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك السفل من مكان وآخر يملك العلو منه فحددت الدولة طريقا وردمته حتى علا بمساواة السفل المذكور وبقى العلو بحاله فطلب صاحب السفل من مالك العلو هدمه لاجل ان يبنى بدل سفله ثم يبنى صاحب العلو علوه فهل لا يجاب صاحب السفل لطلبه ولا يجبر صاحب العلو على هدم ملكه خصوصا اذا كان العلو لا خلل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلو على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له مكان متخرب بين بيوت أراد ان يحدثه طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للجيران ضرر بين بذلك وشهدت أهل الخبرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذكورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لزم من ادارة الطاحونة ضرر بين للجيران يمنع ربها من ادارتها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طحان أراد ان يشترى مكانا من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط فى صلب العقد على يد بينة تشهد بذلك ثم بعد الشراء احدث طاحونة للكراء متعللا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت فى محل غير هذا والطحن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للكراء يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للمشترى ادارة الطاحونة المذكورة حيث كان فى ادارتها ضرر بين بجاره على ما عليه الفتوى والاولى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له حائط مملوك أراد جاره وضع جذوعه عليه وان يبنى فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا أراد هدمها وبناءها أقوى مما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن أيضا واذا هدمها والحال هذه تكون مضمونة عليه (اجاب) ليس للجار المذكور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتعدى بهدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بقرية من قرى الريف أراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللا بان فيها ضررا على داره والحال ان الطواحين فى قرى الريف موجودة وديار الناس بجوار الطواحين ولا ضرر فى ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يعارض متخذ الطاحونة فى داره خصوصا اذا رفع جازية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترتب على احداث الطاحونة وادارتها فى ملك متخذها ضرر بين بالجيران لا يكون لاحد منهم معارضته ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم

جمادى الثانية سنة

يكن فيها سوى بيت لمالكه له باب من داخلها الا غير وسوى بيت آخر بابه من حارة
أخرى وفيه حاصل له شباك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان
ومراحيض المنزل المذكور منزلها أيضا من تلك العطفة فاراد صاحب البيت ذي الباب
الواحد بعد هدم بيته أن يبني في أرض العطفة بناء لنفسه متعللا بان العطفة خاصة به
فهل على فرض انها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجاره ضررا
بينا حيث يتسبب عن بنائه وتصرفه منع الضوء عن بعض امكنة جاره بالكلية ويتسبب
عنه أيضا منع الجار من التمكن من فتح منزل مراحيضه المجعولة لمنزله في تلك العطفة من
قديم الزمان ويمنع من التصرف بالبناء بما يبطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذكورة

٢٠ ١٢٦٥

(اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذكور لا يكون لذلك الرجل البناء في تلك العطفة
بما يضر ويمنع من ذلك على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا
وآخر يملك مكانا فوقه فهدما جميعا وأمر الحاكم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه
خمسة اذرع غير ما يذهب في ارضية مكانه فهل اذا بنى ورفعه العدد المذكور بغير
اختياره وبغير رغبته وكان يكتفي ببنائه الاصلي وأراد صاحب المكان الاعلى ان ياخذ

٢٥ ١٢٦٥

منه عوضا لما زاده عن بنائه الاصلي لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح
الاعتياض عما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شيء بمقابلة ارتفاعه في
البناء وان كان ليس له رفع بنائه عما كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك دارا وبجوارها خربة له وللدار بيت راحة ومنزله من الخربة فباع الدار بحقوقها
ومرافقها الرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا أيضا ثم أراد المشتري
للدار الاولى ترح بيت الراحة من المنزل المذكور فمنعه الذي اشترى الخربة وبناها
متعللا بخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبرة بتعلله

٢٦ ١٢٦٥

المذكور (اجاب) اذا كان المنزل المذكور داخلا في شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة
بعده منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم يكن فيها سوى بيت لمالكه له باب من داخلها الا غير
وسوى بيت آخر بابه الكبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذ لها
من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذي الطريقين أيضا منزلها من
تلك العطفة قبيل الحاصل المذكور وأيضا له شباك لاستجلاب النور والهواء من قديم
الزمان فاراد صاحب البيت ذي الباب الواحد المذكور بعد هدم بيته أن يختص بارض
العطفة المذكورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع
الجار من فتح منزل مراحيضه المذكورة ويتسبب عنه أيضا منع الضوء عن حاصله
المذكور بالكلية ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه
من البناء فيها والاختصاص بها حيث يلحقه ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذكور

٢٦ ١٢٦٥

وبعدم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وابطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

رجب سنة

المكان الذى هو داخل العطفة ان يدخل أرضها فى مكانه بدون رضا جاره الذى له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كون الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترتب عليه عدم انتفاع جاره بمنزل مراحيضه الثابت حقه فيه بتلك العطفة والفتوى على ان الشخص يمنع من التصرف فى ملكه بما يضر بجاره ضررا بينا فبفرض الاختصاص بتلك العطفة يمنع الجار عما يضر بجاره ضررا بينا كسد الضوء عنه بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك بئرا وعليه سقف وبناء مملوك لغيرها فانهدم السقف والبناء الذى فوقه وبناه المالك كما كان واحدث فيه طاقة له لاجل ان يملأ من البئر من غير اذن المالكة ويريد ان يلزم المالكة للبئر نصف ما صرفه من قيمة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالكة للبئر بشئ مما صرفه فى بنائه المملوك له ويجبر على سد الطاقة التى احدثها فوق البئر لاجل ملئه منها لنفسه حيث لم يكن له فيه حق (أجاب) ليس لمالك البناء مطالبة مالكة البئر بشئ مما صرفه فى

١٣ ١٢٦٥

بنائه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان لكل من بنى آدم والبهائم حق الشفة فى كل ماء من نحو بئر مملوك لم يحرز باناء أو حب وله سقى شجر أو خضر زرع فى داره حملا اليه بجراره واوانيه فى الاصح وبانه لو كانت البئر أو الحوض أو النهر فى ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفة من الدخول فى ملكه اذا كان يجد ماء بقربه فان لم يجد يقال له اما أن تخرج الماء اليه أو تتركه بشرط ان لا يكسر ضفته ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب العلو من ملئه من بئرها بدون مرور فى أرضها لعدم ملك الماء قبل الاحراز بخلاف ما لو ترتب على هذا الاستقاء المرور فى ملكها حيث لها المنع عند وجود ماء غيره أو ترتب ضرر عليها لكن ربما يقال فتح طاقة من سقفه على هذا البئر ليستقى منها يترتب عليه ضرر لمالكة البئر بدعوى الاشتراك بعد زمن طويل استدلالا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لمالكة البئر قياسا على ما قالوه فى وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار فى سكة غير نافذة لانه عساه يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا فى المرور ويستدل عليه بتركيب الباب فليحرر والله تعالى اعلم (سئل) فى حائط

شعبان ٥ ١٢٦٥

مشترك استولى عليه احد الشركاء واحدث فوقه بناء بغير اذن شريكه واضر به ضررا بينا واظلم عليه حوش بيته بالكلية ولزم منه سد طاقاته التى هى لجلب النور والهواء فهل يؤمر البانى المتعدى برفع ما حصل به الضرر للشريك وأضر به ضررا بينا (اجاب) كل من شركاء الملك اجنبى فى مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة فليس للشريك المذكور ان يبنى لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففى التنقيح من الحيطان جدار بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد فى البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أضر الشريك بذلك أو لم يضر خانية اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ذمى يملك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مسامحا للناس فى المرور منه ثم مات ذلك الرجل عن ورثة وهدم المنزل وصار خرابا فباعوه لآخر فهل اذا أراد المشترى الآن

منع

ذي القعدة سنة

منع المارين من ملكه يجاب لذلك ولا يجبر على مرورهم من ملكه واذا تعلل بعض
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يمرون منه مدة طويلة حتى كانوا
يمرون بالميت والعروس وان وكيل المشترى وعد البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك
لا عبرة بتعللهم بجميع ذلك وللمالك التصرف فى ملكه كيف يشاء (أجاب) مرور

١٣ ١٢٦٥

بعض الناس من المنزل المذكور برضا المالك القديم لا يوجب حق المرور للعامة
فللمالك الآن منع من يريد المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح
لانه ليس عقارا ولا منقولا جرى التعامل بوقفه ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى أعلم

ذي الحجة

(سئل) فى رجل يملك دارا وبجوارها دار لذمى فأحدث الذمى طاحونة فى داره ووضع
الجازية على حائط جاره فى غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين بقول اهل الخبرة وثبت
ماذكر يكون للجار منعه من ادارتها ومنع الضرر (أجاب) للجار المذكور منع الذمى

٤ ١٢٦٥

من وضع الجازية على حائطه ومن ادارة الطاحونة حيث تحقق الضرر البين بالوجه
الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل احدث شبابيك تطل فى منزله مطلة على
ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه

٥ ١٢٦٥

والله تعالى أعلم (سئل) فى طاحونة موضوعة فى عطفة غير نافذة من نحو مائة سنة وهى
تستعمل بالاجرة والآن اشترى رجل مكانا فى عطفة أخرى بينه وبين الطاحونة
المذكورة شارع سلطانى أراد ابطال الطاحونة متعللا بانها ترج بيته فهل اذا كانت
قديمة وكانت بعيدة عن بيته وبينها وبين بيته الشارع المذكور ولا تضر به ضررا بينا
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه فى ملكه الا اذا أضر

٢٥ ١٢٦٥

بجاره ضررا بينا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط
مملوك له وخاص به انشاه من ماله وفتح فيه طاقات وشبابيك فى اعلى الحائط اطول
من قامة رجل بحيث لا يتمكن احد من رؤية ساحة بيت الجار ولا من رؤية مساكنه من
تلك الطاقات والشبابيك لعلوها فهل لا يكون للجار منعه من فتحها لاستجلاب النور

محرم

والهواء ولا يكلف زيد المذكور بسدها شرعا وليس للجار المعارضة فى ذلك حيث كان
الحال ماذكر (أجاب) الفتوى على ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء

٩ ١٢٦٦

فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر استحسانا والا فلا يمنع والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل احدث بناء فى شارع العامة وهو حريم للبلد عالما بذلك فهل لكل احد
مطالبته برفعه ويجبر على رفعه ولو كان واسعا حيث لم يستأذن فى ذلك القاضى ولا امينه

١٧ ١٢٦٦

(أجاب) حيث بنى لنفسه فى طريق العامة بدون اذن الامام او نائبه فلكل احد من
أهل الخصومة مطالبته برفعه وان لم يضر وهو ظاهر الرواية ونقل عن الصفار انه انما
يجاب الطالب لذلك اذا لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض
المتأخرين لانه اسمح وارفق مع عدم الضرر كما يستفاد من الخيرية والله تعالى اعلم

محرم سنة

(سئل) فى جماعة يملكون دارا ولهم ارض رزقة قريبة منها فخربت الدار فبناها شيخ
البلد داراله قهرا عنهم وادخل فيها طريقا للسلمين كانت الناس تمر منه فبسبب ذلك
صارت الناس تمر من ارض الرزقة واراد البناء فى ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء
الذى فى الطريق المذكور ويبقى طريقا كما كان واذا اراد البناء فى ارض الرزقة يمنع منه

١٩ ١٢٦٦

ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة فى منزله ومنعهم عن
المرور فيها ولا البناء فى ارض الغير بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
يريد احداث بناء طاحونة بجانب بيت رجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء
لحصول الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن صاحب البيت من المنع

صفر ١٧ ١٢٦٦

(أجاب) نقل فى حواشى الدر عن الرازى مانصه ان الدار اذا كانت مجاورة لدور وأراد
صاحبها أن يبنى فيها تنورا للخبز الدائم كما يكون فى الدكاكين أو رحى للطحن أو مدقات
للقصارين لم يجز لان ذلك يضر بجاره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه اه ومنه يعلم
الجواب والله تعالى أعلم (سئل) فى حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان
وقف بجوار المسجد فتلف بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد ناظره تضمين
ناظر المسجد ماتلف من مكان الوقف نظارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر
المسجد ضامنا ما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقدم
من ناظر المكان اشهاد على ناظر المسجد بهدم حائط المسجد ولا بينة عليه بذلك

ربيع الثانى ١١ ١٢٦٦

(اجاب) لا ضمان على متولى المسجد اذا لم يطالبه مكلف بنقض الحائط المائل وقد
صرحوا بانه لا ضمان الا بالاشهاد على التقدم وعلى الهلاك بالسقوط وعلى كون الجدار
ملكاله من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم
(سئل) فى سفل مملوك لرجل وعليه علو مملوك لآخر فحصل فيهما خلل فهدم صاحب
العلو علوه وصاحب السفل سفله بعد الكشف عليهما فهل اذا أراد صاحب العلو أو
وكيله جبر صاحب السفل على بناء سفله ليبنى صاحب العلو عليه علوه لا يجبر على بناء

جمادى الاولى ١١ ١٢٦٦

سفله وليس له مطالبته بذلك (أجاب) ٢ لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه وليس
لصاحب العلو ولا لوكيله مطالبته بذلك انما القاضى ياذن لصاحب العلو عند امتناعه
ببناء السفل كما كان ليبنى فوقه علوه ويرجع بما صرفه حيث كان باذن صاحب
السفل أو القاضى والا فبقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى

---

٢ قوله لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه محله ما اذا انهدم بنفسه أما اذا هدمه فانه
يجبر على البناء لوجود التعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو كما صرحوا به
وحادثة السؤال موضوعها انه هدمه للخلل فكأنه انهدم بنفسه فلا تعدى فى هدمه
حينئذ لانه مامور به فلا مخالفة للنصوص مالم يوجد نص صريح فى السفل المختل اه منه

رجلين شريكين فى ساقية لاحدهما ثلثاها وللآخر الثلث ولكل منهما قناة توصل الماء لارضه الخاصة به من حين حفرت الى الآن فاراد من له الثلث احداث قناة ثانية فى أرض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كان لكل منهما أرض خاصة به دون شريكه (أجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون اذن رب الارض والله تعالى اعلم (سئل) فى حمام موجود من قديم بجميع لوازمه من مصارف مياه ونحوها والآن يريد صاحبه احداث قناة أخرى فى شارع لتصريف المياه بقرب بعض أماكن وسبيل لغيره تضر بها هذه القناة ضررا بينا فهل لا يجوز ذلك (أجاب) نعم لا يسوغ لرب الحمام احداث ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فرمم رجل أجنبى هو زوج أحد الورثة مكانا من العقار بطوب وجير وأخشاب مملوكة للورثة عن مورثهم ودفع أجرة العملة من ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل يكون هذا البناء باقيا على ملك من لم يأذن وليس للرجل المذكور الرجوع بما صرفه عليه والحال هذه (اجاب) لا رجوع للرجل المذكور بما انفقه فى العمارة من أجرة العملة بدون الاذن والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أحدث طاقة فى حائط مشترك بينه وبين جاره بدون اذن من الجار وتلك الطاقة فى أعلى الحائط تشرف على محل يجلس فيه نساء الجار فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من ذلك (أجاب) صرح فى المضمرات شرح القدورى بان الفتوى على ان الكوة أى الطاقة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر والافلا وهذا لو الحائط خاصا بالفاتح اما لو كان مشتركا كما هنا فليس له ذلك بدون اذن من شريكه ويضمن نصيبه والله تعالى اعلم (سئل) فى حائط مشترك بين جارين اراد احدهما بناءه وتعليته عن قديمه مريدا بذلك منع الهواء والضوء عن جاره فهل اذا كان البناء والتعلية يضر بالجار يمنع من ذلك شرعا (اجاب) ليس لاحد الشريكين فى الحائط البناء فوقه بدون اذن شريكه على ما افاده فى جامع الفصولين والله تعالى اعلم (سئل) فى جدار قديم تجاه قهوة بوسط الطريق ازاله الحاكم لكونه فى وسط الطريق ثم مضى سنة شهور وعزل الحاكم من الجهة فجاء رجل مسلم ورجل يهودى ورجل نصرانى واحدثوا ثلاثة حوانيت فى الطريق لانفسهم مكان الجدار المذكور بالطوب الاخضر فطالبهم رجل من اهل الخصومة برفعها فامتنعوا من ازالتها فهل يجب شرعا ازالتها ورفعها بعد البناء (اجاب) اذا احدث رجل دكانا فى الطريق جاز ان لم يضر بالعامة ولم يمنع منه وهو قول محمد فان ضر او منع منه لم يحل ولكل احد من اهل الخصومة ولو ذميا منعه ابتداء وكذا لكل مطالبته بنقضه ورفعه بعده سواء كان فيه ضرر أو لا فى ظاهر الرواية وقال ابو يوسف ليس له المنع ولا الرفع عند عدم الضرر وقال بعضهم وبه يعتبر والله تعالى اعلم (سئل) فى امراة تستحق بيتا وقفا اجره

٢ ١٢٦٦
٧ ١٢٦٦
٢٠ ١٢٦٦
رجب
٢٩ ١٢٦٦
شعبان
١٢ ١٢٦٦
رمضان
٩ ١٢٦٦

وكيله الرجل آخر فاحدث المستاجر فرنا وطاحونة فيه بغير اذن لبيع الخبز فتضرر الجيران بسببهما ضررا بينا فهل اذا تحقق الضرر البين يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له قصبة قناة تخرج بها عن حدوده مكانه قدر ذراعين وصارت مركبة فى ارض جاره وزاحمت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة فى ملك الغير يؤمر بازالة ما اخرجه واحدثه من القصبة المذكورة فى ارض الجار ولو تعلل بانها لا تضره (اجاب) ليس للرجل المذكور احداث القصبة فى ارض غيره بدون اذن رب الارض ويؤمر بازالتها بعد تحقق الاحداث فى ارض الغير تعديا بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امراة لها قهوة ملك وما فوقها من العلو ومن جوانبها وقف لمستحقيه تعصب عليها ناظر باب الوقف واراد ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتحوا قهوة بجانبها فابطلوا سوقها وصارت لا تستاجر ثم انه طلبها منها رجل ليجعلها مصبغة واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد جعلها مصبغة فاراد ناظر باب الوقف ابطالها ومنع المستاجر من الشروع فى اصلاحها ومن الانتفاع بها متعللين بانه ربما يحصل ضرر لجدرانهم فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر محقق وللمالك ان يتصرف فى ملكه بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) للمالك التصرف فى ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما به الفتوى فليس لناظر الوقف المذكور المعارضة ولا المنع مما ذكر حيث لم يثبت ان فى ذلك التصرف ضررا بينا بالجار والله تعالى اعلم (سئل) فى قطعة ارض مجاورة لقرية اصلها بركة تجتمع فيها المياه فردمها شخص من اهل البلدة بجوارها دار وصارت بعد ردمها من جملة الطريق التى حول القرية بحيث يمر منها اهل البلد بانفسهم ومواشيهم وتارة توضع فيها غلال بعض اهل البلد فى زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك من اهل البلد على الخصوص بل هى طريق كباقى طرق البلد المتسعة التى حواليها فاراد مصلحة المذكور ان يبنيها من ماله لا لنفسه بل للمسلمين مسجدا ومكتبا مما فيه قربة فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلد معارضة البانى فى ذلك ولا تكليفه برفع البناء حيث كان بناؤه للمسلمين لا لنفسه وليس فى البناء ضرر للمارة لاتساع الطريق (اجاب) اذا بنى شخص فى طريق العامة للمسلمين كمسجد ونحوه او بنى باذن الامام لا ينقض وان كان يضر بالعامة لا يجوز احداثه كما فى الدرر من باب ما يحدثه الرجل فى الطريق والله تعالى اعلم (سئل) فى مكانين لاثنين لكل واحد باب يدخل منه وبينهما جدار مشترك فهدم ويخشى منه الضرر البين فطلب احدهما من شريكه الآخر بناء الجدار المشترك معه فامتنع فهل يجبر الممتنع على البناء حيث كان ذلك الضرر بينا (اجاب) لا يجبر الشريك على العمارة الا فى ثلاث وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة ككرى نهر ومرمة قناة وبئر ودولاب وسفينة معيبة وحائط لا يقسم اساسه

رمضان	سنة
٢٨	١٢٦٦
شوال	
٢٠	١٢٦٦
٢١	١٢٦٦
٢٨	١٢٦٦
ذى القعدة	
١٩	١٢٦٦

ارفان

فان كان الحائط يحتمل القسمة و يبنى كل واحد فى نصيبه لم يجبر كذا فى الدر ومنه يعلم
حكم السؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك منزلا منخفضا عن الطريق وفوقه
ربع لآخر فامر ولى الامر بردم المنخفض عن الطريق ومساواتها فردم ذلك المنزل المنخفض
المذكور ولم يبق من جدرانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالسكنى هدم جدرانه واخذ نقضه اولا وهل اذا
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اعلاء بنائه عوضا عما فاته بالردم
اولا وهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا فى ملك صاحب الاسفل بغير اذنه اولا
وهل يسوغ له ايضا ان يجبر صاحب الاسفل على البناء بقدر الانتفاع وبعد ذلك يبنى
فوقه اولا (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء
ولصاحب الاعلى حق التعلى عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبنى فى ارض
الاسفل بغير اذنه ولا يجبر صاحب الاسفل على بناء سفله اذا انهدم بل يقال لذى العلو
ابن السفل ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بالنفقة حيث امتنع
اما لو هدمه فانه يجبر على بنائه كما كان ليبنى صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل احدث بيتا واحدا بجوار جاره و نقب حائط جاره الخاص به ووضع فيه
اخشابا واضر ذلك بالجار ضررا بينا فهل اذا ثبت الحدوث وتحقق الضرر بشهادة
العدول يؤمر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احداث ما يضر بجاره ضررا
بينا كما يمنع من نقب حائط الجار ووضع اخشابه عليه بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى بيتا وبعد شرائه احدث فيه بناء لم يكن فيه قبل
واعلى حيطانه علوا فاحشا حتى اظلم على جاره فى المنزل المقابل له اماكنه واذهب نورها
وحبس هواءها ولم يكن لتلك الاماكن فى منزل الجار المذكور نور يستضاء به الا من
هذه الجهة بواسطة بعض طاقات مطلة على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا بينا بقول
اهل الخبرة يزال شرعا ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بينه و بين الجار المقابل المذكور
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المالك من التصرف فى ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا بينا على ما اختاره المتاخرون للفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة
مشتركين فى مخرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض فى الداخل والبعض فى
الخارج وذلك المخرج معد لمرورهم ويريد واحد منهم فى طرف الدرب الخارج وضع
ساباط فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشركاء وهل اذا اذن
البعض وامتنع الآخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا وضعه بغير اذن منهم يجبر على نقضه
(اجاب) لاهل الطريق غير النافذ منع من يريد بناء ساباط ونحوه فيه منهم ولا يكون
لاحدهم حق بناء الساباط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن
دعوة فى طريق نافذ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

ذى الحجة	سنة
١	١٢٦٦
١٥	١٢٦٦
١٨	١٢٦٦
محرم ٨	١٢٦٧
٢٣	١٢٦٧

	سنه
ربيع الاول	
٢٣	١٢٦٧
ربيع الثانى	
٢٧	١٢٦٧
٢٨	١٢٦٧
جمادى الاولى	
١٣	١٢٦٧
١٤	١٢٦٧

ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به مالم يضر باحد واذا أحدث شخص فيه بناء بلا اذن الامام أونائبه يكون لكل واحد من اهل الخصومة منعه قبل البناء ومطالبته بالنقض والهدم بعده فى ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل احدث كنيفا يلاصق جدار لجاره فصل له وهن بنز الماء من الكنيف المحدث فهل اذا طلب صاحب الجدار ازالة الكنيف المذكور يجاب لذلك خصوصا والضرر محقق لجداره بقول أهل الخبرة وبالمشاهدة ويجبر صاحب الكنيف على ازالته شرعا (اجاب) لايمنع الشخص من التصرف فى ملكه الا اذا أضر بجاره ضررا بينا على مابه الفتوى فلا يسوغ التصرف بما يضر بجدار الجار الضرر المذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم حوانيت بعضها ملك وبعضها وقف اخذت فى طريق المارة لاجل الانتفاع ولم يبق منها الا القليل واراد اربابها ان ياخذوا جانبا من ارض الغير بدل ماذهب فى الطريق بدون رضا أرباب الارض المذكورة فهل لايكون لهم ذلك (اجاب) ليس لمن أخذ عقاره فى طريق العامة أخذ شئ من العقار المملوك لغيره بدل عقاره بدون رضا مالكه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ملك خربة لم تكن ملاصقة لبناء أحد لان احدى جهاتها فى طريق نافذ وجهتين منها فى طريق غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة لملك المالك لها يريد الرجل المذكور احداث الخربة فرنا لخبز العامة فهل والحال هذه له ذلك ام لا (اجاب) لايمنع الشخص من التصرف فى ملكه الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر البين بالوجه الشرعى منع الرجل المذكور من احداث الفرن والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة لها حائط ملاصق لحائط مملوك لرجل آخر فهدمت المرأة هذا الحائط بحضرة بينة ثم بعد مدة ادعت هذه المرأة على المالك ان الحائط الباقى مشترك بينها وبين المالك المذكور ولا بينة لها على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواها الشركة بالبينة الشرعية لاعبرة بدعواها بدون وجه شرعى وتمنع من معارضة المالك المذكور سيما ولم يكن لها جذوع عليه ولا متصل ببنائها ولا واضعة يدها عليه (اجاب) اذا لم تثبت المرأة المذكورة دعواها الشركة فى الحائط بالوجه الشرعى لايحكم لها بدعواها وتمنع من المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى محلتين غير نافذتين متلاصقتين ولرجل دار بابها باحداهما وظهرها فى الاخرى فاراد ان يفتح بابا من ظهر داره فى المحلة الاخرى والحال انها غير نافذة ولم يكن له باب فيها اصلا ولا حق استطراق فيها ولم ياذن له بذلك أهلها وأرادوا منعه من ذلك فهل ليس له احداث باب فيها الداره فى الطريق الغير النافذة المختصة باهلها ويمنع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس له احداث باب للمرور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أراد احداث طاحونة حمار فى بيته لاجل انتفاعه بها فاراد الجار منعه من ذلك فهل يكون للمالك احداثها والانتفاع بها ولا يكون لجاره منعه من ذلك حيث لاضرر فى ذلك على الجار

المذكور

المذكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف فى ملكه الا اذا أضر بجاره ضررا بينا
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا له باب فى طريق غير نافذ وظهره فى طريق
نافذ غير فيه العامة أراد الرجل المذكور احداث حانوت من البيت وجعل بابه من الطريق
النافذ بعد الكشف على ذلك فهل والحال هذه له ذلك (اجاب) للرجل المذكور
أن يتصرف فى ملكه بما لا يضر بغيره ضررا بينا وله فتح باب فى الطريق النافذ للمرور
والله تعالى اعلم (سئل) فى ناظر وقف أهلى بدمياط ابدل خربة بجوار دار رجل لذمى
وكتب له القاضى حجة بالاستبدال وحكم له بصحته فانشا الذمى المستبدل الخربة المذكورة
دارا وبداخلها طاحونة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجاره ساكت
عالم حتى مات فوضعت ورثته ايديهم على داره وورثهم والطاحونة المذكورة بجانبهم
والآن يريدون ازالة تلك الطاحونة لكونها حادثة فهل لا يجابون لذلك حيث لم
يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين (أجاب) اذا لم يلزم من ادارة الطاحونة
المذكورة ضرر بين بالجار لا يكون للورثة معارضة صاحبها ولا مطالبته بازالتها والحال
ماذكر أما لو تحقق الضرر البين من ادارتها يكون لجيرانه مطالبته بالمنع بلا فرق فى ذلك
بين القديم والحادث كما يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل له بيت وبه على حائطه مناور لجلب النور والهواء ووجودها لازم
للمحل الموجودة فيه فاراد جاره الذى يلاصقه من تلك الجهة التى بها المناور المذكورة بناء
محلات على حائطه يلزم من بنائه المذكور سد المناور المذكورة مع ان سدها يوجب
ضررا جسيما على المحلات التى هى فيها من كتم الهواء واعدام النور بحيث لا تصلح
للسكنى بعد سد تلك المناور فهل يمنع الجار المذكور من بنائه المزبور والحال ماذكر حيث انه
لا ضرر ولا ضرار لا سيما فى حق الجوار وخصوصا ان تلك المناور وجودها سابق على
البناء المذكور ومن القديم وراض بها الجار المزبور ولم ينازع فى فتحها ومضى
على ذلك المدد المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف فى ملكه ببناء ونحوه
الا اذا أضر بجاره ضررا بينا ومنه منع الضوء بالكلية والله تعالى أعلم (سئل) من
مامور الضابطية بما مضمونه ان رجلا له دار تقابل منزلنا يريد احداث شباك مطلة على
منزلنا فهل يجوز له ذلك أم لا (اجاب) قد اجاب العلامة الرملى عن نظير هذه الحادثة
بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنعه عنها لانه
تصرف فى ملك غيره لكن صرح فى المضمرات شرح القدورى ان الفتوى ان الكوة ان
كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر و يمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر
الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك
مغلقا معدا للبيع الخشب وفوق المغلق بيت ملك لرجل آخر له قصبة خاصة به موصلة
الى أسفل المغلق حصل فيها خلل فهل اذا تحقق ماذكر واراد صاحب البيت المذكور ان

جمادى الاولى سنه
٢٣ ١٢٦٧
رجب
٥ ١٢٦٧
٧ ١٢٦٧
شعبان
١ ١٢٦٧
٧ ١٢٦٧

شعبان ٢٣ سنة ١٢٦٧

يجبر صاحب المغلق على بناء القصبة المذكورة وترميمها الايجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له شباك فى بيته يجرده منه جاره أراد سده بالبناء فى ملكه لمنع الضرر عنه فتعلل عليه الجار بانه يمنع عنه الهواء والضوء ويريد منعه من ذلك والحال ان للجار شبابيك يأتى له منها الهواء والضوء وغير ذلك ولا ضرر يلحقه بذلك فهل يكون للمالك سد شباكه المذكور وليس لجاره والحال هذه منعه من تصرفه فى ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف فى ملكه الا

٢٨ ١٢٦٧

اذا أضر بجاره ضررا بينا على ما هو المختار للفتوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين أحدهما يملك حاصلا والآخر يملك بيتا فوقه فوهى حائط الحاصل وانهدم فبنى الحائط صاحب البيت ليبنى فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته ويريدان يطالبه بما صرفه على عمارته فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من ذلك ولو فعل ذلك بدون اذنه واجازته (أجاب) اذا لم يكن انفاق ذى العلو فى بناء الحائط

رمضان ٣ ١٢٦٧

المذكور باذن قاض يكون للمنفق الرجوع بالقيمة وان كان باذن قاض رجع بما انفقه على ما حرره فى رد المحتار من الشركة والله تعالى أعلم (سئل) فى قطعة أرض مملوكة لشخص بما عليها من بناء السفل الى حد معلوم وعلوها مملوك لشخص آخر وبانشاء طريق مستجدة مارة بهذه القطعة صارت ارضية الطريق المذكورة بمحاذاة الحد المعلوم فهل لمالك الحد الاسفل استبدال ملكه من العلو الذى هو ملك الغير حيث أن العلو

شوال ١٣ ١٢٦٧

صار هو الدور الارضى أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وانما الارض لمالك الاسفل ولرب العلو حق التعلى على الاسفل فاذا انهدما وبنى صاحب الاسفل سفله على ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب العلو اعادة علوه جبرا على صاحب السفل وليس لصاحب العلو ملك فى الارض فليس له الاستيلاء عليها ووضع جدر علوه فيها جبرا على مالكها اذ لا ملك لذى العلو بعد انهدام بنائه وانما له حق التعلى فقط حتى لا يصح بيعه بعد الانهدام لآخر وارتفاع جوانب ارض السفل بسبب الاتربة التى وضعت فيها لا يزيل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك فيها لمن كان له حق التعلى على المكان الاسفل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له

ذى القعدة ٤ ١٢٦٧

شبابيك فى بيته تجلب الهواء والنور أراد جاره ان يحدث جدارا فى ملكه امام الشبابيك ويسد الهواء والنور بالكلية ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع شرعا (اجاب) للمالك التصرف فى ملكه الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر البين فيما ذكر منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا فيه شبابيك مطلة على جنائن جيرانه قديمة وحادثة برسم الضوء والهواء لا للاطلال والنظر ولا يطلع منها على عورات الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحادث منها حيث كان للضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وليس لهم معارضته فى ذلك والحال

ذى الحجة	سنة
٧	١٢٦٧
٢٦	١٢٦٧
محرم ٤	١٢٦٨
صفر ٩	١٢٦٨
ربيع الاول ٤	١٢٦٨

ماذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى للهواء والضوء ويمنع ان كانت للنظر
والساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أراد احداث
جنينة فى بيتـه ومجرى مائها لجدار جاره وفى ذلك اتلاف لجـدار جاره وضرر عظيم وربما
سقط بيت الجار بسبب ذلك فهـل اذا كان فى احـداث ذلك ضرر بين يلحق الجار
المـذكور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف فى ملكه الا اذا أضر
بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين فيما ذكر منع والافلا والله تعالى أعلم (سئل)
فى طاحونة محـدثة بجوار مكان لآخر أضرت الطاحونة بذلك المكان ضررا بينا
وحصـل بسببها انهـدام بناء مكان الجار فهـل اذا ثبت تضرر الجـار بادارة الطاحونة
ضررا بينا يمنع رب الطاحونة من ادارتها (أجاب) نعم يمنع رب الطاحونة المذكورة من
ادارتها حيث كان الامر كما ذكر والله تعالى أعلم (سـئل) فى رجل له دار لها
باب من درب أراد فتح باب لها من زقاق غـير نافذ بغير اذن أهله فهـل لا يسوغ له ذلك
و يكون لاهل الزقاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار جانبا وأراد فتح باب منه من
الزقاق المذكور بغير اذن أصحاب الزقاق لا يجاب أيضا واذا كان مشترى ذلك الجانب
فتح بابا سابقا منه وسده أهل الزقاق وتعلل الآن بانه كان فتح بابا لا يعـمل بتعلله حيث
كان الزقاق مملوكا لغـيره ولم يأذنوا له بفتح البـاب فيه و يمنع من ذلك شرعا خصوصا وان
باب داره يفتح فى درب آخر غير الدرب الذى فيه الزقاق الغير النافذ (أجاب) لاهل الطريق
الغير النافذ منع الرجل المذكور من احداث باب فيه للمرور والله تعالى أعلم (سـئل) فى
رجل له علو معد لعمل الحياكة له مناور من جهتـه القبلية و باسفله طاحونة لها دار
دواب من جهتها القبلية سفل مناور العـلو المذكور فباع الرجل المذكور الطاحونة بما
اشتملت عليـه من دار الدواب لرجـل من مدة نحو أربعـين سـنة و باع العلو المذكور
لرجل آخر من مدة نحو عشر سنوات ولم يحصل من مالك الطاحونة منازعـة فى علو دار
الدواب المذكورة من وقت شرائه الى تاريخـه والآن أراد مالك العلو المذكور توسيع
مناوره القبلية لاجـل زيادة النور فمنعـه مالك الطاحونة المـذكورة و يريد ان يبنى
فوق دار الدواب المذكورة واذا صار ذلك انسد عـلى العلو مناوره وعدم نفعه وحيث
ان العلو المذكور له مناور من جهته القبلية من مدة تزيد عن سبعين سـنة بل من
حـين انشائه فهـل يمنع صاحـب دار الدواب من البناء فوقها المحاذى الى مناور العلو
المذكور لمنع الضرر عن جاره بابقاء المناور الى العـلو المذكور و يمكن صاحب العلو من
توسيع مناوره لان ضرر الجار لم يرض به أحد خصوصا اذا كان البناء فوق دار الدواب
ليس محتاجا اليه بل هو محض عناد واضرار الى جاره (أجاب) لكل من مالكى
الطاحونة والعلو المذكورين التصرف فى ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ومنـه منع
الضوء بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا خرابا فى حارة غـير نافذة أراد
ان يبنيه و يحدث فيه رواشن بدون اذن أهل الحارة والجيران و رضاهم فهل اذا كانت

ربيع الاول سنة

الرواشن التي يريد احداثها تضرا بجيران ضررا بينا الايجاب لذلك ويمنع من احداثها اذا تحقق الضرر البين وثبت بالطريق الشرعي (أجاب) اذا كان الطريق غير نافذ

٢٢ ١٢٦٨

لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه مطلقا اضر ام لا الا باذن أهله لانه كالملك الخاص بهم والله تعالى اعلم (سئل) في درب مشترك بين جماعة كل منهم أخرج جناحا مع سكوت الباقين وحضورهم ثم أراد بعضهم أن يهدم جناح البعض فهل اذا أراد

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

ذلك يمنع لاتحاد الضرر أو يهدم الكل أو يبقى الكل (أجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز التصرف فيه باحداث شيء مطلقا اضر ام لا الا باذن أربابه لانه مملوكة لهم كما في الهداية وسواء كان في صدر المحلة اووسطها أومؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بدرب مشترك غير نافذ وله قطعة أرض خربة يملكها قبالة داره فسد الدرب الاصلي وأدخله في داره وعوض عنه القطعة المذكورة من غير اذن أهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبقى الدرب كما كان (أجاب) الطريق غير النافذ

٣ ١٢٦٨

لا يجوز التصرف فيه باحداث شيء مطلقا اضر ام لا الا باذن أربابه لانها مملوكة لهم كما في الهداية وسواء كان في صدر المحلة أووسطها اومؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين لتلك الدار الملاصقة لها وتخرب بعض أماكنها فهل اذا كان الضرر بينا وثبت بالبينة الشرعية يكون لذلك الرجل منع ربها من ادارتها (أجاب) صرحوا بان للمالك

١١ ١٢٦٨

التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين منع مما يضر ضررا بينا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشا فيها بناء وأحدث فيه قصبة ملاصقة لبناء جاره قال أرباب الخبرة انها تضر ببناء الجار ضررا بينا فهل يحكم شرعا بازالة القصبة المذكورة حيث كانت تضر بالجار ضررا بينا بشهادة أهل المعرفة

جمادى الاولى

والخبرة خصوصا والقصبة المذكورة حادثة (أجاب) للمالك التصرف في ملكه بما

١ ١٢٦٨

لا يضر بجاره ضررا بينا على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر البين فيما ذكر منع المالك المذكور منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث في ملكه ما يضر بملك جاره ضررا بينا من مجرى ماء وبيت راحة ومدخنة حمام يخرج منها الدخان و يدخل في كوات ملك الجار وبنى سلما مركبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى الصاعد عليه عورات من كان في ملك جاره من داخل الحريم وأحدث أيضا حماما بلصق ملك الجار لاجل الاغتسال بمائه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث

٩ ١٢٦٨

ما ذكر شرعا (أجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وأمام ذلك المكان خربة لآخر وبينهما طريق ضيق فبنى مالك الخربة أماكن فيها وتعلى بالبناء وفتح طاقات تشرف على أماكن الجار المذكور فهل حيث كانت الطاقات تشرف على أمكنة جاره التي

تجلس فيها النساء لا يكون لرب الخربة المذكورة احداثها او يؤمر بسدها واذا كان في تعلي بناء رب الخربة ضرر بين بجاره المذكور يمنع من احداث ما يضر بالجار ضررا بينا (أجاب) أما مسئلة فتح الكوة اي الطاقة ففيها استحسان وقياس والاستحسان المنع ان حصل ضرر بين وعليه الفتوى ونقل في الخير به عن المضمرات ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها وعليه الفتوى وصرحوا بان للمالك التصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض أقطعها الحاكم لرجلين ليبنيا فيها مسكنا لهما فبنى كل منهما بناء لنفسه الى العلو فتخلف أحدهما عن بناء العلو بنى الآخر علوه وفتح فيه شبابيك مطلة على مسكن الآخر جارحة له بحسب الاشتراك في اصل المسكنين الاسفلين وحاصل بسببها ضرر بين مانع من تتميم الآخر ابتناء علوه فهل اذا أراد تتميم بنائه وسد الشبابيك ببنائه للتعلي على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره وللجار حق وضع خشبة البئر ولم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذكورة فهدم الحائط المذكور وأعاده صاحبه لنفسه بماله فهل اذا احدث الجار المذكور ووضع أخشابا على الحائط المذكور بغير اذن صاحب الحائط ورضاه يؤمر برفع الاخشاب ويمنع من وضعها شرعا حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذكورة (أجاب) ليس للجار المذكور خرق حائط جاره ووضع أخشابه فيها زائدة على ما يستحقه بدون اذن رب الحائط والله تعالى أعلم (سئل) في عطفة غير نافذة فيها بيتان مقابلان لبعضهما وفي كل منهما بعض طاقات وشبابيك قديمة مطلة على العطفة المذكورة فوسع أرباب البيتين الطاقات والشبابيك القديمة واحدث كل منهما شبابيك وطاقات في بيته زيادة عن القديم وكل من أرباب البيتين يتضرر من صاحبه بسبب ما أحدثاه من ذلك فهل يؤمر كل منهما بازالة ما أحدثه من ذلك ويبقى القديم على قدمه (أجاب) للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ولا يمنع الجار من فتح الطاقة الا اذا كانت للنظر وتشرف على ما يجلس فيه النساء من منزل جاره على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بناحية الريف وبجانبها طاحونة دائرة ليلا ونهارا وكلما بني صاحب الدار داره تنهدم من شدة حركة الطاحونة وتهدم بناء داره مرارا بسبب ذلك فهل يؤمر مالك الطاحونة برفع الضرر عن الجار المذكور والحال هذه سيما والطاحونة المذكورة حادثة (اجاب) اذا تضرر الجار بادارة الطاحونة ضررا بينا يمنع من ادارتها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض خربة اشترى شخص بعضها وبناه بيتا واحدث فيه شبابيك فاشترى آخر باقيها واحدث بناء بجواره فحين بناء القيعان منعه الجار من بناء العلو متعللا بانه يسد عليه هواء الشبابيك فهل اذا كانت

١٩ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

جمادى الثانية ٦ ١٢٦٨

رجب	سنة
١٦	١٢٦٨
شعبان ٦	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
٣٠	١٢٦٨
رمضان ٨	١٢٦٨

الشبابيك المذكورة مطلة على الساحة التي تقعد فيها نساء الجار وتحقق ضررها يلزم الجار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلو في ملكه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا وليس منه مجرد منع الهواء وصرحوا بان فتح الطاقة للنظر من الضرر البين اذا كانت تشرف على ما تجلس فيه النساء من دار الجار لكن الظاهر ان هذه الحادثة ليست كذلك اذا لم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك الشبابيك معدة لجلوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضا تملكها الجار الثاني بعد فتح الشبابيك عليها ثم احدث فيها بناء وجعل ما تشرف عليه الشبابيك ساحة للنساء مع انه لو جعلها لغيرهن او جعل بناءه بلصق الشبابيك لامتنع الاشراف المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبابيك مطلة من قديم الزمان على ارض لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذكور لآخر واراد المشتري ان يسد له هذه الشبابيك ويمنع عنه الهواء والضوء فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في العمادية وافتى به قارئ الهداية وافتى بذلك الشيخ الاجل برهان الائمة وبه يفتى كما في شرح الوهبانية وفي حواشي الاشباه لبيري زاده له التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه راي المتاخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا بينا وهو ما يكون سببا للهدم وهو ما يوهن البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه وقدروا سد الضوء بما يمنع عن الكتابة كذا في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة بجوارها قطعة ارض خربة ملك لآخر باعها المالك لآخر فعمرها ومكث فيها مدة سبع سنين ولم يحصل منها ضرر للجار اصلا فهل والحال هذه اذا اراد الجار ابطال الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين للجار (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشا فيها بيتا واحدث مرحاضا فهل اذا كان المرحاض المذكور يضر ببناء الجار ضررا بينا بقول اهل الخبرة والمعرفة يكون له ازالته وابطاله حيث كان المرحاض المذكور حادثا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بجانبه خربة يملكها ايضا وفتح شباكا في حائطه مطلا على الخربة المذكورة وهنالك جار ملاصق للخربة اراد منعه من ذلك متعللا بانه يجرحه بسبب انه كان بينه وبينه حائط انهدمت بعد فتح الشباك بحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منعه من التصرف في ملكه بما لا يضر والحال هذه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر بئرا في بيته وبناها ووقفها على

شوال سنة

عاءه المسلمين فادعى جاره انها تضره وانها تحت نصف الجدار المشترك بينهما فحصل الكشف عليها من قبل القاضى وظهر وتحقق بالكشف المذكور وأخبر أهل الخبرة والبينة الشرعية بانها فى ملكه خاصة ولاضرر على الجار فى ذلك فهل يمنع الجار من المعارضة والحال هذه (اجاب) للمالك التصرف فى ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر

١٤ ١٢٦٨

جاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) فى خربة مشتملة على أماكن مشتركة بين اثنين فقسمت واختص كل منهما بعد الافراز بجزء منها بموجب حجة شرعية وبقى الباب مشتركا بينهما على أن يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذكور ثم بعد مدة من السنين أراد أحدهما منع الآخر من المرور من الباب المذكور فترافعا الدى الحاكم الشرعى وأقيمت الدعوى بينهما فى شان ذلك فثبت ان لكل واحد منهما حق المرور من ذلك الباب بالوجه الشرعى وحكم بذلك القاضى وصدر به اعلام شرعى واستمرا يمران من ذلك الباب المذكور مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد احدهما منع الآخر من المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك وليس له منعه حيث كان حق كل منهما فى المرور ثابتا بالوجه الشرعى بموجب الاعلام المذكور الثابت مضمونه شرعا

١٩ ١٢٦٨

(أجاب)، نعم لا يمكن أحد الشخصين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب ولا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك معصرة خربة غير دائرة وعليها ربع خرب لرب المعصرة فيه الربع والآن يريد الشركاء له فى الربع جبره على بناء المعصرة لاجل الركوب عليها فهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل

ذى القعدة

١٥ ١٢٦٨

المذكور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع صاحب السفل من بناء سفله يقال لصاحب العلو ان أردت فابن السفل لتركب عليه به علوك كما كان ويكون له الرجوع بما صرفه على بناء السفل على ربه لو بامر القاضى أو المالك كما ان له حبسه تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ملك يريد البناء فيه وله جار قصده أن يمنعه عن البناء لاجل أن يبقى خاليا والجار يريد ان يبنى و يعمل مطلات على الملك المذكور فهل يجوز الحكم على صاحب الملك بمنعه عن ملكه ويبقى خالية و يطل عليه الجار أم لا (اجاب) للمالك التصرف فى ملكه بما

٣٠ ١٢٦٨

ذى الحجه

شاء حيث لم يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) فى جدار خاص برجل احدث جاره بجانبه بيت خلاء وحزيرة وتنورا وتضرر بذلك الجدار ضررا بينا فهل اذا تحقق الضرر

١٨ ١٢٦٨

بذلك وشهدت به البينة الشرعية يؤمر الجار بازالة ذلك عن جاره (اجاب) للمالك التصرف فى ملكه بسائر وجوه التصرفات الشرعية اذا لم يضر بجاره ضررا بينا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أحدث طاحونة فى دار مملوكة له من غير اذن جيرانه و يحصل بادارتها ضرر بين فهل يكون لهم منعه اذا كان يحصل من وضع تلك الطاحونة ضرر بين للجيران لجدرانهم بسبب ارتجاج البناء عند ادارة الطاحونة

محرم سنة

المذكورة واذا سكنت الجيران قدر ستة أشهر بعد البناء لجهلهم بالحكم يكون لهم منع
الطاحونة المذكورة من ادارتها ومن وضع الجائزة على الجدران المشتركة بين
الجيران ولا يعد سكوتهم تلك المدة والحال هذه رضا (اجاب) للمالك التصرف في

٤ ١٢٦٩

ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
الحادثة منع منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا
بناء ماعدا الترميم الضروري وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل
والحال هذه اذا جاء رجل آخر واشترى البيت المجاور وشاهد ركوب بعض بيت جاره
على بعض بيته وعاينه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون
له القيام بنقض ذلك البعض المركب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على

١٣ ١٢٦٩

ما عليه كان فليس للمشترى المذكور تكليف جاره صاحب العلو بهدم شيء من منزله
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حوش أرضي مشتمل على قيعان
للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشتراه رجل وجعله مكانا وتعلى به على
الجار وسد عليه شبابيكه التي تجلب له النور والهواء وصار مظلما لا ينتفع به صاحبه
أصلا وتعذر على الجار فتح شبابيك تجلب له الهواء والنور بالكلية فهل اذا لم يكن
لمالك الحوش سابقا علو وتحقق بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء
بالكلية وثبت تعديه على ذلك الموضع يؤمر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد
بذلك أهل الخبرة (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على

٢٧ ١٢٦٩

ما عليه الفتوى فاذا تحقق الضرر البين بما ذكر منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك بيتا له جار ملاصق أحدث مستراحا بحائط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ماء
مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا بينا فهل اذا تحقق الضرر البين باحداث المستراح

صفر

المذكور يكون للجار منعه من ذلك والحال هذه (أجاب) نعم اذا تحقق الضرر البين بما

٣ ١٢٦٩

أحدثه الجار المذكور يمنع من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث في
بناء بملكه روشنا مطلا على ساحة بيت جاره وخرج به في هواء بيت ذلك الجار فهل
للحاكم الشرعي جبره على رفع ما أحدثه من الروشن وعلى سد موضعه ببناء أو غيره مما
يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار لتضرر الجار بالاطلاع على ساحة
بيته (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه ما لم يضر بجاره ضررا بينا و يمنع من اخراج

١٥ ١٢٦٩

روشن في هواء ملك جاره كما انه يمنع الجار من فتح الكوة والطاقة اذا كانت تشرف
على ساحة جاره التي تجلس فيها النساء على ما عليه الفتوى في ذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في
حارة ثانية نافذة فازالت الحاجز الذي بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعها من
المرور متعللين بان البيتين صارا بيتا واحدا لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا

يكون

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لايجابون لذلك ان كان الامر ماهو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك خربة باع نصفها لرجل آخر فبنى فيها المشترى بيتا وجعل فيه طيقانا لجلب الهواء والضوء ومضى على ذلك أربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقى الخربة من مالكها رجل آخر ومضى من بعد شرائه سنتان فقام الآن الرجل المذكور ينازع فى الطيقان المذكورة يريد سدها من غير وجه فهل اذا كان فتح الطيقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن فى فتحها ضرر بين وكان شراؤه بعد البناء على هذه الكيفية بتلك المدة لايجاب لذلك (اجاب) نعم لايجاب لذلك ان كان الامر ماهو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اقتسماه وأخذ كل منهما نصيبه مستقلا به خاصة بحدوده الشرعية فهل اذا أراد أحدهما أن يضع اخشابا على حائط الآخر الخاصة به بغير اذنه ورضاه لايجاب لذلك ويمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم لايجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت مشترك بين رجلين اقتسماه قسمة افراز فوقعت الحدود بينهما ولهما حائط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا أراد أحدهما ان يضع عليها أخشابا ويحدث جناحا يضر بجاره وتحقق الضرر البين من احداثه يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشريك من وضع ماذكر على الحائط المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبابيك مطلة على أرض جاره وله فى مقابلها فى المكان المذكور شبابيك أخر بحيث لو سدت الشبابيك المطلة على الجار لايمتنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبابيك فى ذلك المكان فهل اذا أراد الجار ان يبنى حائطا فى أرضه وينشأ منها سد شبابيك ذلك البيت لايمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترتب على ذلك ضرر بين بمالك البيت بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبابيك المقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون للجار المذكور التصرف فى أرضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى شخصين أحدهما يملك سفلا والآخر يملك علوا فاراد صاحب السفل أن يضع جذوعا فى ملك صاحب العلو ويفعل فى سفله ما يترتب عليه ضرر للبناء الاعلى فمنعه صاحب العلو من الامرين معا لما يترتب عليه من مزيد الضرر فهل يمكن صاحب العلو من منعه (اجاب) ليس لذى السفل احداث وضع جذوع فى حائط رب العلو بدون اذنه كما انه لايحدث فى سفله مايضر بذى العلو والله تعالى اعلم (سئل) فى طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولاحد الشريكين بيت ملاصق لها وبادارتها يحصل له الضرر البين فهل اذا تحقق الضرر البين بقول أهل الخبرة يكون لرب البيت الشريك المذكور ابطالها من الادارة ولا يكون لشريكه منعه اذا تحقق ماذكر بالطريق الشرعى (اجاب) لكل من الشريكين فى الطاحونة المذكورة	٥ ١٠ ٢٢ ١٣ ٣٠ ٣ ٩	١٢٦٩ ١٢٦٩ ربيع الثانى ١٢٦٩ جمادى الاولى ١٢٦٩ ١٢٦٩ جمادى الثانية ١٢٦٩ ١٢٦٩

الانتفاع بما يخصه فيها وليس لاحدهما التصرف فيها بما يضر شريكه ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة كاملة العدة والآلة تلقاها عن أبيه وأجداده جيلا بعد جيل وهي دائرة وبجوارها بيت خرب اشتراه رجل اجنبي من مالكه وعمره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس للجار الحادث معارضة مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا والا منع بلا فرق بين القديم والحادث على ما عليه عمل المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وأسفل منه مكان لغيره فتهدم المكان الاعلى فاراد ربه بناءه كما كان فطلب من صاحب المكان الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل أن يركب عليه صاحب العلو ويضع عليه اخشابه كما كان فاجابه لذلك وامره ببنائه ودفع له مبلغا من ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فبناه وعمره صاحب الاعلى وصرف عليه المبلغ المذكور ووضع عليه اخشابه واحدث ركوبه فوقه حكم اصله وبنى عليه مكانا كما كان وكل ذلك باطلاع صاحب السفل واذنه واجازته لذلك فهل اذا أراد صاحب السفل ان يكلفه رفع ما بناه وركبه فوق مكانه متعللا عليه بانه رجع فيما اذن له به لا يجاب لذلك بعد ثبوت الاذن منه بشهادة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه وليس لذي السفل منع رب العلو من اعادة بنائه على الهيئة التي كان عليها قديما قبل انهدام البناء حيث كان حق التعلي ثابتا له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد احداث بئر وحوض معد للمياه بجانب حائط جاره فهل اذا اخبرت أهل الخبرة بلحوق الضرر من ذلك للجار المذكور ضررا بينا يمنع من الاحداث بجانب حائط جاره والحال هذه (أجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر البين والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له ركوب على دهليز بيت جاره فباعه ربه فهدمه المشتري وازيل الركوب المذكور وصار الدهليز طريقا للحارة غير نافذة فهل لصاحب الركوب اعادته بعد بنائه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه واذا تعلل بان المكان صار وقفا لا عبرة بتعلله لاسيما وقد صدر أمر ببنائه وركوبه واعادته كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذي العلو اعادة علوه على الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل وله جار منزله مقابل لذلك المنزل بينهما طريق صغيرة أراد ذلك الجار بناء منزله وفتح طاقات فيه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لجلوس النساء ويمنع من فتحها (اجاب) نعم يمنع الجار المذكور من فتح الشبابيك حيث كان يطلع منها على من في ساحة جاره المعدة لجلوس النساء على ما عليه الفتوى ولو بينهما طريق والله تعالى أعلم (سئل) في شخص اشترى دارا وأراد هدمها فمنعه بعض الجيران خوفا على املاكه ورفعوا أمره

الى

جمادى الثانية	سنة
٩	١٢٦٩
١١	١٢٦٩
١٤	١٢٦٩
١٦	١٢٦٩
٢١	١٢٦٩

جمادى الثانية سنة

الى الحاكم فهل يسوغ له هدمها كلها اولا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان تصرفه فى ملكه خاصة واذا طلب الجيران منه بقاء بعض الحوائط ليعتمدوا عليها بأبنية دورهم هل يجبر على ذلك واذا رضى وطلب ثمن الحائط الذى يبقيه ممن ينتفع به هل يجاب لذلك (أجاب) قال فى صرة الفتاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره لا يضمن اه وللمالك التصرف فى ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا وبيع المالك الحائط لجاره أو لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا وله ركوب على دهليز جاره فباع رب الدهليز المذكور بيته للوالى لبنائه رواقا للوقف لانتفاع المجاورين به فهدم الدهليز وازيل الركوب والحائط التى كان عليها الركوب وصار الدهليز المذكور طريقا واحدث المشترى حائطا للرواق بعيدة عن مكان الحائط التى كان عليها الركوب المذكور فهل اذا أراد صاحب العلو الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع اخشابه على حائط الرواق المستجدة البعيدة لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم لا يجاب ذو العلو لذلك والحال هذه وله تكليف ذى الدهليز السفل ببنائه للتعلى عليه كما كان فان امتنع ذو السفل من ذلك فلذى العلو ان يبنى السفل باذن القاضى للتعلى عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفل بما انفق والله تعالى أعلم (سئل) فى جدار مشترك بين رجل وجماعة غائبين وللرجل حق الركوب عليه من قديم الزمان سقط الركوب وتهدم الجدار واراد اعادته كما كان فهل اذا كان ضروريا له ولا يمكن قسمته ولا بناء لرزق يركب عليه بناءه الا ببنائه جميعه ورفع الامر فى ذلك للقاضى واذن له ببنائه من ماله ليرجع بما زاد عن حصته على الشركاء الغائبين وبنى وصرف من ماله على هذا الوجه يصح اذن القاضى له ويكون له الرجوع بما صرفه فى غيبة الجماعة المذكورين (اجاب) قال فى الخلاصة وفى البناء المشترك اذا كان أحدهما غائبا وهدم باذن القاضى أو هدم بغير اذنه لكن بنى باذن القاضى فهو بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه بما انفق لو حضر اه ومنه يعلم حكم عمارة أحد الشريكين فى البناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شريكه اذ هو موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له طاحونة تحت منزل رجل وبادارتها يحصل للمنزل ضرر بين فهل اذا ظهر وتحقق بعد الكشف على ذلك باطلاع أهل الخبرة الضرر البين يؤمر صاحب الطاحونة بابطالها ورفع الضرر عن الجار المذكور (أجاب) للمالك التصرف فى ملكه بما لا يضر بجاره ضررا بينا والا فلا على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) فى طاحونة صغيرة يطحن عليها حمار ليبيت صاحبها فقط ثم أصلحها وجعلها لطحن الخيل وكراها لبعض الطحانين وصار يطحن عليها ليلا ونهارا وزاد الحال بالطحن حتى نشأ عن ذلك هدم دار موقوفة على مسجد ملاصقة للطاحونة وصار الضرر بينا فهل يلزم صاحبها اعادتها كما كانت أولا لطحن الحمار وما

٢١ ١٢٦٩

٢٦ ١٢٦٩

٢٨ ١٢٦٩

شعبان

٧ ١٢٦٩

شعبان سنة

تهدم وتلف بسبب الطاحونة التى زادفيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها للخيل بعدما كانت تدور بحمار واحد يضعه مالك الطاحونة ويمنع من ضرر جاره واذا بناها وكانت الطاحونة للخيل يحصل للبناء التلف وهكذا يتكرر والحال فيتعطل الوقف

١٤ ١٢٦٩

(أجاب) قدصرح العلماء فى كتب المذهب بانه لايمنع الشخص من تصرفه فى ملكه الااذا كان الضرر بجاره ضررا بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بزازية واختاره فى العمادية وأفتى به قارئ الهداية وأفتى بذلك أيضا الشيخ الامام الاجل برهان الائمة وبه يفتى كما فى شرح الوهبانية لابن الشحنة وفى حواشى الاشباه لبيرى زاده مانصه له التصرف فى ملكه وان تضرر جاره فى ظاهر الرواية والذى استقر عليه رأى المتأخرين ان للانسان ان يتصرف فى ملكه وان اضر بغيره مالم يكن ضررا بينا وهو مايكون سببا للهدم وماوهن البناء بسببه أويخرج عن الانتفاع بالكلية وهومايمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذكور من ادارة الطاحونة المذكورة على الوجه المحدث حيث تحقق الضرر البين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك اماكن وبينها فضاء فيه ساقية مملوكة له يسقى منها جنينة مملوكة له ايضا وبعض امكنته لها باب يتوصل منه الى الساقية المذكورة ومدارها وهذا الباب فى سكة غيرنافذة مختصة بمالك الاماكن المذكورة ورجل آخر له بيت فى هذه السكة وتلك الاماكن مستاجرة لاناس وفى بعض الاوقات يمر الساكنون بالاماكن المذكورة على مدار الساقية حتى يتوصلون الى باب الجنينة ويخرجون منه وبسبب فتح الباب المذكور يمر بعض اناس اجانب ليس لهم حق فى تلك الجهة اصلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذكورة حتى يتوصل الى باب الجنينة ويخرج منه من غيراذن المالك مع ان هذه السكة المتوصل منها الى الباب خاصة بصاحب الاماكن وبالرجل الآخر وليس لغيرهما ملك فيها فلاجل منع ضرر مترتب من المرور على مدار الساقية سد المالك للاماكن الباب من داخل اماكنه حيث انه ملكه فهل لايمنع من ذلك وليس للاجانب المذكورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضته فى ذلك سيما الاضرر على احد فى ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولربما سقط بعض الناس فى الساقية من المرور منها (أجاب) نعم ليس للاجانب المذكورين والحال هذه معارضة المالك فى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان سفله لشخص وعلوه لآخر أراد صاحب العلو أن

٢٠ ١٢٦٩

يحدث فى مكانه محلا فمنعه صاحب السفل فهل اذا شهد أهل المعرفة انه لايحدث ضرر للسفل من البنيان يمكن صاحب العلو من بنائه ما اخبر أهل المعرفة انه لايحدث منه ضرر

رمضان

للسفل (أجاب) يمنع صاحب سفل عليه علو لآخر من ان يتد فى سفله او ينقب كوة

٩ ١٢٦٩

بلا رضا الآخر وهذا عند أبى حنيفة وهو القياس وقالا له كل فعل مالا يضر قال البدر العينى وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلو ان يبنى على العلو شيئا أو بيتا أو يضع

رمضان ١٤ سنة ١٢٦٩

عليه جذوعا او يحدث كنيفا اه وفي حواشي الدر عن الحموي المختار للفتوى انه ان أضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه وأفاد اعتماده وهما لانه استحسان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض وبجوارها مكان لآخر له باب من جهة اخرى ففتح رب المكان بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك و يؤمر بسد الباب الذي فتح للاستطراق وليس لمالك المكان المذكور اخراج جناح في علوه مكانه خارج ذلك الجناح في الارض المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب المكان المذكور احداث باب للاستطراق والمرور في ملك غيره اذا لم يثبت ان له حق المرور فيه بالوجه الشرعي و يمنع من ذلك والحال هذه وصرحوا بعدم جواز التصرف في الطريق الغير النافذ باخراج ميزاب وممر علو بدون اذن اهله اضرام لا لانه كالملك الخاص بهم فحيث كانت تلك الارض مملوكة لغير مالك ذلك المكان لا يكون له اخراج الجناح فيها ولا التعلي عليها بدون اذن مالكها بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت يملكون مكانا تجاه ظاهر وكالة بابها من طريق اخرى غير التي بها المكان ومستاجر للوكالة رجل من المالكين لها من مدة سنين فالمستاجر الآن للوكالة المذكورة اسكن فيها جماعة من الاتراك فخرقوا نقبا بحائط ظاهر الوكالة المذكورة يخرج من بالمكان المذكور ويضر ضررا بينا مع ان اصل حائط الوكالة لم يكن بها شباك مطلقا لا قديما ولا حادثا فهل يكون للورثة المالكين للمكان المذكور منع المستاجر الواضع اليد عليها من ذلك و يؤمر بسد النقب المذكور والحال هذه حيث كان من ينظر من النقب المذكور يرى ساحة المكان المعدة لجلوس النساء وقضاء شؤونهن بداخل المكان خصوصا الفتح بدون اذن المالكين للوكالة (اجاب) لا يجوز للجماعة المذكورين ثقب حائط الوكالة والحال هذه بل لا يسوغ الا لمالكها الفتح حيث كان الامر ما هو مذكور وكان النقب معدا للطل والله تعالى أعلم (سئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق الانتفاع بها من قديم الزمان فهل اذا باع مالك احد البيتين بيته لاجنبي واراد ان يبني حائطا حول البئر ويختص بها ويمنع اهل البيت الآخر من الانتفاع بها لا يجاب لذلك حيث كان حق الانتفاع لهم فيها ثابتا من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشريكين في البئر المذكورة منع الآخر من الانتفاع بها او يبقى القديم على ما عليه كان والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاقة مفتوحة في بيت بجواره لا يعلم الموجودون في البيت المذكور الآن وقت فتحها بسبب قدمها وتلك الطاقة معدة للضوء والهواء لا للنظر للجار حيث هي باعلى المكان المذكور والآن قد تعدى الجار المذكور وسد الطاقة بغير اطلاع اصحابها فهل لهذا الرجل سد المفتوح من مدة قديمة اقلها بالنسبة لمالك البيت الآن عشرون سنة فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكوته وعدم

شوال ١٥ ١٢٦٩

ذي القعدة ١٧ ١٢٦٩

منازعته المدة المحكى عنها عنها وسد المفتوح يورث ضررا فى المحل على اصحابه فحينئذ يكون
لهم منعه من سده بالوجه الشرعى حيث لاضرر فى فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور
سد الطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ماذكر وتفتح قهرا عنه والله تعالى اعلم
(سئل) فى امراة واضعة يدها على جنينة مغروس فيها اشجار وبها ساقية مخصوصة
لسقى تلك الجنينة اراد رجل مجاور لتلك الجنينة اجراء ماء الساقية من وسط الجنينة
ليتوصل بذلك لسقى ارضه بدون اذن المراة ورضاها فهل لايجاب لذلك ويكون للمراة
المذكورة منعه من ذلك ولا تجبر على تمكينه من ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم
لايجاب لذلك ان كان الواقع ماهو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
يملك دارا له جار ملاصق اراد ذلك الجار ان يحدث طاحونة بجانبه ومن المعلوم ان
الضرر متحقق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجار ان يمنعه من الادارة لتحقق الضرر البين
(اجاب) للمالك التصرف فى ملكه اذا لم يضر بجواره ضررا بينا على ما عليه العمل فاذا
تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة يمنع الجار الذى احدثها من ادارتها
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك
الجار على ارض منزل جاره فى غيبته وبنى فيها حائطين وركب فوقهما مكانا ألحقه بمنزله
فهل ليس له ذلك مادام محققا ان هذه الارض ملك غيره وهل يسلم له فى الخروج على
هوائها وفوق البناء فيها والركوب عليها (اجاب) ليس للجار المذكور الاستيلاء على
أرض جاره ولا البناء فيها ولا الخروج المذكور بغير وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل اشترى مكانا فى ربع واحدث فوقه دورا واراد ان يضع اخشابه فوق حائط
جاره الخاص به بدون اذنه ورضاه فهل لايجاب لذلك ولجاره منعه شرعا والحال هذه
(اجاب) ليس للجار وضع جذوعه على جدار جاره الخاص به بدون اذنه وللجار منعه
من ذلك حيث لاحق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة يملكون بيتا بالميراث عن
اصولهم من نحو سبعين سنة وزيادة له بابان كل منهما فى حارة نافذة احدهما مفتوح
والثانى مغلق باع الورثة البيت لرجل اجنبى فادعى رجل من المشاهدين للتصرف
فيه على المشترى بان له حق المرور من البابين قائلا انا كنا نسمع أنه كان هنا شارع لمرور
الناس بين البابين قبل بناء البيت فانكر المشترى دعواه مع اعترافه بانه لم يسبق له
ولا لغيره من اهل الحارة مرور فى هذه المدة المذكورة فهل لايجاب لذلك ولاعبرة
بدعواه المذكورة ويمنع من منازعة المشترى فيما اشتراه بدون وجه شرعى (اجاب)
نعم لاعبرة بدعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك بيتا بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قصبة لكنيف بجوار
جاره فهل اذا تضرر الجار منه ضررا بينا يمنع منه لان الضرر يزال (أجاب) للمالك أن
يتصرف فى ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق ضرر بين منع والافلا

والله

القعدة	سنة
٢٣	١٢٦٩
٢٥	١٢٦٩
٣٠	١٢٦٩
ذى الحجة	
٢٦	١٢٦٩
٢٩	١٢٦٩
محرم	
١٦	١٢٧٠
١٩	١٢٧٠

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وآخر يملك بيتا مقابلا له فاحدث الآخر فوق بيته مكانا وفتح فيه طاقات للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترتب على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح ضرر بين للجار المذكور فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤمر الفاتح بسدها ومنع الضرر والحال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عمن فتح كوة في ملكه وله جار مقابل له وبينهما شارع يمر فيه الخاص والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنعه منها لانه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى السقوط واشتكت منه جيرانه ونبهوا عليه برفعه واشهدوا عليه بينة بانه ان اتلف لهم شيئا يكون ضامنا فهل اذا اهمل وتراخى عن اعادته واصلاحه حتى وقع على بيوت الجيران واتلفها يكون ضامنا ما اتلفه (اجاب) اذا مال حائط على دار انسان فطالب رب الحائط بنقضه واشهد عليه بينة ضمن ربه ما تلف به من نفس او مال اذا لم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حيث كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة وزريبة لصقهما بجاره وله ركوب على حائط جاره بفسحة كشف سماوية أحدث فيها حماما بعد ان كان في جهة بعيدة عن الجار وتحقق الضرر البين للجار بما ذكر فهل والحال هذه يمنع الجار من احداث ما يضر بجاره (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خربا وجعل فيه بعض طاقات تجلب له الهواء والنور وله جار يريد تكليفه بسدها فهل اذا لم يكن فيها ضرر للجار المذكور لا يؤمر بسدها لا سيما وبينه وبين الجار مسافة طويلة لا يمكن الاشراف على شيء من بيت جاره (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا بينا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بهيئته التي هو عليها الآن من نحو خمس وعشرين سنة وبعضه راكب على حاصل بدار جاره واراد الجار المذكور ان يكلفه برفع ركوبه عن حاصله فهل لا يجاب لذلك والحال ان له حق الركوب على ذلك ولا ضرر بصاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل لما طلب والحال هذه وحد القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا كبيرة عن ابيهم فاقتسموها وجعلوها دورا وجعلوا دهليزها عامرا للجميع لم يشركهم فيه غيرهم في درب غير نافذ فاشترى رجل قطعة دار في ظهرها بجوار الدهليز وبابها من درب آخر فبناها المشتري وفتح لها بابا من الدهليز بغير اذن اصحابه المختصين به فهل يكون لهم منعه اذا تضرروا به ويؤمر بسد الباب الذي احدثه بغير حق (اجاب)

الشهر	اليوم	سنة
محرم	٣٠	١٢٧٠
صفر	٣	١٢٧٠
	٦	١٢٧٠
	٢٥	١٢٧٠
ربيع الاول	٥	١٢٧٠
ربيع الثاني	٢٣	١٢٧٠

ربيع الثاني سنة ١٢٧٠ ٣٠

جمادى الاولى ١٢٧٠ ١٥

ليس لمن لاحق له في استطراق الدهليز الخاص بالجماعة المذكورين فتح باب من داره فيه بدون اذن مالكيه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في طريق عامة لجميع المارين يسلكون فيها بجوار مسجد فجاء رجل وتعدى و بنى فيها منزلا وحوانيت وصار حائط المسجد منتفعا به في المنزل المذكور مع سد الشبابيك التي فيها الجالبة للنور في المسجد المذكور فهل يجبر على هدم ما بناه في الطريق المذكورة وتعود الى حالتها الاصلية (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل الخصومة ولو ذميا منعه ابتداء ومطالبته بنقضه ورفعه بعد البناء سواء كان فيه ضرر اولا هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينقض ان لم يضر بالعامة فان ضر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية نقلا عن جامع الفصولين اراد ان يحدث ظلة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد له حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف ليس له كلاهما اه ونقلوا عن الصغار انه يلتفت الى خصومة من يخاصم لو لم يكن له مثل ما للمخاصم فلو له مثله لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العامة بدا بنفسه فلما لم يبدا بنفسه علم انه متعنت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتاخرين قول الثاني لانه اسمح وارفق مع عدم الضرر وقال و به يعتبر اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بجوار دار لرجل فادعى على المشترى بان الحائط التي بين الدار بن ملك له ومختصة به متمسكا في ذلك بان جذوعه عليها و بانه احضر جماعة من اهل الخبرة كشفوا على الحائط وقالوا انها ملك له ومختصة به والحال ان للمشترى عليها جذوعا كذلك من قديم واشتراها على هذه الصفة فهل حيث كان لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى بها لهما سوية حيث الحال ما هو مذكور ولا عبرة بتمسكه بقول اهل الخبرة واذا اراد المشترى احداث بناء في ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبابيك جاره يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع الضوء والهواء لحصول ذلك من جهة اخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب) اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فاكثر فهو بينهما لاستوائهما في اصل العلة ولا عبرة بالكثرة والقلة بعد ان تبلغ ثلاثا لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة كما صرحوا به الا اذا كان لاحدهما اتصال تربيع بالحائط او اقام بينة بان الحائط ملكه فيختص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي وللمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع على ما اختاره المتاخرون وقدروا الضرر البين في سد الضوء بما يمنع الكتابة قال في تنقيح الحامدية والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك علوا وباسفله ثلاث حوانيت احداها ملك لاجنبي فتخرب العلو فاراد مالكه اعادته كما كان عليه اولا من قديم الزمان الى

الآن

جمادى الاولى ٢٧ سنة ١٢٧٠

جمادى الثانية ٢٢ ١٢٧٠

رجب ٢ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

٢٧ ١٢٧٠

الآن فهل والحال هذه يجاب لذلك وليس لمالك السفل منعه عن ذلك بدون وجه شرعى حيث لم يكن السفل متخربا (أجاب) لصاحب العلو اعادته كما كان حيث كان موضوعا بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا به شبابيك وطاقات معدة لجلب الهواء والضوء من قديم الزمان وبجواره قطعة ارض متسعة الفضاء اشتراها رجل ليبنيها بيتا فاحدث بها مراحيض وحماما بجوار حائط البيت المذكور تضر به ضررا بينا ويريد أيضا ان يحدث بها حائطا علو تلك المراحيض والحمام بحيث تمنع جلب الهواء والضوء عن المكان بالكلية فهل يؤمر المشترى المذكور برفع ما أحدثه من المراحيض والحمام حيث كانت تضر ضررا بينا بالجار ويمنع أيضا من احداث الحائط التى يترتب عليها سد شبابيك الجار وطاقاته ومنع الضوء والهواء عنه حيث كانت الشبابيك والطاقات موجودة للبيت من قديم الزمان (أجاب) للمالك أن يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والبين ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية والله تعالى أعلم (سئل) فى بيت بعض سفله داخل تحت علو بيت بجواره تدا ولته يد الملاك عصرا بعد عصر من قديم الزمان ولا يعرف فى الاعصار الماضية الا بهذه الحالة التى هو عليها الآن فاراد رجل تلقى ملك البيت المذكور عن ورثة ملاكه ابطال حق بعض البيت الآخر وادخاله فى بيته فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجاب لما أراد من غير برهان ولا تنوير (اجاب) اذا كان العلو المذكور موضوعا بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفل لا يكون له ابطال حق صاحب العلو بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أحدث طاحونة يطحن فيها العامة بالخيل ملاصقة لملك رجل آخر والحال ان الطاحونة المذكورة حاصل بسبب ادارتها ضرر بين لملك ذلك الرجل فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى الضرر البين لملك الرجل المذكور يمنع مالكه من ادارتها حيث تحقق الضرر البين (أجاب) للمالك أن يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا وهو ما يوهن البناء أو يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا فى عطفة ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فاحدث رب البيت الآخر شبابيك للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترتب على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح ضرر بين للجار المقابل له فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يؤمر فاتح الشبابيك المذكورة بسدها ومنع الضرر عن جاره المقابل له (اجاب) نعم يؤمر فاتح الشبابيك المذكورة بسدها اذا كان الواقع ما هو مسطور فى السؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا من مدة خمس

رمضان	سنة	
٣	١٢٧٠	وعشرين سنة وزيادة وفيه طاحونة وقف دائرة من قديم الزمان وبجواره بيت لرجل آخر فباع مالك البيت بيته لرجل ويريد الآن مشترى البيت المذكور ابطال ادارة الطاحونة المذكورة فهل لا يجاب لذلك حيث لاضرر عليه فى ذلك (أجاب) اذا لم يتحقق ضرر بين من ادارة الطاحونة المذكورة لا يكون لمشترى المذكور المنع من ادارتها والله تعالى أعلم
شوال ٩	١٢٧٠	(سئل) فى طاحونة بجوارها منزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر ثم بعد مدة أراد المشترى للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها والحال انه لاضرر يحدث من ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعنت قاصدا بذلك الجار رب المنزل على بيعه له فهل لا يجاب لذلك بغير وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم
٢٤	١٢٧٠	(سئل) فى زقاق غير نافذ لرجل دار بجواره ولا باب لها فيه ولم يعلم فتح باب لها فيه سابقا ثم الآن يريد صاحب الدار المجاورة للدرب المذكور ان يفتح لها بابا فيه بغير اذن أهله متعللا بان الباب كان مفتوحا فى الزمن السابق ولا بينة معه على ذلك فهل والحال هذه يكون لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذكور الا بالاذن (أجاب) الطريق الغير النافذ مملوك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للمرور بدون اذن من الملاك حيث لم يثبت ان له حق المرور فى الطريق المذكور والله تعالى اعلم
ذى القعدة ٢٣	١٢٧٠	(سئل) فى رجل يدعى على جاره بان له حق الركوب على حائطه وعلى أخشابه ويريد أن يكلفه بنائها ووضع أخشاب عليها من ماله ويتقنها جيدا لاجل أن يبنى فوق ذلك متعللا بانه وجد حجة بذلك بيده مقطوعة الثبوت والمدعى عليه ينكر ذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ولا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت ولا يلزمه اجابته والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى ولا يعول شرعا على صك مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم
ذى الحجة ٧	١٢٧٠	(سئل) فى رجل يملك وكالة علوا وسفلا وله بجوارها خرابة أراد بناءها والتعلى فوقها فمنعه سكان الوكالة من ذلك متعللين بان لهم فيها خلوا وانتفاعا فهل اذا لم يثبتوا الاذن بالخلو والانتفاع ليس لهم معارضة المالك فى ذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور وللمالك أن يتصرف فى ملكه كيف يشاء سيما والبناء والتعلى لم يكن فيه ضرر بين بسكان الوكالة المذكورين (أجاب) نعم ليس لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع ماهو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم
١٩	١٢٧٠	(سئل) فى رجل يملك طاحونة بالشراء منذ ست وعشرين سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة والطاحونة المذكورة دائرة هذه المدة من غير منازعة وهى فى ملك صاحبها والآن يريد الجار المذكور ابطالها ومنعها من الادارة تعنتا وعنادا مع ربها فهل اذا كان لا يحصل منها ضرر بين بقول أهل الخبرة لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من ادارتها ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ان كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى اعلم

صفر	سنه
٧	١٢٧١
١٧	١٢٧١
٢٠	١٢٧١

(سئل) في رجل بنى في دار له طبقة علوية وفتح لها كوات البعض منها مطل على شاطئ البحر والبعض مطل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محلته ممتعللا بان الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ يحصل له منها ضرر بسبب الكشف على داره والحال ان بين دار الباني ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة على اسطحة وفسحة سماوية يشرف عليها من تلك الكوات يعارض صاحبها ايضا في فتح الكوات المذكورة فهل اذا كان الحال كذلك ليس للعارضين المرقومين معارضة الباني ولا يؤمر بسد الكوات المذكورات (اجاب) أجاب العلامة خير الدين في نظير تلك الحادثة بان المفتى به هو المنع من الفتح اذا كانت الكوة للطل والساحة المشرف عليها للنساء وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت علوه ملك لرجل وسفله وقف أهلي منحصر في رجل نظرا واستحقاقا وهذا السفل مشتمل على صهريج فاراد الموقوف عليه السفل وهو الناظر ان يتصرف فيه بالسكنى فيه وملء الصهريج وفتح باب له كان قديما فهل اذا كان هذا التصرف لا يضر بصاحب العلو يجاب لذلك أم لا وهل يجبره على اجارته لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من معارضته ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى ان لكل من صاحب السفل والعلو ان يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضر بالآخر ضررا بينا وان تحقق الضرر البين منع ولا يجبر صاحب السفل على اجارته لصاحب العلو كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة لاناس وكانت متخربة وزال ما فيها من البناء والحيطان حتى صارت ساحة مكشوفة ومكثت على هذه الصورة مدة من الزمان فاحدث بعض الملاك المجاورين لها بابا في محله يتوصل اليه من هذه الارض الخربة بدون اذن ملاكها ثم بعد ذلك بيعت هذه الارض فاشتراها رجل من اصحابها بموجب حجة شرعية محصورة فيها حدود الارض من جهاتها الاربع وبنى فيها دارا قائمة على حدتها ومنع المرور منها بمقتضى ملكيته واستحقاقه شرعا وساعده الحاكم السياسي على ذلك ومكنه من ازالة الطريق منها من بعد الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصدر له أمر من الحكومة بذلك وبعد برهة من الزمن ترافع ذلك الجار الذي احدث الباب في محله مع رب الدار يدعي ان محله كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله وانها قد سدت ويطلب من صاحب الدار هدم بنائه واباحة الطريق فيه بغير حق ولا وجه شرعي فهل لا يمكن من ذلك شرعا وهل يجوز لرب الارض التي صارت دارا ازالة الطريق منها ومنع المرور فيها وحيازة ملكه يتصرف فيه كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعا (أجاب) اذا كان فتح الباب من الجار المذكور حادثا في ارض الغير ولم يثبت ان للجار المذكور حق المرور من تلك الارض يمنع من معارضة المشتري لتلك الارض وليس له تكليفه بهدم بنائه الجر من أرضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا

صفر	سنة	
٢٦	١٢٧١	و به ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعة لجلب النور والهواء فاراد جاره احداث بناء ملاصق للطاقات المذكورة وسدها بالكلية فهل والحال هذه اذا كان فى سد الطاقات المذكورة ضرر بين لمالك البيت المذكور ولا يكون للجار سدها و يبقى القديم على قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) للجار المذكور ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا كمنع الضوء عنه بالكلية فان تحقق الضرر البين منع والافلا منع والله تعالى اعلم
٢٦	١٢٧١	(سئل) فى رجل علائه مكان وله باب بالشارع النافذ فاراد ان يبنى على مكانه المذكور بناء فمنعه الجار متعللا بانه يسد عليه الهواء من الجهة القبلية فهل اذا لم يسد عليه هواء ولا ضوء لا يمنع المالك من تصرفه بالبناء وغيره فى ملكه واذا كان الجار المذكور سابا ط مطل على ساحة فناء الجار يكون له منعه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه فى هواء ساحة الدار (أجاب) للرجل المذكور ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا كمنع الضوء عنه بالكلية فان تحقق الضرر البين منع والافلا منع وليس لشخص ان يحدث على حائطه ساباطا فى هواء ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى أعلم
١٩	١٢٧١	(سئل) فى مالك بيت امامه رحبة ملك لغيره وصاحب البيت لا يستروح ولا يستضئ الا منها فاراد الغير بيع تلك الرحبة لآخر ليبنيها مع انه اذا بناها منع الريح والاضاءة عن صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيها يضر صاحب البيت ضررا بينا يمنع من البناء فيها منعا للضرر أولا وهل اذا كان البيت والرحبة التى امامه فى درب غير نافذ وممرهما من السكة الغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كان شريكا فى حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا كسد الضوء بالكلية لا منع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والافلا وتثبت الشفعة فى العقار للشريك فى نفس المبيع ثم للشريك فى حق المبيع كالطريق الخاص الغير النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذكور قضى له بها والافلا والله تعالى أعلم
١٩	١٢٧١	(سئل) فى رجل يملك طاحونة دائرة من قديم الزمان وباعلاها اماكن فهياها المالك وجعلها بيتا مستقلا على حدته وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على حدتها لشخص منذ سنتين بوجه شرعى والآن باع البيت لامرأة فتريد تلك المرأة ابطال ادارة الطاحونة أوشراءها من مالكها بالجبر فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على بيعها ولا ابطالها حيث كان ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة لبيت المرأة المذكورة منع ربها من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكها على بيعها من المرأة المذكورة والله تعالى أعلم
		(سئل) فى وكالة علوكة لجماعة وعليها ربع مشتمل على بيوت علوية لملاك آخر فحصل خلل فى

و بيع الثانى

باكيه

جمادى الاولى سنة
٢٥ ١٢٧١

باكية من البواكى التى عليها السقف الذى عليه بعض ملاك البيوت العلوية
فهل اذا بنى الباكية من بينه عليها واراد ان يرجع بقسط مما بناه على بقية ملاك البيوت
العلوية مع ملكهم عليه ورده لا يجاب لذلك (اجاب) اذا انهدم السفل فلا يصنع مالكه
لا يجبر على البناء لعدم التعدى ولذى العلو ان يبنى ثم يرجع على صاحب السفل بما
انفق ان بنى باذنه او اذن قاض والا فبقيمة البناء يوم بنى هذا ما صرحوا به ولا وجه
لتضمين ملاك البيوت المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى بيتا وبجوار ذلك البيت حانوت مملوك للغير معد لتبييض النحاس فتعلل رب البيت
على الساكن فى الحانوت بانه يحصل الضرر من فتح الحانوت لتلك الصنعة ومنعه من
ذلك فهل اذا لم يكن هناك دخان للصنعة المذكورة يضر برب البيت ولا بوهن البناء

٢٧ ١٢٧١

منها ولا من طفء النحاس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف فى
ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل يملك مصبغة امره الحاكم بنقضها فنقضها فوقع من حائط الجار
قطعة قليلة وحدها من غير تعد عليها من مالك المصبغة فرفعه الجار على يد نائب
القاضى وادعى انه نقضها ولا بينة له على ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط

رجب

الجار لكون الجدار مخلولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة التعدى على
هدم حائط الجار فى الاول والثانى بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ولا

٣ ١٢٧١

ضمان على مالك المصبغة فى ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعد على
حائط جاره بوجه شرعى لا ضمان عليه وفى تنقيح الحامدية عن البزازية هدم داره
فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى زقاق غير نافذ
وبه دور متلاصقة وفى آخر الزقاق دور لها ملاك من راس الزقاق المذكور فاراد رجل
من له دار فى وسط الزقاق ان يبنى فى مسلك طريق الدور التى فى آخر الدرب فهل اذا كان

شعبان

يلزم من بنائه ضيق الطريق على المارة الذين فى آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم

١٠ ١٢٧١

ما بناه حيث تضرر من هو داخل من اهل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل
المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان بغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا بالزقاق يلى ملاصقا للقهوة بغير علو وللبيت
المذكور شبابيك قديمة مطلة على تلك القهوة انهدمت القهوة المذكورة فاراد ربها بناءها

شوال

واحداث علو فوقها وسد الشبابيك المذكورة وفى ذلك ضرر بين بمنع الهواء والضوء فهل

٦ ١٢٧١

ليس لرب القهوة فعل ما يضر بجاره ضررا بينا (اجاب) للمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء
الا اذا اضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين ومنه منع الضوء بالكلية منع والا فلا منع
والله اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا له طاقات وشبابيك لجلب الهواء والنور مطلات على
ظهر فرن وطاحونة من قديم الزمان احدث مالكهما بناء اضر بالجار ضررا بينا بسبب

ذى الحجة

منع الهواء والنور وتحقق الضرر البين فهل والحال هذه تمنع الجارة من احداث ما اضر

٢٣ ١٢٧١

بجارها (اجاب) للمالك التصرف فى ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا ومنه منع

الضوء بالكلية فان تحقق الضرر البين منع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان مملوك لشخص انشاه وبناه لاه جهة وبه شباك يجرى مطل على الطريق مركب عليه حديد واذا جلس فى هذا الشباك شخص يطلع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد لجلوس النساء ويريد الجار سد الشباك المذكور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له ذلك خصوصا وانه اذا بنى على سطحه حاجزا لا يتاتى الاطلاع على مكانه من الشباك المذكور ولا يكلف صاحب الشباك بسده والحال هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس مالكا بل هو مستاجر لا تسمع دعواه على صاحب الشباك (اجاب) افاد مولانا خير الدين ان مسئلة فتح الكوة ظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنعه عنها لانه تصرف فى ملكه ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح فى المضمرات شرح القدورى ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها فالضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى فاذا لم يكن ما يشرف عليه هذا الشباك من دار الجار ساحة للنساء لا يكون لمالك الدار ولا لمستاجرها مطالبة صاحب الشباك بسده اذ الضرر حينئذ غير بين والله أعلم

٢٧ ١٢٧٢

(سئل) فى رجل يملك بيتا فى عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذكور بيت لرجل آخر احدث مالكه فيه شبابيك مطلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن فى البيت المقابل له فهل يكون على فاتح الشبابيك المحدثة المذكورة سدها حيث كانت مطلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن وكان فى ذلك ضرر بين (اجاب) اذا كانت الشبابيك المذكورة المحدثة للطل والساحة المشرفة عليها تلك الشبابيك معدة للنساء فالضرر ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المفتى به كما صرح به علماؤنا والافلا والله تعالى أعلم

صفر ١٧ ١٢٧٤

(سئل) فى سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ولجماعة بها شبابيك قديمة للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الآن يريد أن يغير رسوم المطهرة المزبورة ويريد احداث كنف ملاصقة لجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة المزبورة من غير مسوغ شرعى ولا اذن من أصحاب الشبابيك القديمة المشرفة على السكة والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احداث الكنف وضم السكة حيث كان الضرر بينا بسبب الانهيار والنداوة للجدران ومنع الهواء والضوء عن أصحاب الشبابيك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس للناظر ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملى وليس له ضم السكة المذكورة الى مطهرة المسجد والحال ماذكر ففى التنقيح قال أبو حنيفة فى سكة غير نافذة ليس لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا ان يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها فى دورهم وانما لهم المرور فقط بزازية من نوع فى السكة الغير النافذة وفى نوادر هشام عن محمد السكة التى ليس لها

ربيع الاول ١٣ ١٢٧٢

ربيع الاول سنة

منفذ ليس لاحد ممن في تلك السكة ان يحفر فيها بئرا لصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يمروا ويجلسوا عمادية من الفصل المذكور انتهى وقد صرحوا بان التصرف اذا كان يضر بالجار ضررا بينا بان يكون سببا لوهن البناء ومنه منع الضوء بالكلية لا يمكن الشخص منه للضرر البين والله تعالى أعلم (سئل) في عطفة غير نافذة أراد رجل من غير أهلها له باب في شارع نافذ أن يفتح بابا منها بدون اذن أهلها فهل لا يسوغ له ذلك بدون اذنهم ولهم منعه من ذلك منعا كليا (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب لداره في سكة أخرى غير نافذة بدون اذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى اعلم

١٤ ١٢٧٢

(سئل) في رجل له بيت فيه منظرة مجاورة لمكان موقوف قد غيرها مالكها عن وضعها وأحدث فيها طاحونة للطحن الدائم و يترتب على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن الاحتراز عنه فهل اذا تحقق الضرر البين من ذلك يمنع المالك من ادارتها لمنع الضرر البين وان تعلل المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشا منها ضرر ولا عبرة بهذا التعلل اذا تحقق الضرر البين من ادارته طاحونته التي أحدثها للطحن الدائم دون القديمة (اجاب) نعم يمنع المالك المذكور من ادارة تلك الطاحونة اذا تحقق الضرر البين من ادارتها بالجار والافلا والله تعالى اعلم

ربيع الثاني

٤ ١٢١٢

(سئل) في مكان متوسط بين سفل وعلو مملوك لشخص وسفله مملوك لآخر وعلوه مملوك لثالث انهدم الجميع فاراد مالك السفل أن يبني سفله ويرفع بناءه عما كان عليه من قديم الزمان و يأخذ شيئا من حق مالك المكان المتوسط بحيث لا يبقى لمالك المكان المتوسط الا بعضه حتى لو بنى ذو العلو الاعلى علوه على ما كان عليه من مبدا ارتفاعه القديم لا يبقى لصاحب المكان المتوسط الا نحو من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين فهل ليس لصاحب السفل ذلك وانما له ان يبني سفله على ما كان عليه من القديم لاجل أن يتمكن كل منهم من اعادة بنائه على ما كان عليه والحال هذه و يبقى القديم على قدمه (أجاب) نعم ليس لذي السفل أن يرفع بناء سفله عما كان عليه من قديم الزمان والحالة هذه لان الاصل ابقاء ما كان على ما عليه كان وقال العلامة الخير الرملي صرح علماؤنا بانه لو انهدم السفل فانهدم العلو ليس على صاحب العلو عمارته وله اذا بنى صاحب السفل سفله أن يعيد علوه كما كان اه وقد صرحوا ايضا بان صاحب السفل اذا امتنع من بناء سفله الذي انهدم يقال لصاحب العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفل بنفسك ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفل من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفل كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفل وقال الخصاف حتى يؤدي ما أنفق وقال المتاخرون ان بنى بامر القاضي أو بامر ذي السفل يرجع بما أنفق وان بنى بغير امره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كما في البزازية وقاضيخان والله

١٢ ١٢٧٢

تعالى اعلم (سئل) فى عطفة غير نافذة بها بيوت لملاكها ولرجل بيت بابه من غير العطفة فى شارع نافذ وحائط بيته يشرف على أهل العطفة أراد صاحب البيت المذكور اخراج حائطه فى العطفة المذكورة ويجعل فيها شبابيك تشرف على عورات أهل البيوت المذكورة فهل اذا لزم من ذلك تضييق العطفة على المارين بها ولا يدخل أحد الا بانحراف ومشقة وتضرر أهل العطفة بما أخذه من ذلك يؤمر برفعه والحال ماذكر (أجاب) ليس لمالك البيت المذكور ذلك والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى منزلا وبه طاقات وشبابيك باعلاه أحدثها البائع قبل البيع وحصل من ذلك ضرر بين للجار فهل اذا تحقق الضرر البين يؤمر الجار المذكور برفع ما أضر بجاره حيث أحدثها البائع بالدار ولم تكن قديمة قبل ذلك واذا تعلل المشترى بان البائع أحدثها قبل شرائه منه لا عبرة بتعلله المذكور اذا ثبت ماذكر بالطريق الشرعى (اجاب) المصرح به فى مسئلة فتح الكوة انها اذا كانت للضوء والهواء بان كانت باعلى المكان لا يكون فى ذلك ضرر بين بالجار فلا يمنع منه وان كانت للنظر والطل وما تشرف عليه ساحة النساء فالضرر بين و يمنع من الاضرار البين على ما اختاره المتأخرون ولا عبرة بالتعلل المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا وضع آخر جذوع بيته على حائط المكان المذكور بغير اذن واجازة من مالكه ولم يكن للواضع حق الوضع قديما فهل والحال هذه يؤمر الواضع برفع جذوعه حيث لم يرض مالك المكان بذلك سيما وفى وضع الجذوع ضرر بحائط المكان المذكور (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك حانوتا وباعلاه ربع لآخر بجواره من الجهتين أمكنة لرب الربع فاحدث رب الحانوت فيه مصبغة والحال انه لم تكن مصبغة قبل ذلك فحصل ضرر بين لحيطان الجار بسبب وضع الماء فى الخوابى فهل اذا ثبت الضرر البين من هذا الاحداث بقول أهل الخبرة يكون لرب الامكنة منعه حيث كانت حادثة اذا تحقق ماذكر بالطريق الشرعى (اجاب) للمالك أن يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا وهو ما يكون سببا لهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وما يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر البين بالجار منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بنى حائطا مشتركا بينه وبين جاره ورممه بنقضه بدون اذن شريكه والشريك الذى بنى له عليه جذوع دون شريكه الآخر وفتح كوة حادثة فى الحائط المذكور تشرف على عورات حريم الجار الشريك وتضر به ضررا بينا فهل اذا ثبت حدوث الكوة المذكورة وتحقق ان البناء بالنقض المشترك يكون البانى متطوعا و يؤمر بسد الكوة (اجاب) نعم يكون الشريك البانى متطوعا والحال ماذكر وتسد الكوة المذكورة التى أحدثت فى الحائط المشترك والحال هذه وفى الخانية من باب الحيطان والطرق ومجارى الماء من كتاب الصلح حائط بين رجلين انهدم فبناه أحدهما عند غيبة الشريك قال أبو

القاسم

الشهر	اليوم	سنة
جمادى الاولى	١٨	١٢٧٢
	٢٨	١٢٧٢
	٢٩	١٢٧٢
جمادى الثانية	٣	١٢٧٢
	٢٥	١٢٧٢

جمادى الثانية سنة

القاسم رحمه الله ان بناه بنقض الحائط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه
من الحمل عليه وان بناه بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن الشريك أن يحمل على
الحائط حتى يقضى نصف قيمة الحائط انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
له قطعة أرض من أصل داره فتح جاره شباكا عليها من غير اذن مالك الارض المذكورة
ثم بعد ذلك حوطها مالكها بالبناء وأراد بناء دار فيها يلزم من هذا البناء سد شباك
جاره الحادث بغير اذن ولا علم والمذكور شبابيك أخر من غير جهة الارض المذكورة
مضيئة لداخل مكان الجار المذكور فهل يكون لمالك الارض البناء فيها وان لزم
ماذكر حيث لا مانع يمنعه من البناء (أجاب) اذا لم يترتب على البناء المذكور منع
ضوء بالكلية عن الجار المذكور لا يمنع من التصرف فى ملكه اذ المنع انما يكون اذا
حصل من فعل الشخص ضرر بين بالجار ومنه ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
احدث فى بيته طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقربها الجدار جاره ثم ان
هذا الجار احدث له طاحونة ايضا فى بيته وصار يطحن عليها الطحين اهل بيته مدة
والآن اراد جاره المتقدم عليه فى احداث طاحونته ابطال طاحونة الآخر بدون وجه
شرعى ويتعلل عليه بانها احدثها بعده وادارتها تشوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم
يكن هناك ضرر (أجاب) الكل من الجارين ان يتصرف فى ملكه بما لم يضر بجاره
ضررا بينا الا بما يضر الضرر المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا
مقابلا لمكان رجل آخر وبالمكان الاول رواشن طابق مقابلة لشبابيك المكان الآخر
التى هى محلات النساء ومعدة لجلوسهن وبسبب كونها طابقا لا يحصل اطلاع من احد
المكانين على عورات النساء التى بالآخر فالآن ازال صاحب المكان الاول تلك
الرواشن الطابق واحدث شبابيك للطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر
بحيث يطلع منها على النساء الجالسات والمارات به حيث احدثها كشفا وتضرر من
ذلك صاحب المكان الآخر ضررا بينا فهل اذا تحقق ماذكر يؤمر المحدث بازالة
ما احدثه على هذا الوجه وسد تلك الشبابيك او يعيدها على ما كانت عليه من القديم
ابقاء للقديم على قدمه منعا للضرر البين (أجاب) نعم يؤمر بذلك ان كان الامر كذلك منعا
للضرر البين وبمثله افتى العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
يملك منزلا فى عطفة احدث فيه مكانا واحدث فيه شبابيك تشرف على ساحة النساء من
بيت جاره فاراد جاره المقابل له فى الطريق الزامه بسد الشبابيك المذكورة لمنع الضرر
المذكور فهل اذا سدها المحدث المذكور بأخشاب ثابتة لا تفتح بحيث الواقف والجالس
عند الشبابيك لا يرى المقابل له وبذلك يندفع الضرر المذكور يجاب لذلك ولا يلزمه
سدها بالطين (أجاب) المدار فى هذا الامر على منع الضرر البين فاذا حصل المنع بما
ذكر لا يكلف المالك بشئ آخر اذ للمالك له ان يتصرف فى ملكه بما شاء من انواع

٢٧ ١٢٧٢
شعبان ١٥ ١٢٧٣
رمضان ٢٤ ١٢٧٤
محرم ٥ ١٢٧٤

التصرفات مالم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) فى حائط
مشترك بين اثنين لكل منهما جذوع عليه من قديم الزمان سقطت جذوع احدهما
ويريد اعادتها كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجذوع على الحائط
المذكور ثابتا بالوجه الشرعى ليس لشريكه منعه من ذلك (اجاب) نعم ليس لشريكه
والحال ماذكر منعه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا
تجاهه بيت آخر وبينهما شارع ففتح ذلك الرجل شبابيك تشرف على ساحة نساء البيت
الآخر المذكور ومحل جلوسهن فهل حيث كان الامر كما هو مسطور يؤمر ذلك الرجل
بسد تلك الشبابيك حيث كانت حادثة لان فى ذلك ضرر المالك البيت الآخر
المذكور (أجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بسدها ان كانت للطل وكان ما تشرف
عليه ساحة النساء كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملك كل منهما
دارا ملاصقة للاخرى ولكل منهما باب اشترى احد الرجلين من الآخر محلين من داره
على انهما كذا ذراعا ولم يشترط المشترى على البائع ممرا من داره ولم تذكر حقوق المحلين
المذكورين ومرافقهما فى عقد البيع بل باعه اذرعا كما ذكر فهل اذا اراد المشترى ان
يكون له ممر من دار البائع بدون وجه شرعى لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من دار بائعه
جبرا سيما وفى المرور من دار البائع ضرر بين (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك سفلين ملاصقين لبعضهما ولآخر علو فوق احد
السفلين فقط بنى صاحب العلو علوه وتعدى على السفل الثانى الذى لم يكن له
فيه حق التعلى وبنى فوقه بناء بدون وجه شرعى حصل بسببه هدم السفل المذكور
فهل اذا تحقق بالوجه الشرعى هدم السفل المذكور بسبب التعدى عليه ببناء صاحب
العلو المذكور يكون صاحب العلو ضامنا لما تلف بتعديه (أجاب) نعم يكون البانى
والحال ماذكر ضامنا لما اتلفه من سفل الرجل المذكور بسبب بنائه عليه تعديا والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملك كل منهما سفلا ملاصقا لسفل الآخر احدث احدهما
علوا فوق سفله وجعل فيه شبابيك مطلة على سفل الآخر فهل اذا اراد الآخر احداث
علو على سفله لم يكن به منع للضوء بالكلية ولم يكن فى ذلك ضرر بين لجاره لا يمنع من
ذلك حيث الحال ماذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بنائه فيما
يملكه ضرر بين بجاره كسد الضوء بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك
مكانين فى آخر عطفة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدته من قديم يخرج منه
الى العطفة ولمالك المكانين جار تعدى عليه واخذ قطعة من العطفة المعدة لمرورهما
سوية وبنى فيها دهليزا لبيته خاصة وسد على الجار باب احد المكانين بدون وجه شرعى
فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويجبر الجار على فتح باب جاره كاصله ليمر منه الى الطريق
حيث لم يكن الباب حادثا (أجاب) ليس للجار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله

	صفر	سنه
	٢١	١٢٧٣
ربيع الاول	٦	١٢٧٣
	١٢	١٢٧٣
	٢٧	١٢٧٣
	٢٧	١٢٧٣
جمادى الاولى	١٧	١٢٧٣

تعالى

جمادى الثانية سنة		تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا من زربية معلومة اجر حصته المذكورة لشريكه فيها باجرة معلومة مشاهرة ثم بعد مضى مدة الاجارة المذكورة تركها المستاجر واراد المالك وضع يده على حصته المذكورة فمنعه الشريك الآخر من الدخول من باب الزربية المذكورة وقال له افتح لك بابا غير هذا الباب المذكور المعد للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والحال هذه ليس له منعه من ذلك ولا يجبر على احداث باب آخر حيث كانت الحصة المذكورة شائعة في الزربية المذكورة ولم تقسم بين الشريكين قسمة افراز وللمالك الدخول والخروج من هذا الباب المذكور
١٢٧٣	٦	(اجاب) نعم ليس له منعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض بعضها حريم لمسجد وبعضها حريم بلدة اراد رجل ان يتملكها او يبني فيها لنفسه مع الضرر ولغيره بلا وجه شرعي فهل يمنع من ذلك حيث كانت حريم البلدة
رجب		
١٢٧٣	٢١	والمسجد ما لم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعي (اجاب) يمنع الرجل المذكور من تملكه حريم المسجد والبلد والبناء فيه اذ هو حق العامة والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخرج روشنا في هواء ملك جاره بغير اذنه وهو معد لجلوس
شعبان		الرجال فهل والحال هذه لصاحب الهواء مطالبة صاحب الروشن بابطاله حيث كان الروشن مطلا على ساحة النساء ومحل جلوسهن (اجاب) نعم للجار ذلك والحال ما ذكر
١٢٧٣	٧	والله تعالى اعلم (سئل) في بستان لزيد له طريق في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر منع زيد من الطريق المذكورة فهل اذا ثبت قدمها بالبينة الشرعية يمنع بكر من معارضته ويبقى القديم على قدمه (أجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر
١٢٧٣	٢٧	بالوجه الشرعي لا يكون لبكر منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بئرا بالميراث عن عمه من قديم وهي بيده ينتفع بها مدة نحو خمسين سنة بعد ان وضع عمه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازع له ولا لعمه فيها تلك المدة والآن حصل فيها خلل وهم ليعمرها فمنعه رجل اجنبي له بيت قريب منها بالقوة والتعدي منه لا لابائه لا حق له فيها لاجل ابطالها وعدم الانتفاع بها فهل اذا كان الحق
محرم		ثابتا له فيها عن عمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعته في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للاجنبي المذكور منع المالك للبئر المذكورة بطريق
١٢٧٤	١٩	الارث عن عمه من التصرف فيها والانتفاع بها والحال ما ذكر حيث لا يترتب على تصرفه فيما يملكه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا احدث فيه طاحونة لطحن بيده ثم صيرها طاحونة للسوق تطحن للناس بالاجرة واستعملها بالخيل فحصل لبيت جاره الملاصق خلل وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين بالبينة الشرعية
ربيع الثاني		يكون له منعه من ادارتها الذاتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) للمالك ان يتصرف
١٢٧٤	٧	في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة بالجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قرية لها شارع نافذ معد

ربيع الثاني سنة

لاستطراق أهلها منه تعدى رجل من أهلها و بنى فى ارض الشارع غير المملوكة له بناء لنفسه بدون اذن الامام وتضرر منه المارون فى الشارع المذكور فهل والحال هذه يكون للامام منعه من البناء فى الشارع المذكور ورفع بنائه حيث كان فيه ضرر بين للمارين (اجاب) نعم بل لكل مسلم أو ذمى من أهل الخصومة ذلك حيث أضر مالم يكن للطالب مثله على قول الصفار فكونه مثله لا يلتفت اليه اذ لو أراد دفع الضرر عن العامة لبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم انه متعنت كما يستفاد من الخيرية والله تعالى اعلم

١١ ١٢٧٤

(سئل) فى رجل له بيت مملوك وهو مطل على جنينة مملوكة له أيضا محدود بجميع ذلك وجميع جهة ولاصق هذا البيت والجنينة بيت مالك لرجل آخر احدث به شباكين مطلين على الجنينة المذكورة فهل اذا أراد مالك الجنينة البناء فيها و يترك لجاره نورا مساويا يكون له ذلك ولا يمنع من البناء فى ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على الجار المذكور ولا يمتنع بسبب ما يحدثه من البناء فى ملكه الضوء عن صاحب الشباكين أصلا ولا الهواء واذا أراد صاحب الشباكين منعه من البناء فى ملكه على هذا الوجه لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم لان للمالك التصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا والله تعالى أعلم

جمادى الاولى

٢٢ ١٢٧٤

(سئل) فى رجل يملك بيتا متخربا بالشراء ولرجل آخر بجانبه بيت فيه ثلاثة شبابيك اثنان مطلان على الخليج لجلب الهواء والضوء وشباك آخر ملاصق لحائط مالك المكان الخرب و يريد بناء حائطه حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك متعللا بانه يسد عليه الهواء والضوء والحال انه لا يترتب على بناء الحائط المذكورة على حسب قديمها منع الهواء والضوء عن مكان جاره ولا ضرر فى ذلك فهل يكون له البناء والتعلى بحائطه حكم قديمه ولا عبرة بما تعلل به الجار المذكور حيث كان فتح الشباك المذكور حادثا وكان يأتى له الضوء والهواء من جهة أخرى (اجاب) نعم لمالك البيت المتخرب بناؤه والتعلى فى ملكه بما شاء حيث لم يترتب على ذلك ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم

٢٦ ١٢٧٤

(سئل) فى رجل يملك مكانا علوا وباسفله مكان مملوك لرجل اجنبى فانهدم المكان الاعلى مع الاسفل فطلب مالك الاعلى البناء من مالك المكان الاسفل فامتنع مالك الاسفل من البناء فهل والحال هذه اذا بنى مالك الاعلى الاسفل من ماله باذن القاضى ليرجع بما صرفه من ماله على مالك السفل

جمادى الثانية

يجاب لذلك (اجاب) لا يجبر واحد من صاحبى السفل والعلو على بناء ما يستحقه وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقك سوى ان تبنى السفل بنفسك ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفل من الانتفاع ولك السكنى فى علوك والسفل كالرهن فى يدك حتى يؤدى قيمة بناء السفل وقال الخصاف حتى يؤدى ما انفق وقال المتأخرون ان بنى بامر القاضى يرجع بما أنفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الاصح والله

٢٨ ١٢٧٤

تعالى

سنة

رجب ١٢ ١٢٧٤

تعالى اعلم (سئل) فى رجل كان شيخ بالد تعدى على طريق نافذ فى بلده و بنى طاحونة فى وسطه فى غير ملكه وسد بالبناء المذكور غالب الطريق و بعض أبواب الدور فهل اذا كان حاصلا من البناء ضرر بين للمارة ولاهل هذا الطريق يؤمر بالهدم و يفتح باب الدور التى سدها ببنائه و يبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بازالة البناء الذى أحدثه فى الطريق المذكورة حيث ترتب عليه الضرر المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا فى عطفة غير نافذة وبه شبابيك مطلة على العطفة من قديم الزمان انهدمت واجهتها التى على العطفة فاراد المالك اعادة الشبابيك المذكورة كما كانت عليه قديما فمنعه الجار المقابل له من ذلك فهل اذا كانت تلك الشبابيك المذكورة قديمة وكانت للضوء والهواء يكون له اعادتها كما كانت أولا و يبقى القديم على قدمه (أجاب) اذا كانت تلك الشبابيك للضوء والهواء كما هو مذكور لا للنظر والطل لا يكون للجار منعه منها حيث لا ضرر ولا فرق فى ذلك والحالة هذه بين كونها قديمة أو حادثة والله تعالى اعلم (سئل) فى زقاق غير نافذ وبه اماكن قليلة وبآخر الدرب منزل متباعد فى آخره عن أسوار المنازل التى بجواره وقدام المنزل المذكور فضاء ينتفع به كل من أرباب المنازل فهل لصاحب المنزل الذى بآخر الدرب الخروج ببابه الى مساواة أبواب المنازل التى بجواره واخذ الفضاء الذى قدام الابواب الثلاثة فى دهليزه واخذ اسوار المنزلين اللذين بجواره فى منزله أيضا سيما ولهما كوات للاضاءة على منزل كل منهما أو لا يجوز الخروج حيث ان الفضاء مشترك بينهم ينتفع به كل من المنازل المذكورة و بادخال الاسوار المذكورة يحصل سد الكوات وعدم الاضاءة (اجاب) اذا كان الفضاء المذكور محقق الاشتراك بينهم لا يكون لاحدهم الاختصاص به وادخاله فى منزله على هذا الوجه والا فالمختص به ذلك ما لم يترتب على البناء فيه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة يملكون طاحونة دائرة بالميراث عن أبيهم من قديم الزمان وهى بايديهم أحدث الجار على حائط منها خاص بأربابها ولا شركة للجار المذكور فيه بناء من غير اذن أرباب الطاحونة المذكورة حصل منه ضرر بين للحائط المذكور والحال انه لم يكن للجار حق التعلى أو وضع الاخشاب عليه فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى يمنع الجار المذكور من اضرار جاره اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له مدبغة تلقاها بالارث عن والده ومكثت فى يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها بدبغ الجلود و بناء ما تهدم من الحيطان وعمرها والآن خربها النيل وقت علوه ولم يبق منها الا الجدران فى الحدود الاربعة فاراد بناءها فتعرض له انسان من أهل درب يدخل له من وراء الجدران وأراد منعه متعللا بانها حريم عام والحال ان ذلك المتعرض مشاهد لذلك التصرف تلك المدة فى تلك المدبغة فهل لا يسمع منه واذا قلتم يسمع وأقام صاحبها بينة تشهد له بما ذكر من وضع يده تلك المدة ارثا عن والده وتصرفا يمنع

شعبان ٥ ١٢٧٤

شوال ٢٧ ١٢٧٤

ذى القعدة ٣ ١٢٧٤

ذى القعدة سنة ١٢٧٤ — ٥

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذكور اذا ثبت تصرف الوارث فى تلك الدبغة بما ذكر ووضع يده عليها تلك المدة مع مشاهدة المتعرض المذكور من غير منازعة منه مع التمكن منها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل انفرد عن أبيه فى معيشة وحده وبجوار داره قطعة أرض خالية من البناء من براح البلد فبنى فيها دارا لنفسه من ماله باذن من الحاكم والقاضى وعمدة البلد والآن يريد رجل من أهل البلد منازعته وتكليفه قلع بنائه اغاظة منه والحال ان ذلك الرجل أحدث بناء أيضا فى الارض المذكورة قبله فهل اذا كان البناء المذكور باذن من الحاكم وكان لا يضر المارين ولم يضيق على أحد من أهل البلد لا يجاب لذلك ولا يكلف البانى هدم بنائه الذى أحدثه باذن الحاكم اذا تحقق ماذكر وما الحكم

١٢٧٤ — ٨

(اجاب) اذا أحدث شخص بناء فى طريق العامة جاز احداثه ان لم يضر باحد ولم يمنع منه ومع ذلك فلكل أحد من أهل الخصومة ولو ذميا منعه من الاحداث ابتداء ومطالبته بالرفع أى نقض ما أحدثه بعد ذلك ما لم يكن فى هذه الحالة باذن الامام فان أحدثه باذنه ولم يوجب ذلك تضييقا فى الطريق او ضررا لاحد لا يكون لاحد منعه ولا المطالبة بالنقض وقيل لا ينقض بخصومة من له نظير المحدث لانه متعنت اذ لو أراد منع الضرر لبدأ بنفسه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا ولجاره دار وطاحونة حادثة بعد وضع يد الجار المذكور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من الطاحونة لدار الجار المذكور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين لدار الجار المذكور من الطاحونة بالبينة الشرعية يكون له ابطالها من الادارة وازالة الضرر اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعى

ذى الحجة ١٢٧٤ — ١٨

(اجاب) للمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة بجاره منع من ادارتها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا وبه مقعد تخرب غاب مدة من السنين وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطا بجانب المقعد واحدث بها شبابيك فاراد صاحب المقعد ان يبنيه على هيئته القديمة فمنعه الجار زاعما أنه يسد عليه ما احدثه من الشبابيك فهل لصاحب المقعد أن يبنيه كما كان قديما وان لزم على بنائه فى ملكه سد ما احدثه ذلك الجار حيث لا يترتب على بنائه منع ضوء ولا هواء

محرم ١٢٧٥ — ٩

(اجاب) للمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره ضررا بينا فحيث لم يتحقق من بناء المقعد المذكور على ما كان عليه احداث ضرر بين لجاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم (سئل) فى دارين لاصق بعضهما كل منهما لملاك احداهما مرتفعة البناء عن الاخرى ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شباك لجلب النور فقط للمكان المذكور لا للتشوف والاطلاع لعدم امكانهما لكونه قريبا من سقف المكان المذكور وتناول كل من الدارين يد ملاك عديدة واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك الدار المنخفضة التى يلصقها الرجل آخر سبعة قراريط منها فاراد المشترى المذكور

محرم سنة

سد الشباك المذكور فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولا يقضى له به حيث هو متعين
للنور من قديم الازمان ولم يكن مستجد العمل وفي حائط ملك ذى الدار المرتفعة

٢٥ ١٢٧٥

الخاصة به (اجاب) ليس للمشترى المذكور سد الشباك المعد للنور في دار جاره حيث
لاضرر عليه منه غاية الامر ان ملاك الدار المنخفضة اذا ارادوا البناء في دارهم وترتب
على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذكور فان امتنع الضوء بالكلية عن المكان
الذى به هذا الشباك يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر البين بالجار وان لم يمتنع الضوء
على هذا الوجه فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طاقات من قديم
الزمان مطلة على خربة لجلب الضوء والهواء فجاء رجل وتملك الخربة وبناها بيتا وسد
وراء الطاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان
ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر مالك الخربة شرعا بازالة ما بناه الذى
حدث به منع الضوء والهواء الواصلين الى ذلك المكان بالكلية ويبقى القديم على قدمه

٢٨ ١٢٧٥

من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء
الا اذا اضر بجاره ضررا بينا على المفتى به فان تحقق الضرر البين من البناء المذكور منع
والا فلا والضرر البين من جملة انواعه ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية عن
مكان الجار كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد رجل آخر ان
يحدث بجواره دائرة لدق الارز ويستعمل ذلك بادارة الدواب فيها ويترتب على ذلك

رمضان

ضرر بين بالمنزل المذكور وغيره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء
ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يمنع من يريد احداث الدائرة من ادارتها

١١ ١٢٧٥

على هذا الوجه (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا
بينا فاذا تحقق الضرر البين بادارة الدائرة المذكورة للمنزل الجار كما هو مذكور يمنع مالكها
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسلوك رفع
احدهما بناء محدثا وجعل فيه شبابيك يشرف منها على بيت جاره ومجالس النساء فيه

صفر

فاراد الآخر ان يكلفه سد الشبابيك المذكورة فهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سدها

٧ ١٢٧٦

يجبره الحاكم الشرعى عليه (اجاب) اجاب علامة فلسطين عن سؤال نظير هذا بقوله هذه
المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنعه عنها لانه تصرف في ملكه
ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدورى ان الفتوى ان الكوة
ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك جنينة عليها بيوت لملاكها وبها شبابيك لاجل الهواء والنظر الى الجنينة
المذكورة اشترى رجل من اصحاب البيوت المذكورة قطعة ارض من تلك الجنينة
بحذاء بيته وبيت جاره وادخلها في بيته وجعلها معدة لقرار النساء في بعض الاحيان
وبنى في القطعة المذكورة حائطا وبعض منافع وتعلية تلك الحائط لاجل منع من ينظر في

القطعة المذكورة من شبابيك جاره حيث كانت قرار النساء في بعض الاحيان فمنعه
الجار من ذلك متعللا بان هذه الحائط تحول بينه وبين الجنينة المذكورة والحال أنه لم
يكن في بناء الحائط المذكورة ضرر بين بالجار المذكور فهل ليس للجار المذكور منعه من
ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا بينا سيما والجنينة المذكورة ليست
ملكا للجار المذكور (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره
ضررا بينا فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
مكان ولجاره طاقات حادثة مطلة على صاحب المكان المذكور جارحة له ومضرة به
ضررا بينا فبنى صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذكورة للضرر المذكور
وصار احداث طاقات أخرى من صاحب المكان المذكور في الحائط الخاص به في ملكه
وحصل للجار منها ضرر وأيضا بسبب اشراف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر
بذلك ضررا بينا أقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذكور التصرف
بالبناء في ملكه بما شاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذكورة وليس للجار
منعه من ذلك ولا معارضته بدون وجه شرعي حيث لم يترتب على بنائه بسد الطاقات
ضرر بين للجار المذكور (أجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر
بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس
مجلس الاحكام بما مضمونه الاستفهام عما سأل عنه قاضي بندر السويس بما حاصله
ان رجلا يملك خربة مردومة بالتراب لها بابان قديمان أحدهما بشارع الحارة وثانيهما
باقصى عطفة غير نافذة وكان بحائطها من جهة العطفة المذكورة شرم استمر مالكها
يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشاف الباب من العطفة المذكورة فصار
يدخل ويمر بالعطفة المذكورة ثم باع حصة من الخربة المذكورة لرجل من أهل العطفة
وأفرز له ذلك بالقسمة واستحق المشترى الباب الاسفل فصار المالك الاول يدخل
ويخرج من باب الحارة النافذة بعد أن بنى الخربة وجعلها دارا وقد مضى على ذلك
مدة ثم باع حصة من داره لرجل أجنبي وأفرزها له بالقسمة واستحق المشترى أيضا
باب الحارة وبقيت بعد ذلك حصته من الدار محبوسة بين قسميتها في جهة العطفة
فاراد المالك الاصلي أن يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة موضع الشرم لدخوله
وخروجه منه كما كان أولا لكونه لم يبق له فتح باب الا من هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل
من المستحقين في العطفة منكرا حق المرور له في ذلك فهل والحال هذه اذا أثبت الرجل
المذكور دعواه على الوجه المسطور أعلاه بالبينة العادلة وشهدت البينة بالشرم والبابين
وذكرت انه كان يدخل ويخرج من الشرم أولا وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه
ثم من باب الحارة مدة حتى باعه بلا زيادة منها على ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها
شرعا ويثبت بها للمدعى حق المرور في العطفة المذكورة ويكون ذلك باقيا له لوقت طلبه

جمادى الاولى سنة ٢٨ ١٢٧٦

جمادى الثانية ١٧ ١٢٧٦

وله أن يفتح بابا موضع الثلم لدخوله وخروجه اذ لاضرر وانه يعرض ذلك على مفتي المجلس أجاب بانه بمراجعة ماعنده من الكتب لم يقف على ما يفيد قطع الحكم في هذه المادة بدون اشتباه وأحال بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المالك الخربة المذكورة الذي باع الحصتين منها حق المرور من أقصى العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصة شائعة منها وأفرزها للمشتري وجعل نصيبه من جهة الباب القديم المذكور الذي هو من اقصى العطفة المذكورة يكون له فتح باب في حائط الخربة المذكورة اعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه وقسمته المذكوران ولا بيع الجزء الثاني وافرازه وتخصيص المشتري له بالجزء الذي فيه الباب المتوصل منه الى الشارع النافذ كما يستفاد مما ذكروه فقد نقل في رد المحتار على الدر المختار من مسائل شتى القضاء عن منية المفتي ما هو صريح في ان الشركاء في الدار الواحدة لو اقتسموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة ومثله في رباض التقاسمين نقلا عن البزازية من كتاب الحيطان ثم قيده بانه ينبغي ان يكون ذلك اذا كانت الابواب التي يراد فتحها فيما قبل الباب القديم كما هو موضوع المسئلة المسئول عنها الآن لا في اسفل منه الا اذا جرينا على القول الآخر المصحح ايضا من اطلاق جواز الفتح في الاعلى والاسفل فحينئذ لا يتقيد بذلك بل يكون جواز الفتح عاما ونص عبارته تتمة في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها واراد كل منهم فتح باب وحده ليس لاهل السكة منعهم قلت ينبغي تقييده بما اذا أرادوا فتح الابواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفا عن الخيرية من التعويل على ما في المتون نعم على القول الثاني المصحح أيضا الاتفصيل اه المراد منه ولا شك انه بعد بيع المالك لتلك الخربة الحصة الاولى صارت الدار مشتركة بينه و بين المشتري ثم بالقسمة بعد ذلك يصدق عليهما انهما شريكان في الدار وانهما اقتسماها فيكون لكل فتح الباب حسبما تقدم ذكره مطابقة للنص المذكور ولا يمنع من ذلك بيع المالك الاصلي الحصة الثانية وتأخير ارادة فتح الباب الى السكة المذكورة الى ما بعد بيع الحصة الثانية وافرازها الى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذكور ايضا مطلق يشمل ما اذا اختص احد الشريكين بالجزء الذي به الباب القديم و بالباب أيا كان هذا الاحد والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لآخر فاراد صاحب الحاصل ان يهدم حاصله و يدخله في بعض اماكن داره بكيفية اخرى ويكلف صاحب العلو هدم علوه الذي لا خلل فيه ليتمكن من ذلك والحال انه اذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن اصلاحه بدون هدم العلو على هيئته الاولى فهل والحال هذه لا يجبر صاحب العلو المذكور على هدم علوه الذي لا خلل فيه لتنفيذ غرض صاحب الحاصل على هذا الوجه واذا اراد

رمضان	سنة

صاحب الحاصل امره لاحد يصلحه بهذه الكيفية التي لاضرر فيها على صاحب العلو (أجاب) نعم لايجبر صاحب العلو على هدم علوه والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى اعلم

٢٤ ١٢٧٦

(سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن اصوله دائرة من مدة قديمة احد حيطانها مشترك بين صاحبها او بين رجل آخر له خربة بجوار الطاحونة المذكورة خلف الحائط المذكور وليس هناك ضرر من ادارة الطاحونة المذكورة لصاحب ملك الخربة ولا بالجدار المشترك المذكور ثم الآن بعد ادارة الطاحونة المذكورة منذ اربعين سنة بلا ضرر على احد بنى صاحب الخربة المذكورة اماكن بخربته واستعلى ببنائه فوق الجدار المذكور واخذ جانبا من هواء الطاحونة المذكورة ووضع جذوعا فوق حيطان الطاحونة وبنى فوقها اودتين تعديا منه بلا اذن من المالك المذكور من مدة قريبة فهل والحال هذه يؤمر بازالة ما احدثه فوق حيطان الطاحونة وهوائها تعديا حيث لم يكن له حق التعلي فوق ذلك شيء ما وقيمة ما احدثه فوق ذلك اقل من قيمة ما احدث عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (أجاب) نعم يؤمر بازالة ما احدثه على ملك صاحب الطاحونة تعديا بغير حق والحال ماذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم

شوال ٧ ١٢٧٦

(سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مطل على حوش جاره ولم يكن بالجناح المذكور شبابيك مطلة على الحوش المذكور وذلك الجناح موضوع من قديم الزمان وتخرب الجناح المذكور وخيف منه السقوط على الجار فاراد المالك هدمه واعادته كما كان اولا فمنعه الجار المذكور من اعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذكور لذلك وللمالك اعادة الجناح كما كان عليه اولا حيث لم يكن في ذلك ضرر بين ويبقى القديم على قدمه واذا اراد ان يحدث في اعلى الجناح المذكور وقت بنائه منورا ولاجل الضوء ولم يكن في وضعها ضرر بين بالجار المذكور يجاب لذلك (اجاب) اذا كان الجناح المذكور موضوعا بحق من قديم الزمان فتخرب يكون لمالكه اعادته كما كان وليس لجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ماذكر ضرر بين به اذ القديم يبقى على قدمه عند عدم الضرر واحداث طاقات لغير الطل بل لجلب الضوء في اعلى ملك المحدث لايمنع عنه اذ لا ضرر فيه والله تعالى أعلم

ذى القعدة ٤ ١٢٧٦

(سئل) في طاحونة اعدت قديما للطحن بمؤنة صاحبها فقط دون غيره فاجرها من صاحبها رجل طحان يطحن فيها بالاجرة لعموم الناس وصار المستاجر المذكور يديرها بالخيل ليلا ونهارا حتى ادى ذلك الى ضرر الاماكن التي بجوارها ضررا زائدا فهل اذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من اجارتها لمن يطحن فيها بالاجرة لعموم الناس (أجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء ولكن ليس له احداث تصرف يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى أعلم

صفر ٢٧ ١٢٧٧

(سئل) في رجل يملك منزلا ظهره في حارة صغيرة فيها اماكن اشتراه رجل وبناه ورفع بناءه واحدث بما كنه العلوية شبابيك تشرف على مساكن الحريم التي في المنزل الذي ظهره في تلك الحارة بحيث ان الجالس

في

في تلك الشبابيك ينظر الى من بساكن الحريم من ذلك والى من بساحته ويكشفه كشفا قاما مع ان سد تلك الشبابيك وابطالها لا يضر بمكان ذلك الانسان ولا يبطل ضوءه وهواءه ولم يكن بذلك المكان قبل هدمه شبابيك مشرفة على مساكن حريم ذلك الرجل فهل والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسد تلك الشبابيك المشرفة على ساحة منزل ذلك الرجل ومساكن حريمه ويجبر على منع ضرره حيث كان ضررا بينا (اجاب) المصرح به ان الفتوى في احداث فتح الكوات التي للطل والنظر انها ان كانت تشرف على ساحة النساء من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيها الى من يكون بداخل محل النساء فالضرر في فتحها ظاهر ويمنع من ذلك لاضرر الظاهر والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وخربة بجواره وللبيت شبابيك مطلة على الخربة المذكورة فبنى المالك المذكور الخربة بيتا آخر وسد شبابيك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذكور البيتين من رجلين واحد بعد واحد على هذه الحالة ومالك البيت الاول فتح شبابيك منه يطلع منها على مجالس النساء والجالس فيها يطلع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبابيك المذكورة وكان في فتحها ضرر بين بالاطلاع على مجالس النساء وعوراتهن يؤمر بسدها حيث لم يكن في سدها منع الضوء وكانت معدة للطل والنظر (اجاب) ليس للجار احداث طاقات معدة للطل على مجالس النساء في دار جاره لان في ذلك ضررا بينا قاتها سيما مع عدم ترتب منع الضوء من دار الفاتح بعدم فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبابيك قديمة عالية لاجل الاستضاءة وله جار محاذ لهذا المكان واراد رفع بنائه فهل اذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين مانع من الاستضاءة بالكلية يمنع الجار من رفع البناء المذكور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا ومنه منع الضوء بالكلية فان تحقق الضرر البين منع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا أراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طحن مؤنة عياله تدور احيانا غير مستمرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منعه من ذلك كليا فهل لا يسوغ لهم ذلك وله احداثها اذا لم يكن في ذلك ضرر بين لاحد من الجيران (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فان تحقق ضرر بين من التصرف المسطور بالسؤال منع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشتركة بين رجلين احدهما له بئر بجانبها والحائط المذكورة هي حائط على البئر المذكور ومركب عليها آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المختصة بمالكها وفوق الجذوع حائط خاصة بصاحب البئر ثم ان احد الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة ارض من داره ليلحقها بداره هو فامتنع صاحب الارض من اعطائها له فقصده بهدم الحائط المذكور وازالة الجذوع وآلة الاستقاء وهدم حائط البئر وبناها لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الجذوع وآلة الاستقاء على الحائط

شوال	١٤	١٢٧٧
ذي القعدة	٢	١٢٧٧
ربيع الاول	٣٠	١٢٧٨
ربيع الثاني	١٠	١٢٧٨

ربيع الثاني	سنة
٢٠	١٢٧٨

المذكورة مثل ماكانت قديما وذلك من تعنته وقصده سبب منعه من القطعة المذكورة وتعطل البئر المذكور تعطيلا كليا فهل يجبر الرجل المذكور على رد الجذوع وآلة الاستقاء على الحائط المذكورة كما كانت قديما حيث الحائط المذكورة اصلها مشتركة بينهم اولا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء المذكورة موضوعة من قديم الزمان بحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذكور تعديا بلاضرورة يكون ضامنا لما أتلفه ولزمه اعادتها كما كانت لافرق بين كون الحائط الموضوعة عليها مشتركة بينهما أوخاصة بمن هدمها وبناها حيث ثبت ان لرب الجذوع حق وضعها على تلك الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبناؤه ثانيا واذا كانت تلك الحائط مشتركة وهدمها احدهما تعديا بلاضرورة كما هومذكور وبناها من ماله كما كانت برئ من ضمان تلك الحائط بالنسبة لنصيب شريكه ولاتخرج عن كونها مشتركة ببنائها من ماله والحال ماذكر كما لو كانت خاصة بالآخر غير الباني قال في البزازية هدم جدار غيره من التراب واعاده مثل ماكان برئ وان كان من الخشب واعاده كما كان فكذلك وان بناه من جنس آخر لايبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود يبرأ والله تعالى اعلم (سئل) في مالك دار يريد احداث طاحونة فيها للطحن مؤنة عياله وله جار غير ملاصق وفاصل بينهما دار ولآخر يريد الجار الغير الملاصق منعه من احداثها فهل ليس للجار ولو ملاصقا المنع من طاحونة مؤنة البيت فغيره بالاولى وماظاهر الرواية القائل بالاطلاق

جمادى الاولى	
٢٣	١٢٧٨

وما التفصيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجار الغير الملاصق المنع من احداث تلك الطاحونة قولا واحدا لعدم توهم الضرر بالكلية بالنسبة اليه واما المنع بالنسبة للجار الملاصق ففيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهر الرواية انه لايمنع الشخص من تصرفه في خالص ملكه ماشاء ولو اضر بغيره ضررا بينا وهو القياس وبه افتى طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا بينا وهو مايكون سببا للهدم او يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية ومايمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية يمنع منه ومالا فلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين والمختار للفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شبابيك يطلع منها على حرم الجار متعللا بان هذا على قديمه والحال ان الشبابيك القديمة كانت في العلو بحيث لاتجرح حرم الجار فترك جاره النزاع واقام حائطا في منزله يدفع بها جرح الشبابيك بحيث ان محل صاحب الشبابيك يمكن فيه الكتابة والقراءة ابعد هذا الجدار عن شبابيكه بنحو ذراع فتعلل صاحب الشبابيك بان محله قد نقص نوره و يريد هدم الجدار المذكور فهل لايجاب لذلك ولايهدم الجدار المذكور الذي اقامه الجار لدفع الضرر البين عنه وهو جرح حرمه بالشبابيك المذكورة حيث لم يمنع عنه الضوء بالكلية على الوجه المذكور

جمادى الثانية	
٦	١٢٧٨

(اجاب) اذا لم يترتب على اقامة الحائط المذكور منع الضوء بالكلية عن بيت الجار

رجب سنة

لا يكون للجار المذكور تكليف البانى فى ملكه على الوجه المسطور هدم ما بناه حيث
لم يترتب على بنائه ضرر بين بجاره سيما اذا كان بناؤه لدفع الضرر عن نفسه كما هو
مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دار ولجاره دار اخرى لها سطح
بحيث يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء الكائنة فى دار الرجل
الاول اذ لم تكن سترة على السطح المذكور فاتخذ الجار المذكور وفوق سطحه غية
حمامات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغية المذكورة وبذا يطلع على محلات النساء
من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ماذكر الا ان يتخذ سترة على
سطح داره ليمتنع بها الضرر البين المذكور (اجاب) نعم للرجل المذكور منع الجار من الصعود

١٦ ١٢٧٨

على سطح داره والحال هذه كما نقله فى التنقيح عن الخانية والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبنى فيها منزلا وجعل له شبابيك تشرف على
محل حريم الجيران وعلى محل جلوسهن وفى ذلك ضرر فهل يمنع الجار من ذلك ويؤمر

رمضان

بسدها حيث كانت فى الاسفل لا فى الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الفتوى فى مسئلة

٢٠ ١٢٧٨

فتح الكوة انها اذا كانت للاطل وهى تشرف على المحلات المعدة لجلوس النساء من بيت
الجار فالضرر فى احداثها بين ويمنع من فتحها والحال هذه للضرر البين والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل يملك منزلا يشتمل على ثلاث طبقات وفى كل طبقة من العلوية
شبابيك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وتطل على شبابيك الجار المقابلة لها بحيث
عند فتحها يطلع الجالس من داخلها على من بداخل شبابيك الجار وكذا يحصل نظير
ذلك ممن يكون جالسا فى شبابيك الجار الآخر فهدم الرجل المذكور منزله وبناه ثانيا
ثلاث طبقات على ما كان عليه وفى اثناء بناء الطبقة العليا اراد بناء الشبابيك كما كانت
الا انه يريد ان يجعلها نوعا يقال له شماسات مؤبدة لا يفتح لها درف وليس لها عصى
يفتح بها ضلاع الشماسات بل تستمر اضلاع الشماسات منحدرة من اعلى الى اسفل
بقصد جلب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا
يترتب على وجودها بهذه الكيفية نظر محلات النساء فى منزل الجار المقابل لها بخلاف
الشبابيك القديمة فهل اذا كان عمل تلك الشبابيك بهذه الكيفية لا يكون للجار
المقابل منع الرجل المذكور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المالك من

ذى القعدة

تصرفه فى ملكه بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يكون للجار المقابل منع الرجل

٢١ ١٢٧٨

المذكور من ذلك والحال ماذكر فى السؤال وللمالك التصرف فى ملكه بهذه الكيفية
حيث لا ضرر بين بجاره والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل احدث طاحونة بجوار مسجد

ذى الحجة

واماكن موقوفة عليه وهى تضر به وباماكنه ضررا بينا ومع ذلك اخذ قطعة فيها من

٢٠ ١٢٧٨

الوقف بلا اذن من ناظره فهل يمنع من ادارتها ويجبر على نقض البناء (أجاب)
للمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا بينا وهو ما يوهن البناء فى مثل

جمادى الاولى	سنة
٤	١٢٧٩
رمضان	
١٦	١٢٧٩
ربيع الاول	
٢٦	١٢٨٠
جمادى الاولى	
٦	١٢٨٠

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكر يمنع من ادارة الطاحونة المحدثة على هذا الوجه والا فلا
كما يؤمر برفع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بناه فيها بدون اذن الناظر الشرعي
تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درب وظهرها الدرب آخر غير
نافذ وليس لها باب آخر من الدرب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذكور فتح
باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ لم يكن له حق المرور من الدرب فهل
يكون لبعض اهل الدرب المذكور منعه من ذلك واذا فتحه يكون لهم تكليفه بسده
(أجاب) نعم لهم منعه وتكليفه بسده والحال ما ذكر حيث لا حق له من القديم والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم آلت لهم
بالميراث عن مورثهم فاراد العم الاختصاص بها وبنى فيها حائطا فنازعه في ذلك اولاد
الاخ ومنعوه من ذلك ثم ان العم هدم ما بناه من الحائط المذكور وصالح اولاد اخيه على
جزء معلوم منها وحدده بحدوده وجعل بينه وبينهم طريقا مشتركة لهم وقسم الارض
بينهم وبينه قسمة بتراضيهم وبعد مدة اراد ان يغرس اشجارا في الطريق المذكورة
لنفسه خاصة وان ينقل الطريق في نصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمة والصلح
بدون اذنهم ورضاهم فهل بعد ثبوت الصلح والقسمة على الوجه المذكور وافراد كل
باستيفاء حقه لا يجاب لذلك ويمنع من ذلك (أجاب) اذا كان الطريق الاول مشتركا
بين العم واولاد اخيه لا يكون للعم الاختصاص به ولا ان يتخذ طريقا آخر في ملكهم
الخاص بهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها
بيت لآخر له خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها مبني فوقها
من القديم ثم بعد مدة احدث صاحب البيت وضع كوابيل بحائط الطاحونة لتقوية
ركوبه وسقفه وحفر بعض حائطها لوضع الاخشاب المذكورة فيها بدون اذن من
صاحبها ورضاه بل بواسطة اتفاقه مع المستأجر للطاحونة وفي ذلك زيادة ووهن بالطاحونة
وثقل عليها فهل اذا لم يكن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط
يؤمر ربه تكليفه بازالتها ويبقى القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث
الحال كما ذكر من حصول الضرر لحائط الطاحونة من ذلك يؤمر محدث وضع
الاخشاب المذكورة بازالتها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى أعلم
(سئل) في سفل لرجل وعلو لآخر اراد صاحب العلو جبر صاحب السفل على هدمه
وبنائه ثانيا ليبني عليه علوه زائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا هدم
صاحب العلو علوه مع السفل بغير اذن من صاحبه يكون ضامنا حيث كان السفل
سليما يمكن اعادة العلو عليه كما كان في القديم من غير زيادة (أجاب) لا يجبر صاحب
السفل على هدمه والحال هذه واذا هدم صاحب العلو سفل الآخر وهو سليم لا يخشى من
بناء العلو فوقه كان يكون ضامنا لتعديه على ملك الغير والله تعالى أعلم (سئل)
في شخص يملك مكانا بجانبه قطعة ارض جارية في وقف اهلي وهي بهذه الحالة التي

محرم	سنة
٢٣	١٢٨١

هي عليها من قديم الزمان ولمالك المكان شبابيك مطلة على الارض المذكورة تشاجر مالك المكان مع بعض جيرانه فذهب الجار الغير الملاصق للارض المذكورة واستاجر الارض من ناظرها كل سنة بخمسة قروش واذنه الناظر بالبناء فيها ليكون مايبنيه خلواله وقصد بذلك اضرار رب المكان وسد شبابيكه ومنع النور عنه كليا في بعض المساكن وضعف الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض المذكورة وسد شبابيك المكان الملاصق لها لا يجاب لذلك ويجبر على عدم البناء فيها اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضررا بينا اولا (اجاب) ليس لهذا الرجل احداث بناء يترتب عليه منع الضوء بالكلية عن بعض اماكن الجار المذكور وله التصرف بما دون ذلك اذ الشخص ليس له التصرف فيما يملك تصرفا يضر بغيره ضررا بينا ومنه منع الضوء بالكلية لا تقليله والله تعالى اعلم (سئل) في دارين متقابلتين بينهما زقاق غير نافذ عرضه ذراعان احدث مالك احدى الدارين بها شبابيك مطلة على داخل محل نساء جاره والحال ان الشبابيك المحدثة لو سدت لاستغنى بالنور من داخل فهل والحال هذه يجبر محدث الشبابيك المذكورة على سدها لكونها ضررا على الجار (اجاب) صرح الخير الرملي في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر البين فيمنع حيث كان محدثا على هذا الوجه منعا للضرر البين على المفتى به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض من مالكها خالية عن البناء بموجب حجة شرعية وبنى فيها اماكن لنفسه سفلية وعلوية وفتح بها شبابيك مطلة على الشارع السلطاني ويقابله بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فمنعه الرجل المذكور من فتح الشبابيك والحال ان الشبابيك ليست مطلة على محل النساء قط بل مطلة على جنينة ومنظرة للرجل فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذكور من فتح شبابيكه وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المالك من فتح شبابيكه المذكورة التي لا يطلع منها على محلات النساء من البيت المقابل وكونها يطلع منها على المنظرة والجنينة المعدتين للرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضا وبجوارها ارض لآخر لم يكن اصلهما مشتركا بينهما وفيها اشجار تدلت اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع اغصانها المتدلية على ارضه او يامره بقطعها فابى فهل والحال هذه للقاضي أن يامره بتحويلها وتفريغ هواء ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يجبر على القطع ام كيف الحكم (اجاب) نعم والمسئلة في العمادية ومثلها في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللبائع اشجار في ضيعة اخرى بحيث هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فللمشترى أن ياخذه بتفريغ المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا لو ورثها وبجنبها ضيعة كذلك لانه كمورثه فله تفريغ ضيعته من تلك الاغصان فكذا وارثه فيه وفي كتاب الصلح

ربيع الاول ١٩	١٢٨١
جمادى الثانية ١٩	١٢٨١
رمضان ٤	١٢٨١

خرج شعب نخلة الى جاره فللجار قطعها التفريغ هوائه قالوا هذا على وجهين فلو كان تفريغه بشد الشعب على النخلة أو تفريغ بعضه بشد بعضها فله أن يؤاخذ رب النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشده وأما ما لا يمكن تفريغه الا بقطعه فالاولى ان يستأذن ربها فيقطع بنفسه أو يأذن له به ولو أبى يرفع الى القاضي فيجبره على القطع أفاده في التنقيح وقد صرحوا باختلاف الرواية عن محمد في المشترك اذا قسم ووقعت شجرة في نصيب أحدهما وأغصانها متدلية في نصيب الآخر هل يجبر على التحويل والقطع أولا وان الفتوى على عدم الجبر على شيء من ذلك لانه استحقها باغصانها فتترك على حالها والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لشخصين داران متقابلان لبعضهما وبينهما طريق فهدم أحدهما أعلى ما بداره ولم يعده والثاني هدم داره وأعادها على أصلها في الارتفاع غاية الامر انها كانت دورين مرتفعين فجعلهما ثلاثة بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لارضية الدور الثاني القديم وكان بالدور الثاني شبابيك قديمة فجعل في الدور الثالث شبابيك بدلها مساوية للشبابيك الاولى وبسبب عدم اعادة الجار المقابل بناء داره الاعلى صارت الشبابيك المذكورة يطلع منها على بعض محلات دار الجار المذكور الا انها ليست محلات للنساء ومع ذلك لو بنى الجار داره وأعاد ما أزاله من البناء العلوي لا يطلع من هذه الشبابيك على محلات أصلا من تلك الدار فهل والحال هذه اذا أراد الجار المقابل المذكور منعه من فتح هذه الشبابيك التي هي بمساواة الشبابيك القديمة لا يجاب لذلك ولو فرض انها محدثة بمعنى انه لم يكن قبل بمساواتها شبابيك قديمة وكان لا يطلع منها على ساحات النساء سيما ولو بنى الجار المقابل علوه كما كان أو بعضه لا يوجد هذا الاطلاع كما ذكر أصلا (أجاب) نعم ليس للجار المقابل منعه من هذه الشبابيك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية ولتلك الدار حائط مختصة بها فهدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فانشاه المشتري دارا وتعدى على حائط جاره وخرقها ووضع عليها جذوعا وخرقها ايضا من جهة اخرى وجعل فيها بيت راحة بغير اذن مالكها وبغير اطلاعه وكان اذ ذاك مسافرا فلما حضر وعلم بذلك عرض امره للحكومة وبكشف ارباب الخبرة ظهر ان هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وانه ليس فيها علامة وضع اخشاب قديمة وان اتصالها باقي بناء الدار اتصال تربيع وانه ليس لصاحب الدار المنشاة فيها حق بوضع شيء فهل والحال هذه يلزم المنشئ المتعدي رفع جذوعه وازالة بيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤمر بذلك شرعا (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الجار الملاصق احدث وضع بعض جذوعه على حائط جاره المختصة به بدون اذنه ولم يكن له حق في الوضع وانه خرق بعض الحائط المذكورة واحدث فيها بيت راحة تعديا منه يؤمر بازالة ما احدثه على حائط الجار اذا لم تكن قيمة ما احدثه

٩ ١٢٨١

٢٢ ١٢٨١

عليها

عليها المذكور يضمن ما تلفه بخرق الحائط المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(سئل) في رجل اشترى لابنه البالغ نصف منزل صغير متخرب غير قابل للقسمة من مال نفسه تبرعا واستأجر الابن المذكور باقي المنزل من ناظره مدة معلومة واذنه الناظر بالبناء على أن ما بناه فيه يكون ملكا له يستحق به القرار فبنى فيه بعض بناء قليل ثبت له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بان يتمم بناء المنزل المذكور على ان يكون البناء لوالده المذكور فبنى الاب المذكور المنزل لنفسه باجاره واخشابه ومؤنه وجميع لوازمه المملوكة له حسب اذن ابنه البالغ له بذلك فهل اذا مات الابن المذكور عن زوجته وابيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه له بذلك بالوجه الشرعي يكون جميع ما بناه ملكا له حسب الاذن المذكور أم كيف (اجاب) نعم اذا اثبت الاب ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يحكم بان البناء المذكور على الوجه المسطور ملك له لا لابنه ولا يكون تركة عنه والله تعالى أعلم

١٦ ١٢٨٢

(سئل) في شخص يملك قطعة ارض وبجوارها محل موقوف فبنى مالك الارض جدارا بجوار محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى في ارضه اودة وفتح شبابيك على محل الوقف المذكور فاراد ناظر الوقف بناء محل الوقف واذا بناه على الوجه الذي يريده الآن تنسد شبابيك مالك الارض المجاورة له فهل اذا كان لمالك الارض في المحل الذي بناه شبابيك من جهة اخرى ليس لمالك الارض منع الناظر المذكور من بناء محل الوقف المذكور وما الحكم (اجاب) اذا كان لمالك الارض ضوء لمحله المذكور من الشبابيك الاخرى بحيث لم يمتنع الضوء عن محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالنسبة لما قبل ذلك ومع ذلك تمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى أعلم

ربيع الثاني

٣ ١٢٨٢

(سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد بناءها مكانا وبلصق تلك الارض منزل لرجل آخر فيه شبابيك مطلة على تلك الارض فاراد رب المنزل ان يمنع صاحب الارض من البناء متعللا بسد شبابيك منزله فهل لا يجاب رب المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار ولا يمتنع الضوء بسد تلك الشبابيك عن هذه المحلات لوجود ضوء لها من جهة اخرى (اجاب) نعم لا يجاب مالك المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك البناء ضرر بين كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار فاذا لم ينعدم الضوء عن محلات الجار بذلك البناء بل كان لها ضوء من جهة اخرى غير الابواب لا يكون له المنع من التصرف في خالص ملكه والا فلا والله تعالى أعلم

جمادى الاولى

١٧ ١٢٨٢

(سئل) في رجل له حصة في قطعة ارض مشتركة بينه وبين امرأة مجاورة لمنزله باعت المرأة نصيبها من الارض المذكورة لآخر والمشتري الذي اشترى من المرأة بنى لنفسه واحدث فيها طاحونة بغير اذن الشريك وهو غائب وضيق عليه باب منزله واخذ منه جانبا وادخله في الطاحونة المذكورة وكل ذلك والجار المالك لنصف الارض المذكورة غائب فهل يؤمر برفع ما احدثه في ملك جاره الخاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحداث الطاحونة

جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ ١٧

المذكورة يؤمر برفعها (اجاب) اذا بنى احد الشريكين فى الارض المشتركة بدون اذن
شريكه وطلب احدهما القسمة تقسم فما يقع من البناء فى نصيب البانى فهو له وما يقع
فى نصيب الآخر يؤمر بقلعه وكذا ما يثبت شرعا انه احدثه فى ملك شريكه الخاص به
بدون اذنه يؤمر بقلعه ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان
يتراضيا على تملك رب الارض البناء مستحق القلع وتصرف الشخص فيما يملك مرخص
له فيه ما لم يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا فى سكة
غير نافذة مشتملة على دوره وبعض دورها الداخلة عن دار المشترى روشن قديم خارج
على الطريق بحيث لا يعهد الا كذلك وليس فيه ضرر لاحد فنازع المشترى صاحب
الروشن المذكور وطلبه برفعه مع ان حق مرور المشترى فى هذه السكة من خارج هذا
البيت المشتمل على الروشن المذكور بابه على راس السكة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك
شرعا وهل اذا اراد المشترى المذكور احداث باب آخر داخل فى السكة عن باب داره
الاول او روشن او غير ذلك فى هذه السكة ليس له ذلك ويمنع شرعا مما احدثه هذا المنازع من
غير اذن المارين عليه من اهل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن

٢١ ١٢٨٢

المذكور قديما لا ضرر به فلا يكون لمشترى الدار من اهل هذه السكة المطالبة برفعه ويبقى
القديم على قدمه واما احداث المشترى بابا لداره اسفل من بابها القديم فى هذه السكة كما
هو مذكور بالسؤال ففيه اختلاف التصحيح والفتوى والمتون على المنع وهو ظاهر
الرواية بخلاف ما لو احدثه اعلى من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من
المشترى فى هذه السكة فلكل من اهلها منعه منه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى دارا بابها فى طريق غير نافذ متشعب من الطريق العام المسلوك فسده وفتح
لها بابا من داخل داره له بابها فى الشارع العام المسلوك المذكور وفى الشارع
المذكور زائغة مربعة اخرى من الجانب الآخر غير المتقدم ذكره غير نافذة ايضا بل هى
مختصة بدار رجل اخرى فتعدى المشترى المذكور وفتح لداره التى اشتراها بابا آخر فى
تلك الزائغة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الآخر التى هى حريم لباب داره يمر فيها
خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر لغير داره فهل حيث كانت مربعة
لا مستديرة لا يكون للرجل الذى بابه من عطفة اخرى فتح باب آخر فيها ويؤمر بسده

جمادى الثانية ١٦ ١٢٨٢

اذ لا حق له فى المرور منها (اجاب) ليس للمشترى المذكور فتح باب لداره من الزائغة
المربعة الغير النافذة التى لم يكن له باب فيها بل كان بابه من طريق آخر من جانب آخر
متشعب عن الطريق العام اذ لا حق له فى المرور فى المربعة المذكورة والحال هذه ويؤمر
بسده اذا فتحه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض ولها جار له
دار فاراد صاحب الارض ان يبنى فيها طاحونة فاستاذن جاره فاذن له بالبناء فبناها
وبنى حائطها بجانب دار جاره لكى يضع عليها الجائز فمنعه الجار متعللا بانها تضر داره
فهل والحال ما ذكر يمنع من المعارضة حيث لم يكن هناك ضرر خصوصا مع اذنه له

بالبناء

جمادى الثانية ٢٢	سنة ١٢٨٢
رجب ٢٠	١٢٨٢
شعبان ١٨	١٢٨٢

بالبناء (اجاب) اذا حصل ضرر بين للجار من ادارة الطاحونة المذكورة منع صاحبها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى بيت فى سكة غير نافذة بابه فى اول السكة اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا اهل السكة يؤمر بسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة المذكورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفى ذلك بل لا بد من رضا جميع اهل السكة ممن بيته داخل عن بيت مريد الفتح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام كيف (اجاب) اختلف التصحيح والافتاء فى هذه المسئلة فافتى بعضهم بان له فتح الباب اسفل من بابه الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذكورة وافتى بعض بالمنع بدون اذن الكل وفى رياض المتقاسمين وتنقيح الحامدية والصحيح ان فى هذه المسئلة اختلافا فى التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به فى جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر الرواية من المنع انه لا بد من اذن الكل بفتح الباب المذكور وان الاذن بذلك من باب العارية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال فى رياض المتقاسمين اشترى دارا وبابها فى الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة وللمشترى فى هذه السكة دار اخرى ليس للمشترى ان يجعل للدار المشتراة طريقا فى هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحدا فان لهذا الواحد ان يمنعه من ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعارة ولهم ان يرجعوا وكذلك لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها ساطانة للوقاية من الشمس والمطر فاراد ان يجعل لها ساطانة لذلك لا تضر بالمار تحتها ولا بالطريق لبقاء اتساعه مع وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام حوانيتهم فتعرض له جماعة ممن لهم الظلال وارادوا منعه فقال لا امتنع من وضع ظلتى حتى تزيلوا ظلالكم فاشتكت اصحاب الحوانيت الملك والوقف التى لها ظلال لان الظلال اذا ازيلت تتعطل مصلحة الحوانيت فامر حاكم البلد بابقاء الظلال الموجودة ووضع هذه الظلة فوضعها صاحب الحوانيت المذكور بامر الحاكم بالكيفية المذكورة فى الطريق المسلوك النافذ فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له اولا يريدون ازالة ظلته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ويمنعون من التعرض له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) قال العلامة خير الدين نقلا عن البزازية وان احدث فى طريق ظلة فلكل احد الرفع والمنع اضر ام لا وقال محمد ان لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثانى وبه يعتبر اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع وفى جامع الفصولين الصحيح من مذهب ابى حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن الصغار انه انما يلتفت الى خصومة من يخاصم لو لم يكن له مثل ما للمخاصم ثم قال والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لانه اصلح وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يفتى انتهى وهذا كله اذا كان الاحداث بغير اذن الامام أو نائبه فى ذلك أما لو كان باذن من ذكر فليس لاحد التعرض لازالة الظلة المذكورة اتفاقا حيث لا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل احتكر قطعة أرض موقوفة من ناظرها باجرة المثل واذن له الناظر بالبناء والعمارة على ان يكون له حق القرار فبنى منزلا وفتح فيه شبابيك مطلة على باقى أرض الوقف التى فيها بستان فهل يجوز له فتح الشبابيك المذكورة حيث لم يحصل فى ذلك ضرر ولا اطلاع على محل نساء واذا أراد أحد معارضته فى ذلك وتكليفه بسد الشبابيك المذكورة متعللا بانها مطلة على بستان باقى الوقف يمنع من معارضته بدون وجه شرعى (أجاب) اذا كان

١٤ ١٢٨٣

وضع هذا البناء بحق فلمالك التصرف فيه أن يفتح الشبابيك التى لا يترتب عليها اضرار ببستان الوقف ولا بغيره من الجيران ولا يكون بمجرد كونها مشرفة على بستان الوقف مانعا من فتحها شرعا حيث لم يكن معدا لقرار النساء فيه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له بيت غير عن معالمه الاصلية وعلى بنائه واحدث فيه طاقات وشبابيك زيادة عن أصله وصارت يشرف منها على ساحة دار جاره ومنافعه التى هى محل قرارة نسائه وجلوسهن فهل اذا حصل من ذلك الضرر البين للجار المذكور بعد الكشف عليه من أهل الخبرة العالمين باصل ذلك وتحقق الضرر البين يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه أم كيف الحال (اجاب) اذا كان ما أحدثه الجار من الشبابيك معدة للنظر وتشرف على محلات النساء وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر والحال هذه بينا ويؤمر بسدها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يريد بناء حائط فى ملكه ملاصقة لدار جاره يسد بسبب

جمادى الثانية ٤ ١٢٨٣

ذلك شباكين فى قاعة جاره جالبين للهواء لا غير ولم يكونا للضوء فقام الجار المذكور يعارضه فى ذلك بدون وجه شرعى متعللا بانه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (اجاب) بمجرد منع الهواء والشمس عن مكان الجار بالبناء فى ملك البانى لا يعد من الضرر البين حيث لم يمتنع النور وللشخص التصرف فى ملكه بما لا يضر بالجار ضررا بينا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أخذ أرضا خالية من البناء وبنى فيها دارا وسكن فيها مدة ثم بعد ذلك بنا بها طاحونة وركب الجازية فى الحائط المشترك بينه وبين الجيران وذلك الحائط الذى فيه الجازية مركب عليه بناء علوى فى ملك جيرانه فعند ادارة الطاحونة المذكورة يحصل للاماكن الملاصقة للطاحونة المذكورة ارتجاج جسيم وضرر بين خصوصا وان بناء تلك الناحية بالطوب والطين ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنادر ويحصل للبناء ضرر ووهن بسبب ادارتها فهل يجبر الرجل على عدم ادارتها (أجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة

١٧ ١٢٨٣

رجب ٢٤ ١٢٨٣

للجيران وهو ما يكون سببا لوهن البناء يؤمر بمنع ما يكون فيه ضرر بين بجيرانه ويكون له التصرف فى ملكه على هيئة ليس فيها ضرر بين بالغير والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل احدث شبابيكين فى حائط بيته وبين جاره مطلين على مجالس النساء ويحرمان أهله ويترتب على ذلك ضرر بين فهل للجار مطالبته بسد الشباكين المذكورين حيث كانا معدين للاطلاع (أجاب) نعم للجار مطالبته بسد ما احدثه من الشباكين المعدين للاطلاع الذين يطل منهما على ساحة النساء المعدة لجلوسهن لان فى احداثهما ضررا بينا بالجار والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اراد ان يبنى فى ملكه حائطا ملاصقا لحائط جاره ويبنى خلفه قصبة قناة مع حمام صغير بمنزل بناء قويا بحيث لا يضر شيئا فمنعه الجار متعللا بانه يسد بذلك البناء شباكا بيكه المطلة على ساحة منزل البانى وبانه يحصل لمنزله الضرر من القصبة والحمام ويريد منعه من ملاصقة الحائط المذكور وتركه جانبا من الارض من ملكه بدون بناء فاصلا بين البنائين بدون وجه شرعى والحال انه لا يلزم من هذا البناء خلاف سد شباكين يكشف منهما منزل البانى مع عدم منع الضوء عنه بالكلية لوجود خلافهما فى المحل الذى هما فيه فهل لمالك الدار المذكورة بناء الحائط فى ملكه ملاصقا لحائط جاره بدون تركه شيئا فاصلا من الارض وبناء قصبة وحمام لمنزله خلف تلك الحائط وسد ما يكشف من الشباكين المذكورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل من ذلك ضرر بين ولا منع الضوء بالكلية وان لزم تقليل شئ من النور بحيث لا تمتنع القراءة والكتابة فيه بقطع النظر عن ضوء الباب (أجاب) للمالك التصرف فى خالص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا بينا وهو ما يكون سببا لهدم أو وهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية واختاروا الفتوى عليه فاذا لم يترتب على هذا التصرف المذكور بالسؤال الضرر البين لا يكون للجار منعه والاذى المنع وتقليل الضوء بسد بعض الكوات بحيث لا يمنع الكتابة على ما افتى به المولى أبو السعود لا يكون ضررا بينا وهذا بقطع النظر عن ضوء الباب لانه يحتاج لغلقه لبرد ونحوه على ما حرره فى تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له بيت بجوار جنينة وشبابيك بيته تشرف على حوشه وجنينته الخاصة به وتلك الشبابيك فى محلات النساء وبجوار ذلك خربة مملوكة لامرأة فجعلتها بيتا واحدثت فيه شبابيك فى الدور الاسفل ومن فوقه من نحو سبع سنين أو ثمان معدة للاطلاع بحيث ينظر الجالس فيها الى ما بداخل محلات النساء ومحل جلوسهن وقرارهن من البيت المملوك لصاحب الجنينة المذكورة ثم تداولت الايدى المكان المحدث فيه الشبابيك المذكورة والمشترى الاخير الآن احدث اماكن أخرى فوق الاماكن العلوية واحدث فيها شبابيك أيضا يطلع منها على محلات النساء من البيت المذكور ولا وصل من ذلك ضرر بين لمالك البيت والجنينة المذكورين والحال انه لو سدت

الشبابيك المذكورة بالكيفية المحدثة في الخربة اولا وثانيا التي يطلع منها على عورات الجار لايمتنع الضوء عن المحلات المذكورة لوجود الضوء لها الآن من شبابيك اخرى مطلة على حوش البيت المذكور من داخله ولا يمتنع عن ذلك المكان الهواء والشمس ايضا سوى الهواء المجرى الذي يدخل من الشبابيك المطلة على الجنينة المذكورة فهل اذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشبابيك لكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر يؤمر مالكها بسدها لمنع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر واراد المالك للجنينة المذكورة ان يبنى ساترا في ارضه المملوكة له ليحجب النظر الى داخل محلات النساء يجاب لذلك لاسيما اذا ابقى فرجة بين الحائط المذكورة وبين شبابيك الجار بحيث لا يمتنع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يجيء من تلك الشبابيك (اجاب) اذا كانت تلك الشبابيك معدة للطل ويطلع منها على محلات النساء المعدة لجلوسهن وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فيؤمر مالكها بسدها على وجه يمتنع به الضرر المذكور الحاصل منها واذا لم يكن فيها ضرر بين لا يؤمر بذلك ومع ذلك يكون للجار بناء حائط في ملكه على الوجه المسطور اذ لا ضرر على جاره من ذلك لما صرحوا به من ان للمالك التصرف في خالص ملكه بما شاء مالم يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة جارية في وقف اهلي مجاورة لدور مملوكة لاشخاص حصل من ادارة تلك الطاحونة ضرر بين لتلك الدور ووهن لبنائها واراد اصحاب تلك الدور المذكورة منع ادارة الطاحونة لكونها مضرة لدورهم ضررا بينا فهل يجابون لذلك شرعا حيث تحقق الضرر المذكور من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق ذلك الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عليها من ادارتها منعا للضرر البين المذكور ولا فرق بين وقف وملك في هذا الحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض عشورية ودفع في ثمنها مبلغا جسيما واخذ حجة مقتضية للتمليك من محكمة معتبرة وتقسيطا رزنامبا بحدود تلك الارض وحقوقها وعلى موجب ذلك وضع يده عليها وتصرف فيها تصرف الملاك في املاكها فتعرض له اهل قرية مجاورة لتلك الارض وابتدعوا في وسطها طريقا ووضعوا في بحر امامها سفينة لتعديتهم هم ومواشيهم الى جهات أخر مع وجود الطريق المعدة لمرور الناس قديما بجانبها خارجا عنها فتركوا ذلك واحدثوا المرور من وسط تلك الارض تعديا لاجل قرب المسافة بنحو اربعين قصبة ولم يكن بوسط هذه الارض طريق سابقا ومنعوا مالكها من زراعتها والانتفاع بها لاجل مرورهم مع حصول الضرر والمشقة والاتلاف الزائد لتلك الارض وزراعتها بسبب المرور المذكور والحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المالك المذكور ولم يكن مذكورا في الحجة والتقسيط المذكورين تلك الطريق أيضا فهل والحال هذه للمالك المذكور منع من يمر من تلك الارض والانتفاع بارضه المذكورة نظرا لما تقدم وهل

٢٧ ١٢٨٤

ربيع الاول ١٥ ١٢٨٤

يجب على ولاة الامور منع الضرر المذكور وليس لهؤلاء منع المالك من الانتفاع بارضه (اجاب) اذا تحقق احداث هذا الطريق فى تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك القرية حق المرور فى وسطها يكون لمالكها منعهم ولو بعد الاذن والحال ماذكر بالسؤال وعلى ولاة الامر منع الضرر عن المالك وله الانتفاع بارضه بالزرع وغيره وليس لاحد منعه بدون وجه شرعى ففى رياض المتقاسمين من حق المرور والطريق الخاص بالعزو الى الخلاصة رجل اراد أن يمر فى أرض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان يمر وان لم يكن له طريق آخر له أن يمر مالم يمنعه من ذلك لانه راض دلالة واذا منع ليس له ان يمر لان الدلالة بمقابلة الصريح لغو وهذا فى حق الواحد اما فى حق الجماعة فليس لهم ان يمروا بغير رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من المحل المذكور قبل هذا امر فى ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستحلال ان أضر بها كالمزروعة والرطبة والافلا الا اذا آذى صاحب الارض يجب عليه الاستحلال لايذائه ولو كان له حق المرور فى أرض غيره فرفيها مع فرسه أو حماره قبل ان يثبته بالحجة ليس له ذلك حاوى القنية فيمن يتصرف فى ملكه من كتاب الكراهية والاستحسان انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دار فيها شبابيك من قديم الزمان مطلة على محل آخر مملوك لرجل آخر وفى الدار التى فيها الشبابيك ميزاب لتصريف ماء الشتاء منه يصب فى بعض ارض المحل المذكور موضوع بحق من قديم بدون ان يمنع من ذلك صاحب المحل الآخر المذكور ولا من قبله ولا يعلم منازع فى ذلك فهل اذا كانت الشبابيك غير مشرفة على محل جلوس النساء وقرارهن من محل الجار المذكور ولم يحصل من الميزاب وهن لبناء المحل المذكور واراد الجار الذى هو صاحب المحل الآخر ان يسد الشبابيك ويرفع الميزاب المذكور من محله لايجاب لذلك ويبقى القديم على قدمه حيث لم يكن فى ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ماذكر الاعلى الحالة التى هو عليها الآن (اجاب) ليس للجار سد شبابيك جاره التى لا يطلع منها على محل قرار النساء من بيت الجار ولا تكليف مالكها بذلك لانه لا ضرر فى فتحها ولو كانت حادثة نعم للجار البناء فى ملك نفسه ولو ترتب عليه منع ضوء تلك الشبابيك الا اذا امتنع الضوء بالكلية عن المكان الذى فيه الشبابيك المذكورة بان لم يكن له ضوء من شبابيك اخرى بقطع النظر عن ضوء الباب فحينئذ ليس له سدها كما انه ليس له رفع الميزاب المعد لتصريف ماء الشتاء الذى ينصب الماء منه فى بعض ارض الجار حيث كان موضوعا بحق من قديم الزمان لا يعهد الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين بالجار والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون المجلس الخصوصى فى ٣١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا باسماء واختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمنهورى الشافعى والشيخ ابراهيم السقاء والسيد على محمود البقلى والشيخ عبد القادر الرافعى والشيخ مصطفى

١٥ ١٢٨٤

مطلب المرور فى ارض الغير ممنوع مع الضرر أو المنع من المالك

جمادى الثانية

١٩ ١٢٨٤

القرشي وصورة السؤال في شخص ملك منفعة أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذكور فيها ان الحد القبلي أطيان فلان وبينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون قصبة ويزعم هذا الشخص ان الطريق المذكورة صارت له بمقتضى سنده المذكور فهل بمقتضى ذلك تكون هذه الطريق داخلة في منفعته ويكون له منع الناس من المرور منها مع كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول الطريق المذكورة في حدود الارض المملوكة منفعتها للشخص المذكور أن يكون له منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ يجوز أن تكون الارض مملوكة لشخص ولغيره حق المرور فيها وحيث كان مرور الغير حاصلا فيها لا يكون له المنع الا اذا أثبت بالوجه الشرعي احداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل على دخول هذه الطريق في الحدود بهذه العبارة المذكورة في الحجة ماذكره في جامع الفصولين ونور العين لو ذكر الفاصل وحكم بالمدعي هل يدخل الفاصل في الحكم ذكر شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب في صك الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جدار رهص فالفاصل لمن يكون في فوائده اشارة الى انه للمشتري انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان مطلة شبابيكه على جنينة معدة للرجال لا للنساء وجارة بها البيع والشراء وأماكن أخر مطلة على الجنينة المذكورة وذلك من قديم الزمان وتخرب المكان المذكور وصار بهدم السور الذي على الجنينة وصار اعادته كما كان أولا فنعه واضع اليد على الجنينة المذكورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ليس لصاحب الجنينة منع الجار من فتح الشبابيك القديمة كما كانت حيث لا يطلع منها على محل قرار النساء وجعلوهن اذ لاضرر في ذلك والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة موصل من جهتين للشارع الاعظم لرجل من أهله دار حدها الغربي اليه وحدها القبلي للشارع الاعظم وفيها شبابيك قديمة في الحدين المذكورين ولجيرانه شبابيك في الشارع الغربي هدم ذلك الرجل داره وأراد بناءها واعادة الشبابيك على الشارعين المذكورين كجيرانه وليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فتعرض له رجل من المقابلين له في الشارع الغربي يريد منعه من ذلك مدعيا ان الشارع الغربي المذكور جميعه ملكه والحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة ولم يعهد حيازة أحد له ولا يترتب على ذلك الاطلاع على عورات النساء من بيت الجار المذكور ومحل قرارهن من داخل فهل والحال هذه لا يجاب لمنعه ولو فرض ان الشارع المذكور مملوك له لاسيما والدار المذكورة التي فيها تلك الشبابيك التي هدمت ويريد مالكها اعادتها قديمة سابقة على دار الجار المقابل وقد احدث الجار المقابل بداره شبابيك مقابلة لجاره المذكور التي شبابيكه وبناؤه قديم وكانت دار الجار المذكور حين ذلك أرضا براحا لا

مطلب الفاصل بين الحدود وغيره يدخل في الحدود

سنة	رجب
١٣٨٤	٢

بناء فيها أصلا فلو فرض الاطلاع من داخل على محلات النساء لامر الجار المقابل التى حدثت داره بسد شبابيكه الكوة هى الحادثة وكانت دار الذى يريد البناء الآن موجودة وفيها شبابيك فى هذه المواضع ودار الآخر أرضا براحا كما سبق أم كيف الحكم (أجاب) نعم ليس للجار المقابل المذكور منع جاره المقابل من اعادة شبابيكه التى كانت قديمة وهدمت مع البناء ويراد اعادتها ولو فرض كون ذلك الشارع مملوكا للجار المقابل اذ ليس منها ضرر بين والحال ماذكر بالسؤال ولو فرض الاطلاع من شبابيك كل من الدارين على داخل محل الآخر يؤمر الذى أحدث منهما بسدها أحدثه لانه المتعدى لسبق الآخر بلا ضرر احين احداثه سابقا وأرض الآخر خالية والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلو فى علوه جذعا لم يكن فى القديم وأحدث فى علوه بناء يضر بالسفل بدون اذن صاحب السفل وتضرر من ذلك صاحب السفل فهل يمنع صاحب العلو من ذلك حيث تحقق الضرر أم كيف الحكم فى ذلك حيث اضر ماذكر بالسفل (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال ماذكر فى السؤال والله تعالى اعلم

رمضان	
١٣٨٤	٢١

(سئل) فى رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتا خارج الوكالة ملاصقا بحائطها مرتفعا بقدر معلوم ارتفاعا لا انسد به شبابيك خرجات الوكالة المذكورة الموضوعة بحق من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت هدم حانوته ويريد بناءه ورفع ذلك البناء زيادة عن قدمه الذى كان عليه أولا لاجل أن يسد شبابيك الوكالة ويمنع عنها النور فهل والحال هذه لايكون لصاحب الحانوت المذكورة الارتفاع فى البناء زيادة عن القديم المذكور ويمنع من ذلك شرعا حيث يحصل بذلك ضرر بين لصاحب الوكالة بمنع الضوء بالكلية عن المكان الذى بالوكالة أم كيف الحال (اجاب) ليس لمالك الحانوت المذكورة الارتفاع ببنائها عن القديم ارتفاعا يترتب عليه سد الضوء بالكلية عن بعض أماكن الوكالة المجاورة لها لان ذلك ضرر بين بالجار وللمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء مالم يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى أعلم

١٣٨٤	٢٩

(سئل) فى سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة بها أربعة منازل لاحد أهلها منزل بابه باعلاها وللآخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فاراد صاحبها أن يسد السكة المذكورة من جهة الاسفل ويدخلها فى ملكه فهل يمنع من ذلك شرعا حيث كانت السكة المذكورة فيها حق العامة أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يمنع من ذلك والحال ماذكر ففى تنقيح الحامدية ما نصه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فى سكة غير نافذة ليس لاصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية فى الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها فى دورهم وانما لهم المرور فقط بزازية من نوع فى السكة الغير النافذة انتهى وفى رياض

صفر	
١٣٨٥	١

مطلب ليس لاهل السكة الغير النافذة ان يبيعوها او يقتسموها او يدخلوها فى دورهم بل لهم المرور فقط

المتقاسمين السكة الغير النافذة لو على الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوها لان للمار فيها حقا فاذا ازدحم الناس فى الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يخف الزحام وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يسدوا رأس السكة بزازية من كتاب الحيطان ليس لاهل السكة ان ينصبوا على راس سكتهم دربا و يسدوا راس السكة لان مثل هذه السكة وان كانت ملكا ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق وهو انه اذا ازدحم الناس فى الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع الفصولين من الفصل الخامس والثلاثين سئل عن رجل له كرم وباب الكرم فى نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب لغيره اراد الرجل ان يسد راس السكة بيابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان راس السكة متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان فى مثل هذا الزقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام فى الطريق العام لهم ان يدخلوها من قسمة القاعدية انتهى والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل له بيت ولجاره شبابيك مطلة على بيته يطلع منها على داخل محلات النساء من بيت جاره و يتضرر بذلك ضررا بينا فهل اذا بنى المتضرر حائطا فى ملكه لمنع نظر الجار الى عوراته لا يمنع من ذلك سيما ولا يترتب على ذلك منع الضوء عن بيت جاره لوجود النور له من شبابيك أخرى موجودة (أجاب) نعم لا يمنع الرجل المذكور من بناء حائط فى ملكه لمنع نظر الجار اليه حيث لا يمتنع الضوء بالكلية عن بيت جاره والله تعالى أعلم

(سئل) فى رجل يملك مكانا وفيه شبابيك مطلة على الحارة ومقابلة لربع مملوك لآخر ليس فيه شبابيك تقابل شبابيك الجار فهدم صاحب المكان الاول حائطه التى فيها الشبابيك المذكورة وبناها واعادا الشبابيك التى كانت فيها على حالتها الاولى ثم ان صاحب الربع المذكور هدم ربعه وبناه واحدث فيه شبابيك مقابلة لشبابيك الجار المذكور التى كانت قديمة واعيدت على أصلها قبل هدم الربع واحداث الشبابيك المذكورة والاماكن التى فيها الشبابيك القديمة معدة لجلوس النساء ومحل قرارهن فترتب على احداث شبابيك الربع ضرر بين لصاحب المنزل الاول بحيث يطلع على من كان داخل محلات النساء من امكنة الجار المذكور وهى معدة للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يؤمر صاحب الربع المذكور بازالة الضرر المذكور بسد الشبابيك بحيث لا يطلع من فى الربع المذكور على من كان جالسا فى محلات النساء فى بيت جاره بواسطة فتح الشبابيك التى احدثها (اجاب) حيث كانت الشبابيك المحدثة معدة للنظر وترتب على احداثها ضرر بين بالجار المقابل بحيث يطلع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت الجار يؤمر مالكها بسدها ومنع الضرر عنه والله تعالى اعلم

(سئل) فى رجل يملك دارا فيها طاحونة ملاصقة لجاره فحصل لبناء الجار ضرر بسبب ادارة تلك الطاحونة فنقلها مالكها الى مكان آخر ملاصق لمكان ذلك الجار أيضا و بطلت الطاحونة القديمة من مدة سنين

١١	١٢٨٥
رجب الفرد	١٢٨٥

محرم	سنة
٤	١٢٨٦

مطلب ليس له ان يحدث خرجة سكة غير نافذة بدون اذن اهلها

جمادى الثانية	
٩	١٢٨٦

رجب	
٢٧	١٢٨٦
٢٧	١٢٨٦

ثم ان صاحب الدار التى فيها الطاحونة باع الدار المذكورة لرجل آخر دون الطاحونة الحادثة المذكورة فاراد المشترى ان يجدد طاحونة ثانية فى الدار المذكورة محل الطاحونة القديمة فمنعه الجار من ذلك لكونها مضرة لمكانه فهل اذا كان فى احداثها ثانيا ضرر بين للجار يمنع من ذلك شرعا (أجاب) للمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء مالم يضر بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة يمنع الجار المذكور من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل بملك دارا ولآخر دار بجانبها كائنتان فى عطفة غير نافذة خاصة باهلها أراد احد الرجلين ان يحدث خرجة فى داره بارزة فى هذه العطفة الغير النافذة محل ممر الرجل الآخر الى داره وارتفاعها قليل أيضا تضر بالمار من تحتها الاسيما اذا كان حاملا الشئ على رأسه ويريد ان يحدث فيها شبابيك قريبة من شبابيك جاره جدا معدة للنظر بحيث يطلع منها على محلات النساء من بيت الجار المذكور وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار المذكور منعه مما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حضرة مامور مشتروات القصر العالى مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها رجل جار لمنزل رجل آخر مبنى فيه من القديم قصبة بيت راحة ومن ماتها حاصل لبناء الجار نشع بحائط منزله فنظرا لخلل منزل الجار المذكور الذى فيه القصبة المحكى عنها انهدم ومن ضمن ما انهدم تلك القصبة فهل مع حدوث ماذكر من ضرر حائط الجار من تلك القصبة يحكم شرعا بعدم عودها الى اصلها أم لا نرجو الافادة عن ذلك (اجاب) للمالك ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا وهو ما يوجب وهن البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا ترتب على بناء القصبة المذكورة ضرر بين بيت الجار يمنع المالك من بنائها على هذا الوجه وله ان يبنيها على وجه لا يترتب عليه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حضرة مامور مشتروات القصر العالى مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها حائط وقف فى الاسفل والعلو لمالك فالمالك المذكور حضر وبنى على حائط الوقف المذكورة بدون اذن ناظر الوقف المذكور فهل يحكم على بانى حائطه على حائط الوقف بدون اذن الناظر بهدمها وازالتها شرعا أم كيف نؤمل الافادة (اجاب) اذا كان لمالك العلو حق فى وضع بنائه على حائط الوقف السفلى فانهدم أوهدمه يكون له اعادته كما كان بلا زيادة مضرة ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء العلوى حادثا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى قطعة أرض براح وبناها اماكن علوية وسفلية من جملتها فرن لاجل الخبز فيه جعل له مدخنة تمنع من وصول دخانه الى من بجواره ولم يكن حوله اذ ذاك اماكن ثم بعد مدة اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اماكن أيضا مع علمهم بوجود ذلك الفرن عند الشراء ثم باعوا بعض الاماكن المذكورة لآخرين عالمين بوجود ذلك الفرن ثم

رمضان	سنة
٧	١٢٨٦
ذي القعدة	
٣	١٢٨٦
ربيع الاول	
٤	١٢٨٧

انه قام الآن بعض المشترين يدعون حصول ضرر بحرارة ذلك الفرن والحال ان بيت
النار ليس متصلا ببنائهم بل بينه وبين حائطهم حائط خاصة بصاحب ذلك الفرن المذكورة
تمنع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بجيرانه بسبب دخان الفرن أو حرارته لا يكون
لهم منعه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس لهم منعه والحال ما ذكر بالسؤال اذ المنع
منوط بالضرر البين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى في خالص ملكه حائطا سد به
بعض ضوء شبابيك محل في منزل جاره ولم يزل ضوء المحل بالكلية ويريد الجار المذكور
منع الباني المذكور من ذلك بدون وجه شرعي لان في المحل المذكور شبابيك أخرى
تجلب الضوء فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بينا (اجاب) نعم ليس له ذلك
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليها اطراف عيدان سقف
كل منهما مما يليه وعليها بعض كبوش لاحدهما مما يليه دون الآخر وان كان الآخر
له عليها من جهة حرشها اطراف عيدان ليس لذلك الاحد مثلها الضرورة احتياج ذلك
الحرش الى النور ولم يتبين من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط تخصه أو مشتركة
بينهما فهل هي مشتركة بينهما أو يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كانت
لكل من الجارين ثلاثة جذوع فاكثر على تلك الحائط فتنازعا فيها فهي بينهما هذا اذا
لم يكن لاحدهما اتصال تربيع بها بان كانت انصاف لبنات احدى الجهتين متداخلة
في الجهة الاخرى فان كان لاحدهما اتصال التربيع دون الآخر تكون خاصة
بصاحب التربيع وللآخر حق وضع الجذوع عليها وليس لصاحبه ابطال حقه وهذا
عند عدم اثبات الاختصاص بها من احدهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في سكة غير نافذة يتشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا تتصل نهاية السكة
الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا لها مدخل اول من نصف اتساعها من
الجهة البحرية وبجوانب القطعة الارض المربعة المذكورة من الجهة البحرية والغربية
والقبلية داران لملاكهما مفتوح بابهما من تلك القطعة احدى الدارين التي بالجانب
الغربي والقبلي مفتوح بابها من الجهة الغربية في القطعة الارض المذكورة ولها باب
قديم من الجهة القبلية ايضا سده ملاكه للاستغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب
البحري مفتوح بابها من الجهة البحرية في القطعة الارض المذكورة ايضا بجوار
المدخل ومن الجهة الشرقية دار مملوكة لشخص آخر ليس له باب في تلك الفسحة
المذكورة بل بابه من السكة الثانية الخارجة عن تلك الفسحة المتشعبة من السكة الاولى
الغير النافذة وتلك القطعة الفسحة المذكورة خاصة بملاك الدارين المذكورتين من
قديم الزمان ليس لغيرهما باب اليها ولا انتفاع بها فتعدى مالك الدار الشرقية
الذي ليس له باب من تلك الفسحة وبابه في السكة الثانية المذكورة وفتح بابا آخر حادثا
في تلك الفسحة بدون اذن ملاك الدارين المذكورتين فهل ليس له ذلك ويكون الكل

مطلب ليس لمن له باب في درب مربعة غير نافذة ان يفتح فيها بابا للمرور بدون اذن اربابها

رجب سنة

واحد من ملاك الدارين المذكورتين تكليفه بسد الباب الذي احدثه بدون حق
(اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لا حق له في تلك الفسحة بل هي خاصة بملاك الدارين ولكل

٢١ ١٢٨٧

من الملاك المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احدثه والحال ماذكر والله تعالى
اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانها ثم اشتكى احد
الجيران الى الحكومة فصار ابطالها بمعرفة الحكومة لما هو حاصل من الضرر البين

شوال

والآن يريد صاحب الطاحونة ادارتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك

١١ ١٢٨٧

التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر البين
من ادارة الطاحونة المذكورة منع مالكها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له بيت بناه في ملكه الى الدور الثالث وبجاره بيت لشخص آخر فيه طاقات
وشبابيك في الدور الثالث ايضا فمنعه صاحب البيت المذكور من البناء والتعلي متعللا
بانه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والحال ان البناء والتعلي المذكور
لا يترتب عليه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذكور
منع صاحب البناء منه اذا لم يترتب على بنائه ضرر بين بجاره (اجاب) للمالك ان

١٩ ١٢٨٧

يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر البين بالجار
ومنه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
فيه شبابيك مطلة على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب
البيت منتفع به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المطلة على حوشه
الشبابيك المرقومة تخرب وصار ساحة واراد باقي الشركاء ان يبنوه وكالة للاستغلال
وينتفعوا بغلته ويبنوا حائطا يسدون به على صاحب الشبابيك ويمنعوا عنه الهواء
والضوء بالكلية ويضعوا اخشابا على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه
ويكونوا متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه
شبابيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يغدروا به فهل لا يجابون
لما طلبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولم يكن من الشبابيك المطلة جرح لاحد
وصاحبها لم يكن له جهة غيرها تجلب له الهواء والضوء وحيث كان لصاحب الشبابيك
المذكورة حصة في البيت الذي يريدون بناءه وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه
وكان كبيرا محتملا للقسمة وكل منهم ينتفع بنصيبه منه بعد القسمة يجاب لذلك

٢٤ ١٢٨٧

(اجاب) نعم لا يجابون لما طلبوا من بناء الحائط على وجه يمنع الضوء بالكلية عن
مكان الجار المذكور ويبقى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبابيك المذكورة
كما انه ليس لهم وضع اخشاب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه
ولمالك الحصة المذكورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة القابل للقسمة قسمتها
قسمة افراز والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درب
غير نافذ ازالتها وبنت مكانها بيتا بنت الدور الاسفل منه وتريد بناء الاعلى وفتح

سنة	صفر
١٢٨٨	١

	جمادى الاولى
١٢٨٨	٤

	جمادى الثانية
١٢٨٨	٢٥

شبابيك مطلة على بيت جيرانها خصوصا بيت الجار المقابل لبيتها فانه يرى من تلك
الشبابيك حريمات الجيران وداخل محل جلوسهن و يطلع منها على عوراتهن و يحصل
من ذلك ضرر بين من الرجال الاجانب الذين يدخلون عند المراة المذكورة لفعل
الفاحشة فانها متظاهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبابيك المذكورة
وتمنع منها شرعا (اجاب) للجار ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فاذا
تحقق الضرر البين من احداث تلك الشبابيك بان كانت يطلع منها على داخل محلات
النساء من بيت الجار ومحل قرارهن تمنع من احداثها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة ناظر قلم التنظيم فى غاية ربيع الآخر سنة ١٢٨٨
مضمونها الامل من بعد معلومية حضرتكم ما تحتويه هذه الشقة وصيرورة الكيفية معلومة
بعطى الحكم الشرعى فى هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك نؤمل
التكرم بالافادة عما ذكر ومسطر بالشقة المذكورة افادة من ناظر القلم المذكور
بتاريخ ٩ ربيع الآخر سنة ٨٨ خطابا لحضرة الشيخ عبد الهادى مفتى الضابطية
يذكر به نؤمل من بعد معلومية حضرتكم ما ينهيه حضرة اسماعيل افندى حقى وما
توضح بافادة مهندس الكشف اعطاء الحكم الشرعى فى مادة الاملاك التى يكون
الركوب فى ملك واحد والسفل اى الدكاكين فى ملك آخر والركوب الذى فوقها
مختل او مهدوم ومالكه يرغب بنائه والدكاكين سليمة فى حد نفسها ولا تحمل
الركوب فوقها فهل تجبر اصحاب الدكاكين على هدم دكاكينهم وتقوية البناء لاجل
ركوب مالك العلو ام كيف فلذا لزم الشرح لحضرتكم نؤمل من بعد معلومية ما ذكر
ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولفظ جواب المفتى المذكور اذا كان السفل
سليما لا يجبر مالكه على هدمه لتحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى أعلم وارخه فى ١٧
ربيع الآخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادى الدنف الحنفى عفى عنه (اجاب) ما اجاب به
حضرة مفتى الضابطية من ان السفل اذا كان سليما لا خلل فيه لا يجبر مالكه على
هدمه صحيح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك ارضا بنى بعضها اماكن
و بجوار تلك الارض المذكورة دار لرجل آخر مرتفعة البناء لم يكن فيها شبابيك على
جهة الارض المذكورة فقد بما فتح الآن صاحب الدار شبابيك ومناور مشرفة على
تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبنى حائطا فى ارضه لا يمنع من ذلك
ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبابيك الحادثة بحيث لا يمتنع الضوء بالكلية
من سد تلك الشبابيك لوجود شبابيك اخر بالدار المذكورة جالبة للضوء ام كيف
(اجاب) نعم لا يمنع المالك من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
له مكان متخرب شرع فى بنائه وتعلى بالجدار فاراد جار له منعه من التعلى متعللا بانه
يسد عليه بعض شبابيكه المطلة على محل حريم البانى الذى احدثه وانه يقلل عليه
الهواء والضوء فهل لا يكون له منعه من البناء ولو لزم عليه سد بعض شبابيك الجار التى

ذى الحجة	سنة
٢٢	١٢٨٨
ربيع الاول ١	١٢٨٩
ربيع الثانى ١	١٢٨٩

يحصل منها جرح محل حريم البانى المذكور حيث لم يكن فى ذلك ضرر على الجار ولا يمنع عنه الهواء والضوء بالكلية بل يوجد بعد ذلك الضوء الكافى لمكان الجار والهواء ايضا (اجاب) اذا لم يترتب على بناء الجار المذكور ضرر بين بجاره كمنع الضوء بالكلية عن مكانه بحيث لا يمكن القراءة فى المكان الممنوع عنه الضوء بقطع النظر عن ضوء الباب لا يكون له منعه من البناء المذكور وان ترتب عليه الضرر البين المذكور يمنع منه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى عليتين من رجلين ولابن عم البائعين عليتان مقابلتان للعليتين اللتين اشتراهما الرجل المذكور وبين العلالى المذكورة مستوقد حمام يسمى فى عرف اهل هذه الحادثة بالقميم مشترك هذا المستوقد بين البائعين للعليتين وابن عمهما مالك العليتين المقابلتين وممر كل من العليتين اللتين اشتراهما الرجل المذكور والعليتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد وبعد ان تملكهما الرجل المشترى للعليتين من مالكيهما باع الرجلان البائعان للعليتين وابن عمهما ايضا جميع المستوقد المذكور لمشترى العليتين المبيعتين اولا ولم يشترط مالك العليتين الباقيتين على ملكه حق المرور لنفسه على سطح المستوقد الذى باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك اراد المشترى المذكور البناء على مقام سطح المستوقد الذى اشتراه والتصرف فيه بما لا يضر بجاره مالك العليتين ولا يترتب على البناء المذكور تعطيل صاحب العليتين المذكورتين عن المرور على السطح المذكور مع كون ذلك ليس مستحقا له لبيعه نصيبه بلا استثناء سطح ولا اشتراط مرور عليه فهل ليس له منع المالك من تصرفه فى ملكه على هذا الوجه (اجاب) ليس لبائع نصيبه من المستوقد المذكور منع المشترى من البناء على سطح المستوقد المزبور والحال ماذكر بالسؤال اذ لا وجه له فى المنع بعد بيع استحقاقه على هذا الوجه وقد صرح علماؤنا فى معتبرات المذهب بان للمالك أن يتصرف فى ملكه كيف شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب وفى الدار المملوكة المذكورة مطبخ وحمام ومراحيض فى جهتها الشرقية المجاورة للخلاء هدمها المالك لها المذكور وبناها ونقل المطبخ والحمام والمراحيض وجعلها ملاصقة للدار المجاورة لها المذكورة فترتب على ذلك ضرر بين لدار الجار المذكور ووهن لبنائها فهل اذا تحقق الضرر المذكور يؤمر المالك المذكور بازالة الضرر أم كيف الحكم (اجاب) للمالك أن يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر البين لبيت الجار باحداث ماذكر يؤمر المحدث بازالة الضرر المذكور اما بنقل ذلك لجهة أخرى أو باحكام البناء ان ترتب عليه ازالة الضرر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا فيها طاحونة معدة للطحن له خاصة بادارة حمار فيها وهى ملاصقة لدار رجل آخر هيأ مالك الطاحونة تلك الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل ليلا ونهارا

ربيع الثانى سنه ١٨ ١٢٨٩

وأعدها للاجرة للطحن الدائم وترتب على ادارتها بهذه الصفة ضرر بين ووهن بناء دار الجار فهل اذا تحقق الضرر البين والوهن للبناء المذكور يؤمر بازالته (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر البين بوهن بناء دار الجار من ذلك يؤمر مالكها بازالته والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أحدث بناء مرحاض فى شارع ضيق نافذ عرضه نحو ذراعين فى بلدة من بلاد الارياف يتوصل منه الى بحر النيل لانتفاع عامة المسلمين من غير اذن الحكومة ولا أحد من أهل البلد وذلك المرحاض يتصل بداره وضيق على المارة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع

شوال ٢١ ١٢٨٩

ضرر المارة (اجاب) اذا تحقق احداث الرجل المذكور بناء ذلك المرحاض فى طريق العامة بغير اذن ولى الامر وكان مضرا بهم فلكل واحد من أهل الخصومة من العامة مطالبته برفعه وازالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين علمائنا الثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضى جرجا ومفتى مجلس مديريتها بافادة فى ٢٠ شوال سنة ٨٩ حاصلها الذى نبديه لحضرتكم انه عرضت علينا قضية فى خصوص احداث طاحونة رحى فارسى بمنزل شخص يريد ادارتها للطحن مؤنته خاصة وجاره يابى ذلك ويتضرر منه ويطلب منعه منها لانها توهن بناء منزله المملوك له وكل منهما بيده فتوى شرعية من السادة العلماء الحنفية الازهرية فمريد الاحداث مستفت بان له احداثها حيث كان الطحن لنفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار مستدلا بما ذكره العلامة السيد الطحطاوى فى باب القسمة نقلا عن العمادية وطالب المنع فتواه بان له منعه وان عدم جواز احداثها للضرر البين مستندا فى ذلك لما ذكره العلامة ابن عابدين فى أوائل شتى القضاء نقلا عن البحر فلذا لزمنا عرض ذلك للسيادة نرجوا كرامنا بالافادة بما يعول عليه من أحد القولين حيث ان هذه المسئلة كثيرة الوقوع وقد أبقينا فصل هذه القضية المحرر فيها الفتاوى بالنصوص الشرعية الى أن

ذى القعدة ١٤ ١٢٨٩

نتشرف من حضرتكم بما يعتمد عليه (اجاب) المعول عليه فى جنس هذه المسائل ان المدار فى المنع عن تصرف المالك فى ملكه تحقق الضرر البين للجار وهو ما يكون سببا للهدم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع من الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه فاذا تحقق الضرر البين المذكور للجار من ادارة الطاحونة المحدثة المذكورة يمنع مالكها من ذلك على هذا الوجه الذى يحصل منه الضرر المذكور والا فلا وما نقله السيد الطحطاوى فى آخر القسمة عن الفصول العمادية بقوله اتخذ طاحونة فى داره لطحن بيته لم يكن لجاره منعه لانه يكون احيانا فلا يتضرر به الجيران وان اتخذها للاجرة يمنع لانه يكون على الدوام لا ينافى ما تقدم حيث علل عدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضى انه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله تعالى أعلم (سئل) فى زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة أشخاص لكل واحد منهم منزل

له

محرم سنة

له باب يفتح فى الزقاق المذكور يدخل و يخرج منه و يقابل تلك المنازل منزل مشترك بين أخوين ظهره الى ذلك الزقاق وبابه من سكة أخرى نافذة وليس له باب فى ذلك الزقاق من قديم الزمان اقتسم الاخوان المذكوران المنزل المشترك بينهما المذكور واختص أحدهما بالجهة التى فيها بابه القديم المفتوح فى الشارع النافذ واختص الثانى بالجهة الاخرى التى لا باب لها وتراضى مع أرباب الزقاق الغير النافذ على أن يهدم حائط المنزل المذكور المتصل بالزقاق الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذكور و يترك من أرض المنزل المشترك المذكور جانبا بطول الحائط المذكور و يبنى بعده حائطا آخر فى داخل ذلك المنزل و يفتح فيه بابا موصلا الى ذلك الجزء المتروك ليمر منه الى الخارج ويدخل منه وفعل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث ويمر فى الجزء المتروك من ذلك المنزل نحو ست سنين والآن أراد أن يبنى الحائط القديم الملاصق للزقاق الغير النافذ كما كان و يفتح فيه بابا حادثا و يمر من الزقاق الغير النافذ الذى لا حق له فى المرور منه ولا حق له فى فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولأرباب الزقاق الغير النافذ منعه من ذلك والحال هذه حيث تحقق ماذكر بالوجه الشرعى

18 1290

(اجاب) نعم ليس للرجل المذكور فتح باب حادث فى الحائط القديم ليمر منه فى ذلك الزقاق بدون رضا أربابه لو بناه أى الحائط على أصله ولأرباب المنازل الثلاثة المختصين بذلك الزقاق منعه من ذلك ان كان الواقع ماهو مسطور وبدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من أرض كبيرة وبنى المشترى ما اشتراه دارا وفتح فيها شبابيك مطلة على باقى أرض البائع المذكور ثم تناقل ملك الارض البراح المذكورة والآن اراد من آلت اليه سد شبابيك دار المشترى الاول التى لا يوجد له من غيرها ضوء ولا هواء بالكلية مع كون تلك الشبابيك المذكورة قديمة البناء ولا ضوء من غيرها اصلا للمحلات التى هى فيها فهل لا يكون له سد تلك الشبابيك المذكورة

صفر 10 1290.

(اجاب) للمالك التصرف فى ملكه بما شاء مالم يضر بجاره ضررا بينا على المفتى به فان تحقق الضرر البين من التصرف منع منه والا فلا وقد صرحوا بان من الضرر البين منع الضوء بالكلية ومنه فتح طاقات معدة للاطلاع على ساحة النساء ومحل قرارهن فلينظر الواقع فى هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا مجاورة لدار رجل آخر أراد مالك الدار الاولى ان يبنى فى داره بناء يترتب عليه سد ضوء بعض شبابيك فى بعض أمكنة جاره بحيث لا يترتب على سد تلك الشبابيك منع الضوء عن بعض تلك الامكنة لوجود شبابيك أخرى لبعض هذه الامكنة المذكورة من جهاته الثلاث ولا يترتب على ذلك البناء ضرر بين بالجار المذكور فهل والحال هذه ليس له منعه من التصرف فى خالص ملكه بما لم يضر به ضررا بينا

شعبان 18 1290

(اجاب) اذا لم يترتب على ذلك البناء فى خالص ملكه ضرر بين بجاره ومنه سد الضوء بالكلية عن مكان الجار

المذكور لوجود الضوء من الشبابيك الاخرى لا يكون له منعه والا فله المنع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دوّارا وله ساحة من داخله مملوكة لصاحب الدوّار وبجاره دار ملاصقة لتلك الساحة فهدم الجار مكانين من داره كان حائطهما ملاصقا لساحة الدوّار المذكور احدهما سفلى والثانى علوى و بناهما ثانيا وجعل السفلى تختبوشا مفتوحا من جهة داره لاحائط له واحدث له شبابيك مطلة على ساحة الدوّار المذكور لم تكن من القديم وجدد العلوى واحدث فيه شبابيك متعددة من جملتها اربعة شبابيك مطلة على ساحة الدوّار المذكور واكثرها على غيرها ولم تكن تلك الشبابيك موجودة من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذكورة المعدة لمروره ان يبنى فيها بناء يترتب عليه سد الشبابيك المحدثة على تلك الساحة ولا يترتب على ذلك منع الضوء من المكانين المذكورين اصلا لوجود الضوء لهما من جهات أخر خلاف باب الاودة العلوية بباب مالك الدوّار لذلك ولا يكون للجار المذكور منعه من البناء حيث لا يترتب على ذلك البناء ضرر بين بالجار (اجاب) نعم لمالك الساحة المذكورة البناء فى خالص ملكه اذا لم يترتب على بنائه ضرر بين بجاره ولا يمنع من ذلك سد تلك الشبابيك المحدثة على تلك الساحة الخاصة بمالكها الداخلة فى ذلك الدوّار لوجود ضوء للعلين المذكورين من غيرها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دار السكناه بابها فى أقصى سكة غير نافذة مستطيلة وليس لاحد فيها مرور غيره وبجانب هذه السكة دار لرجل غير مفتوح بابها فيها بل بابها فى سكة اخرى نافذة فهل اذا اراد الرجل المذكور نقض الحائط المجاورة للسكة واخذ جانب من السكة وادخاله فى داره مع انه لا حق له فيها اصلا وذلك بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك و ينقض بنيانه حيث اضر بصاحب السكة ضررا بينا افيدوا الجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من احداث بناء فى تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بناه لو احدثه ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا معينا ارضا و بناء وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذكور متبرعا بما انفقه عليه وهو بحال الصحة والسلامة ثم توفى الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة استحقاقا فى العلو المذكور وارادوا قسمته بينهم بالفريضة الشرعية لكونه بناء ابيهم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذكور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلو المذكور لابنه متبرعا له بما انفقه عليه ولا يكون غاصبا لصاحب السفل المبنى له كما يستفاد من كتب المذهب ففى التنوير وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب عمر دار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها لصحة امرها ولو عمر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له و يكون غاصبا للعرصة فيؤمر بالتفريغ بطلبها ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع فى

٥ ١٢٩٠

١٤ ١٢٩٠

ربيع الاول ١٥ ١٢٩١

البناء فلا رجوع له وفى رد المحتار على هذا التفصيل عمارة كرمها وسائر املاكها جامع الفصولين وفيه عن العدة كل من بنى فى دار غيره بامره فالبناء لآمره ولو لنفسه بلا امره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا امره ينبغى ان يكون متبرعا كما مر اه ومثله فى نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة فى ملك الغير رامزا للمحيط البرهانى وفيه رامزا الى التجريد طحان ركب فى الطاحونة حجرا او حديدا من ماله ومضت المدة فلو فعله بامر ربها على ان يرجع فهو لربها ورجع بما انفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير مركب فى البناء فله رفعه ولو مركبا فله قيمته ولو للمالك بلا امره فهو متبرع اه وفى البزازية من المزارعة اكار غرس اشجارا فى ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدهقان فهو متبرع وان امره الدهقان بشرائها وغرسها فهى للدهقان وعلى الدهقان المال الذى اشترى به الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهى للاكار ويطالبه الدهقان بالقلع وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هنا صاحب السفل وان الاب متبرع به فقد صرح بتبرع البانى لغيره بلا امره على سبيل الانبغاء فى جامع الفصولين ونور العين وصرح به فى مسئلة الطحان والاكار نصا كما تقدم ففى حادثة السؤال حيث اشهد البانى حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى أعلم (سئل) فى دارين ملاصقتين لبعضهم الكل واحدة مالك هدمت احداهما فبناها مالكها ووضع املاج خشب بحائط جاره نقرا فى الحيطان فهل للجار المذكور رفع الاملاج المذكورة ولو اذن للبانى وقت البناء بوضعها الان هذا اعارة منه فتى بدا له كان له ان يطالبه بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالحوائط قديما (أجاب) نعم للآذن المطالبة بالرفع عن حيطانه الخاصة به والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له سفل وآخر له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناءه ثانيا فهل ليس له ان يبنى على السفل بناء زائدا عما كان عليه فى القديم بدون رضا صاحب السفل حيث كان فيه ضرر بين بوهن بناء السفل المذكور خصوصا لو رفع بناءه زيادة عما كان عليه فى القديم يترتب عليه سد شباك جالبة للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب) نعم ليس لذى العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من الرزنامه فى ١٠ ج سنة ٩٢ بافاده مضمونها نومل اطلاع سعادتكم على العرض الوارد بافادة المحافظة وعلى ما اجاب به حضرة وكيل الرزنامه بمذاولة كرم بالافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك للاقتناع بوجبه ومضمون العرض المذكور ان انا منزلا راكبا على جزء طاحونة تعلق اسماعيل أفندى عبد الخالق بحارة قصر الشوك بثمن الجمالية وصاحب الطاحونة المذكورة شارع فى بناء الطاحونة ومن حيث ان ركوب منزلنا واتصاله من فوق بواسطة ساباط وقصد المذكور ازالته واذا ازيل ذلك

١٠ ١٢٩١

١٠ ١٢٩١

الساباط يمتنع الاتصال الى الملك تعلقنا الراكب فوق جزء الطاحونة المذكورة نروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة بدفع ثمن الركوب أو اعطائنا قطعة فى الطاحونة للاتصال منها للركوب ومضمون ماذكره مامور الارناتو الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمه قيمة ما يتملكه من الركوب الذى باعلى الطاحونة واعطاء طريق من أرض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذى يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه المادة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه ولا على بيع جزء من الطاحونة لمالك العلو ليجعل فيه سلما الى علوه والحال ماذكر انما العلو لا يزال ملكا لمالكه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس لصاحب السفل الآن يبنى سفله الى الارتفاع الذى كان له من القديم والله تعالى اعلم

١٠ — ١٢٩٢

(سئل) فى رجل له دار فى أسفل زقاق غير نافذ وفى أول الزقاق المذكور دار مشتركة بين جماعة اراد أحد الشركاء ان يفتح بابا فى اسفل الزقاق فهل لمن داره فى اسفل الزقاق ان يمنعه من الفتح (اجاب) نعم له المنع والحال هذه بناء على احد التصحيحين فى التنقيح رجل له دار فى سكة غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو أراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خانية من باب الحيطان والطرق انتهى وفى رد المحتار لو اراد فتح باب اسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه وقيل لا وفى كل من القولين اختلاف التصحيح والفتوى قال فى الخيرية والمتون على المنع فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم

٢٧ — ١٢٩٣

(سئل) فى رجل أحدث بناء منزل فى طريق العامة فى بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المرور الا بالاستطراق من ارض الغير فحصل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك باذن من الحاكم فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى يمنع منه و يؤمر بنقضه واعادة الطريق كاصله منعا للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ماذكر شرعا يمنع الرجل المذكور من احداث البناء المزبور فى طريق عامة المسلمين ابتداء و يؤمر بنقضه بعد الاحداث والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى اعلم

محرم ١٨ — ١٢٩٤

(سئل) فى رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر فى عطفة غير نافذة وكلا البابين متباعد عن الآخر فاحدث أحدهما بابا مقابلا لباب الدار الاخرى بحيث يطلع صاحب هذا الباب المحدث على عورات صاحب تلك الدار الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سد هذا الباب المحدث درأ للمفسدة ولو فى سده مشقة حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها وكانت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الداران المذكورتان فى عطفة غير نافذة و باب احداهما من اعلاها أى من جهة خارجها واراد صاحب هذه الدار أحداث فتح باب فى حائط داره للمرور منه اسفل من بابه الاول أى من جهة داخلها بلا اذن فقد اختلف التصحيح والفتوى فى جواز فتح الباب المذكور و عدمه والذى عليه

جمادى الاولى ٩ — ١٢٩٤

المتون

المتون المنع وهو ظاهر الرواية وعليه المعول وبناء على ذلك فلصاحب الدار الاخرى تكليف المحدث المذكور بسد الباب الذى أحدثه والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الخلاء وبجانب هذه الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامرة فتح لها بابا فى الخربة التى بجوارها فطالب رب الخربة صاحب العامرة بسد مافتحه وتنازعا حتى مات صاحب العامرة وترك ورثة فامرهم صاحب الخربة بسد مافتحه مورثهم فلم يمتثلوا فهل والحال هذه يجاب صاحب الخربة الى سد مافتحه فيها من العامرة حيث ان العامرة لها باب من جهة اخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمرور من الدار الخربة بل احدث الفتح والمرور منها بدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب) يجب على من احدث فتح باب لداره فى دار غيره بغير حق سده ومنع مروره من دار غيره بدون وجه شرعى وبموته يؤمر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا أحد حدودها متصل بحوش فيه نخل لرجل آخر وبهذا الحد شبابيك من قديم مطلة على هذا الحوش يصل منها الضوء لداخل الاماكن المذكورة بحيث لو سدت يمتنع الضوء عنها بالكلية مع انها لا يطلع منها على داخل المحلات المعدة للنساء من مكان الجار المذكور فهل اذا أراد مالك الحوش المذكور بناء حائط بلصق الشبابيك المذكورة فى ارضه بحيث يترتب على بنائه المذكور منع الضوء عن مكان صاحب الشبابيك المذكورة بالكلية لا يجاب لذلك ويمنع منه (اجاب) نعم لا يجاب الجار المذكور لذلك ويمنع منه والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له طبقة باعلى داره ليس لها درج يصل به الى سطحها فى القديم فاحدث لها درجا يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء جاره بمحل قرارهن باسفل الدار وباعلاها واضر بجاره المذكور ضررا بينا فامره برفع الدرج المذكور فلم يمتثل فهل والحال هذه يجبر الجار المذكور على رفع الدرج العائد بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤمر برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ سترة ففى تنقيح الحامدية بالعزو الى الخانية رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستو يان فاخذ المشترى جاره حتى يتخذ حائطا بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء فى ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ سترة قالوا ان كان يقع بصره فى دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره فى داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنعه عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الآخر انتهى ثم قال ومثله فى البزازية من الحيطان من الثانى فى الحائط وعمارته والله تعالى اعلم (سئل) فى

جمادى الاولى سنة
١١ ١٢٩٥

ذى الحجة
٢٨ ١٢٩٦

محرم
٨ ١٢٩٧

ذي القعدة	سنة
١١	١٢٩٧
ربيع الثاني ٨	١٢٩٨
٢٨	١٢٩٨

حائط بين دارين لرجلين مشتركة بينهما من قديم لكل منهما جذوع متعددة عليها وتلك الحائط متصلة ببناء كل من الدارين من الجانبين اتصال تربيع بتداخل اللبن في بعضه في الطرفين لكل منهما ادعى الآن صاحب احدى الدارين اختصاصه بها والآخر الاشتراك بينهما ولا بينة لاحدهما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع الجذوع واتصال التربيع من الجانبين لكل فهل لا يحكم لمدعى الاختصاص بمجرد دعواه والحال هذه ويكون القول لمدعى الاشتراك بيمينه لوجود ادلته على هذا الوجه وتبقى تحت ايديهما كما كانت (أجاب) نعم لا يحكم لمدعى الاختصاص بتلك الحائط المتصلة اتصال تربيع من الجانبين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع عليها بدون بينة شرعية تشهد له طبق دعواه والقول قول مدعى الشركة فيها والحال ما ذكر بيمينه وتبقى في ايديهما مشتركة بينهما ويقضى بذلك قضاء ترك لعجز مدعى الاختصاص عن اثبات دعواه اذ هو خارج بالنسبة للنصف الذي يدعيه خصمه لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتهي بعض ظهره الى دهليز مملوك لشخصين مشترك بينهما يتوصل منه الى مكانيهما خاصة من قديم الزمان الى الآن وليس للمكان الاول باب منه وليس له حق المرور فيه يريد صاحب المكان الاول المذكور ان يحدث فتح باب من هذا الدهليز ليمر فيه ايضا و يتوصل منه الى شارع آخر بدون رضا مالكيه فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر ام كيف الحكم (أجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا بعض اصولها في ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشغلت بعض اصولها وفروعها هواء ارض جاره واضرت به ضررا بينا فهل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة للضرر الحاصل (اجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في ارض غيره بدون اذنه حيث لا حق له في ذلك كما صرحوا به وكذا يكلف بتفريغ هواء ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث أضر ذلك بجاره اما بشد الفروع بحبل ان امكن والا فبالقطع كما افاده في تنقيح الحامدية من الحيطان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدود اربعة وتذكر في الحجة ان الحد الشرقي منها الى زقاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل فاصل بين ذلك وبين بيت مبني باسم الاشراقات وقد كان الزقاق تحت يده وتصرفه تصرف الملاك في املاكهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي عن ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الزقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة مديدة تبلغ مع مدة وضع يد مورثهم نحو ست واربعين سنة من غير معارض ولا منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقوقه لرجل ومن جملتها الزقاق والاصطبل

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من بيده بيت الاشراقات المذكور
في الحد الشرقي يكلف المشترى بفتح الزقاق زاعما انه كان نافذا قبل
المدة المذكورة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه ليس له ذلك بل
يكون الزقاق من حقوق المشترى خاصة (اجاب) اذا كان هذا
الزقاق غير نافذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا كذلك
وكان من حقوق المكان الاول الذي فيه باب
اصطبله لا يكلف صاحب الحق فيه الى
تنفيذه شرعا بدون وجه يوجب
ذلك ويبقى القديم على قدمه
والله تعالى أعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس
اوله كتاب المحاضر والسجلات)





